# جون وانربوري JOHN WATERBURY

# أمير المؤمنين للخبين

ترجمة. عبد الغني أبو العنرم عبد الأحد السبتي عبد اللطيف الفلق



### LE COMMANDEUR DES CROYANTS

### LA MONARCHIE MAROCAINE ET SON ÉLITE

### Par JOHN WATERBURY

المؤلف: جون واتربوري

الكتاب : أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية

المترجمون : عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق

الناشر: مؤسسة الغني للنشر، 18 زنقة البريهي- الرباط- المغرب

تصميم الغلاف: الطاهر الطويل

الهاتف: 90 37 70 77 212 212 الفاكس: 90 67 73 70 212 212

البريد الإلكتروني : aazm@iam.net.ma

السحب: دار أبي رقراق - الرباط

الطبعة : الثالثة 2013

رقم الإيداع القانوني: 1174/ 2004

ردمك: 3-19-1891-9981

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة الغني

# جون وازيوري JOHN WATERBURY

المبر المؤمنين المنابئ المنابئ

ترجمة عبدالغني أبوالعزم عبدالأحد السبتي عبداللطيف\_الغاق



الملك أمير المؤمنين، ورمز وحسدة الأمسة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حسامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، ولسه صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات.

المادة 19

من دستور سنة 1962.

# لائحة المكاتب والمؤسسات والأحزاب والهيئات الواردة في الكتاب بجانب رموزها

### المؤسسات الإدارية

(B.N.D.E.)	ب.و.إن.اق.	البنك الوطني للإنمـــاء الاقتصــــادي :
(C.G.E.A.)	م.ت.اس.ف.	مركز التدبير والاستثمــــار الفلاحي :
(C.U.R.S.)	م.ج.ب.ع.	المركـــز الجامعـــي للبحث العلمي :
(B.R.P.M.)	٠٠٠٠٠٠٠	مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية :
(O.M.V.A.)	م.اس.ف.	مكتب الاستثمــــار الفلاحـــــــي :
(C.D.G.)	م.إ.ت	مكتب الإيـــداع والتــــدبير :
(O.C.E.)	م.ت.ت.	مكتب التسويــق والتصـــديـــر :
(B.E.P.I.)	م.د.م.ص.	مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية :
(O.C.P.)	م.ش.ف.	المكتب الشريــف للفوسفــاط :
(O.N.I.)	م.و.ر.	المكتـــب الوطـــــني للـــري :
(I.H.E.M.)	م.د.ع.م.	معهد الدراسات العليا المغربيـــة :
(I.N.R.A.)	م.و.ب.ز.	المعهد الوطني للبحث الزراعـــي :
(T.P.)	و.أ.ع.	وزارة الأشغــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(P.T.T.)	و .ب.ت.ت.	وزارة البريد والتليفون والتلغراف :

### مختلفات

(C.C.I.)	غ.ت.ص.	غرفة التحارة والصناعـــة :	
(F.A.R.)	ق.م.م.	القوات المسلحة الملكيـــة :	
(M.A.P.)	و.م.ع.	وكالة المغرب العربسي :	

### منظمات سياسية ونقابية واقتصادية

(U.G.T.M.)	إ. ع.ش.م.	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب :
(U.G.E.M.)	إ.ع.ط.م.	الاتحاد العام لطلبــة المغــرب :
(U.G.S.F.M)	ا. ع.ن.ف.م.	الاتحاد العام للنقابات الفيدرالية المغربية :

```
الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة
```

**بحلة الشرق الأوسط :** 

للحامعات الأمريكية)

المحلة الفرنسية للعلوم السياسية :

(تقرير مجموعات البحث الميداني

		أدعاد المغربي للتجارة والصناعة		
إ.م.ت.ص.ص.ت. (U.M.C.I.A.)		والصناعة التقليدية :		
(U.M.T.)	إ.م. <i>ش</i> .	الاتحاد المغربي للشغـــل :		
(U.M.A.)	إ.م.ف.	الاتحاد المغربي للفلاحـــة :		
(U.N.E.M.)	إ.و.ط.م.	الاتحاد الوطني لطلبة المغرب :		
(U.N.F.P.)	ٳ.ۅ.ق.ش.	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :		
(F.D.I.C.)	ية : ج.د.م.د.	حبهة الدفاع عن المؤسسات الدستور		
(M.P.)	ح. ش.	الحركة الشعبية :		
(P.I.)	ح.أح.	حزب الأحرار المستقلين :		
(P.I.)	ح. ا <i>س</i> .	حزب الاستقلال :		
(P.S.D.)	ح. إش.د.	الحزب الاشتراكي الديمقراطي :		
(P.L.S.)	ح.ت.إش	حزب التحرر والاشتراكية :		
(P.D.C.)	ح.د.د.	الحزب الديمقراطي الدستوري :		
(P.D.I.)	ح.ش.إس.	حزب الشورى والاستقلال :		
(P.C.M.)	ح.ش.م.	الحزب الشيوعي المغربي :		
(P.N.)	ح.و.	الحزب الوطني :		
(S.N.P.M.)	ن.و .ص.م.	النقابة الوطنية للصحافة المغربية		
علات				
(A.A.N.)	ح.إ.ش.	حوليات إفريقيا الشمالية :		
(A.P.S.R.)		المجلة الأمريكية للعلوم السياسية :		
(B.E.S.M.)	م.م.إق.إج.	المجلة المغربية للاقتصاد والاحتماع :		

م.ش.أ.

م.ف.ع.س.

م.ب.م.ج.أ.

(M.E.J.)

(R.F.S.P.)

(A.U.F.S.)

# ديباجة شارل أندري جوليان للترجمة الفرنسية

يوجد باحثون أمريكيون، تلقوا تكويناً في التاريخ وعلم الاجتماع، وتلقوا إلى جانب ذلك تكويناً متيناً في اللغة العربية، وأنجزوا أبحاثاً ميدانية حول المغرب الكبير. لقد عرفت الخمسينيات أربعة رواد، وتبعهم عدد مماثل خلال العقد التالي، وبعد ذلك كان "الاكتساح"، حسب تعبير جون واتربوري الذي لا يخلو من سخرية. ويبدو أن المغرب مارس على هؤلاء الباحثين قدراً كبيراً من الجاذبية، وهو ما حصل لمؤلف كتاب أمير المؤمنين. فبعد أن أتم دراسته العليا بجامعتي برينستون وكولومبيا، حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت من أجل تعلم العربية، ثم حصل فيما بعد على إعانة مالية قصد إنجاز الدكتوراه، وهذا ما أتاح له أن يقيم بالمغرب من سنة 1965 إلى سنة 1967.

لقد وحد المولف أنه "من المدهش... أن المولفات الفرنسية حول السياسة المغربية كانت نادرة إلى ذلك الحد خلال السنوات الأخيرة"، وهذا ما أكده، بالتحديد باحث متخصص في شؤون المنطقة، بمناسبة صدور كتابه، حين لاحظ أن مساهمة البحث الأنجلو ساكسوني في كتابة التاريخ المعاصر "تسد بشكل تدريجي الغياب النسبي للباحثين الفرنسيين في علم السياسة. فباستثناء دراسات قطاعية مفيدة، لم ينتج هؤلاء أي عمل تركيبي، وأي تأليف ذي شأن حول الخمس عشرة سنة الأولى من تاريخ المغرب المستقل"!. فلا شك ألهم لا يتوفرون على الوسائل نفسها لزملائهم الأمريكيين، غير أن عدداً منهم، ولا سيما المؤرخين، لا يعرفون العربية، مما يحد من إمكانياقم. ويبدو أن الجيل الجديد يستعد لتدارك هذه الثغرات، بعد مرحلة من الركود، حيث بدأت بوادر العودة إلى الدراسات العربية، والمؤرب الكبير والشرق الأوسط.

لقد حاءت الترجمة الفرنسية لكتاب واتربوري (Waterbury) في الوقت المناسب، بسبب أهمية القضايا التي يتناولها، وبسبب حودة المعطيات التي يقدمها. يكفي أن نقرأ، المقدمة، حيث لا يتردد المؤلف في مناقشة آرائه الخاصة، وهو ما يعبر عن الوعي العلمي واتساع الأفق. ومهما يكن الموقف الذي قد نتخذه من مفهوم المجتمع الانقسامي الذي تبناه المؤلف بطريقة لا تخلو من مرونة، فإن تحليله لسلوك المجموعات وسلوك الملكية الشريفة ليثري بشكل متميز معرفتنا باللعبة السياسية التي مورست ومازالت تمارس بالمغرب.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الترجمة الفرنسية تتضمن إضافات هامــة، حيـث تغطــي الوضعية التي نتحت عن المحاولتين الانقلابيتين اللتين دبرتا ضد الملك الحسن الثــاني. وإن لم تظهر تلك الإضافات بمثابة خلاصة، ولو مؤقتة، فإنهــا تشــكل، علــي الأقــل، تأكيــداً لأطروحات واتربوري، من خلال تحليل أزمة ذات خصوصية مغربية، حيث لاشــيء يــتم حسمه، بل وحيث يبدو أن الغموض يلف كل شيء.

لقد تبين أن ترجمة وتحيين نص كتاب أمير المؤمنين عمل تعترضه صعوبات أكبر مما كنت أتصوره من قبل. فقد كان على الترجمة أن تواجه نصاً يتميز بالدقسة، ولا يتحمل الأخطاء في التأويل. وإلى حانب ذلك، كان من اللازم إيجاز بعض المقاطع أو حدفها، وذلك بإيجاد توازن مقابل الإضافات الهامة التي تمم الأزمة التي كادت أن تودي بالملسك، أو ربما بالملكية برمتها.

وعندما كلفت كاترين أوبان (Catherine Aubin) بماتين المهمتين، التي عهدت فيها منذ زمان قوة الذكاء، وسعة الإطلاع، والوعي المتيقظ، فإني لم أكن أشك في ما سيكلفها وعيها الصارم من جهد دؤوب، وتمحيص دقيق، فلها مني الشكر الجميل لمواصلتها الترجمة حيى النهاية.

ا — انظر :

J.J. REGNIER, in Annuaire de l'Afrique du Nord, 1970, p.998.

<sup>:</sup> العلوم السياسية (1975) الأطروحة دكتوراه الدولة الهامة في العلوم السياسية : Rémy Leveau, Le rôle politique des élites locales dans le Maroc indépendant (Le fellah marocain défenseur du trône, Paris, Presses de la fondation Nationale, des Sciences Politiques, coll. Références, 1985).

# توطئة المؤلف للترجمة الفرنسية

يساورني بعض القلق، وأنا أقدم لقارئ اللغة الفرنسية هذا التحليل للحياة السياسية المغربية. وأعتقد أن مجرد ترجمة هذه الدراسة إلى الفرنسية، تجعلها صالحة لتبرر وجودها. فلا شك أن قرائي الجدد أكثر اطلاعاً من الناطقين باللغة الأنجليزية، حول ما يجري بالمغرب الراهن، وربما بادروا إلى اقتناء كتابي هذا بسبب الأحداث الأخيرة التي هزت المغرب. ومع ذلك لا شيء يجعل من هذا الكتاب، أنه كان في الأصل أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. حيث طرحت فيها بعض الفرضيات حول السلوك السياسي في البلدان السائرة في طريق النمو. ولقد كان اختياري للمغرب ميداناً لأبحاثي، مسألة تعود إلى محض مصادفة، إذ لم يسبق لي أن أقمت بهذا البلد قبل الشروع في تحرياتي به سنة 1965، كما أن المغاربة الذين تعرفت عليهم من قبل، كانوا يعدون على رؤوس الأصابع.

لقد درست في الواقع قبل ذلك اللغة العربية، وقضايا الشرق الأوسط، وأقمت مدة سنة واحدة في مصر. وينبغي أن أعترف بأن اهتمامي اتجه إلى إفريقيا الشمالية "الفرنسية" لأسباب تعود إلى ظرفية ملائمة. لقد كان استقلال البلدان الثلاثة، يعني أنه سيحذب أكثر الباحثين القادمين من الخارج. وقد اعتبرت أيضاً أن البحث في إفريقيا الشمالية سوف يساعدني على توظيف معرفتي باللغتين العربية والفرنسية بشكل أمثل. وأخيراً لقد كان الحصول على منحة دراسية أسهل في مجال الأبحاث حول إفريقيا الشمالية التي لم تستقطب حتى ذلك الحين سوى عدد قليل من الباحثين الأمريكين!. ثم كان على أن أحسم في اختيار أحد بلدان المنطقة المذكورة. وأعترف دون مراوغة أن تونس بدت في أكثر ارتياداً إلى حد كبير، وبدا في أن الجزائر لن تقبل أن يحشر باحث أمريكيي أنفه في شؤونها بسبب

الاضطرابات التي كانت تعرفها². وهكذا لم يبق لي إلا المغرب الذي كان يتمتع باستقرار نسبى، وله علاقات ودية مع الولاية المتحدة الأمريكية.

إني أقدم للقارئ كل هذه التوضيحات، لأؤكد أن عنايتي بالمغرب في أفق أن يصير موضوع بحث، مسألة تعود إلى عوامل براغماتية محضة.

إنني لم أكن أهدف، ومازلت كذلك، إلى إصدار أحكام حول النظام المغربي أو انتقاده. بل إن هدفي كان ينصب على تحليل ووصف صيرورة سياسية تخص هذا البلد، غير أن بعض ملامحها توجد في اعتقادي، في بلدان أخرى من العالم الثالث، بل وربما في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وباختصار، كنت أرغب أن أقدم مساهمة في مجال تخصصي، أي العلسوم السياسية، وأنجز أطروحة مقبولة. ولا شك أن البحث حربي إلى التعبير عن آراء شخصية، وأحكام لا تخلو من الذاتية. ولا أدعى قط الموضوعية التي أعتبرها مسألة صعبة المنال في ميدان العلوم الاجتماعية. وأعتقد كذلك، أنني تجنبت السقوط في العسرض المسبني علسي استعراض الأحداث. فربما يأمل بعض قرائي الجدد في أن يجدوا في هذا الكتاب عرضاً دقيقاً، على الطريقة الصحفية، لما عاشه المغرب خلال السنوات الخمس أو الست الأحيرة. لذا فإني قد أخيب ظن هؤلاء لسببين : السبب الأول، أنني انتهيت من تحرياتي الأساسية ومن تحرير أطروحتي في سنة 1968 ؛ وبعد ذلك عاش المغرب خمس سنوات من الأحداث الهامة، على الرغم من المجهود الذي بذلته لتحيين المعطيات، وبالأخص ما تعلق منها بأزمـــات 1971-1972، إذ أن عقد الستينيات ظل محور هذه الدراسة. ومع ذلك يظل هذا النقص أحف مما يظهر في الوهلة الأولى، لأن المحاولات المثيرة التي سعت إلى الإطاحة بالملكية المغربية كانــت في الواقع النتيجة المنطقية لصيرورة انطلقت بوضوح منذ سنة 1960، واعتنيـــت بتحليلــها بقدر من التفصيل. والسبب الثاني، أنني لم أدع أبداً أنني أحيط بجزئيات أحداث الحياة السياسية المغربية. فمن المؤكد أنني أخطأت في تأويل بعض الأفعال أو التـــواريخ، وربمـــا لم أنتبه إلى خصائص ومميزات دور بعض المساهمين في الأحداث. وكل ما أتمناه ألا تكون أخطائي كبيرة إلى درجة قد تخل بفهمي للأحداث وصواب تأويلي لها.

ومع ذلك فإنني، فوق هذا وذلك على الرغم من أني أعتقد جازماً أن هذه النقطة تشكل الصيرورة السياسية المغربية، وذلك على الرغم من أني أعتقد جازماً أن هذه النقطة تشكل أهم مواضيع المناقشة، وأكثرها حصوبة. قد لا يشاركني الباحثون الفرنسيون بعض مشاغلي المنهجية، وقد لا أشفي غليلهم في مستوى القضايا التي تممهم أكثر. أما المشكلة الأحطر، فإنحا تتمثل في القراء المغاربة الذين يعيشون نسقهم السياسي من الداخل، وقد يعتبرون أنسي أوليت بعض الجوانب عناية لا تستحقها، وربما أغفلت جوانب أكثر أهمية. لكنني تساثرت بالضرورة بمويتي، فأنا أمريكي، وملاحظ خارجي، ولذلك كنت ألتقط وأحلل الظواهر التي تلفت انتباهي أكثر، بناء على بيئتي الثقافية، مثل ظاهرة المصاهرة السياسية.

ليست المقاربة التحليلية إيجابية أو سلبية في حد ذاتها، بل نافعة إلى هذا الحسد أو ذاك. وأنا أعتبر أنها ساعدتني بشكل كبير، والقارئ مطالب بأن يقتفي خطاي في اكتشاف المجال السياسي بالمغرب. يبدو لي الآن من خلال ردود الفعل التي أثارتها الطبعة الأنجليزية لهذا الكتاب، أن هذا المنهج كان نافعاً بالنسبة لباحثين آخرين، ينظرون إلى الأوضاع من الخارج مثلي. أما أولئك الذين يعيشون أوضاعهم من الداخل، فقد يبدو ألهم ينظرون إلى أنفسهم من خلال مرآة مقعرة. وأخيراً، ينبغي أن أسجل أن مقاربتي التحليلية الأولى لم تعد ترضيني، وهذه مسألة سوف أعود إليها في وقت لاحق.

تتسم الدراسات الفرنسية حول السياسة المغربية بالندرة خلال السنوات الأخيرة، وقد تثير هذه الظاهرة الاستغراب، من منظوري على الأقل؛ حيث لم يصدر أي عمل هام مند كتاب الملكية المغربية الذي أصدره جاك روبير (Jacques Robert) سنة 1963، وقبله، لم يكن هناك سوى أعمال حاك روبير، وروزيت (Rézette)، وحسان وسيمون لاكسوتير Octave). ومازلنا ننتظر صدور أطروحة أوكتاف ماري (Jean et Simonne Lacouture). بيد أن التحليل السياسي للمغاربة أنفسهم يشكل غياباً شبه تام، الأمسر الدي يسهل فهمه أكثر.

تعد الكتابة عند المغاربة حول الحياة السياسية، وما يجري في بلدهم، أمراً يحمل مخاطر كبرى بالنسبة لمن يعيش وقائعها، مما يؤسف له إلى حد كبير. وبدل أن يتحمل المغاربة

تحليلي أو تحليل باحثين من أمثالي، فإلهم مطالبون بتحليل نسقهم السياسي. لاشك أن عدداً من المثقفين المغاربة يملكون آراء أصيلة وخصبة حول مشاكل بلادهم، ومن المحتمل أن المنفيين السياسيين هم الذين سوف يجتازون عتبة النشر<sup>5</sup>.

وهكذا، قد أعتبر أن مجهوداتي الشخصية سوف تسهم بالضرورة في سد الفراغ المذكور. لقد صرح لي أحد المغاربة، من دون التواء، ببعض الملاحظات التي أثارتها قراءت لكتابي. إن انتقاداته مبررة إلى حد كبير، وتستحق أن أوردها هنا. فقد اعتبر أنني ضحمت أهمية الأحزاب السياسية والملكية، وحجمت من أهمية وزارة الداخلية والجيش. أعترف بأنني توسعت في موضوع الأحزاب السياسية، لا بسبب قوقها، بل لأن الوصول إليها كان في متناولي، ولأن بعض الأحداث التي تتصل بها توضح الصيرورات الأساسية التي تناولتها بالوصف والتحليل. لقد ظل أحد أهدافي، أن أبين كيف تم تحويل الأحزاب إلى وضعية عجز نسبي. أما الأهمية التي أوليتها للملك، فهي لا تعود إلى سهولة الاقتراب منه -لم ألتق بسه أبداً- بقدر ما تعود إلى نفوذه وعلاقاته بالنحبة.

كان لدى الملاحظين الأجانب خلال السنوات الأولى للاستقلال، اتجاه نحو تضخيم قوة الأحزاب -خاصة حزب الاستقلال وإهمال قوة الملكية. لقد حاولت أن أصحح هذه النظرة، إلى حد ما، وأعكس واقعاً قد يبدو بديهياً في الوقت الراهن. أما طريقة تناولي للجيش والداخلية، فقد أملتها حيطة تتصل بحرصي على أمني الشخصي. فقد كان الجنرال أوفقير وزيراً للداخلية طيلة فترة مقامي بالمغرب. فلو غامرت بالقيام بتحريات في مجال نفوذه لأثرت انتباهه. وعلاوة على ذلك، فلا توجد -سواء في العالم النامي أو المتخلف - دولة تتيح بسهولة للملاحظ الأجنبي أن يقوم بتحريات داخل الجهاز العسكري. ففي الحالتين معاً اكتفيت -في الفصل السادس من الكتاب - بالإشارة إلى وزن الداخلية والجيش في النسق السياسي العام.

سجل أيضاً محاوري المغربي ملاحظتين إضافيتين قم الأولى مشاكل الإيديولوجيا التي لم أتوقف عندها. إن ما أثار انتباهي خلال إنجازي لبحثي بالضبط، يتحلى في المسافة القائمــة بين الإيديولوجيا والسلوك السياسي. هناك من كان يعلن انتماءه للماركسية، أو الليبراليــة، أو الاشتراكية، أو الاشتراكية الإسلامية...لكن، مهما كان صدق الأفراد المعنسين، فأو الاشتراكية، أو ذاك، لم يكن له تأثير ملموس في ممارساتهم السياسية. لكن ينبغي أن أضيف أن المبادئ التقدمية تغذي نشاط عدد متزايد من المنتقفين الشباب في مغرب اليوم.

يظهر لي أن هناك نقصاً آخر أكثر جدية، يتصل بالطريقة التي تناولت بما مسألة تساثير المعلاقات الدولية على الحياة السياسية المغربية. لقد حاولت أن أعتبر المغرب كياناً محسدوداً ومكتفياً بنفسه على المستوى السياسي، وهذا أمر يبدو لي مصطنعاً في الوقت الراهن، وهو على خلاف ذلك. يجد المغرب نفسه على غرار العديد من بلدان العالم الثالث، داخل شبكة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذا الجانب يستحق في حد ذاتسه دراسة مستقلة. بيد أي سوف أكتفي هنا ببضع فقرات حول هذا الموضوع. ربما تشكل النسدوة المصحفية التي عقدها الحسن الثاني يوم 21 غشت 1972 أقوى تعبير عن هذه المسألة. فبعد أن نجا الملك من الهجوم الذي استهدف طائرة البوينغ التي كانت تقله من باريس، حاء أمام الصحافة الدولية ليطمئن العالم الخارجي على استقرار نظامه. لم يسسبق لسه أن استدعى الصحافة الدولية ليطمئن العالم الخارجي على استقرار نظامه. لم يسسبق لسه أن استدعى المتحدة، والبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ولجنة العلاقات الخارجية بمحلس الشسيوخ الأمريكي، وإسبانيا، أنه ما زال محتفظاً بعرشه. لقد كان الملك يعتبر أن ردود فعل البلدان الأحنبية تكتسي أهية أكبر من ردود فعل الأمة المغربية، كما أنسه كان يعتمد على مصداقيته" في الخارج أكثر مما يعول على شعبيته في الداخل.

يوفر هاجس الخارج، الحاضر بشكل ضمني، للنظام وسائل تساعده على التعامل مع المعارضة في الداخل. ومن هذا المنظور، نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي، وجمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة غضت الطرف بالمراعاة ذاتها على الجوانب الأكثر شبهة في السياسة المغربية. واتبعت فرنسا سلوكاً مماثلاً من أجل حماية مصالحها الاقتصادية الهامة وجاليتها المقيمة بالمغرب، مع العلم أن الفرنسيين أبدوا استياءهم إزاء قضية بن بركة. ويعتقد البعض أن ما أثار غضب الجنرال دوكول (De Gaulle)، لم يكن اختطاف زعيم يساري

مغربي واغتياله، بل كون الجريمة اقترفت فوق التراب الفرنسي، وبمشاركة موظفين فرنسيين. ومعلوم أن الخلاف بين الدولتين تلاشى مع مرور الوقت، خاصة بعد وصول جورج بومبيدو إلى رئاسة الجمهورية. لكن نقطة استفهام جديدة تتبادر إلى الذهن: "هل يعد الحسن الثاني بما جاءت به من بعد أحداث الصخيرات، و"الحادث العابر" لسنة 1972 مقابلاً للمصالحة ؟".

أعلن الحسن الثاني في 21 غشت 1972، أن هواري بومدين كان أول رئيس دولة هنأه بعد فشل محاولة الانقلاب التي استهدفت حياته. لقد مرت العلاقة بين المغــرب والجزائـــر بتحولات كثيرة تثير طابع السخرية. أصبحت الجزائر الثورية دولة مستقلة في سلمة 1962، في مناخ من الغليان السياسي، جمع بين النشوة والارتجال. وكانت مجموعة من العلامــات تعبر عن هذه القوة الصاعدة: المحلس التأسيسي، وقرارات التأميم، والتسيير الذاتي، وتنظيم جبهة التحرير الوطني، والاستعانة بالمستشارين التقنيين السوفيات. في الوقت الذي كان فيه المغرب يمر بمرحلة ركود اقتصادي. وكان وجود دولة جزائرية مقلقة عند حدوده مصدر أمل بالنسبة لسياسييه المحبطين، ومصدر تهديد بالنسبة لنظام قوامه الحفاظ على الوضع القائم. وجاءت حرب الحدود سنة 1963 لتؤكد، فيما يبدو، أن الخلافات القائمة بسين البلدين، خلافات يصعب تجاوزها. لقد كانت المعارك القليلة لصالح المغرب، غير أن الاعتقاد ساد بأن الجزائر سوف تعيد الكرة في أول فرصة مناسبة. وأصبحت هذه التكهنات أكثر احتمالاً عندما استولى بومدين على السلطة في يونيو 1965. فقد سبق لـــه أن تـــولى حرت مع المغاربة. كان بومدين في سنة 1964، يتفاوض مع الاتحاد السوفياتي بشأن اقتنـــاء أول دفعة هامة من الأسلحة السوفياتية. وساد الاعتقاد بأن بومدين، وقد أصبح رئيس الدولة، سوف يحاول أن ينتقم من المغرب. لكن، إذا اعتبرنا أنه فعل ذلك، فقد اختسار الاقتصاد ميداناً للمبارزة. وقد تحسنت العلاقات بين الجزائــر والمغــرب في نهايــة عقـــد الستينيات، وتم تتويج هذا التطور في الاتفاق النهائي حول الحدود الذي تم التوقيع عليـــه في يونيو 1972، بحضور رؤساء الدول الذين قدموا للمشاركة في اجتماع منظمـــة الوحـــدة الإفريقية بالرباط. وهكذا تنازل المغرب عن مطالبته بتندوف ومناجم الحديد بكارة

الجبيلات، لكن الحسن الثاني أصبح يتمتع بالهدوء في حدوده الشرقية. ويعتقد بعض أعضاء المعارضة أن بومدين كان يرغب في تحويل بلاده إلى قوة صناعية ، ولذلك اعتبر، من زاوية الحسابات الاستراتيجية، أن المصلحة تقتضي أن يدعم بجواره نظاماً ضعيفاً للغاية، ومنشغلا ببقائه، إلى درجة أنه عاجز عن أن يشكل تمديداً اقتصادياً للقوة الجزائرية.

ثم سارع الحسن الثاني إلى حل مشكل حدودي آخر، حيث اعترف بموريتانيا. ظلل حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي (وهذا الثنائي لا يخلو مسن غرابة) يطالبان بموريتانيا طيلة سنوات، وكذا بجزء كبير من الجزائر الغربية، واقما النظام بإهمال مصالحه الوطنية. كان نفوذ الأحزاب في سنة 1970 ضعيفاً، إلى درجة أن الملك أقدم بكل سهولة، على تبادل السفراء مع الجمهورية الموريتانية. وكان اختيار أول سفير تعبيراً عن ميل الحسن الثاني إلى ذر الملح على الجراح لدى أعدائه المهزومين: عندما عين في ذلك المنصب قاسم الزهيري، أحد أعمدة حزب الاستقلال. وكان قبول هذا الأخير للمنصب تعبيراً آخر عن خصوصية النسق السياسي المغربي. وما زالت مشكلة الصحراء معلقة راهناً. يتوفر المغسرب وأسبانيا هناك على مصالح استراتيجية وسياسية كثيرة، وهما يتنافسان لكسب تأييد الجزائر وموريتانيا. غير أنه من غير المستبعد أن تتخلى الجزائر عن التضامن المغاربي، لأن السوق الإسبانية توفر لها كل سنة منافذ متزايدة لإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي.

توجد مستويات أخرى لتبعية المغرب إزاء الخارج. فما زال أرباب العمل من الفرنسيين يتمتعون بوزن اقتصادي هائل بالدار البيضاء ، يكتسبون قوهم من علاقاهم بالمصارف والصناعات الفرنسية. وتطرح المقاولات الأمريكية، ومقاولات السوق الأوربية المشتركة المقيمة بالمغرب مشاكل مماثلة. لقد أمضى المغرب في مارس 1969، مع المجموعة الأوربيسة اتفاقية شراكة لمدة خمس سنوات. وتمول مشاريع متنوعة، مثل حوض سبو، وبناء عدة سدود بالمساعدة الثنائية، أو المساعدة المتعددة الأطراف. كان المغرب يستورد قبل مدة غدير بعيدة فائض الحبوب الأمريكية مع تسهيلات في الأداء. تشكل كل هذه العناصر أدوات ضغط اقتصادي قد ترغب القوى الأجنبية في استعمالها من أجل التأثير في النظام المغربي.

يتصرف الحسن الثاني مع المصالح الأجنبية مثلما يتصرف مع المصالح الوطنية. يعمـــل على فتح باب مملكته على مصراعيه أمام القوى الدولية، آملا في أن يخلق التعارض بينها، كي لا يصبح تابعاً لإحداها بشكل مطلق. يحتل المغرب موقعاً استراتيجياً في ملتقي البحــر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي؛ وبإمكان الملك أن يستعمل هذا الأسلوب عنصر إغراء بالنسبة للقوى التي لم يسبق لها الوصول إلى الموقع المذكور، مثل الاتحاد السوفياتي، والصين الشعبية، وألمانيا الغربية. وبإمكانه كذلك أن يهدد القوى المستقرة بالمنطقة، مثل الولايــات المتحدة التي سبق لها أن أقامت شبكة للمواصلات اللاسلكية فوق التراب المغـــربي. ومـــن الممكن أن تعتقد أغلبية منظمات التعاون الدولي، ذات "المنظور" الغربي، أن أموالهـــا تُبـــدُّد بسبب انتشار الرشوة، لكنها ملزمة بالاختيار بين الحسن الثاني أو القذافي. لقد نجح الملك طيلة السنوات التي سبقت الصخيرات، في الحد من الضغوط الخارجية والداخلية التي كـــان من شالها أن تمس من سلطته. لكن اللعبة تغيرت بشكل تام منذ أن خانتـــه مجموعـــة مـــن عناصر الجيش المغربي. لقد بدأ يشعر بأنه لم يعد يتحكم في وضعية البلاد، وازدادت وتـــيرة هذا التطور بعد أحداث 1972. ومن علامات المناخ الجديد، ما يتداول بــالمغرب مــن أن الحسن الثاني لم تعد بمثابة الورقة الرابحة التي تستحق الدعم.

ما تناولته آنفاً من قضايا مرتبطة بالتبعية الدولية للمغرب، لم يشكل إلا جــزءاً بســيطاً منها، وهي أكبر مما نتصور، غير أنني لن أزيد في استعراضها هنا. إن فرضــيتي الأساســية تكمن في أن السياسة المغربية تصاغ داخل المغرب.

كيف تتم صياغة تلك السياسة ؟ ذلك ما يشكل موضوع هذا الكتاب. لقد سعيت في الفصل الثالث أن أقدم نموذجاً مستخرجاً من النظرية الانقسامية التي سبق أن وظفت في البحث الأنثروبولوجي، وقد ساعدني النموذج على فهم دينامية بعض الصيرورات السياسية. وقد أثار استعماله بعض الانتقادات المشروعة، وواجه أحياناً سوء الفهم عند البعض. فلم أقل أبداً، وبأي وجه كان، إن النخب المغربية "قبلية" بالمعنى الحرفي للكلمة. فقد بدا لي أنه، إذاء السلطة والموارد المادية، تتصرف مختلف فئات النحبة بأسلوب يذكر بأسلوب القبائل

المنظمة حسب المبادئ الانقسامية. ورغم أنني عرضت خلاصاتي حول هذا الموضوع في أماكن متعددة من هذه الدراسة، فإنني سعياً لإزالة الالتباس، سوف أعيد توضيح ما أعتبره عثابة قواسم مشتركة بين القبائل، والنحب السياسية المغربية.

1 - مفهوم الهوية المرتبطة بالوضعية: لا يتحدد الفرد إلا بالنسبة لوضعية معينة، أو فئة معينة. وبما أن الوضعيات تتغير باستمرار، فإن الهوية تتغير بدورها أيضاً.

2 - ينحدر مفهوم الصداقة (النسبي) من المفهوم السابق. يمكن للشخص نفسه أن يكون صديقاً أو عدواً حسب الظروف. وبما أن هذه الأخيرة دائمة التحول، فإن مشاعر الصداقة والعداوة تميل إلى السطحية والصفة التعاقدية. هل هناك مثال أبلغ من التآلف الطويل بين الحسن الثاني وأوفقير ؟

3 - بسبب عدم استقرار الأوضاع، وحركية الفاعلين، فإن رجل السياسة مطالب بالاستعداد لكل الاحتمالات، ومعناه أن يتكهن بمن سيكون صديقاً أو عدواً في مختلف الظروف الممكنة. فلا يجوز إذن أن تمنح الثقة لفرد واحد، أو فصيل واحد، أو قضية واحدة، لأن ذلك قد يتسبب في كارثة حقيقية. بل الأضمن أن يعدد رجل السياسة تحالفاته، فلا يوجد بالمغرب "حسنيون"، على غرار "الدوكولين" بفرنسا، وإذا وجدوا فهم قلائل.

4 - تؤدي المبادرة وطريقة المخاطرة والجرأة، إلى العزلة بمجرد أن يطرأ تحــول علــى الأوضاع القائمة. لذلك فمن الأفضل أن لا يغامر الفرد أو يتحالف مع ذوي الجرأة. وتغدو المناورات الدفاعية، والتكتيكات الأساليب الوحيدة التي بالإمكان أن توصف بالتعقــل. إن الجرأة غير المألوفة التي أظهرها الضباط المغاربة الذين حاولوا الإطاحة بالنظام الملكي مرتين متتاليتين، لم تؤد سوى إلى عزلة الانقلابيين وفشلهم.

تلك كانت، بإيجاز، أهم النقط التي أردت أن ألح عليها. فحين استحضرت النموذج الانقسامي، كنت أرغب في أن أقدم أمثلة تسلط الضوء على تلك الحوافز، كما أنها تعبر عن شكل تنظيمي عرفه المحتمع المغربي في وقت من الأوقات. وسوف يفهم القارئ، بما أن هذه

السلوكات شائعة إلى حد كبير، فإن قيام تنظيم سياسي قار، وقـــائم علــــى إيـــديولوجيا متماسكة مازال ضئيلاً.

منذ أن ألفت هذا الكتاب، حاولت أن أعدل من تصوراتي لسلوك النخبة، بعيـــداً عـــن النموذج الانقسامي. وقد صرت أولي أهمية متزايدة لمجموعة من العوامل الماديـــة والحتميـــة التي يمكن أن نطلق عليها بشيء من الجحازفة اسم "سياسة الندرة". يبدو لي أن المواقف الستي وصفتها أعلاه تعود بالفعل إلى حالة الندرة التي توجد بالمغرب وغيره مسن بلدان العسالم الثالث. فحين تكون الموارد نادرة، فإن العلاقات السياسية تكون زائفة، لأنما تقـــوم علـــى مراقبة تلك الموارد. فسواء أكان السياق إقطاعياً أم طبقياً، يكون الأقوياء أقوى مما هم عليه في البلدان ذات مستوى العيش المرتفع. فمن السهل التأثير في الصغار، بل والقضاء عليهم القليلة التي تكون من نصيبهم. ولا يخلو "النهابون" أنفسهم من الهشاشة، لأهم قليلو العدد، وبارزون أمام الأنظار، وهم موضوع غبطة من لدن الآخرين. ويضطر القادمون الجـــدد أن يدوسوا الجثث بأقدامهم ليدخلوا بدورهم إلى الحلبة. وهذا هو ما يفســـر ظـــاهرة ارتقـــاء المنتخبين وسقوطهم السريع، ودسائسهم البيزنطية الدائمة للحصول على أفضل جزء مــن الأخيرتين سوى الجزء الظاهر مما يطفو على الجليد<sup>6</sup>. فمن الممكن إذن أن نســـتعين بمفهـــوم ندرة الموارد المادية لتفسير البنية القبلية الانقسامية، التي يتمثل دورها في تدبير موارد القبيلة، وكذا لتفسير بعض مواقف النحبة المغربية7.

ولا أحد شيئاً أفضل لكي أختم به هذه التوطئة سوى أن أحكي هذه النادرة كما يلي. عندما وصلت إلى المغرب خلال صيف سنة 1965، حيث ما زالت أصداء أحداث السدار البيضاء الدامية حاضرة في الأذهان، وقد تم تعليق البرلمان، وإعلان حالة الاستثناء. وفي أكتوبر، تم اختطاف المهدي بن بركة، وسارع الفرنسيون إلى تحميل الجنسرال أوفقير مسؤولية القضية. وكنت أترقب ردود فعل جماهيرية داخل المغرب. ألم يكن بن بركة أحد الزعماء السياسيين الأكثر شعبية ؟ وقد ظهرت على جدران مدينة الرباط بعض الشعارات

المكتوبة على عجل، "أوفقير السفاح"، وألقي القبض على عدد من الطلبة خلال مواجهات مع الشرطة. وبعد الظهر ذات يوم، سمعت من شقي صخباً وأناشيد جماهيرية قادمة من الجامعة القريبة من مسكني. فقلت في نفسي إن الانفحار قريب، ولا شك. فودعت زوجتي القلقة، وطلبت منها أن تنبه السفارة الأمريكية إذا لم أعد بعد أكثر من ساعتين. وكلما اقتربت بحذر من مصدر الصخب، زادت حدته. وعندما وصلت، لم تكن هناك شرطة، ولا طلبة. لكن وحدت في الميدان الرياضي المقابل لجامعة محمد الخامس، مبارة رياضية حامية لكرة القدم بين فرقة رباطية في مواجهة مع فرقة من الدار البيضاء. إن لهذه القصة مغزى وحيداً، مفاده أن ما يحدث بالمغرب في مستوى الواقع، لا علاقة له مع ما يُنتظر وفق أي منطق.

## هوامش التوطئة

- ليس من غير فائدة بالنسبة للقارئ الفرنسي أن يعرف أن أربعة باحثين أمريكيين فقط، قد اهتمسوا في الخمسينيات بإفريقيا الشمالية المعاصرة وهم : بنجامين ريفليين (Benjamin Rivlin) وروم لانسدو (Rom Carl) ودوغلاس أشفورد (Douglas Ashford) وليون كارل بسراون (Rom Landau) (Wiliam Zartman) وقد اقتفى أثر هؤلاء مع بداية الستينيات كل من وليام زارتمسان (Brown واستيوارت شآر (Stuard Schaar) و.ج.ب. هالستيد (J.P. Halstead) وبعد ذلك وقع التهافت.. واستيوارت شآر (William Quandt) أني أخطأت التقدير، وخلص من أبحاثه إلى نتائج موفقة التهت بإصدار كتاب جيد، في الفترة التي كنت فيها بدوري في المغرب :

Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968, Cambridge, Mass., M.I.T. Press,1968

- <sup>3</sup> Robert RÉZETTE, Les partis politiques marocains, Paris, 1955; Jean et Simonne LACOUTURE, Le Maroc à l'épreuve, Paris, 1957; Roger LE TOURNEAU, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, Paris, 1962, Sur la période nationaliste: Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en marche, Paris, 1952, 3e éd. Mise à jour, 1972, et Jacques BERQUE, Le Maghreb entre deux guerres, Paris, 1962, nouv. éd. revue et augmentée, 1970.
- <sup>4</sup>- Octave Marais, La classe dirigeante au Maroc, Revue Française de Science Politique, vol. 14, 1964, p. 709-757 et aussi Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc, Revue Française de Science Politique, vol. 19, 1969 p.p. 1172-1185.

5 - بينما قام باحثون مغاربة لتحليل لنظامهم السياسي بطرق ملتوية، من بينهم :

Abdallah Laroui, L'idéologie arabe contemporaine, Paris, 1967, et L'histoire du Maghreb, Paris, 1970, pp. 305-354; Mohammed Lahbabi, Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle, Rabat, 1958, et Les années 80 de notre jeunesse, Casablanca, 1970; Abdelaziz Belal, L'investissement au Maroc (1912-1964), La Haye, Paris, 1968; Fathallah Oualalou, L'assistance étrangère face au développement économique du Maroc, Casablanca, 1969.

\* الأطروحة المشار إليها صدرت بعد صدور كتاب المؤلف تحت عنوان :

Rémy LEVEAU, Le fellah marocain défenseur du trône, Presses de la F.N.S.P. Paris, 1976.

<sup>6</sup> - انظر بالأخص :

Cherif RACHID, Oufkir, le jeu des services secrets, Afrique-Asie, n°13, 18 sept. 1972, pp.8-13.

لا أستطيع القول على أي مستوى إن النظريات المقدمة كانت محتملة ومقبولة، لم يكن من المستبعد عند البعض أن المخابرات المركزية الأمريكية ( .C.I.A) دفعت بالقذافي إلى السلطة - لقد قدم ميلس كوبلاند (Miles COPELAND) في كتابه :

Game of Nations, London, Weidenfield et Nicholson, 1969.

وثائق موثوقة مزودة بمعلومات تشير إلى مناورات المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A).

7 - توفرت أكثر فأكثر كتابات تحلل مظاهر (سياسية الخصاصة) من بينها:

Amal VINOGRADOV et John, WATERBURY, Situation of Contested Legitimacy in Morocco: An Alternative Framework, Comparative Studies in Society and History, vol. 13, n°1, juin 1971, pp. 32-59; Oscar Lewis, The Culture of Poverty, Scientific American, CCXV, N°4, 1966; Barrington Morre, Social Origins of Dictatorship and Democracy, London, 1967 (traduit et publié chez Maspéro); Stanislas Andrewski, Parasitism and Subversion: the Case of Latin-America, N.Y., 1966; James Scott, Political Ideology in Malaysia, Yale, U.P., 1968; René Lemarchand et Keith Legg, Political Clientelism and Development; A Preliminary Analysis, Comparative Politics, vol. 4, pp. 149-178

مقدمة الترجمة \_\_\_\_\_\_م

# مقدمة الترجمة

### د. عبد الغني أبو العزم

لا شك أن الحياة السياسية بالمغرب، في سياقها العام، وتطورها خلال السنوات الأخيرة، تطرح عدة تساؤلات حول القوانين المتحكمة في اللعبة السياسية لفهم بحرياتها وخلفياتها، ولقد حاول عدد كبير من الباحثين التطلع إلى الواقع المغربي لفهم إشكاليته، والكتاب الذي نقدمه للقارئ محاولة حادة في هذا الاتجاه، أنجزها باحث أمريكي، ومن المؤسف أن أغلب الأبحاث في هذا الصدد تكتب بلغات وأقلام أجنبية، وإن كانت على الرغم من مضامينها سلباً أو إيجاباً فإلها تكون أرضية في بحال البحث العلمي، لا غنى للباحث عنها، وعلسى الخصوص لمن يريد أن يُكون أرضية أو أسلوباً خاصاً به، هذا بالإضافة إلى جهل المشرق بالحياة السياسية والفكرية بالمغرب.

تكمن الظاهرة الخاصة والبارزة في ميدان البحث بأقطار المغرب العربي، في أن حل الأبحاث الميدانية والسوسيولوجية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، وحتى الأبحاث المتعلقة بالثقافة والتراث، ظلت مقتصرة على الباحثين الفرنسيين، وكانت تدخل في سياق البحث الاستعماري لفهم نفسية وأساليب البلدان المستعمرة، ولقد الهارت أغلبية هذه الأبحاث، نظراً لأنما لم تستطع أن تثبت أمام حقائق التاريخ، بالإضافة إلى ما كان يمليه عليها الظرف الذي صيغت فيه، وما كانت تسعى إليه من أهداف.

لقد وضع هذا العطب التاريخي - في الرؤية العلمية - حل الباحثين الذين اهتموا بتاريخ وثقافة البلدان المستعمرة في قفص الاهتمام، ومازال هذا العطب يثير ردود فعل متباينة، على الرغم من ظهور تيار فكري أوروبي يحاول أن يتخلص من الرؤية القديمة.

وخلال العقدين الأحيرين، بدأنا نشاهد جيلاً من الباحثين أمريكيين وأنجليزيين السذين بدأوا يفدون على أغلبية أقطار العالم الثالث الحديثة العهد بالاستقلال، وذلك في إطار

استراتيجية أنجلو ساكسونية لمعرفة طبيعة شعوبها، وخلق حسور التواصل والاتصال، وتكوين ملف ثقافي أو سياسي عنها، يعتمد الوقائع والأحداث، وللإحاطة بمكونات شرائحها الاجتماعية، وذلك من أجل النفوذ إلى دائرة الذاكرة الشعبية، مستفيدين من التحربة الاستعمارية الأوروبية.

يفرض هذا التوجه التسلح بمناهج وطرق في البحث، تتراوح ما بين الموضوعية الموجهة والعلمية المجردة، وضمن هذه الرؤية يأتي كتاب أمير المؤمنين: الملكية المغربية ونخبتها للباحث الأمريكي حون واتربوري² الذي يحلل فيه مظاهر وأوجه العلاقة القائمة بين الملك والنحبة السياسية. فإلى أي حد استطاع أن ينفذ إلى الواقع الداخلي للحياة السياسية المغربية من خلال تركيزه على النحبة المغربية، وقد جعل منها مادته الأساسية، ليقدم من منظارها طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب، وما يتحكم في نشاطاقما ومواقفها، والرؤية المكونة لها، وكيف تكونت عبر الحدث التاريخي المعاصر في صراعها مع سلطة الأجنبي المحتل، وكيف برزت على السطح السياسي بعد الاستقلال، متتبعاً لكل خطواقما وهفواقما، وطبيعة العلاقة التي كونتها مع السلطة المركزية، والدوائر التي كانت تتحرك فيها لربط صلتها مسع أمير المؤمنين باعتباره حكماً وخصماً في آن واحد.

يراد من هذه الدراسة معرفة سلوك وطبائع الرحل المغربي، ورؤيته للأشياء، وتعامله معها، وقد دفعت المؤلف إلى أن يتبنى النظرية الانقسامية (La segmentarité) منهجاً في التحليل، ليصل إلى مجموعة من النتائج المسبقة، تدخل ضمن مفهوم المنهج المذكور الدي طبقه بعض الأنتروبولوجيين الأوروبيين على المجتمعات القبلية. ونظراً للإشكالات المطروحة على صعيد المنهج، وانعكاساها على مضمون الكتاب وموقفه، فإن هذا يدفعنا إلى تقديم بعض التوضيحات والاعتراضات في هذا المجال، وقد رأينا من الضروري الإشارة إليها في هذه المقدمة التعريفية، وعلى الخصوص أننا لا نشارك المؤلف كل أفكاره، مع تقديرنا الخاص للمجهود الضخم الذي بذله من أحل فهم الواقع المغسربي واستيعاب مكونات الأساسية، وملابساته التاريخية منذ بداية القرن العشرين، وكذلك لكي يتسنى للقارئ أن يحيط بالإشكالية العامة المطروحة على صعيد المنهج الانقسامي من جهة، وعلى صعيد الموضوع من جهة أخرى، وذلك من أحل فهم متكامل يساعد على توضيح الرؤية، وتبيان

الأهداف المتوخاة من وراء هذا النوع من الدراسات.

عندما وضع إميل دوركهايم (Emile Durkheim) أسس النظرية الانقسامية في بدايسة القرن العشرين في شكلها العام، كان يريد بذلك أن يبحث عن مفاتيح جديدة في بحسال المبحث العلمي، بحدف رصد أنماط الحياة في المجتمع القبلي لمعرفة نوعية العلاقات السائدة بين تغراده، ماذا يوحدهم ؟ وماذا يفرقهم ؟ وقد حدد هذه الأنماط في كتاب تقسيم العمل الاجتماعي الذي نجد فيه مفهوماً عاماً للنسق الانقسامي، انطلاقاً من أن "المجتمع القبلي انقسامي، قائم على أساس العشائر، نظراً للتماثل الموجود بين أفراده المتعاقبين والمترابطين في حلقات تُكون وحدة القبيلة، وتعطيها طبيعة متشابكة عائلية وسياسية في الوقت نفسه، وهذا ما يجعل أعضاءها يعتبرون أنفسهم أقرباء، بينما هم في الواقع تجمعهم وحدة الدم"5.

ولتأكيد هذا النسق، يوضح دوركهايم الشروط الانقسامية التي ترتكز على التشابه بقول على التشابه الأقسام، ودون هذا التشابه لا يمكن أن تتحد وأن تتباين، ودون هذا التباين والخلاف سيضيع بعضها في بعض، وتنتهى إلى التلاشى 6.

تشكل هذه الفكرة فيما نعتقد نقطة الانطلاقة الأولى التي بلورها معظم الباحثين الانتروبولوجيين فيما بعد، وأضحت محور أبحاثهم عن القبائل، من ايفانس بريتشارد (Evans-Pritchard) إلى هارت (Hart) وإيرنيست گيلنر (Ernest Gellner).

وهكذا تتكون القبيلة من وحدات متعارضة، وتتحكم فيها أجزاء متشابهة، يمكن أن تتحد عند الضرورة. وهذه الأجزاء ذاتها تنشئ فيما يخص بنيتها خلافات تحافظ على ديمومتها،، لأن التضاد الذي يسيطر على حياتها المعيشية في مستوى أدنى، يمكن أن يتحول إلى تحالف ودفاع مشترك في مستوى أعلى.

ويمكن تحديد هذا النسق الانقسامي للمجتمع على مستوى المجموعة، وعلى مستوى المخموعة، وعلى مستوى الفرد. وفيما يتعلق بالمجموعة، فإن الأنساب الأبوية تحدد وضعها ومسارها، سواء على مستوى الاندماج، أو الانشطار والتماسك، أو التعارض، حسب النموذج الذي قدمه المؤلف.

أما على مستوى الفرد، فإن صورة المجتمع الانقسامي وأجزائه تتحدد داخسل القبيلة بسبب مجموعة من الدوائر متحدة في المركز، يوجد الفرد في داخلها، وكل دائرة من هذه الدوائر تختص بنظام معين من العلاقات الاجتماعية بقمة الهرم، ولها وظيفة، وهكذا فسإن الدائرة المركزية تتولى تسوية التراعات اليومية الناشئة بين أفرادها، بينما الدائرة الموالية تعتمد على التوازن داخل مجتمع القبيلة، والدوائر التالية تتولى الحفاظ على المراعسي والإرث الاحتماعي، وما إلى ذلك، ويجب الإشارة إلى أن أكبر دائرة تتصل في نسبها بقمة الهرم.

يستغل في هذا المحال الانتروبولوجيون الذين يتبنون النسق الانقسامي المشل الشعبي المشهور "أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب". وفي ضوء هذا المثل، يبنون كثيراً من الآراء لتبرير حيثيات النظرية الانقسامية، ولقد استطاع ايفانس بريتشارد بشكل ذكي أن يوضح أبعاد اللعبة في المحتمع الانقسامي الكامنة في لعبة الشطرنج في دراسته عن النوير بالسودان بالإضافة إلى دراسته عن السنوسية 9، إذ حاول أن يطرح مفهوم دوركهايم الذي وضع الأسس النظرية للنسق الانقسامي، انطلاقاً من أن القبائل تُكُون الوحدة السياسية المنبثقة عن جماعات متعددة، أي العشائر، وتشكل القبيلة، والقبائل المتعددة اتحدادً حلافياً "قبلياً" وهذا ما يعد أرقى مجتمع سياسي يعرفه القبائليون.

إلا أن تطبيق هذا النسق في شكله العام، على بعض المجتمعات القبائيلية قد وضع أغلب الباحثين الانتروبولوجيين في تناقض مع واقع القبيلة التي يدرسونها ؟ مما يؤدي بهم إلى فصلها عن تاريخها العام، وصيرورة الأحداث المكونة لها... ونقصد هنا أبحاث هارت وكيلنر عن قبائل الشمال الإفريقي، وقبائل بلاد المغرب بالذات، ونظراً لما أثارته أبحاث كيلنر في بحال الأبحاث الانتروبولوجية المعتمدة على النسق الانقسامي، سوف نقتصر هنا على عرض بعض أفكاره كمقدمة لفهم أطروحة حون واتربوري عن النحبة السياسية المغربية لما بينهما من ارتباط عضوى.

تعد الأبحاث الميدانية التي قدمها الباحث الأنجليزي كيلنر عن القبائل الموالية لزاوية أحنصال المرافعة المتكاملاً توافقياً عن النظرية الانقسامية، وقواعدها، وأسسها وأبعادها، اتطلاقاً من وجهة نظر سياسية، بمعنى أنه أراد أن يفهم علاقة ترابط السلطة والمجتمع في فنظام الحنصالي الذي يتكون من أولياء يملكون السلطة السياسية، والقبائل الأمازيغية السي تنحا إلى هؤلاء الأولياء من أجل حل مشاكلهم وخلافاقم.

ومما لا شك فيه أن كيلتر استطاع أن يقترح نموذجاً أطر فيه أساليب التنظيم السياسي قذي تعتمده المجموعات القبلية في الشمال الإفريقي قبل الاستعمار، وقد أعطى هذا فنموذج إمكانية للانتروبولوجيين لإدخال المجموعات المغربية ضمن سياق مفاهيم على الاجتماع السياسي، بغض النظر عن توجهاهم العامة. وحسب كيلنر، إن ما يوحد القبيلة في شمال إفريقيا يتحلى في إرادة الاستقلال تجاه السلطة المركزية، وهذه الإرادة تكمن في طبيعتها. وهذا يقودنا إلى طرح مسألة النظام القائم في المجتمع القبلي، وكيف ينظرون إليه في غياب المدولة ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في ذات النسق الانقسامي نفسه الذي يعتمد عليه لدراسة هذه الأشكال من المجتمعات المكونة من مجموعات مندجمة بعضها في بعض القبيلة التي تربطها علاقة النسب، حيث يصبح التشابه أو التوازن الوحدة السياسية علامة عميزة لها.

يكمن النظام في المجتمع القبلي الانقسامي كما يحدده گيلنر في توازن الخوف، وما يقوم به الولي من دور المهدى، للتوتر، وذلك لطبيعة وظيفته التحكيمية، مما يسمح بالحفاظ على الأمن والسلام بين الأهالي، وهكذا فإن طبيعة الولي تعد طبيعة مسالمة، مقابل عنف الأفراد داخل الجماعات، ويمكن تحديد معالمها في النقاط التالية، كما يرى ذلك گيلنر:

- على الولي أن يكون مسالمًا حتى لو تعرض إلى الهجوم؛
  - سحياً معطاء، كريماً مضيافاً؟
  - شريفاً منتمياً إلى سلالة الأشراف؛
  - متمتعاً بمالة وبركة، قادراً على الإتيان بالمعجزات؛
    - محافظاً على المعتقدات الإسلامية الصحيحة.

تحتاج هذه المعالم التي حددها گيلنر في نسقه الانقسامي في الواقع إلى مناقشة عريضة، نظراً لتعارضها مع حقائق التاريخ المغربي، إلا أننا مع الأسف لسنا بصدد عرض نقدي لها، لأن ما نحاوله ينحصر في تقليم فكرة موجزة عن النسق الانقسامي الذي تبناه واتربوري في كتابه الذي نقدمه للقارىء، من أجل الإلمام باتجاهه العام. إلا أنه مع ذلك، لا بد من الإشارة هنا إلى الدراسات النقدية التي قام هما بعض الباحثين الشباب من المغرب، مثل عبد الكبير الخطبي، وعبد الله حمودى، وبول باسكون (Paul Pascon)، و"أحمد التوفيق" ألكبير الخطبي، وعبد الله حمودى، وبول باسكون (Paul Pascon) لقبيلة في إطاره التاريخي.

وعلى سبيل المثال، فإن الباحث عبد الله حمودى في ضوء بعض الوثائق التاريخية اليق توفرت لديه، استطاع أن يفند إحدى الدعائم الأساسية لصفات الولي التي اعتمدها كيلنر، أي صفة العنف، وقد كشف أن العنف صفة تاريخية قائمة، يلجأ إليها الولي كلما كان ذلك ضرورياً وحتمياً. بل إن العنف، كما أوضح ذلك حمودى في دراسته، كان وراء تأسيس زاوية أحنصال ذاتها، التي كانت مدار بحث كيلنر، ويلاحظ حمودى في الوقيت نفسه أن الانتروبولوجيين الذين يعتمدون نهج النسق الانقسامي يحاولون تكوين فكرة عن مرحلة تاريخية معينة، مفصولة عن الواقع التاريخي دفعة واحدة 16.

وفيما يخص عبد الكبير الخطيبي فإنه يلخص نقده للنهج الانقسامي بشكل شمولي عندما يدعم رأيه بمقولة بول باسكون التي يقول فيها: "إن القبيلة في شمال إفريقيا الحديثة ليست انقسامية، إلا حين ننسى وجود عائلات وأنساب في الأسفل، ووجود سلطة المخزن في الأعلى". ويذهب الخطيبي أبعد من ذلك، عندما يعتبر أن هذا النوع من الأبحاث المعتمدة على النهج الانقسامي، ما هو إلا عملية تعويض عن العلاقة المفقودة للباحثين الأجانب مسع تاريخهم الحاص، ومع تاريخ المجتمعات التي يدرسونها، بالإضافة إلى الانغلاق في دائرة محورة حول العرقية، وينتهي به الأمر إلى اعتبار أن هذا النوع من الدراسات الحرفية الهاوية ليست إلا هذياناً منهجياً 15.

هذه باختصار شديد معالم النسق الانقسامي...

فكيف استفاد منه واتربوري في دراسته عن النحبة السياسية، باعتبارها مجموعة من المغرب الشرائح الاجتماعية من ذات العائلة الواحدة. وليس من المغالاة في شيء إذا قلنا إن المغرب

في نظر واتربوري قد تحول إلى اتحادية قبائل، تتحكم فيه أجزاء يحكمها الانصهار والانشطار على رقعة الشطرنج، تعرف حدودها وإمكانياتها وطاقاتها، ولا تتحاوز الحد المسموح به ضمن إطار اللعبة السياسية، خاضعة لصاحب السلطة والسيادة، أمير المؤمنين الذي يتحكم في رقابها، ويتدخل في شؤونها، ويحدث انقساماتها بذكاء.

لقد ركز واتربوري على الظواهر العامة، واجتهد في لقط التصرفات الفردية من داخسل الأحداث السياسية الكبرى التي عرفها المغرب، ليجعل منها قواعد تصب في إطار النست الانقسامي، مستخلصاً النتائج، وقد توصل إليها عبر أحداث عينية بجردة، ودون محاولة سبر أغولرها وظروفها، لا لشيء إلا لأنها تتلاءم في ظواهرها مع أطروحة النست الانقسامي. وهكذا، فإن التركيز على سلطة السلطان، وعلاقتها مع النخب السياسية، وعملية الترويض في تخضع لها، ليست في نهاية الأمر إلا محاولة نقل النسق الانقسامي من مستوى القبيلة إلى مستوى المجتمع ... حيث نجد مستويات الصراع نفسها في إطار تعارض متوازن للنخسب فقائدة للمحموعات، تتفرق لكي لا تحكم.. وهذه المجموعات عبارة عن أجزاء متشابحة، يمكنها أن تتحد عند الضرورة، كما تتفرق عند الضرورة، وتحمل في خلافاقها قسوة، بما مضرورياً للتأثير، ولملء الفراغ، وكأنها في حالة توازن حسب منطق الأحداث، على استعداد لكي تلجأ إلى حكم الزعيم، والأب الروحي الذي يسخرها حسب أهوائه، ويغدق عليها من خيراته بحساب، وبغير حساب، ويعرف في الوقت نفسه كيف يسحب من تحت رجليها من خيراته بحساب، وبغير حساب، ويعرف في الوقت نفسه كيف يسحب من تحت رجليها فيساط عندما يقتضى الأمر ذلك.

إن ما كان يهم المؤلف من خلال دراسته، يتجلى في التركيز على سلوك النحبة المغربية معرفة طبيعتها، وقاعدة تحركها، ودوافعها وميولها. وهذا ما جعله يتتبع نشأة الحركة الوطنية ونموها، ولقد استطاع بالفعل أن ينفذ إلى عمق بعض الأحداث التاريخية، مركزاً على خلفيتها الاجتماعية، وقد التقط أدق التفاصيل والجزئيات فيما يتعلق بتطور الحركة الوطنية وانقساماها، بعد أن قدم في الجزء الأول عرضاً تاريخياً تحليلياً للمخزن وهيكليته وعقليته والعوامل المتحكمة في مواقفه، وعلاقته مع القبائل في بلاد السيبة، وما يحكم تصرفاته في بلاد المخزن، وكيف يتولى السلطان بسط نفوذه في أدق المراحل في إطار من التحالفات

المتقلبة على الدوام. كما حلل الظروف التاريخية التي فرضت فيها فرنسا الحماية على المغرب سنة 1912، متتبعاً رصد رد فعل القبائل، وسكان المدن من الاحتلال الفرنسي العسكري. لقد اتجه واتربوري ضمن هذه الأجواء التي بدأ يَتكوَّن فيها الحـــس الـــوطيي، مـــروراً بالحركة السلفية، ودور الزوايا ونفوذ أعضائها إلى تركيز أضوائه، ليكتشف بعض الجوانـــب التاريخية المهملة من تاريخ الحركة الوطنية المغربية، باحثاً في برامجها ومواقفها، والرؤية الستى سيطرت على نضالها السياسي، مركزاً بالأخص على طبيعة العلاقة التي نشأت بينها وبين جلالة السلطان، وكيف تحكمت هذه العلاقة في كل مواقفها اللاحقة. ويمكن اعتبار القسم الأول مدخلاً تاريخياً متميزاً لفهم الأرضية التي كونت مسار النضال السياسي للنحبة الوطنية المغربية. وقد عززها بدراسة تحليلية في القسم الثاني، لمعرفة الجذور العائلية لهـــذه النحبـــة، وكيف تكونت تاريخياً وثقافياً. وإذا كان المؤلف لم يستطع أن يعطى جواباً واضحاً فيما إذا كانت النخبة المغربية تشكل طبقة اقتصادية أم لا، إلا أنه يعترف أها لا تنحدر من طبقة ترتكز سلطتها السياسية على نفوذها الاقتصادي، باستثناء بعض الأفراد، حيث يرى أن معظم أفراد الطبقة القيادية ينحدرون من نخبة اجتماعية واسعة، ترتكز وضعيتها على النفوذ الدييني والثقافي، أو على دورهم السياسي على المستوى الوطني أو المحلمي... وحيث يعتبر أن عدد أعضاء النخبة لا يتجاوز 1080 فرداً، بمن فيهم رجال السلطة والمعارضة. إلا أن وعسى المؤلف بالإشكالية المطروحة على صعيد التحليل الطبقي، جعله يتعامل مع الواقـــع المغـــربي بذكاء وحذر، متحنباً إطلاق الأحكام العامة، أو الجزم بمعطى من المعطيات، الشيء الـــذي يمكن أن يحصره في تناقض، بالرغم من أنه لم يستطع أن ينحو من التخبط في أكثر من حالة. وفي هذا الجحال، نجد واتربوري يؤكد أن هناك صيرورة تشكيل طبقي في طـــور النمـــو، بدأت تتبلور بعد الاتصالات التجارية التي حصلت بين المغرب وأوروبا خلال القرن التاسع عشر، ويلاحظ أنها تنامت بعد مرحلة الحماية، وأخذ هذا النمو اتجاهاً متطوراً فيما بعد الاستقلال. ولقد استطاع المؤلف فعلاً أن يتقصى هذا التطور بدراسته للسياق الاجتمــاعي للمحتمع المغربي، وبحث بقائه في حالة الجمود، على الرغم من التوتر التاريخي الذي يعرف.... ويصل أحياناً إلى حافة الانفحار دون أن ينفحر، وما يفتأ أن يعود إلى حالة الخمود، ويعتبر أن الجمود يظل الخط الأساسي المميز لواقع المجتمع المغربي. هذا ما يتحلي في المنظور الـــذي

حدد طبيعة هذه الدراسة.

لقد حاول المؤلف أن يقدم استشهادات من الوقائع التاريخية، منها المتعلقة بحياة القبائل، أو بسكان المدن، وما يحكم طبيعة السلطة ومنطق السيادة، رامياً من وراء كل ذلك إلى تحديد الأسلوب السياسي للنخبة بالدرجة الأولى، وإلقاء الضوء على تكون البورجوازية المدينية وعلاقاتها مع الحدث السياسي، وكيف تتعامل معه، وضمن سياق التطور الذي عرفته الأحيال في ظل صراعاتها... وفي ضوء هذا الصراع نفسه، يكشف أنه لم يصل يوماً إلى القطيعة، ويرى في ذلك محور السلوك المغربي السائد المتوارث منذ القدم، ومن مميزات السلوك السياسي لدى المغاربة، وقد حصرها بالإضافة إلى ما سبق في العناصر التالية:

- استعمال السلطة لأغراض دفاعية؛
  - مرونة التحالفات؛
- تعدد الانتماءات وتناقض الولاءات؛
- انعدام التطابق بين المبادىء الإيديولوجية والمواقف السياسية الملموسة؟
  - الحفاظ على الوضع القائم.

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي : لماذا التركيز بالضبط على دراسة سلوك النخبة كمقدمة، وكمرآة لرؤية الحياة الاجتماعية ؟ إن المؤلف على الرغم من لمسه لحقائق الصراع الطبقي بالمغرب، يقوم بعملية هروب إلى الأمام، بدعوى عدم توفر الوثائق التي بإمكالها أن تسمح بإلقاء الضوء على طبيعة الصراعات الداخلية، مع العلم أن واتربوري يعترف دون التواء ب "أن تحليل المجتمع المغربي بالاعتماد على المنظور الطبقي سيصسبح عما قريب ضرورة حيوية لفهم هذا البلد"، بل إنه يطلب مهلة لكي يصبح المغرب قابلاً للتحليل الطبقي. وهذا جانب من تناقضات المؤلف الذي اختار عن عمد مقولة النخبة مادة لتحليل المجتمع المغربي، حيث لا يستبعد مقولة الصراع الطبقي، لأنه ولو ركز فقط علمى النخبة وعلاقتها بالتنظيمات السياسية، فإن هذا التركيز قد يكشف له عن حقائق ملموسة، إذ أن النخبة مهما كان من تناقض مواقفها وتعدد ولاءاتها، وانعدام التطابق، فإنها تعمر في نهاية المطاف عن تمثيل طبقي. إلا أن المؤلف نجده يتحنب الحسم بالمقولة الطبقية، واعتبر ذلك الماقاة لأوانه في هذه المرحلة أواخر الستينيات)، لأن اقتناعه باتجاه التطور التاريخي

جعله يقتنع بضرورة التحليل الطبقي، وقد أعطى مهلة كما قلت سابقاً، حددها بعقد زمني، ليتمكن من استعمال أدوات التحليل الطبقي، ولا شك أن القارئ سيستغرب من هذا الموقف، لأن التعريفات التي اعتمد عليها ضمن النسق الانقسامي تتنافى والتحليل الطبقي، وبالأخص عندما يطرح العلاقة بين النظام والسلطة.

لم يكن القفز على دوافع الصراع الاقتصادي التي تحرك أعضاء النجبة نتيجة لعدم توفر الوثائق، بل أن ذلك يفرضه منهج النسق الانقسامي الذي يتأرجح بين التصنيف والهيكلة الطبقية، ويخضع بالأحرى إلى المظاهر الشكلية التي تحرك القضية، أو المجتمع، دون التعمق في خلفيتها وحوافزها المادية. ولو أن المؤلف استطاع أن يصل بالتحديد إلى نهايت لتم للاكشف عن دوافع جديدة للصراع، حيث لم يعد يتحكم فيها الخط التقليدي، وبالأخص عندما يكشف عن نمو الرأسمال داخل البادية، والتغييرات التي وقعت هناك، تحت تأثير تزايد العمال الزراعيين، ونمو وعيهم الاجتماعي والمادي، بالإضافة إلى تناقض مصالح الملاكين الصغار، وكبار العقاريين، وما تضيفه الهجرة من إشكالية على واقع البادية.

يجب أن نعترف أن الخطة المنهجية للمؤلف، لم تكن تسمح لــه أن يــذهب بعيــداً في التحليل، مع ما يميزه من حذر، وعدم إطلاق للأحكام. لأن ما كان يهمه بالدرجــة الأولى انحصر في تحديد:

- 1 موقع النخبة؛
  - 2 تركيبها؟
- 3 مواقفها وسلوكها.

حاول المؤلف ضمن هذا الإطار، أن يقدم تحليلاً سياسياً للممارسة السياسية للنخبة، وقد وضع تحت المجهر خلفية علاقاتها، وسط الصراعات السياسية، المتميزة بالتنافس داخل كل القوى السياسية. وفي ضوء عناصر أساسية مستقاة من أركان المنهج الانقسامي :

- \* حزب الأتباع، التنظيم السياسي.
  - \* الزعيم، الدور، والقيادة.

ما الجديد الذي يضيفه المؤلف بغض النظر عن كثافة المعلومات، وتقصي الأحداث ؟ يشعر المتبني للمنهج الانقسامي بارتياح، لأنه قد وجد ضالته في النخبة السياسية المغربية التي تنطبق عليها أطروحة الانشطار والانصهار، وبين كل عناصرها. وهذا ما حاول المؤلف أن يؤكده، مستعيناً في ذلك بمجريات الأحداث التي يمكن القول إلها كانت تصب في سياقه بشكل متسلسل، وهذا ما يثير الانتباه. مما يجعل القارئ، ينظر إلى واقعه وكأنه بحرد لعبة سياسية، تخضع إلى نوازع فردية لا تتحكم فيها أي حوافز أخرى.. وبالإضافة إلى هذا فإن المؤلف عمل على ترسيخ فكرة أن هذه النوازع، مسلك غريزي عميق في الذات المغربية، ويؤكد ذلك بقوله: "مهما تكن اقتناعات الأفراد بالمذاهب التي يعتقدولها من ماركسية ولبيرالية واشتراكية إسلامية وغيرها، فإلها لا تشكل أي أثر على نشاطاقم السياسية". وهكذا بجرة قلم يقفز على طبيعة الصراع الداخلي، وموازين القوى، وما ترتكبه القيادات السياسية من أخطاء نتيجة لظرف سياسي معقد لم تتوفر فيه بعد إمكانية الانتقال والتحول السياسية من أخل وضع المسار السياسي في مصبه الحقيقي. وعوض تركيز أداة البحث عن الحلقة الضائعة في الصراع، يكتفي بإيراد وقائع تمت في مراحل تاريخية متباينة، لم تكن موازين القوى آنذاك لتأتي في إطار التصور المطلوب. هذا بالإضافة إلى الإرث الاستعماري، والعلاقات الاحتماعية المعقدة في بلد متخلف، كل ذلك يضع باستمرار النجبة السياسية في مأزق تاريخي، نظراً للطابع التجريي الذي يميز سلوكها.

هل الأمر يتعلق باستقلالية نسبية للنخبة ؟ أو أن الأمر لا يعدو في رأي أصحاب النظرية الانقسامية بحرد "اختزال كل الأشكال الاجتماعية في المغرب، في بنية واحدة" أوضح ذلك عبد الله العروي، إذ اعتبر في دحضه لاتجاهها انعدام "إمكانية وجود مجموعة حاسمة"، ولاعتمادها على "أن الواقع الأساسي يتجلى في الانقسام، أي قسمة المجموعة إلى فئات فرعية متوازية على أي مستوى كان". وبذلك يرى العروي "أن الانقسامية باعتبارها نظرية التوازن تقدم صورة، وتخطيطاً للواقع، وبذلك لا يمكن أن تعطي تفسيراً إلا بوجود توازن فعلى يؤدي إلى الإلغاء المتبادل للقوى الاجتماعية الموجودة" ألى الإلغاء المتبادل للقوى الاجتماعية الموجودة" ألى المواقع.

وبذلك لا يشكل الاستقلال النسبي، حسب رؤية العروي عن الطبقات المتمايزة أو التي في طريق التمايز، إلا مظهراً آخر للتكسير المجتمعي "عدم التماسك العضوي". إلا أن هذا الواقع الملموس، ينبغي ألا يخفي مطلقاً من جهة، الإرهاصات الجنينية التي تتكون وتنمو بداخله، وتتطور في صعود، وتشكل طموح المستقبل المادي، والعوائق التي تراكمت من

جهة أخرى، وكل ذلك يعمل على حجب الرؤية الواضحة. ويمكن أن تؤكد في هذا الصدد أن الإرهاصات الجنينية الواعية بإمكانها أن تضع حداً للتكسير المجتمعي، لكي تدور العجلــة في مسارها التاريخي وبشكل عادي.

وصحيح حداً كذلك أن ما يميز الواقع السياسي بعد مرحلة الاستقلال يتحلى في عدم التطابق بين الخطاب السياسي، والواقع المعيش، والاستقلال النسبي للنخبة عن طبقاتها وتبعيتها يؤديان بما إلى عدم احترام قواعد اللعبة.

وينبغي في الوقت نفسه عدم إغفال أن الاستقلال النسبي للنخبة مرتبط بانقلابها النسبي نتيجة لظروف تكونها، مما يضفي على إيديولوجياتها صبغة الضعف والمناورة والتجريبية، ويتركها في مأزق سياسي، حيث تصبح معرضة على الدوام للاستلاب وقابلة للترويض؛ بل إنها تخضع باستمرار لممارسة أدوار قد لا تتلاءم مع اقتتاعاتها. وهذا الواقع في نظرنا يوقع أغلب الباحثين الأجانب في أخطاء متعددة، عندما يتناولون بالدراسة مجتمعات العالم الثالث التي لا تزال تبحث عن ذاتها، ويحاولون وضعها في قوالب منهجية عسيرة الهضم.

بل والأدهى من هذا، اعتبار أن هذه المجتمعات لها مميزات خاصة بها، ولا تخضع لأي تأثير خارجي، وأن لها سمات ذات طابع فريد من نوعه، ولقد انتبه واتربوري إلى هذا الخطأ الفادح، وأشار إليه في مقدمة الطبعة الفرنسية.ومع هذا الاستدراك فإن الأمر يتطلب إعدادة نظر كاملة.

وينبغي أن نشير في نهاية هذه المقدمة إلى أنه على الرغم من كل الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى دراسة جون واتربوري، وقد أشرنا إليها، بالإضافة إلى تضخيمه للعنصر الذاتي في المسار السياسي المغربي، فإن دراسته هذه لها جوانب مثيرة وشيقة، إذ حاول أن يستقصي كل الأجزاء التي يتركب منها موضوعه، وأن يتعامل مع الأحداث بكل أمانة دون تشويه، وأن يتفاعل معها، ولو أنه كان في بعض الأحيان يطل عليها من الأعلى... وعندما نقول إنه تفاعل معها، فلأنه استطاع بحس نزيه أن يتحسس الاتجاه التاريخي الذي يصب في مصلحة أطروحات اليسار المغربي، وأن يقف موضوعياً معها. كما كشف بوضوح القواعد التي يعتمد عليها النظام، وكيف تمكن من تقويتها وتعضيدها، مروراً من أجهزة الأمن والعدالة والجيش، إلى أجهزة الصحافة، والجيوب العميلة من عناصر انتهازية وتنظيمات سياسية مطبوعة.

وبقدر ما قام بعملية كشف كاملة لأجهزة النظام، والدور الرئيس الذي يقوم به أمير المؤمنين، كان دقيقاً وصارماً في انتقاداته للنخبة، متتبعاً أدق التفاصيل، لفضح دورها الانتهازي. بل يمكن القول إن انتقاداته كانت في جوهرها عملية تقويض لهذه النخبة السي أصبح النظام يتحكم فيها، ويستعملها، ويخضعها لتكتيكاته، وتنبطح أمامه عند أول إغراء، أو مجرد تلويح بانفتاح سياسي ولو كان مموهاً.. وهذا ما يجعله يلويها كما يريد، وحسب رغباته .. إلا أنه ينبغي أن نوضح هنا أننا لا نتفق مع المؤلف حول أحكامه التعميمية فيما يخص النخبة التي وصفها بالانتهازية والتملق والانبطاح، وعدم إيمالها بأي اقتناع إيديولوجي، وعلى ألها تضع مصالحها الذاتية فوق كل اعتبار: لأن هناك عناصر قيادية وقاعدية من النخبة لم تتأثر مواقفها بكل مناورات الحكم، وبقيت صامدة تواجه بنضالها العنيف كل ضغوطات السلطة، ومازالت مواقفها ثابتة.

باريس : 30 يوليوز 1981

<sup>\*</sup> كما أن المؤلف كشف واقع الجهاز النقابي في المرحلة الزمنية ذاتما، وأبرز مواقفه في علاقته بالنظام. كما ألقى أضواء كاشفة في الوقت نفسه على الظروف التي بدأت تبرز فيها فئة بورجوازية بيروقراطية، والاتجاهات الجديدة، لتقوية مصالح البورجوازية العقارية، والعمل على خلق طبقة وسيطة حسب توجهات المصارف.

### ملاحظة أخيرة

ينبغي أن ننبه القارئ هنا إلى أن المؤلف قد انتهى من تأليف كتابه هذا في أواخر سنة 1968 وأوائل سنة 1969، وفي أثناء عملية الترجمة إلى اللغة الفرنسية (الطبعة الأولى - 1975)، أضاف تعقيبات إضافية إلى أغلب الفصول، حاول فيها أن يؤكد بعض أطروحاته. كما أتاحت له الفرصة أن يعيد النظر في بعض أحكامه، وأن يقيم طبيعة المحاولتين الانقلابيتين اللتين لم ينجم عنهما سوى العزلة والفشل، نتيجة لما سادهما من تدهور على حد تعبيره، لأهما لم تخرجا عن إطار رد الفعل، وعلى المستوى الذاتي.

خلاصة القول، إن هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ يعد إضافة نوعية ستساعد لا محالــة على فهم السياق التاريخي المغربي من جهة، وعلى تطور الحياة السياسية، حيــث مازالــت وقائعها لم تخضع للتحليل بما فيه الكفاية من جهة أخرى.

ومهما يكن حجم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى المؤلف، يبقى أهم عمل تركيبي أنجز لحد الآن، حول النظام الملكي المغربي، وتطور الحركة الوطنية المغربية في عهد الحماية الفرنسية وما بعد الاستقلال (مرحلة الستينيات). ولقد امتاز بدقة الملاحظة، وفرز دقيق للأحداث، بالإضافة إلى ضخامة المعلومات الواردة في الكتاب، مما يسمح للقارئ باللقاء المباشر بأغلب الزعامات السياسية المغربية، والعناصر التي ساهمت في نضال الحركة الوطنية.

ويبقى في الأخير أن ندعو القارئ إلى أن يستخدم بدوره حاسته النقدية فيما يتعلق بكثير من الأحكام والآراء التي جاء بها المؤلف، من أجل فهم عميق للوضع السياسي المغربي.

كما نود أن نشير إلى أن هذه الترجمة قد مر عليها الآن حوالي أربع وعشرين سنة، إذ أنجزت بين سنتي 1979-1980 بباريس، ولقد تجنبنا الإفصاح عن أسمائنا تلافيا لأي مضايقة، بحكم أن الكتاب كان ممنوعاً من التداول آنذاك، مع العلم أنه مجرد بحث أكاديمي يعبر عن وجهة نظر لباحث أجنبي، قد نتفق معها أو نختلف.

وينبغي في ما يخص هذه الترجمة في طبعتها الأولى أن نشير إلى أنسا قمنا بمراجعتها، وأدخلنا عليها تصويبات، إذ اكتشفنا أخطاء، وسقوط بعض الفقرات إلى جانب غياب لوحات وجداول إحصائية، مما أخل أحيانا بمضمون الكتاب. ويعود سبب هذا الخلل إلى أننا لم نتمكن لظروف قاهرة من مراجعة نص الكتاب عندما طبع وقد قدم أصلا إلى المطبعة بخط اليد.

ونغتنم هذه الفرصة لنقدم تحية تقدير وامتنان للصديق العزيز الصحفي المقتدر الأستاذ ماجد نعمة الذي تحمل بأريحية عبء وضع اسمه على غلاف الترجمة، بجانب اسم آخر مستعار، تفادياً لكل ما من شأنه.

كما نقف وقفة تقدير للمناضل المرحوم عبد الغني بوستة، لما قدمه من دعم لإنجاز هـذه الترجمة، التي نقدمها إليه الآن تذكاراً ووفاء.

الرباط: 2004/5/28

#### هوامش مقدمة الترجمة

انظر على سبيل المثال:

1 – Douglas ASHFORD, Political Change in Morocco, Princeton, 1961, دوغلاس، اشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية ترجمة عائد سليمان، وعارف، أحمد مصطفى أبو حاكم "مراجعة عبد الهادي بوطالب، مؤسسة فرانكلين للطباعة، بيروت 1963.

- I.W.ZARTMAN, Destiny of a Dynasty: The Search for New Institutions, in Morocco's Developing Society, Univ. of South Carolina Press, 1964.
- Morocco: Problems of New Power, Atherton Press, 1964.
- J.P. HALSTEAD, Rebirth of a Nation: The Origin and. Rise of Morocco Nationalism, 1912-1944, Cambridge (Mass) Univ. Press, 1967.
- L.C. Brown, State and Society in Independent Norh Africa, Middle East Institute, Washington, D-C. 1966.
- « Islamic Reformism in North-Africa », The Journal of African Studies; vol.2, N°1, 1964.
- R. LANDAU, Mohamed V, King of Morocco, Rabat 1957.

روم لاندو، محمد الخامس، منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، تعريب ليلى أبو زيد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1977.

C.F. GALLAGHER, The United States and North Africa, Harvard Univ. Press, 1963.

2 – جون واتربوري، باحث أمريكي، تابع دراسته العليا بـ برانستون (Princeton) وبجامعة كولومبيا، حصل على منحة لتعلم اللغة العربية، وتفرغ للبحث في أفق تحضير الدكتوراه، مما سمح له بالإقامة بـالمغرب من سنة 1965 إلى سنة 1967، حيث أنجز موضوع بحثه تحت عنوان أمير المـؤمنين، الملكيــة المغربيــة ونخبتها، كما أنجز أبحاثاً أحرى، من بينها:

- North for The Trade, BerKeley University of California Press, 1972.

<sup>3</sup> – يرتكز المنهج الانقسامي على طبيعة الانقسام الذي يحصل داخل القبيلة حسب معايير متنوعة : فئات الأحيال والموطن والنسب والجنس (الزواج) وعلاقة كل ذلك بتفرعات القبيلة : الفحد والعشيرة، ما يوحدها تجاه قبائل معادية، وما يقسمها في ضوء صراعاتها الداخلية.

من أهم الدراسات في هذا الصدد ما أنجزه إيفانس بريتشارد (E.E. Evans-Pritchard) حول قبائل النويير والسنوسية، وقد اعتمد الباحث واتربوري إطارها العام، هذا بالإضافة إلى دراسات رائد الانقسامية دوركهايم (Emile Durkheim) وأبحاث گيلنر (Gellner)

<sup>4</sup> - Emile Durkheim (1858-1917), De la division du travail social (1893), Paris,

P.V.F, 1973, Les règles de la méthode sociologique (1894), Paris, P.U.F, 1977.

<sup>5</sup> – Emile DURKHEIM, De la division du travail social, op.cit.

David HART, Segmentary Systems and the Role of "Five Fifths" in Tribal Morocco, Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, vol, n°3, 1967.

Ernest GELLNER, Tribalism and Social Change in North Africa, miméo, juillet, 1964.

- Patterns of Rural Rebellion in Morocco: Tribes as Minorities, European Journal of Sociology, vol, 3, n°2, 1962.
- <sup>9</sup> EE. EVANS-PRITCHARD, Les Nuer, trad: Louis EVRARD, Paris, Gallimard, 1968, et The Sanusi of Cyranaïca, Oxford, 1949, nouvelle édition, Oxford, Clarendon Press, 1973.

- E. GELLNER, « Comment devenir marabout ? », B.E.S.M, N° double 128-129, 1976, pp. 1-43.
- Saints of the Atlas, London, Weindefeld, and Nicolson, 1969.
- « Système tribal et changement social en Afrique du Nord », Annales Marocaines de Sociologie, 1969, pp. 3-19.
- « Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'Islam marocain » Annales Economies, Sociétés, Civilisations, mai-juin 1970, pp. 699-712.

Paul, PASCON, Le Haouz de Marrakech, C.N.R.S. Paris/ Rabat, 1977, (2 vol). انظر أيضاً بول باسكون

« La formation de la société marocaine », Bulltin Economique et Social du Maroc, n° 120-121, janvier 1971, pp. 1-25.

12 – أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850–1912)، منشـــورات كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، .1978

<sup>13</sup> - Ali SIDQI AZAYKOU: Sur la théorie de la segmentarité appliquée au Maroc, *Hespèris-Tamuda*, vol. XXIII, fascicule unique, 1985, *in Histoire du Maroc, ou les interprétations possibles*, C.T.I.Z, 2002, pp. 29-51.

: انظ - 14

Abdallah HAMMOUDI, « Segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et

	113	أمبر	42	)
معين	٠,	יייית	7/	

sainteté, reflexions sur les thèses de Gellner », *Hespéris-Tamuda*, 1974, vol, XV, pp. 147-180.

15 - انظر:

Abdelkebir, Khatibi « Hiérarchies pré-coloniales - Les théories-» Bulletin Economique et Social du Maroc, 1971, n° 120-211, pp. 27-61.

16 \_<sup>17</sup>\_ انظر:

Abdallah LAROUI, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Paris, Maspéro, 1977, chapitre3. 4. La thèse segmentaire, pp. 174-175.

مدخا \_\_\_\_\_\_ مدخا

#### مدخل

"... أي علاقات في واقع الأمر بين الطريقة التي تتصرف بما أنظمة الدول الحديثة، والطريقة التي كانت تتصرف بما الأنظمة التقليدية ؟ إن نمو الواقعية السوسيولوجية يسمح بالتعرض للمشكلة الرئيسية دون الخضوع في هذا الميدان إلى مفهومين خاطئين وشائعين في آن واحد. أحدهما يدعي أن الدول الحديثة أسيرة ماضيها فقط، ولا تقوم في نهاية المطاف إلا بتشخيص مسرحيات درامية عتيقة وبألبسة عصرية، أما المفهوم الآخر فإنه يكمن في أن تلك الدول قد تخلصت تماماً من ماضيها، وما هي إلا وليدة حقبة لا تدين بشيء إلا لنفسها".

يعيش المغرب باستمرار منذ أن حصل على الاستقلال سنة 1956، في جو من التوتر السياسي الحاد دون أن تنطلق حركة ما في أي اتجاه كان. توجد التشكيلات السياسية باستمرار على شفا المواجهة فيما بينها، أو مع القصر، لكن نادراً ما تنفحر الصراعات المفتوحة. تروج دائماً إشاعات حول قرب اتخاذ قرارات هامة من لدن الحكومة، لكن القرارات نادرة. ويطالب السياسيون من كل الاتجاهات يومياً بتدابير مستعجلة لوضع حد للرشوة، وإصلاح الفلاحة، وتطهير الإدارة من العناصر الصهيونية، وتأميم القطاعات الأساسية في الصناعة، وتأميم الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ونحن هنا نشير فقط إلى المواضيع المستهلكة، ولا يحدث في نهاية الأمر شيء من ذلك. هناك تلازم بين التوتر والجمود، وتعادل بين ضرورة العمل التي تلوح باستمرار، وانعدام القدرة التامة على أخذ البادرة، يمكن تفسير هذا الموقف حسب اعتقادي بالسلوك العام للمغاربة إزاء الحكم السلطة.

تستعمل السلطة السياسية بطريقة دفاعية أساساً، ونعني هنا بالسلطة السياسية وسائل غراقبة، أو التأثير في نشاطات الآخرين على الرغم منهم إذا اقتضى الحال، وتستخدم السلطة قبل كل شيء للدفاع عن الثروة، إلا أن صاحبها يسعى إلى توسيع حجمها بكل حسذر، وتحدوه في ذلك الرغبة في الدفاع عن النفس، أكثر مما تحدوه الرغبة في التوسع، مما يعرضه لتعدي الآخرين على منطقة نفوذه. ووعياً منه بردود فعله في الحالات المماثلة، فإنه يتصور عن حق أن أي محاولة للتوسع من جهته ستؤدي إلى إجراءات الدفاع نفسها لدى منافسيه، وإذا قام بمبادرات محدودة في شتى الاتجاهات، فإنه لا يقصد سوى معرفة الحدود التي يمكن أن يتحرك بداخلها، إذ يحاول على الأصح إخضاع أعدائه أو مهاجمتهم من الخلف. ويتحنب الكل الصراع المفتوح، لأنه يعني هزيمة أحد الطرفين واستيلاء المنتصر على ممتلكاته، وبإمكان الهزيمة أن تخل بتوازن القوى، ويسعى كل المغاربة في هذه الحالة إلى تجنب هذه الوضعية.

تكمن الحياة السياسية في المغرب إذن في جو الأزمة والتوتر، والمناوشات المستمرة بين الوحدات السياسية، وكل ذلك يساهم في واقع الأمر في الاحتفاظ بتوازن المجتمع، وإعادته عند الضرورة.

يرتبط مفهوم الحكم هذا، بالأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي بالمغرب، وهي أشكال احتفظت بحيويتها إلى يومنا هذا. كان معظم المغاربة ينتمون إلى وسط قبلي، واحتفظ الكثير منهم بالتصور ذاته. ويمكن أن نقول إن القبائل في المغرب تتكون من قِسَم متعارضة يحافظ التنافر بينها على التوازن البنيوي. سوف أتعرض لمفهوم الانقسامية بإسهاب في الفصل الثالث من هذا الكتاب، لكن أود أن ألح هنا على الدور الذي يلعبه التوتر داخل هذا النسق. يساعد التوتر والتهديد المستمر بالصراع على تقوية بنية الوحدات وهويتها المكونة لتلك البنية، ويلعب التوتر دوراً إيجابياً في الحفاظ على هوية المجموعة وتماسكها. وتتمثل الوظيفة الأساسية للمحموعة في حماية الموروث، وإذا ما فقدت المجموعة تماسكها فإنها تصبح عاجزة عن حماية مواريثها حيث يستولي عليها الأعداء. ينبغي إذن، أن يغذي النسق الحد الأدبى والضروري من التوتر للحفاظ على صلابة المجموعة.

وعرفت المدن في المغرب التقليدي بدورها تنظيماً انقسامياً، حيث كانت تتالف من وحدات متحاورة في المجال الجغرافي نفسه، وتشكل مجموعة قليلة الانسجام.

تساعد أولوية التكتيكات الدفاعية على فهم سمة أساسية في الساوك السياسي عند المغاربة، إذ تتجلى في المرونة المدهشة للفرقاء والجماعات. فإذا أراد السياسي المغسربي أن يحمي أطرافه، تحتم عليه أن يدخل في تحالفات أبعد ما يمكن عن التوقع، فمن المستحيل أن يتنبأ المرء بحلفاء وأعداء الغد، وبالتالي ينبغي الإبقاء على الاتصال مع كل الجماعات، وتجنب اتخاذ المواقف العقائدية لكي لا يقع المعني بالأمر في العزلة. وعند حدوث أزمسة، يتحنسب المغربي في البداية اتخاذ موقف ما، ويبقى بعيداً عن الصراع، ويحاول أن لا يمس كرامة أحد بطريقة لا رجعة فيها، ويظل على استعداد لتأييد الطرف المنتصر إذا كان هنساك طرف منتصر. لقد أورد العقيد حوستنار (Justinard) حادثة توضح هذا السلوك. كان الفرنسيون في سنة 1917، أي خلال فترة قمدئة الأطلس الصغير، يراقبون تيزنيت والسهول السساحلية المخاورة، بينما كانت أودية المرتفعة بالأطلس الصغير، يراقبون تيزنيت والسهول السساحلية الذي كان ينافس السلطان على العرش. ضغط الفرنسيون والهيبة كل مسن جهته، علسي الغبائ الواقعة بين منطقتيهما كي تختار أحد المعسكرين، لكن هذه الأخسرة وفضست أن اتتخذ قراراً واضحاً، وهكذا كانت تلقى خطبة الجمعة باسم السلطان في تيزنيت، وباسسم خطبتها "اللهم انصر من انتصر".

يعرف كل قائد سياسي أنه يخاطر كثيراً إذا فَجَّر أزمة ما، لأنه لا يمكن أن ينتظر من حلفائه، بل حتى من أنصاره الأقربين، أن يساندوه حتى النهاية. لذا يسمح المجتمع بالتوتر، بل يرى فيه إعادة تأكيد هوية الجماعة، لكنه ينبذ الصراع المفتوح، لأن هذا الأخير يستطيع أن يؤدي إلى إضعاف الجماعة أو تخريبها. وإذا عدنا إلى الوضعية الراهنة بالمغرب، نجد أن النداءات من أجل العمل، والمحادلات والتهديدات، ودسائس مختلف الفرقاء، كلها علامات تكشف عن التوتر، بينما يفسر البحث عن التوازن مرونة السياسيين، ونفورهم من المبادرات الجريئة، وبالتالي الجمود العام الذي يطبع الحياة السياسية المغربية.

<sup>\* -</sup> كلمة أكليد في اللعة الأمازيغية تعني السلطان- المحترم-

يتضمن هذا التقديم السريع والبسيط، العلاقة المتبادلة بين البنيات الاجتماعية والثقافية السياسية وسلوك المغاربة، تبسيطاً كبيراً لوضعية شديدة التعقيد، لكن بدا لي أن تلك الملاحظات الأولية ضرورية لشرح الطريقة التي تعرضت بما للموضوع الرئيسي لهذه الدراسة، أي تحليل سلوك النخبة السياسية في المغرب منذ الاستقلال<sup>3</sup>.

لقد تعلمت النحب التي سيطرت على الحياة الوطنية خلال العقد الأخير كيف تستخدم على المعدات الكلاسيكية للأنظمة العصرية من أحزاب ونقابات (مجموعات الضغط)، إلا ألها في ممارسة دورها السياسي تتصرف وفق قواعد جديرة بأن تنسب إلى التقاليد الثقافية، وإلى انسجام كيان اجتماعي محدَّد. تتكون الطبقة الحاكمة الحالية في جوهرها من الأقلية المحظوظة من المغاربة الذين تمكنوا من متابعة دراستهم خلال حقبة الحماية. إن المحامين والأطباء والمهندسين والضباط والتقنيين والسياسيين الذين يحتلون المواقع الممتازة في منتصف هذا القرن ما هم إلا أبناء الحيل الذي كبر في فوضى، وبماء نظام السلطنة العتيق. فحين يتصرف ممثلو النخبة وفق المقاييس التقليدية، فهم لا يفعلون ذلك بدافع الحنين إلى الماضي أو الاقتداء بالأجداد الموقرين، بل يتبعون تلقائياً أنماطاً من السلوك تنتمي إلى مجتمع وحقبة مازالوا متصلين بما، وذلك بغض النظر عن موافقة تلك الأنماط لمهام الساعة.

ينبغي أن نوضح منذ البداية أن هذا التحليل لسلوك رجال السياسة المغاربة لن يروقهم في الغالب، بل سوف يثير غيظهم. نحن إذن، مرغمون للجوء إلى افتراضات لإبراز المواقف السياسية للمغاربة، وستدفعنا الافتراضات المتخذة في هذا البحث إلى الاستدلال بوضعية تاريخية متجاوزة. لا تخلو هذه الخطة من المخاطر والصعوبات، لأنما تعتمد على تأويل انتقائي وذاتي لمواد البحث. وقد ثبت مع ذلك، أن التعلق ببعض القيم يمكن أن يدوم بعد الحتفاء المبررات الوظيفية لوجودها، وقد أقيم الدليل، في سياقات مختلفة، أن ذلك التعلق "يمكن أن يكون لا إرادياً وأن يتجاوز بحال وعي المعنين".

لقد أشار كيرتز (Geertz) إلى الخطر الثاني الذي تواجهه هذه الطريقة، أي السقوط في تحليل محافظ، ينكر ضمنياً دلالة وأبعاد التغييرات السياسية. لقد أبرزت في هذه المقدمة عناصر الاستمرار التاريخي، ولم أهدف بذلك إلى تحليل بعض الأنواع المعاصرة من السلوك السياسي. لقد عرفت البنيات الاجتماعية والسياسية المغربية تغييرات عميقة خلال العقود

الأخيرة، وسوف نتعرض لتلك التحولات في الفصول المقبلة، لكن بدا لي من الصائب أن أعرف منذ البداية، وبأكبر قدر من التحديد، السلوك السياسي للمغاربة.

(قبل الدخول في صميم موضوعنا، ربما كان من المفيد أن نبرز بإيجاز بعض خصائص ساكنة المغرب. فبينما طبع الجمود عدة قطاعات من الحياء السياسية والاقتصادية خلل الخمس عشرة سنة الأحيرة، تطور الجانب الديموغرافي بشتل مثير. وتتضمن هذه الملاحظة الساذحة ظاهرياً، أبعاداً هامة لا تبدو للنظرة الأولى، لأن سياسة الوضع القائم تنسبني على استقرار القوى الموجودة. لقد أساء حقاً الشعب المغربي الجميل إزاء نخبته.

شهد المغرب إحصائيين للسكان منذ الاستقلال: الأول نة 1960، والثاني سنة 1971، وكان المقرر أن يتم هذا الأحير في يوليو من سنة 1970، وعبأت وزارة الداخلية عدداً هائلاً من رجال الإحصاء، فإذا بالملك يعلن عن استفتاء وطني حول الدستور الجديد، واعتبرت وزارة الداخلية أنها ليست قادرة على تحمل مسؤولية العمليتين في آن واحد، فأجل الإحصاء إلى السنة التالية. وقد اعتبر إحصاء يوليو سنة 1971، بمثابة رمز لعودة البلاد إلى حالته العادية، ولمتانة النظام بعد مجزرة الصخيرات، ومحاولة الانقلاب التي نظمتها مجموعة من الضباط.

لا تعرف حتى الآن سوى بعض النتائج لإحصاء سنة 1971، ويسود الاعتقاد في المغرب أن هناك تعمداً في تأخير آجال نشر المعطيات، إذ يحتمل أن تحور الأرقام للتقليل من أهمية نسبة تزايد السكان، وتضخيم نسبة ارتفاع الدخل الفردي الذي حصل حلل مرحلة التخطيط الخماسي الأخير (1968–1973)، لكن المخططين المغاربة لن يجدوا إلا عرزا ضعيفاً في مستوى النمو الذي احتفظ به، أي 2.9% (أدبى من مستوى 3.2% الذي كسان مقبولا حتى الآن). وإذا وضعنا في عين الاعتبار هامشاً عادياً للخطأ (5%) في عدد السكان الذين شملهم الإحصاء، حاز لنا أن نقر بأن نسبة تزايد السكان تفوق 3%، ويعتقد بعض الديموغرافيين في المغرب، أن الإحصائيات الثلاث الأخيرة أغفلت ما يقرب من 20% مسن السكان، وحيث يقدر إحصاء سنة 1971، عدد سكان المغرب بـــ 15.4 مليون نسمة، السكان، وحيث يقدر إحصاء سنة 1971، عدد سكان المغرب بـــ 15.4 مليون نسمة، وربما وصل إلى 17 مليون نسمة. وإذا احتفظنا بنسبة الشك نفسها في التقديرات، نستطيع أن نحلل الأرقام التي تكشف لنا عن احتفظنا بنسبة الشك نفسها في التقديرات، نستطيع أن نحلل الأرقام التي تكشف لنا عن

قدر عدد سكان المغرب سنة 1960. بــ 232 1666 نسمة، مقابــل 259 15 نسمة سنة 1971، يمن فيهم الأجانب المقيمين، وسكان البوادي، مع نسبة تزايــدهم الـــي بلغت 1.9%، فلقد انتقل عددهم من 561 214 إلى 534 969 9، بينما انتقــل عــدد سكان المدن في الفترة نفسها من 371 344 إلى 725 409 5، أي نسبة زيادة خارقــة للعادة بــ 5.3%، وظاهرة نمو المدن لها دلالة سياسية قصوى بالنسبة لنظام اعتمــد علــى البوادي بالأساس. فكل المدن المغربية تنمو بصفة محسوسة، سواء الأسواق الداخلية الكبرى، مثل فاس ومراكش اللتين فقدتا مركزهما السابق، أو الرباط والدار البيضاء اللتين أصــبحتا أهم مواقع الاستقطاب بالنسبة للهجرة الداخلية، فخلال إحدى عشرة سنة (1960–1971) تضاعف عدد سكان بعض المدن ثلاث أو أربع، وأحياناً خمس مرات.

1971	1960	
1572531	958757	
115000 أجني)	(يوجد من بينهم	الدار البيضاء
539056	225000	الوباط
383904	216000	فاس
393118	242000	مراكش
187894	142000	طنجة
278882	101000	تطوان
315188	127000	وجدة
117296	28067	بني ملال
308477	75211	القنيطرة
193619	77699	آسفي
143170	37543	آسفي خريبكة

إن النحبة المغربية شابة في أكثر من جانب، لكنها إذا قورنت بسكان بلدها تبدو أقرب إلى رأس الهرم. هناك 72% من السكان يقل عمرهم عن 30 سنة، ونظراً لصغر سنها فسإن هذه الفئة لم تشارك في الحركة الوطنية في الفترة الممتدة بين 1944 و1955، إذ أن أكبر أفراد هذه الفئة كان عمره 15 سنة مع بداية الاستقلال، وفي تلك الفترة تلقت النحبة الحالية تكوينها السياسي، ونستطيع أن نمضي بهذا التحليل إلى مدى أبعد. فهناك 56% مسن بين سكان المغرب تقل أعمارهم عن 20 سنة، وقد بلغ أكبرهم 4 سنوات عند الاستقلال. وإذا أخذنا بالاعتبار سن الرشد الانتخابي، أي 21 سنة، خلصنا إلى أن أكثر من نصف السكان عرومون من التمثيل السياسي، وإذا زدنا في التدقيق، لاحظنا أن أكثر من نصف السكان عرومون من التمثيل السياسي، وإذا زدنا في التدقيق، لاحظنا أن حوالي 7 ملايسين مسن عرومون من التمثيل السياسي، وإذا زدنا في التدقيق، لاحظنا أن حوالي 7 ملايسين مسن المغاربة (46% من مجموع السكان) يقل عمرهم عن 15 سنة، وهم لم يكونوا قد ولدوا بعد الاستقلال.

يبلغ التزايد الديموغرافي السريع حداً كبيراً، إلى درجة أن خمس مجموع المغاربة ازدادوا منذ أن اختطف المهدي بن بركة بباريس في خريف سنة 1965<sup>5</sup>.

لا تنفع الافتراضات حول العنصرين العربي الأمازيغي؛ فهناك قبائل أمازيغية لم تعد تتكلم سوى العربية (مثل زعير)، وهناك في المقابل قبائل عربية تتكلم الأمازيغية (في وادي سوس مثلا). ويكفي أن نذكر بأن الأمازيغ ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: الريفيون الذين يسكنون منطقة الريف الجبلية في الشمال الشرقي من المغرب، وأمازيغ الأطلس المتوسط ووسط الأطلس الكبير وهم يتكلمون تمازيغت، وشلوح الأطلس الكبير والأطلس الصغير وهم يتكلمون تمازيغت، وشلوح الأطلس الكبير والأطلس المساعير معظم النساء في المناطق الناطقة بالأمازيغية لا يعرفن سوى اللهجة المحلية، وسوف نتعرض في ما بعد للمشاكل التي يطرحها وجود مجموعات لها وعي بحويتها الأمازيغية.

يشكل اليهود الأقلية الدينية الوحيدة، فلا توجد بالمغرب جالية يهودية مغربية. كانست المحموعات اليهودية في السابق متفرقة عبر المغرب، وكانت توجد في المدن أحياء مخصصة

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

لليهود، كما أن بعضهم كانوا يسكنون في قرى بجبال وواحات المناطق القاحلة. هاجر في القرنين التاسع عشر والعشرين عدد من اليهود نحو المدن، وخاصة مدن الساحل والدار البيضاء بوجه أخص ؛ وعند إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948، كان عدد اليهود بالمغرب البيضاء بوجه أخض هذا العدد إلى 60 000 سنة 1966، حيث أن الكثير من اليهود رحلوا إلى كندا وأوروبا وإسرائيل، وزادت حرب الستة أيام (يونيو 1967) في وتيرة الهجرة 6.

من الصعب الحصول على معطيات دقيقة حول الجالية الأوروبية بالمغرب. ففي سينة 1954، كان تعدادها حوالي 600 000 مقيم، يوجد من بينهم 300 000 إسباني يسكن جلهم في المنطقة الشمالية، ويعبِّر تطور الجالية الفرنسية عن الاتجاه العام، فقد انتقل تعدادها مين 385 000 سنة 1953 إلى 554 السنة 1965، وتزايد عدد السراحلين منه نسخة 1965، نتيجة الأزمة الديبلوماسية التي نشأت بين المغرب وفرنسا على إثر قضية ابن بركة.

وإذا كان من المحتمل اختفاء الجاليتين اليهودية والأوروبية، فإن المغرب سيصبح في العقود المقبلة أمة منسجمة على المستوى العرقي والديني، وقد تجنبت عمداً، الخروض في مسألة الأصول العرقية للعرب والأمازيغ، لأنني أشاطر رأي أولئك الذين يعتبرون أن عرب المغرب ما هم إلا أمازيغ اتخذوا اللغة العربية مع مرور الزمن، أو تصاهروا مع الغزاة العرب الذين جاؤوا في القرن التاسع.

على أية حال، فإن السكان الذين وصفناهم بإيجاز هم، حسب الصورة المفضلة لـــدى أنصار ماو تسي تونغ، البحر الذي تسبح فيه النخبة المغربية، والذي خرجت منه، والـــذي يسبح فيه أولئك الذين يرغبون في إزاحتها، أو الحلول محلها.

#### هوامش المدخل

- <sup>1</sup> Clifford GEERTZ, « Politics Past, Politics present », European Journal of Sociology, vol. 8, 1967, p.11.
- <sup>2</sup> Justinard (Colonel) *Le Caïd Goundafi*, Casablanca, Editions Atlantides, 1951, p. 159.
  - $^{3}$  سأشرح بتفصيل في الفصل الرابع ماذا أعني بـ "النحبة السياسية".
- <sup>4</sup> R.K. MERTON, Puritanism, Pietism and Science, Social Theory and Social Structure (éd. révisée) New York, 1964, pp. 574-606.
- 5 بجانب المعطيات المنشورة حول إحصاء السكان سنة 1960، فإن أدق مصادر المعلومات فيما يخــص
   الكثافة السكانية يمكن حصرها في :

Résultats de l'enquête à objectifs multiples, 1961-1963, Service Central des Statistiques, Rabat, 1964; Daniel Noin, La population rurale du Maroc, Université de Rouen, Paris, P.U.F, 1970 (2 vol.) et André ADAM, Casablanca, Essai sur la tansformation de la société marocaine au contact de l'Occident, Paris, C.N.R.S, 1968 (2 vol).

6 - تزايد عدد اليهود الذين غادروا المغرب بعد المحاولتين الانقلابيتين (1971-1972) أكثر من ذي قبل،
 إذ لم يبق من اليهود المغاربة في شهر يوليوز، على أغلب تقدير سوى ما بين 000 95 إلى 3000 نسمة.

البابم الأول

لإرث المزدوج

المخزن \_\_\_\_\_\_المخزن

# الفصل الأول

### المخسزن

لقد أثرت البنيات التقليدية للمحتمع المغربي بصفة محسوسة في سلوك النخب السياسية الحالية. وورثت بذلك الدولة المستقلة الحديثة عن العهد السلطاني إدارة بدائية (المخرن)، وأسلوباً في الحكم ؛ لم يكن هناك في سنة 1912 فارق بين التنظيم السياسي للدولة العلوية والنظام الذي بناه السلطان الكبير مولاي إسماعيل في القرن السابع عشر. و لم يطرأ أي تغيير على النظام، لأن المشاكل الداخلية ظلت على حالها، تتلخص في حباية الضرائب، وتنظيم الجيش، وقمع القبائل. وعملت الحماية على تحويل دور المخزن، وحافظت على نوع مسن الجيش، وقمع القبائل. وعملت الحماية على تحل أربعين سنة من التسيير الإداري. ولا يرزال الكثير من المغاربة يرون في المخزن واقعاً حياً ماثلاً أمامهم. ويجب أن لا ننسى أن محمد بن يوسف، الملك الأول لمغرب الاستقلال، لم يكن إلا حفيد الحسن الأول، آخر أقوى سلطان في مغرب ما قبل الاستعمار (توفي سنة 1894)، وابن مولاي يوسف (توفي سنة 1927) أخ مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ، وهما اللذان حكما المغرب قبيل الحماية.

وإذا كان ينبغي التأكيد على استمرارية هذه البنية، فإنه يجب كذلك الإشارة إلى أن علاقات الأمبراطورية الشريفة مع القوى الأجنبية قد شهدت تحولات هامة خلل القران التاسع عشر. لقد أدى نمو التجارة البحرية، واحتلال فرنسا للجزائر، إلى اضمحلال المحاور التجارية التقليدية. كما أن بعض البلدان الأوروبية بذلت جهوداً كبيرة لفتح السوق المغربية من أجل تصريف منتوجاتها الصناعية، وجلب خيراته الطبيعية وإنتاجه الفلاحي، وانتعشت حركة بعض الموانئ (الدار البيضاء، آسفي، الجديدة، الصويرة)، وبسبب سرعة نموها،

استقطبت أعداداً من سكان المناطق الداخلية. وتغيرت باستيراد المنتوجات الجديدة، عادات الاستهلاك، وتوسع نطاق المبادلات التجارية. وطبع التدخل الاقتصادي الأوروبي التشكيلة الاجتماعية المغربية، حيث بدأ التمايز الاجتماعي يتخذ صبغة طبقية.

لقد اعتمد الاقتصاد الأوروبي على حضوره العسكري: فقد الهزم جيش السلطان أمسام القوات الفرنسية في معركة إيسلي (1844)، واحتل الإسبان مدينة تطوان سنة 1860، فشعر المخزن بضعفه العسكري، واتضحت له ضرورة إصلاح الجيش، لكن في المقابل، أصبح في استطاعة القبائل أن تتزود بالسلاح بفضل تساهل المهربين الأوروبيين، مما زاد في مقاومتها لحملات السلطان الجبائية. لقد كان خلاص المخزن مرهوناً بالتحديد الشامل، ورغم وعيه بذلك، لم يتخذ سوى تدابير هزيلة، لا تمس جوهر النظام، ولا تعيد النظر في قواعد اللعبة. فقد انحصرت إجراءات الإصلاح في ارتداء بعض الآلاف من المغاربة للبذلة العسكرية التركية، واستيراد مجموعة من المدربين العسكريين الأجانب، والإعلان عن إنشاء قوة عصرية من المشاة.

لقد اختارت الأسر الحاكمة المتتالية مدن فاس ومراكش ومكناس والرباط عواصم لها، لكونما تشكل المراكز العسكرية والاقتصادية والإدارية للأمبراطورية. وكانست القوات المسلحة والحاميات، تتكون من قبائل معفاة من الضرائب. ونجد على رأس القبائل الموالية للسلطان أعياناً يسيرونها باسمه، إلا ألهم يعينون من ضمن القبائل نفسها. وظلست القبائل المتمردة أو شبه المتمردة، تعترف للسلطان بنفوذه الديني، وترفض تأديسة الضرائب اليني يفرضها عليها. وكان على كل سلطان أن يعيد إقامة التحالفات نفسها الي اعتمدها أسلافه، على أن حظوظ نجاح هذه التحالفات كانت متفاوتة ؛ إذ كان السلطان يحتاج إلى إرساء سلطته، والتوسيع من دائرةا، والحفاظ على مستوى مداخله، وهذا ما يدفع به الستمرار إلى محاربة القبائل ومفاوضتها، فتارة يلجأ إلى الإغراء المادي للحصول على السلم، وتارة يهب الأرض للبعض الآخر، وأحياناً أخرى يضطر إلى إعادة الصلح بين القبائل المتناحرة، إلخ ... لقد قام ابن خلدون بتحليل واف فذا النظام، حيث شخصه في شكل دوري : تنضم قبائل معينة لزعيم ينحدر من الجبل، أو من الصحراء، حيث يستهدف تخليص البلاد من نظام حكم منهار، وينجع في القضاء على منافسيه، وبذلك تتوطد من

جديد سلطة المخزن على مجموع التراب الوطني. ويمر جيل أو جيلان، فينحل تضامن القبائل (العصبية)2، وتصاب بدورها بالاضمحلال والتدهور العسكري.

تعد نظرية ابن خلدون بالأساس نظرية النخب، لا تتكون وحداتما المتحركة من أفراد أو طبقات، بل من قبائل تتعاقب داخل بنية مستقرة في الجوهر. وهذه الصيرورة حولت القبائل المتضامنة والقوية إلى قبائل مستقرة تعاني من التفسخ والضعف<sup>3</sup>.

وإذا كانت حكومة السلطان تسمى المخزن (المعنى الحرفي : المستودع)، فلأن مهامها تتركز في جمع الضرائب النقدية والعينية. لقد كان من حق السلطان "حـــامي حمـــي الملـــة والدين"، جباية عدد من الضرائب، إلا أنه نادراً ما كان هذا الحق يقبل من لدن السكان من دون معارضة، بل غالباً ما كانت القبائل والزوايا والشرفاء <sup>4</sup> تتحـــالف لـــرفض ضـــرائب السلطان، أو لمساندة مطالب بالعرش، ينافس السلطان في منصب أمير المؤمنين ؛ لذلك كان الجيش الشريفي يهتم على الخصوص بتوطيد سيادة السلطان أكثر مما يعبأ لمواجهة الخطر الأجنبي، وأصبح العنف المستمر نظاماً دائماً : تصرف الضرائب لتمويل الجيش، واستخدامه لسحق القبائل بمدف جباية المزيد من الضرائب<sup>5</sup>. وقد لخص سي فضول غيرنيط فلسفة المخزن الجبائية دون التواء بقوله : "ريّش الطير قبل ما يطير، "إذ يشبه الجابي إذا تركناه يغتني يتمرد"6. لقد توالى السلاطين على الحكم بوتيرة سريعة، نظراً لارتفاع نسبة الوفيات بين الجالسين على العرش، وكان تجدد رجال المخزن يتم بالوتيرة نفسها، ومع ذلـــك لم يطـــرأ تغيير يذكر على المعطيات الأساسية للنظام حتى مجيء الفرنسيين7. وقد علل كيلنر هذا الاستقرار المدهش بعجز المراكز الحضرية عن القيام بالدور الذي لعبته المـــدن في أوروبـــا، ويعود سبب ذلك إلى أن المدن المغربية صارت بحاجة إلى حماية المحزن، لأنها كانت معرضة باستمرار لهجومات القبائل. ومن ثم لم تنشأ في المدن معارضة لسلطة المخزن8. وإذا كانــت انقبائل، بسبب تشتتها، غير قادرة على القيام بعمل منسق، فقد كانت تتوفر فيها مع ذلك، نقوة الكافية لرفض الانصياع لسلطة مركزية، أو بالأحرى سلطة تدعى ذلك. كان السلاطين في كثير من الأحيان، يواجهون قديدات من داخل العائلة المالكة نفسها، حيث يتحالف بعض أعضائها مع القبائل المتمردة. فقد عزل المولى عبد الحفيظ، موقع معاهدة الحماية، أخاه عبد العزيز على إثر الهامه بمحاراة أوروبا في مساسها بالسيادة المغربية، وقد أعلن المولى عبد الحفيظ اعتلاءه للعرش بمراكش، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية متقطعة، قام العلماء في سنة 1908، (وهم نظرياً "أصحاب الحل والعقد") بتتويج المولى عبد الحفيظ بفاس، لألهم تنبهوا إلى اتجاه سير الأحداث. وفي كثير من الحالات، كان الصراع حول العرش يقوم بمحرد وفاة السلطان:

"كانت وفاة السلطان تعد الإشارة الأكثر ملاءمة لاندلاع الثورة، لأن التجربة الطويلة علمت الكل أن عدداً من المطالبين بالعرش سيتنافسون بالسلاح حول الخلافة، وسيجندون القبائل، وأن الفوضى سوف تسود أقواهم أو أمهرهم. وأطول أزمات الفوضى التي شهدها جنوب المغرب منذ قرن ونصف يمكن حصرها في : السيبة الكبرى التي أعقبت وفاة محمد بن عبد الله، وقد دامت سبع سنوات (1790–1797)، والأزمة التي تلت وفاة مولاي عبد الرحمن (1859–1864)، وتلك التي أعقبت وفاة مولاي الحسن (1894–1897).

لقد عمد السلاطين بقصد تلافي هذا الخطر الموسمي ضد سلالتهم، إلى إشراك أحد أبنائهم في ممارسة السلطة إلى أبعد حد ممكن. حيث يلجأ إلى تعيين الأمير خليفة للسلطان على إحدى المناطق التي توجد بها العواصم الأربع، وتوضع قوات مسلحة هامة تحت تصرفه. ويرخص في بعض المناسبات للابن باستعمال المظلة خلال عهد أبيه، إشارة إلى رمز السيادة، "وبقدر ما كان الطفل الأمير ملازماً جوار السلطان، بقدر ما ينمو الاعتقاد عند الشعب بأنه يحمل بركة أبيه ودعوته"، وإذا تجلى أن تلك البركة أفير كافية (وهي الحالة الأكثر احتمالاً)، فإن ولي العهد المعين يسعى إلى تمييء قوات مسلحة مستعدة للقضاء على المنافسين بمحرد الإعلان عن وفاة السلطان. وقد سار محمد الخامس، أو ملك ما بعد الاستقلال على هذا النهج. حيث أعلن سنة 1957، عن ولاية العهد لابنه مولاي الحسن، بعد تكليفه بتنظيم القوات المسلحة الملكية.

لقد كانت عملية انتقال الملك، تتم بالطريقة التالية: يستشير الوزير الصدر العلماء ووجهاء المخزن، ثم يوجه رسالة إشعار إلى الأقاليم، يدعو فيها العمال والقضاة إلى جمع

السكان على صعيد مناطقهم، قصد الإعلان عن ولائهم للسلطان الجديد، ويجتمع الأعيان في أكبر مسجد بالمنطقة لمناقشة بنود البيعة، وتدارس بعض التحفظات التي كانت تتعلق عادة بإلغاء بعض الجبايات، وبضرورة احترام الوعود التي قدمها السلطان السابق<sup>11</sup>. وكانت البيعة تحدد الخط الفاصل بين بلاد المحزن (المنطقة الخاضعة لمراقبة المحزن العسكرية)، وبلاد السيبة (المنطقة الرافضة لسلطة المحزن). لقد بعثت رسائل الإشعار مراراً إلى مناطق السيبة من لدن الوزراء الذين كانوا يتقلدون منصب وزير الصدر الأعظم، دون أن يكون هناك أمل كبير في أن تؤخذ مأخذ الجد، ذلك أن القواد المحليين الذين ينحدر جلهم من القبائل التي كان من المفروض أن يسيروها باسم السلطان، كانوا يتخذون تلقائياً موقف الانتظار، بل حتى موقف الحيطة إزاء العامل الجديد. وعلى العموم، لم تكسن تستم المصادقة على الاتفاقيات الثنائية عادة، إلا بعد أن يثبت السلطان تفوقه العسكري. ففي بعض الحالات يكتفي بمناورة تخويفية، وفي حالات أخرى، يضطر إلى القيام بمعارك حقيقية، وتنتهي يكتفي مناورة تخويفية، وفي حالات أخرى، يضطر إلى القيام بمعارك حقيقية، وتنتهي المواجهة بالانتصار الساحق، أو بالهزيمة التامة، وتحدد درجة الانتصار العسكري طبيعة التعاقد القائم بين القبائل والسلطة المركزية. ولم تكن بلاد السيبة مفصولة بطريقة دقيقة عن المعان، حيث لم يكن من الغريب أن توجد بقع وفية للمخزن (سجلماسة مثلاً) وسط منطقة ثائرة، والعكس صحيح<sup>21</sup>.

كانت إلزامية معاهدات الولاء، تنحصر في الفترات التي تتجلى فيها قوة السلطان، وبمجرد انسحاب جيوشه، تسارع القبائل إلى رفض أوامر القائد، أو العامل المعين من قبل العاهل، مما يدفع إلى عمليات عسكرية جديدة، وإلى قيام حلف جديد. لقد وجد المحزن نفسه سجين هذه الحلقة غير المنتهية التي حولته إلى حكومة متنقلة، تائهة على طول المثلث الذي تشكله أهم المراكز العسكرية: فاس، ومكناس، والرباط، ومراكش. وهناك مثل شعبي يقول: إن السلطان المثالي من يجعل من سرجه عرشاً ومن السماء قبة. ومهما كانت قوة السلاطين، فقد حاول جلهم أن يشخصوا هذا النموذج.

تكشف السنوات الأولى من عهد مولاي الحسن بجلاء عن خصائص البيعة بالمغرب، وأسلوب الترحال لدى المخزن. لقد كان مولاي الحسن، بصفته خليفة على مراكش وسوس على رأس قوات عسكرية هامة. وإثر وفاة أبيه، أخضع قبائل سوس، وتوصل في

مراكش ثم في الرباط بالبيعات الأولى. وفي طريقه إلى مكناس، سحق بني مطير، ثم مكت بفاس مدة سنة، وحارب غياثة قربة تازة. وقد استمرت المعارك عبر تنقل السلطان بين أطراف البلاد، حيث أخضع بني موسى، وآيت عتاب، وبني مطير من جديد سنة 1879. وفي العام التالي، أرسل عمه المولى الأمين لإخضاع قبائل قلعية، كما تم قمع عدد من الانتفاضات في المنطقة الواقعة بين طنحة ووزان سنة 1880. وإذا تمكن مؤقتاً من الشمال. عاد السلطان إلى الجنوب لتثبيت سلطته بسوس. وعين في سنة 1882 مسولاي الحسن بتارودانت 43 قائداً، وكان جلهم من أبناء القبائل، أو من ضمن الشيوخ أنفسهم 13.

كان التهديد بالقسر يتخلل باستمرار علاقة السلطان برعاياه، إلا أن العاهل لم ينفسرد أبداً بوسائل القوة، وقد ظل منافسوه يراقبون عن كثب، ما يعانيه اتساع مجال السلطة مسن تقلبات دورية، بل يومية في بعض الحالات. وبما أن قوة المخزن كانت رهينة بقوة حلفائسه، فقد تحتم عليه أن يقوم، بين كل حملتين عسكريتين، بسياسة تحالفات : أي الوجه الآخسر لأسلوب أعم وثابت، أسلوب "فرق تسد". فنادراً ما كان المخزن في حاجة إلى اسستعمال العنف، حيث يلجأ إليه عند فشل أساليب أخرى أقل كلفة وأكثر سلمية 14. وتتلخص تلك الأساليب في الانحياز في التراعات المحلية، وإذكاء المنافسات، وإعطاء الأفضلية لبعض الأطراف بواسطة الامتيازات المنوحة، ومعاقبة أطراف أخرى تفرض عليها غرامات باهظة. لقد تغير تكوين جيش السلطان على مر القرون. لم يكن الجيش جيشاً محترفاً، و لم يكن تعداده مرتفعاً. وقد كان مع ذلك قادراً على قمع انتفاضات قبائل عجزت في الغالب عسن تنسيق ثوراقاً. و لم يطرح مشروع إنشاء جيش محترف من المشاة إلا بعد كارثة إيسلي سنة

لقد اكتمل التنظيم العسكري للدولة العلوية عند وفاة المولى إسماعيل سنة 1727. فقد كونت الدولة السابقة (أي الدولة السعدية) عدداً من الحاميات من قبائل فرت من تلمسان للإفلات من الأتراك، وتدعى تلك القبائل "شراكة" نسبة إلى الشرق، وقد استقرت قبائل المخزن أو الكيش هذه (نسبة إلى الجيش) حول مدينة قاس. وكون السعديون أيضاً، كيش الأوداية الذي يشمل قبائل أهل سوس والمغافرة والأوداية. وتختلف كل هذه القبائل في تنظيمها عن بقية القبائل الحاضعة للمخزن، لكونها عبارة عن حاليات عسكرية، كل

.1844

أعضائها في خدمة المخزن. وفي المقابل وهبها المخزن حق الانتفاع من أراض فلاحية وأعفاها من الضرائب، باستثناء الزكاة والأعشار. وفي كثير من الحالات، ارتقى أعضاء قبائل "الكيش" مناصب هامة، مدنية وعسكرية، على أن التمييز لم يكن واضحاً بين هذين النوعين من المناصب<sup>15</sup>.

وقام المخزن بإعادة هيكلة شاملة لتلك القبائل، فعوض الأشكال التنظيمية القديمة والمبنية على الجماعة (محلس الأعيان الذي كان يجدد كل سنة) بتقسيم تعسفي إلى أثلاث وأرباع وأخماس، وذلك بمدف تسهيل جباية الضرائب من القبائل الأخرى واستقطاب الجنود<sup>16</sup>. ونظراً لتروع قبائل المخزن إلى التمرد، ارتأى المولى إسماعيل إنشاء قــوة أخــرى توازيهــا، فأسس هيئة جديدة تتكون من عبيد سود، جلبهم من واحات الجنوب، وأطلق عليهم اســم عبيد البخاري17. (واختصر أحياناً اسمهم في كلمة البخاري)18، وقد وصــل تعــدادهم إلى 150 000 خلال عهد المولى إسماعيل. وكان لكل البخاريين القادرين على حمــل الســلاح نشاط فعال، ولم تكن كل قبيلة گيش توفر للمخزن سوى وحدة تتألف من 500 فـــارس، وتدعى الرحى، ونجد على رأس كل رحى قائد الرحى (يوافق على وجه التقريب ضــــابطاً برتبة عقيد)، وبجانبه "علاف" مكلف بالرواتب. وتنقسم الرحى بدورها إلى سرايا مؤلفة من 100 رجل، يسيرها قائد المائة (يوافق ضابطاً برتبة نقيب) بمساعدة عدد من المقدمين. وكانت التعيينات من اختصاص السلطان ووزير الحرب (وزير الدفاع) على أن تحال على القبائل للموافقة 19. ونادراً ما تجاوزت القوات التي تشكلها قبائل الكيش ما بين 000 9 إلى 10 000 رجل. وقد كانت موزعة بين الحاميات الدائمة للمدن الكبرى والوحدات متحركة التي ترافق البلاط في تنقلاته، وكانت تدعى بالمحلات<sup>20</sup> (جمع محلة). وفي فتسرات انتوتر الداخلي أو التهديد الخارجي، يشكل المخزن "حركة" حيث يتم إشعار قبائل النايبة، فتعبئ هذه الأخيرة وحدات من الخيالة، يترأسها قواد محليون وتمولها القبيلة المعنية.

وبعد كارثة إيسلي أدرك المخزن الأخطار التي يمكن أن تلحق بجيش مقتصر على فسرق لحيالة، ولهذا قرر السلطان مولاي عبد الرحمن إنشاء جيش من المشاة قوامه حوالي 7 000 متطوع، ينحدرون من مجموع السكان. ونظم هــؤلاء "العســكر" في شــكل وحــدات (نطوابير) من حجم كتيبة، وغالباً ما أوكلت قيادتما إلى ضباط أوروبيين. وكذلك تم إنشاء

بحموعات مكلفة بالمدفعية، بعضها ثابت، وبعضها الآخر متنقل. لكن هذا الجهود الرامي إلى تحديث الجيش جاء متأخراً عن أوانه، ولم تكن له أي فعالية، فجيش المشاة مثلا، لم يجد نفعاً خلال ثورة تازة (1904) ولا في المعارك ضد القوات الفرنسية.

كان تعداد الجيش على عهد مولاي الحسن، بمن فيه "النوايب" (نسبة إلى قبائل النايسة) حوالي 25 000 رجل. وفي حالة تمديد خارجي خطير، كان بإمكان السلطان أن يعبئ حركة من 40 000 من المشاة، بالإضافة إلى عدد مماثل من الخيالة. لكن عدم الانضباط كان مزمناً، والأجور هزيلة بالنسبة لجميع عناصره، وظلت العدوانية تطبع العلاقات اليومية بين الضباط والجنود. وفي موسم الحصاد، تتفشى ظاهرة الهروب من الجندية دون أن تواجه بصرامة 21.

لقد كانت السلطة الإدارية تمارس في المغرب التقليدي من قبل المحزن، وممثلي الحكسم المركزي. وإذا كان عدد هام من رجال الإدارة ينحدرون من قبائل الكيش، فإن بورجوازيي المدن المتعلمين قد احتلوا الوظائف التي تتطلب تأهيلاً خاصاً في المجال القضائي أو المالي على سبيل المثال. كتب أوجين أو بان (Eugène Aubin) بصدد المخزن قبيل الحماية يقول: "من قبل، كانت السلطة بأيدي أشخاص عسكريين وقرويين في آن واحد، تربوا وسط قبائلهم المتميزة عن جماهير السهول العربية أو المعربة، لكن بداوهم لا تقل عن بداوة أعضاء عامة القبائل، وهم ذوو ثقافة محدودة: كل ذلك يجعلهم يتصورون العنف كقاعدة أساسية للدولة. كانت الحكومة إذن، عسكرية يهيمن عليها نفوذ نوع من النبلاء القرويين، وبالتحاق الكتاب (العلماء) والأمناء (التحار) بأجهزة الدولة بدأ انفتاح النظام على العناصر الأكثر تعلماً والأكثر غني، وكان جلهم ينتمي إلى ذوي الأصل الأندلسي المتمركزين بفاس، والمتفرقين في الرباط وسلا وتطوان"<sup>22</sup>.

تجتمع حول السلطان مصلحتان تابعتان للمخزن: مصلحة البلاط، ومصلحة الدولة. وكان السلطان ينفق على البلاط من ميزانية خاصة ومداخيل شخصية (بيت مال الداخلية). ويترأس الحاجب التنظيم الداخلي للبلاط، بينما يتكلف قائد المشور بالعلاقات الخارجية، والاستقبالات، ويرأس التشريفات خلال التظاهرات الرسيمة، ويوجد تحت قيادته الحسرس الخاص بالسلطان، من مشاة وخيالة. وكان الحاجب مسؤولاً عن مشاكل السكن والتموين والنفقات المتعلقة بالبلاط، واصطبلات القصر، وما يتعلق بإقامة تنقلات المحلة عبر البلاد23.

حظي الوزير الصدر الأعظم بمكانة تفوق بكثير مكانة مجموع زملائه. إذ كان مكلفاً على الخصوص بالشؤون الداخلية، إلا أن اختصاصاته لم تكن محددة بدقة، شأنه شأن بقية الوزراء. وفيما يخص أمين الأمناء (وزير المالية) فيدير الخزينة العمومية (بيت مال المسلمين) وتتكون مواردها من الضرائب الشرعية (الزكاة، والأعشار، والخراج، والجزية) والضرائب غير الشرعية (الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية، والضرائب الاستثنائية)، وكذلك مداخيل ملكيات المجزن<sup>25</sup>.

وكان وزير الخارجية يلقب بوزير البحر، والسبب في ذلك أنه قبل سنة 1830، كانت كل علاقات المغرب بالقوى غير الإسلامية تمر بالضرورة بالطريق البحري. ولما بدأ التحار الأوروبيون يهتمون بالمغرب، أصبح وزير البحر يقوم بدور الوسيط بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية، المتمركزين بطنحة. ولم يكن هناك منصب وزير الحرب قبل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، فقد كان "العلاف الكبير" (عبارة عن مقتصد عام) مكلف برواتب ومؤن القوات المسلحة، وبالتدريج تنازل له السلطان عن مهمة القيادة العامة للجيش.

وأخيراً، كان هناك وزير الشكايات، وهو منصب أقل شأناً، إذ أن وظيفته الأساسية تكمن في الاستماع إلى شكاوى المظلومين من الناس الذين كان يرخص لهم بالقمدوم إلى مكتبه في بعض الأوقات<sup>26</sup>.

لقد كانت أجور الوزراء متدنية، مما جعلهم لا يهتمون سوى بالقضايا التي تعود عليهم بعمولات (السخرة) تساعدهم على العيش. وكانت مهامهم ومسؤولياتهم غيير محددة: فبإمكان وزير الشكايات أن يقود حملة عسكرية، كما نجد العلاف يكلف بتصفية المشاكل للحلية لقائد ما. وتطورت وظائف المخزن في اتجاه التوارث، وأصبح الموظفون يشكلون فئة مغلقة يغلب عليها الانتماء إلى الحواضر أكثر فأكثر، وتلاشت روابط أعضائها مع مغلقة يغلب عليها الانتماء إلى الحواضر أكثر فأكثر، وتلاشت

بنيت الإدارة الداخلية للبلاد على أساس التقسيم المكون من ثلاث أو أربع مناطق، على رأس كل منطقة خليفة يعينه السلطان، وينتمي في الغالب إلى العائلة المالكة، ويحيط بالخليفة للاط يماثل بلاط السلطان بشكل مصغر. وكما لاحظنا من خلال مثال مولاي الحسن في عهد أبيه، فإن الخليفة يوجد على رأس قوات عسكرية هامة. وكان جميع قواد المناطق

#### مسؤولين مبدئياً أمامه.

تختلف طاعة القواد في درجتها. فقد كان التعيين شكلياً بالنسبة للبعض، مشل القواد الذين عينهم مولاي الحسن بناحية سوس. وفي الواقع، كان هناك إشكال تام فيما يتعلق بخضوع القواد للتعليمات المركزية. وبالنسبة للقبائل الخاضعة، حين يصبح منصب القائد شاغراً، يتوجه أعيان القبيلة إلى المحزن للحصول على المنصب، أو لإعطاء رأيهم في الشخص المرشح له. وكان المنصب على العموم، يمنح للمرشح الذي يدفع للسلطات أكبر قدر من المال، إلا أن مصير القائد لم يكن في غالب الأحيان ساراً، فمهمته الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة تنحصر في حباية الضرائب، وتعبئة الرجال لحساب السلطان، ولم يكسن مأجوراً، بل كان يحتفظ بجزء من الضرائب التي يجبيها من منطقته، كما أنه يستغل تنظيم "المدية" (واجب توديه القبائل ثلاث مرات في السنة) فيفرض على القبائل "هدايا" باهظة 28 يتصرفون مثل نبلاء إقطاعيين في مناطق تحميها قواقم، ويعيشون بالقرب من مخازن حبوب محصنة، تساعدهم على الصمود أمام قديدات المحزن. ففي عهد مولاي الحسن، قوي نفوذ الكلاوي، والكندافي، والمتوكي، وازداد نفوذهم بعد وفاة السلطان، وسيلعب الكلوي فيما بعد دوراً حاسماً في فترة الحماية الفرنسية 29. وفي المدن، كان دور الباشا يسوازي دور فيما بعد دوراً حاسماً في فترة الحماية الفرنسية 29. وفي المدن، كان دور الباشا يسوازي دور الباشا يسوازي دور المنائل بعد دوراً حاسماً في فترة الحماية الفرنسية 19. وفي المدن، كان دور الباشا يسوازي دور المائل، ويساعده عدد من المقدمين المكلفين بإدارة أحياء المدينة.

كانت السلطة القضائية بيد القضاة، الذين يتكفلون بتطبيق "الشرع"، ويفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، من زواج وطلاق وإرث. وعن طريق إصدار الفتاوى، ينفرد القضاة بمهمة التشريع.

وفيما يخص الظهائر، باعتبارها مراسيم السلطان، فلم تكن مبدئياً سوى قرارات إدارية. وكان القضاة يعينون مدى الحياة، فمنصبهم لا يتأثر بتغيير السلاطين، لكن هامش استقلالهم الفعلي ظل يبعث على التساؤل، أضف إلى ذلك أن القواد والباشوات انتزعوا منهم اختصاصات القضايا الجنائية، وأصبحوا يملون الأحكام المتعلقة بالجرائم<sup>30</sup>.

لقد أهملنا السياق الاجتماعي عند وصفنا للبنية الداخلية للمعزن، وأشكال تدخله العادية في تلك الفترة. لقد سبق أن تعرضنا للقبائل ولبلاد السيبة، ولنا عودة إليها فيما بعد. وهناك فتتان لعبتا دوراً حاسماً في الصراعات الدائرة حول السلطة، وهما الشرفاء والأولياء (المرابطون). يعود نفوذ الأولياء، ومن تجمع حولهم من الزوايا أو الطوائف، إلى بداية القرن السادس عشر. فبعد احتلال عدد من المدن الساحلية بجنوب المغرب، تقدم البرتغال في اتجاه الداخل، وأصبحوا على أبواب مراكش سنة 1515. وأدى غزو الكفار إلى اندلاع الجهاد الذي حركه ونظمه الأولياء. ومن ضمن من انضم إلى رأي السلطان، مثلا الجزولي، وهو وجه بارز بالأطلس الصغير، والشرفاء الأدارسة بالريف الغربي. وبفضل استعادة الوحدة الدينية، انتصر المخرن على البرتغاليين في معركة وادي المخازن سنة 1578. وفيما بعد، انتشرت الزوايا عبر المغرب، ووجدت لدى القبائل الأمازيغية ميداناً خصباً. وقد كتب برنار أوغيستان المغرب، ووجدت لدى القبائل الأمازيغية ميداناً خصباً. وقد كتب برنار أوغيستان (Bernard Augustin) عن الصلحاء قائلاً: "أهم أكبر قوة سياسية بالمغرب، فالشعب يجلهم أكثر مما يجل السلطان، على الرغم من الصفة الدينية لهذا الأخير"18.

وإذا كان الأولياء قد ساهموا في نشر الإسلام بين القبائل الشبه وثنية، فإنهم عملوا في الوقت نفسه على تقوية المعتقدات البدائية والتنظيم السياسي للقبائل، فقد كان الأمازيغية مع يرون في الأشجار والحجارة وأشياء أحرى مبعثاً للقوة، وتجاوبت العقلية الأمازيغية مع شخصية الولي المقدس، الوسيط بين الله وعباده، والمحاط بحالة البركة. ونادراً ما كان الولي يخفف من حدة التراعات القبلية التقليدية، بل غالباً ما يضفي عليها صفة الجهاد عندما يتعلق الأمر بالهجوم على ولي منافس. وهكذا، دعم الأولياء المحليون استقرار المؤسسات الأمازيغية البدائية وحيويتها 23. وفي مناطق السيبة، حيث لا تعترف القبائل بأي سلطة عليا، وحيث تتصارع القبائل فيما بينها بقدر مواجهتها للمخزن، يتجلى في هذا الصدد الدور الأساسي للولي في التحكيم والمصالحة عند وقوع التراعات القبلية، وفي ضمان معاهدات التحالف.

وبما أن دور الولي ارتبط بطريقة وثيقة بوضعية السيبة، كان من الطبيعي أن يشجع الأولياء استقلالية القبائل الأمازيغية المهددة من قبل المخزن. وفي حالة مساندة الأولياء للمخرن، اتجهت الزيارات (أي الهدايا التي تقدم للصلحاء وذريتهم) إلى الأولياء الذين لا يتعاونون مع السلطان. ويتلخص موقف الأولياء تجاه الحكم المركزي في شعار الزاوية الوزانيـــة: "لا سلطان عندنا ولا سلطان بدوننا"33.

لقد فرضت الدولة العلوية نفسها في أواسط القرن السابع عشر، بعد أن قضت على الزاوية الدلائية، حيث كانت زاوية قوية، تتحكم في منطقة شاسعة، وظلت علاقات العلويين بالأولياء مشوبة بالارتباك<sup>34</sup>. وفشلت جهود الدولة في مراقبة الزوايا وضرب نفوذها، ولم يتم ذلك إلا حين وضع الفرنسيون حداً للسيبة خلال الثلاثينيات، وبذلك اختفت القاعدة التي كان يقوم عليها نفوذ الزوايا<sup>35</sup>. ومن الصعب تقدير العدد الحالي لأتباع الزوايا، لكن يبدو أن تعدادهم بلغ سنة 1939، حوالي 500 فرد، من بينهم 225 فرد عن الزوايا الرئيسية<sup>36</sup>.

وفيما يخص الشرفاء، فإهم مجموعة متميزة على الرغم من ارتباطهم بالزوايا، ويتكونون من عدة عائلات تنقسم إلى فرعين رئيسيين: فهناك الأدارسة، المنحدرون من المولى إدريس، مؤسس مدينة فاس، وهناك الفلاليون الذين استقروا بواحات سجلماسة خدلال القرن الخامس عشر، وإليهم تنتسب الأسرة الحاكمة حالياً. وقد أسست عدة عائلات شريفة زوايا أشهرها زاوية وزان. واستحوذ بعضها على عقارات هامة (العزيب)، تذكرنا بالنمط الإقطاعي الأوروبي، وقد كانت في الأصل ممنوحة من قبل السلطان، والعزيب عبارة عن "... قرية أو جزء من قرية وضع السلطان سكاها خلفاً عن سلف تحت تصرف شريف ما، يجيي منهم الزكاة، وكل الضرائب التي تشخص السيادة. والشريف باختصار، يعوض السلطان تجاه السكان الذين وضعوا تحت تصرفه الشرفاء والأولياء الذين كانوا يعيبون على العزائب من الضرائب قصد إضعاف معارضة الشرفاء والأولياء الذين كانوا يعيبون على المغم مسن المحالمة في مقاومة الغزو المسيحي. وفيما بعد، حاول السعديون، على الرغم مسن نسبهم الشريف، حذف تلك الامتيازات، مما أدى إلى نشوب سلسلة مسن الصراعات نسبهم الشريف، حذف تلك الامتيازات، عما أدى إلى نشوب سلسلة مسن الصراعات الداخلية انتهت بانتصار العلويين "د.

كانت القبائل الناطقة بالأمازيغية تشكل الحد الفاصل بين بلاد المخزن وبلاد السبية. وإذا كان ذلك الحد غير ثابت، فقد كانت توجد مع ذلك، وباستمرار، نواة وفية للمخزن، وأخرى "سائبة". وظلت قبائل الجبال في عصيان مستمر، بينما اعتادت قبائل السهول السهول الساحلية الخضوع للمخزن. لم يكن باستطاعة القبائل المعربة والمستقرة في السهول الممطرة بالغرب والشاوية ودكالة والحوز، أن تعارض المخزن، بل كانت على العكس من ذلك،

تطمح في حمايته ضد القبائل المغيرة، أي القاطنة في السهوب والجبال. وتقع أهـم المراكـز الحضرية والعواصم الأربع داخل السهول أو على حوانبها. وكانت المنطقة الواقعة بين فاس والرباط تتعرض باستمرار لهجمات قبائل زيان وزمور وبني مطير وزعير.

تعد السيبة ظاهرة خاصة بالجبال والأراضي القاحلة، ويتعلق الأمر بمناطق وعرة تقطنها قبائل متمردة، يقودها أحياناً ولي ثائر. إلا أن تلك القبائل لم تكن تشكل وحدات اقتصادية مغلقة، وبالتالي لم تكن قادرة على قطع مبادلاتها الحيوية مع المدن والأسواق لمسدة طويلة لذلك كانت انتفاضاتها مؤقتة بالضرورة، فنادراً ما استهدفت عزل السلطان، بل كانت فقط ترغب في التخلص من سلطات قواده المدنية وضرائبه. وكانت بذلك تميز السلطان عن المخزن ؟ تكن للأول إجلالاً دينياً، وتحتقر الثاني. وليس أدل على ذلك مما حدث خسلال المخزن ؟ تكن للأول إجلالاً دينياً، وتحتقر الثاني. وليس أدل على ذلك مما حدث ونكلوا ملة عسكرية قام بها مولاي سليمان : فقد هزم آيت أومالو قوات السلطان، وقتلوا ونكلوا برفاقه الأقربين، لكنهم استقبلوه بحماس واحترام 60.

اعتادت القبائل مع ذلك أن تجتمع بصفة دورية حول زعيم ما، شريف أو ولي، بهدف تنحية الدولة الحاكمة المصابة بالانحلال والتشتت، وتعويضها بأخرى، لن يكون مصيرها أفضل من مصير الدولة السابقة. وتميزت بالمقابل مواقف سكان المدن بالسلبية إزاء المناوشات بين القبائل والمخزن، والشرفاء والأولياء، نظراً لارتباط حياتما بالتحارة، وما يتطلب ذلك من مستوى أدنى من الاستقرار والأمن. وضع الحضريون لحماية هذه المصالح مواهبهم في ميداني المالية والديبلوماسية لخدمة الحكومة. واضطروا لتحمل وجود حاميات فوضوية في مدهم، ذلك أن هذا الإزعاج أفضل بكثير من الرعب الذي يسببه نهب القبائل.

أود هنا استحلاء بعض خصائص الحياة السياسية بالمغرب التقليدي والمتعلقة بالمواقف تجاه الحكم والسلطة، لأننا سوف نلتقي ببعض جوانبها عند تحليلنا لسلوك النخب الحالية.

لم يكن حكم السلطان مقنناً، بل كان مفوضاً وعارضاً يختلف من سلطان إلى آخر، لأن سلطة الفعلية كانت في حوزة القبائل والشرفاء والعلماء والوجهاء. ولم يكن هولاء يغوضون سلطتهم إلا لغايات خاصة، وعلى أساس معاهدات محددة. كان السلطان يمثل معطة دينية يعترف بها الجميع، إلا أن قوته ظلت رهينة بقوة حلفائه في فترة معينة، لكنه يسعى إلى استقطاب أتباع بعيدين عن تجرد لا يخلو من التباس. ويستغير الشكل العام

لتحالفات المعزن أكثر من مرة خلال حياة السلطان: يتحول الأعداء إلى حلفء، ثم يصيرون من جديد أعداء، وهكذا دواليك. ووعياً من مختلف الفرقاء بحتمية هذه التغيرات، نجدهم يتحنبون إصدار أحكام نهائية في حق منافسيهم. كما يخضع اختيار الحلفاء للمضمون المباشر للمصالح المحلية: "كانت التوترات مقننة، إلى درجة أنه لم يكن في استطاعة الأعداء أن يتناحروا دون أن يقضوا على أنفسهم، والنتيجة هي سياسة "عش ودعه يعيش" .

كانت الحياة السياسية في تغير دائم ومحيّر. تحتم ضرورة البقاء، أو على الأقل ضرورة النجاح، تقدير إمكانيات التحالف والتعارض. وغالباً ما كان الحفاظ على الوضع القائم، السلوك العملي الوحيد، بينما تتجه الفئات الضعيفة إلى استغلال نزاعات الأقوياء الله يحاولون مراقبتها، لكى تحتفظ بحامش من الاستقلالية.

استنجد هكذا سكان فاس بمولاي محمد (من الشرفاء العلويين الأوائل) للتخلص مسن الدلائيين الذين كانوا يحكمونهم، وفشل مولاي محمد في المسرة الأولى، ولما اضمحل الدلائيون، أعاد الكرة سنة 1662، فاستنجد الفاسيون بالدلائيين ضده، لأنهم اعتبروه أخطر من حاكميهم الذين هم في مرحلة الضعف 4. كان السلاطين فيما يبدو يطمحون إلى ضبط القوة السياسية بالبلاد والتحكم فيها. إلا أن واقع السلطة غير المقننة وذات الصبغة التفويضية التي يستولون عليها مدة حكمهم نادراً ما كانت تستمر. فقد قام المولى إسماعيل بالاحتلال العسكري لمملكته، مثلما اضطر إلى ذلك بعده مولاي الحسن، والملك الحسن الثاني. وعند وفاة المولى إسماعيل ومولاي الحسن، عاد الحكم إلى أصحابه السابقين. وإذا كان العسرش استطاع أخيراً في المرحلة الحالية أن يقنن ويرتب استعمال القوة تحت سلطته، فإن ذلك تم بفضل إعادة تنظيم الجيش والإدارة.

نستطيع الآن، وفي ضوء التأملات السابقة، أن نوضح أكثر، ملاحظة گيلنر حول عجز المدن عن معارضة الحكم، إذ لم تستطع أي فئة من المجتمع التقليدي أن تقف في وجه المخزن على المدى البعيد، لكن مع تحفظ له أهميته، يكمن في عدم استطاعة أي سلطان بأن يفرض سلطته على المدى البعيد، ومهما كانت قوة أي مجموعة فلقد ظلت مراقبتها للحكم مؤقتة، ولم ينجح إلا القليلون في دعم معارضتهم على قاعدة اقتصادية.

لم يكتف السلاطين بحجز أملاك المتمردين والثوار، بل عمدوا أيضاً إلى حجز تـروات

كبار الأعيان المبعدين من مناصبهم. ولم توفر التحارة أمناً أكبر، لأن الوضع السداخلي لم يكن مستقراً، بالإضافة إلى إمكانيات السوق المحدودة، ونظراً للإشكالية التي كان يطرحها عدم احترام العقود، لم تكن الظروف تشجع سوى على المضاربات القصيرة النفس. كما أن نزوات الطبيعة ونحب القبائل أبعدت المغاربة عن شراء الأراضي، على الرغم مسن صعوبة اكتناز وتحويل الثروة المادية، كانت هناك إمكانية توارث المناصب على المستويين المركزي والمحلى التي تفتح أبواب الثروة والنفوذ.

لقد لعبت صراعات النفوذ والتناور على مستوى النخب المخزنية دوراً لا يقل عن الدور الذي لعبته على مستوى مجموع المملكة. هناك استمرارية مثيرة بين الماضي والحاضر، ومازال الوصف الذي أعطاه هنري تيراس (Henri Terrasse) للعوائد السياسية للمخزن عمضظاً بكل قيمته: "... لم يشكل المخزن سوى ائتلاف مصالح، إذ لم يكن يمشل فكراً بناء، أو إرادة إيجابية موحدة، بل كان هدفه الأسمى ينحصر في البقاء لفائدة الجماعات والأشحاص الذين يكونونه".

"وأخيراً كان يعاني في الوقت نفسه من أنانية أعضائه وعدم استقرارهم. وفي داخل الجماعية المستفيدة" حيث تكفي حظوة السلطان لبلوغ الثروات الهائلية، أو السقوط في الإفلاس، كان على كل واحد أن يدافع عن حظه، وتحت غطاء اللطافة، كانت صراعات الأشخاص والمجموعات قاسية ودائمة ودون شفقة، وبالإضافة إلى ذلك فإن القلق حول المستقبل، كان يزيد من احتدام الطموحات، ومن إشباع رغبات اللحظة الآنية "42.

لقد خضعت سياسة المخزن لمسألة حيوية : المحافظة على سلطة السلطان، وقليلون مسن السلاطين الذين كانوا يطمحون إلى أكثر من ذلك، كما أن هناك عدداً قليلاً من المغاربة الذين كانوا ينتظرون شيئاً آخر من حكومتهم. ومازال الوضع المغربي المعاصر يخضع لهده الظاهرة، إذ لم يكن النظام الملكي الحالي ولا المغاربة قد تخلصوا نهائياً من هذا الموقف العتيق. لقد وضعت الحماية الفرنسية حداً لنظام العنف الدائم المتمثل في المحزن. ففسي الفترة الممتدة ما بين سنوات 1912 و1934، قضي على السيبة، وما بين سنوات 1912 و1955 تغير الإطار السياسي رأساً على عقب، كما قويت وتوسعت بنية المغرب الإدارية على حساب الزوايا والقبائل، وتعرض الاقتصاد التقليدي لتغيير شامل، بينما غلبت الطبقة

70 \_\_\_\_\_ أمير المؤمنين

التجارية على أمرها لمدة بضع سنوات، حيث نشأت بسرعة طبقة عاملة حديثة: تلك هي بعض المظاهر البارزة من الإرث الذي تركته فرنسا بالمغرب.

### هوامش الفصل الأول

<sup>1</sup> - Henri Terrasse, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat français, vol. 1, Casablanca, p.343.

<sup>2</sup> - لا يوافق الأنتروبولوجي د.م. هارت (D.M. Hart) على ترجمة كلمة "عصبية" التي تتضمن مفهــوم "الروح"، بل يفضل مفهومي "التماسك البنيوي الموحد" أو "القرابة الأبوية الفاعلة"، ورد ذلك في اتصـــال شخصي بالمؤلف في 19 سبتمبر .1966

3 – انظر :

Ernest, GELLNER, Tribalism and Social Change in North Africa, miméo, Juillet, 1964, p.5.

وقد صدر المقال نفسه فيما بعد في :

W.H. LEWIS, French Speaking Africa: The Search for Identity, New York, 1965, pp. 107-108.

وكل الاسشتهادات مأخوذة من النص غير المنشور.

المرابط أو الولي شخصية دينية لها مكانة متميزة، تنتقل بركتها إلى وريثه أو ذريت. وهناك بعض الأولياء سيروا أو الهموا الزوايا (أو الطوائف) الكثيرة التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ شمال إفريقيا، وينتمي الشريف إلى ذرية النبي. ويمكن للصفتين أن تجتمعا لدى الشخص نفسه، كما حدث بالنسبة لشريف وزان.

<sup>5</sup> - Robert, MONTAGNE, les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, 1930, p.372.

<sup>6</sup> - مذكور في :

E. Michaux Bellaire, «L'organisation des finances au Maroc», Archives Marocaines, vol. 11, 1907, p. 250 (note).

<sup>7</sup> – تعتبر فترة 1358–1465 بجلاء عن عدم استقرار الدولة، حيث توالى خلالها 17 سلطاناً مرينياً، اغتيال من بينهم سبعة، وأقيل خمسة، وهناك فقط خمسة سلاطين انتهى حكمهم بسبب الوفاة العادية، ويوجد من بين أولئك السلاطين ثلاثة أطفال يبلغ عمرهم بين 10 و5 و4 سنوات. انظر : Henri Terrasse
 و بصدد التقاليد التاريخية، انظر :

Bulletin d'Information, n° 34, Septembre 1953, p. 25.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup>- GELLNER, op. cit., p.6.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup>- MONTAGNE, op. cit., p. 385.

<sup>-</sup> Eugène-Aubin, le Maroc d'aujourd'hui (2 éd.), Paris, 1905, p.135 : انظر أيضاً: 10 - 10 - 10 - 10

E.Michaux BELLAIRE et H. GAILLARD, L'administration au Maroc: Le Makhzen, étendue et limites de son pouvoir, Tanger, 190+9, p. 14.

وأيضاً، أحمد خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصاء، الجزء التاسع، ص. 50-128. Archives Marocaines, vol. 9. Et 10, Paris, 1906, vol. 10, pp. 167-168 et p.278.

- <sup>11</sup> Ibid, p. 46, cf. I. W. ZARTMAN, «The king in Moroccan Constitutionnal Law», *The Muslim Word*, part. 2, Juillet 1962, p. 187.
- <sup>12</sup>- Charles-André JULIEN, *Histoire de l'Afrique du Nord*, (2 éd.) vol. 2, Paris, 1962, p. 243.

بعد الحكم الحازم الذي عرفه عهد المولى إسماعيل (1672-1727)، اتسعت منطقة السيبة تحت حكم محمد بن عبد الله (1757-1790). وإلى حدود سنة 1912، لاقى المخزن صعوبات في استعمال الطريق السرابط بين فاس ومراكش مرورا بتادلة. وتنطبق نفس الملاحظة، بطبيعة الحال، على الطريق السرابط بين فساس ومنطقة تافيلالت.

- <sup>13</sup>- Jules Erckmam, *le Maroc moderne*, Paris, 1885, pp.195-211, et Annaciri, op. cit, pp. 324-339.
- <sup>14</sup>- TERRASSE, op. cit, p.261; et Stuart SCHAAR, Conflict and change in 19 th Century Morocco, Ph-D. Thesis inédite, Department of Oriental Studies and History, Princeton, , novembre 1965, pp. 61-100.

AUBIN, op. cit. 174-194 (137-139) ص. 139-139 الناصري، المرجع السابق، الجزء الثامن، ص. 139-139 عبد الناصري، المرجع السابق، الجزء الثامن، ص. 139-139

- J. Le Coz, « Les tribus guich au Maroc », Revue de Géographie du Maroc, n°7, 1965, en particulier pp. 1-10.
- <sup>16</sup>- MONTAGNE, op. cit. P.377.
- 17- Ibid

18 – بعد أن شكل المولى إسماعيل هذه الهيئة، قدم للعبيد نسخة من صحيح البخاري قائلا: "أنا وأنتم عبيد لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشرعة المحموعة في هذا الكتاب، فكل ما أمر به نفعله، وكل ما نحى عنه نتركه وعليه نقاتل". ومن هنا جاءت تسمية عبيد البخاري، راجع: الناصري، المرجع السابق، الجـــزء السابع، ص. 58.

- <sup>19</sup>- Mohamed LAHBABI, Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle, Rabat, 1958, p. 167.
- في عهد المولى إسماعيل، حظيت قبيلة الأوداية بعناية خاصة، حيث كانت أم السلطان وزوجته تنتميان إلى تلك القبيلة. وقد عينت إقامتها في منطقة سايس المضطربة، وحبل زرهون، وكذلك في فاس الجديدة. AUBIN, op cit. P. 190, et JULIEN op. cit. p. 231.

<del>20</del> - راجع :

Augustin BERNARD, Le Maroc (6 éd), Paris 1922, p.252, et ERCKMANN, op. cit., p. 254.

كان على عائلة من قبائل الكيش أن تشمل محارباً للمحزن، أما قبائل الجنوب وعبدة وأحمـــر، والرحامنـــة، والمناجمة، فكانت تقدم مخزنين دون أن تعفى من الضرائب انظر:

TERRASSE, op. cit. vol, I. p. 350.

<sup>21</sup>- ERCKMANN, op. cit. pp. 266-277.

<sup>22</sup>- AUBIN, op. cit. 193-194.

23 \_ 23 ERNARD, op. cit. 235-244; LAHBABI, op. cit. pp. 137-138. \_ 23 توفي حسن بن يعيش آخر حاجب ملكي، في سبتمبر 1966، بعد أن خدم المخزن في عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، وعينه مولاي يوسف قائداً للمشور، وبعد ذلك عينه محمد الخامس حاجباً. وقد خلفه ابنه على بأمر من الحسن الثاني.

24 - عوض الخراج بالنايبة التي تجيى بالأراضي المحتلة، ومن ثم تسمية قبائل النوايب. انظر: MICHAUX-BELLAIRE, L'organisation des finances...., p. 221.

25 – حاول في القرن الثامن عشر، محمد بن عبد الله فرض ضرائب غير شرعية (مكوس) على تجارة الزبدة والزيوت، فاحتج التحار الفاسيون ضد ما اعتبروه مخالفاً للشريعة، بينما أصدر العلماء فتوى تنص على حق السلطان، بصفته حامي الدين، في حباية ضرائب إضافية، إذ لم تكن تتوفر لديه مرارد أخرى AUBIN, op. cit., pp. 246-247.

الناصري، المرجع السابق الجزء الثامن، ص. 7.

AUBIN, op. cit., p. 204, et LAHBABI, op. cit. pp. 161-164.

<sup>27</sup>- ERCKMANN op. cit., pp. 222-227, TERRASSE, op. Cit. P. 346.

 $^{28}$ - Erckmann, op. cit., pp 120-129, 219 et Lahbabi, op. ciy., pp. 137-138. : انظ  $^{29}$ 

BERNARD, op. cit., p. 255 et MONTAGNE, op. cit, passim.

<sup>30</sup>- LAHBABI, op. cit., pp. 35-39 et 77-78. ERCKMANN, op. cit., p. 138.

حول سلطات الباشا، انظر:

<sup>31</sup>- BERNARD, op. cit., p. 203.

بصدد الدراسة المعمقة للأولياء والزوايا، انظر:

GEORGE DRAGUE, Esquisse de l'histoire religieuse du Maroc, confréries et Zaouïas, Paris 1951.

74 \_\_\_\_\_\_ أمير المؤمنين

حول الجزولي، انظر :

pp. 49-64; et aussi G-H. BOUSQUET, l'Islam maghrébin (°4 éd.), Alger, 1954-pp. 64-158.

MONTAGNE, op. cit., pp. 409-412.

<sup>32</sup> - حللت هذه الفكرة عند:

وكذلك عند :

ELAINE C. HAGOPLAN, « The Status and Role of the Marabout in Pre-Protectorate Morocco », Ethnology, vol. 3, n°1 janvier 1964, pp. 42-52.

<sup>33</sup>- Bernard, op. cit., p. 204.

34 – كانت هنالك بعض الاستثناءات بالنسبة لعداء العلويين تجاه الزوايا، قيل إن السلطان عبد العزيز (الذي أقيل سنة 1907) كان ينتمي إلى زاوية ماء العينين المرعب. وفي كثير من الأحيان، كان موظفو المخزن ينخرطون في الزوايا رغم السياسة الرسمية. انظر:

AUBIN, op. cit., p. 231, et Jamil ABU NASR, The Tijaniyya: A Sufi Order in the Modern World, Oxford, 1965, p. 175.

ورد في المصدر الأخير أن مولاي الحفيظ كان عضواً في الزاوية التيحانية.

35 - بالفرنسية في النص هامش للمترجم.

<sup>36</sup>- DRAGUE, op. cit., pp. 106-118-120.

F. S. VIDAL, «Religious Brotherhoods in : هناك عرض جيد للتطورات الأخيرة في : Moroccan Politics », M.E.J. octobre 1950, pp. 427-447.

37 - انظ :

OUEZZAN, « Ville et Tribus du Maroc : Rabat et sa région », Mission Scientifique du Maroc, vol. 4, Paris 1918, p. 229.

38 – انظر :

MICHAUX-BELLAIRE et GAILLARD, op. cit., p.4.

<sup>39</sup> – عدي أوبيهي ينتفض ضد الحكومة لإنقاذ المغرب سنة 1957 مطبقا بمبدأ التمييز. 257 – منه عنه

MONTAGNE, op. cit., p. 367.

<sup>40</sup>- SCHAAR, op. cit., p. 110. TERRASSE, op. cit., pp. 243-244.

41 - انظر:

42 – م. س. ن. ص. 361.

# الفصل الثابي

# الحماية

لم يكن في الوقت الذي أقيم فيه نظام الحماية بالمغرب، قد طرأ تغيير يذكر على التنظيم السياسي والاجتماعي التقليدي، من لدن السلاطين الذين حكموا البلاد قبل سنة 1912، بخلاف باقي أقطار الشمال الإفريقي التي عرفت بعض عناصر التحديث على يد الإدارة العثمانية. ويمكن القول إن المغرب لم يعرف بداية التحولات الاجتماعية الأولى إلا بعد احتلال الجزائر سنة 1830، وتحت تأثير التغلغل الاقتصادي الأوروبي. ولقد شهدت بعض المدن الشاطئية تطوراً سريعاً أبسب التقدم التحاري المتنامي، كما أن كثيراً مسن التحار المغاربة قد استقروا بالخارج، وبالأخص بد: "بمانشستر" والقاهرة وجنوة وداكار.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عهد مولاي الحسن، ارتبطت جماعة من التقنيين الأجانيب بسلطة المخزن، إلا أن هذا الانفتاح لم يكن كافياً آنذاك لإحداث تحويل في الأساليب الحكومية التقليدية، وفوق هذا وذاك، يمكن القول إن الفرنسيين قد اقتحموا عالم السلطنة المغلق والعتيق، ثم خرجوا منه بعد أربعين سنة.

عملت فرنسا إبان احتلالها القصير للمغرب على تثبيت جهاز إداري مركسزي، وتحديث بعض القطاعات مثل: الفلاحة والصناعة والمعادن والتجارة، غير أن المغاربة لم يشاركوا في هذه العملية إلا بشكل هامشي، وفي أحسن الحالات، لم يستفيدوا من التجربة الملموسة، ومن الاتصال المباشر بالتقنيات الإدارية والاقتصادية الجديدة، باستثناء عدد قليل منهم.

لقد حطم الفرنسيون المؤسسات القديمة، إلا ألهم لم يستطيعوا أن يغيروا من أحسلاق وتقاليد المغاربة، وهكذا فإن ما أحدثته الحماية من بنية تحتية بقي في العمق كياناً خارجياً، غريباً مفروضاً على شعب محافظ، ولم تبذل السلطات الفرنسية أي مجهود لمساعدة المغاربة من أجل الإسهام في الهياكل الجديدة، أو فتح بحال المشاركة والممارسة في ذلك.

لم تفهم التحولات التي أحدثتها الحماية في غالب الأحيان، بل إنها زادت من حدة قلق المغاربة، وأضافت الشك والغموض، بدلاً من أن تساعد على التكيف مع الوضعية الجديدة، وإذا أضفنا أمام أعيننا هذه الظاهرة – والتي لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا فإننا نفهم بشكل حيد لماذا يلجأ الجهاز الإداري اليوم وباستمرار إلى استعمال أساليب المخزن القديمة مع ما يتمتع به من "عقلنة وحداثة".

لقد كانت التجارة المغربية محدودة سنة 1912، ولم تكن شبكة السوق الداخلية متطورة، ويعود سبب هذا الكساد الاقتصادي إلى عدم استقرار سلطة المخزن، وعجزه عن ممارسة نفوذه بشكل دائم وفعال على مجموع المناطق التي تخضع اسمياً لحكمه، واستغلت فرنسا هذا الواقع بما كانت تملك من وسائل وإمكانيات لم تكن متوفرة للسلطة المغربية القائمة.

لقد أعطى الغزو العسكري الذي وصف تمويهاً بالتهدئة ذلك الهامش للقضاء على الفتنة والفوضى، وإعادة النظام مجالاً للأمن والاستمرارية، وسمح لنظام الحماية بتطوير البنية التحتية، والدفع بالمغرب في اتجاه الاقتصاد العصري.

لقد قلبت مرحلة التهدئة التي استمرت من سنة 1912 إلى 1934 النظام الذي وصفناه في الفصل السابق، وأصبحت سلطة المخزن مجرد عنصر زخرفي لإدارة عصرية غير مغربية في مجملها، ولم تعد قادرة على التمرد والتحدي، أو التملص من قبضة السلطة المركزية، كما كانت تفعل في السابق، نظراً لاختلال ميزان القوى بينها وبين هذه الأخيرة. كما أن رحال الزوايا والطرق قد تقلص دورهم كوسطاء في الصراعات المحلية عندما تحكمت الحماية في تنظيم الإدارة في المناطق التي كانت تعرف ببلاد "السيبة" والسيطرة عليها. وهكذا قلص نظام الحماية مفعول العناصر الأساسية التي كان يقوم عليها النظام التقليدي، أي القبائل والمخزن ورجال الزوايا والطرق، ولم تعد تلعب إلا دوراً ثانوياً وبسيطاً.

وبمحرد ما انتهت مرحلة التهدئة، وحدت السلطة الاستعمارية نفسها تواجه قوة حديدة، كان عليها أن تعد لها العدة، وقد تمثلت في الحركة الوطنية التي انبثقت في البداية من النهضة السلفية الدينية تحت قيادة بورجوازية متنورة، وعلى الخصوص البورجوازية الفاسية.

وبقي عملها محصوراً في نخبة إلى حدود الحرب العالمية الثانية، إذ قرر الوطنيون في هذه المحاولة، الفترة، توسيع نشاطهم وعملهم، وتكوين حزب جماهيري، وساعد على إنجاح هذه المحاولة، ظهور بروليتارية في المدن، وعلى الحصوص في المراكز الصناعية التي أنشئت برأسمال فرنسي، وقد تمركزت حولها جماهير عمالية مهيأة للتنظيم السياسي، وشاركت فعلياً في العمل الوطني ابتداء من سنة 1945، وصاحب هذه المشاركة التحاق بجموعة من المثقفين ذوي التكوين الفرنسي بصفوف الحركة الوطنية². وسيتركز موضوع هذا الفصل حول دراسة هذين المظهرين، وهما من نتائج العمل الفرنسي بالمغرب.

يمثل دمج مناطق بلاد "السيبة" في بلاد المحزن، ثورة لا تقل نتائجها عن توقيع معاهدة الحماية،أو الحصول على الاستقلال، أو نتائج مجموع التحولات التي شهدها المغرب منه سنة 1952، لقد استغرقت هذه الثورة اثنين وعشرين سنة، إذ ألغت مبررات وجود الأنماط التقليدية في مجال الحكم، ولم يعد المحزن في حاجة إلى حيش يجمع الضرائب، وفي كل الأحوال فإن نص معاهدة الحماية لا يسمح له بذلك، بالإضافة إلى أن البلاط الذي كان من قبل، متحولا عبر أنحاء البلاد، قد استقر في مدينة الرباط، حيث تتم عملية تنظيم الهياكل الإدارية الجديدة، الممركزة في إدارة الداخلية والشؤون السياسية.

وفي الجانب المقابل، خضعت القبائل إلى الحكم المركزي، ووسعت التهدئة الفرنسية من سلطة السلطان الدنيوية، وأصبحت في مستوى أبعاد سلطته الروحية.

لقد بدأ التغلغل العسكري الفرنسي قبل إبرام معاهدة الحماية، وعلى الخصوص عندما تم اغتيال مواطن فرنسي بمدينة مراكش سنة 1907، وهذا الحدث أدى إلى الاستيلاء على مدينة وجدة، واحتلال منطقة بني يزناسن، كما نتج عن حادث مماثل بالدار البيضاء خلال صيف سنة 1907 إنزال فيالق من الجيش الفرنسي، واحتلال السهول الفلاحيسة الخصبة بالشاوية. وعندما وصل ليوطي أول مقيم عام إلى المغرب في 12 أبريل - نيسان من سنة بالشاوية. كانت عملية التهدئة قد عرفت تقدماً، حيث أن سهول الغرب والشاوية قد

أصبحت تحت الرقابة الفرنسية، بجانب ملوية العليا ووجدة، وواحات تافيلالت في الجنوب الشرقى. كانت في هذه الأثناء، منطقة فاس لا تزال ثائرة، بينما كان يطالب أحمد الهيبة، الابن الرابع لماء العينين، بالعرش في تارودانت. وسرعان ما استطاع الفرنسييون إخضاع القبائل المحيطة بأحواز فاس، وتفرغوا إلى مواجهة ثورة الرجل الخطير أحمد الهيبة، وللوقوف ضد صعوده هضبة سوس في اتجاه الشمال، عمد الفرنسيون إلى تشجيع القواد الكبار مثل المدنى الگلاوي وعبد الملك المتوكي، والطيب الگندافي، من أجل أن يتولوا محاربتـــه، إلا أن هؤلاء قد صفقوا لاستيلاء أحمد الهيبة على مدينة مراكش، باستثناء عيسى بن عمر العبدي، وأدى الانتصار المفاجئ للجنرال مانحان (Mangin) إلى سقوط أحمد الهيبة، و لم يتحرك أحد من كبار القواد الكبار لمساعدة فرنسا ضده، وعلى الرغم من هذا الموقف، لم يمنع الجنسرال ليوطى (Lyautey) من أن يسلمهم مسؤولية المناطق الجنوبية، لافتقاره من جهة إلى مساعدين في المحال العسكري والإداري، ومن جهة أخرى ليضمن ويؤمن مساندهم لـــه. وهكذا ظهرت سياسة القواد الكبار³، وهذا الاختيار الذي أملته ظروف خاصة سرعان مــــا تحول إلى سياسة واعية مقصودة، وبررت رسمياً بأنه كان يقصد منها ضرورة الحفاظ على مؤسسات السكان الأصليين. وفي الواقع، لقد أدركت السلطة الاستعمارية "أنه من الأفضل للحماية اقتصادياً، أن تتم مراقبة البلاد بواسطة عدد محدود من الرؤساء المحليين، بدلاً من إشرافها المباشر على الإدارة"4.

وعندما ما استتب الأمن في نهاية سنة 1914، تم استعمار السهول، وعلى الخصوص بعد استسلام المناطق المحاورة لتازة وخنيفرة، حيث أصبحت وسائل المواصلات مفتوحة عبر الأطلس المتوسط، كما أن الاستيلاء على تيزنيت سنة 1917 أدى إلى خضوع كل منطقة سوس تقريباً. وفي الفترة نفسها فإن سلامة الأمن في الطريق المؤدية من فاس إلى تافيلالت كانت تمثل العصب الرئيسي لمنطقة "السيبة" القديمة وأصبحت بذلك مؤمنة.

بقي ما يقرب من ثلث البلاد خارج الرقابة الفرنسية مع كــل التقــدم الاســتعماري، وخلال الاثنتي عشرة سنة التي تلت الحرب العالمية الأولى، استطاعت فرنســا أن تفــرض سيطرتها على مجموع الأطلس المتوسط سنة 1931، وتافيلالت سنة 1932، وجبل ســاغرو سنة 1933، والأطلس الصغير، والمنطقة الجنوبية سنة 1934.

وفي خضم هذه العمليات المستمرة، عزل الجنرال ليوطي من منصبه كمقيم عام، إلا أن نظرياته في ميدان عملية التهدئة بقيت تلقى المزيد من المدح والتقدير، إذ كانت تعتمد كما كان يقال على "إظهار القوة لاجتناب استعمالها"، إلا أن الممارسة العامة، وفي أغلب الأحيان، كانت تقوم على استعمال القوة لا على إظهارها، وكما أر غسح ذلك الجنرال كيروم كانت تقوم على استعمال القوة لا على إظهارها، وكما أر غسح ذلك الجنرال كيروم (Guillaume) عندما كتب سنة 1946 يقول: "لم تلحق, بها أي قبيلة من تلقاء نفسها، ولم تستسلم دون معركة، لم يضع السلاح بعضها إلا بعد أن ستنفدت كل ما لديها من وسائل المقاومة"، وكانت الحسائر في الأرواح في الفترة الممتدة ما بين 1917 و1935 تقدر بـ 000 المقاومة هذه المعارك.

كان أشهر صدام وقع بين القوات الفرنسية والمغربية يتمثل في مواجهة ثورة عبد الكريم عندما تجاوزت قواته منطقة الريف إلى مناطق النفوذ الفرنسي، ولقد تطلبت هذه المواجهة تدخل جيش إسباني ضخم، مع استعمال أحدث ما وصلت إليه تقنيات الاستراتيجية الحربية الفرنسية تحت قيادة الماريشال بيتان (Pétain).

حاولت السلطات الفرنسية أن تنال من شخصية عبد الكريم عندما كانست تقدمه باستمرار على أساس أنه يمثل روح "السيبة" القديمة، في الوقت الذي ظهر باعتباره قائداً ورائداً، وظل أعداؤه يتهمونه بالجهل، مع العلم أنه احتل مناصب في الإدارة الفرنسية، وكان رئيس تحرير حريدة إسبانية بالقسم العربي، كما تولى منصب قاض في فترة معينة يمدينة مليلية، وبالإضافة إلى هذا كله فإن علاقته بالزوايا الطرقية ذات الترعة غير الأرثودوكسية أدت إلى نعته ووصفه بالترعة الماضوية، مع ما كان يلاقيه من دعم ومساندة من لدن القبائل، بجانب موقفه المتحفظ من الأسرة العلوية، علماً بأن هذا الموقف كان يشاركه فيه أغلب المثقفين في تلك المرحلة8.

كان عبد الكريم مرغماً على التعامل مع العناصر المحيطة به، مع ما كان يتوفر لديه، وقد عبر عن ذلك موضحاً بقوله: "كان التعصب الديني أهم الأسباب التي أدت إلى فشلي، ولربما كان هذا العنصر السبب الرئيسي، إن نفوذ رؤساء الجماعات على سكان الريف كان قوياً، ولا يوجد له مثيل في مناطق المغرب الأخرى، بل وفي باقي أجزاء العالم الإسلامي، ولم يكن باستطاعتي القيام بشيء من دونهم، وكان مفروضاً على أن أطلب مساعدهم باستمرار "9.

لقد كان عبد الكريم رمزاً للحميع، وظل في نظر الوطنيين أول وطني، كما أنه يمشل بالنسبة للقبائل الريفية الرمز الأعلى للمقاوم التقليدي، وكان بذلك من بين الأوائل النين حاولوا الجمع ما بين القديم والحديث، وسيبقى وجها من الوجوه الجذابة في تاريخ المغرب.

امتدت السلطة المركزية في كل المناطق المغربية بمجرد ما انتهت عملية التهدئة، باستثناء بعض القبائل في قمم الجبال التي بقيت معزولة عن السهول، تحميها الثلوج في كل شتاء من أداء الضريبة المخزنية، وبغض النظر عن حالات "السيبة" الموسمية والمتقطعة، فإن الاستقلال الإقليمي أو المحلي الذي كانت تتمتع به المناطق أصبح تحت رحمة القوة الاستعمارية بعد سنة 1934، وقد صارت صاحبة الحل والعقد في تقدير الأمور وحسب إرادتها.

كانت إدارة الحماية تنظم نفسها في أثناء توالي العمليات العسكرية، حيث قامت بتعبيد الطريق للمعمرين الجدد، ولرؤوس الأموال الفرنسية. وتجاوزت سلطات المقيم العام الحدود، وبشكل كبير حسب ما سطرته معاهدة الحماية 10، باعتباره ممثلاً للسلطان، له الحق بأن يقوم بكل الإصلاحات التي يراها ضرورية، طالما ألها في صالح رعايا السلطان. كما خولت له المعاهدة مسؤولية العلاقات الخارجية والدفاع والشؤون المالية، ولم يسلم السلطان سلطته مباشرة للمقيم العام للحفاظ على مظاهر سيادته. وتطبيقاً للبند الرابع من المعاهدة، سلمت السلطة القانونية للوزير الأعظم حسب القرار المؤرخ في 31 أكتوبر من تشرين الأول 1912. ولم تكن هذه الشكليات في واقع الأمر إلا ستاراً لكسب الوقت، لأنه سرعان ما سلم الوزير الأعظم بدوره سلطاته لمختلف السلطات الإدارية الفرنسية 11.

لن نتوقف عند المنطقة الشمالية الإسبانية، لألها لا تدخل في إطار هذه الدراسة، ولكن يجب أن نشير إلى وجود نظام متشابه تقريباً، وكما هو معروف فإن منطقة الشمال لم تكن خاضعة لنظام الحماية، لأنه حسب الاتفاقية السرية لسنة 1907 كانت فرنسا قد تنازلت عنها لإسبانيا، وبذلك ظلت تعتبر منطقة محتلة، سطرت حدودها في المعاهدة الإسبانية الفرنسية التي أبرمت في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1912، على الرغم من ألها كانت تخضع رسمياً لسيادة السلطان باستثناء مدينتي سبتة ومليلية على أساس اعتبارهما جزءاً من التراب الإسباني.

كان يشرف على منطقة الشمال مندوب سامي بجانب خليفة يعينه السلطان باقتراح

الحكومة الإسبانية. وخضعت بذلك مدينة طنحة لنظام دولي ابتداء من سنة 1923 وكان يمثل السلطان بما مندوب مغربي.

لقد باءت بالفشل كل الجهود التي بذلت من أجل إضفاء واجهة شرعية على نظام الحماية، ولا غرابة في ذلك، لأن التكنوقوراطية اكتسحت المغرب ابتداء من سنة 1912، وكان من الطبيعي أن تحد من دور المخزن العتيق، وتحوله إلى مجرد أداة تابعة.. ومما أن الحماية، كانت تتوفر على كل الإمكانيات العسكرية والفكرية والرساميل، فلم يكن مسن السهل مقاومتها في البداية. وهكذا، لم تكن مشاريع الجنرال ليوطي المتعلقة بإقامة إدارة غير مباشرة وإحياء المؤسسات التقليدية سوى أضغاث أحلام، وكان حتمياً أن تؤدي عملية التهدئة التي وفرت الأمن للمعمرين، وقاومت المجاعة والأوبئة، وأقامت شبكة للمواصلات، قادت حتماً إلى إنشاء إدارة مباشرة، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن المغاربة بعد مهيئين للاضطلاع بمهام إدارية معقدة، وما أن استولى الفرنسيون على كل المناصب الإدارية، حتى غدت الأمور تسير في الاتجاه المخطط لها12.

لقد دخلت فرنسا إلى المغرب مبدئياً لحماية السلطان، لكن سرعان ما جردت إدارة الحماية المحزن من كل سلطة أو حكم حقيقي، ولم تترك له إلا بعض المهام التافهة، وتطبيقاً لمعاهدة الحماية، قامت السلطات الفرنسية بحذف مناصب وزير البحر وأمين الأمناء والعلاف الأكبر. وأحدثت وزارتين جديدتين، هما وزارة الأحباس المكلفة بإدارة الشوون والممتلكات الدينية، ووزارة العدل، وكذلك منصب الوزير الأعظم المكلف بالتعليم الرسمي، واحتفظ بمنصب الوزير الأعظم مع كل السلطات التي كان يتمتع بما ظاهرياً، لأن الإدارة الفرنسية تولت في الواقع تعيين جميع الوزراء 13.

حلت في سنة 1923 مصلحة التشريعات الملحقة بالكتابة العامة، محل لجنة التشريع التي تكونت سنة 1913، وكان أعضاء هاتين الهيئتين من الفرنسيين الذين كان لهم الحق في وضع وتدوين المراسيم المقترحة من لدن مختلف المصالح، وتقديمها إلى إمضاء السلطان، وأسست كذلك مديرية للشؤون الشريفية لمراقبة الإدارة المخزنية والتنسيق بينها وبين الإدارة الفرنسية، وكان على رأسها مستشار فرنسي لدى الحكومة الشريفية، مهمته الإشراف على المصالح القضائية والإدارية والتعليمية 1923.

لقد طبق البند المتعلق بصيانة الهيبة التقليدية واحترامها للسلطان بازدراء واستخفاف، واستعمل للوقوف ضد أي محاولة ترمي إلى دعوة الأخذ بأسلوب المؤسسات البرلمانية الفرنسية.

كانت هناك مراعاة كبيرة للاحتفاظ بالمظاهر الخارجية للتقاليد القديمة للنظام المخري، مثل جلوس الوزراء على الأرض في "بنيقاتهم التقليدية". وحتى لا يشعر القواد الكبار والأعيان من رجال الدين بأن "المخزن القديم قد اختفى وألهم أمام جهاز جديد لا يلعب فيه المسؤولون المغاربة إلا دوراً ثانوياً"<sup>15</sup>. وفي الوقت نفسه تذرعت السلطات الفرنسية بصفاء المؤسسات السلطانية، التى تدعى حمايتها وصيانتها للتخفيف من مفهوم فصل السلطات.

منع الجنرال ليوطي في سنة 1924، الإعلان عن بيان حقوق الإنسان، لأن بعض فصوله تنص على أن "القانون هو تعبير عن الإرادة العامة"، وهذا تناقض مع طبيعـــة التيوقراطيـــة الملكية 16.

لم يلحق التشكيلة الإدارية التي تمت في سنة 1912 أي تغيير يذكر فيما يتعلق بالجوهر حلال السنوات التالية، وظلت تتفرع إلى جهازين : جهاز يرعى مصالح المخزن، وجهاز في خدمة مصالح الإقامة الفرنسية العامة، ينسق فيما بينهما كاتب عام، وكانت هذه الإدارة تتمحور حولها ثلاث مديريات حيوية محصورة في :

1- مديرية الداخلية والشؤون السياسية، ولها أهمية بديهية لأنها تشرف على الأمن الداخلي ومراقبة الأقاليم.

- 2- مديرية المالية.
- 3- مديرية الأشغال العمومية.

وغدت مديرية المالية مركز المراقبة للسياسة المالية الخاصة بالحماية، تستوحي مشاريعها من المجموعات البنكية القوية التي تكلفت بجلب رؤوس الأموال الخاصة للمغرب. ونظراً لضخامة مشاريع هذا القطاع، صار مجالاً خصباً للعمليات المربحة، والصفقات التجارية لما يقوم به من دور في الإشراف على المواصلات، والأشغال العمومية، ومسؤولية تسليم العقود، وتوزيع الممتلكات العمومية الهامة 17.

لم تكن في الواقع، المديريات المذكورة، في غالب الأحيان سوى واجهة يختفي وراءهــــا

نفوذ ثلاث شخصيات كبيرة للمستعمرة الفرنسية، هم: رئيس فيدرالية الغرف الفلاحية، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية بالدار البيضاء، وإيف ماس رجل البنوك ومدير عدة حرائد يومية 18. وهذا النفوذ كان له تأثير على سياسة الحماية الفرنسية، حيث أن أي مقيم لم يكن يأمل أن يستمر طويلا دون دعم هذا الثالوث.

قسم المغرب تحت إدارة الحماية إلى سبع مناطق، وظلت مناطق الرباط والدار البيضاء ووجدة منذ بداية الغزو الفرنسي تحت "إدارة مدنية"، كان على رأسها رئيس المنطقة أو الناحية، معيناً من لدن المقيم العام. وكان قواد وباشوات هذه النواحي خاضعين لمراقبين مدنيين. وبعد سنة 1947، نظمت إدارة الشرطة الحضرية للسهر على الأمن داخل المدن المكتظة بالسكان والأحياء القصديرية. وكانت المناطق العسكرية الثلاث: فاس ومكناس وأكادير، يُسيرها أيضاً رؤساء النواحي 194، إلا أن دور المراقب المدني كان يتولاه ضابط الشؤون الأهلية، ملحقاً بوزارة الحرب الفرنسية وباقتراح من المقيم العام. وفيما يخص ناحية مراكش نجدها قد خضعت لنظام عسكري ومدني، وتميزت بوضع خاص، وكان المراقبون المدنيون وضباط الشؤون الأهلية مسؤولين أمام رؤساء النواحي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة كاملة.

أعيد بعد سنة 1940، تنظيم إدارة الصحة العمومية والبريد، ومصلحة الضرائب على الساس جهوي، ومنحت لرئيس الناحية سلطات إضافية تشبه إلى حد ما سلطة المسؤول الإقليمي بفرنسا، وأدى هذا النظام الجديد الذي جعل من كل ناحية وحدة إدارية شبه مستقلة إلى تبعية كاملة للموظفين المغاربة، لأن كل الوظائف الرئيسية والحيوية استولى عليها فرنسيون، وبجانب ذلك لم يكونوا يقومون بأي مجهود لإخفاء دورهم وراء الواجهة المخزنية<sup>20</sup>.

كانت هيئة القواد والباشوات تحت مسؤولية رئيس الناحية، وهـؤلاء كان يعينهم السلطان، ويمارسون سلطتهم بمساعدة شيوخ في القرى ومقدمين وخلفاء بالمدن، ويـرأس القائد الجماعات القروية التي تتكون من أعضاء يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات. وهـذا النظام يشمل كل المناطق، سواء أكانت عربية أم أمازيغية، وأدخلت إصلاحات سنة 1951 ولمابعاً انتخابياً فيما يتعلق بتعيين أعضاء الجماعات القروية. و لم يكن لهذه الجماعات

نشاط ملموس إلا في المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية، حيث عملت فرنسا على هدم نفوذ المخزن، والقضاء عليه بشكل منهجي. ولهذا الغرض أعد ظهير "سبتمبر/أيلول 1914، الذي ينص على أن القبائل ذات العرف الأمازيغي يجب أن تستمر في تنظيما فا وأحكامها حسب أعرافها وقوانينها تحت مراقبة السلطان" وعزز هذا المبدأ في ما بعد بظهير 1916 و1921، ولم يكن آنذاك وطني واحد يندد بأبعاد هذه القرارات. وقد قدمت في السنوات الأولى للحماية في شكل محتشم لإبعاد قضاة الشرع عن المناطق الأمازيغية، إلا أن هذه القرارات سرعان ما كشفت عن أغراضها بوضوح تام، وبطريقة غير ذكية في الظهير البربري المشهور الذي صدر في سنة 1930، و لم يكن في نهاية الأمر إلا إعادة لإقرار مبدأ صلاحية الجماعات المكلفة بتطبيق القوانين العرفية. وفيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية التي كانت تمثل في مجملها بلاد السيبة"، فلقد خضعت تدريجياً للقانون الجنائي الفرنسي، لأن الحماية جعلت مسن بسلاد "السيبة" وحدة متميزة إدارياً وقضائياً 22.

ولا بد هنا من الإشارة بإيجاز إلى بعض المحاولات التي قامت كما فرنسا لإشراك بعسض عناصر النخبة المحلية لإنجاز مهمتها بالمغرب 23. ومن بين هذه المحاولات قيام الجنرال ليسوطي بإنشاء مدارس لأبناء الأعيان الذين سيكونون فيما بعد النخبة المغربية "المتقدمة"، وأهسل تعليم أغلبية السكان إهمالاً كاملاً، في الوقت الذي كانت فيه هذه الأقلية مدللة. وعلى إثسر الضغط الذي مارسه الوطنيون، تحت مجموعة من الإصلاحات سنة 1944، وتعهدت الإقامة العامة ببناء مائتي قاعة مدرسية إضافية في كل سنة، وتسجيل عشرة آلاف تلميذ في كل موسم دراسي خلال العشر سنوات الممتدة بين 1945 و 1955. ورفض الوطنيون هذه الوعود لتفاهتها، لأن عدد الأطفال البالغين سن الدراسة كان يناهز المليونين، سنة 1944 بينما عدد التلاميذ المسحلين في المدارس، كان يبلغ 000 طفل فقط، وحتى لو طبقت بينما عدد التلاميذ المسحلين في المدارس، كان يبلغ ما 30 طفل فقط، وحتى لو طبقت الإصلاحات الموعود كما، فإن عدد الأطفال الذين سيلتحقون بالمدارس، لن يتحاوز ما بسين عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة أربعة ملاين<sup>24</sup>. لم تستمر طويلاً السياسة الفرنسية عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة أربعة ملاين<sup>24</sup>. لم تستمر طويلاً السياسة الفرنسية الخاصة بتكوين واحتواء النخبة المثقفة، لأن معظم المغاربة الذين تمكنوا من متابعة دراستهم المخاصة بتكوين واحتواء النخبة المثقفة، لأن معظم المغاربة الذين تمكنوا من متابعة دراستهم المغليا تم إبعادهم منهجياً عن مناصب المسؤولية في الأجهزة الإدارية، وهذا ما أدى كمسم إلى

الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية وتعزيزها.

تمت كذلك في المجال الاقتصادي محاولة إشراك بعض رحال الأعمال المغاربة في النشاطات الاقتصادية للحماية، إلا أن هذه المحاولات كانت محدودة، وفي بعض المرافسة فقط، لأن سياسة التهدئة فتحت آفاقاً تجارية للبورجوازية الحضرية لم تكن متوفرة قبسل مرحلة الحماية. ومع ذلك بقي نشاط الرأسمالية المغربية الناشئة محدوداً في إطسار عمليات المضاربة التي توفر الربح السريع، نظراً لافتقارها من جهة إلى الإمكانيات المالية، وما أدى إليه تدفق سيل الرساميل على المغرب ابتداء من سنة 1945 من اختناق من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن كل عقود الرخص كانت تمنح بصفة أوتوماتيكية إلى المستثمرين الفرنسيين. وضع هذا الواقع البورجوازية الوطنية المغربية في الهامش، ودفع بما إلى أن تمنح دون تحفيظ كل مساندتما المالية إلى الحركة الوطنية .

أسست إدارة الحماية سنة 1919 غرفاً تجارية وفلاحية وصناعية على غرار المؤسسات التي أنشئت في أوروبا سنة 1913، وكان الهدف من هذه الغرف التي يشرف عليها بحلس حكومي، يتحلى في إنعاش الفئة الجديدة من الملاكين والمقاولين المغاربة، وكان يتفرع عسن المجلس المذكور قسم فرنسي، وقسم عربي، وكان هذا الأخير قد بدأ نشاطه سسنة 1923، وكل منهما يجتمع على حدة، وهما في واقع الأمر امتداد لمختلف الغرف المذكورة، وكسان أعضاء القسم الفرنسي منتخبين منذ سنة 1929، وفيما يخص أعضاء القسم المغسري، فإن مبدأ الانتخابات لم يطبق وبشكل جزئي إلا بعد إصلاح سنة 1947، وعلى كل حال لم تكن للمجلس الحكومي سوى صلاحيات محدودة، تقتصر على مناقشة بعض القضايا الاقتصادية، كما أن دوره كان استشارياً محضاً<sup>62</sup>. ولم يتم الاتفاق أبداً على أن يصبح نسواة برلمان، وكل المطالب التي قدمت في هذا الصدد، كانت تصطدم بالاعتراض التقليدي القائم برلمان، وكل المطالب التي قدمت في هذا الصدد، كانت تصطدم بالاعتراض التقليدي القائم على أساس صيانة سيادة السلطان، وكما يقول دو لوبادير (De Laubadere) : "إن فكرة التمثيل السياسي التي كان من شألها أن تدخل النظام الديموقراطي على المستوى الحكومي قد رفضاً قاطعاً دون شك، لأنها تتناقض مع مبدأ تيوقراطية سيادة السلطان"<sup>72</sup>.

ومما لا شك فيه أن الجالية الأوروبية قد استفادت من البنية التحتية الجديدة احتماعياً واقتصادياً، إلا أن العناصر المتقدمة في المجتمع المغربي قد زعزعت من حراء هذه التحسولات

تزعزعاً عميقاً<sup>28</sup>، وحرضت على ظهور حركة وطنية. وقد وجدت نفسها بغض النظر عــن مضمون مطالبها، تواجه وضعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب<sup>29</sup>.

ترجع أصول الحركة الوطنية المغربية كمثيلاتها في الشرق الأوسط إلى النهضة الدينية السلفية التي قيل عنها: "إنها مثال آخر لنموذج تاريخي كلاسيكي، أي نموذج الحركة المتزمتة التي تتحمس لها الفئات الشعبية المهددة، ذات الأوضاع المتدهورة في أثناء مراحل الاضطرابات والتحول الاجتماعي، سواء في المدن أو البوادي"30.

وتدعو حركة الإصلاح التي تسمى بالحركة السلفية، إلى العودة إلى تقاليد مؤسسي الديانة الإسلامية، والسلف الصالح. ومن الدعاة الأوائل لهذه الحركة، يبرز اسم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ورشيد رضا فيما بعد. ومن خلال كتاباهم وأقوالهم بدأت أفكار هذه الحركة تنتشر في شمال إفريقيا، وكان من أوائل دعاة السلفية بالمغرب، عبد الله بن ادريس السنوسي وبوشعيب الدكالي، ولم تكن لهما اهتمامات وطنية، ولكن دعوهما بعد الحرب العالمية الأولى، وحدت نفسها بطريقة مبهمة مرتبطة بالأهداف الوطنية.

كانت عبادة الأولياء والممارسات الهرطقية، وما إلى ذلك من أشكال البـــدع المحتلفـــة منتشرة في أرجاء المغرب، حيث كان رجال الزوايا والطرق من أكبر الدعاة.

اهتم بعض السلفيين من قدماء الإخوان، والدكالي نفسه من بينهم، بتطهير البلاد، مسن تأثير الزوايا، ومختلف الشيع التي كانوا يكنون لها عداء شديداً. وفضلاً عن ذلك كله، فا وجود قوة مسيحية، تسيطر على سكان مسلمين وتدير شؤوهم، لا يمكن إلا أن تشير معارضة المصلحين. وما عرفته الحركة الدينية من تطور في اتجاه الحركة الوطنية، كان نتيجة من نتائج التحالف الضمني بين سلطات الحماية والزوايا على غرار التحالف الذي تم بين الأولى، وكبار القواد في الجنوب. وكانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي الهامشي، مقابل ولائها للإقامة تعويضاً لها. وفي هذا المجال فإن دور عبد الحي الكتاني أحد كبار رجال الزوايا كان يوازي دور التهامي الگلاوي، باشا مدينة مراكش.

وأخذاً بعين الاعتبار الحقد القديم الذي تكنه الأسرة العلوية للزوايا، فإن هذه الأحـــيرة وجدت في العرض المقترح من لدن الإقامة العامة فائدة خاصة، هــــذا بالإضافـــــــة إلى أن

فرنسا، لم تكن ترى في الزوايا إلا استعدادهم للتعامل، والتواطؤ، بخلاف العلماء النين حافظوا على استقلالهم<sup>32</sup>.

يعتبر مولاي العربي العلوي أحد مريدي بوشعيب الدكالي، والأستاذ علال الفاسي، حلقة الاتصال ما بين الحركة السلفية وأول جماعة وطنية<sup>33</sup> وقد تعززت فيما بعد بالحسن الــوزاني وإبراهيم الكتاني ورشيد الدرقاوي، وكلهم ينتمون إلى عائلات مغربية ذات نسب عريق.

كان حفل تأيين بوشعيب الدكالي سنة 1926، أول فرصة وجهت فيها انتقادات علنية لنظام الحماية 34، وظهر بهذه المناسبة الارتباط الشديد بين أهداف الإصلاح السديني للأمة الإسلامية، والدعوة إلى طرد الغزاة الأجانب. واتضحت رؤية الحركة الوطنية التوفيقية بقيادة مجموعة من الشباب البورجوازي، حيث كان يمتزج القلق الديني والحقد الوطني 35، وأصبح هذا الارتباط قضية مشتركة. ونظراً لكون هذه الظاهرة، غدت بارزة في أنحاء العالم العربي، فإن الوطنيين المغاربة ظلوا يتلقون مساعدات خارجية، وتضامناً كاملاً في اللحظات الاستراتيجية من نضالهم. وبرز هذا التضامن في أثناء المظاهرات الشعبية ضد الظهير البربري سنة 1930، وبما قام به شكيب أرسلان صديق رشيد رضا وكاتب ترجمته من حملة دعائية في الخارج، كان لها الفضل في التعريف بالحركة الوطنية المغربية الناشئة وبمطالبها.

لم يكن الظهير البربري إلا تأكيداً رسمياً لسياسة طبقت منذ بداية الاحتلال، أوحى هسا بعض عناصر الحماية الذين كانوا يعتقدون أن الأمازيغ يمكن عزلهم، وفصلهم، نظراً لما يتميزون به من خصائص اعتماداً على تاريخهم فيما قبل الإسلام، واحتقارهم سكان السهول [وخراجهم الحربي]، وجهلهم للغة العربية، وترددهم في ممارسات الواجبات الدينية بشكل جدي. كل هذه العوامل دفعت فئة من الموظفين السامين إلى تشجيع الانفصال، وتصدى روبير مونتاني (Robert Montagne)، لهذه المناطق الواسعة والمأهولة بسكان القبائل، الذين بإمكاهم أن يتحرروا من استبداد سلطة المخزن، إذا توفر لهم الدعم الفرنسي، وفي هذا المجال يقول: "في هذه المناطق البعيدة عن المدن حيث أن تاريخ البلاد كان كاف لتخطيط حدود مضبوطة، يمكن للأمازيغ أن يدركوا بوضوح أكثر، الروابط الدائمة السي تربطهم بنظام ملائم لواقع حياهم" وهذا الغرض وضع الظهير البربري السذي تحول إلى سلاح ممتاز بين أيدي الوطنيين الشباب، الذين كانوا يبحثون عن وسيلة لتحريك وعسي سلاح ممتاز بين أيدي الوطنيين الشباب، الذين كانوا يبحثون عن وسيلة لتحريك وعسي

مواطنيهم، وكانت مناسبة لإظهار أخطار الغزو المسيحي، واتحام السلطات الفرنسية بعدم احترام وعودها المتعلقة بحماية العرش، والمؤسسات الإسلامية. ولهذا سارع عبد اللطيف صبيحي إلى تنظيم صلاة "اللطيف"، في مسجد سلا، ليكشف عن خطورة الوضع. وهذا النوع من الصلاة تقليد، يلحأ إليه المغاربة في أثناء الكوارث والاضطرابات، وسرعان ما عمت الحركة المساجد الأخرى بالمدن الكبرى<sup>37</sup>. وكان لاختيار المساجد مراكز نضالية من للدن الحركة الوطنية لتوجيه حملاتها الحادة، دلالة عميقة، وتوضح حساسية الصراع الدائر.

لقد أرغمت الإقامة العامة، على التراجع أمام رد الفعل هذا، على إثر الإعــــلان عـــن الظهير البربري، كما جاء ذلك في ظهير 18 أبريل، حيث أعيد توحيد النظام القضائي، وحذف صلاحية المحاكم الفرنسية والعرفية في مجال القانون الجنائي، وأنشىء قسم حنائي في المحكمة العليا الشريفة، يشارك فيه اثنان من أعيان الأمازيغ لهم وظيفة استشـــارية<sup>38</sup>، وأدت العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الإصلاح الديني والمعارضة الوطنية إلى إنشاء "مـــدارس التعلـــيم الحر" في فترة الحماية، وتجلى الهدف من هذه المدارس في التركيز على التربية الدينية باللغـــة أسست أول مدرسة حرة بفاس سنة 1921، وبعد عشر سينوات (1932-1933) أصبح الوطنيون يشرفون على أغلبية هذه المدارس التي انتشرت في جل المدن، ولقد وصل عـــددها سنة 1937، إلى عشرين مدرسة في مدينة فاس وحدها، وكانت هذه المؤسسات بالنسبة للبوادي مناسبة للاتصالات الأولى ما بين وطنيي المدن وسكان البوادي39. ولم يكن لمؤسسيي الحركة الوطنية إلى حدود سنة 1944، تكتيك محدد، ولم يصــرحوا بعـــد عـــن مضمون أهدافهم المعلنة من مطلب الاستقلال، وعندما بدأوا ينظمون أنفسهم، ويشكلون مطالبهم السياسية، ويبحثون عن حلفاء كانوا يكتفون بإجراءات ذاتية حسب الظروف. لم يكن للحركة إلى غاية سنة 1937 إلا الاسم، وكانت تتضمن كتلــة صغيرة من المــثقفين الشباب بمدينتي فاس والرباط، يطالبون الحماية ببعض الإصلاحات، ولقـــد توحـــت هـــذه المرحلة بالبرنامج الإصلاحي الذي حرر سنة 1934، واستمرت الوضعية إلى وقت ســقوط حكومة بلوم سنة 1936 حيث تبخرت معها كل آمال التحـــرر، وما كانت تنـــادي بـــه الجبهة الشعبية بفرنسا. حاولت الحركة الوطنية المغربية، تنظيم الجماهير سنة 1936–1937، إلا أن هذه المحاولة – وعلى الرغم من كل الجهود – قد باءت بالفشل على إثر الحوادث الدامية السبي شهدةا مدينة مكناس سنة 1937، ونفي علال الفاسي إلى غاية سنة 1945، واستمر نشاط الحركة الوطنية في شبه سرية، وتعززت النواة الأساسية للمؤسسين، بعد الحرب، وتأسيس حزب الاستقلال، بالمناضلين الشباب الذين استطاعوا أن يستقطبوا بنحاح عناصر من بروليتارية المدن، وجماهير الفلاحين، وطبقة التحار البورجوازيين. عبر السلطان خلال هذه الفترة بوضوح عن تعاطفه مع الحركة الاستقلالية، مما سيؤدي به إلى النفي سنة 1953، وصادفت على إثر اغتيال الزعيم النقابي التونسسي فرحسات حشاد.

وهكذا، خلقت السلطات الفرنسية فراغاً، بغياب قيادة سياسية موجودة رهن الاعتقال، وفقدت في الوقت نفسه أداة للتأثير والاعتدال المحتمل، عندما وجدت نفسها تواجه مجموعات فدائية بالمدن بجانب جيش التحرير، انطلاقاً من سنة 1955.

لقد صارت هذه السلسلة من الأحداث والوقائع معروفة بما فيه الكفاية، إلا أن في إطار دراستنا هذه نجد أن بعض مظاهر الحركة الوطنية تتطلب اهتماماً أكبر.

كان حزب الاستقلال، منذ سنة 1956، ضحية نجاحه قبل الاستقلال، وظل الوطنيون منذ سنوات حلفاء للملك، وقدموا له مساندهم غير المشروطة، وكان ولاؤهم وتفانيهم للعرش حقيقة ملموسة، ترجموها عملياً، وبرزت في شعارهم "ثورة الملك والشعب". لقد استفاد حزب الاستقلال من هذه الصورة قبل الاستقلال إلى أن أصبح ضحية ذلك الموقف عندما انضم إلى صفوف المعارضة.

غيرت حوادث سنة 1952-1953، كثيراً من طبيعة الحركة، ولكن العلاقات الشخصية التي كانت تربط بين القصر والحزب، وعلى الأقل كما كان يتصورها مناضلو القواعد، استمرت على الرغم من سنوات الأزمة، الشيء الذي كان يعمق من مأزق القيادة السياسية لحزب الاستقلال. ولفهم هذه الوضعية الصعبة للحزب في سياق مرحلة ما بعد سنة 1956، ينبغى ضبط طبيعة العلاقة التي كانت تربطه بالعرش.

لم يكن الاحتفاظ بالمؤسسة السلطانية، مسألة ضرورية بالنسبة للشباب المغربي المئقف الذي كان يتطلع إلى الوطنية في العشرينات، وأكثر من ذلك، كان البعض يرى أن السلطان مسؤول عن وضعية المغرب، وأن المخزن يدفع بالبلاد إلى الإفلاس المالي والعجز العسكري. وقد قبل السلطان نفسه سنة 1912 عن طواعية، وضع القيود على السيادة المغربية كما جاء اختيار المقيم العام "ستيك" (Steeg) لمحمد بن يوسف ليخلف السلطان المتوفي بسبب صغر سنه وسهولة انقياده 40. و لم يكن للسلطان الفتي قيمة تذكر بالنسبة للعديد من المغاربة، لأن ملوك العلويين حسب ما يظهر أصبحوا مجرد لعب طبعة بأيدي الإقامة، وكسان مسن الصعوبة أن يتصور الوطنيون أن الملك محمد بن يوسف، يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في تخطيطاقم. وبإمضائه على الظهير البربري، برهن على عجزه، وعدم قدرته على حماية السيادة الوطنية المغربية والدفاع عن المعتقدات الدينية.

قررت أول نواة للوطنيين بعد سنة 1930، توسيع تنظيماها، وتكونت حلقة المؤسسين التي كانت تطلق على نفسها اسم "الزاوية" حيث شكلت لجنة الاستقبال سمتها بالطائفة (استعار الوطنيون اسمي "الزاوية" و "الطائفة" من التنظيمات الطرقية)، وذلك من أحسل استقطاب عناصر غير معروفة متعاطفة مع الحركة، كما كان للطائفة مهمة تكوين الخلايسا في المدن التي كانت تلحق بزاوية فاس<sup>42</sup>، و لم يتردد السلفيون والوطنيون في استعمال الأساليب التنظيمية للزوايا.

لم تحقق في الواقع الحركة الوطنية تقدماً ملموساً إلا عندما أخذت شكل زاوية "الزاويــة الوطنية" إلى حد أن علال الفاسى بات يلقب بالشيخ علال<sup>43</sup>.

بدأ يدرك الفرنسيون في هذه اللحظة الحاسمة؛ بين سنة 1933-1934، خطر امتداد الحركة الوطنية، وحاولوا أن يوحوا إلى الملك بأن جميع الوطنيين من الجمهوريين، ويشكلون خطراً على العرش، وذلك ليدفعوا به للتبرؤ منهم، وكاد هذا الأخير أن يصدق ذلك على ما يظهر.

لم تكن حسب وقائع الأمور، تتوفر اقتناعات جمهورية إلا لدى الحسن الوزاني، العنصر الوحيد من بين الرؤساء التسعة الأساسيين للحركة 44. وللوقوف ضد هذه الحملة الدعائية نشر الوطنيون سلسلة من المقالات في جريدة "صوت الشعب" الصادرة بالفرنسية، يؤكدون فيها مساندةم للسلطان، واستغلوا يوم 18 نوفمبر من سنة 1933 لإحياء أول عيد للعرش،

كما نظموا بالمناسبة مظاهرات سلمية بفاس. وفي 18 نوفمبر من سنة 1934، بمناسبة زيارة السلطان إلى فاس، قام الوطنيون بمظاهرات ضخمة تعبيراً عن ولائهم للملك، وكان ذلك انعطافاً حاسماً، لأنه أدى إلى ميلاد تحالف بين الحركة والعرش سيعرف استمراراً إلى غايسة سنة 1955.

لقد اكتشف الملك، المعزول عن مواطنيه، والمحروم من الوسائل التي تمكنه من ممارسة سلطاته، أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه، وحماية سيادة العرش، وهؤلاء بدورهم كانوا يرون في الملك أنه ليس فقط رمزاً لسيادة مهددة، ولكنه شخصية لها صفات تؤهلها لضمان مشاركة شعبية، لم يكونوا يأملون في تحريضها وحدهم.

قبل كل من الطرفين هذا التحالف لأسباب تكتيكية مرحلية، إلا أن هذا النوع مسن التحالف سيتحول فيما بعد إلى فخ بالنسبة للوطنيين، وإنه لمن الواضح أن السلطان قد اكتسب نفوذه بفضل جهود الحزب ونصائح قادته، ولم يكن هؤلاء يتصورون ألهم حينما جعلوا منه الرمز الأعلى للنضال من أحل الاستقلال، منحوه في الوقت ذاته إمكانية التصرف في المستقبل، وهذا ما أدى به إلى أن يعتبر نفسه فوق "المصالح الخاصة" و"التكتلات السياسية" وبشكل متعال، وكان الحزب مستهدفاً بذلك.

لم تشهد السنوات الممتدة بين 1937 و1944، لقاءات متعددة بين القصر والسوطنيين، غير أن هؤلاء اعتقدوا أن فرصة وصول الحلفاء إلى المغرب، ومحادثات السلطان مع روزفلت فرصة ملائمة لطرح المطالبة بالاستقلال<sup>45</sup>.

كان الوطنيون بطبيعة الحال يعلقون أهمية قصوى على موقف السلطان، وهذا ما دفي بالسيد محمد الفاسي أستاذ الأمير مولاي الحسن، أن يقوم بدور الوساطة بين الملك وقدادة الحركة الثلاثة، سي عمر بن عبد الجليل، وأحمد بلافريج، ومحمد اليزيدي، وخلال محادثاقم السياسية اعترف محمد بن يوسف أنه لم تعد هناك فائدة للمطالبة بإصلاحات في إطار الحماية، وأن الاستقلال يشكل الحل الوحيد، وكان يعتقد في الوقت نفسه أنه لا يستطيع مساندة هذا المطلب الوطني علانية، لأن ذلك سيؤدي به إلى العزل، وستخسر الحركة الوطنية رمزاً وسنداً، كما تعهد أنه سيعمل كل ما في استطاعته لمنع سلطات الحماية مسن متابعة الوطنيين بالوسائل غير المشروعة.

ومن بين القضايا التي دار حولها النقاش خلال هذا اللقاء، مسألة النظام السياسي بعد الاستقلال، وقضية الملكية الدستورية، وصرح الملك بأنه من مؤيدي دمقرطة النظام الملكي، إلا أنه كان يرى ضرورة الحذر في استخدام كلمة "الملكية الدستورية" في أي نص علي الألها تحمل مفهوماً ثورياً من الصعب أن تقبل به بعض شخصيات المخزن، خصوصاً وأن نضال المرحلة المقبلة يتطلب وحدة متينة بين كل المغاربة. وبعد هذه المحادثات، وانطلاقاً من هذا الوعد بالمساندة السرية للسلطان، أعلن قادة الحزب الوطني في 11 يناير سنة 1944، عن تأسيس حزب الاستقلال "الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق، وشخصيات مستقلة، تطالب باستقلال المغرب في حدوده الترابية، وتحت رعاية حلالة سيدي محمد بن يوسف". وتلبية لرغبة الملك لم يتحدث البيان عن الملكية الدستورية.

"وترك حزب الاستقلال لجلالته أمر تدبير إقامة نظام ديمقراطي شبيه بنظام حكومي حسب ما تبنته دول إسلامية بالشرق، يضمن حقوق كل العناصر، وكل طبقات المجتمع المغربي، وتحديد واجبات كل واحد على حدة "46.

ويظهر بوضوح من خلال الأسماء الموقعة على الوثيقة التي بلغت 59 إمضاء، انضام البورجوازية المغربية إلى الحركة الوطنية، وبرزت لأول مرة بهذه المناسبة أسماء مجموعة من الشباب من بينهم المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد وسيمثلون دور "تركيا الفتاة" في الحزب. وحدد علال الفاسي أهمية وثيقة الاستقلال بأنها تعد تقدماً، وتمثل تحولاً من مفهوم الاستقلال المنبثق عن مجرد الإصلاح، إلى مفهوم الإصلاحات اليتي ستنجز بواسطة الاستقلال المنبثق عن مجرد الإصلاح، إلى مفهوم الإصلاحات اليتي ستنجز بواسطة الاستقلال المنبثة عن مجرد الإصلاح، الى مفهوم الإصلاحات اليتي ستنجز بواسطة الاستقلال.

وبعد الحرب، تضاعف ارتباط الملك بحزب الاستقلال، وعندما حضر أعضاء الحزب في فبراير 1945 مراسيم استقباله في مدينة مراكش، منطقة نفوذ التهامي الگلاوي<sup>48</sup> الخاضعة لحماية الفرنسيين، وتمت في أبريل 1947 رحلة الملك إلى طنحة وكانت تعتبر من المناطق التي كانت سلطة المخزن فيها ضعيفة، وألقى بهذه المناسبة خطاباً أمام المقيم العام اريك لابون كانت سلطة المخزن فيها ضعيفة، وألقى بهذه المناسبة والإسلام، والجامعة العربية من غير أن ينوه كالمعتاد عهمة فرنسا بالبلاد<sup>48</sup>. وأصبحت أهداف الملك والحزب متطابقة تقريباً مع بداية سنة 1951.

واجه المقيم العام بخشونة وفي إحدى جلسات المحلس الحكومي، انتقادات كل من محمد الغزاوي وأحمد اليزيدي حول الميزانية، وكان أخ هذا الأخير، محمد اليزيدي، عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب، وبعد هذا النزاع انسحب أعضاء الحزب والمتعاطفون معهم من المحلسة، وذهبوا مباشرة يعرضون على السلطان شكواهم 50.

قام الكلاوي - الذي أصبح مترعجاً من جراء انتشار خلايا حزب الاستقلال بمنطقة نفوذه - وبعد هذا الحادث بوقت قصير بتوجيه توبيخ علني للملك في حفلة استقبال مخاطباً إياه بقوله: "انك لم تعد سلطاناً للمغرب بل سلطاناً لحزب الاستقلال"51.

حاول الفرنسيون أن يضغطوا على الملك لشحب حزب الاستقلال، وكان هذا الأخـــير بدوره يحث الملك على رفض توقيع الظهائر التي تمس السيادة المغربية.

قرر الملك أن يساند الحركة الوطنية، والسير في اتجاه نصائح حزب الاستقلال، وأدى به موقف "إضراب الظهائر" إلى الإبعاد والنفي سنة 1953. وإن السنوات التي قضاها الملك بين الضغوطات والمناورات والتحذيرات غير المنقطعة، سواء تلك التي مارســها الوطنيــون، أو الإقامة العامة، قد تركت آثارها على شخصيته، ولم تظهر هذه الآثار على حقيقتها إلا بعد الاستقلال. وكما لاحظ أحد الاستقلاليين ذلك عندما عبر بقوله: "لقد كـان حتميـاً أن تتكون لدى محمد الخامس نزعة استبدادية، لأننا لم نتوقف طيلة سنوات عن الترديد على مسامعه بأنه الرجل العظيم، وأنه وحده القادر على مواجهة الفرنسيين؛ كما أن الفرنسيين بدورهم، كانوا يرددون النغمة نفسها على أنه الوحيد الذي بإمكانــه التصــدي لحــزب الاستقلال، مما أدى به في لهاية الأمر إلى الإيمان بسلطته الفردية". اتجه حـزب الاستقلال اتجاهاً جماهيرياً بين 1944–1950، وقبيل حملة القمع التي شنتها السلطات الفرنسية ســنة 1937، كان عدد أعضاء الحزب الوطني يقدر بما بين 000 5 و000 6 منخرط، ثم انخف ض هذا العدد إبان الحرب إلى أن وصل إلى 300 عضو سنة 1944، وبعد عودة بعض الزعمـــاء من المنفى، أمثال علال الفاسى، وبعد حملات الاستقطاب التي قام بها الحزب، قفز عدد المنخرطين من 000 10 منخرط سنة 1947، إلى 000 100 منخرط سنة 1951<sup>52</sup>، ويعـــود الفضل في هذا التوسع بالدرجة الأولى إلى العمل التنظيمي الذي قام به مناضلون شــباب، ينتمون إلى بروليتارية المدن، وبالأخص داخل الأحياء الشعبية وأحياء القصديرية53.

عرف كل من الكتاني والگلاوي ساعة النصر الأولى في شهر يونيو من سنة 1951، عندما تظاهرت قبائل الگلاوي في الرباط لدعم الجنرال "جوان" ليتمكن من إرغام السلطان على توقيع الظهائر، مما أدى به إلى التراجع والخضوع للمقيم العام، ولكن سرعان ما انفحرت أزمة جديدة في سبتمبر سنة 1952، عندما رفض محمد الخامس المصادقة على ظهائر تسمح للفرنسيين بالمشاركة في انتخابات الجحالس البلدية، كما تنص على إنشاء مجلس مختلط للوزراء يشترك فيه المغاربة والفرنسيون.

إن منح مواطنين فرنسيين حق الانتخاب في 17 مدينة، وتمتعهم بمساواة عدد المقاعد المخصصة للمغاربة وهم لا يتمتعون بحق المواطنة، وليس لهم الحق في الانتخاب من الناحيدة المبدئية يعتبر مساً وطعناً في السيادة المغربية 54. أدت صرامة السلطان في عدم التنازل حول هذا الموضوع إلى تكتل كل القوى المؤيدة للحماية والمعادية للملك ولحزب الاستقلال. وقد التقت في هذا المجال الأهداف المشتركة بين الجالية الأوروبية والجهاز الإداري للحماية والكلاوي والكتاني، وقد تجلت بوضوح في وقت بدأ يفقد فيه المقيم العام سلطته على هذه الأهداف. لم يكن بد من وضع مكان السلطان شخصية مطيعة للأوامر، وهذا ما جعل الكلاوي المدعم من لدن الإداريين الفرنسيين يتجه مُسْرعاً إلى دفع القبائل للتظاهر، مطالباً بسقوط السلطان 55، وكل هذه المناورات أدت إلى عزل محمد بن يوسف في 18 أغسطس سنة 1953 وتعويضه بعلوى أخر اسمه محمد بن عرفة.

عزل السلطان في وقت كان من الصعب على المواطنين أن يقوموا بعمل فعال، نظراً للتصفية التي تعرض لها الحزب سنة 1952، حيث كان جل زعمائه رهن الاعتقال أو بالمنفى، يمن فيهم المحجوب بن الصديق والطيب بوعزة اللذان استطاعا إبعاد القيادة الفرنسية عن الاتحاد العام للنقابات الفيدرالية المغربية، ولم يكونا معروفين بما فيه الكفاية. وكان الطيب بوعزة أول مغربي قد تم انتجابه كاتباً سنة 1951.

كان حزب الاستقلال ضحية انتصاراته، لأنه لم يستطع تجاوز الظرف الذي جعل منه في آن واحد حزباً قادراً على إقلاق نظام الحماية دون أن يكون في استطاعته الإطاحة بسه بواسطة عمل جماهيري. لم تكن لزعماء الحزب القدرة أو الجرأة على الانتقال من المعارضة السلمية إلى المعارضة العنيفة، واقتصروا على التنديد بالقمع البوليسي الذي لحقهم وأقصاهم.

وبعد أحداث سنة 1953، نجد أن المقاومة فرضت تغييراً في آفاق وتكتيكات العمل السياسي، مما دعا بالضرورة إلى إحداث تنظيم جديد وقيادة جديدة 56.

وعندما أرغم الجنرال حوان في فبراير سنة 1951 السلطان على الحد من اتصالاته بحزب الاستقلال، قام هذا الأخير برد فعل تجلى في عملية التوحيد التي تمت بين الحزبين الوطنيين في الشمال، وحزب الشورى والاستقلال الذي يتزعمه الحسن الوزاني، وتكونست بذلك الجبهة الوطنية المغربية التي تأسست في 19 أبريل سنة 1951، وتبنت مبدأ الرفض لأي حوار مع "المحتل" قبل الإعلان عن الاستقلال<sup>57</sup>.

إلا أن هذه الوحدة التي تحققت بسرعة، لم تستطع أن تصمد أمام اعتقالات 1952. وعندما ظهر في الأفق أن السلطات الفرنسية تناور لإبعاد السلطان، قامت بعض عناصر حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال بنشاط مقتضب، وأسست في 12 غشت 1953 لجنة اليقظة والدفاع عن الملك والعرش<sup>58</sup>، ونددت من دون جدوى بخيانة القواد الذين جعلوا من محمد بن عرفه سلطاناً جديداً<sup>69</sup>، وكانت هذه التحركات عبارة عن الرحفة الأحيرة للمقاومة السلمية.

نظمت الشبكات الأولى التي ضمت مجموعات فدائية ابتداء من سنة 1954، وكان موقف حزب الاستقلال متذبذباً إزاء هذه الحركة، ونجد فقط البشير بلعباس وعبد الكبير الفاسي هما اللذان كانا على ارتباط بها<sup>60</sup>، وقد التحقا بشكل مؤقت باللجنة التنفيذيسة سنة 1952.

لم يكن الحزب يؤيد استعمال العنف، وأسس لجاناً تأديبية تمتم بمتابعة المناضلين السذين يشتبه في أن لهم نشاطات فدائية. ويعود الحقد الذي نشأ بين القادة السياسيين وزعماء المقاومة إلى هذه المرحلة، وقد استمر إلى ما بعد الاستقلال. ووجد زعماء الحزب العائدين من المنفى، أو الذين كانوا رهن الاعتقال سنة 1956، أنفسهم أمام عصابات مسلحة غير خاضعة لمراقبة الحزب، وأصيب موقف هؤلاء الزعماء بالضعف الكبير عندما أصبح الأمر يتعلق بمفاوضة محمد الخامس العائد من المنفى، والبطل الوطني الذي خاض المقاومون باسمه عملياتهم، ودافع بعضهم بشكل ثابت عن مبدأ عودة الملك المنفى 61.

نظم بعض عناصر المقاومة عمليات في البوادي، وعلى الخصوص في المناطق الجبليسة، إلا ألما كانت معزولة وبإمكانيات محدودة، وفيما يخص الجماعات التي وحدت في الشمال فقد عرفت نوعاً من النمو عندما تم التنسيق بين عمليات المقاومة المغربية والثورة الجزائرية السي انطلقت في فاتح نوفمبر من سنة 1954، ولم يكن في تلك المرحلة أي تنظيم يحمل اسمعيش التحرير.

كانت نشاطات المقاومة تحت المراقبة الاسمية لحزب الاستقلال، وكان عــلال الفاســي يقوم بدور الوساطة من القاهرة بين الحزب والمقاومين والمندوب السامي الإسباني "رفائيــل كارسيا فالينو" (Raphaël Garcia Valiño) 62، في المنطقة الشمالية الـــي كانــت مركــزاً للعمليات. وكانت العلاقة بين المجموعات المسلحة بالبوادي والحزب الوطني بحــرد علاقــة رمزية، ولم تكن تخضع لعمل مشترك، وأعلنت في نهاية الأمر عن تأسيس حــيش التحريــر عندما بدأت الهجومات في الريف في خريف 1955. على النقيض من حــزب الاســتقلال ناضل حيش التحرير بقوة كبيرة من أجل عودة محمد الخامس من منفاه، بعدد قليــل مــن الرحال الذين استطاعوا تجنيد قوات هائلة من الجيش الفرنسي وقوات الكوم المغربيــة، في وقت كانت فرنسا في أشد الحاجة إلى الإمدادات لمواجهة الانتفاضة الجزائرية. وسرعان مــا وحدت نفسها أمام اختيارين : إما مضاعفة قواقما المرابطة في المغــرب، أو القيـــام بــبعض المتازلات والاعتراف ببعض المطالب المغربية، فاختارت البديل الثاني.

كان جيش التحرير والمقاومة المغربية يناديان بعودة محمد الخامس، كما ألهما تعهدا باستمرار العمليات العسكرية إلى أن تحصل الجزائر بدورها على الاستقلال، ولهذا السبب رفضا وضع السلاح بعد عودة الملك في 16 نوفمبر من سنة 1955، والإعلان عن الاستقلال في مارس سنة 1956.

وجد محمد الخامس نفسه في سنة 1955، في وضع يذكر بفترات تاريخية كان يعيش فيها المغرب دون سلطة العرش، حيث واجه قوى سياسية مجهولة لا يعرف من المسؤول عنها، ولا مع أي قوى يمكن أن يتحالف معها، كما كان يحدث لبعض أسلافه.

كان على الملك آنذاك أن يناور على رقعة شطرنج عصرية ليعيد سلطته على الــبلاد، كما فعل المولى إسماعيل من قبل. كان عليه أن يواجه الجماعات الفدائية وجيش التحريــر والجهاز الاستعماري المشلول، وبكل حذر حاول الملك وحزب الاستقلال أن يسيطر كل من جهته على جيش التحرير والمقاومة، والاستيلاء على الجهاز الإداري الذي وضعته فرنسا، وقد أصبح يجسد واقعياً محور الدولة الجديدة المستقلة التي خضع لها المغاربة لأول مرة في تاريخهم، ولأنه يمثل الأداة التي ستضمن استمرارية سلطة دائمة على مستوى العسكري والإداري.

كان جيش التحرير يمثل قوة حقيقية بين سنتي 1955, 1955 على الرغم مسن ضالته العددية، وفي غياب جيش نظامي، إذ بإمكالها أن تصبح من يدي الملك غداة عودته مسن المنفى وسيلة للضغط على حزب الاستقلال ؛ وكان هد المختر يدعي أنه كان الموجه للمقاومة. وعندما انعقد المحلس الوطني للمقاومة المكون من شمسين عضواً لم يكن بينهم من أعضاء اللجنة التنفيذية سوى علال الفاسى.

إن وحدة الصف التي عرفتها القوى السياسية بين سنتي 1952 و 1953 اكتملت بتأسيس نقابة مغربية مستقلة في سبتمبر سنة 1954، وقام كل من المحجوب بن الصديق والطيب بوعزة بعد إطلاق سراحهما مباشرة بتكوين اللجنة التنظيمية لتطوير العمل النقابي الحرب بالمغرب دون إذن قانوني، وفي 20 مارس، أعلن عن تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، وبعد ستة أشهر لم تحد سلطات الحماية مفراً من الاعتراف والخضوع للأمر الواقع بعدما كانت تمنع تكوين النقابات المغربية الحرة.

وعلى الرغم من وحدة الأهداف العامة، كان الاتحاد المغربي للشغل يمثل تياراً جديداً داخل حزب الاستقلال، تزعمه مناضلون وأطر لم تكن متفقة مع "القيادة التقليدية" اليتي لم يسبق لها أبداً أن اهتمت كثيراً بمشاكل العمال.

لم يكن الحزب متحكماً في ظهور جماعات، بجانب تطور حركة واعية بداخله ترفض الانضباط الأعمى لقرارات القيادة السياسية، مما أعطى للملك إمكانيات هائلة، ولم يعد حزب الاستقلال قادراً ولو حاول ذلك، أن يدعي بأنه القوة السياسية الشرعية الوحيدة للأمة، كما أن زعماءه الذين قضوا ثلاث سنوات بالسجون أو بالمنفى لم يعد بإمكافم الادعاء بأن الاستقلال قد تحقق بفضل جهودهم وحدهم. وأكثر من هذا لم يعد الحزب قادراً على أن يوحي للملك بأن الملكية يمكن أن تتعرض للسقوط إذا فقدت مساندته، وأن سلطة العرش وقوته تكمن في قوة الجهاز الحزبي.

عرف محمد الخامس على الرغم من غياب تكوينه النظري، كيف يتصرف بصورة غريزية للحفاظ على عرشه، مغتنماً الفرصة المتاحة له، مردداً أنه فوق الأحرزاب، وهكذا كون حكومة الائتلاف الوطني، وهذا القرار يدل بوضوح على أن حزب الاستقلال لا يمثل كل فتات الشعب، وغير قادر على ذلك، بل إن الملكية تمثل الرمز الحقيقي للوحدة الوطنية والحكم بين مختلف القوى السياسية بالبلاد.

ودون شك، وكما صرح الاستقلاليون بذلك، إن نصائح الفرنسيين وحزب الشورى والاستقلال شجعت الملك على المضي في هذا الطريق، ويعود تأثير حزب الشورى والاستقلال على القصر إلى الزيارة التي قام كما كل من عبد الهادي بوطالب وعبد القادر بنجلون للملك في المنفى بمدغشقر. ويقال إن هذه الزيارة كانت تدخل في نطاق تحذيره من مناورات حزب الاستقلال، ويشاع أن الملك قد حذر الاستقلاليين بعد عودته من المنفى بقوله: "لقد تحالفنا لتكسير أغلال العبودية الفرنسية، ولن أكون حليفاً لكم لفرض عبودية جديدة على شعبي". وكان الفرنسيون على وعي وتفهم كاملين فيما يتعلق بمستقبل مصالحهم في المغرب في حالة سيطرة الاستقلاليين التامة على الحكومة.

اقترح حزب الشورى أن توزع المناصب الحكومية بالتساوي بينه وبين حزب الاستقلال والأحرار 64) وتكونت فعلاً الحكومة الأولى من 5 أعضاء من الأحرار، من بينهم مبارك البكاي رئيساً للحكومة و 9 من الاستقلاليين و 6 من حزب الشورى والاستقلال، بالإضافة اللكاي رئيساً للحكومة، و أم يكن حزب الاستقلال راضياً على هذه الحكومة، واعتبر نفسه أنه لم يمثل الجالية اليهودية، ولم يكن حزب الاستقلال راضياً على هذه الحكومة تمثيلية حسب الامكان 65 قد حدد به موقفه ورأيه في القوة السياسية للحزب، وبذلك رفع الملك هذا النوع من التعامل من وزن السلطة الملكية واستقلاليتها، وبأنه غير مدين لأي تنظيم سياسي. وشكلت هذه الممارسة أول أسلوب سياسي في التعامل، وهذا ما سيطبقه العرش بذكاء ويقظة، وأحياناً بعنف مطلق. ومع مر السنين زادت هذه السياسة مهارة، كما زادت صرامة مع تنظيم جهاز محكم للبوليس والجيش.

سنتناول مختلف جوانب هذه السياسة في الصفحات المقبلة، إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن مجال المناورة والتحرك الذي حظي به الملك بعد سنة 1956 يعود بالدرجة الأولى للصراعات التي نشأت بين مختلف المجموعات السياسية عشية الاستقلال، وقد استغلها القصر لصالحه.

لقد قدمت الشخصيات والأحداث بطريقة انتقائية خلال هذا الفصل، ولم أتعرض للحركة الوطنية وإدارة الحماية إلا في خطوطها العريضة، وقد أبرزت بعض المظاهر لألها تتعلق بالحياة السياسية بعد الاستقلال، ويمكن تلخيصها كما يلى:

لقد استطاع نظام الحماية خلال عشرين سنة تثبيت التهدئة والوضع الاستعماري، وقبلت القبائل بعد سنة 1934، أن تتعامل مع السلطات الجديدة، بعد أن كانت تمثل عنصراً أساسياً من عناصر النظام التقليدي، إلا أن عزل محمد الخامس وضع حداً لهذا التعامل، لأن القبائل انضمت إلى الحركة الوطنية مع بقاء جانب التحفظ إزاء حزب الاستقلال. بسل أن قبائل أمازيغية كثيرة التحقت بالحزب، وذلك بسبب عدائها لفرنسا لا غير، كما أن بعضها انشق عنه سنة 1956ليلتحق بحزب الشورى والاستقلال، ولم يكن ذلك ولاءاً وإعجاباً بالحسن الوزاني، بل كان يمثل درجة العداء التي نمت تجاه حزب الاستقلال.

وضعت الإقامة العامة العرش في مترلة ثانوية، وفرضت عليه العزلة والعيش في ظل عاداته التقليدية والعتيقة، ولم تبذل أي مجهود لإشراكه في تسيير الهياكل الإدارية والسياسية الجديدة أو تلقينه تقنيالها، وبقي على هذه الحال في شبه غياب تام إلى أن أعادت له الحركة الوطنية الحياة ابتداء من سنة 1934، ولم تكن للوطنيين تجربة في مجال الإدارة والدولة، لألهم أبعدوا عنها بصفة مدروسة، لهذا فإن خبرهم بالمهام التي كان من الواحب تنفيذها بعد الحصول على الاستقلال كانت جد محدودة وضعيفة.

لقد أبرزنا الأصول السلفية للحركة الوطنية، إذ حافظ قدماء الاستقلال على التوجيب الديني الذي طبع انطلاقتهم الأولى، وبغض النظر عن مرونة علال الفاسي، فإن الحزب تجاوز زعماءه بعد سنة 1944، عندما التحق به شباب لهم تكوين فرنسي، ومناضلون ينتمون إلى المفتات الجماهيرية الحضرية، تحركهم اهتمامات أخرى غير الاهتمامات الدينية.

لقد وحد المغرب نفسه بعد الاستقلال ضمن جهاز مخزني عتيق، يعج بحاشية من أعيان القصر والشخصيات الدينية، يتعايش مع جهاز إداري عصري، لا يعرف أحد من المغاربة كيفية تسييره باستثناء الفرنسيين بطبيعة الحال.

ودون شك، إن وجود جهاز إداري جاهز بما كان يتضمنه من تقنيات عصرية عقلانية، وبالإضافة إلى وسائل السلطة، قد حددت أسلوب ممارسة النخبة للسلطة ومفهومها في المغرب المستقل، نخبة تميزت بالنقاشات البيزنطية.

لقد وجد المغرب نفسه بعد سنة 1956، خاضعاً لإرث مزدوج: إرث الماضي بعاداتـــه العتيقة وتقاليده وموقفه إزاء السلطة، وإرث الحماية، تجسده آليات وبنيات تحتية معقدة غير ملائمة في الغالب لواقع البلاد وحاجياتها.

يكمن تاريخ الحياة السياسية المغربية بعد سنة 1956، إلى حد بعيد في التوفيق بين هذين الإرثين، تاريخ المجهودات المبذولة لإخضاع الشخصية المغربية لمقاييس وقواعد المؤسسات العصرية، والسوق الاقتصادية والأحزاب السياسية، – وليس ذلك أقل دلالة – من أحل تكييف هذه المقاييس حسب معطيات الشخصية المغربية 67.

لحماية \_\_\_\_\_\_

## هوامش الفصل الثايي

1 - انظر:

J-L. MIÈGE, Le Maroc et l'Europe (4vol.), Paris, 1962, particulièrement vol. 3, pp. 1-18.

2 – انظ<sub>د</sub> :

Clément H. MOORE, « *The National Party*: A Tentative Model », *Public Policy*, vol. 10, 1960, p. 265.

: - يو جد هذا التأويل ف- 3

F. WEISGERBER, Au seuil du Maroc moderne, Rabat 1974, pp. 330-336.

راجع كذلك :

JUSTINARD, op. cit. pp. 111-124.

وحول أصول هذا النظام في عهد مولاي عبد الرحمن، أنظر:

TERRASSE, op. cit., p. 319.

4 - انظ :

A. LAUBADERE, Les réformes des pouvoirs publics au Maroc, Paris 1949, p.49; voir aussi Jean Célérier, le Maroc, Paris, 1953, p. 107.

<sup>5</sup>- A. Guillaume (général) Les Berbères marocaines et la pacification de l'Atlas central (1912-1933), Paris, 1946, passim, et G. SPILLMANN (capitaine), les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra, Rabat, I.H.E.M, 1936.

GUILLAUME op. cit. P 73.

6 - أنظ :

لقد منيت قوات "الأنصار المغاربة" والجزائريين والسنغاليين بأفدح الخسائر. وكان الفرنسيون يوجدون على الخصوص بين صفوف الضباط واللفيف الأجنبي. ومن الممكن أن الجنرال كيوم (Guillaume) بالغ في عدد الضحايا للتأكيد على أهمية التضحيات التي قدمتها فرنسا في الغرب، وعلمى ضمرورة الاحتفاظ عمستعمرة باهضة الثمن. ومن المرجح أن الأمراض والظروف السيئة تسببت في الخسائر أكثر من المعارك.

8 – أنظر مثلا:

Robert Resette, Les partis politiques marocains; paris 1955, pp. 60-61.

<sup>9</sup> - ذكر من لدن :

Pessah Shinar, « Abdelkader and Abdelkrim: Religious Influences on their Thought a, Action », Asian and Africain studies; vol. I, 1965, p.175.

102

يوجد نص معاهدة فاس في:

D.HART. Clan Lineage, Local Community, and the Feud in Rifain Tribe, manuscrit non encore publié, Avril 1958.

 $\sim$  ب جد نص معاهدة فاس ف $\sim$  المحادث بالمحادث ب

H. J. LIEBESNEY, The Government of French Norh- Africa, Pennsylvania (U.P.), 1943, pp. 128-130.

De LAUBADÈRE, op. cit., pp. 23-24.

11 – أنظ :

13.-12 ..... ص. 12

Albert AYACHE, le Maroc: bilan d'une colonisation, paris, 1956, p. 83: انظر: 13 LIEBESNEY, op. cit, pp. 28-35.

14 - انظ : 15 — انظر :

De LAUBADÈRE, op. cit., p. 25.

.22 م.ن.س. ص. 22.

<sup>17</sup> – استثمر في المغرب حوالي 600 مليار فرنك قلم بين سنة 1912 - وسنة 1956.

MONTEIL, op. cit., p.105.

انظر:

18 ــ سنعطى معلومات مفصلة حول ايف ماس، والصحافة المغربية بعد سنة 1956 في الفصل الرابع عشر. للوقوف على عرض شامل للمصالح الاقتصادية الفرنسية بالمغرب، أنظر:

R. GALISSOT, Le patronat Européen au Maroc (1931-1942), Rabat 1964, en particulier, pp. 41-54.

les interventores» يقومون بالدور نفسه في المنطقة الإسبانية. -2ان

<sup>20</sup> — انظ :

Stéphane BERNARD, le conflit franco-marocain (1943-1956), (3 vol.) Bruxelles 1963, vol. 3, pp. 43-45; aussi AYACHE, op. cit., pp. 92-93.

De Laubadère, op. cit., pp. 59 : انظر -21

22 - للمزيد من المعلومات حول الإدارة الإقليمية والمحلية وحول الظهير البربري، انظر :

A. BERNARD, op. cit., pp. 47-56; Ch. A. JULIEN, l'Afrique du Nord en marche (éd. Revisée), paris 1972, p. 131; LIEBESNEY, op. cit., pp. 35-50; De Laubadère op. cit, pp. 51-61.

23 — بالفرنسية في النص، هامش للمترجم.

24 - أخذت هذه الأرقام من:

F.TAILLARD, Le nationalisme marocain, paris, 1947, pp. 81.

S. BERNARD, op. cit., pp.. vol. 3, .88.

25 — انظ :

26 – توجد بعض التفاصيل حول مجلس الحكومة في :

S. Bernard, op. Cit., vol. 3, pp. 31-35 et Rézette, op. cit., pp. 44-45.

De LAUBADERE, op. cit., p. 15.

<sup>27</sup> – انظر:

<sup>28</sup> – توجد وجهة النظر هذه في :

M. M. KNIGHT, *Morocco as a Frensh Economic* Venture New York 1937, et Charles STEWART, *The Economy of Morocco*: 1912-1922, Harvard 1964, AYACHE, op. cit. Passim.

 $^{29}$  قام بتحليل شامل للحركة الوطنية باعتبارها رد فعل للنخب الاجتماعية إزاء التحولات الاقتصادية، انظر:

HALPERN, The Politics of Social Change in the Midle east and North africa, Princeton 1963, pp. 196-214.

: انظ ·

L.C. Brown, « Islamic Reformism in North –Africa », The Journal of African Sudies, vol. 2, N°1, 1964, p. 55.

<sup>31</sup> – أحذت معظم المعلومات عن السلفيين من المصادر التالية :

Jamil Abu NASR, The Salafiyya Mouvement, in Morocco. The Religious Bases of the Moroccan National Mouvement, St-Anthony's Papers, N°16 (Middle Eqstern Affairs, N°9), London 1963, pp. 90-105.

Allal Al FASSi, The Independence Mouvements in North Africa, Washington, D.C 1954, pp. 11-15, et Hadith al-Maghreb fil mashriq, Le Caire, 1956, pp.3-29. Marston SPEIGHT, « Islamic Reform » in Morocco the Muslim Word, vol 53, n°1. Janvier 1963, pp. 41, 49.

Ali MERAD, Islah, Encycl. Islam, 2e éd. t. IV, livraisons 63-64, 1973, pp. 146-170, avec une importante bibliographie (N.D.T).

<sup>32</sup>— Jacques Berque, Le Maghreb entre deux guerres, Paris, 1962, p. 74; 1970, p. 81; voir aussi Le Tourneau, North Africa: Rigorism and Bewilderment, in G Von Grunebaum (éd.). Unity and Variety in Muslim Civilization, Chicago 1955, p. 243.

لقد حصلت واقعة من وقائع الأزمة التي حدثت بين القصر والإقامة العامة عندما منع محمد الخـــامس مـــن تأسيس أي زاوية دون رخصة منه. أنظر علال الفاسي : "حديث ...... ص. .21.

: انظر - <sup>34</sup>

Jacques BERQUE, çà et là dans les bébuts du réformisme religieux au Maghreb. Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Levi-Provencal, Paris, vol. 2, pp. 483-486.

Jacques BERQUE, Le Maghreb..., 1962, pp. 397, 1970, p. 438. 35 — انظ :

: انظ - <sup>36</sup>

Robert MONTAGNE; op. cit., p. 419. Voir aussi Jean et Simone Lacouture, op. cit., pp. 83-87.

: انظ - <sup>37</sup>

J.P. HALSTEAD, The Origins of Morroccan Nationlism, 1919-1934, ph. D. THESIS, Department of History, Harvard Univ. avril 1960, pp. 204-206. Cette thèse a ensuites été élargie pour faire l'objet d'un livre : Rebirth of a Nation : the Origins and Rise of Moroccan Nationlisms, 1912-1944, Harvard, 1967.

جميع الاستشهادات مأخوذة من الأطروحة الأصلية.

De LAUBADÈRE, op. cit., p. 89.

38 — انظر:

<del>39 – انظ :</del>

M.E. GIRARDIERE, « L'école coranique et la politique Nationaliste au Maroc » la France méditerranéenne et africaine; fasc. 1, 1938, pp. 99-109. Aussi HALSTEAD, op. cit., pp. 179-181, et son article : The Changing Character of Moroccan Reformism 1912-1934, Journal of African History, vol.3, 1964, pp.439-440.

40 - حسب WEISGERBER عندما انتشر خبر توقيع معاهد فاس، استنكر بشدة كل الفاسيين من العلماء إلى أصغر الباعة، عمل السلطان الذي باع البلاد إلى النصارى بعد ما ناصروه أربع سنوات من قبل/ باعتباره سلطان الجهاد. المرجع السابق، ص. 272.

41 — انظ :

Robert MONTAGNE; Révolution au Maroc, Paris 1953, p.178.

المقرى، والمستشار ذو الحظوة السيد قدور بن غبريط، والسيد المعمري وصي بن يوسف في الاتجاه نفســـه. وهناك مدير التشريفات سابقاً الشاهد الوحيد الذي اعترض على الدور الذي قام به هؤلاء، انظر:

J. LUCCIONI, « l'avènement de sidi Mohamed Ben Youssef au trône du Maroc », (1927) in rev. de l'Occident musulman, 2e trim. 1972, pp. 123, 1929.

حيث يبين كيف أن مارك، مستشار الحكومة الشريفة باتفاق مع المعمري، نظم كل شيء، بينمـــا كـــان السيد قدور في مدينة تلمسان.

HALSTEAD, op. cit., pp. 212-219.

42 — انظ<sub>ط</sub>:

وكذلك علال الفاسي : عقيدة وجهاد، الرباط، 1960، ص. 9-10، حيث توجد معلومات حول أسماء المنخرطين في الزاوية الأولى.

الحماية \_\_\_\_\_\_الحماية \_\_\_\_\_

: انظ<sub>ر — 43</sub>

GIRARDIÈRE, op. cit., p. 103; voir aussi ASHFORD, political..., p. 44, Rezette, op. cit., pp. 282-283.

44 — والآخرون هم علال الفاسي، وعمر عبد الجليل، ومحمد الغازي، وأحمد مكوار، وحسن بوعياد، وامحمد الديوري، وأحمد بلافريج، ومحمد اليزيدي. لقد أسست هذه النواة كتلة العمل السوطني في سنة 1936، وفي سنة 1937، انفصل الحسن الوزاني عن هذا الأخير ليؤسس الحزب الشعبي (الحزب القومي) هكذا.

45 — قام روزفلت بمحادثة خاصة مع السلطان بالدار البيضاء عندما احتمع بتشرشل (Churchill) و ودو كول (De Gaulle) في يناير من سنة 1934. وحسب ما أورده ابن روزفلت، فإن والده أوحى للسلطان أنه سيبذل مساعيه لمساعدة المغرب للإحراز على الاستقلال بعد نماية الحرب :

ELLIOTT ROOSEVELT, Mon père m'a dit, Paris 1947, pp. 138-142.

Conflit I, p. 48

وقد طعن Bernard برنار، في هذه الشهادة، انظر:

46 – انظ :

Maroc. « Parti de l'Istiqlal » (Parti de l'indépendance, Documents (1944-1946) Paris, septembre 1946, pp. 2-3. J.S. LACOUTURE op. cit., 131.

يعطي هذان الأخيران تأويلاً مخالفاً لما جاء في نص الوثيقة، ويعتبران ألها من عمل مثقفي الحزب الشباب. لا يمكنني أن أفصل في هذه النقطة، فإذا كانت المطالبة بالملكية الدستورية لا توجد في البيان كما تعتقد ذلك سيمون لاكوتور، فإن الحزب ينص في المبادئ التي تتصدر البيان، أن: "السيادة المغربية يجب أن تسنظم في إطار ملكية دستورية وديمقراطية". انظر علال الفاسي. حديث ... ص. 100-101. لقد استقيت معظم المعلومات حول علاقات القصر بالوطنيين بين سنة 1930 وسنة 1944 من اللقاءات السي أجريتها مسع مؤسسي حزب الاستقلال.

<sup>47</sup> - المرجع السابق.

48 – انظر :

TAILLARD, op. cit. p. 127, et Rom LANDAU, Mohamed V, king of Morocco, Rabat 1957, p. 45.

<sup>49</sup> – انظر:

Roger Le TOURNEAU, Evolution de l'Afrique du Nord musulmame, Paris 1962, pp. 219-221.

50 - عن هذه الجولة وعن الخطابات التي ألقيت خلالها، انظر:

Marcel ROUFFIE, Le Protectorat a t-il fait faillite? Casablanca 1951, pp. 50-53.

كان عشرة فقط من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 75، هم الذين عينوا عن طريق الانتخابات، وهـذه الجماعة بالذات انسحبت من الاجتماع، وانضم إليها عباس القباج من أكادير.

J. LACOUTURE, Cinq hommes et la France, p. 211.

<sup>51</sup> - ذكر في :

52 – انظ :

Walter B. CLINE; « Nationalisme in Morocco », M.E.J. Janvier 1947, p. 23, et Jean et Simone LACOUTURE, le Maroc à l'épreuve, p. 134.

53 - حول هذه النقطة الجوهرية المتعلقة بالنمو الحضري في المغرب، انظر :

R. MONTAGNE; Naissance du prolétariat marocain, Paris 1950; André ADAM, Le bidonville de ben Msik à Casablanca, Annales de l'Institut d'Etudes orientales, vol.8, 1949-1950, pp. 61-198, et surtout les deux volumes du même auteur sur Casablanca: Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident, Paris 1968, 895, p. voir aussi le chapitre IX du présent ouvrage.

54 - تقليم سريع للإصلاح في:

Les réformes de septembre 1953 au Maroc, Service de Presse de l'ambassade de France, New york, octobre 1953.

<sup>55</sup> – انظر:

R. MONTAGNE, Révolution ..., p.221, et S. BERNARD, op. cit., vol. I, pp. 148-215.

56 – المرجع السابق، ص. 232 يتعرض اشفورد (Ashford) إلى المرحلة الغامضة التي تلت ســــنة 1962، المرجع السابق، ص. 75–92. انظر كذلك :

BERNARD, op. cit., vol. 3, pp. 259-301, Ignace LEPP Midi sonne au Maroc, Paris 1954, Georges SPILLMANN, Du Protectorat à l'indépendance, Paris 1967, pp. 173-229; Claude PAILLAT, La liquidation, Paris, 1972, pp. 95-112, 198-275, وعمد الخطابي المغرب في طريق الاستقلال، الدار البيضاء . 1955.

57 - حول القرارات والتأويلين المختلفين، انظر: علال الفاسي، حديث ... ص. 107-108 والمرجع السابق، ص. 190-193. أسس الحسن الوزاني حزب الشورى والاستقلال في سنة 1946. أسا حزب المنطقة الإسبانية فهما حزب الإصلاح الذي أسسه عبد الخالق الطريس، وحزب الوحدة الذي أسسه المكي الناصري.

58 - سمي محمد بن يوسف رسمياً سلطاناً، لكن الوطنيين تخلوا عن هذا اللقب لأهم اعتبروه عتيقاً وعوضوه كلمة "ملك".

59 - انظر الخطابي، المرجع السابق، ص. 36-43.

60 - كان أعضاء اللجنة الآخرون هم : امحمد الديوري، ومسعود الشيكر، وامحمد بوستة، وعبد الكريم غلاب، انظر :

ASHFORD, op. cit., pp. 76-78.

J. et S. LACOUTURE, op. cit., p. 137.

61 - هناك عرض مفصل حول جماعات الإرهابيين الحضريين في:

BERNARD, op. cit., vol. 3, pp. 259-275.

1956. من أجل الخدمات التي قدمها قبل سنة (VALIÑO) من أجل الخدمات التي قدمها قبل سنة  $^{62}$ 

63 - مراجعي حول جيش التحرير: المرجع السابق، الجيزء الأول، ص. 376-382 والجيزء الثالبث، ص. 287-382 والجيزء الثالبث، ص. 287-297. بالإضافة إلى الحوارات التي قمت بما مع عبد اللطيف بنجلون، وعبد الكيريم الخطيب، انظر كذلك الفصل التاسع.

64 - راجع الخطابي، المرجع السابق، ص. 151-.152

65 - حول خطب الملك انظر:

Documents sur les derniers événement politiques au Maroc, Service de Presse de l'ambassade de France, New-york, janvier 1956.

66 - يحكى عن أول وزير مغربي للمالية، أنه سأل الوزير السابق "أين هو الصندوق ؟ وإن كانـــت هــــذه الحكاية ملفقة، فإلها لا تخلو من دلالة.

Abdallah LAROUI, L'Histoire du Maghreb, Paris, Maspéro, 1970, p. 351. : انظر - 67

## باب الثاني

رلة في التأويل

## الفصل الثالث

## السياق الاجتماعي

"التوتر حياة، والتنوع تضامن، لذا فإن الجميع يسعى للإبقاء عليهما"1.

يعد التوتر الدائم والعنف في مستويات مختلفة من الحدة خاصيتين من خصائص المحتمع المغربي منذ قرون. ولم يتولد عنهما – باستثناء بعض الحالات البارزة – سوى الجمود. يبدو المحتمع المغربي باستمرار وكأنه يوشك على الانفجار، لكن على الرغم من التحولات السيق عرفتها المؤسسات خلال أربعين سنة من الحماية، وإحدى عشرة سنة من الاستقلال، مسايزال الجمود طابعه الأساسي. ومما يبعث على الاستغراب أن الحياة السياسية عرفت تسوتراً شديداً منذ تأسيس الحركة الوطنية في الثلاثينيات، بالإضافة إلى الإيديولوجيات التي ظهرت بعد الاستقلال، على غرار ما حدث في البلدان الأخرى، حيث استقبلتها جمساهير الفقراء والأميين بحماس كبير، أي ما يسمى من منظور علم الاجتماع والسياسة المعاصرين، جماهير "المحتثين" الذين يبحثون عن عقيدة جديدة، وعن إطار جديد لبناء هويتهم. غير أنه سيكون من الخطأ أن نستنتج من درجة التسييس العالية هذه، وجود تغيير سياسي واجتماعي، وليس ذلك أمراً بديهياً.

لقد عرفت الحيأة السياسية استقراراً كاملاً في أثناء الإحدى عشرة سنة الماضية، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع بضع سنوات أخرى. وأود هنا أن أركز على هنده النقطة بالذات، وبصفة خاصة، على مواقف المغاربة إزاء الحكم والسلطة، وما ينتج عنها من أنماط السلوك السياسية.

لقد ظل المغرب معزولاً جزئياً عن بلدان الشرق الأوسط عدة قرون، لكن المؤسسات الاجتماعية الأساسية — مثل الأسرة والعشيرة والقرية والمدينة — تقوم بوظائف متشابحة هنا وهناك.

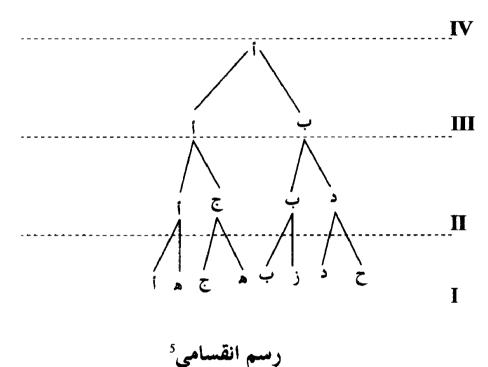
ويمكن القول بصفة عامة إن المجتمع المغربي ينحدر من القبيلة، وأن قيم وأنماط السلوك السياسية السائدة فيه، باستثناء ربما وديان الأنهار الكبيرة، ذات طابع قبلي. للذا يمكن أن تساعدنا النظريات التي استعملها باحثون غربيون لدراسة قبائل الشرق الأوسط، على فهر ردود الفعل السياسية والاجتماعية في المغرب. يوجد تشابه مثير بين الجمود الداخلي السائد في بعض هذه القبائل، والجمود الذي يميز الحياة السياسية المغربية. وكما سنرى ذلك في ما بعد، ليس هذا التشابه بشيء طارئ. وسنولي في هذا الصدد اهتماماً خاصاً لمفهوم "التعارض بين القِسم" الذي اعتمد عليه ايفانس بريتشارد في دراسته لقبائل النويير والسنوسية 2. يسرى هذا الأخير أنه عندما تضعف السلطة المركزية، أو تنعدم داخل الأنظمة السياسية "يجب أن نعزي استمرارية القسمة القبلية إلى التعارض بين القِسم الصغرى، بدلاً مسن أي ضغط خارجي آخر"د.

لا يعود تماسك القبيلة إلى وحدة الأهداف أو الحماس الذي يثيره رئيس أو جد مشترك، بل إلى التوتر والخلافات والعداوة الموجودة بين وحداتها، وهذه من المفارقات. ولئن كسان التوتر يؤدي إلى نزاعات، وإلى حروب في بعض الأحيان، فإنه يضمن في نهايه الأمر استمرارية البنية القبلية.

يخضع تقسيم القبيلة إلى مقاييس مختلفة، مثل فئات الأجيال والموطن والجنس الخ.. وإن شكل التقسيم المعتاد في قبائل الشرق الأوسط، الذي يمثل في الواقع ميزة هذه المنطقة، يــتم على أساس النسب من جهة الأب، حيث تنتسب إلى حد واحد. ويمارس الــزواج بصــفة مفضلة – نظرياً على الأقل – بين أنباء وبنات العم لتعزيز قوة القبيلة باستمرار 4.

كما تشكل الوحدات النشيطة هرماً من الأجزاء الصاعدة (جماعة نسب أبوية، فخذ، عشيرة، قبيلة، اتحادية قبائل)، حيث تتحرك العلاقات المتبادلة بينها كلما حدث صراع داخلي أو مع قبائل معادية. وهكذا تتحد الوحدات الدنيا والمتصارعة في ما بينها داخل القبيلة لمساندة بعضها، ولصد كل عدوان خارجي أو صادر عن وحدات أخرى. سنرمز

لهذه الوضعية برسم تخطيطي يساعدنا على فهم معطياتها. لنفرض، اعتماداً على هذا الرسم، أن "أ" و "هــ" المجود في المستوى I بينهما صراع. فإذا ما تعرض "أ" عدو "هــ" إلى تهديد من لدن "ج" سيضع العدوان حداً لصراعهما من أجل التحالف ضد المعتدي، وسيؤدي ذلك بــ "ج" إلى طلب المعونة من "هــ"، وهكذا ينتقل الصراع صعوداً من المستوى I إلى المستوى I أن يشمل مجموعات واسعة أكثر فأكثر. ويمكن أن تستمر هـذه الصيرورة في بعض الحالات إلى أن تنقسم جميع فئات القبيلة إلى كتلتين متصارعتين تتوحدان بــدورهما لدفع تهديد قبيلة أخرى .



يعطي هذا الملخص نظرة عامة حول أهم آليات الانقسام في حالات المواجهة. غير أن دلالات النظام الانقسامي أشمل بكثير، لأن ديناميكيته تنطبق على حالات من الصراع السياسي التي لا علاقة لها بالسياق القبلي. وأود هنا أن أوضح الجوانب الأساسية من العلاقات المتبادلة بين مجموعات النظام القبلي التي سأعتمد عليها لدراسة النظام السياسي في المغرب. ويتعلق الأمر على الخصوص بوظيفة التوتر وموقع العداوة، ونظام التحالفات المتشابكة، وطبيعة المصالح الجماعية.

يتحدد مفهوم القبيلة<sup>6</sup>، (أوسع تجمع نرمز إليه بـ "أ" في الرسم البياني) تحديداً سلبياً. إذ لا يتحقق وجودها (كقبيلة) إلا في صراعها مع قوة خارجية. إنها ليست سوى تجمع عـ ابر لفئات صغيرة، تتحدد بدورها على الصورة نفسها. وينحل الكيان القبلي على الرغم مـن انتسابه إلى جد واحد، بزوال الأعداء، ويفقد تماسكه وطبيعته التضامنية. لذلك يمكن القول إن النسب الأبوي بالأب (Patrilinéaire) يساعد على تفسير تماسـك الجماعـة في كـل المستويات، لكنه لا يكفى بمفرده لتأمين التضامن.

يشكل كل من التوتر والعداء حافراً التماسك الجماعي، وتتجلى نتائجهما أحياناً في التوسع على حساب جماعات أخرى 7، وفي التراع بين القبائل، وفي عمليات الانتقام (الثأر) في غالب الأحيان 8. تمثل في الواقع التراعات داخل القبيلة الواحدة القاعدة شبه العامة في الشرق الأوسط، كما أن التراعات بين الأقارب من ناحية الأب (agnats) أشد على العموم من التراعات الموجودة بين أبناء العم الأباعد 9. يوحد الاستغلال المادي للممتلكات بالإضافة إلى التوزيع العادل للموارد الضئيلة (حقوق الماء، أراض زراعية) بين أعضاء العائلة الواسعة والأفخاذ (Sous- clans) ويؤدي ذلك حتماً إلى خلافات عديدة، تتضاعف أسبابها نظراً لتحمل الإخوة الأقارب مسؤوليات العرض العائلي، وعمليات الثأر، والقسم الجماعي، وحماية حرمة النساء (وما أصعب حمايتها من الأقارب).

يتعلق الأمر هنا بما يسميه كوزير (Coser) بالتراعات الواقعية (conflits réels) ، لأغا تنظوي على أهداف محددة 10. يمكن في المستويات العليا من التنظيم القبلي أن نشك أن قسطاً من العداوة الطقوسية يقترن بالسعي وراء تحقيق أهداف موضوعية، ويستحيل التمييز بين هذين العنصرين، لأهما متداخلان إلى أبعد حد في جميع مستويات نشاط القبيلة 11. غير أن أشد التراعات تندلع عندما يتعلق الأمر بمصالح مادية، وغالباً ما تحصل في قلب جماعات تربط بينها قرابة كبيرة. لذا يجب عدم الانسياق مع الدوافع التي يعرضها المتنازعون من شأر ودفاع عن حرمة النساء، أو تمسك بمشاهير الأجداد، أو حماية العسرض، إذ لا تشكل في غالب الأحيان سوى ذرائع يختفي وراءها العنصر الأساسي : حماية الممتلكات . ذلك أن القبيلة بمثابة جهاز يمكن بواسطته لعدد من الأجزاء أن يستغل بطريقة جماعية قطاعاً من المؤارد الاستراتيجية 12. ويعادل داخل كثير من القبائل المغربية اقتناء أرض داخل منطقة قبيلة

ما الحصول على حقوق سياسية. وبما أن هذه الأخيرة مقصورة على جماعة الأقارب الذين ينحدرون من جد واحد مزعوم، فإن مالك الأرض الجديد يقتني في واقع الأمر "دماً جديداً". تنشأ داخل الأنساق الانقسامية (في غالب الأحيان) تكتلات وتحالفات تابعة لترتيب الجماعات السلالية المنحدرة من الجد الواحد. ويمكن للفرد الواحد أن يجد نفسه داخل شبكة من التحالفات المتشابكة والمتعارضة فيما بينها، حيث تمارس عليه تأثيرات متناقضة إلى درجة ألها قد تؤدي به إلى الشلل التام. لنأخذ مثلاً، فرداً ينتمي إلى قبيلة مغربية : نجد أنه ينتمي إلى فئة ذات نسب، لها منافسة مع أنساب أخرى. لكنه ينتمي في الوقت ذاته وعشيرته إلى لف يسعى إلى استقطاب الصراعات على مستوى المنطقة، ولا يمنع هذا من أن تكون العشائر المتحالفة داخل اللف متصارعة في مستوى السلالات. أضف إلى ذلك أن الفرد نفسه يمكن أن يشارك في أحلاف محلية ضيقة تمتم بالإشراف على حقوق السري

وتوزيع الماء الخ ... وتتداخل مع العلاقات السلالية والانتماء إلى اللف13.

يتجلى من كل ما سبق، أن شبكة التحالفات المتداخلة هذه تمدف إلى حنق الصراعات المادية أو حصرها في حدود معينة، لكي لا تؤدي إلى انفجار المنظومة بكاملها، أو إلى إعادة توزيع موارد محدودة وضئيلة. وفي جانب آخر تنشط التراعات الدائمة التوتر المنتشر والعداوة الضروريين للحفاظ على تماسك الجماعة. لقد لاحظ. أ. روس أن تركيب مشل هذه المجتمعات مبني على الصراعات الداخلية 14. يجب التأكيد على أن النسق الانقسامي يبحث باستمرار عن توازن داخلي نادراً ما يتحقق أو يدوم ؛ غير أن انعدام التوازن الذي يكون لصالح بعض الوحدات داخل نسق لا يطاق بدوره، إذ تجتمع الوحدات الأخرى أو تتحالف لمعاداة أو تحطيم القوة المتراكمة دون ميرر لدى الأولى. ولهذا، لا يسعى كل الذين متواضع، تفادياً لردود الفعل التي يمكن أن تؤدي إلى قلب جذري في وضعيتهم. يكون متواضع، تفادياً لردود الفعل التي يمكن أن تؤدي إلى قلب جذري في وضعيتهم. يكون كل ما يضبع من جماعة يشكل ربحا بالنسبة للجماعة الأخرى. إلهم يراقبون باهتمام مفرط كل ما يخدث من تغيير في التوازن لصالح هذه الجماعة أو تلك، ولا يغفلون عن أي امتيساز كمها كان طفيفاً، بل يسارعون إلى الهجوم عليه قبل أن يتم توطيده 15.

في الوقت الذي تحافظ فيه الأنساق الانقسامية على الوضع القائم، تتميز الوحدات المكونة لها، بحركة دائمة من الابتعاد والانجذاب، كأنها جزيئات تلتحم بجاذبية احتكاكها. وتصبح التحالفات عديمة الاستقرار على العموم، ويسودها نوع من النسبية الأحلاقية، لأن حلفاء اليوم يمكن أن يصبحوا أعداء الغد، لأن الأعداء الألداء هم قلائل، كما هدو الأمر بالنسبة لمن هم أصدقاء مدى الحياة.

لا تميل الجماعات السلالية الأبوية إلى الاحتفاظ بعداوة دائمة إزاء الجماعات الخارجية، والعلاقة المزدوجة ذاتما تفرض نفسها مع الأجانب أو الأقارب على السواء، لأن الظروف وحدها تملي اختيار الحلفاء أو الأعداء. ولا غرابة أن يكتسي موقف الحياد - الذي لا يكون بالطبع مطلقاً أبداً - قيمة كبرى. يتمتع الأفراد بحرية كاملة للتنقل بين مختلف الجماعات (حق اللحوء، حق اقتناء الأرض، الزواج...) مع إمكانية الرجوع إلى سلالتهم دون التعرض لعقوبات صارمة 16. ولعل هذا يرجع إلى ليونة الأخلاق التي تعزز ميل الأفراد إلى العمليات الدفاعية، لأهم مطالبون بحماية أنفسهم من الأصدقاء، أعداء الغد المحتملون، والمحافظة على صلات مع الأعداء توقعاً لأي تغيير في التحالفات.

لقد أعدت قبائل الشرق الأوسط ألفاظاً دقيقة لتعيين مختلف التراعات المزمنة، وغالباً ما تتسبب فيها مصالح مادية كما رأينا من قبل، حيث لا تخلو كذلك من عداوة طقوسية. يتوقف استمرار الهيكل الاجتماعي على التوتر الذي يتولد بالضرورة عن حركته الدائرية 17. وفي بعض الحالات، تكتسي بعض البراعات المصطنعة أبعاداً أخلاقية مع مرور الزمن. فهناك قبائل مثل عدنان وقحطان في الشرق الأوسط 18، وقبائل حزولة وأوكوا في حنوب المغرب تعزى انقساماتها إلى نزاعات قديمة حول الأرض 19. وتشكل هذه الكونفدراليات الضحمة من القبائل (التي لم تتحرك مرة واحدة عبر التاريخ بصفة موحدة) تبريراً منطقياً للتراعسات المحلية، وتمدها بأبعاد فوق محلية، تاريخية وكذلك أسطورية. وعندما تشير القبائل إلى هذه الأحلاف الضخمة، فإلها في واقع الأمر تستعملها كوسيلة اصطلاحية للتعبير عن التوتر العام وتحديد بحاله. وليست في الواقع أسباب التوتر الحقيقية مهمة في حد ذاتها، لألها مرتبطة بالنظام ذاته.

بعدما قمت بوصف بعض الجوانب من تفاعلات الفئات داخل الأنساق النَّسَبية الانقسامية، أود الآن أن أتحدث عن نوع آخر من الأنساق الانقسامية. إن التقسيم والمعارضة التكميلية ظاهرتان شموليتان 20. ويرى م. ج. سميث (Smith) في تحليله الجيد للأنساق الانقسامية ألهما عنصران من عناصر الحياة السياسية، وكما يفترض نجد النشاط السياسي لا يمكن فصله عن الانقسامية.

يقول سميث: "إن العمل السياسي... ذلك النوع أو الجانب من النشاط الإنساني الذي يسعى إلى التأثير على القرارات السياسية بواسطة المنافسة داخل السلطة. ويعني ذلك أن العمل السياسي انقسامي في حد ذاته، لأنه يتحلى في المعارضة بين الفئات والأشخاص المتنافسين" ألم يقترح الباحث تمييزاً دقيقاً بين الحكم والسلطة "فالحكم، له الحق في إصدار بعض الأوامر، أما السلطة فلها القدرة على تحقيق تنفيذها " إن الحكم انقسامي شرطي ونسبي، ولا يمكن مركزته إلا بتحويله إلى سلطة يجسدها جهاز (أو سلم) إداري معين 3. ويلاحظ الباحث نفسه أن الحكم والسلطة لا يمكن فصلهما عند التطبيق، لكن التمييز يظل صحيحاً. الذا تكون المنافسة على الحكم - من أجل تحويله إلى سلطة - انقسامية كذلك، وشبه شمولية. يكمن الاختلاف بين نسقين انقساميين في طبيعة القِسم، ودرجة الانقسام، وقوة المنافسة، بالإضافة إلى أسلوب هذه المنافسة.

سندرس في ضوء ما سبق طبيعة الصراع السياسي في المغرب، وآليات سلوك المغاربة السياسي في علاقته بنظريات الأنساق. ولنعتبر بادىء ذي بدء أن الفصائل الانقسامية تلعب دوراً سياسياً في الصراع من أجل السيطرة على الموارد المحدودة وامتلاكها. ولئن كان استعمال هذا المفهوم (الفصائل الانقسامية) صعباً، فإنه يساعد مع ذلك على تركيز الانتباه حول ديناميكية العلاقات المتبادلة بين وحدات لا يستمر تماسكها، ولا تحتفظ بمويتها إلا بالصراع مع وحدات أخرى من الصنف نفسه. وهذه الوحدات ليست بحرد جزئيات بسيطة من دون اتصال. ويمكن أن ينعدم التوافق بين أهدافها في بعض الحالات، لكن جميع المشاركين (في اللعبة) يدركون أن الفائزين سيوزعون بينهم قسطاً معيناً من السلطة على حساب الآخرين. وكلما توقفت المنافسة أو طردت منها بعض الفئات، تختفي الفصائل المتضررة أو تفقد هويتها 24.

يمكننا أن نعتبر أنواع السلوك المختلفة التي رأيناها داخل الأنساق النسبية الانقسامية نموذجاً لسلوك الجماعات (داخل الفصائل الانقسامية). غير أن المنافسة والصراع داخل الأنظمة الأولى تحصل بين قِسَم يجمع بينها تضامن، وفيما يخصص الأنساق الانقسامية الأحرى، فإن الصراع يتم بين جماعات لا تضامن بينها، جماعات مؤقتة مبنية على أساس المصلحة الشخصية، وتميل إلى السلطة الفردية<sup>25</sup>. غير أن التمييز بين هـــذين النــوعين مــن الجماعات لا يجب المبالغة فيه؛ ذلك أن القِسَم المتضامنة غالباً ما تكون مؤقتة، وتنتسهي بالانصهار في قِسَم أحرى أو بالانشطار، ويمكن كذلك أن تكون لها دوافع ماديسة، بينما تتشكل بعض الفصائل في آن واحد من جماعات متضامنة وتكتلات مصلحية. ولنأخذ مثلاً اتحاد نقابي كل أعضائه من القبيلة نفسها، أو ضيعة صغيرة تملكها وتديرها طائفة دينيــة26. وبناء على ذلك، ترتبط "الفصيلة الانقسامية" بالتزامات عاطفية ومصالح مادية مشتركة، وتخوض صراعات طقوسية وموضوعية في آن واحد. لقد سبق أن قلنــــا إنهــــا تلعــــب دوراً أساسياً في مراقبة وتوزيع الموارد الاستراتيجية المحدودة، وهذا الأمر صحيح بالنسبة للمغرب، وكذلك بالنسبة لبلدان أخرى في طريق النمو. ولعل هذا يرجع أولا إلى أن نشاط الراشدين في جميع المستويات يتوجه بالدرجة الأولى إلى المنافسة السياسية التي تضمن أكثـر مـن أي نشاط اجتماعي آخر فوائد وامتيازات، هذا بالإضافة إلى أن الأرضية الثقافية تحدد أســـلوباً وقيماً سياسية تؤدي إلى التحزب والتكتل. لقد رأينا أن الأنساق النسبية الانقسامية منتشرة في بلدان الشرق الأوسط، وفي هذه المناطق تخضع المدن والقرى كذلك إلى التقسيم، أو لما أسماه باتاي (Pataï) بنوع من التبسيط بـ "الازدواجية"<sup>27</sup>. والمغرب دولة تقسيمية في أوسع معابى الكلمة، لأن سكانه خضعوا طيلة قرون لنسق الأنساب الانقسامية. لذا يجمع سلوك السياسيين اليوم بين مثل سياسية تقليدية، وتحزب ذي طابع عصري. ومن جهة أخرى تفسر التقلبات السياسية والتحولات الاجتماعية السريعة إلى حد بعيد ميل المحتمعات الانتقالية إلى التحزب. لقد وسَّعَ زوال الأنظمة الاستعمارية مجال المنافسة بين الجماعات الموجودة، بتقييم صحيح لقوها الذاتية أو لقوة منافسيها، غير أن الكل عازم أشد العزم على أحذ نصيبه من الغنيمة. تقوم لهذا الغرض كل واحدة بعرض قوتها لتخويف الآخرين، مما يثير سلسلة من

ردود الفعل يمكن أن تؤدي إلى صراعات عامة أو – كما همي العمادة في المغمرب – إلى مواجهات لفظية، تثبت أن قوة وتعميم المنافسة السياسية أمر لا شك فيه <sup>28</sup>.

توجد ثلاثة أنواع كبرى من "الفصائل الانقسامية" في المغرب، غير أنه لا بد من القيام بالتحفظ العادي الذي يؤكد على ألها لا توجد أبداً في صفائها الأصلى في الواقع.

#### الفئات الأساسية

تبلورت المشاعر الأساسية في المغرب حول الانتماء إلى القبيلة أو إلى الدين، وفي بعض الحالات حول الانتماء إلى منطقة، أو مدينة، أو حي، أو أسرة. ولقد جعلت خطوط الانقسام هذه بتشابكها وتداخلها من المغرب القديم فسيفساء انقسامية عريضة. وكان باستطاعة كل فرد من الأفراد أن يحدد موضعه. باعتبار هذه الوحدة أو تلك من هذا الهيكل الاجتماعي.

ظل انقسام المغرب إلى بلاد السيبة، وبلاد المحزن ظاهرة سياسية عرفها المغرب طيلة قرون، من دون أن تستقر الحدود بينهما نهائياً. ولم يشكل الانشقاق في أي وقت عملية منسقة، كما أن بلاد السيبة لم تنفصل أبداً باعتبارها وحدة مستقلة، بل كانت بكل دقة تجمعاً غير منتظم لقبائل كان بوسعها أن تتحدى الحكم، نظراً لموقعها الجغرافي، ولا تعلن نفصالها إلا عندما تسمح لها الظروف السياسية بذلك. وكانت القبائل لا تتردد لقلب تحالفاتها كلما تغير ميزان الحكم، لتتحد مع أعدائها ضد حلفاء الأمس.

كان للقبائل حماة داخل القصر، يعززون جاههم بإبراز قوة أتباعهم، ويستغلون ما يكتسبونه من نفوذ بهذه الطريقة لتخفيف الضرائب المفروضة على القبائل، الشيء السذي يزيد من سطوهم عليها. وغدت القبائل مسرح تحالفات مصلحية، وأصبح أعيان القرى من المناورين السياسيين ؛ ولقد أدى هذا الواقع لا محالة، إلى إفساد النموذج الصافي والأصلي تقبيلة، الأمر الذي كان يجعل منها جماعة مبنية على مشاعر أساسية. وما تزال قبائل المغرب مستقل تتصرف باعتبارها تكتلات سياسية تحت أوامر ساسة لهم طموح مفرط، وأصبحوا لآن يستعملون نفوذهم لتعزيز السلطة المركزية، عوض إضعافها. لقد اختارت القبائل أن تشارك في اللعبة عوض مقاطعتها 29.

لقد عاشت بلاد السيبة وبلاد المخزن مدة قرون نوعاً من الائتلاف الخاص بالمحتمعـــات الانقسامية، يجمع بين التبعية المتبادلة والعداوة، وتنافسها على المستوى الـوطني انعكـاس للخلافات المتولدة عن خصومة حادة في دائرة الإرث، حيث لا أحد يرغب أو يستطيع التخلي عنه في الوقت نفسه. وكانت الفروقات الموجودة بين بلاد المخزن وبلاد السيبة ذات طابع إثني وسياسي وديني وجغرافي. وقد يحصل نوع من التطابق في بعض الحالات فيما يتعلق بمقاييس تحديد الهوية. وهكذا، يمكن أن يكون الفرد في الوقت نفسه أمازيغياً ومنشقاً وحبلياً ومن أتباع زاوية. لقد ظلت الولية لآلة العزيزة زمناً طويلا تشكل في المنطقة الجبليــة من الأطلس الصغير رمزاً للمقاومة الأمازيغية المتمردة في الجبل ضد السهل العربي 30. وكان يحدث كثيراً في الواقع تداخل بين الأدوار والوضعيات بسبب تنقل الأفراد بسين مختلف القِسَم. ولم تخضع أبداً جميع القبائل الناطقة بالعربية لسلطة المخزن، كما لم تكين القبائل الأمازيغية كلها في حالة "السيبة"31 . لقد اعتاد سكان البوادي التنقل بين المدن والقرى، وكان عدد من طلبة القرويين، قلعة العِلم الإسلامي، من أصل بدوي. لقد خففت كل هذه العلاقات من العداوة التي سادت بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، لكن المسادلات التجارية لعبت أهم دور في تعزيز الروابط بينهما. لقد شكلت البادية سوقاً بالنسبة للمدن، ومصدراً لليد العاملة والمواد الأولية، وكذا المنتوجات الفلاحية. وكانت القبائل تجد في المدن ما تحتاج إليه من المواد المستوردة، كما تجد فيها منفذاً لمنتوجاتها وملجاً في وقت الأزمات32.

غالبا ما يبرز الدين من تحت السياسة، باعتباره دافعاً من دوافع المنافسة أو تبريراً لها. وقد لعب العلماء دوراً هاماً في هذا المجال من خلال دسائسهم لنصرة سلاطين جدد، أو إصدار الفتاوي بصدد مشروعية الضرائب، وقد طالبوا أخيراً بإقامة الصلوات داخل المدارس. وكانت الزوايا تشجع القبائل على العصيان، وتتحول إلى عواصم لدويلات صغيرة. وفيما يخص الشرفاء فقد أسسوا إقطاعات صغيرة مازالوا يوسعوها منذ قرون. لقد تحول الشعور القبلي في بعض الأحيان إلى حماس ديني ومصلح (الموحدون)، لكن الدين والقبيلة يمكنهما أن يتحالفا للإطاحة بالسلطان (التهامي الكلاوي وعبد الحي الكتابي).

كان بين المدن المغربية تنافس تجاري. وظلت فاس ومراكش تتنازعان حول التجارة عبر صحراء، ونشأت بين الرباط وسلا، الأختين العدوتين، عداوة مستمرة من أحلل المنف مطل على البحر 33. وتنقسم المدن المغربية داخلياً كذلك إلى مقاطعات (فاس البالي وفاس خديد) وإلى أحياء متناحرة (القرويين والأندلس بفاس) يتحكم فيها في بعض الأحيان تنازع ضائفي 34. ويشكل الحي وحدة مستقلة نسبياً، ومغلقة على نفسها بفرفها وحمامها ومسحدها. وقد تزيد خصوصية الحي عندما يتخصص في حرفة تمارسها جماعة من أصل واحد، أو أتباع طائفة معينة.

"يمثل هذا الإطار الاجتماعي الذي يتجاوز دائرة الأسرة من دون أن ينطبق على المدينة، بالنسبة للحضري... ما تمثله العشيرة أو القبيلة بالنسبة للقروي، وتتجلى مشاعر الأخروة وانتعاضد من خلال الزيارات المتبادلة في أثناء الحفلات العائليسة والأفراح المشتركة "35. وسواء كانت الأسباب دينية أو عرقية أو إقليمية، هناك عداوة تتخلل العلاقات الموجودة بين لأحياء، وتتجلى أحياناً فيما يشبه المعارك الطقوسية بين الأطفال 36.

لا تخلو الأسر بدورها من نزاعات. ومن غير المستبعد أن تكون العداوة بين أسرة الماسي وأسرة الوزاني من أهم العوامل التي أدت إلى أول انقسام داخل الحركة الوطنية سنة 1937. وظلت التراعات الداخلية قوية كذلك داخل الأنساب التي عرفت اتساعاً كبر، حيث يمكن أن يحمل عدد كبير من الأشخاص الاسم نفسه. وفيما يلي نموذجان عن هذه الخلافات: في انتخابات سنة 1963 التشريعية ترشح الحسن الوزاني الذي ينتمي إلى فرع العائلة الفاسية في مدينة وزان ضد شهدي حسني الوزاني، وكان من مواليدها، وكاتب فرع حزب الاستقلال بها. وبعد حملة انتخابية عنيفة نجح هذا الأخير، لكن الحسن السوزاني أهمه بتزوير النتائج، فألغي ترشيحه. وتمدنا عائلة التازي البرجوازية بالمثال الثاني: تنقسم هذه العائلة إلى ثلاثة فروع: فرع التازي –مسلك، وفرع التازي – الشيخ، وفرع التازي موحاً. نصب أحد أعضاء فرع التازي – الشيخ، باشا على مدينة فاس في الثلاثينيات، لأنسه موحاً. نصب أحد أعضاء فرع التازي – الشيخ، باشا على مدينة فاس في الثلاثينيات، لأنسه كان من عملاء فرنسا المخلصين، فاستغل سلطته لاضطهاد الوطنيين من عناصر الفروع لأخرى من الأسرة. ويعزى هؤلاء سلوكه للخبث الطبيعي لآل التازي – الشيخ<sup>88</sup>.

#### الفئات المختلطة

يتحدد على عكس الفئات السابقة هذا النوع الثاني من "الفصائل الانقسامية" تبعاً لأهداف مادية موضوعية. ويشكل المثال الأول حالة قصوى، لأن الأمر يتعلق بالمنافسة الموجودة بين التجار الفاسيين والسوسيين، سنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الرابع، لأن نتاقجه تنعكس على سائر الحياة السياسية المغربية، ونكتفي هنا بالإشارة إلى ذلك. يشكل التجار الفاسيون نموذج النجاح الاقتصادي، لأهم من المغاربة القلائل الذين استطاعوا أن يحققوا تراكماً رأسمالياً ؛ بينما اقتصر السوسيون على التجارة الصغيرة، نظراً لعجزهم المالي، كما ألهم لم يستفيدوا من عمليات المضاربة . غير ألهم يسيطرون على قطاع التغذية بواسطة مؤسسات عائلية تعتمد على التمويل الذاتي. وهناك نكتة كلاسيكية متداولة تحكي أن أخوين من سوس يشتغلان في دكان، ويستعملان بالتناوب الحذاء نفسه وكذلك فيما يتعلق بالصحن والفراش، من أجل توفير المصاريف، لكن السوسيين ليسوا على العموم سوى باعة بالتقسيط، يخضعون لتجار الجملة الفاسيين الأثرياء، ويعيشون بمرارة تبعيتهم في مستوى التمويل، والحصول على قروض قصيرة المدى. وتزداد هذه المرارة عندما يواجهون من حديد موظفين فاسيين في أثناء قيامهم بكل الإحراء إلى هؤلاء التعساء على الرغم من الفرائب ورخص البناء الخ... وينظر الفاسيون بازدراء إلى هؤلاء التعساء على الرغم من أهم يكونون حلقة ضرورية لترويج بضاعتهم.

تشكل علاقات الولاء أساس هذا الصنف الثاني من الفئات، ويمكن أن تكون في الأصل فئات أساسية لها أهداف مادية صرفة: مثلاً، عصبة قروية تقاوم من أجل السيطرة على حقوق الماء أو حقوق الرعي، وسلالة سوسية تحتكر تجارة التغذية في مدينة معينة، أو سمسار معمل يجلب العمال من قبيلته. ولا يتم الانتساب إلى الفئة من دون تأدية حق القبول "للمعلم" الذي يمنح رعايته وحمايته. وترتبط فئات الأتباع هذه بالمصلحة أكثر مما ترتبط بعلاقات قرابة الدم أو الإخلاص، وتكون عادة قليلة العدد، سهلة الاستعمال، أما تاريخ طويل في المغرب، وكانت الحاشية بالأخص نشيطة في عهد المخزن القديم. لقد دار صراع خفي لسنوات بين وزيري الحرب المهدي المنبهي في عهد مولاي عبد العزيسز، وفضول

غرنيط الذي اختاره هذا الأخير وزيره الأعظم، وحاول كل منهما في الخفاء أن يكون فشة من الأتباع، بينما كان السلطان يستغل هذا التراع ويتلاعب بالاثنين، في حين وقف أعضاء الحاشية موقف الحياد<sup>39</sup>.

### ائتلافات المصالح

لن أطيل الحديث عن هذا النوع الثالث من الفئات، لألها ستشكل موضع ما تبقي من الكتاب. تضم هذه الفئات كُلاً من الأحزاب والنقابات والضباط والجماعات الاقتصادية. وتتكون في الغالب من فئات الأتباع التي ظهرت تحت تأثير الثقافة الأجنبية التي أخذ المغاربة نماذجها لمقاومتها بسلاحها. وتتصارع هذه الفئات منذ الاستقلال للسيطرة على الحكسم. ويتحدد سلوكها بطبيعة المنافسة الانقسامية، وبمعطيات الثقافة السياسية المغربية التقليدية.

وحسب ما يبدو حتى الآن، لا تحدد أي فئة أهدافها على أساس طبقي. كل هذه الفئات تنتمي إلى الأوساط الميسورة بما في ذلك النقابات بالرغم من لفظيتها الإيديولوجية البروليتارية، لكونها جماعة محظوظة داخل السياق المغربي. وليست هناك منظمة تمثل مصالح الشرائح الدنيا من المجتمع مثل الصناع التقليديين والتحار الصغار والعمال الزراعيين، إلا أن بعض الحركات بدأت تكتسي دلالة هامة، لأنها ستؤدي تدريجياً إلى جمع مختلف الفصائل داخل بنية طبقية كلاسيكية. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في خاتمة الجزء الثاني من الكتاب.

يبقى علينا أن ندرس الآن مواقف المغاربة السياسية لإبراز ما يتخللها من تأثير صادر عن التقاليد المخزنية وعن الحياة القبلية. ولعل ما يميز بصفة جوهرية سلوك المغاربة السياسي يتحلى في استعمال السلطة والحكم — عن قصد أو بصفة غريزية — استعمالاً دفاعاً. فعندما يعمل السياسيون بكل ذكاء على توسيع ثروقم، وتعزيز نفوذهم، لا يغفلون أبداً أن صعودهم يمكن أن يرافقه سقوط زميل آخر، وألهم بدورهم يمكن أن يذهبوا ضحية النكسة نفسها. لذا يفرض التكتيك الدفاعي نفسه على الجميع، ويتحلى في الحرص على إخفاء الامتيازات الجديدة والمثيرة للحسد، مع منعها من السقوط بين أيدي المنافسين 40. لا يعتبر المغاربة الحكم وسيلة عمل إيجابية قادرة على البناء والهدم وفتح سبل حديدة، بل يستعملونه أداة دفاع ووقاية ومحافظة. لا يزال الموقف سائداً حتى الآن، إذ يمكن أن يفسر أكثسر

خصوصیات الصیرورة السیاسیة المغربیة، وعلی الحصوص حموده تغریب بعد سنة 1956، مما یؤدي بصورة منطقیة إلی التزام بعض أنواع السلوك وانتكتیكات.

يسعى كل واحد إلى مضاعفة تحالفاته، بدءاً ربما بقرابته، لتأمين دفاعه 4، وتأمين أكثر ما يمكن من إمكانيات التدخل (أو عدم التدخل على السواء). وليس من الضروري أن يكون هناك هدف مباشر من وراء هذه التحالفات، بل هي بمثابة استثمارات متعددة على المدى البعيد، تستوجب اللعب على جميع الواجهات لمواجهة كل الاحتمالات 4. يملي هذا النهج الحذر والتحفظ الذي يستلهم في الواقع كل أنواع النشاط الاجتماعي والسياسي، شعور حاد بنسبية كل انتصار، ونسبية كل صداقة أو عداوة معاً.

إن لمن الخطأ السياسي الفادح أن يقوم المرء باختيار سيء، أو أن يضع نفسه في موقف حرج. ويتحنب المغربي بشكل غريزي المواقف الجازمة التي تبقى دون منفذ، مع العلم أن هذه الحالات قليلة. فإذا ما اضطر إلى الاختيار بين جماعتين، يعمل كل ما في وسعه للبقاء على اتصال بالجماعة التي أرغم على الابتعاد عنها علنياً. ذلك لأن الأنساق السياسية الانقسامية لا تعرف هزائم لهائية، وما الانتصارات إلا شيء مؤقت. يفرض التوازن عودة المهزومين مهما طال الوقت، ومن الأفضل أن يتوفر الفائزون حينئذ على مخرج.

عندما يختل التوازن داخل حزب أو ائتلاف بسبب الأطماع الذاتية لفرد أو جماعة يوضع "الصغار" الممزقون بين مختلف الأطراف أمام اختيارات ثلاثة: التحالف مع أحد الطرفين وقطع كل العلاقات مع الآخر، أو الانضمام إلى أحدهما، مع إشعار الثاني بالهم مرغمون على ذلك، أو الانسحاب من التراع مع الاحتفاظ بالاتصال مع الطرفين. ويعطي انقسام كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية نماذج غزيرة في هذا الجال. وفي كلتا الحالتين كان عدد المنسحبين مدهشاً.

يعجز المغاربة عادة عن التصرف بحرية كأفراد، ولا يشعرون بالراحة والاطمئنان إلا بالاندمادج في الجماعة التي تشكل أوليتها عنصراً من ثوابت التاريخ المغربي. لم يلعب أي فرد منعزل - باستثناء الأولياء أو الطلبة المتنقلين - دوراً هاماً في المجتمع. ولم يكن القتلة الذين يفرون من قبيلتهم يكتفون بالابتعاد عنها، بل كان عليهم أن يجدوا ملجاً في قبيلة أخرى. ولعل أهم وظيفة من وظائف فئة الأتباع أن تقوم بحماية الأفراد المنعزلين.

ينبغي للفرد أن ينتمي إلى الجماعة التي بدوها يبقى دون دفاع، ولا يتعرف المغربي على نفسه إلا من خلالها، ويفقد هويته خارجها 43. وإذا كان أرسطو يرى أن الإنسان دون حاضره لا يعدو أن يكون حيواناً أو آلة، فإن المغاربة يعتبرون الشخص المنفرد إنساناً أحمسق أو بارعاً في إخفاء علاقاته. تشكل لعبة الذئب الوحيد دوراً مؤقتاً، إذ لابد ، طال الزمان أو قصر، من الاندماج في شبكة من التحالفات أو اختيار الموت السياسي.

لا تمنع الأهمية البالغة للجماعة الأفراد من التحرك داخلها بكل حرية في الاتجاه الـــذي يضمن مصالحهم. كثيراً ما يحدث الانتقال من طرف لآخر ولا يعامل بصرامة 44، والانتمـــاء خماعات متعددة، وفي وقت واحد ليس أمراً استثنائياً، وهكذا يؤدي تداخل الــولاءات إلى علاقات وفاء متناقضة.

تشكل إقامة شبكات من التحالفات المعقدة وصيانتها نشاطاً حيوياً وفناً مسن الفنون بالنسبة للمغاربة. وترتكز الحياة الاجتماعية والسياسية على هذه العمليات التي لا تخلو مسن لخيل والدسائس. ويعرف الجميع قواعد هذه اللعبة الدقيقة، وتستدعي اكتشاف البواعث الحقيقية التي يخفيها المشاركون بمهارة وراء دوافع مزعومة. ويرى الجميع بصورة مسبقة أن مبادرة ما قد تحمل وراءها نوايا مبيتة. لذا يعم حذر حفي في كل العلاقات، سواء بسين المغاربة أنفسهم أو مع الأجانب، وليست في ذلك أي طبيعة مرضية، بقدر ما تعد قاعدة من قواعد اللعبة الدقيقة التي يخوضها المغاربة بلذة وبراعة.

تتعدد الوسائل للعثور على الحلفاء وتأمين وفائهم، غير أن الديون المالية أو المعنوية تظل في لهاية الأمر من أنجع السبل لتوطيد شبكات الأحلاف، ذلك أن المدين، إذا صح لي القول، يكون مرغماً على التحالف مع دائنه، ولا يمكنه أن يصبح عدواً له بسهولة. تعتبر علاقات الالتزام معقدة ومتعددة الأشكال في المغرب. وكل مغربي يلزم بمساعدة أعضاء عائلته وأقربائه والاعتراف بالجميل لكل من أحسن إليه. من الصعب جداً على الأجنبي أن يدرك ألغاز كل القواعد الضمنية التي تحدد درجة التزام كل فرد وما يستحقه من جزاء عند تجاوزه قواعد اللعبة، وغالباً ما يبرر المغربي سلوكه بقوله: "لم أستطع القيام بكذا لأن فلان عسم زوجتى، أو لأنه توسط لي للحصول على منحة لابني...".

تنتشر الديون المالية بدورها أيضاً، لأن المغاربة يقترضون فيما بينهم بسهونة كسبيرة 46. ويعطينا المثال التالي فكرة عن الاستعمال السياسي لعلاقات الالتزام الناشئة عن هذه العادة: يعد الحاج عابد في نظر مواطنيه من أثرياء تجار الدار البيضاء ووجهائهم ؟ وكثيراً ما يقصده الباعة السوسيون للاقتراض منه، لأنه واحد منهم. يكتفي التاجر بتسحيل مبالغ الديون على كراس عادي دون القيام بأي إجراء آخر لتحديد مدة الأداء أو مبالغ الفوائد. وهذه الطريقة يصبح مئات التجار تابعين له. ماذا يجني الحاج عابد إذن من وراء هذه العلاقات ؟ قبل كل شيء، هناك شعور بالاطمئنان أن مئات من الأفراد على استعداد لمساعدته عند الحاجة. وعلى الرغم من أنه من الصعب القول تحديداً ما نوع الاتفاق المعقود بينهما مسسبقاً. فإن الحاج عابد جند أتباعه لصالح الكديرة (الذي كان آنذاك مديراً للديوان الملكي) في انتخابات الحاج عابد حيث كان هذا الأخير مرشحاً في حي بن مسيك الذي يوجد فيه الباعة الصغار، ويمكن أن نفترض دون بحازفة أنه تم تعويض الحاج عابد وبكل سخاء عن كل ما الصغار، ويمكن أن نفترض دون بحازفة أنه تم تعويض الحاج عابد وبكل سخاء عن كل ما ضاع منه من فوائد خلال سنوات. من المرجح، أن مثل هذه الحالات ليست عرضية، إذ يوجد الآن نموذج مثل هذه الشبكات في حالة احتياط في انتظار ساعة تحريكها إن عاجلاً أو آجلاً.

وهكذا، تحتد داخل هذه الائتلافات العداوة والصراعات أكثر فاكثر، لأن المعركة الحاسمة من أجل السيطرة على الثروة وإعادة توزيعها تجري هناك، وبالمقابل، تبدو العداوة إزاء الجماعات المعادية أقل حدة وضراوة. مما يؤدي إلى شلل المتحالفين وإخفاق محاولتهم حتى عندما تكون أهدافهم سهلة المنال. لقد قامت ثلاثة أحزاب بتأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في سنة 1963، للحصول على أغلبية برلمانية مؤيدة للعرش. لكن التراعات التي نتجت عن مسألة اختيار المرشحين أدت بالتحالف إلى الفشل، ولم يكن انتصاره فيما بعد، عندما حصل على الأغلبية في البرلمان، إلا انتصاراً صورياً.

يلعب سلوك التقليد داخل المجتمعات التي تطغي فيها الجماعة على الفرد دوراً هاماً في جميع مستويات النشاط الاجتماعي وبالأخص على المستوى السياسي. ويعمل هذا السلوك كحافز لتحويل أنظمة التحالفات التقليدية إلى منظمات سياسية عصرية. وقد أصبحت على هذا الأساس البنيات الاجتماعية للهجرة القروية، قاعدة لتنظيم حركات سياسية : ففي سنة

1955، اعتمدت جماعات المقاومة على تنظيم الجماعات السوسية في الدار البيضاء وأكادير ومدن أخرى، واستعمل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الخطة نفسها في سنة 1959، ومن نتائج هذا السلوك، أنه إذا ما التحق أمغار أو قائد بحزب سياسي يتبعه كل أفراد القبيلة، كما أن اختيارات الفرد السياسية لا تكون في غالب الأحيان سوى امتداد لاختيارات والده أو أخيه الأكبر، ولا تراعى فيه الاعتبارات الإيديولوجية بقدر ما تراعى آراء الآخرين.

وخلاصة القول إن الحوافز الضعيفة في المجتمع تدخل في اتجاه سبل جديدة، بالإضافة إلى المبادرة الفردية إذا لم يتم إحباطها، وفي حالة إذا لم تجد ما تستحقه من التشجيع.

يمكن أن نجد في كثير من البلدان التي تشتد فيها المنافسة، سلوكات شبيهة بما لاحظناه في المغرب، غير أن تواترها وأسلوكها وتأثيرها على النشاط الاجتماعي يختلف حسب المضمون الثقافي والأشكال المؤسساتية. إن ما حصل في المغرب من تعزيز متبادل بين الأرضية الثقافية والمؤسسات يجعل من هذا البلد نموذجاً نادراً من نماذج الأنساق السياسية الانقسامية.

### هوامش الفصل الثالث

Jacques BERQUE, Structures sociales du Haut Atlas, paris 1955, p. 449. : انظر کلامہ: - 1

E.E. EVANS- PRITCHARD, Les Nuer, Paris 1968. E.E. EVANS- PRITCHARD, The Sanusi of Cyranaica, Oxford, 1949.

3 – انظ :

EVANS- PRITCHARD, Les Nuer, p. 150, voir aussi EVANS- PRITCHARD, The Sanusi..., p. et Paul BOHANON, Social Anthropology, London 1963, pp. 137-140.

R.F. MURPHY et L. KASDAN, The Structure of Parallel Cousin Mariage, American Anthropologist, vol. 61, février 1959, p. 17.

5 – مأخوذ من مورفي (Murphy) وكسدان (Kasdan)، م.س.

6 — استعمل مفهوم "قبيلة" بمعناه الواسع تجنباً للتعقيد. إنه يتطابق في معناه الضيق مع المستوى نفسه من التنظيم الاجتماعي، يتداول رجال القبيلة في القبائل المغربية لفظة "تاقبيلت" إشارة إلى بعض مستويات الهرم البنيوي. وتتحدد القبيلة بالنسبة للوحدات الأحرى في مجموعة من العلاقات المتبادلة. وتحدد على العموم القبائل هويتها نسبة إلى حد مشترك، أو إلى قاعدة ترابية مشتركة.. وتؤكد قبائل الرحل على الجد، بينما تركز القبائل المستقرة على التراب المشترك. ولا يسعي مجال هذا الهامش لإبراز كل المعلومات المفيدة التي وحدمًا في مقالات وتوجيهات كل من: D.Hart وE.Geliner حول الانقسامية في المغرب.

<sup>7</sup> – انظر :

M.D. SAHLINS, The Segmentary Lineage: An Organization of Predatory Expansion, in Ronald COHEN and J. MIDDLETON (eds), Comparative political Systems, New York 1967, pp. 89-119.

<sup>8</sup> – راجع :

D. HART, « Segmentary Systems and the Role of « Five Fifths» in Tribal Morocco », Revue de l'Occident et de la Méditerranée, vol. N°3, 1967, pp. 65-95; W.H. LEWIS, « Fending and Social Change in Morocco », The Journal of Conflicts résolution, vol.5, N°1, 1961, pp. 43-54; Jeanne FAVRET, « relation de dépendance et manipulation de la violence en Kabylie », manuscrit non publié d'une communication au Colloque des Groupes de Recherche en Anthropologie et Sociologie politique, Paris, 30 mars 1968.

<sup>9</sup> — انظر:

MURPHY et KASDAN, op. cit., passim; et aussi Fredrik BARTH, « Segmentary Opposition- and the Theory of their Games: a study of Pathan Organisation », Journal of the Royal Anthropological Institute, vol. 89, pp. 5-21.

· انظ - 10

Lewis Coser, The Functic s of Social Conflits, New-York, 1964, pp. 50-55.

[Pathans] أنظم من الأحلاف تجمع بين أنساب أبوية (Pathans) أنظم من الأحلاف تجمع بين أنساب أبوية.

Sahlins - 12، م. س. ص. 93، يعرض الأسس الاقتصادية للأنساق الانقسامية، غير أنه يبالغ حسب رأيي في التأكيد على تحويل الخلافات إلى الخارج.

13 — يشير Hart إلى وجود تحالفات متنازعة داخل التكتلات عند "بر<sub>نه</sub> وارين"انظر كذلك مقالته

« Emilio Blanco Izaga and the Berbers of the Central Rif », *Tamuda*, vol. 6, N°2, 1958, pp. 203-207.

انظر كذلك Barth، م. س.

14 - يذكره COSER في م.س. 77 للزيادة في المعلومات حول وضعيات الصراع، انظــر ص: 76-80.

Max GLUCKMAN, Costum and Conflict in Africa, Oxford, 1959, p. 2.: وكذلك

15 — انظر Barth، م.س.

16 – يمكن تطبيق نماذج السلوك الانقسامي بصورة أعم. انظر دراسة حول قبائل Gusĭı في كينيا لـــ :

R.A. LEVINE, « Socialization, Social Structure an Intersocial Images », in International Behavoir: A Social Psychological Analysis Kelman, New-York, 1965, pp. 43-69.

انظر كذلك Murphy et Kasdam، م. س. ص. 20.

: فذا المبدأ من جديد تطبيق أعم، انظر-17

R.F. MURPHY, «Intergroup Hostility and Social Cohesion», American Antropologist, vol. 59, N°6, 1957, p. 1018. Sur les MUNDURU CU du Brésil.

وكذلك Coser، م. س. ص. 107.

18 - انظر:

R. PATAÏ; Golden River to Golden Road: Society, Culture and Change in the Middle East, Pennsylvania, 1962, pp. 177-250.

 $^{19}$  انظر Montagne، م. س. ص. 101–205 –

<sup>20</sup> – انظر:

SAHLINS: م. س. ص. 90، انظر أيضاً David EASTON, Political Antropology, in B. J. SIEGAI, Biennal Review of Antropology, 1959 Stanford, 1959, pp. 210-262.

21 — انظ<sub>ه</sub>:

M. G. SMITH, « Segmentary Lineage System », The Journal of the Royal Antropoligical Institute, vol. 86, part II, 1956, p. 48.

Aidan SOUTHALL, « a Critique of the Typologie of States and Political Systems », In Political Systems and the Distribution of power. A. S.A., Londres (Tavistock Pub.) New-York (Praeger), 1965, pp. 127-129.

R.W. NICHOLAS, Factions: « A Couparative Analysis », in *Political Systems and the Distribution of Power*, p. 28; et aussi du même, Segmentary Factional political systems, in M.J. SWARTZ, *Political Antropology*, Chicago, 1966, p. 53.

: 
$$-26$$
 حرس WOLF، ظاهرة تحول الأنساب إلى شبكات تجارية من الأتباع  $-26$ 

Eric Wolf, «The Social Organization of Mecca and the Origins of Islam», Southwestern Journal of Antropology, vol.7, 1951, pp. 329-356.

Segmentary... ،Nicholas ، ص. 55 و كذلك.

GEERTZ, The Integrative Revolution, passim.

<sup>29</sup> – انظر:

Ernest GELLNER, « Patterms of Rural Rebellion in Morocco: Tribes as Minorities », European Journal of Sociology, vol. 3, N°2, 1962, pp. 297-311. Jeanne FAVERT, « Le traditionalisme par excès de modernité », European Journal of Sociology, vol. 8, n°1, 1967, pp. 71-93.

30 – انظر Structures..., Berque م. س، ص. 298. وحول السيبة ضد العرب في الأطلس المتوسط،

TERRASSE, Histoire du Maroc, op. cit., p 310.

31 - ساعدت قبائل أمتوكة من أمازيغ الجبل، السلطان على إخضاع الرحامنة، وهم عرب السهل.

<sup>32</sup> – لقد أنحى الرحامنة حصار مراكش، لأنهم كانوا يحتاجون إلى سوق المدينة.

 $^{33}$  - توجد منافسة بين حلب ودمشق، وبين الموصل وبغداد.

LE TOURNEAU, Fès avant le Protectorat, Casablanca, 1949. : نظر: - 34

Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, Paris 1970, p.55. : نظر: - 35

244. . س. س. ص. PATAÏ ماك بعض النماذج في  $^{36}$ 

LE TOURNEAU, L'Afrique du Nord musulmane..., p. 196. : نظر : - انظر : - 37

- <sup>38</sup> حوار مع عبد الهادي التازي (موحا).
- 39 انظر : Arnaud، م.س. ص. 136–152، ولبعض التعليقات حول مظاهر مشابهة في إفريقيا السوداء، انظر :
- P.C. LLOYD, « The Political Structure of African Kingdom: An Exploratory Model », in *Political Systems and the Distribution of Power*, p.93.
- وحول مكة في عهد الرسول (صلعم) انظر : WOLF، م.س. ص. 336. سأتعرض بتفصيل لجماعـــات الأتباع في الفصل الرابع.
- 40 يمكن إن نتساءل كيف يدخل في اللعبة من لا يملك شيئاً. إنه يصير من الأتباع الأكثر ثراء في انتظار استغلال هذه الوضعية للانفراد وتأسيس ثروته الشخصية. لكن لا يتوفق في هذه العملية إلا القليل.
- 41 يرى Paul Pascon بول باسكون أن، رئيس الأسرة يقضي وقتاً طويلاً لتوطيد موقعـــه داخلــها، انظـــ :
- Paul PASCON, « La main d'œuvre et l'emploi dans le secteur traditionnel », B.E.S.M., vos 101-102, 1966, p. 134.
- <sup>42</sup> يعود الفضل إلى لاري روسن Lary Rosen فيما يخص مفهّومي للتحالفات الدفاعية، في ضوء ما استفدته من ملاحظاته التي شكلها خلال إنجازه لأبحاثه حول صفرو. ويستعمل الحاج عابد في حواره مع ARNAUD عبارة مغربية تدل على الظاهرة نفسها.
  - 86. م.س. ص. Bourdieu : انظر 43
  - 436. ... BERQUE, Structures، ص. .BERQUE, om. 44
- 45 لاحظ D.HART إن الديون المالية تكون مثل خيوط العنكبوت، تجمع بين كل سكان الريف، كلهم يتدينون، ولا يستبعد أن يستعمل عمال الريف سواء العاملين منهم داخل البلاد أو خارجها، قسطاً مسن الأموال للحفاظ على علاقات الالتزام هذه. (اتصال شخصى، 5 نوفمبر 1966). انظر كذلك:
- E.R.LEACH, « Social and Economic Organization of the Rowandus Kurds », in Social Anthropology, London, 1939, pp. 42-43.
- يعتبر Lary Rosen، أن الالتزامات من هذا النوع لعبت دوراً حوهرياً في انتخابات الغرفة الفلاحية لمدينة صفرو في سبتمبر سنة 1966.

### الفصل الرابع

# الأسلوب السياسي للنخبة

"أدركت أن هذا الجيل الذي نال حظاً من التعليم كان جيلاً من التفاح المستعفن، وفي أحسن الأحوال يمكن أن يستخرج منه عصير، عصير مر ... لقد حلم الجيل الأول مسن المثقفين المتأوريين بالإصلاح والتطهير والتغيير... كَلاَّ إنك لا تفهم شيئاً ستكون بناء في خدمة الأجداد"1.

ما حدث من قطيعة في المغرب بين الأجيال، كان أعمق بكثير مما حدث في بقية العالم العربي. ولم يتنكر الشباب المغربي مع ذلك لأجداده، وأصبح وريثاً لجيل ما قبل الحمايسة في إطار من التواطؤ، وعدم الشعور بالارتياح، على عكس ما حرى في بعض البلدان العربيسة الأخرى، إذ احتكت ثلاثة أو أربعة أجيال بالدول الصناعية، ودام هذا الاتصال أكثر مسن قرن بالنسبة للجزائر ومصر. ومن ناحية أخرى، خضعت هذه الأقطار لسيطرة الأمبراطورية العثمانية، وكانت تعتبر دولة عصرية نسبياً، وقد امتدت الثقافة الأوروبية فيها كأمر حتمي بواسطة أساليب التربية الحديثة إلى عِدة أجيال، بخلاف ما حصل في المغرب، حيث ظلب علاقاته مع الخارج محدودة وضئيلة قبل سنة 1912، وبين عشية وضحاها تم استبدال النظام السياسي التقليدي بمؤسسات مستوردة من أوروبا. وأضيفت إلى هـذه الشورة الهيكليسة الصدمة الثقافية الناتجة عن الحضور الفرنسي الواعي بـ "رسالة" فرنسا وقيمهـا. وإنسه لم الصواب أن نقر ونقول إن المغرب لم يعرف إلا جيلاً انتقالياً واحداً وليس أكثر2.

لم تمس الجهود التي قامت بها فرنسا إلا عدداً ضئيلاً من لسكان. واحتك قطاع آخسر منهم بالمناهج الفرنسية من خلال المهنة العسكرية، ومن خلال بعض الوظائف الإدارية القليلة. وكان حل عناصر الفئة الثانية من المدن، بينما كانت أغلبية الفئة الأولى من أصل قروي. وبعد سنة 1956، ورثت هاتان الجماعتان كلا من السلطة الإدارية والسلطة العسكرية، وشكلتا النخبة السياسية المغربية.

لقد تبنيت مصطلح "النخبة السياسية" في هذا الكتاب نظراً لثرائه، رغم أن علماء السياسة لم يتفقوا بعد على تعريف مقبول وشامل له. ومع ذلك يتضمن هذا المصطلح بعض الدلالات التي تعود عليها الجميع، وأعني هنا "الأقليات الاستراتيجية" التي يتحدث عنها ربمون أرون (Raymond Aron)، حيث يرى ألها توجد في مواقع استراتيجية من المجتمع" و"تتحكم في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص، بل وكذلك في مجال الشؤون العامة"قلا ويبدو لي أن النحبة السياسية المغربية عبارة عن مجموعة من هدذا النوع من الأقليات ويبدو المستراتيجية. وسوف أستعمل مصطلح النحبة السياسية هنا لتعيين تلك الفئة من المغاربة الذين يستطيعون لأسباب مختلفة، أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني، كما في مقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، وقد يرتبط نفوذهم هدذا بشبكات الأتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا. وتضم هذا الشبكات كلا من الأحرزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات الطلابية، والمصالح الحاصة، والأسر الكبرى، والقبائل، والضباط، والعلماء، والشرفاء، وغالباً ما يكون قادها من الموظفين السامين في الحكومة، أو والضباط، وقد تتحاوز النحبة السلطة الحكومية، لألها تشمل المعارضة كذلك. وحل أعضائها من المثقفين أو الأثرياء، أو هما معاً، ومع ذلك ليست الثروة والثقافة بالمقاييس الوحيدة مسن أحل الانضمام إلى النحبة. لأن التعيين الذي يحدد طريقة الوصول إليها.

تعرضنا في الفصل السابق لِما للقبائل والأسر من أهمية سياسية، وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل المقبل. وفيما يخص ادعاءات انتماء قادة الأحزاب والنقابات إلى النخبة فله ما يبرره. وفيما يتعلق بالعلماء والشرفاء، فإنه ينبغي إعطاء بعض التوضيحات: فهؤلاء ليس لهم تأثير مباشر في توجيه الحياة السياسية إلا ما كان من دور شكلي ينحصر في تنصيب السلطان الجديد، وهذا الأمر نفسه أصبح غامضاً بعدما تم إقرار دستور عام 1962،

الذي رسخ مبدأ وراثة الأسرة المالكة، ومع ذلك تبقى مصادقة العلماء لا مفر منها، طالما بقي النظام الملكي يحافظ على مظاهره الأوتوقراطية لتبرير ما يزعمه من شرعية إسلامية. وما يزال بوسعهم أن ينازعوا في بعض القرارات أو يقوموا بمعارضتها في وليس للملك منفعة في أن يهينهم ما دام الشعور الديني لدى المغاربة يشكل دعامة من دعائم العرش، بـل على العكس من ذلك، ينبغى من أجل تحقيق أهدافه أن يعزز من نفوذهم.

ومن جانب آخر يريد النظام الملكي — ولو بنوع من الفتور — أن يحافظ كذلك على سمعة وجاه الشرفاء والأولياء. وينتمي هؤلاء إلى ما يمكن تسميته بـ "العائلـة المقدسـة". ويشكلون إحدى شبكات الأتباع التي يحرك خيوطها الملك. وليس لديهم — باستثناء مسن عينوا منهم في مناصب حكومية مثل الحسن الوزاني — أي سلطة سياسية رسميـة، لكنـهم يتمتعون بحظوة هائلة. وعلى الرغم من ذلك ليست قوهم بالقدر الكافي الـذي يخـولهم إمكانية نقد العرش أو معارضته. ولو رغب القصر في محاربتهم حدياً لاسـتطاع أن يضـر بسمعتهم إلى حد بعيد، لكن هذا الافتراض يبقى بعيد الاحتمال ما دام نفـوذهم "صـالحاً للاستعمال".

نفهم من هذا أنه لا يمكن حصر النحبة السياسية المغربية فقط في من وصلوا إلى المناصب العليا في جهاز السلطة الرسمية أن لأن هذا التعريف سيكون قاصراً جداً، إذ لا يجوز في المغرب قياس نفوذ الفرد أو وزنه السياسي على أساس المنصب الذي يحتله. وعلى سبيل المثال، تعتبر وظيفة القائد اليوم وظيفة متواضعة، وكل القواد يخضعون للرتبة الإدارية نفسها، ويتقاضون الأجرة نفسها. لكن، إذا كان أحدهم علوياً أو أخاً لوزير يستطيع أن يوثر في القرارات المتخذة على المستوى المركزي. لا ينتمي الفرد إلى النخبة بسبب مهمته الإدارية، بل بسبب انتمائه إلى جماعة معينة. وغالباً ما تمكنه هذه الأخيرة من الوصول إلى المنصب الذي يتولاه. وإذا ما نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى، نجد أنه ليس هناك أي ارتباط دائم بين أي منصب مهما كانت أهميته، وما يفترضه من قوة سياسية. لا يتضمن منصب الوزير الأول (مثلا) أي امتياز محدد، فعندما كان مبارك البكاي رئيساً للحكومة مارس بعص السلطة، على عكس أحمد باحنيني، فإنه لم يكن سوى دمية مسخرة بين يدي القصر 6.

ما سبق قوله، يمكن أن ينطبق تماماً على المنظمات غير الحكومية وعلى سبيل المشال وضعية كل من محمد الغزاوي وأحمد النجاعي اللذين لم يكونا أبداً ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، مع العلم أن الأول كان قبل الاستقلال أحد الممولين للحركة الوطنية، والثاني كان رئيس الاتحاد المغربي للفلاحة، وعلى ارتباط وثيق بالحزب.

لقد قررت، ولو بنوع من الاعتباط إلى حد ما، اعتبار أن بعض الوظائف الإدارية تمنح لأصحابها حق المشاركة في هيئة النخبة. ويتعلق الأمر بأعضاء الديوان الملكي، والوزراء مع كتاب دواوينهم، ومديري المكاتب والمصارف العمومية وشبه العمومية، وجميع السفراء وأعضاء البعثات الديبلوماسية، وجميع العمال والباشوات والقواد والقواد الممتازين. ويدخل كذلك في عداد النخبة كل من اللحان التنفيذية للأحزاب، وقادة النقابات، وممثلو الغسرف الفلاحية والتحارية. وينبغي أحيراً إضافة أطر الجيش العليا (الذين هم فوق رتبة رائد) إلى النخبة. وهؤلاء هم الماسكون للسلطة القسرية للدولة، ولهم وزن سياسي يتحساوز كل تقدير، اعتباراً لمواقع السلطة التي يحتلونها، وعلى الرغم من ألهم شبه مجهولين، فإلهم حاضرون في الخلفية الذهنية للمدنيين، لألهم يكونون تهديداً سرياً بالنسبة للبعض، وأمللاً عنها بالنسبة للبعض الآخر، ولا يمكن لأي قرار سياسي أن يتجاهلهم أ.

سيتم إبراز العوامل الاجتماعية والإقليمية التي أثرت في نشأة النخبة السياسية، في الجزء الثاني، إذ سيكرس بشكل مفصل لدراسة الطبقات القيادية، ويجب التذكير هنا أن ما يميز النخبة السياسية قبل كل شيء، يتجلى في ارتفاع مستواها التعليمي بالمقارنة مع أمية أغلبية السكان (الجزء الأكبر منهم من الأميين). وإذا كان ممثلو النخبة يشكلون أقلية بسبب عنصر التعليم وحده، فإن هذه الصفة (صفة الأقلية) تتفاقم، نظراً لأن معظمهم درسوا قبل سنة 1950، داخل نظام تعليمي نخبوي، نَمَّى لديهم بإصرار عقدة الطبقة المغلقسة. وسنتعرض لسياسة فرنسا التعليمية بطريقة أوسع في الفصل الرابع عشر، ويكفي أن نذكر هنا بأن عدد المغاربة الذين احتازوا امتحان الباكالوريا ما بين سنوات 1912 و1954، لم يتحساوز 530 تلمذاً.

اقتصر التكوين والتعليم الديني التقليدي قبل الحماية على البورجوازية الحضرية، واستمر هذا الوضع تقريباً فيما بعد سنة 1912، حيث أنشأت فرنسا في المــــدن الكــــبرى مــــدارس

فرنسية — إسلامية لا يتحاوز أقسامها مستوى الجزء الأول من البكالوريا. وكان يسمح للناجحين في الامتحان الأول أن يلتحقوا بالثانوية الفرنسية، وأن يتابعوا دراستهم العليا في ما بعد داخل الجامعات الفرنسية. وغي عن البيان، التذكير هنا بأن عدد المغاربة المذين وصلوا إلى هذا المستوى كان ضئيلاً. كما كانت نسبة الطلبة المنحدرين من المدن أو من أبورجوازية مرتفعة. وهذه ظاهرة طبيعية في نهاية الأمر، لأن الدراسة على الدوام كانت من تقاليد البورجوازية المغربية، وذلك لأن لها من المبررات ما يحفزها على بعث أبنائها إلى المدارس الفرنسية، أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى. كانت المدارس الحرة التي أنشاها الوطنيون تقدم برنامجاً تعليمياً عصرياً ومعرباً بجانب تعليم ديني. وكان جل تلامذة هذه المدارس أيضاً ينتمون إلى أوساط بورجوازية، لأن تكاليف تسييرها الباهظة منعت أكثرية أطفال الفقراء من الالتحاق بها 8. وكان على خريجي هذه المدارس أن يتكلموا الفرنسية بكفية عادية، أو أن يلتحقوا بإحدى جامعات الشرق الأوسط لمتابعة دراستهم.

لا شك أن الخصائص الاجتماعية - الثقافية للنخبة الحالية لم تكن لتختلف عما كانت ستكون عليه في حالة عدم وجود الحماية. لقد التقى على مقاعد ثانويات سلا وفاس والرباط ومراكش شبان ينتمون إلى أسر كانت تجمع بينهما معرفة قديمة وعلاقات قرابة، وأسسوا معا الحركة الوطنية، فخابت آمال الحكام الفرنسيين، الذين كانوا يرون فيهم حماة الوجود الفرنسي على المدى البعيد. وقاموا خلال مراحل دراستهم بتسسيس جمعيات التلاميذ، وتنظيم جمعيات وطنية بباريس. وأود عبر تسجيل هذه المعطيات أن أبرز سمة أساسية من سمات هذه النخبة التي تشكلت في عهد الحماية : ألها تعيش في عالم مغلق ومجتمع ضيق تعززت فيه روح العشائرية بممارسة المصاهرة المتزايدة، وبالاتصالات المتعددة التي حصلت بين أفرادها داخل السحون قبيل الحماية.

ويجب التأكيد على أهمية هذه الظاهرة المميزة المتحلية في : أن جميع أفراد الطبقات المخصية أهم في الحاكمة يعرف بعضها البعض معرفة شخصية. إن وجود هذه العلاقات الشخصية أهم في حد ذاته من طبيعتها، ودية كانت أم عدائية، نظراً لما يترتب عنها من التزامات ومحرمات. وإذا كانت قوتما لا تمنع من اختلافات في وجهات النظر السياسية، فإنما كافية للتخفيف من حدة المواقف بطريقة فعالة. لا تؤثر العلاقات الشخصية بين السياسيين بصفة مباشرة على

"تجمع بين أهم المساهمين في الحياة السياسية روح أخوية تتجاوز كل التناقضات، وتكشف عن صيغة العلاقات الحقيقية... يؤدى هذا العامل نفسه إلى عرقلة كل محاولات الوحدة، لأن المنافسات بين الأشخاص سرعان ما تطغى على تقارب البرامج" 10.

تعد النسبة المئوية للنخبة عادية من بين مجموع السكان المغاربة، لكن عددها المطلق يسمح لها بنهج أسلوب سياسي ونمط من السلوك لا يمكن لنحب سياسية أخرى، مثل النحبة المصرية على سبيل المثال، أن تنتهجها، نظراً لارتفاع عدد أعضائها. لكن هذا الوضع لن يستمر طويلاً، لأن عدد النخبة سيتسع لا محالة، وسيرغمها على التكيف حسب الظروف الجديدة. ولن تصمد كل العلاقات الشخصية التي نســجتها خلفيــة اجتماعيــة مشتركة أمام زحف الشباب الذين يسارعون بدورهم إلى اقتحام الطبقة المسيّرة، حيث يختلف أصلهم الاجتماعي وتكوينهم. لقد بدأت نتائج المجهود الضخم الذي قام به المغــرب منذ الاستقلال في ميدان التعليم تنعكس على مستوى العناصر المكونة للنحبة. هذا بالإضافة إلى حداثة سن الجيل الجديد، الذي بدأ يلتحق بالنخبة، ولم يشارك في الحركة الوطنية، كما أنه يجهل العلاقات العائلية والاقتصادية التي كانت تربط النخبة أيام الحمايـــة، والتراعـــات الشخصية التي حصلت بين قادها قبل سنة 1956. لذا يمكن اعتبار أن النحبة الحالية تشكل جيلًا انتقالياً على جميع المستويات. لقد عاشت صراعاً حاداً مع التقليديين المتزمتين باعتبارها أول جيل "تأورب"، ولن يكون صراعها أقل حدة مع الجيل الصاعد الذي سيأتي بعدها. غير أن القطيعة الذهنية التي حصلت بينها وبين آبائها لم تصل قط إلى نقطة الانفصال التام، بدليل أن المغاربة المتقدمين الذي تنكروا بالفعل لأسرهم قليلون جداً، وكثيرون منهم دخلوا عن طواعية أو كراهية في لعبة المصالح العائلية، بعدما كانوا يتظـــاهرون بــــازدراء الطاعـــة الأبوية، إذ نجدهم بعدما كانوا يبيعون جريدة "لومانيتي" (لسان حال الحــزب الشـــيوعي الفرنسي)، أيام دراستهم بباريس، يستخدمون تكوينهم العصري للدفاع عن ثورة الأسرة امتثالاً لرغبة الآباء. عن هذا يتحدث الشرايبي في المقطع الذي ورد في مقدمة هذا الفصل.

تشكل النخبة التي احتلت مكان الصدارة بعد سنة 1956، حيلاً انتقالياً بأسلوبها أيضاً. هذا الأسلوب الذي يعتمد على استعمال نماذج تقليدية من السلوك لبلوغ أهداف حديدة (غير تقليدية). وقد يشكل في بعض الأحيان تكتيكاً مقصوداً، لكنه يظهر كذلك كرد فعل عفوي في بعض الظروف.

يشكل التنافس من أجل السلطة، بين الأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح الإقليمية، محور الحياة السياسية في المغرب، كما في جميع البلدان الحديثة العهد بالاستقلال. كن تنوع الأسلوب السياسي يعطي لهذا التنافس ألوانا مختلفة. ويسرى سدناي فيربا (Sydney Verba) أن الأسلوب السياسي يشكل نتيجة للقيم والمعايير التي تنبثق عن ثقافة لحتمع السياسية، وتسعى إلى تكوين أنساق من القيم الواضحة (قيم إيديولوجية وصلبة) والقيم الضمنية (قيم عملية ومرنة) ألى لكن الأمر ليس على ما يبدو هذه البساطة في المغرب، والقيم الضمنية (قيم عملية ومرنة) للأمر ليس على ما يبدو هذه السياسية. ولعله من أنه من الصعب حداً إدراك أي نسق من القيم يرتبط به أسلوب النحبة السياسية. ولعله من المفيد أن نتحدث في ما يخص النحبة المغربية عن ميول ضمنية، ومقاييس معترف بما بصفة ضمنية أيضاً، في بعض الأحيان دون حزاء. غير أن هذه القواعد على الرغم من كل شيء منشقة عن الثقافة السياسية المغربية، وأثبتت فعاليتها في تنظيم علاقات النحبة داخلياً وخارجياً. لقد عرفت الحياة السياسية المغربية ثلاث ثوابت: منظمة، أي حزب الأتباع، ووظيفة سياسية، تتحلى في التحكيم، ودور سياسي يضطلع به زعيم. وهذه العناصر الثلاثة السي تكيّفت مع المشهد السياسي الحالى لها تاريخ طويل.

يمكن أن يتشكل حزب الأتباع من أي تكتل، أو بجموعة من التكتلات تعتبر نفسها ألها تكون حزباً سياسياً 12. وقد يكون الحافز على تأسيسه أصلاً مشتركاً أو مصالح (مشتركة) أو التزامات متبادلة. لقد عبر مؤسسو حزب الأحرار المستقلين بكل وضوح عما يمثله حزب الأتباع. عندما انقسمت الحركة الوطنية في سنة 1937، إلى تيارين : أحدهما يناصر علل الفاسي، والثاني يناصر الحسن الوزاني، رفضت جماعة من الشباب الرباطي أن تقف بجانب الفاسي، والثاني يناصر الحسن الوزاني، رفضت جماعة من الشباب بعد سنة 1945، جمعية هذا الطرف أو ذاك فيما اعتبرته نزاعاً عقيماً. أسس هؤلاء الشباب بعد سنة 1945، جمعية أطلقوا عليها بكل تواضع اسم "أصدقاء رشيد ملين". لم تكن أكثر التشكيلات السياسية المغربية في بدايتها سوى جماعة من "أصدقاء...". وبينما استطاع بعضها أن يدمج جماعات

جديدة للنواة المؤسسة، ظل معظمها عبارة عن أندية.

يسود الجمود السياسي على المستوى الوطني من جراء لعبة الأرجوحة الناتجة عن العداوة المتبادلة الموجودة بين التكتلات والأحزاب والنقابات. وكلما مالت الكفة لصالح جزء من النحبة، تتحالف الأجزاء الأخرى لمواجهة التهديد. وهكذا دفع وضع حزب الاستقلال بين سنوات 1956 و1958، إلى تأسيس الحركة الشعبية. وتبدو كل التشكيلات السياسية كأنها بحرد ائتلافات مضطربة بين جماعات، يخضع تماسكها لنوع التوازن الحاصل بين عناصر، حيث يوجد كل من التوتر وعناصر التوازن، سواء داخل التشكيلة الواحدة أو بين مختلف التشكيلات. لذا فمن أجل حل النسزاعات التي تسببها هذه الوضعية، فإن الضرورة تفرض التحكيم. ويجب إعادة القول إن التحكيم يظل وظيفة قديمة موقرة موجسودة قبل عهد الحماية، حيث نجد أن الشريف أو الولي هو الذي يمارس دور الحكم على العموم، باعتباره شخصاً تحوط به هالة من التقديس، ويطلق عليه الأمازيغ اسم "أكرّام". وكان هذا الأخــير يعيش منعزلاً ولا يحمل السلاح أبداً، لأن أحكامه لا تفرض بالعنف. ويتحكم في التراعات بين القبائل، ويشرف على تبادل أداء القسم، والانتخابات الدورية التي تجري لتعيين أمغار، رئيس القبيلة. كانت وظيفته الأساسية تنحصر في تثبيت الاستمرارية داخل نظام تنعدم فيه استمرارية القيادة السياسية 13. ووظيفة التحكيم التي نقلت إلى المشهد السياسي المعاصر يمارسها حالياً الملك الذي يفصل بين مختلف المنظمات. ويمكن أن نسرى كـذلك لجـان التحكيم التي تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للأحــزاب : في ســنة 1958-1959، بالنسبة لحزب الاستقلال، وفي سنة 1962، بالنسبة للاتحاد الوطني للقـــوات الشـــعبية، وفي سنوات 63 و64 و65 في ما يخص الحركة الشعبية 14.

لقد تعلم المغاربة من خلال تاريخهم أن العلاقات الموجودة بين مختلف الجماعات تؤدي على الدوام إلى توازن سكوني. وتعلموا أيضاً أنه لا توجد إلا وسيلة وحيدة لتغيير هذا التوازن، أي الانضمام إلى قوة كبرى ملتفة حول زعيم وحول عقيدة.

لقد عرف المغرب زعماء كانت لهم هيبة دينية، كمؤسسي دولتي المرابطين والموحدين الذين دعوا إلى إيديولوجيات إصلاحية، وأرغموا في مدة من الزمن القبائل للخروج مرن

انتظاريتها. كان الدعاة من أمثال "المهدي المنتظر" من المنصفين والفاتحين يظهرون بصفة دورية، ويستقبلهم المغاربة استقبالاً جيداً باعتبارهم مرشدين. وقد حاول بعض الساسة من ذوي الطموحات المفرطة استغلال هذا الرصيد الوافر والمغري بأن ينتحل لقب زعيم، ويستغل سذاحة الشعب. لقد كان علال الفاسي الشخص الذي تتوفر فيه بشكل مرض شروط الزعامة في المغرب المعاصر، وقد دأبت صحافة الحزب على تسميته بالزعيم في أغلب الأحيان.

يشكل الزعيم حجر الزاوية داخل التشكيلات السياسية، مشل التكتلات وأحسزاب الأتباع. ومن دواعي السخرية أن يمدنا ابن بركة بالذات وحزب الاتجاد السوطني للقسوات نشعبية بنموذج عن هذه الحالة. صرح ابن بركة غداة انفصاله عن حسزب الاستقلال أن مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أدخلوا للمغرب أ: "مفهوماً عصرياً للحزب السياسي. فبعدما كانت الأحزاب تتحدد على طريقة الشرق الأوسط خلال الثلاثينيات، أو نسبة لزعيمها، أكثر مم تتحدد على أساس برنامجها، أصبح مسن ممكن أن نقول الآن إن أحزاب الأتباع ستتميز أكثر فأكثر عن الأحزاب التي تعتمد على يرنامج وإيديولوجية "16.

غير أن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، على الرغم من ميل قادت إلى أشكال التنظيم السياسي العصري، وما لديهم من إمكانيات فكرية لامعة، فلقد مارس سياسة لأتباع التقليدية، مع العلم أن الهدف من تأسيس الحزب كان يرمي إلى التخلص من تلك لأساليب، واضطر ابن بركة في نهاية الأمر أن يتصرف مثل زعيم تقليدي تمشياً مع رغبة أنصاره.

لا يتردد السياسي المغربي في استعمال العادات الاجتماعية التقليدية من أحل المحافظة عنى أتباعه وتوسيع صفوفهم. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم خصائص الأسلوب السياسي مغربي. لقد سبق أن رأينا كيف استعملت الصلاة للاحتجاج ضد الظهير البربري، ولجأ حزب الاستقلال إلى الأسلوب نفسه عندما طالب الوطنيين منحه جلود أكباش عيد الأضحى لسد عجزه المالي. وتعد الأمثلة كثيرة في هذا المجال، ونكتفي ببعضها لأخذ نظرة عن الأسلوب السياسي في المغرب.

هناك قصة تروي عن أحرضان، ولا شك في ألها قصة مزورة. عبر أن ذلك لا يهم، مادام المغاربة يؤمنون بواقعيتها، وهذا الاعتقاد له دلالته في حد ذته. رشح أحرضان نفسه في أثناء الانتخابات، التشريعية سنة 1963 في دائرة خنيفرة، معقل كونفدرالية قبائل زيان، العاصمة الرمزية للأطلس المتوسط. وكان آنذاك كاتباً عاماً للحركة الشعبية ووزيراً للدفاع، فاعتبر أن دوره السياسي هذا سيغطي على انتمائه إلى قبيلة أيت سكو كو المعادية لزيان. غير أن حزب الاستقلال رشح حمادي بومسيس باعتباره زيانياً وإن كان غير معروف. فركز هذا الأخير حملته ضد منافسه على أساس الانتماء القبلي، وعندما اقترب موعد الانتخابات، أدرك أحرضان أنه في وضع عرج، فلجأ إلى وسيلة "العار"، بكونه شكلا من أشكال الإكراه الاجتماعي لوضع خصمه في حالة الترام معنوي. ويتعين على كل من تلقى العار (ذبيحة تقدم على عتبة المترل) الذي يشكل في الأصل توسلاً دينياً، أن يستجيب لمن دعاه. وكل ما كان يطلبه أحرضان من بومسيس أن يدعو أتباعه للتصويت لصالحه. لكن هذا الأخير كان يتقن دقائق لعبة العار، فأجاب بأنه سيصوت شخصياً لصالح خصمه، أما إذا أراد أحرضان أصوات جميع الاستقلاليين، فإنه عليه أن يقدم ذبيحته على عتبة كل واحد منهم. ويوم الاقتراع صوت بومسيس وفاء لالتزام العار لصالح خصمه الذي الهزم.

تكشف هزيمة أحرضان أخطار الخروج عن حدود القبيلة. وينحدر أحرضان من قبيلة أيت أعمار الصغيرة المنتمية إلى قبائل أيت سكو كو الواقعة بين كنفدراليتي زيان وزمور القويتين. وعلى غرار ما أوضحه حاك بيرك (Jacques Berque) بالنسبة لسكساوة، فإن التناقضات القديمة والتراعات القبلية يعود إحياؤها في أزياء سياسية عصرية : إن القبيلة (ب) ستحمل لوناً سياسياً مغايراً بسبب حقدها على القبيلة (أ) 17. لقد كان أحرضان حسبما يبدو ضحية إحياء عداوات قديمة.

كثيراً ما تعزى المعتقدات الشعبية، وكل الأزمات والكوارث الطبيعية إلى مساوىء ذوي السلطة: "إلى شفتي في الدنيا القحط، عرف رآه قوى الشر والضغط\*"<sup>18</sup>.

<sup>\*</sup> إذا رأيت في الدنيا القحط، اعلم أن الشر والضغط سيزيدان قوة.

وكان الأمغار يعزل من منصبه إذا ما انخفض المحصول الزراعسي، أو أصيبت القبيلة عصائب خلال مدة مزاولته لمهمته. وفي يوم 29 فبراير من سنة 1960، حطم زلزال عنيف مدينة أكادير عن آخرها. وكان عبد الله إبراهيم أنذاك وزيراً أولاً، وكان معروفاً بانتمائسه إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي اعتقل بعض أعضائه قبيل ذلك بتهمة محاولة اغتيال ولي العهد. كان للوزير الأول، المراكشي الأصل، دعائم قوية في الأطلس الكبير والصغير وفي سوس حيث كان ا.و.ق.ش. قوياً. وشاع في بعض الأحياء أن كارثة أكدير تشكل عقاباً نتج عن خيانة عبد الله إبراهيم للعرش، وعلامة واضحة تثبت أن الحزب ضاعت بركته. ولما أذن الملك للحكومة في الشهر التالي بالانصراف لأسباب لا علاقة لها بالزلزال، اعتبر كثير من المغاربة أن الفاجعة تخول له الحق في ذلك.

لا تعتبر ردود الفعل هاته، غير عادية، ولا بد أن يأخذها الساسة بعين الاعتبار. إن الذين يصرون على رفض أنواع السلوك اللاعقلانية يرغمون – طال الزمان أو قصر – على الاعتراف بوجودها. وكان ابن بركة بمهارته السياسية، ولو أنه كان ينفي ذلك، يولي لهذه الظاهرة كل ما تستحق من الاهتمام. لقد خصصت صحافة ا.و.ق.ش. في وقت الاستفتاء حول الدستور مكانة هامة لتصريحات شيخ الإسلام مولاي العربي العلوي، الذي قام بإدانة الدستور الجديد، لأن البنود المتعلقة بقانون وراثة الملك والمجلس التشريعي ليس مطابقة حسب رأيه للشرع الإسلامي. ويرى الشيخ أن العلماء وحدهم في بلد إسلامي لهم حق تقدير صلاحية السلاطين لتولي الحكم، وأنه لا حاجة لتأسيس جهاز تشريعي، لأن الشرع أسمى تعبير للقانون الإسلامي. و لم يكن بطبيعة الحال معظم قادة ا.و.ق.ش. يشاطرونه هذه الآراء وأ، لكن للشيخ سمعة عظيمة في جميع أنحاء البلاد، وبما أن أهدافه لا تتناقض مع موقف الآراء لم يتردد هذا الأخير في استغلال نفوذ الشيخ الديني في أثناء الحملة الانتخابية.

لقد سيطرت النخبة السياسية التي قمنا بوصفها خلال هذا الفصل على الحياة السياسية المغربية أكثر من عشر سنوات، وتشكلت من جماعة قليلة، ينتمي أعضاؤها إلى أصل اجتماعي متجانس، ولها تكوين عصري، وأسلوب سياسي ذو طابع غربي سطحي، وتستعمل عن قصد أنماطاً تقليدية وشعبية من السلوك<sup>20</sup>. ويظهر أعضاؤها للأجانب واجهة من الحداثة، غير ألهم لم ينفصلوا في الواقع عن المغرب التقليدي إلا بالقدر الذي يجعل

اتصالهم بالجيل القديم مستحيلاً. إلهم يستعملون السلطة تنقائياً بشكر دفاعي، ويجدون في ربط علاقات التزامية وإقامة شبكات الأتباع، ولا يشعرون بالاضمئنان إلا عندما تكون موازين القوى متكافئة. تدل كل هذه العناصر على أن انفصالهم عن الماضي ما يسزال غامضاً. ولعل ما يحدد أسلوب النحبة بالدرجة الأولى يتجلى في ضآلة عدد أعضائها الدي يجعل منها أسرة كبيرة، والمسألة هنا مسألة وقت، لكي تتجاوز النحبة هذا الأسلوب العائلي، وهذا مرتبط بالمرحلة التي ستوسع فيها صفوفها، الشيء الذي لم يحن بعد.

### هوامش الفصل الرابع

Driss Chraibi, Le passé simple, Paris, 1954, p. 243.

· انظ :

<sup>2</sup> - إذا كان الإرث التقليدي قد ظل حياً في الجزيرة العربية كما هو الشأن بالنسبة للمغــرب، إلا أهـــا لم تعان من الصدمة الثقافية التي تعرض لها المغرب المتحلية في تدفق الأفكار الفرنسية واكتســـاح الأوروبــيين والمعمرين الفرنسيين للإدارة المغربية.

<sup>3</sup> – انظ :

Raymond Aron, « Catégories dirigeantes ou classes dirigeantes »? R.F.S.P., vol. 15, n°1, 1965, p. 17.

T.B. BOTTOMORE, Elites and Society, London 1964, p. 14

ما واجهه الرئيس بورقيبة من عراقيل مع العلماء حول مسألة الصوم في رمضان تظهر أهمية التأثير الذي
 عكنهم أن يقوموا به حالياً.

F.W. FREY, The Turkish Political Elite, M.I.T., 1965, p.16. : انظر : - 5

تحدد النحبة حسب السلطات التي تمارسها. انظر للمزيد من المعلومات :

Marvin Zonis, *The Political Elite of Iran*, Princeton University Press, 1971 وباحنيني من نوفمبر سنة 1963 إلى 1958. وباحنيني من نوفمبر سنة 1963 إلى 1965. وباحنيني من نوفمبر سنة يونيو .1965

: انظر المتاز الذي قام به Octave MARAIS للنحبة المغربية، انظر  $^7$ 

O. MARAIS, « La classe dirigeante », R.F.S.P., vol. 14, n°4, août 1964, pp. 709-737.

Idem, « Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc », R.F.S.P., vol. 19, n°6 décembre 1964.

A. Ayache - 8، م.س. ص. 23. لقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدارس 2000 في سنة 1954، معظمهم في الابتدائي.

و- قمت بهذا التقرير رغبة في المعرفة، وليس لأنه حيوي لدراسة النحبة. وكيفما كانت فائدته، فإن نتائحه كما يلي: تتكون النحبة من حوالي 100 من الضباط و 450 إدارياً في وزارة الداخلية و 300 موظف سامي في بقية الإدارات، ومن 130 شخصية سياسية ونقابية، بالإضافة إلى 100 من الشخصيات الدينية ومن رجال الأعمال إلح... ويساوي مجموع هذه الأعداد 1080 شخصية، وإن كان في هذا التقدير بعض المبالغة، لأن الفرد نفسه يمكن أن ينتمي في الوقت نفسه إلى فئات مختلفة.

10 — انظر :

Octave MARAIS, « La classe dirigeante », p. 718.

Sydney VERBA, op. cit., pp. 544 -546.

11 <del>-</del> انظر :

12 — انظر :

Arnold HOTTINGER, « Zu'ama' and Parties in the Lebanese Crisis of 1958 », M.E.J., 1961, pp. 127-140.

13 – انظر :

Ernest Gellner, Political and Religious Organisation of the Berbers of the Central High Atlas, miméo, août 1964; étude complète dans Saints of the Altas, London, WEIDENFELD et NICHOLSON, 1969.

14 – سنتعرض لهذه التراعات في القسم الثالث.

15 — انظر :

Mehdi Ben Barka, Problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb: quatre entretiens avec el Mehdi BEN BARKA, rapportés par Raymond JEAN, Paris, 1959, p. 32. 16 - م.س.ن.

Jacques Berque, Structures sociales.., op. cit. p. 432.

17 – انظر :

18 - ذكره :

Edward, Westermarck, Wit and Wisdom in Morocco: A study in Native Proverbs, London 1930, p. 176.

19 — أهم اعتراض قام به أ. و.ق. ش. جاء فيه : أن الدستور حرر في الخفاء، و لم يضعه مجلس تأسيســـي منتخب. ومع ذلك فقد اطلع بعض قادة الحزب على نص الدستور قبل الإعلان عنه.

20 - سنرى أي مدى تكون النخبة طبقة اقتصادية في خلاصة القسم الثاني.

غية النحية \_\_\_\_\_\_غية النحية \_\_\_\_\_

## الفصل الخامس

# نخبة النخبة

### 1- البورجوازية الحضرية :

# "أليست فكرة "الفاسي" فكرة وهمية في حد ذاتما ؟"1

إذا كان "الفاسي" يتميز قبل كل شيء بنوع من الذهنية الخاصة، أفلا يمكن القـول إن جميع النحب البورجوازية الحضرية المغربية فاسية أيضاً ؟ إذا لم تكن فـاس أبـداً المركـز الحضري الوحيد عبر تاريخ المغرب، فإلها قد أعطت نموذجاً للمدن الأحرى على المسـتوى النقافي والذوق الرفيع، وتسلمت كل من الرباط والدار البيضاء الدور نفسه في السـنوات الأحيرة. تتكون معظم النحب البيضاوية - باستثناء الجاليتين اليهودية والأوروبيـة - مـن جاعات تنحدر من أصل فاسي. ولم يكن من اللازم أبداً، أن يقيم المرء بفاس لحمل الذهنية الفاسية : لأن الأصل (الاجتماعي) تحدده الأسرة أكثر مما يحدده مسقط الرأس. لقد حافظ كل الذين هاجروا من مدينة فاس للإقامة في المراكز التجارية بالمملكة حيث تزوجـوا مـن الأسر الكبيرة المحلية، على طبيعتهم الفاسية. وكانت العائلات الحضرية البورجوازية تشترك في نمط واحد من العيش، وتنهج السلوك نفسه إزاء الحكم ؛ تمارس المضـاربات العقاريـة والتجارية وتعيش داخل مدن قمددها القبائل باستمرار. ولم تستطع أن تقوم بأي دور لتغيير طبيعة المخزن، لأنها ظلت تابعة له في كل ما يتعلق بضمان أمنها وأمن مبادلاتها.

لا يمكن للمرء أن يتعرض للأسر الفاسية الكبرى من غير أن يحترس بعض الشيء. يوجد هناك افتراض يعزى دينامية الحياة السياسية في بعض البلدان المحتلفة مثل فرنسا ولبنان والأكوادور إلى نشاط عدد من الأسر السائدة (والعدد المفضل في هذا الصدد: 200). وتساعد هذه الفرضية فيما يبدو على فهم بعض المعطيات التي تظل غامضة من دولها. وفي ما إذا كان مثل هذا التحليل ينطبق على الوضع في المغرب، فإن المؤلف عندما يتخذ الأسر الفاسية نموذجاً للبورجوازية الحضرية، لا يريد أن يستنتج من ذلك أن هذه الأسر تشكل الأوليغارشية الحاكمة في البلاد.

تنقسم العائلات الفاسية المشهورة إلى ثلاث جماعات متداخلة فيما بينها بشكل ملحوظ: فهناك العائلات المخزنية والعائلات الشريفة و"سلالات التحار". وليس هذه التصنيف تصنيفاً مصطنعاً عمليه أغراض التحليل، لأن أفراد كل فئة من هذه الفئات يعلنون عن انتمائهم، وإن كان ذلك بكثير من الليونة، إلى هذه الجماعة أو تلك. وبجانب هذه الجماعات، هناك نوع آخر من العائلات التي لا ينطبق عليها هذا التصنيف، نظراً لألها ليست شريفة قد ولأنها ظلت باستمرار في منأى عن مزاولة المهام المخزنية أو التجارية. ويشكل علمها الراسخ في شؤون الإسلام سبب شهرها. ونجد في النحبة الحالية أعضاء ينحدرون من جميع هذه الأسر، ولكن بنسب تستحق محاولة تفسيرية.

وجدت العائلات المخزنية نفسها بعد الاستقلال في وضع سيء للغاية، لكونما ظلت في خدمة المخون لسنوات طويلة، بل قرون بالنسبة لبعضها، وكانت وظائفها وراثية في كشير من الأحيان. لقد بدأت علاقة عائلة ابن سليمان مثلا، بالدولة العلوية - حسب ما تدعيه في عهد مولاي إسماعيل. وكانت من بين هذه العائلات ذات المراتب الهرمية ممن وصل إلى مناصب سامية منذ أحيال 4، وتزود الإدارة المركزية بالموظفين، من وزراء وعمال كانوا في أغلب الأحيان من المتعلمين، بينما ظلت عائلات أحرى تضطلع بمهام تمثيل السلطان في مستوى محلي وتحتل مناصب القواد 5. لم تكن هذه الفئة تسمو إلى المراتب الأولى إلا نادراً، ويمثل المدني الكلاوي نموذج هذه الحالات الاستثنائية. وحصل الشيء نفسه بالنسبة لعائلة ويمثل المدني الكلاوي نموذج هذه الحالات الاستثنائية. وحصل الشيء نفسه بالنسبة لعائلة الجامعي التي تنحدر من قبائل الكيش، حيث انقطعت بينها وبين البادية جميع الصلات بعدما أصبحت في خدمة الدولة الشريفة. على عكس ما جرى في المدن، إذ كان أبناء بعض الأسر

المشهورة بثقافتها غالباً ما يمارسون مهمة الباشا أبا عن حد6.

في الوقت الذي بدأ ينهار فيه النظام التقليدي، تقلدت بعض الأسر التحارية الحضرية الكبرى - كأسرة التازي وبناني - مناصب مخزنية هامة، بعدما كانت تكرس كل جهودها للتجارة، واستطاعت بفضل الثروة المتراكمة لديها خارج إطار مهامها الإدارية أن تحافظ على نفوذها خلال مدة الحماية، وفي السنوات الأولى من الاستقلال. لقـــد كـــان بوســـع العائلات المخزنية التي تملك موارد كافية، أن تجتاز دون حسارة بالغة الستين سنة الماضية، لَاهَا استطاعت بفضل استقلالها المالي أن تتخذ موقفاً حيادياً في سنة 71953. وأن تخفف من وقع تقلبات مواقف الحكم إزاءها بعد الاستقلال. احتفظ بعضها - مثل عائلات بركاش وابن سليمان والتازي - بوزن هام داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية، بينمـــا تقلــص بشكل ملحوظ نفوذ البعض الآخر أمثال غرنيط والمقرى والجامعي. لقد جردت إدارة الحماية بعض العائلات التي كانت تملك قوة عظمى قبل الحماية من كل ما كانت تتمتع به من هيبة لإضعافها ومنعها من تنمية ثروتها، وتوسيع دائرة أتباعها. وأدى ذلك تـــدريجياً إلى تلاشى سلطتها وممتلكاتها. ومما زاد في نكبتها أن جل العائلات المخزنية وقفت بجانب فرنسا سنة 1953، بل وكان لبعضها يد في خلع السلطان عن عرشه. فبعدما فقدت أتباعها في عهد الحماية، قطعت على نفسها طريق العودة إلى الحكم بعد سنة 1956<sup>8</sup>، بسبب الخيانـــة التي ارتكبتها سنة 1953. غير أن هذا لا يعني ألها ضيعت بصفة لهائية، كل نفوذها القلم، خصوصاً وأن القصر يسعى خلال هذه السنوات الأخيرة للتحالف مع الجماعـــات الـــــي لا تملك أي سند شعبي قوي.

يشكل اللقب، رأسمال الشريف. ولعله أسهل ثروة يمكن الحفاظ عليها، لأنه موروث، ولا يمكن أن يصرف، ولأن قيمته الذاتية لا ترتبط في شيء بالسلوك الشخصي لحامله. وطالما ظلت روح دينية تسود في المغرب، سيحظى الشريف بنوع من الاعتبار. غير أنه إذا كان كل أحفاد الرسول من الشرفاء، فإن بعضهم "أشرف" من البعض الآخر. تفسر الإشكالية المعقدة لانتقال البركة داخل السلالات الشريفة إلى حد ما، ما يوجد من تفاوت في جاه الأسر الشريفة? ومع ذلك كان الهرم الاجتماعي في فاس يعتمد على أساس سمعة بعض الأفراد أو السلالات في المجال العلمي، أو على أساس الثروة أكثر مما يعتمد على أساس البركة.

لم يكن كل الشرفاء أثرياء، بل كان بعضهم يعيش في غرص مصق، ويتقاضى من حسين لآخر، بعض النتف من الهبات التي يحصل عليها أحفاد الرسور تني بعضهم بالتحرارة، ولم يشارك منهم في إدارة المحزن – باستثناء العلويين – سوى عدد قبيل. ومع ذلك توفقت بعض الأسر الشريفة في التجارة، وفي حدمة الحكومة على حد سواء (العلمي – العراقيي الوزاني) أن ولم يتردد بعض الشرفاء سعياً وراء استرجاع أمجادهم في بيع لقبهم، ومصاهرة عائلات غير شريفة ترغب بدورها في إظهار تديّنها، وإحاطة أعمالها ببركة الشريف المقدسة 12.

تجسد البورجوازية التحارية الفاسية "العقلية الفاسية" في أعين جميع المغاربة الآخرين. وربطت بعض من أسرها علاقات قديمة (منذ قرون) مع المناطق المغربية الداخلية وبلدان إفريقيا الوسطى والشمالية، والشرق الأوسط وأوروبا. لقد شكل موقع فاس في الماضي باعتباره ملتقى الطرق التحارية محطة تجارية ضخمة، تسيطر على شبكة مبادلاتما طبقة مسن التحار تشبه إلى درجة كبيرة بورجوازية أوروبا ما قبل الثورة الصناعية. ولقد أدى الانفتاح الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلى تطور هذه النواة من التجار، كما أن الحماية فتحت أمامها مجالات جديدة من النشاط. غير أنه سيكون من الخطأ أن نعتبر أن النخب الاقتصادية الحالية — رغم ما أصاب ثروات بعضها من تقلبات مدهشة – ألها نتاج بسرامج التصنيع والتنمية الفرنسية، لأن حذور هذه البورجوازية التحارية وحذور تجربتها في ميدان المبادلات ترجع إلى عهد أقدم بكثير من عهد الحماية.

كان لأبناء هذه العائلات مسؤولية كبيرة في تأسيس الحركة الوطنية. وبعد سنة 1956، اقتحموا الطبقة الحاكمة بقوة، وبثوا فيها أسلوباً يعكس القيم السائدة في وسطهم الاجتماعي، ونوعاً من "الروح العائلية". غير أن ذلك لا يعني أن المسؤولين لا يعتمدون سوى الانتماء العائلي وحده دون الكفاءة، عندما يتعلق الأمر بملء منصب شاغر، لكن أبناء البورجوازية الفاسية يجمعون في الواقع بين العناصر التي تبرر الوصول إلى المناصب العليا: المستوى التعليمي المرتفع، والكفاءات التقنية، والأصل الاجتماعي اللائق.

لقد كان تقدير ثروة البورجوازية الفاسية ولا يزال مبالغاً فيه باستمرار، وعلى الخصوص من بعض عناصر اليسار الذين لا يتساهلون مع من يعتبرونهم "طبقة مستغلة". لقد قام مفتش فرنسي للشؤون المالية بتقدير ثروة ثلاث مائة من أغنى الفاسيين، فوجد أن ثلاثة أغنياء فقط تجاوزت مداخيلهم خمس مائة مليون فرنك قليم، بينما بلغت ثروة مائي أسرة ما بين 10 و30 مليون فقط<sup>13</sup>. تبدو هذه الثروات المتواضعة حسب المقاييس الأوروبية، ضخمة داخل السياق المغربي. ولا تممنا هنا المبالغ، بقدر ما قمنا الأسر التي استطاعت أن تجمعها: لقلة تحلت "دور" التجار والمسوقين (باعة الجملة والبضائع المستوردة) الميني تحسيمن علمي "الحانوتيين" أي الباعة الصغار<sup>44</sup>، بروح مبادرة عالية. هاجر أعضاؤها وأقاموا في الخارج، واستثمروا الأموال في أهم الموانئ المغربية. وبفضل شبكة الأسرة الواسعة (والهاتف العربي) كانوا يستطيعون توجيه البضاعات المستوردة مباشرة بعد وصولها إلى المناطق التي كانت فيها الأسعار أكثر ارتفاعاً أقل. ملك الفاسيون خلال سنوات اتصالهم مع الشرق الأوسط وأوروبا إمكانيات تكيف كبيرة، جعلت منهم إلى جانب حرصهم الغريزي على تنمية مصالحهم، أول جماعة هبت للاطلاع على المناهج الفرنسية، وأول عامل من عوامل تحديث المغرب.

وضع روني لو كلير (René Lecler) سنة 1905 قائمة تضم أكبر تجار فاس 16، ومازالت هذه الأسر قميمن بشكل ملحوظ على قطاعات الاستيراد والتصدير، وعلى الحياة السياسية. تشتمل القائمة على دعائم الجماعة الفاسية من أمثال ابن حلون والتازي والأزرق ولحلو وبنيس وبناني وبرادة وحسوس وابن شقرون والصقلي والشرايي وبلمليح إلخ... 17. عسرف نفوذ هذه الأسر تقلبات سلبية وإيجابية حسب حظوظها في غالب الأحيان، على عكس الأسر المخزنية. لقد بنت أسر ابن حلون وبناني وبنيس وبوعياد ثرواقما على تجارة النسيج مع مانشستر، وعرف مستوى الأسرتين الأخيرتين تدهوراً في السنوات الأخيرة. لقد حافظت مع ذلك أسرة بوعياد على اتصالها بالثروات الكبرى بزواج إحدى بناقما من محمد الغزاوي، ومعه نكشف عن الوجه الآخر لهذه البورجوازية : جماعة المغاربة القلائل السنيق والغزاوي، ثروات هائلة في بعض الأحيان، في عهد الحماية. إن غياب أسماء مثل السببتي والغزاوي ومكوار والعراقي، من لائحة لوكلير وكلهم اليوم من أثرياء المغرب الجدد، له دلالة كبرى. إنقم رحال أعمال جمعوا ثرواقم بالمشاركة في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد العصري، مشل النقل وتجارة الحبوب وصناعات التغذية ومعاصر الزيت الصناعية إلخ... عوض الاقتصار الاقتصار النقل النقل وتجارة الحبوب وصناعات التغذية ومعاصر الزيت الصناعية إلخ... عوض الاقتصار الاقتصار النقلة المغرب وصناعات التغذية ومعاصر الزيت الصناعية إلخ... عوض الاقتصار

على النشاطات التجارية التقليدية المربحة، من استيراد السكر و شاي والأثواب والمضاربة العقارية 18.

أصبحت البورجوازية الفاسية بما تملكه من حذر وتبصر، ماهرة جداً في اللعب على جميع الواجهات. لقد استعملت جميع الوسائل للحفاظ على ثروتها من تعليم أبنائها وزواج المنفعة، أو استراتيجية الانتماء السياسي، إلى جانب دهائها الطبيعي ومهارتها التجارية. ويصف الشرايي بأسلوب لاذع كيف يواجه الفاسي المسن بتبصره وواقعيته اكتساح العالم العصري للمغرب في سنة 1912:

"لم أكن بحاجة إلى مساعدتك في أشغالي، ولكن من الآن فصاعداً ســاً حتاج إلى هـــذه المساعدة. زمني وزمنك، والإرث الذي ينقل أباً عن جد باعتباره وصفة خمــرة معتقــة أو كشعلة، هو في الوقت نفسه التراث الذي نحاول تغييره... زمني زمن الســخرة باســم الله وباسم محمد تتم كل مضاربات البيع والشراء بلا رحمة ولا شفقة، وبذلك فإن هذا الــزمن هو زمن المال".

"إن الرأسماليين المغاربة وحدهم - وأضع يدي هنا على الجرح الحقيقي - هم وحدهم الذين يرفعون رؤوسهم، ويؤخذ رأيهم بعين الاعتبار... لن يكون التفاوض مع الطوباويين، بل مع الأثرياء: السبق... الإخوة السبق، لا شك أنك سمعت عنهم، إلهم أصحاب الملايين. ليسوا بوطنيين ولا تقمهم لا السياسة ولا الإسلام ولا فرنسا. إلهم ثلاثة وهم وحدهم يقدمون خدمات للبلاد أكثر مما يقدمه الوطنيون، يهابهم ويحترمهم الجميع. لماذا ؟ لأن بوسعهم بالتمام والكمال شراء كل أراضي المملكة. زمنك سيكون زمس توطيد ومرافعات وحيل. لهذا الغرض علمتك، وستنجح أنت في المحافظة على هذا الإرث في الوقت الذي سأصبح فيه غير نافع "9".

كم هم المغاربة الذين شعروا منذ البداية بأن الفشل يداهمهم، لأن مؤهلاتهم وكفاءاتهم أصبحت غير ملائمة مع الوضع الجديد، وبذلك بعثوا بأبنائهم للتكوين حسب مناهج العالم الغربي. ليس هناك حواب يتحاوز حدود الافتراضات، إلا أن جميع المغاربة يعترفون بذلك، بدءاً بالأبناء أنفسهم، الذين التحقوا بالمعاهد الفرنسية، وأسسوا جمعيات تلاميذ الثانويات الفرنسية – الإسلامية، وشكلوا نواة الحركة الوطنية، ثم أصبحوا ممثليها عندما بدأ الحوار مع

الفرنسيين. لقد شكلت ثانوية مولاي إدريس اطون\* النحبة السياسية المغربية. ويضيق المجال هنا لعرض كل الشخصيات المغربية التي درست في هذه الثانوية، وفي ثانوية مولاي يوسف. يكفي أن نذكر بأن كلا من الحسن الوزاني، وعمر بن عبد الجليل، وامحمد الديوري، ومحمد عبد الكبير الفاسي، ومحمد السبتي، والتهامي الوزاني، ومحمد الخلطي، والأخرون أحمد ومحمد اليزيدي، ومسعود الشيكر، ومحمد حصار، وعبد اللطيف الصبيحي، كلهم درسوا في هذه الثانوية أو تلك<sup>20</sup>. وانضم إلى هذه الجماعة عدد من طلبة ثانويات مراكش والسدار بيضاء، وتمكن بعضهم من اجتياز امتحان البكالوريا، ومتابعة دراستهم العليا في فرنسا في عائب الأحيان، بينما سافر آخرون للغرض ذاته — خصوصاً منهم شباب المنطقة الشمالية — على الشرق الأوسط للالتحاق بالجامعات العربية. وكان من بين هؤلاء المكي الناصري مسن ملا. ليس إذن من المدهش أن تسود اللغة الفرنسية بشكل واسع في أوساط النحبة المغربية، وفي قلب "الحلقة الداخلية" التي تمخض عنها حزب الاستقلال أ2. إذا كانت هناك بعض بن وفي قلب "الحلقة الداخلية أو تجهلها تماماً مثل الفقيه البصري من الاتحاد الوطني للقوات بشعبية، وعبد الكريم غلاب مدير جريدة العلم، فإن بعض القادة أمثال علال الفاسي وعبد خادي بوطالب الذين تلقوا دراستهم كلها باللغة العربية، تعلموا اللغة الفرنسية في سسن متأخرة.

يدخل الزواج داخل الأسر البورجوازية في سياق الأغراض ذاها التي كانت هدف إليها فلمراسات العصرية للشباب، أي المحافظة على ثروة الأسرة. ويشكل زواج العضالة (زواج لأقارب من العائلة الواحدة) قاعدة مثلى، ويمارس الزواج بين أبناء وبنات العم داخل الأسر شمريفة للحفاظ على نقاوة دم "السلالة"، بينما يمارس داخل الأسر التجارية الثرية لتدعيم فثروة، وداخل العائلات المخزنية لتوطيد مبدأ وراثة الوظائف العمومية. ويساعد زواج فعضالة على حل كثير من المشاكل، أهمها تفادي تشتت الإرث العائلي طبقاً لما يقوله المثل فغضالة على حل كثير من المشاكل، أهمها تفادي تشتت الإرث العائلي طبقاً لما يقوله المثل فضعي "ماهدوشي خيرنا لغيرنا"\*. وفضلا عن ذلك فإن لزواج أبناء العمومة ميزة تتحلسي

<sup>\* -</sup> اطون : اسم ثانوية انجليزية أسست في القرن الخامس عشر، ذات أصول عريقة، كانت خاصة بأبناء أرستقراطية البرجوازية - المترجم -

<sup>\* &</sup>quot;لا نعطى خيرنا لغيرنا".

في جلب زوجة للعائلة تعرف أسرارها، وتدرك مكانتها داخلها، وتراعي أكثر من غيرها مسؤولية الحفاظ على ممتلكاتها 22. ويعترف الجميع بفوائد هذا الزواج، إلى درجة أن وعد الاقتران بابن العم يستعمل كعذر مقبول لصد كل طالب زواج غير مرغوب فيه23.

لم يكن نموذج زواج العضالة يتجاوز هذه الأهداف، لكنه خرق في كثير من الحالات. لقد سعت الأسر التي ليست لديها شهرة أو ثروة، ولا تحتل أي منصب داخل الإدارة، إلى ربط علاقات قرابة مع الأسر المحظوظة بطبيعة الحال. وعلى العموم كانت العائلات الشريفة تتجنب الزواج "المختلط"، وحتى إلى عهد قريب كان يوجد بفاس نوع الشريفات العانسات من الدور العائلية يقضين وقتهن بالانشغال بأعمال تافهة في انتظار خطبتهن من أحد الشرفاء. لكن الحاجة الماسة إلى سد العجز المالي أرغمت السلالات الشريفة في عدد من الحالات إلى مصاهرة أسر غير شريفة، وعلى الخصوص منها أسر التجار الذين كانوا يرغبون في مثل هذه العلاقة لما تضفيه على أعمالهم من وقار وبركة. وفي غالب الأحيان كانوا يمنحون بناتهن إلى أحد الشرفاء (صحيح أن الأمر كان يتعلق في الغالب بعانسات لا ينتظر منهن عير) حسب المثل الشعبى : إلى داز على بنتك لخريف\*\* يستر أعوارها شريف 24.

كانت المصاهرة بجانب هذا الزواج الذي يضمن السمعة الحسنة، مع العائلات المحزنيــة توفر للأسر التحارية حسن المعاملة الإدارية، بينما يوطد الزواج بين الدور التحارية الكبرى قوتما المالية.

ظهر في عهد الحماية أسلوب جديد خرق لزواج العضالة تجلى في "الزواج السياسي". لقد منعت السلطات الفرنسية جميع التظاهرات العامة للحد من نمو الحركة الوطنية. لكن العلاقات الزوجية نسجت بين الوطنيين شبكة واسعة من العلاقات العائلية، ولم يمض وقت طويل حتى اكتشفوا أن تجمعاً سياسياً يمكنه أن ينظم تحت ستار لقاءات عائلية بريئة. واستقطاب واستعملت من جانب آخر العلاقات العائلية وسيلة من وسائل توسيع الحركة، واستقطاب عناصر جديدة داخل فاس، وفي مدن أخرى. وتحولت بعد ذلك حفلات الزفاف إلى فرص غناصر جديدة داخل فاس، وفي مدن أخرى. وتحولت بعد ذلك حفلات الزفاف إلى فرص غينة تستغل للاحتجاج تحت أنف مصالح الأمن العاجزة عن أي تدخل 25. وأصبح للزواج

<sup>\*\*</sup> إذا صارت بنتك عانسة لا من يرغب فيها فإن شريفاً يمكن أن يتولى أمرها.

السياسي رواج أكثر، بعدما انضمت البورجوازية إلى الحركة الوطنية في سينة 1944. وزادت هذه الرغبة بعد سنة 1956. توجد الآن شبكة أخطبوطية من العلاقات العائلية تربط ين جميع أطراف البورجوازية عبر كل المدن المغربية، وقد حاولت هذه الشبكة ولو بشكل متردد حتى الآن، أن تشد إليها بعض العائلات البورجوازية القروية. ويسهر الأباء على تنظيم هذه العلاقات، لكنهم لا يملكون أي وسيلة لضمان استقرارها أو لإقناع أبنائهم عيمة الدوافع التي تحركهم. ومن الملاحظ ألهم يصرون على البقاء في الخطة نفسها في المنهم المنهم الملاحظ ألهم يصرون على البقاء في الحظة نفسها في المنهم المنه

يعتبر حزب الاستقلال على العموم حزب الفاسيين، ولهذا الاعتبار ما يبرره إلى حد ما. قد ظلت قيادته باستمرار تحت سيطرة بورجوازية المدن الكبرى التي يطغى عليها العنصر فاسي. واشتملت الجماعة الوطنية قبل سنة 1934، على علال الفاسي وأحمد مكوار، وحمزة الطاهري، ومحمد بن الطالب بناني، وأحمد وحسن بوعياد، وعمر السبتي، وعبد نقادر التازي، والحسن الوزاني. وانضم إلى هذه "الزاوية" كل من عمر بن عبد الجليل، وأحمد بلا فريج، ومحمد اليزيدي، وعبد السلام بنونة، ومحمد داود، وأحمد غيلان، والفقيسة تانانا، ومحمد الغازي، ومحمد بالكورة 27. لقد تغير اتجاه الحركة في سنة 1944، بتأسيس حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال الكامل لأول مرة. اتجهت القيادة نحو تنظيم حزب جماهيري واسع، وقررت البورجوازية في الوقت نفسه تمويل نشاطه. لقد تمكن كل مسن الإحوة السبتي ومحمد الغزاوي من تكديس ثروة هائلة خلال سنوات الحرب، جعلت منهم محول الحركة الوطنية.

لقد دفعت ظروف سنوات ما بعد الحرب الصعبة بالبورجوازية إلى الالتحاق بالحركة الوطنية. تميزت هذه السنوات بتكاثر الجالية الفرنسية والمصالح الاقتصادية الأجنبية، وأدرك الرأسماليون المغاربة ألهم سيبعدون لا محالة عن السوق المالية، لأن إمكانياهم النقدية أقل بكثير من إمكانيات منافسيهم الفرنسيين. وكانت إدارة الحماية تلعب دوراً أهم من ذلك، إذ عملت على منح التجار الفرنسيين جميع الامتيازات، وتتعاقد معهم على حساب المغاربة. لقد فهمت البورجوازية آنذاك أن خلاصها يكمن بتحطيم جهاز الحماية، وطرد المصالح الأجنبية، فعقدت كل آمالها على الشباب الذي تعلم في المدارس الفرنسية لكي يخوض الصراع ضد الرأسمالية الفرنسية، ونسقت حفلات الزواج والتحالفات الاستراتيجية لمواجهة

المنافسة الفرنسية داخل جبهة مكثفة من المصالح العائلية. وكانت مختلف عناصر هذه المنظومة (والعبارة ليست من قبيل المبالغة) تلتحم فيما بينهما بفضل القضية الوطنية وحزب الاستقلال.

لقد أصبحت المواقف أكثر اعتدالاً بعد الاستقلال، لأن الرأسمالي المغربي مثله مثل الكثير من الوطنيين يرغب في أن تبقى الأبواب مفتوحة في وجهه أكثر ما يمكن، ولذلك يسعى ليكون على اتصال بجميع التشكيلات السياسية والاقتصادية التي ظهرت منذ سنة 1956. لقد فقد حزب الاستقلال كثيراً من جاذبيته، لأن مهمته انتهت بنهاية عهد الحماية، ولأن الأوروبيين قاموا تدريجياً بتصفية مصالحهم. لكنه ما يزال يتلقى المساعدات مسن مموليه التقليديين (باستثناء الغزاوي)، أي السبي، وأحمد مكوار (آخر من بقي بفاس من التحار الكبار الفاسيين)، وعبد العزيز العلمي، مدير مصنع تركيب سيارات فولفو، وأخوه زوج بنت محمد السبي 28. ومع ذلك ظلت شكاوي علال الفاسي مستمرة حول وضعية الحزب المالية، إلا أن الأوساط التجارية بدأت تبتعد عن المنظمات السياسية من غير أن يصل ذلك المالية، إلا أن الأوساط التجارية بدأت تبتعد عن المنظمات السياسية من غير أن يصل ذلك المالية، إلا أن الأوساط التجارية بدأت تبتعد عن المنظمات السياسية من غير أن يصل ذلك المالية، ومع دلك المالية، المالية المالية، المالية المالية، المالية المالية

كان الاتحاد المغربي للتحار والصناعة والصناعة التقليدية الذي تأسس سنة 1956، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب الاستقلال، وكان محمد العراقي كاتبه العام، لا يخفي عطف على الحزب، مع العلم أنه كانت توجد بين محمد بن الجيلالي بناني، أحد أهم قادة الاتحاد أيضاً، وبين أحمد بلافريج علاقة مصاهرة 29. غير أن الحماس السياسي لأعضاء الاتحاد ضعف كثيراً بعد الانقسام الذي حصل داخل حزب الاستقلال، وامتنعوا عن اتخاذ أي موقف لصالح هذا الطرف أو ذاك 30. وفي سنة 1962 توقفت المنظمة عن كل نشاط وتلاشت. ولا باس أن نذكر هنا أن القصر استعمل جميع الوسائل لإشعار رجال الأعمال بأنه يفضل أن لا يكون لهم أي نشاط سياسي، لأن ذلك من الفضائل المرغوب فيها.

ومما يزيد تحفظ البورجوازية إزاء النشاط السياسي ألها تحتل مناصب إدارية هامة تخشي أن تفقدها إذا ما أثارت غضب السلطان. لم تكن العائلات المحزنية قبل الحماية تشرف مفردها على الشؤون العمومية، وكان السلطان غالباً ما يكلف التحار للقيام بمهمات ديبلوماسية نظراً لمهارهم الاقتصادية، واتصالهم بالعالم الخارجي، أو إسناد مهام الإشراف

على إدارة مالية الدولة<sup>31</sup>. وظلت البورجوازية الحضرية تسيطر بعد الاستقلال على هــذين القطاعين من الإدارة، لألها كانت وحدها في سنة 1956، قادرة على تزويــد الإدارة بمــا ينزمها من الأطر لتوسيع مجال نشاطها، وحينما بدأت القطاعات الاجتماعية الأخرى التي لم تستفد من نظام التعليم في عهد الحماية تسترجع ما ضاع منها من الوقت، كانت النحبــة الحضرية لاتزال تحتل الصف الأول من الهرم الحكومي<sup>32</sup>.

لقد استولت هذه النحب على حصة الأسد في قطاعي المالية العمومية وشبه العموميسة. وتضاعفت منذ سنة 1956، مشاركة الدولة في المشاريع الاقتصادية، وأصبحت تشرف على كثير من المنشآت، مثل المصارف ومؤسسات القرض ومراقبة الصرف إلخ... وبدأت في الآونة الأخيرة تسهر أيضاً على تصدير بعض المنتوجات، مثل الحوامض ومنتوجات الصناعة انتقليدية. وعلى العموم، لا يمكن إنجاز أي مشروع هام دون مساعدة النظام أو موافقته، ولا بد لجميع المجموعات الاقتصادية أن تؤمن حياد الإدارة إزاءها، أو حسن معاملتها إياه نضمان نجاح أعمالها. لذلك قامت النحبة الحضرية بوضع عناصر منها – عن قصد، أو بسبب انعدام المنافسة في هذا المجال – على رأس جميع المصالح الإدارية الحيويسة. وفي سنة بسبب انعدام المنافسة في هذا المجال – على رأس جميع المصالح الإدارية الحيويسة. وفي سنة 1966، أصبح لها جهاز استراتيجي يتجلى حسب الشكل التالي :

## 1- المواقع الاستراتيجية للنخبة الحضرية

بنك المغرب

البنك المغربي للتجارة الخارجية

البنك الوطني للإنماء الاقتصادي بنك القرض الشعبي

مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية

رئيسه: ادريس السلاوي

رئيسه: عبد المحيد بن حلون، عضو بالمحلس الاقتصادي الخاص<sup>33</sup>

مديره العام: أمين بن جلون 34

رئیسه : عمر بن عبد الجلیل، عضو بنفس المجلس

مديره العام: عبد القادر بن سليمان

مديره العام: سي ناصر بلعربي

صندوق الإيداع والتدبير مديره أحمد بنكيران صندوق القرض الفلاحي مديره: محمد بريك 35 صندوق القروض العقارية المغربي مديره: محمد الأزرق اللجنة الوطنية للحسابات مديرها: أمين بن جلون القرض المغربي (كريدي ليوني سابقاً) مديره العام : كريم العمراني، عضو بنفس المجلس مصلحة الجمارك مديرها: حسن العلمي وزارة التنمية أسندت إلى محمد بركاش وزارة المالية أسندت إلى مأمون الطاهري<sup>37</sup> مكتب الصرف أسند إلى عبد الكريم الأزرق<sup>38</sup> نائب الوزير الأول محمد الزغاري<sup>39</sup>

يرتبط رخاء الطبقة السائدة اقتصادياً، من جهة، بالمواقع التي تحتلها داخل الإدارة، ومن جهة أخرى، بنشاطها الاقتصادي الذي ترعاه الحكومة. غير ألها أصبحت تفقد احتكار الكفاءة نتيجة النمو الضخم الذي يشهده التعليم. وتحرص النخبة كل الحرص على عدم إثارة غضب الحكم، أي القصر، للمحافظة على امتيازاتها. لكنه من الصعب جداً أن يتنبأ المرء بمواقف القصر، وبتطور التحالفات في المستقبل لمعرفة من سيتحالف مع من، وضد من. إن هذه اللعبة لعبة لا متناهية، وتعرف تقلبات مدهشة. لذا يتعين على جميع المشاركين أن يحافظوا على اتصالهم مع كل الأطراف توقعاً لجميع الاحتمالات... ويؤمن بعضهم أبواب المستقبل بربط علاقة جيدة مع الأحزاب مثل كريم العمراني مع الاتحاد السوطني للقسوات الشعبية، والإخوة السبتي مع حزب الاستقلال.

ونظراً لتشابك الروابط العائلية والاقتصادية والاجتماعية للبورجوازية، فيان الحسدود السياسية من الصعوبات بمكان تحديد مواقعها، وهكذا ينتمي الفرد إلى أنظمة متعددة مسن التحالفات التي يمكن أن تتعارض فيما بينها، بالإضافة إلى صراعات الولاء، وكذا الحسرص على تماسك الجماعة، وكل ذلك يمنعه من تلاؤم سلوكه مع مبادئ الإيديولوجية الستي يتبناها.

بعدما أشرنا مراراً خلال هذا الفصل إلى السلالات العائلية، لا بــأس أن نتعــرض الآن لإحدى هذه العائلات التي تنجاوز دائرتها جميع الأحزاب، والتي تضم كلا من أســر بــن سليمان والخطيب وبوجبار وحصار الخ... يمكن في هذا الصدد رصد تـــداخل العلاقـــات العائلية، حيث نجد مثلا القبطان حسني بن سليمان رئيس القوات المساعدة في وزارة الداخلية 40، بينما أخوه عبد الكريم بن سليمان 41 عضو اللجنة التنفيذيـــة للاتحـــاد المغـــربي للشغل، وعمهما السي الفاطمي بن سليمان يحتل منصب رئيس مجلــس العــرش في ســنة 1955، وكان سفير المغرب في العربية السعودية سابقاً، وهو أب يحي بن سليمان السذي تزوج من إحدى بنات عائلة أعبابو، وقد احتل على التوالي منصب عامل إقليم ومنصب مدير الديوان الملكي. ومن جهة أخرى، تزوجت إحدى بنات السي الفاطمي بن سليمان من امحمد بوستة عضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال. ويزداد الأمر تعقيداً لأن زوجة انسى الفاطمي بن سليمان تنتمي إلى عائلة الكباص المخزنية مثل عائلة بن سليمان، وقد تزوجت إحدى بناها من عمر الخطيب أب الدكتور الخطيب رئيس الحركة الشعبية قبل سنة 1966. وفيما يخص زوجة هذا الأخير فإنها تنتمي إلى عائلة بوجبار من قبيلة بني ورياغل التي كان رئيسها وزير خارجية عبد الكريم الخطابي. ومن جهة أخرى تزوجت إحدى بنات أخ لدكتور الخطيب من أحد أفراد أسرة حصار القريبة جداً من حزب الاستقلال. ونختم هذه اللائحة بعبد الرحمان الخطيب (أخ الدكتور الخطيب) الذي كان يناضل في بدايــة الأمــر داخل الاتحاد المغربي للشغل، ثم ناصر بكل حماس كلا من جبهة الدفاع من المؤسسات لدستورية والحزب الاشتراكي الديموقراطي قبل أن يعين وزيراً للداخلية 42.

هل هناك حاجة بعد كل هذا للتأكيد على أن جميع الأبواب - بما في ذلك أبواب الجيش والقصر - مفتوحة في وجه هذا التركيب العائلي الأخطبوطي ؟ ومع ذلك يسارع أعضاؤه إلى التأكيد على أن الجماعة العائلية لا تتصرف أبداً في تجمع سياسي، ويحرصون في أثناء لقاءاهم على تجنب إثارة المشاكل التي لها علاقة بموضوع السياسة. ونظراً لإحساسهم القوي بالالتزامات التي تفرضها علاقات الدم والقرابة، فإلهم يمتنعون في أثناء اجتماعاهم عن القيام بكل ما يمكن أن يؤدي إلى انفحار النواة العائلية بسبب الخلافات (السياسية). وفيما يخص المجال الاقتصادي، فإن التعاون يسوده دعم متبادل فيما بينهم على ما يبدو. تنطبق

كل هذه الملاحظات في ذات الوقت على مجموع العائلات الكبرى، وعلى النخبة السياسية بكاملها.

يهيمن أبناء البورجوازية الحضرية على الطبقة السياسية السائدة، وتبدو جميع أساليبهم وتصرفاقم — عن خطأ أو صواب — وكأنها أساليب وتصرفات "فاسية" محضة. لذا شاع التذمر من "الاستعمار الفاسي" عندما استولوا في سنة 1956 على كل المناصب القيادية داخل الحكومة والأحزاب. لقد زادت كل مرحلة من مراحل حياقم من وعيهم الجماعي. إلهم ينحدرون من أسر متحالفة فيما بينها، تربوا على المنوال نفسه 43، وكانوا من المخطوظين، حيث درسوا في الجامعات، وناضلوا جميعاً في صفوف الحركة الوطنية، وها هم الآن يحكمون معاً البلاد.

لقد ثار جلهم، إن لم نقل كلهم، ضد العمائم القديمة، أي ضد آبائهم ونظامهم العتيق. ورفضوا كذلك شباناً، أن يسخروا من قبل الجيل السابق لتحقيق أهداف مادية (نفعية) صرفة. واعتنق بعضهم المذهب الماركسي ليعبروا عن سخطهم 44. لكنهم سرعان ما عدوا إلى حظيرة الأباء، وأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن المصالح العائلية التقليدية خدمة لمنفعتهم الشخصية، وليس لمصلحة آبائهم. فكانت النتيجة أن تبنوا الأساليب القديمة الي حربت فعاليتها مع تحديثها، أي شبكات الأتباع والتحالفات وعلاقات الالتزامات والتكتيكات الدفاعية. لقد وحدهم الحركة الوطنية خلال سنوات لمواجهة الهيمنة الفرنسية ولم يبق لديهم، بعد ذهاب الفرنسيين، هدف يجمعهم، بقي عليهم إذن، أن يحترس بعضهم من بعض.

### 2 - الأرستقراطية الفلاحية

"لقد استلهمت الحماية سياستها بكل بساطة من فكرة الضيعة الوطنية، وكان على القبائل أن تكون بمثابة هنودنا الحمر، كما كان على أهلنا من البربر أن يظلوا متوحشين طيبين يستحقون كل مودة واحترام، على أن تبقى ترقياهم في حدود نياشين ضباط الصف"<sup>45</sup>.

كان لسكان البوادي دور ثانوي في الحياة السياسية للأمبراطورية الشريفة. وكانوا بخضوعهم لسلطة السلطان الروحية، يدركون انتماءهم إلى جماعة تتجاوز حدود السوطن وحدود القبيلة، كما كانت المبادلات التجارية تجعلهم على اتصال دائم بالمدن كل لكن لم يكن المخزن يرى فيهم إلا مصدراً للضرائب. وكانت قبا الكيش المقيمة في السهول تساهم أكثر في الحكومة المركزية بواسطة بعض المحظوظين تذين كان رضى العاهل يسمو عمم إلى أعلى المناصب. ولما استقرت الحماية، أدرك سكر بلاد السيبة القديمة أن مصلحتهم تقتضي أن يتعاملوا مع نظام تمثله إدارة قوية، يوجه المغرب إلى الاقتصاد العصري ويتوفر على برنامج تعليمي. أدرك سكان البادية بعد سنة 1956، أه م ليسوا مؤهلين للمساهمة في المشاريع التي أعدها الدولة الجديدة، ومنذ ذلك الحين يكافحون من أجل استدراك نقصهم إذاء الحضريين الأكثر ثقافة وتمدناً، ومن أجل الحصول على المكانة التي يستحقونها داخل النحمة.

ولئن كان الصراع بين الأجيال أكثر حدة في الوسط القروي على ما هو عليه في المدن، فليس في ذلك أي غرابة، نظراً للاختلاف الموجود بين عقلية أعيان البوادي وأبنائهم. والأعيان في أغلبيتهم من ابتكار الإدارة الفرنسية التي فرضت الاسم والمؤسسة في الوقست نفسه. لقد استولى بعض الطغاة المحليين قبل سنة 1912، وفي أثناء مرحلة التهدئية، على قطاعات صغيرة وبتزكية من المخزن في حالات كثيرة. وانطلاقاً من وجود هؤلاء القواد الكبار شرعت الحماية بدورها في خلق أعيان داخل القبائل والدواوير إلخ ... وكان الاختيار يقع أحياناً على أشخاص يحظون بتقدير أقارهم ومعارفهم، وكذلك على أشخاص الاختيار يقع أحياناً على أشخاص يحظون الأهلية حرية مطلقة، حيث لا يشترطون على مرشحهم سوى الطاعة والإخلاص. وفي الحقيقة، كان التعيين في غالب الأحيان جزاء تقدمه فرنسا لأولئك الذين ساعدوها في أثناء التهدئة. لقد كان هناك الكثير من ضباط الشؤون الإدارية يقومون بلذة بدور بيغماليون 47.

قام ألبير عياش بإحصاء عدد الأعيان في سنة 1950، فوجد أنه يتراوح بين خمسمائة وستمائة ألف شخص، أي ما يعادل 10% من سكان البوادي. ومن المرجح أن هذا التقدير يضم الأعيان وأتباعهم. كانوا يملكون ما يناهز أربعة ملايين هكتار موزعة على قطع تتراوح

مساحتها بين 12 و15 هكتاراً. وعلى الرغم من تواضع هذه المساحات، كان الأعيان يتميزون عن الفلاحين العاديين بتشغيل الخماسة لاستثمار أراضيهم. وكان هناك 7500 من الإقطاعيين الكبار (عن في ذلك القواد الكبار) يوزعون فيما بينهم مليون وتمانات ألف هكتار، مستثمرة على الطريقة التقليدية، ولا يشكل محصولها بالنسبة لهم سوى تكملة للأرباح الطائلة التي تدرها عليهم مهامهم الإدارية 48.

كانت السلطة السياسية (قبل الاستعمار) يمارسها على العموم أمغار في بالاد السيبة (باستثناء مناطق القواد الكبار) ويخضع لانتخاب القبيلة لمدة محدودة، وتفوض له السلطة بصورة مؤقتة وفي نطاق محدود: توزيع حقوق السقي، أو الرعي، أو قيادة الحرب. وقد حطم الاحتلال الفرنسي هذا النظام بصفة كاملة عندما أخضع بلاد السيبة لسلطة المحزن، وأسند للأعيان (من مقدمين وشيوخ وقواد) صلاحيات دائمة، فتضاعف نفوذهم (أي الأعيان) بقدر ما زادت ثروقم حسب القاعدة السائدة في المجتمع القروي التي تجعل حاه الفرد معادلاً لما يملكه من هكتارات 49.

غير أنه يحب أن لا ننسى أن جل الأعيان – وفي هذه الكلمة نوع من الالتباس- كانوا يعيشون بصفة متواضعة جعلت منهم نوعاً ما "كولاك" المغرب، إن لم يطمحوا أبداً إلى منافسة ثروة البورجوازية الحضرية، أو إدراك مستوى النحبة المدينية من العمل والثقافة. وبما أن عدداً منهم كانوا لا يحسنون النطق بالعربية – بغض النظر عن الفرنسية – حكم عليهم بالبقاء داخل هامش النظام الاقتصادي والسياسي.

وفيما يخص أبناءهم، فإن آفاق المستقبل قد تغيرت بعض الشيء بالنسبة إلىهم. لقد سعت السلطات الفرنسية، انطلاقاً – مرة أخرى – من تأويلها الخاص لمثالية ليسوطي إلى تكوين جماعة من المغاربة المخلصين كل الإخلاص لفرنسا، لكي يقوموا بدور الوساطة بين الإدارة وجماهير سكان البوادي، ولكي يتولوا بعض المناصب الإدارية الثانوية. ويبدو أن الآمال التي عقدها الفرنسيون على هذه النخبة كانت تفوق ما كانوا ينتظرون من النخب الحضرية. ومما لا شك فيه أن الجنود وضباط الشؤون الأهلية كانوا يشعرون بعطف أبوي ألم غو "برابرهم" البسطاء الشجعان. لقد بذلت الحماية كل ما في وسعها لوقاية البادية مسن التأثير الفاسد" الذي يمارسه عرب المدن، ومن "تعصبهم الديني". وزاد الاقتناع بحكمة هذه التأثير الفاسد" الذي يمارسه عرب المدن، ومن "تعصبهم الديني". وزاد الاقتناع بحكمة هذه

السياسة بصفة خاصة عندما بدأ الشعور الوطني ينتشر داخل الحواضر.

لقد أثارت الروح القتالية العالية التي برهن عليها الأمازيغ، وخصوصاً منهم سكان الأطلس المتوسط، خلال عمليات التهدئة، إعجاب الضباط الفرنسيين، فرأوا فيهم رصيداً من الجند يمكن استعماله في الحرب التي بدأت تلوح معالمها في أوروبا آنذاك. ولم يلاق الفرنسيون صعوبات في إقناع المقاتلين المحليين، إذ غدت المهنة العسكرية في إطار الجيش الفرنسي توفر لأبنائهم مستقبلاً زاهراً. وبعد ذلك أنشئوا أكاديمية عسكرية تستقبل الشباب الأمازيغي من جميع أنحاء المغرب 50.

كان المشرفون على إدارة الحماية يرون أبعد من ذلك. لقد قسرروا أن يحسافظوا علسى اللهجات الأمازيغية، وبذلوا كل الجهود لتقليص استعمال اللغة العربية ونشر لغتهم، للذلك كانوا بحاجة إليهم ليكونُوهم تكويناً فرنسياً، وذلك لاستخدامهم معلمين وكتاباً في المحاكم، ومترجمين يعملون في وزارة الداخلية. أنشئت لكل هذه الأغسراض مسدارس الأعيان في البوادي، وأسست ثانوية أزرو لاستقبال أحسن التلاميذ المتخرجين منها. وكانست هذه الثانوية بالنسبة للنخبة القروية بمثابة ثانوي مولاي ادريس بالنسبة للنخبة الحضرية.

شكلت هذه الثانوية التي أسست في سنة 1924، حجر الزاوية لسياسية فرنسا (البربرية) وكان النظام الذي تعبر عنه قد تم تصميمه بإتقان بالغ، على الأقل، على المستوى النظري لقد منع خريجو أبناء مدارس الأعيان من متابعة دراستهم خارج مدينة أزرو، حيث كان التلميذ من الخميسات مثلاً، لا يسعه الالتحاق بمكناس أو بالرباط، كما كان الشأن بالنسبة لابن تارودانت الذي لا يتمكن بدوره من متابعة دراسته في مراكش. لقد أراد الفرنسيون أن تؤدي جميع الطرق إلى أزرو داخل دائرة (بربرية ونسية) مغلقة وبعيدة عن أي اتصال مع "العرب" أو اللغة العربية.

كانت بطبيعة الحال جميع المواد تلقن بالفرنسية، وخصصت ساعة ونصف في الأسبوع لتدريس العربية (كانت تدرس صباح يوم الأحد إلى حدود سنة 1944). كان التلامية يرتدون الجلباب المحلي، ويعاقبون كلما استعملوا العربية، ولو كان ذلك في أبسط المستويات (لقد وبخ تلميذ كتب اسمه أحمد بن الحسن لأنه استعمل "ابن" بالعربية عوضاً عن "أو" (الأمازيغية). لقد وفرت كل الشروط "لإبعادهم عن التعريب، ولتسوجيههم نحسو الثقافة الفرنسية في إطار فولكلوري"<sup>51</sup>.

كانت ثانوية أزرو، بخلاف ثانويتي مولاي ادريس ومولاي يوسف، لا تتحاوز شهادة الطور الأول من الثانوي 52. لذا كان التلميذ (الأمازيغي) الذي يرغب في متابعة دراسته يصطدم بحواجز مضاعفة، منها عجز جل أسر التلاميذ عن أداء تكاليف الدراسة العليا بسبب فقرها، بالإضافة إلى ضعف تكوينهم في اللغة العربية الذي يمنعهم من الالتحاق بثانويتي مولاي إدريس أو مولاي يوسف، حيث كان تعليم مادة اللغة العربية متقدماً. لذا لم يتحاوز شهادة الثانوية سوى عدد قليل، وكانت هذه النتيجة مطابقة لرغبة الفرنسيين، لأن ذلك يبقي الشباب الأمازيغي خريج أزرو تحت تصرفهم، ويسمح بتشغيله في منصب ذلك يبقي الشباب الأمازيغي خريج أزرو تحت تصرفهم، ويسمح بتشغيله في منصب متواضع، وإعادته إلى مسقط رأسه. وبما أن التعليم سيوفر له سمعة بين ذويه، وسيجعل من "السيد" موظف الإدارة مفخرة لهم، فإنه سيتفاني في خدمة فرنسا بعيداً عن إغراءات ومخاطر المدن الكبرى.

غير أن الواقع لم يحقق جميع هذه الآمال، لأن أخبار ما كان يحدث في المدن، وعلى الخصوص ما تعلق منها بالحركة الوطنية سرعان ما كانت تشيع، ليس فقط إلى علم تلاميذ أزرو، بل جميع سكان البوادي. لقد نسيت الإدارة أو تناست أن تدخل في حساباتها كله من العلاقات التجارية، والتنقلات الموسمية التي تربط المدن بالبادية بصورة دائمة، وظلست تؤمن بأسطورة الاكتفاء الذاتي عند الأمازيغ زمناً طويلاً بعدما كذبتها الأحداث.

انطلق دعاة الوطنية من مدن فاس والرباط ومراكش المحاورة للمناطق الأمازيغية، وشرعوا في استقطاب الأتباع من دون عناء. وكان ادريس المحمدي، من أنشط عناصر التحريض والدعاية، إذ غدا مسؤول حزب الاستقلال على ناحية مكناس التي تشمل الأطلس المتوسط، وتمتد إلى تافلالت. واستطاع بفضل عمله المستمر قبل وبعد الحرب أن يجبط جميع مخططات الإدارة التي كانت ترمي إلى وقاية البادية من عدوى الوطنية. ومما يثير الانتباه أن كثيراً من قدماء ثانوية أزرو حافظوا على انتمائهم لحزب الاستقلال منذ 1956، وغم موجة السخط التي عمت المناطق القروية ضد هذا الحزب.

أسست جمعية قدماء تلاميذ أزرو سنة 1942، ويبدو أن الإقامة وافقت ضمنياً على السيسها، أملاً منها في أن تصبح إطاراً للدعوة المعادية للوطنية. لكن رئيسها عبد الحميد الزموري53، سرعان ما كشف عن الاتحاه الوطني للجمعية بالمطالبة بزيادة هامة في حصص

تدريس اللغة العربية. نظم تلاميذ أزرو في سنة 1944، إضراباً تضامنياً مع إخواهم في ثانويتي مولاي إدريس ومولاي يوسف، فكان ذلك برهاناً قاطعاً على فشل الخطة الوقائيسة التي اتبعتها الإدارة. وبعد ذلك اعتقل جميع القادة، وجمدت الجمعية كل نشاطها إلى سنة 1952. أدى صمود حركة المطالبة بالاستقلال سنة 1944، إلى بعض التنازلات مثل الزيادة في حصص العربية، والسماح لتلاميذ من أصل غير أمازيغي بالالتحاق بالثانويسة، ورفع مستوى المناصب المخصصة لخريجيها. لم يكن احتجاج الجمعية ضد خلع السلطان سنة 1954 عنيفاً، و لم تطالب بالاستقلال التام إلا في سنة 1955 64.

أصبح بعض الأعيان التقليديين من الشخصيات الرسمية بعد الاستقلال، منهم: الحسسن اليوسي أول وزير للداخلية، وعدى أوبيهي أول عامل على إقليم تافيلالت. لكن هاتين الحالتين استثنائيتان، لأن معظم الأعيان فقدوا كل نفوذ تقريباً. والسبب في ذلك ألهم يجهلون قواعد اللعبة السياسية على المستوى الوطني. لم ينفع هؤلاء دهاءهم السياسي في معالجة القضايا المحلية في شيء، عندما طرحت مشكلة الاختيار بين الاستعمار والوطنية. ولا غرابة في ذلك، لأن بعضهم من صنع الإدارة الفرنسية، بينما خشي البعض الآخر إثارة غضب أسياده الفرنسيين بالانضمام إلى صفوف الوطنيين. ولما دعا الكلاوي إلى خلع غضب أسياده الفرنسية والمخزن، وشجعهم على ذلك تواطؤ السلطات الفرنسية. لقد ذهبوا خدث بين بلاد السيبة والمخزن، وشجعهم على ذلك تواطؤ السلطات الفرنسية. لقد ذهبوا ضحية قورهم، وانعدام تجربتهم السياسية، و لم يعارض منهم عملية طرد ابن يوسف مسن ضحية قورهم، وانعدام تجربتهم السياسية، و لم يعارض منهم عملية طرد ابن يوسف مسن العرش سوى سبعة عشر من القواد فقط (من بينهم محجوبي أحرضان ومبارك البكاي ولحسن اليوسي). لقد أدوا غالياً ثمن هذا الخطأ في السنوات الأولى من الاستقلال، لكن وضعيتهم اليوسي). لقد أدوا غالياً ثمن هذا الخطأ في السنوات الأولى من الاستقلال، لكن وضعيتهم الميات تتحسن بعد العفو الذي صدر في حق جميع المشاركين في مؤامرة سنة 1953.

لم يعان الأبناء من خطايا الآباء، وشقوا طريقهم داخل الطبقة القيادية السياسية. فأصبح بعضهم ملاكين كباراً بفضل استعمال نفوذهم الرسمي، لكن أهميتهم ترتبط بالدرجة الأولى بالموقع الذي يحتلونه داخل الجهاز الإداري. لقد شكلت ثانوية أزرو منحماً للأطر المنحدرة من أصل أمازيغي، حيث تمركزت حول وزارات الداخلية والعدل والتربية الوطنية. وتشكل وزارة الداخلية بصفة خاصة معقلاً للنخب القروية. ففي سنة 1956، عندما طرحت إعادة

استقرار الأمن داخل البوادي باستعجال، تم إلحاق العديد من موظفي وزارتي العدل والتعليم من قدماء أزرو بوزارة الداخلية. وقدَّر حسن الزموري الذي كان كاتباً للوزارة آنـــذاك، أن عدد القواد منهم كان يبلغ 250 في سنة 1960، من مجموع 320 قائداً، كما بلـــغ عـــد الوزراء منهم أيضاً خمسة في سنة 1966، وهم : محمد التادلي، والمحجوبي أحرضان، وعبـــد الحميد الزموري، والجنرال أوفقير، وحدو الشيكر<sup>56</sup>.

لقد ظلت البوادي باستمرار أشد انغلاقاً من المدن. لقد امتزحت النخب الحضرية فيما بينها، واتسعت آفاقها بفضل المصاهرة، والمبادلات التحارية وحركة التحار بين البلدان. وفي ما يخص البادية، فقد ظلت كمية المبادلات ضعيفة وإقليمية، لا تتعدى حيز العلاقات القبلية داخل الكونفدرالية الواحدة، أو مع سكان القرى والأسواق المجاورة. وكانت المصاهرات والروابط لا تتحاوز حدود المنطقة التي توجد فيها ممتلكات الزوجين. ولجلب رضا المخزن انتشرت بين القبائل عادة تقديم المحظيات... التي يبعث بما القواد إلى القصر، أي أحسن ما تملكه القبيلة من فتيات وحيول وبغال 57 لقد امتثل القائد أمهروق لعرف التقاليد عندما قدم إحدى بناته لمحمد الخامس في سنة 1958 86.

لم يتوان الأعيان في المراحل الأولى من استعمال كفاءاقم على الصعيد الــوطني، ومــن استغلال الوظائف الاستراتيحية التي استولى عليها أبناؤهم، بفضل تكوينهم الفرنسي لإنجاح مخططاقم. لقد عمل أمهرهم وأقواهم منذ الاستقلال على توزيع أبنائهم بذكاء على مختلف المناصب الإدارية والسياسية.

ولم تكن قوهم القائمة على أساس ثروهم العقارية، أو على سمعتهم القتالية تتحاوز حدود منطقتهم، لأن "المغرب القبلي" كان يتشكل من إمارات صغيرة، ولا يقبل أي انفتاح على العالم الخارجي، على عكس ما كانت تفعله البورجوازية الحضرية. ولم يحاول بعض السياسيين تشكيل قوة سياسية موحدة تجمع بين هذه الوحدات الصغيرة المبعثرة إلا بعد سنة 1956.

يحمل المحتمع المغربي بصفة عامة، والمحتمع القروي بصفة خاصة تصــوراً خاصــاً عــن الأحزاب السياسية، الأمر الذي يستحق أن نركز عليه بعض الوقت. لا يتضــمن النشــاط السياسي بالنسبة للطاغية القروي الصغير أي بعد إيديولوجي. ولا غرابة في ذلك لأن سلطته

ونفوذه ارتبطا على الدوام بما كان يملكه من وسائل القسر. وحتى لو أدى ذلك إلى نوع من الحيف والتشويه، يمكن القول إنه يعتبر الأحزاب بمثابة بدلة يرتديها المرء أو يخلعها حسب الظروف والمناسبات. وفي هذا الإطار اعتبرت كل من الأحرزاب والنقابات وجماعات المقاومة بالنسبة للمنخرط فيها تجمعات مصلحية، لا ترتبط بأي التزام ببرنامج سياسي معين، أو هدف مشترك، بل ينتظر من هذه التشكيلات السياسية أن تكون وسيلة لخدمة مصالحه، وتعزيز نفوذه، وتقريبه من فوائد الحكومة المركزية، وفيما إذا عجزت عن ذلك فإنه يبتعد عنها. يصبح في إطار هذه الشروط أيضاً من شبه المستحيل أن يحتفظ السياسي القسروي "المعارض" على جماعة مؤيديه، وإذا ما تشبث باختياراته ومثله السياسية يضطر إلى استعمال جميع الوسائل لكي لا يضيع نفوذه بسببها.

لم تعرف البوادي غير هذا الواقع منذ الأزل. وحتى تقديس الأولياء المبرر بدوافع دينية في الظاهر، كان لا يمنع الأمازيغ من التراجع عن دفع الزيارات لولي يعجز عن مقاومة ابتزاز المخزن للسكان، ومنحها إلى ولي آخر يضطلع أكثر بمسؤولياته. لقد عانت جميع الأحسزاب من علة هذه الوضعية — النفعية التي يتميز بما سكان البوادي، وانتهى بما الأمر إلى التكييف معها بشكل أو بآخر، وإلى التحاوب مع الصورة التي يحملها القرويسون عسن المنظمسات السياسية.

ولتن كانت هذه المواقف تميز سلوك الأجيال القديمة بصفة خاصة، فإن سلوك الشباب لم يتحرر منها بعد بشكل كامل. ونجد عبر تطور جمعية قدماء تلاميذ أزرو منذ سنة 1956، غاذج تظهر من خلالها عناصر التشابه والاختلاف بين سلوك الجيلين. عقدت الجمعية أول مؤتمر لها بعد الاستقلال سنة 1957، وحضره ابن بركة لتأكيد روابطها مع حزب الاستقلال. وعندما حصل الانقسام أعلنت جماعة أزرو مساندتها التامة للحناج التقدمي. لكن هناك من يدعي أن هذا الموقف جاء على إثر تعيين عبد الله إبراهيم التقدمي، رئيساً للحكومة، وليس على أساس اعتبارات إيديولوجية. والدليل على ذلك أن معظم أفراد هذه الجماعة كانوا من الموظفين، وجاء بذلك موقفهم بمثابة إعلان الولاء لرئيسهم الجديد.

لقد حصل خلال السنوات الأولى من الاستقلال سباق بين الحركة الشعبية وجناح ابن بركة في حزب الاستقلال لبسط نفوذهما على الجمعية 60. وأسفر هذا السباق عـن بـروز

تيارين سياسيين واسعين داخلها: تيار "رجال السلطة و نضرت من جهة، وتيار التقنسيين من جهة أخرى.

كان التيار الأول، في حدود آفاقه الضيقة، وربما كذلك شعوراً منه بالنقص، ينحاز إلى "الخط السياسي الأمازيغي" الذي تدافع عنه الحركة الشعبية. واقتربت هذه الجماعة من الحكومة عندما شارك فيها قادة الحزب في سنة 1961. أما التيار الثاني، الذي تخرج أعضاؤه من الجامعات الفرنسية أو المغربية، فقد شن حملة ضد تخلف وضبابية الحركة الشعبية، وانضم بذلك إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان يتحدث باسم هذه الفئة كل من التهامي عمار وعبد الحميد الزموري. أما محمد شفيق الذي رفض الانخراط في الحيزب على الرغم من مشاركته لأفكار التيار الثاني، فقد انتخب رئيساً للجمعية للحفاظ على التوازن بين الطرفين، وظل في هذا المنصب خمس سنوات.

لقد خرج مكتب الجمعية عن مواقفه المعتدلة في أثناء استفتاء سنة 1962، ودعا إلى مقاطعة الدستور، وصادق المؤتمر المنعقد في السنة نفسها في جمع لم يشارك فيه سوى عدد قليل من "رجال السلطة" على ملتمس يصب في الاتجاه نفسه. وأثار هذا الموقف غضب القصر، فأمر بإنزال قانون الجمعية من مستوى قانون الجمعيات ذات المصلحة العامة إلى مستوى الجمعيات الثقافية الإقليمية، فأدى هذا القرار إلى إخماد حماس الجمعية المتأجج، وفقد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد ذلك كل إغراء، بعدما اعتقل المئات من مناضله بتهمة التآمر من أجل اغتيال الملك. وفي سنة 1966، دعا مناضل قديم من الاتحاد السوطني للقوات الشعبية (انفصل عن الحزب) إلى عقد مؤتمر مصغر، شارك فيه عدد من "رجال السلطة" المخلصين لأحرضان وللحركة الشعبية التي استولت على الجمعية أق.

يستحيل أن يتعرف المرء على الانتماء السياسي (الأمازيغي) بالاعتماد على وضعيته الإدارية، سواء أكان قائداً أم ضابطاً، معلماً أم مهندساً زراعياً. يظل وعي الأمازيغي بأمازيغيته حاضراً، ولا يغيب ذلك تماماً عن فكره مهما بلغ مستوى تقدمه، ولا يحس بالاطمئنان إلا بين ذويه 62، وحيال الميل العام الذي يميز الساسة الذين هم من أصل أمازيغي، والممثل في النزوع إلى اتخاذ القرارات التعسفية، وفرض السلطة بواسطة العنف، يصعب معه القيام بالتمييز الكلاسيكي بين ما هو يمين، وما هو يسار. إلهم ليبراليون ومحافظون في

الوقت نفسه، ومن الأفضل حسب رأيهم عدم استعمال هذه المصطلحات. فأسلوبهم أسلوب خاص، تعجز كل المعاجم عن التعبير عنه بصورة ملائمة. يبدو سلوكهم مشل سلسلة من التقلبات المفاجئة، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار مذهباً أو برنامجاً معيناً. وإذا كانوا يفتقرون إلى الفصاحة السياسية، فإلهم أثبتوا مهارهم في استعمال بنادقهم أحسن استعمال للدفاع عن مصالحهم. نقدم فيما يلي التساؤل الذي قام به سالم العبدي في أثناء حديثه عن أصراع بين بوحمارة والسلطانين مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ، حيث قال: "إذا أردت "خيمة" أن تتوفق في هذا العصر، أليس من مصلحتها أن يكون الأب بجانب نسلطان، وأن يكون الابن مع بوحمارة".

يلخص تاريخ دوار تاشاويت الواقع على بعد كيلو متر ونصف من ميدلت في نقطة لانتقاء بين الأطلس المتوسط والكبير، تاريخ بلاد السيبة بأكملها. عندما قرر مولاي الحسن خضاع تافيلالت، بدأ بتهدئة أحواز ميدلت. ويتذكر حتى الآن بعض الشيوخ كيف كانوا هم وأطفالهم يسدون خلال الليل الثغرات التي سببتها المدفعية الشريفة، فيصطدم السلطان كل صباح بأسوار سليمة، ويذكرون باعتزاز صمود دوارهم في الوقت الذي سقطت فيــه خدينة المحاورة. ولم تستطع فرنسا بدورها أن تحتل هذه المنطقة إلا بعد سنة 1917. لا يزال عهد السيبة حياً في أذهان القرويين، ويشكل بالنسبة للشباب منهم "عهداً تاريخياً مجيـــداً". ويمكن أن نتقدم خطوة أخرى في التاريخ، حيث نجد في سنة 1946، أحد أكبر الملاكسين، ومن أهم الأعيان كان قد عين (مقدماً) للدوار ؛ وكان لهذا الأخير أربعة أبناء درسوا في ثانوية أزرو. وفي سنة 1957، أصبح أكبرهم قائداً في المنطقة، بينما يشتغل آخر منهم أستاذاً في التعليم الثانوي. ويشكل نجاح الابن الأول بالنسبة للأب مفحرة تعزز نفوذه الشخصي. كان (المقدم) يملك قبل الاستقلال ما يعادل خمسة عشر أو عشرين هكتاراً موزعة على قطع متعددة كلها تقريباً مسقية ويحرثها خماسة 64. وبعد سنة 1956، تعمــم العمــل المــأجور فاستأجر عدداً من الحراثين. غير أن وضعية هذا "الإقطاعي" الصغير أصبحت مهددة فحاة بسبب الإنعاش الوطني، أي البرنامج الذي أعدته الحكومة لتشغيل اليد العاملة القروية من أجل تخفيض البطالة. ويتقاضى العمال في إطاره أجرة يومية تعادل قيمتها أربعة دراهم (نقداً) وتفوق بكثير الأجرة العادية التي كان يحصل عليها العمال الزراعيون قبل ذلك. هجر

العمال أرض (المقدم) لطلب الشغل داخل ورش الحكومة، فاضطر أن يحرثها بنفسه. لقد ساهم الإنعاش الوطني في هذه الحالة على الأقل في تفتيت علاقات الاستغلال السبي ترتكز عليها البنية الإقطاعية القروية. وبحانب ذلك، هاجر جميع أبناء تاشاويت إلى المدن للبحث عن وظائف إدارية، ولم يبق أي واحد منهم يرغب في خدمة الأرض. ومن المنتظر أن يقوم أحد أبناء (المقدم) بتواطؤ مع الإدارة، أو مع تاجر من تجار ميدلت بشراء جميع الأراضي التي علكها سكان الدوار 65. ومما لا شك فيه أن الفلاحة المعيشية، التي كانت تمارس في السابق داخل القبيلة أصبحت في عداد الماضي.

ما عاشته تاشاویت من تقلبات سیاسیة یثبت من جدید عدم صلاحیة التصنیفات الإیدیولوجیة لدراسة الواقع القروي. لقد عرف حزب الشوری والاستقلال نجاحاً کبیراً في مدینة میدلت ونواحیها بعد سنة 1956، وذلك لسبین : أولهما عداؤها لحزب الاستقلال، وثانیهما عطف عدی أوبیهي علی الشورین. وعندما رفع هذا الأخیر علم الثورة في سنة 1957 66، هرع (مقدم) تاشاویت و کثیر من الأعیان بعدما غمرهم روح السیبة من جدید إلى بنادقهم و خناجرهم للدفاع عن آیت إزدك وعن الأمازیغید. وفیما بعد انضمت تاشاویت إلى أحرضان بعد التراعات التي حصلت داخل الحركة الشعبیة.

أصبح محمد بارو، أحد أبناء تاشاويت، قائِداً على المنطقة بعد الاستقلال. ويرجع له الفضل في تشجيع أبناء (المقدم) من أجل متابعة دراستهم، وتمكينهم من منحة دراسية مسن الرباط. كان بارو يتمتع بسمعة طيبة داخل قريته، وفي مدينة ميدلت، ولم يمس نفوذه بأذى بعد نقله إلى سلا وانضمامه إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لكن شهرة هذا الأخسير باعتباره حزباً معادياً للملكية نالت تدريجياً من سمعة بارو، ولما رشح نفسه بمدينة ميدلت في الانتخابات البرلمانية سنة 1963، لم يحصل إلى على 3000 صوت من بحموع 000 28. اعتقل محمد بارو في السنة نفسها بتهمة المشاركة في المؤامرة ضد الملك، حيث يعيش الآن في المنفى بالجزائر. ومازال أبناء جيله ينظرون إليه بإعجاب كبير، لكن المسنين يدينونه لا لأنه "اشتراكي" بل لأنه لعب وخسر.

تعد عملية وصف السياسة في الوسط القروي واستقصاء بعض الخصائص بأنها في غايـــة الصعوبة، ويخشى أن لا تخلو الكثير من الملاحظات المعروضة آنفاً من إشكال. ومع ذلـــك

يمكن أن نقوم الآن باستحلاء بعض الملاحظات العامة. إن عدد أبناء الأعيان الموحودين داخل النخبة يفوق عدد آبائهم بكثير. وإذا كان بعض الأعيان المساين وعلى رأسهم (أمهروق واليوسي) مازالوا يحتفظون ببعض النفوذ، فإن سلطتهم الآن في طريق الانتهاء باضمحلال المجتمع القبلي. وعلى عكس أبنائهم فإلهم قد استولوا على مواقع لا بأس بحاد داخل الإدارة والجيش، وقد حرصت إدارة وزارة الداخلية بلا جدال على إيلاء أفضلية للعالم القروي. إلهم يشبهون آباءهم في تصورهم السلطوي للحكم، واحتقارهم لدقائق اللعبة السياسية، وميلهم إلى اتخاذ الإجراءات العنيفة والمباشرة، ويختلفون عنهم، لأن تربيتهم بمعلهم يلونون نشاطهم بألوان إيديولوجية، تساعد على التمييز إلى حد ما داخل النخبة القروية، بين تيار محافظ، وتيار تقدمي.

لقد تلقت كلا النخبتين القروية والحضرية، تربية موحدة، أدت في بعض الأحيان إلى اندماج بعض العناصر من الثانية اندماجاً كاملاً في الأولى نظراً لتفوقها. لكن، على السرغم من هذا القاسم المشترك، لا تخلو قمة الهرم السياسي من حالات تدل على وجود تناحر بين إرادات ومصالح متناقضة. مثلاً، يقوم كل من الجنرال أوفقير وأحرضان بحرب خفية لكي يبقى الجيش في دائرة نفوذ الأمازيغية، وتحاول البورجوازية الحضرية من جهتها تثبيت أبنائها داخل هيئة يمكن أن تقوم في يوم من الأيام بدور حاسم في توجيه مصير البلاد.

وهناك شعور آخر مشترك يجمع بين الحضريين والقرويين، شعور كامن في وعسيهم بالانتماء إلى نجبة ؛ يؤدي إلى نتائج متعددة، لكون النجبة لها ميل فكري إلى تصور السياسة على ألها مسألة أشخاص، وليست مسألة أحزاب، كان ينظر إلى التشكيلات السياسية في غالب الأحيان على ألها مجرد تحالفات حد مرنة، يمكن حلها وإعادة تشكيلها على أساس توجيه حديد، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. صرح في هذا الصدد أحد أعضاء الحركة الشعبية للمؤلف بما يلي : "إننا نكون عائلة واحدة من الاستقلاليين أو الاتحاديين أو الملكيين، لكننا في الواقع أصدقاء، يعرف كل منا الآخر، ولا يجب أن ينظر إلى خلافاتنا الرسمية بجدية. قد يوجد الملكيون اليوم في الحكم، لأننا في حاجة إلى مساعدة من الولايات المتحدة، لكن إذا ما تدهورت علاقاتنا أكثر مع فرنسا أو قطعت علينا الولايات المتحدة مساعدة، لكن إذا ما تدهورت علاقاتنا أكثر مع فرنسا أو قطعت علينا الولايات المتحدة مساعداقا سنشكل حكومة يتزعمها الاتحاد الوطني للقوت الشعبية أو الاتحاد المغرى للشغل،

وسنطلب من روسيا أو الصين أن تساعدنا". يمكن كذلك أن ننصت من تسأملات أحد المحايدين معبراً بقوله: "يوجد الآن حزب الاستقلال في المعارضة من ويطالب باتخاذ إجراءات راديكالية متنوعة، كما يسعى إلى التحالف مع الاتحاد المغربي للشغل. ومن المكن أن تبدأ الحركة الشعبية في التخفيف من مساندها المطلقة للنظام الملكي، تحت تأثير بعض المرتدين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن إذا قام الملك بتعيين حكومة من الاستقلاليين والاتحاد المغربي للشغل، فإننا يمكن أن نتصور ظهور معارضة جديدة تجمع بين الحركة الشعبية وبقايا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بالإضافة إلى المستائين من مناضلي الاتحاد المغربي للشغل. وستنقلب حينئذ الأدوار، لأن الاستقلاليين والاتحاد المغربي للشغل سيمثلان جناح المحافظين، بينما ستمثل الحركة الشعبية جناح التقدميين. ويمكن أن نتصور أيضاً تحالفاً آخر بين الدكتور الخطيب ورضا گديرة وبعض العناصر من الاتحاد المغربي للشغل لإنشاء حزب يساري جديد...".

كل شيء إذن ممكن في العالم الصغير للنحبة، لأنها تتكون من جماعات بمثابة بيادق قابلة للتبادل، وليس لها أي مدلول سياسي ثابت. وينتمي أعضاؤها إلى أوساط اجتماعية متقاربة، وتجمع بينهم تربية موحدة، ومصالح مشتركة. تخفف كل هذه العوامل من حدة الاختلافات السياسية بينهم. وبعدما ورثت السلطة السياسية سنة 1956، أخذت هذه النخبة الآن تشق طريقها نحو السيطرة على السلطة الاقتصادية.

### 3- الغياب الكبير للنساء واليهود من النخبة

يمكن أن يعالج دور المرأة السياسي بسرعة، لأن المرأة لا تقوم عملياً بأي دور يــذكر في هذا المجال، نظراً لكون مجتمع الذكور لا يعترف لها بأي كفاءة خارج نطـاق اختصاصـها العادي. وعلى الرغم من حق التصويت الممنوح لها، يرى الجميع أن عليها أن تســتثمر مواهبها بعيداً عن الميدان السياسي.

ومع ذلك، يظل للمرأة تأثير غير مباشر على الحياة السياسية، وإن كسان لا يحظسى في الغالب بما يستحقه من الاهتمام. لقد قامت على الدوام بوظائف هامة داخل الأسرة مثل رعاية الأطفال، والسهر على تربيتهم وتنشئتهم، وتلقينهم مبادئ الدين الأولى. وتقوم الأم

أيضاً باختيار زوجات أبنائها، وغالباً ما تجد نصائحها في هذا الميدان آذاناً صاغية داخل العائلة الأبوية. تستطيع النساء أيضاً إشعال نار الفتنة، أو إخمادها بالتدخل لدى النساء الأخريات، أو لدى رجال العائلة، ويستعملن وساطتهن خفية وبصورة غير رسمية في حالات كثيرة. إلهن يحافظن على الاتصال بين المتنازعين، ويتفاوضن عند الحاجة، كما يشكلن مصدراً للمعلومات والنصائح المفيدة. لكن، لم يتعد تأثيرهن حتى الآن دائرة العائلة، ولم تبرز مساهمتهن في الحياة السياسية الوطنية سهى خلف قيادة الرجال.

لا توجد بالمغرب أي حركة نسائية مستقلة بقيادة النساء، ولقد باءت بالفشسل كسل محاولات التي بذلت في هذا الجال، وأولها محاولة الأميرة للا عائشة، أيام الحركة الوطنية... وحفاظاً على المظاهر نظمت جميع الأحزاب والنقابات فروعاً نسوية غير مستقلة. وكانست مبيكة الفاسي تأمل في إنشاء منظمة تستطيع الاستمرار داخل حزب الاستقلال، لكن جماعتها تقلصت بموازاة جمود الحزب. لم تبذل النساء المغربيات بعد، جهوداً كافية لفرض وجودهن. كما ألهن لا يتصرفن كسياسيات إلا في حالات نادرة. ويعتبر مثال حليمة ورزازي، عضو بعثة المغرب لدى الأمم المتحدة، حالة محدودة بعد اكتسابها مكانة سياسية. أما ما يتعلق بالمبادرة الرمزية بتعيين للا عائشة سفيرة، فإنها تبقى إلى حد ما بسلا وزن مسادمت زوجة الملك لا تظهر أمام الجمهور.

وتنعدم أيضاً مساهمة النساء في الميدان الاقتصادي، وإلى جانب ذلك تابعت أقلية ضئيلة منهن فقط دراستهن العليا في عهد الحماية. ولم يعارض الفرنسيون في هذه الحالة على لأقل تصورات المسلمين السلبية فيما يتعلق بفوائد تعليم المرأة 69 68. ويظهر أن النساء نيس لهن حيز هام داخل النخبة بسبب ضعفهن الاقتصادي، وانخفاض مستوى تكوينهن، ومن المرجح أن تستمر هذه الوضعية بعض الوقت.

مر زمان كانت تساهم فيه العناصر اليهودية الثرية، المتعلمة والنشيطة في الطبقة القيادية مغربية، لكن بعد أن مات جلهم، وبسبب الهجرة، أصبح هذا الأمر في عداد الماضي.

كان لليهود في القرن التاسع عشر، وعلى الخصوص في عهد مسولاي عبد الرحمن، نصيب وافر في المبادلات التجارية التي بدأت تتطور آنذاك مع الأجانب. لقد تغلغلت الشركات التجارية الفرنسية في أرجاء المغرب، انطلاقاً من الجزائسر، وتبعتها الشركات

الأنجليزية بعد وقت قصير. وبجانب ذلك تأسست شركات للتصدير في المدن الساحلية، مثل آسفي والجديدة والدار البيضاء والصويرة. وعلى إثر ذلك بدأ اليهود الذين كانوا يعيشون في سوس والأطلس الكبير منذ قرون يهاجرون إلى تلك المدن، حيث كانت حالية يهودية معظمها من الجزائر تقوم بتمثيل المصالح الأجنبية 70. وبجانب ذلك تولى أعضاء من عائلة قرقوز – وكان بعضهم يحملون حنسية فرنسية – مهمة تجار سلطان الأسرة العلوية لمدة ثمانين سنة على الأقل<sup>71</sup>. ويقدم أولاد بوطبول حالياً الخدمات نفسها للقصر، بينما عمل بعض الأفراد من أسرة قرقوز القاطنين بمراكش وسطاء لصالح الگلاوي<sup>72</sup>.

كان لكل عائلة من العائلات اليهودية، سواء في المدينة أو البادية، حامٍ مسلم. ولم يكن هذا الأخير يتردد في إزعاج محمييه واحتقارهم ولهبهم، لكنه كان يتوسط لهم عندما يحدث أي مشكل مع مغاربة آخرين. لقد زوج بعض الأثرياء من يهود فاس بناهم بمهور عالية، لعائلات مسلمة، لتخدمن مصالح أبائهن داخلها، مقابل التخلي عن عقيدهن. ليس هناك إذن، ما يدعو إلى كثير من الدهشة عندما نجد كثيراً من العناصر المتشاهة بين البورجوازية التجارية اليهودية والمسلمة. وزد على ذلك أن العديد من العائلات الفاسية التجارية وبكل دقة نخبتها – أمثال لحلو وبرادة وجسوس وبنيس وبن شقرون وبن كيران والكوهن أكلها يهودية الأصل، واعتنقت الإسلام. وقد أدى التوسع الاقتصادي الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى قلب العلاقة، وبالأخص بين الحماة والمحميين من مسلمين ويهود. وبعدما استفاد اليهود من حماية الأوروبيين بشكل واسع، وأصبحوا وسطاءهم المفضلين، إذ ذاك بدأ المسلمون يغازلونهم باعتبارهم وكلاء القنصليات، وسماسرة شركات العقود التجارية 74.

لعب اليهود دوراً هاماً في المجتمع المغربي، وتعزز موقعهم داخل الإدارة الفرنسية والأوساط الاقتصادية بفضل انفتاحهم على التعليم العصري، وتأييدهم لنظام الحماية. لقد استطاعت نخبة منهم تكوين مدارس الرابطة اليهودية مند سنة 1862، على الطريقة العصرية أن تساهم في المشاريع التي أنجزها فرنسا. ويلاحظ عياش أن 67% من الأطفال اليهود كانوا يدرسون في المدارس سنة 1952، مقابل 10% من أطفال المسلمين ألى المارس عدد كبير منهم يتوفرون على جميع الشروط الضرورية — من ثروة وثقافة — للمساهمة في الطبقة القيادية بعد سنة 1956 67.

لقد ناضلت جماعة صغيرة من اليهود الشباب<sup>77</sup> في السنوات الأولى بعد سنة 1956، في صفوف حزب الاستقلال، وشجعت الجالية اليهودية على الاندماج بحماس في الحياة السياسية المغربية. كما كانت تدفعها إلى الانخراط في الأحزاب السياسية سعياً وراء تدعيم "الوفاق بين اليهود والمسلمين". وفي يوليو من سنة 1956، أسست "لجنة للوفاق" تحست رئاسة المسلم الدكتور حصار، وصدرت مجلة دورية تحمل اسم (الوفاق) للتعريف بأهداف اللحنة، لكن المشروع آل إلى الإخفاق، لعدم اهتمام النخبة المغربية التي لم يكن لها حافز على الاعتناء بهذه المسألة من جهة، ولتردد الجالية اليهودية وخوفها من جهة أخرى.

وقد أدى تأسيس دولة إسرائيل في سنة 1948، إلى هجرة 800 000 يهودي مغربي مسن بحموع 200 225. وشنت المنظمات الصهيونية حملة دعائية ضخمة لتهجير الجالية اليهودية من بلد يخضع لهيمنة المسلمين. وكانت الحكومة المغربية لا تنظر بعين الرضا إلى هذه الهجرة الكثيفة نحو دولة تعتبرها عدوة، وهذا ما أدى إلى عرقلة الوفاق المنشود بين المسلمين واليهود المغاربة. وزد على ذلك أن بعض أعضاء النخبة اليهودية كانوا يرغبون في الحصول على حرية التصرف باعتبارها جماعة متميزة. وعندما أعلن محمد الخامس عن نيته في تعيين عضو يهودي داخل الحكومة المغربية الأولى – حيث تم اختيار الدكتور بتركين وزيراً للبريد – طالب بعضهم أن تتولى الطائفة الإسرائيلية أمر انتخابه. لقد حصل صراع بين تيارين داخلها : يعتبر التيار الأول انتماءه إلى الوطن قبل هويته الدينية، بينما كان التيار الشاني الذي تغلب في نهاية الأمر – يدافع عن موقف معاكس.

انخفض عدد الجالية اليهودية إلى 000 55 نسمة في سنة 1966، بعدما هاجر أكبرهم سناً، وأقلهم ثروة إلى إسرائيل، وهاجر الأغنياء إلى أوروبا. ولم تمارس في الواقع أي مراقبة صارمة على الهجرة اليهودية. وأثرى كثير من المغاربة عن طريق الاتجار بجوازات السفر وتمريب الرساميل إلى الخارج، وشراء العقارات التي تركها المهاجرون 78. يتمتع أعضاء الجالية الذين فضلوا البقاء في المغرب بحظ لا بأس به من الثروة والتكوين، ويشتغل عدد كبير منهم موظفين أو تقنيين محنكين في وزارات المالية والصناعة والأشغال العمومية 79. كما يشتغل عدد آخر في القطاع الخاص، ومنهم الأطباء ووكلاء شركات التأمين ورجال الأعمال، أو ممثلون عن الشركات الأجنبية. لقد أصبح اندماجهم في النحبة أمراً

مستحيلاً ه. وأصبح أمثال مايير طوليدانو (Meyer Tolédano) المناضل السياسي النشيط وعضو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قلة أكثر فأكثر. ذلك أن الأغلبية تفضل الانتفاع بأكبر قدر ممكن من موقعها الاقتصادي، وتتجنب الخوض في السياسة، خوفاً من الاصطدامات مع المسلمين. وتقتصر النخبة المغربية من جانبها على القيام من حين لآخر عبادرات رمزية لإدماج اليهود، من غير أن تؤدي هذه المحاولات إلى أي نتيجة فعلية 81.

يبدو أن مشكلة اليهود المغاربة في طريق التصفية. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قاموا به في الماضي، وما يمكنهم إنجازه في المستقبل داخل الطبقة القيادية، سيظلون بعيدين عن النخبة السياسية، على عكس المرأة المغربية التي لا بد أن يكون لها دور هام في المستقبل، ولو أن مشاركتها في الماضي كانت منعدمة.

# هوامش الفصل الخامس

R. LE TOURNEAU, La vie quotidienne à Fès en 1900, Paris 1965, p. 32. -1 انظر -1 (Linares) عبارة امازيغفوبيا (amazighaphobie) عبارة امازيغفوبيا عبارة المازيغيين (الرحال الأحرار) عبارة المازيغيين (الرحال الأحرار) على أنفسهم اسم الأمازيغيين (الرحال الأحرار) نظر المصدر السابق.

<sup>3</sup> – من هذه العائلات، عائلة علال الفاسي، وابن سوده وبوطالب. كان جد علال الفاسي (قد درس القرويين ويحمل لقب عالِم) إماماً في المسجد الملكي بفاس، وكان أبوه عضواً في مجلس العلماء. انظر : LE TOURNEAU, Fès avant le Protectorat, ..., pp. 482-491.

عكن أن نذكر من أهمها عائلة غرنيط وعبابو وابن سليمان والجامعي وبركاش.

تغيرت هذه العائلات حسب السلالات المالكة، وحسب حدود بلاد المخزن. وفي عهد قريب كانـــت
 عائمة الگلاوي والعيادي وأوسعيد واوحمو والمسفيوي والعياشي والمرنيسي، من أشهر هذه العائلات.

6 - نذكر من هذه العائلات، عائلة بن داود من طنجة، وأكنشاش من مراكش، وابن يعيش من مكنــاس. ضر المرجع السابق، ص. 214-238. وحول العائلات المخزنية الكبرى وعائلات الأعيان انظر:

Marthe et Edmond Gouvion, Kitab Aâyane el-Maghreb L'Akça, Paris, 1939. passim.

وفيما يتعلق بكل المعلومات الخاصة بالعائلات المخزنية فإني مدين بما مدني به السيد يجيى بن سليمان، حيث تفصح لي عن آرائه الخاصة، وكانت جد مفيدة.

- شكل هذا المقطع ملاحظات عامة لا أعني بها أن العائلات المحزنية لم تشترك في الحركة الوطنية. لقــــد وجد داخل كل هذه العائلات مناضلون وطنيون، لكن الانتظارية كانت طاغية في داخلها بشكل عام.

8 - لقد كانت مشاركة أحد الأبناء في الحركة الوطنية تخفف من عطايا هذه العائلات، لنذكر مثال عبد الصادق الكلاوي الذي انخرط في حزب الاستقلال.

9 — انظر :

Mission scientifique au Maroc, Ouezzan, op. cit., et Edward Westermarck, Rituel and Belief in Morocco (2 vol.), London, vol. 1, pp. 35-261.

10 — انظر :

et 488-489. LE TOURNEAU, Fès avant le Protectorat... pp. 257.

11 - هناك عائلات أخرى من الأشراف تنتمي إلى البورجوازية الحضرية، مثل عائلة كنون من تطوان، والطاهري والصقلى والكتاني من فاس، والدباغ من مراكش والناصري من سلا.

12 – للمزيد من المعلومات، راجع مقال ادريس الكتاني : الأسرة المغربيـــة، عاداقــــا، تقاليــــدها، بنيتـــها الاحتماعية (بالعربية) في : Cahier de Sociologie, n°1, sep-oct. 1965, p.30.

13 — انظر :

G. PALLEZ, « Les marchands fassis », B.E.S.M., N°6, 49 et 51, 1-51, et n°51, p.57.

14 — انظر :

René LECLERC, « Le commerce et l'industrie, à Fès », Renseignements coloniaux, n°7 juillet 1905, p. 219 et à part, Paris, 1905.

PALLEZ, op. cit., n° 49, p. 194.

: انظر – 15

وحول أهم العائلات التي كانت تتحر في النسيج مع إنجلترا ووكلاتها، انظر :

LECLERC, op. cit., p. 231.

16 – م.ن. ص. 252

17 – لم تتكون جميع الثروات الكبرى الموجودة في بداية القرن على أساس التحارة. وكان جانب منها بين أيدي العائلات المخزنية. وإذا اعتبرنا المنازل الفخمة التي بنتها هذه العائلات حول فاس حوالي ســـنة 1900 مقياساً لهذه الثروات، فإننا نجد أن أغنى هذه العائلات هي : عائلة بنحلون والتازي (الحاج المدني) وغرنيط (السي فضول) والقاضي والعراقي والمقري وابن سليمان والجامعي وبنيس والفاسي وابن ســودة وبــرادة LE TOURNEAU, Fès avant le Protectorat, p. 222. (كامى) انظر:

18 – كثير من الثروات الجديدة تكونت خلال الحرب. لقد استفاد الإخوة السبتي مثلاً مـــن المخزونـــات الضخمة من المواد الغذائية والأثواب التي كانوا يملكونها في سنة 1939، وأعادوا بيعها بأرباح طائلة خلال سنوات الحرب. ويرى (LE Tourneau) في ذلك مثالاً آخر على فطنة الفاسيين. م.س. ص. .439

19 - الشرايي، م.س. ص. 253. تشكل هذه الرواية مصدراً هاماً من المعلومات حول السلوك الاقتصادي والسياسي للبورجوازية الفاسية، وكذلك حول علاقات الأب والابن بين جيلين متصارعين وحول طريقـــة استعمال الأب المغربي لسلطته.

20 – أحذنا هذه الأسماء من المعلومات والتراجم التي يعطيها

HALSTEAD, The Origins of Moroccan nationalism..., appendix 1.

ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة بعض الأسماء لشخصيات درست في الثانوية نفسها، مثل : مولاي أحمد العلوي والإخوة باحنيني وأحمد الحمياني ومحمد الحبابي ومحمد الطاهري وامحمد الزغاري وادريس السلاوي وبحيد بنحلون وامحمد الدويري وأحمد الدليمي ورضا اگديرة وابن بركة.

21 - حول دور اللغة الفرنسية في إفريقيا الشمالية، انظر:

F. GALLAGHER, Langage in Identity in North Africa in L.C. Brown, « State and Society in Independant North Africa », M.E.I., Washington, D.C. 1966, p. 73-96.

22 - حول أهداف الزواج للحمى بفاس، انظر الكتابي، م. س. ص. 22.

LE TOURNEAU, Fès avant le Protectorat, p. 504.

: انظر – 23

<sup>24</sup> – مثل مغربي.

J. BERQUE, le Maghreb entre deux guerres, p. 185.

25 — انظر :

26 – يستلزم عرض كل هذه التحالفات أطروحة بكاملها. ولنكتفي هنا بالتذكير أن الزواج جمسع خسلال هذه السنوات الأخيرة بين عائلات التازي والعراقي وبوطالب وبرگاش والسبتي والعلمي... كمسا أنسه تم عقد زواج خلال صيف سنة 1966 بين عائلتي لحلو والعوفير، وعائلتي بنونة ومكوار، وبين بنونسة وابسن شقرون، وبوقاع وبناني، وبين بالكاهية والعياشي وبين الأزرق والكتاني.

27 - انظر علال الفاسي : عقيدة وجهاد، ص. 11-12.

28 - يقال إن عمر بن عبد الجليل رئيس بنك القرض الشعبي وعضو اللجنة التنفيذية لحــزب الاســتقلال يشرف بصورة دورية على جمع إعانات ضخمة للحزب، لكنه ليس بإمكاني أن أؤكد ذلك. وإذا كان أحد المحسنين غير قادر على دفع مساهمته، فإن البنك يقدم له قرضاً مالياً.

<sup>29</sup> – كان أحد إخوان محمد بناني مديراً للشرطة المغربية للملاحة (كوماناف) وفي الوقت نفسه كان مديراً لصوماكا.

: انظريد من المعلومات حول الاتحاد المغربي لأرباب التحارة والصناعة والصناعة التقليدية، انظر  $^{30}$  ASHFORD, Political Change..., pp. 376-381.

LE TOURNEAU, Fès avant ..., p. 447.

31 – انظر:

32 - لعل هذا الأمر ينطبق أكثر بصورة حقيقية بالنسبة لسنة 1970. إن هناك حسيلا "حديداً" مسن التقنوقراطيين الشباب الذين ينحدرون من أصل البورجوازية تكونوا خلال سنوات 1960، يحتلون مناصب عليا في الوظيفة العمومية، ويشتغل كثير منهم في مناصب وزارية.

33 – أنشىء المجلس الاقتصادي في سنة 1967. وكان من بين أعضائه الآخرين: الأمير مولاي الحسن بن المهدي، رئيس المجلس الإداري للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية، ومحمد بن كيران الذي خلف بنحلون على رأس نفس البنك، ومحمد بلعربي، مدير شركة صوماكا، وعبد العزيز العلمي الذي خلف بريك على رأس صندوق القرض الفلاحي.

<sup>34</sup> – لقد أثرت عائلة أمين بنجلون عن طريق الاتجار بالنسيج، وقد ولد بدوره في مدينة مانشســــتر ســــنة 1930.

35 - بريك، عضو في اللحنة التنفيذية لحزب الاستقلال.

- 37 تعاقب قبل الطاهري، على هذا المنصب منذ الاستقلال كل من عبـــد انقــــادر بنجلـــون وعبـــد الله الشفشاوين وامحمد الدويري وادريس السلاوي.
- 38 الأزرق ابن التهامي الأزرق، من التجار الأغنياء في محال صناعة الزيوت النباتية، تزوج ببنت مــولاي على الكتابي، مقاول كبير بالدار البيضاء.
- 39 تعاقب مند الاستقلال على منصب نائب الوزير الأول كل من محمد الزغاري وعبد الرحيم بوعبيد، والأمير مولاي الحسن ومحمد الزغاري، وهذا الأخير من البورجوازيين الفاسيين وتلميذ قديم بثانوية مولاي ادريس. كان مديراً للشركة الجزائرية وللمطاحن الإدريسية بفاس، وأصبح بعد الاستقلال رئيساً للبناك المغربي، توفي سنة 1969.
- <sup>40</sup> توجد القوات المساعدة، قوات عسكرية موازية تحت أوامر موظفي وزارة الداخلية أنفسهم وتتدخل عند حدوث اضطرابات محلية.
- <sup>41</sup> كان جد حسني وعبد الكريم، السيد عبد الكريم بن سليمان وزيراً للشؤون الخارجية في عهد مولاي عبد الحفيظ.
- <sup>42</sup> لقد أصبحت عائلة حدية تنتمي إلى هذه السلالة خلال سنة 1972، إذ تزوج الدكتور امحمد بسن الشمسي فتيحة بوستة، ونظم حفل الزواج في "كريت" حي النخبة الأنيق بالدار البيضاء, حضر الحفل وزير التجارة، عبد العزيز بنجلون وعبد الهادي بوطالب الذي كان على رأس كثير من الوزارات، ويجيى بن سليمان وابن سالم حسوس الذي عين وزيراً للمالية في سنة 1972، والفاطمي بن سليمان وعبد العزيز السبتي ومحمد السبتي ومحمد بلعباس بناني، والهاشمي بناني وزير الخارجية السابق، وعبد المالك بنجلون وامحمد بوستة وعبد الكريم بنجلون وعبد الكريم الخطيب... أي صفوة الدار البيضاء بكاملها.
- 43 لا تقيم الصداقة الطلابية اعتباراً للخلافات السياسية، لقد عاش معاً في مدينة باريس كل من محمد الحبابي (عضو أ.و.ق.ش.) والتهامي الوزاني (عضو حزب الشورى والاستقلال و أ.و.ق.ش. وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين على التوالي) ومحمد بوستة (من حزب الاستقلال) وادريس السلاوي (الذي أصبح عضواً في حزب الجبهة للدفاع عن المؤسسات الدستورية) ومحمد الطاهري (عضو في أ.و.ق.ش.) وكلهم فاسيون، باستثناء بوستة الذي كان مراكشياً.
- 44 تمثل مغازلة الماركسية قاعدة عامة بالنسبة لجميع الطلبة المغاربة بباريس. ولقد تراجع عنها كثير منهم بصورة علنية مثل حسن أعبابو ومأمون الطاهري وادريس السلاوي وعبد الحفيظ بوطالب وعبد الـــرحمن

لخطيب وعلي بنجلون. لقد أصبحوا كلهم وزراء. والذين رفضوا الإعلان عن التوبة، فإنهم أصبحوا قدة خزب الشيوعي المغربي، مثل علي يعتة والهادي مسواك وعزيز بلال، وكلهم من البورجوازية. ويؤكدون بدنك الفرضية السائدة حول الأصل الاجتماعي للقادة الأولين للبروليتاريا.

قد اعتقل أنيس بلافريج، بن أحمد بلافريج الممثل الشخصي للملك في ربيع سنة 1972، والهم بحمل متفجرات. اعترف أنيس بلافريج – وكان أستاذاً بمدرسة الأشغال العمومية – بأنه ماوي. وربما يشكل من رمزاً لراديكالية المثقفين المغاربة. لقد عزل والده بعد اعتقاله، وعوض بأخ الملك مولاي عبد الله.

J. BERQUE, Le Maghreb..., p. 229.

<sup>45</sup> - انظر :

46 - هناك ملاحظات هامة حول "هامشية" القبائل في

GELLNER, Tribalism and Social Change in North Africa, pp. 5-6.

GUILLAUME, op. cit., 98.

- 4 – انظر :

\* – انظر : Ayache م. س. ص. 305–306. إن بعض الإقطاعيين الذين يشير إليهم الباحث المسذكور هم ولا شك موحا أو حمو وابنه أمهروق ومحمد الشرادي والقائد العياشي والغالي المرنيسي والنجاعي مسن عرب إلخ...

M. et E. GOUVION, op, cit, passim.

نظر:

S. BERNARD, op. cit., vol.3, pp. 51-52.

<sup>49</sup> – انظر:

يرى هذا الباحث أن أغلبية الباشوات بعد سنة 1912 وعددهم 3500، وكذلك أغلبية القواد والشـــيوخ كانوا ينتمون إلى طبقة الملاكين الصغار.

<sup>50</sup> – انظر:

André Ammoun, « les F.A.R et le trône », Etudes méditerranéennes, novembre 1960, p. 59.

LACOUTURE, le Maroc..., p. 85.

<sup>51</sup> — انظر:

- 52 كانت ثانوية أزرو تحضر للباكلوريا في نماية عهد الحماية.
- 53 تولى عبد الحميد الزموري وزارة التحارة في سنة .5965
- 54 كان حسن الزموري ومحمد شفيق مصدراً ثميناً لكل المعلومات حول الجمعية، وقد توليا رئاستها من قبل.
- 55 توجد لائحة تحوي 118 شخصاً عفي عنهم في الجريدة الرسمية عدد 2664، 8 نــوفمبر 1963 وفي الطهير رقم 279-63-1 ص. 1762.

<sup>56</sup> لم يبق أحرضان في ثانوية أزرو إلا ثلاثة أشهر فقط، لكنه يعتبر بامتياز مسن قدماء الثانوية. وفي الصخيرات كان قدماء أزرو يوحدون في كلا الحاجزين، وكان أوفقير أحدهم، يوجد على الأقل في جهما ما بين الطرفين. لقد شتم المتمردون أحرضان، وقتلوا محامياً متدرباً شاباً ينحدر من قبيلة زيان اسمه عمر الشبوكي. وفي صورة فوتوغرافية أخذت في داخلية أزرو سنة 1938 يمكن التعرف على كل من الجنرال الغرباوي ومصطفى وحبيبي، وهم في ريعان الشباب. لقد قتل الأول يوم 10 يوليو بسبب "ولائه للعرش" وأعدم الاثنان الآخران بتاريخ 13 يوليو لكوفهما متمردين.

AUBIN, op. cit., p. 148.

<sup>57</sup> — انظر :

58 – قدمت الهدية في أثناء سفر قام به الملك في الأطلس المتوسط. لقد توقف محمد الخسامس لتقبسل ولاء القبائل بتزي انترطن، أي بالضبط في المكان الذي قام فيه الماريشال حوان (المقيم العام السابق) وذلك مسن أحل تحريض القبائل ضد السلطان، أي بعد خمس سنوات، انظر :

LACOUTURE, Cinq hommes..., p. 221.

- <sup>59</sup> وافق الجنرال أوفقير الملك الحسن الثاني في سفر قام به هذا الأخير عبر الأطلس الصغير في شتاء سنة 1965.. وفي تافروات، قدمت فتاة أمازيغية التمر والحليب التقليديين للموكب الملكي. وكانت بنت أحد الأولياء من زاوية بالمنطقة. فأعجب بما أوفقير كثيراً وتزوجها برضى الملك. لم يكن الزواج ناجحاً حداً، لكنه يعير عن عادة لم تنقرض بعد.
- 60 لم يشاطر قدماء حزب الاستقلال آراء ابن بركة. كان يرى كل من عمر عبد الجليل وعبد الكريم بنجلون اللذين أشرفا على وزارة التربية بعد الاستقلال أن ثانوية أزرو تشكل إطاراً لتكوين أعضاء حدد للحبهة والأحزاب المعادية لحزب الاستقلال، لذلك خفضت مبالغ تمويل الثانوية، ووجه تلاميدها نحو مؤسسات أحرى.
- 61 نتيحة لملل المغاربة من كل ما يرتبط بالسياسة، انخفض عدد المشاركين في المؤتمر بعد سنة 1959، و لم يحضر في مؤتمر 1966 سوى 70 ممثلاً.
  - 62 انظر مناقشة هامة لهذه النقطة في :

سيتم تدقيق هذه الملاحظات العامة في الفصل الحادي عشر الذي سيتعرض للحركة الشعبية بالتفصيل.

- 64 الكلمة هنا مشتقة من عدد خمسة في اللغة العربية. ويتقاضى الحماس خمس المحصول الذي زرعه. ويعطى الملاك الأرض والبهائم وأدوات الحرث والبذور، بينما يمنح الخماس قوة عمله.
  - 65 سنتحدث بتفصيل أكثر عن فئات الملاكين الجدد في الفصل السادس.

66 - سيحد القارئ معلومات إضافية حول ثورة عدي أو بيهي في الفصل الحادي عشر.

67 – ربيع سنة .1966

Ayache) - 68 م.س. ص. 821. عدد، 321 في التعليم الثانوي سنة 1952، وطالبتين مسلمتين مالجامعة.

69 - ربما يؤكد إنشاء الاتحاد الوطني للنساء المغربيات في ربيع 1969، تحت إشراف الملك الملاحظات السابقة، أكثر مما يفتح آفاقاً حديدة أمام المرأة المغربية.

لقد عبر الملك عن عنايته الأبوية والأخوية إزاء المنظمة الجديدة بوضع عمته للافاطمة الزهراء على رأسها.

70 - حول هذه الجاليات انظر:

WILLNER et KOHLS, « Jews in High Atlas Mountains of Morocco a : Partical Reconstruction », The Jewish Journal of Sociology, vol. 4, n° décembre 1962, pp. 207-241.

J.W. HIRSCHBERG, «The Problem of Judaized Berbers», Journal of African History, vol. 4, n°3, 1963, pp. 313-339.

Pierre Flamand, Les communautés israélites du Sud marocain, Imprimeries Réunies; Casablanca.

71 - كان التاجر يتوسط بين السلطان والمقاولين الأوروبيين.

<sup>72</sup> - حول أهمية اليهود المغاربة في التحارة خلال القرن التاسع عشر وعن علاقاتم مع المخزن انظر : MIÈGE, vol.2, pp. 86-98, et vol. 3, pp. 24-30.

LE TOURNEAU; Fès avant..., p 451.

73 — انظر:

MIÈGE, op. cit., vol. 2, pp. 90-93.

74 - انظـر:

اشتهرت جمعيتنا في تلك المرحلة، الأولى كانت بإشراف آل ابن ميمون- غسال بطنحة والثانية بإشراف آل ابن دحان- بريطال بالرباط.

AYACHE, op. cit., p. 313.

75 — انظر :

76 - حول يهود إفريقيا بصفة عامة انظر:

André CHOURAQUI, Les Juifs d'Afrique du Nord, Paris 1957, et la Saga des Juifs en Afrique du Nord, Paris 1972. Robert ATTAL, Les juifs d'Afrique du Nord, Bibliographie, LEYDE, 1973 fournit une liste de 5640 titres.

وبالنسبة للمغرب انظر:

Doris Bensimon-Donath, Evolution du judaisme marocain sous le Protectorat français (1912-1956), La Haye-Paris, 1968.

77 – كان هؤلاء الشباب يتعاملون مع ابن بركة، وحتى الآن لا يشعرون بالرحة إلا مع الاتحاد الــوطني للقوات الشعبية. لقد أطلعني ألبير أفلالو (Albert Aflalo) عضو لجنة الوفاق على تفاصيل المراحل المتقلبة التي مرت منها هذه الأخيرة.

Le Monde, 18 janvier 1961, p. 4.

<sup>78</sup> — انظر جريدة:

79 - كان رئيس ديوان الدفاع يهودياً في سنة 1965، ولا شك أن هذه الحالة فريدة من نوعها في البلدان العربية. تقلص عدد أفراد الجالية اليهودية إلى 30 000 نسمة في سنة 1972. لقد اهتزت الجالية اليهودية بسبب محاولتي الانقلاب ضد العرش من جهة، وبإلقاء القبض على زعمائها بتهمة الارتشاء من جهة الحرى. سيقدم دافيد عمار إلى المحاكمة برفقة هنري يوحنا (Henri Ohana) وبرنار ليفي ( Léon أخرى. سيقدم دافيد عمار إلى المحاكمة برفقة هنري يوحنا (Henri Ohana) وبرنار ليفي ( Leoy) على الرغم من أن لهذين الأحيرين جنسية فرنسية. لقد أصبح ليون بتركين ( Benzaquen)، على الرغم من أن لهذين والتيلفون والتلغراف – ناطقاً باسم الجالية اليهودية بعد نكسة دافيد عمار. وفي أوساط الوظيفة العمومية كان حايم بنيستي (Haïm Benisti) مدير مكتب الماء الصالح للشرب، شخصية معروفة، كما كان ماركسياً على غرار أبراهام السرفاقي الذي اشتغل مهندساً، وظل يعاني منذ زمن طويل من مضايقات الشرطة.

80 - في سنة 1963، لم يعبر دافيد عمار قط من خلال جريدت « La voix de la Communauté » عبية عدد من أذ اليهود يرغبون في الاندماج داخل الحياة العامة ،ولقد ألقي عليه القبض في سنة 1971، بمعية عدد من الوزراء بتهمة الرشوة. وأصبح الدكتور ليون بتركين رئيساً للحالية اليهودية، وتولى المسؤولية نفسها بعده جورج برديكو (Georges Berdugo) (راجع الرسالة الموجهة للملك في جريدة (Le Matin) بتاريخ 23 أغسطس تحت عنوان "الجالية اليهودية بالمغرب تعلن ولاءها وتعلقها بجلالة الملك").

81 — توجد علاقة خاصة ذات طبيعة إقطاعية بين الملك والجالية اليهودية : كانت الجالية اليهوديــة تتمتــع برمتها بحماية العرش، مقابل ما تقدمه له من خدمات وطاعة، ويستغل القصر تخوفاتها لإبقائها في وضعية تشبه العبودية. وليس هناك بالنسبة لكثير من اليهود بديل عن "الملك أو الهجرة" لذا اختار كثير منهم حــزم حقائبهم.

## الفصل السادس

# غنيمة النصر

يسعى الفاسيون والسوسيون إلى ربح المال من دون انقطاع، إنهم لا ينامون بسبب ذلك $^{1}$ 

قد يبدو هذا الحكم عنيفاً، إلا أن الأمر يشمل النخبة بكاملها، حيث اندفعت لكسب شروة بحماس الأطفال، عندما يوجدون أمام لعبة جديدة، وليس فقط الفاسيون وتسوسيون. لقد أصبح فقر المرحلة الوطنية، من ذكريات الماضي، بعدما منحت الإدارة مكانيات واسعة للربح، وبيعت الشركات الفرنسية والضيعات العصرية بأثمان بخسة، وورث المغرب "تجهيزات أساسية"، وبنية تحتية اقتصادية أنشأتها الحماية. لقد بدأت تتشكل بورجوازية تحارية وصناعية جديدة، كما بدأت تنمو بورجوازية فلاحية متفتحة على ساليب الزراعة العصرية. لقد سبق أن رأينا كيف تولدت النحبة السياسية عن جيل انتقالي، وكيف أن أسلوبها يشبه أسلوب الجيل السابق، ويختلف عنه في آن واحد. وتصدق الملاحظة نفسها بالنسبة للطبقة الاقتصادية الجديدة التي ينتمي معظم عناصرها إلى النحبة السياسية وتودي غضاً. يعزز المصالح الاقتصادية المشتركة تجانس وتضامن النحبة بصورة مضاعفة. وتودي هذه الوضعية إلى نتائج سياسية تفضحها صحافة المعارضة من حين لآخر:

"إن الحدود الفاصلة بين الأحزاب السياسية لا تعبر بكل دقة، وبكل موضوعية عن الحدود التي تفصل بين مختلف المصالح الاقتصادية السائدة، ومختلف الأوضاع الاجتماعية.

ويؤدي ذلك بالأحزاب إلى مواجهة صعوبات في تحديد تمايزات سياسية واضحة ودائمـــة، وفي تجنب اتخاذ مواقف متناقضة على المستوى السياسي<sup>21</sup>.

### 1- البورجوازية الحضرية

تشكلت طبقة رحال الأعمال الجدد في مدينة الدار البيضاء. وهاجرت إليها جماعة من التحار الفاسيين منذ سنة 1830، وعرف مجال نشاطها بعد سنة 1956، اتساعاً لا نظير له، لكن تجار الدار البيضاء ليسوا مقاولين بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنهم نخبة تجارية لم يتحرروا بعد من المفهوم التقليدي للاستثمار والمضاربة.

تتميز البورجوازية المغربية بنوعين أساسيين من أنواع الاستثمار: أولهما العمليات التحارية غير المنتحة (الاستيراد والتصدير)، وثانيهما المضاربة العقارية في المدن والبوادي. لقد هاجر التحار الفاسيون إلى الدار البيضاء نظراً للإمكانيات التي توفرها هذه المدينة في مجال التحارة الخارجية، وبلغ عددهم بها ما يناهز العشرين تاجراً سنة 1912. وكانوا يشتغلون أساساً باستيراد النسيج والشاي والتبغ، وبعض المنتوجات المصنعة، ويصدرون مقابل ذلك الصوف والجلود والأثواب ومنتوجات الزراعة والصناعة التقليدية.

تمت بعد الاستقلال بعض المحاولات المحتشمة لتغيير هذه الممارسات العتيقة. لكن لم تبرهن على روح المغامرة الفعالة التي تميز بما محمد الغزاوي إلا عدد قليل من رجال الأعمال، على أن بعضهم اتجه نحو نشاطات اقتصادية ومنتجة داخل قطاعات تتوفر البورجوازية فيها على قسط من التجربة، ويمكن لمنتوجاتما أن تجد منافذ داخل السوق الوطنية أو الخارجية. وفي هذا الإطار تركز الاهتمام حول قطاع النسيج، وقد سبق أن اهتم به بعض المغاربة قبل سنة 1956، وتضاعفت فوائد الاستئمارات فيه عندما طبقت الحماية نظام الجمركية سنة 1957، على منتوجاته سواء منها الأولية أو المصنعة. وبحانب ذلك، منح البنك الوطني للتنمية الاقتصادية بعدما أسس في سنة 1956، قروضاً بشروط ملائمة جداً. زد على ذلك أنه من المكن استرجاع الاستئمار الأصلي في مصنع للنسيج في ظرف خمس سنوات، وهذا ما يفسر أن هذه الصناعة تشكل القطاع الوحيد الذي يسيطر فيه الرأسمال المغربي.

اتجه الرأسماليون المغاربة أيضاً إلى بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل صناعة المصبرات الغذائية، والبناء والنقل. غير أنه من الواضح أن الاستثمارات البعيدة المسدى مسا زالت تخيفهم، إنهم يفضلون اقتناء مشاريع جاهزة (مثل المحسابز أو متساجر قطع غيسار السيارات الخ...) التي لا تتطلب سوى عناء التسيير، عوض الانطلاق من نقطة الصفر في عمليات جديدة. ويميل رجال الأعمال الشباب بدورهم إلى العمسل باعتبسارهم ممسئلين لمؤسسات أجنبية، بدلاً من إنجاز أو تمويل منشآت مغربية صرفة. لقد قامت جماعــة مــن البيضاويين لهم علاقة باليسار5 باقتحام ميدان جديد من الاستثمارات، لا يعتمد على نمـط المضاربة التقليدية، لكنهم يشكلون أقلية ضعيفة. ويبدو من قبيل الوهم أن يأمل المسرء في أن تتولد عن البورجوازية الحضرية الحالية نواة من المقاولين، مستعدين للمغامرة، وقادرين على الإسهام بإخلاص في تنمية المغرب على المدى البعيد6. وبصفة عامة، لا يعيد المغربي استثمار قيمة فوائده في مشاريع جديدة، بل ينفقها لبناء أو توسيع منزله العائلي، أو لشراء عقارات داخل المدينة. ويشكل هذا السلوك، كما وصفه "ريكس" (Riggs) ســــلوكاً نموذجيـــاً في المحتمعات التي تجتاز مرحلة انتقالية. فإذا كانت الاعتبارات الاقتصادية توجه جميع المعاملات داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن هذا الموقف في المجتمعات الانتقالية يــودي إلى انخفاض الأرباح المباشرة، لذا تحوّل الفوائد إلى "نفقات استراتيحية"، إذ يوزع المقاول هدايا وأتاوات لتوطيد أسس نفوذه الذي يدر عليه بدوره هدايا وأتاوات. وفي مثل هذه المحتمعات تسهم الثروة في تخفيض الإنتاجية وتؤدي إلى "نمو سلبي".

ومن الممكن أيضاً، أن يفتقر المغربي في القطاعات التي تتطلب كفاءات مهنية عالية، إلى الثقة بالنفس والاستعداد الضروريين لاقتحام ميادين اقتصادية معقدة :

"يتميز الأوروبي، بالعقلانية في أبحاثه، والفعالية في تصرفاته، ونحده بالإضافة إلى ذلك يتعامل بوضوح مع المحازفة دون الانسياق مع الثروات أو الاعتماد على الحظ بصورة مطلقة. وتنعدم كل هذه الخصائص لدى رحل الأعمال المغربي... الذي يجسر وراءه تربيسة مختلفة وطرقاً في التفكير والعمل لا تتلاءم مع ما يعتمد عليه الأوروبي"8.

لقد برهن تأميم قطاع واسع من التجارة الخارجية المغربية في يونيو سينة 1965، أن البورجوازية المغربية عاجزة عن مسايرة وتيرة النشاط الاقتصادي. وعبى أرغم من الليرالية المزعومة التي تدعي الدولة اتباعها (يعني رغبتها في تقليص مشاركته أساشرة في الاقتصاد) لم تبرز آنذاك ولو مجموعة واحدة من المقاولين قادرة على تحمل مسؤولية تنظيم تصدير الحوامض، أو منتوجات الصناعة التقليدية، أو الخضر عندما أممت الشركات الفرنسية، مما أدى بالدولة إلى الإشراف على هذا القطاع بواسطة مكتب التسويق والتصدير.

يتضاعف تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي باستمرار<sup>9</sup>، ويستغل القادة المغاربة نفوذ الإدارة المتزايد لحماية مصالحهم، والمساهمة في عمليات مربحة، وتشكيل جماعات من الأتباع السياسيين وشبكات من التحالفات:

"إن الدولة لا تزاحم القطاع الخاص، بل تدعم كل مبادرات الجازفة. وتشكل البورجوازية الفاسية في الدار البيضاء بجانب عدد من رجال الأعمال الذين كانوا ينتمون في السابق إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أهم المستفيدين من هذه السياسة. وكلهم مستعدون بمساعدة الدولة لشراء المؤسسات الأجنبية بثمن بخس، ولإنشاء مقاولات جديدة. ولكن لم يتكون بعد، بنك حاص، أو مشاريع مغربية ضخمة. ترتكز القوة الاقتصادية للبورجوازية بشكل واسع على التجارة الخارجية والمضاربة، ولا يمكنها أن تتحول بسرعة نحو الاستثمارات الضخمة التي مازالت الدولة تتحمل مخاطرها"10.

تشكل الحكومة أهم زبون (بالنسبة للتحارة والصناعة المغربية) ومصدراً أساسياً للصفقات المربحة. لذا تخضع كثير من المؤسسات الاقتصادية — كلياً أو جزئياً — للعقود المبرمة مع الدولة. ويستعمل النظام هذه الوسيلة لفرض وصايته على النخبة. لقد قام بعض الموظفين السامين، ترقباً لتقلبات الأحداث، وبالاعتماد على نفوذهم الإداري، بتأسيس أو رعاية شركات خاصة، يرتكز رخاؤها على مساعدة الإدارة لها. وهكذا يسعى أحمد اليزيدي، رئيس البنك الوطني للتنمية الاقتصادية وممثل التأمينات الملكية المغربية، بتدبير عدد مهم من الأعمال مع القصر الملكي. ويملك عبد الهادي بوطالب وزير العدل الممامات في مطبعة بالدار البيضاء تشتغل لحساب وزارة التربية الوطنية. ويضيق المحال لعرض جميع هذه الحالات بالتفصيل، وللتأكيد على ما تؤدي إليه هذه الممارسات من أرباح طائلة، ومسن

استغلال للنفوذ، نجد الجميع يشاركون في اللعبة نفسها، ويساهمون عند الحاجة في العمليات المربحة نفسها، وينتج عن ذلك تستر جماعي، وصمت تفرضه اللياقة حيال العمليات السي تفوح منها رائحة الفضيحة 12. يضاعف استيلاء النحبة على الجهاز الإداري مسن امتيازاتها الاقتصادية السابقة. لقد تحققت أحلام ونوايا البورجوازية التجارية القديمة، لأن إرثها حوفظ عليه، وتنامى بفضل الشباب الذين لم يتوهموا أن المكيدة ستنطلي عليهم 13.

#### 2 - السوسيون

عندما تحدثنا عن البورجوازية القروية وعن مساهمتها في الطبقة القيادية، لم نتعرض لجماعة التجار الصغار الذين ينحدر أصلهم من وادي سوس، وذلك نظراً لجملة من الأسباب. لا تنتمي هذه الجماعة إلى الفئات المحظوظة، ولا تتميز بثروقا، أو بسمعتها الثقافية أو بمكانتها داخل الإدارة. غير ألها استطاعت على الرغم من ذلك أن تقتحم الطبقة القيادة على المستوى الاقتصادي، وكذلك النحبة السياسية، بفضل تماسكها ووسائل دفاعها القيادة على المدار البيضاء المركز الرئيسي لنشاطها التجاري.

تكتسي تجارة التقسيط أهمية بالغة في المغرب، ويسيطر السوسيون على أهم فروعها: البيع بنصف الجملة وبالتقسيط للمواد الغذائية، بما في ذلك السكر والشاي والتبغ والأدوات المتزلية. وتوجد في جميع أنحاء المغرب شبكة من الدكاكين، يسيرها بالتناوب أفراد من الأسرة نفسها أو من شُعب القبيلة. وفي غالب الأحيان، يقوم أول فرد سوسي عندما يستقر في إحدى المدن الشمالية من قبيلة ما، وعندما يصبح تاجراً بالجملة، بتأسيس سلسلة من الدكاكين يديرها أعضاء من أقربائه، يتولى بنفسه جمايتهم وتموينهم. يضمن رخاء أوديسة سوس، السوسيون المغتربون الذين نقلوا على صعيد نشاطهم التجاري داخل المدن الكبرى، صراعاقم المحلية من أجل الجاه والنفوذ.

لذا يقتصد السوسي في المدينة، ويتقشف ويذخر بجميع الوسائل من أجل شراء قطعة أرض، وبناء دور فخمة عند عودته إلى الوادي. غير أن بعض تجار الجملة الأثرياء بدأوا يهتمون أخيراً ببعض الصناعات العصرية، ويشترون أراض زراعية خارج منطقة قبيلتهم 14.

يستوحي السوسيون نشاطهم من روح التقليد، وروح الجماعة اللتين تمثلان كما رأينا سابقاً، عنصرين أساسيين من عناصر السلوك المغربي. وتختص كل واحدة من الكونفدراليات الأربعة – إذا أو كنطيف، وأملن، وأيت صواب، وأيت مزال – التي ينحدر منها معظم التحار السوسيين منذ زمن طويل في نشاطات تجارية معينة. يشتغل أعضاء قبيلة أملن باعة بالتقسيط (الدخان، المواد الغذائية) بينما ينافس أبناء إذا أو كنطيف الفاسيين في تجارة الجلود والنسيج. ومن جهة أحرى، يستحيل أن يجد المرء فرداً من قبيلة أملن في مدينة فاس أو

مكناس، لأهما تحت سيطرة قبيلة إذا أو كنطيف، كما أن المشتغلين بالمقاهي والمطاعم جميعهم تقريباً من القبائل المجاورة لإغرم 15. ويعزي أندريه (André Adam) آدام هذه الظاهرة إلى العادات المتأصلة (مهنة، مسكن...) منذ عشرات السنين لدى الأسر السوسية ذات الطابع الأبوي المحتد: حيثما ذهب الأب يتبعه باقي أعضاء الأسرة 16. ويبدأ الطفل عادة كموزع للبضائع في دكان أبيه، أو عمه أو أحيه أو ابن عمه، ويندمج في الجماعة التحارية ليأخذ مكانه داخلها بصفة مباشرة عند بلوغه سن الرشد. وبما أن تجارة السوسيين ترتكز بالدرجة الأولى على نظام تمويل عائلي، ولا تلجأ إلا نادراً إلى الاقتراض من مصادر خارجية 17، ذلك لأن الضغط الاقتصادي والعائلي يرغم الفرد على البقاء داخل أنظمة التحالف القديمة.

لكن على الرغم من ثقل التقاليد، بدأ بعض الأفراد يبتعدون عسن الأساليب القديمة التقليدية، وعلى الخصوص في مدينة الدار البيضاء. وفي هذا الاتجاه سارعوا إلى شراء الفنادق والمتاجر والمقاهي من الفرنسيين عند مغادر قم للمغرب. وهناك الآن جماعة من السوسيين الأثرياء يختلف أسلوبهم اختلافاً كاملاً عن أسلوب أمثال الحاج عابد الذي يظل على الرغم من ثروته نموذجاً للسوسي التقليدي. كما أن بعضهم أدّوا الثمن غالياً من أحسل اقتحام معبد" النخبة المدنية عن طريق الزواج ببنات من أسر فاسية 18.

بلغت في سنة 1957 نسبة التجار الصغار في المغرب واحداً مقابل كل ثلاثين مغربياً، وبلغ عدد متاجر التقسيط المرخصة في حدود 420، 295 متحراً 19. وبطبيعة الحال، لا يشكل السوسيون أغلبية عددية داخل هذه الجماعة، لكنهم بفضل تجربتهم في هذا الميدان، وبفضل نمو شبكة أعمالهم، فإلهم يشكلون طليعتها. ونظراً لارتفاع نسبة البطالة في المغرب، تمثل التحارة الصغيرة في كثير من الحالات، المنفذ الوحيد للتخلص من البطالة التامسة، إذ يكفى بضع بطاقات بريدية أو حقيبة بائع متحول "لفتح دكان"، وكل بضاعته تشتمل على عدد من شفرات الحلاقة، وكمية من الشاي والسكر. وبمجرد ما يحصل "التاجر" على عمل آخر، أو يضطر للرجوع لبلدته وقت الحصاد، يصفي تجارته في الحين، ومن دون عناء. على أن هناك بعض الأفراد يختارون التجارة لأهداف أكثر إيجابية، ومنهم عمال المدن، والعمال المهاجرون إلى أوروبا الذين يدخرون مقادير مالية بهدف فستح دكسان خاص بهم، ويفضل كثير منهم مهنة التاجر الصغير أو النقال أو سائق "التاكسسي" علسي

وضعية العامل المأجور. لذا يبدو المغرب مليئاً بحشد من أبعة صغار أذين لا يحصلون على ربح حقيقي. والدليل على ذلك أن من بين 300 000 تاجر الذين يؤدون ضريبة الأرباح لا يتحاوز 300 000 تاجر، أي ما يعادل 10% منهم فقط<sup>20</sup>. لكن على الرغم من ضعف الربح أو انعدامه لدى الباعة الصغار، تعمل كل الظروف على تشجيع التحارة الصغيرة، خصوصاً وأن بعض العادات الاستهلاكية بدأت تنتشر في البادية المغربية. صحيح أن القرويين مازالوا يعتمدون على السوق الأسبوعي لبيع منتوجاقم، وشراء ما يحتاجون من منتوجات المدينة، لكن عدد العمال الزراعيين المأجورين والبعيدين عن عائلاتهم يزداد أكثر فأكثر، ومع هذه الزيادة بدأت بعض السلع التي لا يتعود الفلاح على شرائها كالخبز مثلا، تعرف رواجاً متزايداً. ويفضل العمال – بدلاً من السوق المحلي – التعامل مع البقال الذي بدأ يقتحم بعض القرى التي لم تكن تتوفر على أي زبون في الماضي القريب. ومن الملاحيظ أن هؤلاء القرى التي لم تكن تتوفر على أي زبون في الماضي القريب. ومن الملاحيظ أن هؤلاء

وبالاعتماد على ما سبق، يمكن أن نتوقع أن التجار السيوسيين سيحدون في المستقبل منافذ كثيرة لاستعمال كفاءاتهم. إن لديهم وزناً سياسياً باعتبارهم جماعة اقتصادية منظمة نسبياً. وفي الواقع، يمكنهم أن يضطلعوا بدورهم لو أرادوا ذلك، نظراً لأهميتهم الاجتماعية 22. إلهم منتشرون عبر جميع أنحاء البلاد، ويحتلون موقعاً وسيطاً داخل الهرم الاجتماعي (بين جماهير الفقراء والمستهلكين، والنخبة الرأسمالية).

لقد سبق للسوسيين أن جربوا السياسة، وكانت خطواقم الأولى داخل الاتحاد السوسيين للقوات الشعبية في سنة 1959. وقد عاش الحزب بعد ذلك فترات صعبة، لكن السوسيين كعادهم، عرفوا كيف يواجهون هذه الوضعية. لقد عانوا من القيادة البورجوازية لحزب الاستقلال قبل سنة 1956، وعند حدوث الانقسام انضموا إلى جماعة بن بركة التي كانست تتكون في معظمها من غير الفاسيين، وتضم عناصر بارزة من الجنسوب، أمثال عبد الله إبراهيم والفقيه البصري وأولحاج. ويدعي البعض أن موقفهم هذا كان موقفاً انتهازياً محضاً، لأن عبد الله إبراهيم كان آنذاك رئيساً للحكومة. وهناك ما يسبرر هذا الحكم، لأن السوسيين، وعلى الخصوص في الدار البيضاء، برهنوا على ليونة سياسية كبيرة. لكن استياءهم أيضاً قديم ومعروف لدى الجميع، كما أن ردود فعلهم تتخذ شمكل انتفاضة

غنيمة النصر \_\_\_\_\_\_ غنيمة النصر \_\_\_\_\_

إن هناك نوعاً من المبالغة في التصور السائد بصدد التسابق الموحسود بين السوسيين والفاسيين، إذ ليست هناك قاعدة مطلقة تمنع من التعاون بينهم عند الحاجة. لقد تحمل السوسيون مدة طويلة، وجود سيطرة الفاسيين داخل قيادة حزب الاستقلال، ولم يعترضوا كذلك على الدور الذي قام به عباس القباج داخل ا.و.ق.ش.، باعتباره فاسياً من طنحة ومزارعاً بإقليم أكادير، بل انتخبوه نائباً على بويكرى سنة 1963. لكن لم يمنع كل ذلك من وجود توتر واضح بين الجماعتين، تجلى بشكل خاص في مدينة الدار البيضاء.

نظمت الانتخابات الأولى في المغرب بعد الاستقلال، بتاريخ 8 مايو 1960 لتجديد أعضاء الغرف التجارية والصناعية التي يبلغ عددها ثلاث عشرة غرفة، وحصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان آنذاك حديث العهد، على أغلبية مفاجئة داخل غرف لدار البيضاء والرباط وطنحة والقنيطرة ومكناس وسيدي سليمان وسطات والقصر الكبير والجديدة. لقد تخلى الحزب عن مدينة فاس، ولم يقدم فيها أي مرشـــح23، ومــن دواعـــي الاستغراب حقاً، أن يحصل هذا الحزب على مساندة كبيرة من الأوساط الرأسمالية ورجال الأعمال، مع أنه يتبنى علناً نظرية ثورية واشتراكية. ومن الأكيد أنه استطاع أن يجلب عطف عدد من رجال الأعمال "المتنورين" الذين سئموا الأساليب العتيقة التي ينهجها كثير من زملائهم، لكن سرّ تفوق أ.و.ق.ش.، يكمن في مساندة السوسيين له، لأن وزلهم العددي كان له دور حاسم داخل جماعة الناخبين من التجار ورجال الأعمال. لقد منحهم الحزب على ما يظهر إطاراً للتعبير عن عداوهم الكامنة ضد كبار التجار في الدار البيضاء. ذلك أن تفوق هؤلاء في المستوى المالي وسيطرقم على السوق في مستوى استيراد البضائع وتوزيعها ترك لدى الباعة السوسيين إحساسا بالحرمان وبالاضطهاد يشبه إحساس الفاسيين إزاء الفرنسيين قبل سنة 1956. ولعل وجود كثير من تجار الدار البيضاء في قيادة حزب الاستقلال القديمة، عمّق وحدة الأهداف التي جمعت بين الاتحاد الوطني للقــوات الشــعبية والسوسيين، ومكن الحزب في النهاية من اكتساح 34 مقعـــداً داخـــل الغرفـــة التجاريـــة والصناعية لمدينة الدار البيضاء. سيطر السوسيون في انتخابات سنة 1963، من جديد على الغرفة، بعدما انضموا إلى حبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تحت قيادة عبد الله الصويري. وبعد ذلك تم تجديد ثلث مقاعد الغرف في شهر غشت من سنة 1966، لكن الانتخابات لم تثر أي حماس في جـو الفتور السياسي الذي ساد بعد مرور أربعة عشر شهراً عندما قرر الملك حل البرلمان، والإعلان عن حالة الاستثناء. سنة 1963. ادعى كل من حزب الاستقلال و ا.و.ق.ش.، أن الجبهة ستقوم بتزوير انتخابات الغرف التجارية والصناعية وقررا مقاطعتها. لكن السوسيين، حلفاء الأمس، لم ينضبطوا لهذا الموقف، بعد ذلك طعن الحزبان في تمثيلية الغرف المنتخبة. لـــذا فوجئ الجميع عندما قام حزب الاستقلال عشية الانتخابات، بحملة واستعة لصالح بعض "المرشحين الوطنيين" وأكد أن المرشحين الذين يدعون لصالحهم ليسوا بالضرورة استقلاليين، وأنه يحافظ على موقفه، أي عدم وجود تمثيلية له في الغرف، لكنه يساند بعيض "الروطنيين المخلصين "24". لم يتوقع السوسيون هذا الهجوم، واستطاع حزب الاستقلال أن ينتزع منهم 12 مقعداً داخل غرفة الدار البيضاء، لكن انتصاره كان انتصاراً شكلياً، لأنه لم يستطع إقناع الأغلبية بالمشاركة في الانتخابات، فلم يتجاوز عدد الناخبين 15% . وبجانــب ذلــك مــني حزب الاستقلال بفشل ذريع في الرباط، لكنه استطاع في الدار البيضاء إزاحــة عبـــد الله الصويري من رئاسة مكتب الغرفة الجديدة، واستبداله بمحمد العمراني بأغلبية 21 صوتاً ضـــد 17 صوتاً 25. على أنه يجب أن لا نستخلص من هذا التصويت أنه يعكس انفصالاً قاطعاً بين الفاسيين والسوسيين داخل غرفة التجارة والصناعة، لأن كثيراً مـن المنتخـبين الاسـتقلاليين كانوا من أصل سوسي. لا يخلو الجتمع المغربي من التعقيد، لا سيما عندما يتعلق الأمرر بالمنافسة بين السوسيين والفاسيين.

غنيمة النصر \_\_\_\_\_\_غنيمة النصر

#### 3- إغراء ا**لعق**ار<sup>26</sup>

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى المصادرات التعسفية، إلى منع تسراكم ملكية العقارية في المغرب القديم، ونفور الملاكين من القيام بأي استثمار لتحسين أراضيهم على المدى البعيد. ومع ذلك ظل المغاربة، مثلهم في ذلك مثل سكان بحموع الشرق لأوسط يعتبرون الأرض والحلي أكثر الممتلكات استقراراً. وتتصرف مختلف فرق النحبة خالية على المنوال نفسه، حيث تقتني الأراضي في المدن والبوادي، ويساهم هذا العامل من جمعة عوامل أحرى، في تعميم التمايزات السياسية داخلها. وفي القرن التاسع عشر، فرضت فقوى الأوروبية تثبيتاً لمصالحها، إجراءات لضمان استقرار الملكية العقارية، وبدأ المغاربة بعد فنك يميلون أكثر فأكثر إلى تكديس العقارات بعدما أصبحت ملكيتها تتوفر على ضمانات حديدة.

عرفت خلال القرن التاسع عشر، قيمة الأملاك العقارية في معظم المدن ارتفاعاً هاماً، واستفادت البورجوازية الحضرية من هذه الوضعية<sup>27</sup>، وشكل نمو الدار البيضاء المدهش، وما رافقه من تضخم في قيمة العقارات، فرصة سانحة لتحقيق أرباح باهضة، استفادت منها الأسر العقارية بعد الاستقلال، بل تضاعفت إلى درجة أن الملك اضطر أن يدين أعمال بعض المضاربين<sup>28</sup>.

لقد احتفظ حل الفاسيين بعد هجرهم إلى الدار البيضاء بالمترل العائلي بفاس، ومن حانب آخر، استولت البورجوازية التجارية قبل نزوحها إلى المدن الساحلية على عقارات ضخمة داخل أراضي القبائل بأحواز فاس. وفي هذا الموضوع يعطي جورج باليز (G.Pallez) الأرقام التالية 29

النسبة التي يملكها الفاسيون	المساحة (بالكلم2)	القبيلة
% 90	90	لمطا
% 65	250	أولاد الحاج الواد
% 40	200	أمهايا
% 40	90	الشراردة
% 2	200	أيت عياش
% 20	260	بني سادن
% 1	90	سايس أوداية
% 70	530	أولاد جامع

توجد في منطقة الحياينة شمال مدينة فاس، معظم الأراضي الجيدة بين أيدي تجار فالسالي، وشرفاء وزانيين وعلويين، وقد اغتنموا فرصة حرب الريف والمجاعة سنة 1945، للسطو على عقارات شاسعة بأبخس الأثمان. ومن أشهر ملاكي هذه المنطقة محمد بن عرفة، السلطان السابق، الذي صودرت جميع ممتلكاته. لم يكن إنتاج أراضي البورجوازية أجود من إنتاج أراضي الأعيان القرويين، لأنه كان يرتكز على أسلوب الاستغلال الواسع للأراضي، واستعمال الخماسة 30.

لم يشعر المغاربة في تقدير إمكانيات الإنتاج الفلاحي، وإدراك قيمته إلا بعد بحسيء المعمرين. قبل ذلك كانت الأرض تستغل بوسائل عتيقة، مع جهل شبه تام لمفهوم الإنتاجية الزراعية والفلاحة المتخصصة. وكان كبار الأعيان من "إقطاعي" الحماية، من أمثال العيادي (علك 45 000 هكتاراً) والكلاوي (45 000 هكتاراً)، والكلاوي (45 000 هكتاراً)، يتركون قسطاً هاماً من أراضيهم بوراً، أو مراعي للمواشي 31. وسواء كانوا حضريين أو قرويين، كان الملاكون المغاربة يعتبرون أن عقاراقم تشكل قبل كل شيء رمزاً من رموز الجاه التي لا ترتبط قيمتها المالية – المستقرة آنذاك – بإنتاجها السنوي. وطالما بقيت الحاجيات الغذائية كافية، فإن ضرورة الاستثمار لم تبرز من أحل استصلاح الأراضي والرفع من مردوديتها.

لقد أصبحت الأساليب التقليدية متحاوزة بعد ظهور فئة حديدة من الملاكين القرويين الذين شرعوا في تحديث "العصريين". وتتكون هذه الفئة أولا من أبناء الملاكين القرويين الذين شرعوا في تحديث طرق استثمار الإرث العائلي، كما تشمل أبناء الأسر التحارية الحضرية، الذين يقيمون في المدن، ويعملون على تحسين مردودية أراضيهم وزيادة مساحتها. وأخيراً هناك جماعة استغلت نفوذها الإداري لشراء ضيعات المعمرين. لقد استفادت هذه الفئات الثلاث بشكل أو بآخر من مساعدة الإدارة، أو بواسطة استغلال مباشر للنفوذ بالنسبة للموظفين، أو بواسطة الأصدقاء والعلاقات. ومن الملاحظ أن هذه الممارسات تفشت على الخصوص بين موظفي وزارة الداخلية، وفي أوساط الضباط.

وفي سنة 1963، كان ما يقرب من 20% من الأراضي الزراعية يستثمر بطريقة عصرية، وكان ثلثا هذه المساحة بين أيدي معمرين أجانب<sup>32</sup> بلغ عددهم 5903 معمراً، كانوا يستغلون 1017 000 هكتاراً، منها 280 000 هكتار في ملكية "الاستعمار الرسمي" و 728 000 بستغلها "الاستعمار الخاص"33. تركزت جل هذه الأراضي في مناطق السهول الشاطئية الخصبة، وفي أودية الألهار الكبرى المسقية (انظر الخريطة)، مثل أودية ألهار سبو وورغة التي تسقي سهول الغرب، وسهل الحوز حول مراكش، ومناطق أم الربيع التي تشمل بني موسى وبني عمار، وسهول الشاوية ودكالة، وسهول طريفة قرب بركان في منطقة ملوية السفلى، وأودية سوس وماسة قرب أكادير. وفي هذه المناطق بالذات استقرت "البورجوازية الفلاحية" المغربية الجديدة.

تقدر المساحات التي اشتراها المغاربة من المعمرين بما بين 300 و500 ألف هكتار 34 جلها من أراضي "الاستعمار الخاص". وكان من المفروض أن تتكلف الدولة باسترجاع أراضي "الاستعمار الرسمي"، وطال انتظار هذا الإصلاح الزراعي، بحيث لم يعلم عنه إلا استرجاع 250 ألف هكتار أخرى بالتدريج . لكن بعض أراضي "الاستعمار الرسمي" بيعت - حسب ما يقال - بصفة لا قانونية لبعض الخواص، والواقع أن مقدار هذه الأراضي تافه بالمقارنة بما يع من أراضي الاستعمار الخاص. ولم تنعدم النوايا الحسنة بعد الاستقلال في هذا الجال أيضاً، حيث اتخذت قرارات صارمة لمراقبة عمليات بيع العقارات الفلاحية، وأخضعت جميعها لموافقة كل من وزارتي الداخلية والفلاحة. لكن سرعان ما ظهر أن الرخص تمنح بكل

سهولة. وبالإضافة إلى ذلك لم تكن بعض العمليات تخضع لأي ترخيص رسمي. يتعلق الأمــر بالأراضي التي كانت تملكها شركات خاصة، وكان يتم بيعها بعملية تحويل الأسهم<sup>35</sup>.

لقد استفاد الجميع من هذه الحركة الضخمة للبيع والشراء: النخب والمعمرون، والنظام. فقد سارع المعمر من جهته إلى بيع ممتلكاته ولو بثمن بخس إلى أعضاء من النخب لهم مناصب حكومية، يستطيعون تحويل رأسماله إلى الخارج، لأنه يعرف أن عليه أن يغدادر البلاد طال الزمان أم قصر، ولأنه كان يعيش تحت قديد نزع الملكية. وفيما يخص الدولة فإنحا ستوفر بذلك عناء استرجاع الأراضي ونفقات إعدادها إذا ما استمرت المعاملات على هذه الوتيرة. زد على ذلك أن نمو بورجوازية فلاحية تتمسك أيضاً باستقرار الوضع الراهن، عثل في حد ذاته عنصراً إيجابياً بالنسبة للنظام.

(والغريب أن هذا المسلسل قد تضاعفت وتيرته بعد محاولتي الانقلاب الستي شهدهما العرش. فبعد أحداث الصخيرات، وبعد غشت من سنة 1972، أراد القصر أن يبرهن علسي عنايته بالبوادي، فقام بتوزيع بعض الأراضي المسترجعة التي كانت في حوزة الدولة، وقسرر استرجاع ما تبقى من الأراضي من أيدي المعمرين. أعلن المعطي جوريو وزيسر الفلاحة الجديد آنذاك في غشت من سنة 1971، أن توزيع 100 ألف هكتار من الأراضي السي كانت تسيرها الدولة منذ سنة 1963، سيتم في الشهر التالي. وبعد مؤامرة أوفقير في غشت كانت تسيرها الدولة منذ سنة 1963، سيتم في الشهر التالي. وبعد مؤامرة أوفقير في غشت المحموع أراضي المعمرين ستنتقل إلى ملكية الخواص في أواخر سنة 1973. تسدل سلسلة بحموع أراضي المعمرين ستنتقل إلى ملكية الخواص في أواخر سنة 1973. تسدل سلسلة القرارات هذه بشكل واضع على أن النظام تغاضى خلال عشر سنوات عن التسيير الرديء لهذه الأراضي، لأنه كان يحتفظ بها كوسيلة ضغط لاستعمالها في حالة الاستعجال.

عندما أعلن الملك عن نيته لتوزيع الأراضي المسترجعة، أصدر تحذيراً قائلاً: "لقدر قررنا استرجاع حوالي 200 ألف هكتار باعتبارها مجموع ما تبقى من الأراضي التي مازالت بين أيدي الأجانب" وقد أدلى في ضوء ذلك بآخر التقديرات الرسمية للأراضي السيق يملكها "الاستعمار الخاص". ومن المرجع أن 200 ألف هكتار هذه كانت تبلغ في الواقع 270 ألف هكتار، أي ما تبقى من 700 ألف هكتار التي كان يملكها المعمرون في السابق. ويبدو أن الملك يريد استرجاع أكثر ما يمكن منها، وإرغام فرنسا على تعويض أصحابها. ومن جهسة

أخرى، لي اليقين أنه عندما لوح بتهديد الاسترجاع الرسمي، كان يريد خلق جـو يـدفع الملاكين الفرنسيين إلى البيع بأبخس الأثمان للبورجوازية الفلاحية المغربية، علماً بأن رخـص البيع لن تطرح أي إشكال. وبذلك يذخر النظام نفقات الاسترجاع، وفي آن واحد يمـنح لأتباعه فرصة جديدة للمزيد من الإثراء 66.

تشبه طبقة الملاكين الجدد، النحبة السياسية، سواء في تجانسها أو في تنوعها. لقد قام للزارعون في البادية بالدور نفسه الذي قامت به البورجوازية في المدن، لأنهم ملأوا الفسراغ الاقتصادي الذي خلفته المصالح الأوروبية عندما بدأت تغادر البلاد<sup>77</sup>. وفي كثير من الحالات نجد الفرد الذي يجمع بين الزراعة العصرية في البادية والتجارة في المدن والوظيفة الحكوميسة هو ذاته. ومن جانب آخر، إذا اعتبرنا الغرب مثلاً، فإن معظم أراضي المعمرين قسد تم شراؤها من عائلات كبار الملاكين الذين كانوا يملكون أراض شاسعة. ومنها على الخصوص عائلة النجاعي في سوق الأربعاء، وعائلة الگداري والدليمي ألى وبعد سنة 1960، تضاعف عدد الصفقات المبرمة مع كبار رجالات النظام. وبذلك أصبح محمد البكاي بسن امبارك البكاي، وواحد من أعيان بني يزناسن في منطقة طريفة، وعضو الحركة الشسعبية، مزارعاً كبيراً للحوامض، على غرار زميله الاستقلالي أحمد النجاعي. ويملك عباس القباح، وهو عضو بارز في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مزارع للحوامض في بسويگرى في جنوب عضو بارز في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مزارع للحوامض في بسويگرى في جنوب أكادير. وفي مراكش والحوز، تضاعفت عقارات جل العائلات الكبيرة في أثناء السنوات الكبيرة، وغلى الخصوص منها الأراضي المسقية.

ويبدو من خلال ما سبق - دون مبالغة في التعميم - أن مصالح جميع أعضاء النخبة كيفما كانت انتماءاتهم السياسية تتوحد عبر صيرورة تشكيل واستغلال ثروة عقاريسة، وأن أهم عملية للمزج بين العناصر الحضرية والعناصر القروية تتم من خلال هذه الصيرورة، ومن خلال تحديث وسائل الاستثمار الزراعي<sup>39</sup>.

(منذ أن كتبت هذه السطور تم العدول عن المشروع الوحيد الذي شكل تمديداً فعلياً ضد مصالح البورجوازية الفلاحية، أي مشروع سبو. لقد شكل هذا المشروع مخططاً طموحاً للتنمية الجهوية، جاء بعد عدة سنوات من الدراسة من أجل إحداث تغيير جذري

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

في وادي سبو على المستويات الاقتصادية والاحتماعية. وبشكل موجز يمكن القول إن أصحاب المشروع تجاوزوا الحلول التقنية المحضة التي تقتصر على بناء السلود وشبكات قنوات الري الحديثة، واقترحوا إعادة إحياء الدوار المغربي، لكونه وحدة اقتصادية وسياسية تقوم بإدارة بنك من الأراضي تضم أراضي مسترجعة من المعمــرين، وأراضـــي الدولـــة، ومساحات متروعة من الملاكين المغاربة. لقد عارض النظام وأوفقير على الخصـوص هـذا المشروع الذي يرتكز على مساهمة جماهير الفلاحين وتجنيدها، وأدى ذلك إلى تعديله، وذلك بحذف جميع العناصر التي تستوجب تغييراً في العلاقات الاجتماعية. لكن خبراء البنك الدولي الذين يشرفون على تمويل المشروع، رفضوا الحلول التقنية المحضة، وتمخض عن ذلك في يوليو من سنة 1969، قانون الاستثمار الزراعي الذي يشكل حلاً وسطاً. ويتضمن هـــذا القانون إجراءات تمم المزارع الموجودة داخل المساحات المسقية، وعملية تجميع القطع الأرضية، ومسألة تعيين وارث واحد في بعض الحالات، وإنشاء نظام للعقود الثنائيـــة بـــين الدولة والمزارعين الذين يمارسون زراعة ريعية. وتعرض القانون أيضاً لمسألة نـزع ملكيـة بعض الأراضي المسقية. ورفض النظام أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، مما أدى حسب الأراضي (ما يقرب 5000 هكتار) مس بما بعض أعضاء العائلة الملكية. وتعطي هذه الأحداث نموذجاً حياً لتدخل الهيئات الدولية في القرارات السياسية الوطنية.

عندما كان مشروع قانون الاستثمار الزراعي في طور الإنجاز، سلمت آنداك إدارة الدولة إلى المجالس الجهوية التي كانت تشكل قبل سنة 1970، الهيئات الوحيدة المنتحبة عن طريق الاقتراع العام، وكانت هذه المجالس ميداناً لمنح جماعة الأعيان المجلين والملاكين بحالاً لاستعادة نفوذهم، وتمكينهم من المساهمة في عملية توزيع المنافع والأرباح. ويتساءل المسرء الآن ماذا بقي بين أيديهم بعدما بدأت الدولة تشرف مباشرة على توزيع الأراضي المسترجعة. ويتضح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن الأرض استعملت لتطويع البوادي على غرار ما استعملت المناصب الإدارية للتلاعب بالنحب المثقفة. وأصبح الآن من المكن وضع طبقة الكولاك الجدد بين القصر وجماهير الفلاحين الفقراء الدين يتزايد عددهم باستمرار. و لم يكن بوسع الملك أن يعترف بذلك بوضوح أكثر عندما صرح أنه لو توفر

على مليون هكتار مسقية... لكان في استطاعة العرش أن يدافع عن نفسه 40.

لقد انعكس نجاح النخبة الاقتصادي على أسلوبها السياسي، لأن جميع أعضائها، سسواء داخل الحكومة أو خارجها، أخذوا حصتهم من نعمسة الاستقلال، وأدت التحالفات المصلحية التي نتجت عن ذلك إلى محو أو تداخل التمايزات السياسية الشكلية. لقد تبرجزت النخبة في بحبوحة من الرخاء. وفي الوقت الذي يأمل فيه بعض أعضائها بكثير من الغموض تحقيق تنمية على مستوى الإنتاج الاقتصادي، وعدالة اجتماعية في مستوى توزيع الدخل الوطنى، فإن الأغلبية تعرض عن الجازفة برخائها من أجل مثل هذه الأهداف البعيدة.

لم يكن القصر يكف عن تذكير المحظوظين بسعادهم، وعن معاقبة كل من يصر على معارضة مخططاته. إنه يعتبر النخبة بكاملها مثل جماعة أتباع له، يستعمل لفائسدها سلسلة كاملة من المكافآت والنعم السياسية والاقتصادية والمعنوية. لذلك لا تتوقف جميع فئاها - المشدودة إلى مناورات الملك - عن التنبؤ بمناوراته المقبلة، وتبني جميع حساباها على ما تتوقعه من ردود فعله.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

202 \_\_\_\_\_ أمير المؤمنين

### هوامش الفصل السادس

WESTERMARCK, Wit and Wisdom..., p. 350.

1 - انظ :

: := -2

Background, « d'une situation impossible », L'Avant-Garde (U.M.T) 25 juin 1966.

: - هناك دراسة ممتازة حول تطور مدينة الدار البيضاء خلال القرن التاسع عشر -  $^3$ 

J-L MIÈGE, « Origines du développement de Casablanca au XIXe siècle », Hespéris, 1er et 2 e trimestres 1953, pp. 199-226.

A.. Adam, Casablanca, op. cit.

انظر بالأخص:

 $^{-4}$  قررت زيادة 10% أو أكثر على كل أسعار جميع المنتوجات المستوردة. انظر  $^{-4}$ 

J-P. MEYNAUD, « L'expérience économique marocaine », Economie et Politique, Février 1962, p. 66.

5 - يمكن أن نذكر منهم كريم العمراني المدير العام للقرض المغربي، ومولاي علي الكتاني صانع النسيج، وأحمد بنكيران مدير صندوق الإيداع والتدبير. يتوفر بعض رجال الأعمال المحليين خارج المدن الكبرى على كثير من روح المبادرة، لكنهم لا يملكون ويا للأسف رؤوس أموال كافية، على غرار زملائهم في المدن.

نظر : المخالاع على تحليل ماركسي للوضعية المغربية انظر :  $^{6}$ 

Hadi MESSOUAK; « Structure de classe et tâche de la révolution marocaine », Confluent, sept-oct. 1962, pp. 576-591.

انظر كذلك نقداً معتدلاً للخط الليبرالي الذي يهيمن على التطور الاقتصادي.

«Chronique économique », Maghreb-Informations. 8-9 janvier 1967, p. 1 et 4.

<sup>7</sup> – انظر:

F.W.RIGGS, Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society, Boston, 1964, pp. 141-142, 212-216.

8 - انظر كذلك فيما يخص الموضوع نفسه:

Abbés LAHLOU, « La bourgeoisie symbole et reflet direct de L'occidentalisation de la société marocaine », Civilisations, vol. 14 Nos 1 et 2, 1964, p. 73. Ghali BERRADA, L'entrepreneur marocain :une élite de transition, thèse pour le doctorat d'Etat en sciences économiques, Université de Bordeaux, 1968.

و - كان المكتب الشريف للفوسفاط في عهد الحماية المؤسسة العمومية الرئيسية لاستغلال الفوسسفاط وتصديره وعلى الخصوص في السنوات بسين 1959 و 1961، ازدادت مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة. لقد أسس كل من مكتب الري والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية وكشير مسن

المؤسسات المختلطة مثل Général Tire وصوماكا بعد الاستقلال، واشترت الدولة 50% مــن أســهم شركة COSUMA لتكرير السكر التي كان يملكها فرنسيون، وتشكل أهم منتج للسكر بالمغرب.

Octave MARAIS, La classe dirigeante..., p. 734.

10 – انظر:

11 - أصبح وزيراً للتربية الوطنية في مايو من سنة .1967

 $^{12}$  كتبت هذه السطور قبل فضائح سنة 1971، بأربع سنوات، وسنتعرض لها فيما بعد بكل تفصيل في الفصل الأخير.

13 – يبدو أن خصائص مؤسسات النخبة وحماية الحكومة لها تتطابق بكل دقة مــع (canteen model) حدده Riggs، انظر م. س. ص. 106–109

14 - انظر مقالاً هاماً حول السوسي النموذجي للباحث :

E.A. ALPORT, « The ammeln », Journal of the royal Antropological Institute, vol. 94, part II, pp. 160-171.

وللمزيد من المعلومات حول الممارسات التجارية للسوسيين انظر كتابي :

North for the Trade: The Life and Times of a Berber Merchant, University of California Press, 1972.

15 - انظر:

A. ADAM, « La population marocaine dans L'ancienne Médina de Casablanca », B.E.S.M. n 48, 1950, p. 22.

MONTAGNE, Naissance du protétariat, p. 108.

16 - م. ن. انظر كذلك:

<sup>17</sup> − عندما لا يجد السوسى من يقرضه داخل عائلته، يتحه نحو تاجر من تجار "الموادي" مثل الحاج عابد.

ADAM, La population ..., p. 17.

18 - انظر:

غالبًا ما يقترن الزواج الخارجي للسوسي مع فاسية بزواج مع امرأة سوسية.

19 - ذكرت هذه الأرقام في :

« Regards sur l'emploi et le chômage au Maroc », Cahiers d'Education Populaire, n°2 mars 1962, Rabat, p. 28, Haut Commissariat à la Jeunesses et aux Sports, Royaume du Maroc.

في سنة 1960، كان هناك 75-95 من باعة التقسيط الصغار المغاربة (مواد غذائية ، مشروبات، دخمهان) انظر :

Résultats du recensement de 1960, vol. II, Rabat, 1965, p. 326, Service Central des Statistiques, Délégation Générale à la Promotion Nationale et au Plan.

20 - يمكن أن يكون هذا العدد أقل من العدد الحقيقي بسبب الأرباح غير الموضحة بما.

21 - للمزيد من المعلومات انظر:

Grégori LAZAREV, « Le salariat agricole des fermes de colonisation », B.E.S.M. nos 101-102, pp. 51-52.

22 - يلعب البقال السوسي دوراً هاماً في مدن القصدير والأحياء الشعبية، حيث يمد السكان بالضائع المهربة وبالقروض، كما أنه يعرف كيف يتعامل مع الشرطة، ويقوم بدور "المساعدة الاجتماعية" إزاء النازحين الجدد إلى "المدينة الكبيرة" الذين يكونون في حالة ذهول وجهل، ويعانون من سوء المعاملة والفقر.

23 -- ومن العوامل الهامة التي تدل على هذا الانقلاب في التوجيه السياسي، أن "حانوتيي" فاس البالي في قلب المدينة ساندوا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بينما تجنب التحار السوسيون بفاس الجديدة الذين ترتبط معاملاتهم بالقصر كل اتصال مع هذا الحزب.

لقد تعرفت على هذه التفاصيل بفضل محمد الحبابي. وحول الانتخابات انظر:

D.E. ASHFORD, « Elections in Morocco; progress or confusion », M.E.J. hiver 1961, pp. 1-15.

<sup>24 —</sup> حول مرشحي حزب الاستقلال وموقف هذا الأخير انظر : حريدة "العلم" 17 غشت/ آب 1966.

Le petit Marocain, 25 Août 1966, p.3. : عنظر : - 25

26 – حول كل ما يتعلق بالأرض واستغلالها ومغادرتما انظر:

Daniel Noin, La population rurale du Maroc, Paris, 1970, 2 vol.

MIÈGE, Le Maroc et l'Europe, vol. 3, pp. 1-36.

<sup>27</sup> – انظر:

28 — خطاب الملك في حريدة الأنباء، 11 أكتوبر/ تشرين ثاني 1966. أكد الملك أن هذه المضاربة تضر بالفقراء أكثر مما تضر بالأغنياء. ويبلغ المتر المربع 32 دولاراً في الأحياء الفقيرة من الدار البيضاء، مقابل 12 دولارا للمتر المربع في قلب المدينة. فمن حهة أدى تدهور النشاط الاقتصادي الذي نتج عسن الانسلحاب الكثيف للمصالح الأوروبية بعد سنة 1956، إلى انخفاض قيمة العقارات في الأحياء التحارية، ومسن جهسة أخرى، شجع تزايد سكان المدينة المستمر إلى تعويض مدن القصدير بسكن عصري. وأدرك المضاربون أن مشاريع الإنماء ستنجز في ضواحي المدينة، حيث ارتفعت أثمان العقارات بصورة سريعة.

PALLEZ, op. cit., n°49, p. 195.

<sup>29</sup> – انظر م.س.

<sup>30</sup> – انظر:

Gregori LAZAREV, « Structures agraires et grandes propriétés en pays Héyaina », Revue de Géographie du Maroc, n°9, 1966, surtout pp. 41-52.

31 - ذكر هذه الأرقام Monteil، م.س. ص. 142.

32 — انظر :

Nor ELGHORFI, « Contribution à l'éducation d'une politique agricole », Rabat I.N.R.A. 1964, p. 23. A La page 10, GHORFI donne le chiffre de 4. 742. 499 ha

cultivés au Maroc.

: انظر - <sup>33</sup>

Tableau économiques, Service Central des Statistiques, Ministère de l'Economie Nationale, Rabat, 1960, p. 47 et aussi Ayache, op. cit., p. 154.

34 – سمير أمين في م.س. يذكر رقم 000 500 هكتار، وهناك تقدير مخالف لمساحة الأراضي المستعمرة في مجلة (Lamalif) عدد 6 أكتوبر/ تشرين الثاني. 1960. يؤكد المؤلف اعتماده على أرقام مستمدة مسن المحافظة العقارية أي 300 000 هكتار فقط بيعت بمذه الطريقة بين سنة 1956 و .1959

نها : ومن أهمها ومن أي تقدير للمساحات التي تملكها هذه الشركات، ومن أهمها : -35

La Compagnie Marocaine

Le Domaine des Beni-Amar

La Société Marocaine de Cultures et l'Entreprises

Les Grands Domaines de Meknès

La Société Agricole des Ouled Daho

انظر: . (Ayache) م.س. ص. 28

36 - أخذت هذه الأرقام من:

Louis GRAVIER, Le Monde, 1 er Septembre 1972 J-P PERONCEL-HUGOZ, Le Monde, 7 Octobre 1972.

ونشر قرار ملكي في خبر لوكالة الأخبار الفرنسية في جريدة : Le Monde, 21 Septembre 1972

-37 يشير (Lazarev) في دراسة « ... Structure agraires » أن البورجوازية الحضرية تترك منطقة الحياينة لأن إنتاج الأرض فيها ضعيف، وبدأت تبيع ممتلكاتها لشراء ضيعات المعمرين في سهول سايس الغنبة.

38 — كان أحمد منصور، من شخصيات حزب الاستقلال، أول وزير للفلاحة ويرأس الآن الاتحاد المغـــربي للفلاحة، كان أبوه من أهم قواد منطقة الغرب.

<sup>39</sup> – لم أذكر أي مرجع بالنسبة لما قلته حول البورجوازية القروية. لقد قمت بحوارات مـع كـل مـن الشخصيات التالية : محمد الطاهري، المدير القديم للمكتب الوطني للري، وبول باسكون، مـدير مكتـب الحوز، وعبد الواحد الراضي، نائب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمنطقة سيدي سليمان، وريمــي لوفــو، مساعد تقني قديم في وزارة الداخلية، والهادي مسواك، عضو اللحنة التنفيذية للحزب الشــيوعي المغــربي. وأتحمل وحدي مسؤولية التأويلات التي قمت بها في ما يخص المعلومات التي أمدوني بها.

40 - ذكر في :

Le Monde, 7 Octobre 1972, Peronce-Hugos, Le Nouvel Observateur, 6 juillet 1970.

يتعطل هذا الحصار في بعض الأحيان. لقد أثار شراء أراضي المعمرين في منطقة الغرب من أحد الملاكين الأغنياء سخط الفلاحين بعين المكان، فاعتصموا داخل الأراضي، واشتبكوا مع قوات الدرك. وأدى ذلك إلى مقتل سبعة منهم في أكتوبر 1970. يجد القارئ قانون الاستثمارات في :

L'Annuaire de L'Afrique du Nord, Aix-En-Provence, C.R.E.S.M., 1970, pp. 947-966.

## الفصل السابع

# الملك: حكم أم زعيم

### "لا يقطع هذا النظام الرؤوس، ولا يحل المشاكل أيضاً"<sup>1</sup>

يعد الملك أهم عضو داخل النجبة السياسية، ولم نتعرض للحديث عنه إلا بصفة عابرة خلال الفصول السابقة. وإذا كان الملك على رأس النجبة، لا لكونه رئيساً للدولة، أو لكونه من ذرية الرسول، بل لأنه يشترك مع نخبة حيله في الكثير من الصفات. ينطبق هذا الأمرعلى الحسن الثاني أكثر مما ينطبق على أبيه محمد الخامس. ذلك أن هذا الأحير قد تلقى تربية بعيدة عن كل ما يروج خارج حدران القصر، ولم يهياً قط لتحمل أعباء رئاسة الدولة. لقد تنامت قدراته السياسية بفضل الممارسة، وبدأ يتعرف على المشاكل، سواء منها الوطنية أو الدولية على الحصوص، بعد اتصالاته الأولى مع الوطنيين في سنة 1934. ولو رفض الاتصال المكانيين في المخصوص، بعد اتصالاته الأولى مع الوطنيين في سنة 1934. ولو رفض الاتصال الكتانيين في المختمع المغربي عيش حالياً تحت نظام جمهوري، ولكان للعلويين موقع لا يفوق موقع الكتانيين في المحتمع المغربي. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للحسن الثاني، لكونه عاش طفولة ناعمة، متفتحة على العالم الخارجي، واستفاد من تجربة أبيه، كما رافق عدداً مسن الشبان المغاربة، ودرس الحقوق في حامعة بوردو. لقد اتبع العاهلان أسلوبين سياسيين مخستلفين المختلافاً كبيراً، لكنهما استعملا التكتيكات الأساسية نفسها لحماية العرش.

يجل المغاربة الملك باعتباره شريفاً وحاملاً للبركة. لكنهم عرفوا دئماً كيف يميزون بين قداسته الشخصية، وسلطة حكومته، وغالباً ما كانوا يعترفون بالأولى دون الاعتراف

بالثانية. وعلى الرغم من محاولاتهم المتكررة، لم يكن بوسع السلاطين قبل الحماية، فرض إحراءات لا شعبية إلا بصورة مؤقتة، وبعد إخماد ردود فعل عنيفة، ولم تكن تعوزهم وسائل القسر، لكنهم لم يكونوا يحتكرونها إلا نادراً. وفي أحيان كثيرة واجهت سياستهم مقاومة حدّت من فعاليتها، أو جعلت نتائجها تنقلب ضدهم2.

لقد استغل السلاطين تفرقة المجتمع المغربي للبقاء في الحكم، وساعدهم انقساماته للسيطرة على مختلف الفئات الاجتماعية، وفرض الضرائب عليها. ولم يستطع السلاطين المغاربة أن يجعلوا من أنفسهم حكاماً للتراعات الاجتماعية والسياسية إلا في مرحلة قريبة، حيث وضعوا الملكية رمزاً للحياد.

قلنا سابقاً إن المجتمع المغربي كان يتركب – ولا يزال إلى حد ما – من قِسَم متعارضة، يرتكز توازنها على التوتر والتراع. وبما أن هذه الظاهرة تشكل إحدى ثوابت الحياة السياسية المغربية، فإن دور التحكيم بين الجماعات المتنازعة من أهم الأدوار داخلها. واحتفظ هذا الدور بأهميته في المغرب المعاصر، لأن القوى السياسية ما تزال منقسمة ومتنافسة، مما جعل عاهلي المغرب بعد الاستقلال يتخذانه بصورة متعمدة ورسمية. ويهدف البند الثالث من دستور سنة 1962، إلى تأمين استمرار صيرورة سياسية تستوجب وجود حكم معترف بعلى المستوى الوطني: "تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب"<sup>3</sup>.

كثيراً ما يدعى هذا البند "بند اگديرة"، يعترف هذا الأخير أن هذا البند يشكل تتويجاً لجهوداته الخاصة، ومجهودات القصر للحيلولة ضد هيمنة حزب الاستقلال على الحياة السياسية الوطنية. ويرى اگديرة أيضاً، وبصورة أدق، أن الإبقاء على تعدد القوى السياسية يشكل وحده ضمانة للملك، لكي لا يسقط ضحية إحدى تلك القوى 4. وخلال الندوة الصحافية التي عقدها الملك يوم 13 ديسمبر من سنة 1962، تبنى أطروحات مستشاره المقرب، حيث قال : "إن الدستور يجعل منا حكماً... وإنني على يقين من أن الكثيرين قالوا إن سلطات الملك واسعة... وأضرب لهم لذلك مثلا بسيطاً حداً : تصوروا فرقتين لكرة القدم في ميدان اللعب، والحكم محروم من سلطة التصفير، وطرد أحد اللاعبين... إن المشكلة بسيطة، وهي مطروحة على هذا الشكل"5.

لقد جعل اگديرة من المبدأ القديم "فرق تسد" مبدأ آخر هو "فرق تبقى"، ولم يتردد محمد الخامس في استعمال هذا المبدأ عندما عاد من المنفى. والدليل على ذلك أنه فرض داخل أول حكومة عينها، تمثيلية لا تولي أي اعتبار لهيمنة حزب الاستقلال الفعلية.

ولم يكن الملك يتميز عن حزب الاستقلال في سنة 1955، لكنه ابتعد فيما بعد عسن جميع الأحزاب لإثبات دوره حكماً بالنسبة لمجموع المجتمع المغربي. ولقد ذهب إلى أبعد من ذلك في واقع الأمر، لأنه شجع، أو بالأحرى حرض على تأسيس تشكيلات معادية لحزب الاستقلال، كدف حلق إطار تتبلور فيه القوى التي ظلت كامنة إلى ذلك الحين. ولما تحقق له ذلك، أصبح بإمكانه أن يطالب بدور الوسيط المنصف، والتربه الذي يفصل بين الجماعات المتعددة، واضعاً نفسه فوق كل التراعات، في حين أنه كان يقوم من خلف الستار بتشجيع بعضها، وتقويض أسس بعضها الآخر. ولقد تفوق في ذلك إلى درجة أن تحكيمه لسيس مقبولا فحسب، بل ترغب فيه النحب التي تتسابق حول ما يتركه القصر لها مسن نتسف السلطة . لقد اكتفى الملك حتى الآن بمنح رضاه أو سحبه بذكاء للإبقاء على انقسام النخبة، ولإبعاد خطر تحويل العرش إلى دولاب هامشي من دواليب النظام. لقد فرض النظام الملكي نفسه بواسطة استعمال نوع من الاستراتيجية الدائرية التي تعتمد على تشميع المراوية.

عندما كان محمد الخامس مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحزب الاستقلال، لم يكن يتوفر على أي وسيلة قسرية فعالة، إذ لم تكن هناك شرطة أو جيش نظامي إلى حدود ربيع سنة 1956، لكن بمجرد ما تم تأسيسهما، سهر الملك على تأمين ولائهما المطلق للعرش. وشكل احتكاره شبه المطلق لقوات الجيش محور غضب القادة السياسيين، وعلى الخصوص منهم قادة اليسار. ليس هناك من ينازع في صلاحية التحكيم الملكي، لكن كثيراً من الساسة المغاربة، كانوا يأملون حصر الملك في حدود الدور التقليدي لأكرام، باعتباره آخر حكم يفصل بين المتنازعين، وإماماً يترأس الاحتفالات الرسمية، شريطة أن يظل أعزل من كل سلاح، ومن دون وسائل لفرض قراراته. وكان النظام آنذاك في حاجة إلى قوة تحميه في انتظار الوقت الذي سيقوم فيه أعداء حزب الاستقلال بالاعتراض على ادعائه بأنه يشكل — إلى جانسب العرش طبعاً – المعبر الوحيد عن إرادة الشعب المغربي. لقد ابتعد خطر قلب النظام، أو

خضوعه لحزب الاستقلال عندما تكسرت الواجهة المتراصة لهذا الأخير، وبعدما تم إدماج معظم عناصر المقاومة وجيش التحرير في القوات المسلحة والشرطة. ويشكل الجيش الآن، حلقة هامة داخل اللعبة التي يقودها الملك، لتأمين استمرار الانقسام مع توازن دقيق بسين النحب. وما يزال الجيش حتى الآن وفياً للعرش، لكنه أصبح واعياً بقوته التي لا يستهان بها. تعد هذه الظاهرة مثقلة بالمخاطر، لكن الملك استعملها حتى الساعة لفرض وصايته على المدنيين، والظهور بمظهر البديل الوحيد عن الديكتاتورية العسكرية.

لم ينازع حزب الاستقلال أبداً في أن محمد الخامس كان بطل التحرير والمقاوم الأول ورمز السيادة الوطنية. ألم يُضْف النفي هالة من التقديس على السلطان ؟ وهل كان هناك فعلاً، ما يبرر تخوفه من حزب الاستقلال ؟ ألم يكن بوسعه أن يسيطر عليه، ويوجهه حسب أهدافه ؟ إن بعض الملاحظين كانوا يعتبرون في السنوات الأولى من الاستقلال أنه باستطاعته أن يوظف الحماس الشعبي لتنفيذ أي مشروع من مشاريع التنمية، مهما تطلب ذلك مسن تضحيات. ولو أنه فعل لكانت أي معارضة له بمثابة الخطيئة. لقد استغرب بعضهم أيضاً للدور الذي اختاره محمد الخامس، "دور التسويف قبل كل شيء"، دور الإنسان الذي يرغب في القيادة "8.

لكن إذا صح التأويل الذي قمنا به في هذه الدراسة بصدد الحياة السياسية المغربية، سيتضح أنه لم يكن من المتوقع أن يتصرف محمد الخامس على نحو مغاير، حيى وإن كان يدرك كل الإدراك عظمة قوته. والسبب في ذلك أن الاستقرار يشكل من وجهة نظر الدولة العلوية، شرطاً حيوياً وأساسياً لتأمين بقاء النظام الملكي، ولو كان ذلك على حساب التنمية الاقتصادية، وانسحام القوى السياسية. يفترض تنفيذ مخطط التنمية بكل ما يتطلبه ذلك من حزم، تأييد الأمة بكاملها ويستوجب تجنيدها وتأطيرها. والحال أن النظام الملكي كان يسعى بالضبط إلى تجنب إنشاء مثل هذه القوة، لأنه يخشى أن يصبح سجيناً أو ضحية لها بأسرع ما يكون، بعدما كان سيد الموقف. لذا فضل أن يضطلع بدور الحكم، وأن يستعمل السلطة بصورة دفاعية، عوض الاضطلاع بدور الزعيم الذي يغري حقاً، لكنه ينطوي على كثير من المخاطر.

عندما قرر الملك أن يقتصر على دور الحكم خضع سلوكه لبعض المبادئ البسيطة: عدم السماح لأي جماعة أن تتقوى أكثر من اللازم، وتشجيع كل المنافسات المكنة للحيلولة ضد هيمنة أي واحدة منها. ومن جهة أخرى عدم قبول انقراض أي جماعة مهما كانت، يما في ذلك أحزاب المعارضة، إذ يمكنها أن تجمد أو تعطل نشاطها مؤقتاً، شريطة أن تحتفظ بشعلة من الحياة يمكن إحياؤها عند الضرورة. وبما أن الجماعات السياسية المغربية تتشكل عادة من رئيس وأتباع، فإن أفضل وسيلة لإبقائها على قيد الحياة تتحلى في السهر على أن لا يفقد الرئيس كامل نفوذه. ويتحلى هذا النفوذ عادة في إمكانيات الاتصال المباشر مع الملك، أكبر مانح للنعم. ويعتني القصر، بواسطة عدد من المبادرات الرمزية مشل المشاورات الرسمية، والتكليف بمهمات في الخارج الخ... بمساعدة القادة على الاحتفاظ بقسط أدنى من ثقة اتباعهم لكي تتوفر لديهم إمكانية تأسيس جماعتهم من حديد في الوقت المناسب.

ويرتكز سلوك العرش أيضاً على قاعدة أخرى تنحصر في : عدم ربط مصيره بمصير الجماعات التي يساعدها على الظهور (مثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أو الحركة الشعبية) وعدم تبني مواقفهما أو برامجهما. وبما أنه لا يلتزم أبداً بصورة علنية، فإنسه يستطيع أن يستفيد من نجاح أي حركة تعمل باسمه، كما يمكنه أن يتخلى عنها في حالة إخفاقها. وفي الاتجاه نفسه، اعتبر عدد من مستشاريه أنه انحرف عن هذا النهج الحذر عندما تحمل مسؤولية رئاسة الحكومة 10.

تعيط بالملك بحموعات من الأتباع المخلصين، لكنه يسعى إلى جلب النخبة بكاملها إلى داخل شبكة أنصاره. ومع أن بعض الجماعات ربطت مصالحها بمصالح القصر أكثر مسن الأخرى، يؤكد الملك على مفهوم النخبة باعتبارها عائلة كبيرة ملتفة، مهما كانت الاختلافات بين ممثليها، حول مبدأ التفوق المطلق للعرش. تتحلى القاعدة الوحيدة من قواعد اللعبة السياسية، التي لا يشوبها أي غموض، ويؤدي خرقها إلى عقاب مباشر في البند الذي ينص على أن شخص الملك ومؤسسة العرش لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحاجم أو تتعرض للنقد بصورة مباشرة وعلنية. لذا يتحنب الجميع بعناية المس بمسألة السيادة. وعلى الرغم من الاستفتاء الدستوري في سنة 1962، كان الحديث عن سيادة الشعب من قبيل

المحازفة. لقد ذكرت جريدة حزب الاستقلال الصادرة بالفرنسية نصاً لجمال الدين الأفغاني يقول فيه: "يمكن للشعب أن يعيش من دون ملك، لكن الملك لا يمكنه أن يعيش من دون شعب". وبعد ذلك مباشرة حكم على إدريس الفلاح رئيس تحرير الجريدة، بعشرة أشهر سحناً، وصدر الأمر بتوقيف الجريدة لمدة ستة أشهر ألا. ولقي عبد الرحمن اليوسفي ومحمد البصري المصير نفسه في شتاء سنة 1959–1960 بعد نشر مقالات في جريدة التحرير يبدو ألها كانت تطعن في سيادة العرش.

لقد رفض الحسن الثاني حتى الآن، وبكل عناية أن يقبل أي تسوية، أو أن يقوم باي تنازل تحت الضغط. إنه يفضل أن يمنح هباته بشكل أحادي الجانب، تعبيراً عن حسوده وسنحائه. ويستعمل كرمه هذا لخلق علاقات التزام، وإخضاع أكبر عدد ممكن من الجماعات. وفي السياق نفسه، لا يعلن دائماً إلا عن عفوه بالنسبة للمعتقلين السياسيين أو غيرهم: ويعني ذلك أن خطاياهم لم تمح، وأنه فضل، أن يغض الطرف عنها رحمة منه. لقد طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن ينال ابن بركة عفواً بعد أن حوكم غيابياً في سنة 1964، وأدين بتهمة الخيانة العظمى. وطالب الحزب أيضاً أن يصدر قرار العفو في الجريدة الرسمية كما حصل ذلك سنة 1963، بالنسبة للذين ساهموا في عملية خلع السلطان، وأن تلغى كل حرائمهم. لكن الملك اكتفى بعد ذلك بالإشارة ضمن خطاب عيد الأضحى في أبريل من سنة 1965، إلى إمكانية عفوه عنه إن هو عاد إلى المغرب أو اغتنم هذه الفرصة أبريل من سنة 1965، إلى إمكانية عفوه عنه إن هو عاد إلى المغرب ومنظماتها السياسية. فياذ للإشادة بدور الملك المنصف قائلا: "وإنني أبذل للذين صفحت عنهم وعفوت، فرصة ثمينة للاندماج في حظيرة الأمة والعمل في نطاق مؤسساتها الدستورية ومنظماتها السياسية. فياذا المناعوا هذه الفرصة، وإذا هم تمادوا في غيهم، واعتبروا الحلم باباً مفتوحاً ممكنية مساد أمرهم، يلحوه في كل أونة وحين، فإنني أحذرهم من مغبة سوء نظرهم وعاقبة فساد أمرهم، وأنبههم أن للحلم حداً وأن للتحاوز نماية".

"وهِذا الحلم يمكن الاستدلال على ما طبع الله به أسرتنا، من بعد النظر، وسعة الصدر، ومتانة ما بيننا وبين شعبنا من تماسك وتجاوب. وبالإضافة إلى هذا كله فإننا إذا وقفنا هذا الموقف الذي يتسم بالتسامح الحكيم، فذلك امتثالا للرسالة الإنسانية التي تلقيناها من منقذ الأمة ومحرر المواطنين حلالة والدنا محمد الخامس رضوان الله عليه"13.

وإذا كان الملك أكبر المنصفين، فإنه أيضاً أعظم موزع للامتيازات في المملكة. يشرف القصر على توزيع جميع الصفقات المربحة والمعاشات المربحة. وتشكل هذه الوسائل عوامل ضغط فعالة على النحبة، استعملها السلاطين باستمرار لخلق علاقات الولاء أو توطيدها. لقد أصبحت البورجوازية التحارية مدينة معنوياً أو مادياً إزاء السلاطين منذ الانفتاح التحاري الذي شهده المغرب في القرن التاسع عشر 14. لقد بني الملوك للتحار القصبات والمستودعات، وسهروا على تأمين حمايتهم من القبائل، ومنحوهم رخص الاسستيراد والتصدير، وإعفاءات من الضرائب الجمركية، وكل ذلك يعد وسائل لشد البورجوازية المتحارية إلى النظام. ومع الاستقلال تضاعفت إمكانيات الملك الاقتصادية للضغط على جماعة أتباعه.

لقد بذل عاهلا المغرب بعد الاستقلال كل ما في وسعهما لتأمين رخاء النخبة، وفي الوقت نفسه لم يترددا في استعمال العنف ضد كل من كفر بنعمتهما. وإلى جانب ذلك، يشارك أعضاء العائلة الملكية بشكل نشيط في الأعمال التجارية، ويملك القصر استثمارات هامة في المصارف والمؤسسات الوطنية والأجنبية. ومن جهة أخرى، تزوجت أحوات الحسن الثاني خارج العائلة المالكة، ويحظى أصهاره أمثال حسن اليعقوبي وأحمد عصمان ومحمد الشرقاوي بدعم القصر لإنجاح مشاريعهم. يسعى الملك بمعيتهم إلى إنشاء نوع من "البطانة الاقتصادية"، ويسهل عليه من خلال توجيه أعمال الحكومة تعزيز موقف فريق على حساب آخر، أو تخويف كل من يرفض الامتثال. ومن المفارقات أن هذه التكتيكات تضعف بصفة خاصة رجال الأعمال الشباب، لأن سمعتهم المهنية ترتبط بعناية الملك وحمايته لهمة.

تتضاعف الثروة العقارية التي تملكها العائلة الملكية باستمرار. ويقال إن الأمير مولاي عبد الله أصبح من أكبر الملاكين العقاريين في المغرب. وتستعمل الأسرة الملكية، التي تحتل الصف الأول داخل البورجوازية العقارية، وسائل عصرية لاستغلال أراضيها وإدارةا. ويدعي بعض المازحين أن الملك كدس كل هذه الأراضي لإعادة توزيعها وفقا للإصلاح الزراعي على غرار ما فعله شاه إيران، وقد اكتشف بذلك وسيلة لتأمين تعلق جماهير الفلاحين بالعرش. ويبدو هذا التفسير شيئاً ما غريباً، لكن الأهداف التي يشير إليها ربما

ليست بعيدة كل البعد عن أساليب القصر. والواقع أن هناك أسباباً جد مباشرة لهذا الشره العقاري : وهي أن الأراضي الفلاحية تدر مداخل منتظمة، ويمكن اقتناؤها بثمن مناسب، وتدعم قاعدة العرش الاقتصادية. تغري جاذبية العقار أعضاء العائلة الملكية بما لها من قوة ذاتها التي تجلب بها أي عضو من أعضاء النخبة.

سبق أن قلنا في الفصل السابق إن الإدارة تشكل مصدراً هاماً من مصادر الربح بالنسبة للموظفين، ولا حاجة للتأكيد على ذلك من جديد. يكفي أن نذكر بأن الملك يشرف على التعيينات في المناصب العليا، وعلى الترقيات داخل الجيش. ويمكنه أن يفوض سلطته لأحد الوزراء، لكن لا أحد ينسى أن الملك مصدر تلك السلطة. ويستعمل الملك أسمى المناصب الإدارية للأغراض نفسها التي يستعمل من أجلها توزيع المنافع والمكافآت المادية، لفرض وصايته على النحبة، أو تطويق أتباع جدد، أو تجميد المعارضين. ونادراً ما يتحرأ عضو مسن النحبة على رفض تعيين ملكي 16. بينما لا يخشى كل الذين حصلوا على المناصب سسوى فقدان مهامهم. ومن جهة أحرى، تعمل كل جماعة صغيرة داخل النحبة على دفع عناصر منها إلى مناصب المسؤولية لاستغلال نفوذهم والحصول على حماية الجهاز. وتسهل هذه الممارسات الأمر على الملك، لأنه يستطيع بتحويل اتجاه سيل الفوائد التي يمنحها، أن يقوي هذا التيار، أو يضعف الآخر، مع الاحتفاظ بقدر أدن من التوتر داخل النحبة.

يعد الملك أيضاً أب العائلة الروحية التي يتجاوز اتساعها حدود النخبة، ويعمل علسى توسيع شبكات نفوذه داخلها، كما يعمل على الزيادة من عدد تحالفاته داخل أسرته الدنيوية. وتتحرك هاتان الأسرتان تحت قيادة شخصين متميزين، يجسدهما فرد واحد: الملك، رئيس الدولة المغربية وأمير المؤمنين الشريف. ويؤكد الملك باستمرار على ازدواجية دوره المركزي، إذ نجده يستقبل ادوارد كيندي في الصباح مرتدياً أحدث بذلة من صنع كاردان، ويترأس في المساء صلوات رمضان لابساً جلبابه الأبيض تحيط به جماعة من العلماء، يرتلون القرآن داخل مسجد القصر. ولا يحتاج الملك أن يذكر بجحافل المتدينين المستعدين للذود عن قضيته لتخويف أعضاء أسرته الدينيويسة السذين يتحرأون على الاستخفاف به. لقد أكد كل من محمد الخامس والحسن الثاني عدة مرات أن جاههما لا يرتبط بأي جماعة سياسية، وأن نفوذهما الروحي يساير مشاعر المغاربة الدينية. لقد لاحيظ

ا.و. زرتمان ذلك بدقة عندما كتب يقول: "من المحتمل أن يكون علال الفاسي شخصية دينية بارزة أكثر من الحسن العلوي، لكن هذا الأخير، باعتباره الحسن الثاني، وباعتبار وظيفته يشكل أكبر شخصية دينية في المغرب"<sup>17</sup>.

تشكل العائلة العلوية الواسعة من جهتها، نواة الجماعة الدينية لأتباع الملك. وهذا لا يعني أن جميع العلويين يقدسونه، بل في بعض الحالات يكون العكس صحيحاً... ويشكل الجد المشترك لهذه الأسرة مبرر وجودها 8. وإذا كان هناك وعي جماعي بين العلويين فيان ذلك يعزى إلى الواقع. ويعد الملك في هذه الحالة بجرد عضو من أعضائها، تفوق على جميع الآخرين، وكما أن رئيس الجمهورية الجديد يتولى رئاسة حزبه، فإن الملك يتولى رئاسة أسرته إلى أن ينهزم أمام قوات خارجية، أو تطيح به حركة داخلية. وفي كل سنة يؤم الرباط مئات العلويين لتحديد ولائهم للسلطان في أثناء الحفلات الدينية. ويحظون مقابل ذلك بمبات تمنح للنقيب 19، ومؤن توزع على علويي تافيلالت، وهدايا خلال شهر رمضان. وفيما يخص صفوة الأسرة، فيغمرها النظام بالمناصب الرسمية. تغص هيئة الباشوات بالعلويين أذ بلغ عدد عمال الأقاليم منهم في سنة 1961 أربعة من مجموع خمسة عشر. ويسبرز اسم مولاي أحمد العلوي، أحد الوجوه المعروفة الذي عرفته عدة حكومات، بينما ظل الجنسرال مولاي حفيظ العلوي مديراً للتشريفات مدة طويلة.

لا يشكل العلويون سوى جزءاً فقط، من جماعة أتباع الملك الدينية. وباقي السلالات الأخرى، وكذلك العلماء والنساء بصفة عامة، بالإضافة إلى بعض الزوايا، فلهم حساسية للصفات المقدسة للملكية. لقد شجع الحسن الثاني في السنوات الأخيرة على عقد المواسم، وأمر بتدريس التربية الإسلامية، وإقامة الصلاة داخل المدارس<sup>20</sup>. يدرك الملك بكامل الوضوح أن الشباب ينخدعون أقل من آبائهم وأجدادهم لضغط المظاهر الدينية. لكنه يريد مع ذلك أن يحافظ على هذا القطاع من الرأي العام الذي استعمل في الماضي كسند لقلب ميزان القوى لصالحه ضد معارضة ذات ميول علمانية. لقد استعمل الملك عن وعي هيبته الدينية لا اقتحم بصورة مباشرة الميدان السياسي عندما تولى رئاسة الحكومة من سنة 1961 إلى 1963، وأشرف بشكل مباشر على ميلاد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في استفتاء 1963 وحباط المعارضة التي كانت تنتقد مواقفه على المستوى السياسي المحض.

يستعمل الملك، على الرغم من مقامه وسلطته الفريدة الوسائل نفسها التي يستعملها أي عضو من أعضاء النحبة، إذ نجده يتطبّع بأسلوبها، وطريقة سلوكها، لأنه كان زمسيلاً أو تلميذاً أو معيلاً لكثير منهم خلال مرحلة الحركة الوطنية. ولكونه وضع قوانين اللعبة، وقرر أنواع المكافأة والعقاب، وبجانب ذلك يستعمل جميع ما لديه من وسائل الضغط لدفع النحبة إلى الدخول في مخططاته، وإثارة شعور جماعي لديها، شعور الجماعة المحظوظة التي تعرف ألها تدين له بكل ما تملكه من امتيازات. وبعد إعلان جماعات النحبة عن خضوعها لقواعد اللعبة يرخص لها بالتسابق لتوزيع منافع النظام بينها. ويظل الجيش في حالة احتياط ضد كل من يريد إنكار حق الملك في تسيير اللعبة حسب رغبته. وأخيراً لا ينقطع الملك عن تسذكير جميع المشاركين بأن هيبته الدينية تمده بسند شعبي يجعله فوق كل الجماعات التي تكون

لقد استعمل النظام الملكي سلطته استعمالاً دفاعياً محضاً، وتجنب القيام لأي مبادرة جسورة، مع أن الظروف وفرت له كل الشروط للاضطلاع بدور الزعامة. وكان بإمكانه أن يجند الشعب من أجل أي هدف يختاره في ميادين التنمية الاقتصادية، أو استرجاع المناطق المحتلة، لكونه يتوفر على الوسائل التقنية الكافية، ويحظى بولاء جماهير الأميين الساذجة. وكان بإمكان كل من الجيش وفرق الكشافة والقادة السياسيين أن يؤطروا هذه الجماهير لإنجاز مشاريع احتماعية، لكن الملك رفض أن يقوم بدور القائد الوطني، ولم يستعمل ما لديه من سلطة دماغوجية ضخمة. لقد انساق وراء إغراء الدور التقليدي، دور الحكم الذي يستلزم لاستمراريته، إبقاء التوازن بين جميع القوى. يستهلك التلاعب بجماعات النخبة أعظم قسط من نشاط الملك وتفكيره، ويؤدي به في بعض الأحيان إلى التخلى عن الهدف الأخير لسياسته التحكيمية للانغماس في حيثيات المناورات اليومية.

يبدو في غالب الأحيان أن الملك ليس له استراتيجية على المدى البعيد، تتجاوز أمله في إنجاح تكتيكاته على المدى القريب. لا شك أن هذا صحيح، إلا أنه يمكن أن نستحلي بعض الخطوط العريضة لسياسة عامة وأكثر منهجية. تعالج المشاكل الحيوية مثل التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي من زاوية تقنية محضة، حيث لا ينظر إلى مشاكل الستعمير والإنتاج الفلاحي، والبطالة إلخ... من وجهة هيكلية (الإصلاح الزراعي، تأميم الصناعة الخ...) بل

من زاوية الحلول التقنية (الأسمدة، السكن الخ.)، ويعتمد الملك أكثر فأكثر على وزارة الداخلية والجيش لتطبيق مخططات الحكومة في الميادين الاقتصادية، من إدارة الأراضي السيق استرجعتها الدولة إلى بناء المدارس، أو توظيف عاطلي المدن في البوادي. وتشكل كل مسن وزارة الداخلية والجيش وسيلتين من وسائل السلطة، ومما يزيد من أهميتهما ألهما يرتبطان بالعرش ارتباطاً وثيقاً، حيث يعتمد عليهما لمواجهة ضغوط المعارضة، ويعقد عليهما كل آماله في تحقيق هدفه الأسمى ألا وهو: تحقيق التقدم في جميع الميادين بفضل إجراءات تقنية دون إحداث أي تغيير في الوضع السياسي الراهن.

ويرغب الملك في هذه الأثناء الحفاظ على ما يشبه نوعاً من الحيوية السياسية داخـــل النخبة، حفاظاً على واجهته الليبرالية، لكنه يناور في الوقت ذاتـــه للتخفيـــف مـــن حـــدة الانفعالات، وقطع طريق استقطاب أتباع جدد إلى القادة السياسيين.

تشكل المدن الساحلية، وعلى الخصوص منها مدينة الدار البيضاء، ميداناً مواتياً لدعاية المعارضة، باعتبارها أول مدينة بالمغرب، نظراً لنشاطاها الاقتصادية، وكذلك لعددها الكبير من العمال المنخرطين في النقابة، وعدد العاطلين. ولا ينسى أحد أن جو هذه المدينة يوثر بصورة بالغة على الجو السياسي العام بالبلاد. ويسعى الملك إلى قلب هذه الوضعية لصالح البوادي، لذا حظيت مشاكلها بكل عنايته في السنوات الأخيرة، كما شجع على خلق نخبة قروية بإنشاء المجالس الإقليمية والقروية. وبينما تحاط عمليات تدشينه لبناء السدود بدعاية صاخبة، انقطع الملك عن الحضور في الاستعراض العمالي لفاتح مايو في الدار البيضاء. وساهمت وزارة الداخلية بنشاط في السياسة الملكية الرامية إلى اتخاذ إجراء إعادة سكان أحياء القصدير العاطلين إلى قراهم في سنة 1967، لتشتيت تجمعاهم داخل المدن الكبرى. كما شاركت الحركة الشعبية، حزب (الأمازيغ) الأكثر تشبثاً بالملكية، بدورها في هذه الاستراتيجية، لأنها تحاول منذ سنة 1966، استقطاب سكان أحياء القصدير في الدار

لم يرض الملك عن التجربة الديموقراطية التي قام بها بين سنتي 1963 و 1965، لأنها غرقت في التراعات العقيمة بين الأحزاب والنواب المنتخبين، دون أن تفرز أغلبية طيعة. لقد هاجم الملك خلال مدة البرلمان القصيرة وبعدها، مفهوم الديموقراطية البرلمانية، وأكد أنها

تعرقل الكفاح ضد الفقر، كما صرَّحَ من دون أي التواء أن البرلمانية تتناقض مع الديموقراطية الحقيقية. وعندما قام بحل البرلمان في يونيو من سنة 1965، أكد أن مناقشاته العقيمة كانت ستنال من الديموقراطية المغربية "... و. كما نعتز به من كرامة وفكر خلاق "21.

لقد فضل الحسن الثاني أن يعود إلى أسلوبه المألوف السذي يعتمد على الجمالس الاستشارية التي يعين أفرادها بمرسوم ملكي. وسبق لمحمد الخامس أن حرب هذه الطريقة بنجاح في سنة 1957 و 1958، وكررها ابنه في شتاء سنة 1968. تقوم هذه المجالس بسدور استشاري فقط، وللملك كامل السلطة في استدعائها أو حلها. وتشير بكامل الوضوح إلى من يحظى بالاعتبار في تصور الملك، على أن لها قيمة دعائية، وتستغل لكوفها متنفساً لتخفيف الضغط داخل النخب المحرومة، ولتوجيه ردود فعلها. احتمع المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في مارس من سنة 1968، لمناقشة التصميم الخماسي الجديد. وبتكليف من الملك، درس التصميم، وصودق عليه في ظرف أربعة أيام. بعد ذلك عاد أعضاؤه إلى منازلهم في انتظار استدعائهم من جديد 22. تؤكد علاقة المجلس بالملك دور الأب الذي اختاره لنفسه في علاقته مع النخبة. وفي مذكرة بعثها للأحزاب بعد أحداث مسارس سنة 1965، بالدار البيضاء، صرح قائلا: "ويدي مبسوطة لرعاياي كافة دون تمييز، لأنهسم جيعاً أبنائي 23.

يواجه النظام الملكي مشكلا آخر ملحاً، أي مشكل اقتراح إيديولوجية قدادرة على الرضاء طموحات الشباب المغربي. لقد اعتمد الحسن الثاني حتى الآن في هذا الميسدان على خليط من روح المواطنة والقيم الدينية، لتكوين عقلية رعاياه ومواطني المستقبل. إنه يحث الشباب على التضحية، والعمل من أجل الوطن كما فعل الذين تطوعوا في عهد والده لبناء طريق الوحدة الذي يربط بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية سابقاً. وبعد الفيضانات التي أصابت تافيلالت سنة 1965، دعا إلى العمل الطوعي من أجل بناء سد وادي زيز ليكون رمزاً للانطلاقة الوطنية. وفي يونيو من سنة 1966، أعلن عن الخدمة العسكرية الإحبارية، وقرر في صيف 1968، تأسيس هيئة من الشبان للقيام بأشغال خدمة للصالح العدام. ومسن جهة أخرى، قرر في السنة نفسها إقامة الصلوات داخل المدارس، وشرع في بناء "دور الشباب" لتلقين الشبيبة القيم الوطنية.

لكن النظام لا يملك سوى وصفات مصطنعة لخلق روح المواطنة هذه وتنميتها. وإذا كانت الكوارث الطبيعية أو التراعات حول الحدود قادرة على إحيائها، فإن ذلك لا يتم إلا بصفة مؤقتة في أحسن الأحوال. وما يرتبط بالحلول الظرفية والمرتجلة، فإن التكرار يفقدها كثيراً من فعاليتها. سيؤدي لا محالة تجنيد الشباب بالقوة في جماعات العمال إلى الحقد، وليس إلى الاعتزاز، لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم أن المحظوظين ليسوا مطالبين بالتضحيات نفسها و بالتفاني نفسه.

لقد ضحى الملك بمشاكل مستقبل البلاد من أجل الهيمنة على النخبة، وأدى به نجاح مناوراته بالذات إلى عمليات سلبية، ذلك أن كل جماعات النخبة أصبحت جوفاء من جراء مراقبة جميع نشاطاتها، ومتابعة حتى العادية منها. وتبقى هناك قوتان لا يمكن للملك أن يقوض أسسهما، وهما الشرطة والجيش. وحيالهما يضطر إلى استعمال كل ما لديمه مسن مهارة لمزاولة دوره التحكيمي، لكن التلاعب بقادة قوات الأمن، وإبطال فعاليتهم، يدفع كل منهم ضد الآخر من أجل استئصال كل ميل للانقلاب ضد العرش، عملية خطيرة انساق فيها الملك.

لقد قبلت النحب بطواعية، تقليص مجال نشاطها، لأها وحدت في ذلك بعض التعويض: إلها تنتقد النظام، وتستفيد منه في آن واحد. ولقد طالب بعض الوطنيين بعد الاستقلال، وبكل إخلاص، أن تكون المسؤوليات السياسية الوطنية مسؤوليات جماعية، وبحثوا عن الوسائل لتحقيق ذلك. لكن القصر أبعدهم وعزلهم، أو رمى بحمم في زنزانات النسيان الملكية. وأدى بهم الأمر إلى القبول ضمنياً - مع رفض الاعتراف بذلك - أنه ليس لديهم أي حظ في تسيير الشؤون العامة. لقد خاب أملهم في مقاومة النظام، وقد تعودوا على منافعه إلى درجة ألهم أصبحوا عاجزين عن الانفصال عنه. ومع ذلك ياملون في أن تغيثهم بلاغتهم إذا ما سقط النظام.

220 \_\_\_\_\_ أمير المؤمنين

## هوامش الفصل السابع

<sup>1</sup> – J. et J. AUBIN, « Le Maroc en suspens », Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 3, 1964, pp. 73-88.

2 - حسب، دانكوارت روستو (Dankwart Rustow) يشكل "الاستبداد الشرقي" حالة ذهنية للحكام أكثر مما يشكل واقعاً سياسياً حقيقياً. والدليل على ذلك أن المستبد يطوقه المنافسون، وأيضا العلماء مسن جميع الجهات، والجنود، والقبائل، وولاة المناطق البعيدة.

تنطبق كل هذه الملاحظات على الوضعية المغربية، انظر :

Potitices and Westernisation in the Near-East, in *The Modern Middle East*, Ed. *Richard* NOLTE, New-York, 1963, p. 73.

- 4 حوار مع رضا اگديرة، الرباط، 28 فيراير .1966
  - <sup>5</sup> جريدة العلم، 14 ديسمبر 1962، ص. .4
- 6 طلب علال الفاسي سنة 1964 مثلاً، من الحسن الثاني أن يتدخل لحل التراع السدائم بسين الأغلبية
   والأقلية البرلمانية حول دورة استثنائية للبرلمان.
  - 7 م.س. , p. 75. س... <sup>7</sup>
    - 8 راجع كلا من:

William ZARTMAN, Destiny of Dynasty, Carolina, (U.P.) 1964, p. 41. W. ZARTMAN, Morocco: problems of New Power, New-York 1964, pp. 149, 240.

<sup>9</sup> في أثناء حالة الاستثناء التي أعلن عنها في يوليو/تموز من سنة 1965، جمدت كل التشكيلات السياسية تقريباً إلى حد ما . لكن على الرغم من أن هذه الوضعية كانت توافقه، كلف الحسن الثاني كلا من الكديرة والفاسي والخطيب بمهمة بالخارج، وتشاور مع مختلف الأحزاب حول قضايا التعليم، واستقبل زعماءها في الأعياد الوطنية.

10 - بعد حرب سنة 1967 بين إسرائيل والدول العربية سلمت رئاسة الحكومة إلى محمد بنهيمة في شـــهر يوليو/ تموز سنة .1967

Maghreb Digest, Mai 1965, p. 24.

- 11 انظر :
- 12 أثارت تصريحات الملك الغامضة كثيراً من الجدال بعد اختطاف ابن بركة، والواقع أن النص الرسمسي لخطاب الحسن الثاني يثير كثيراً من التساؤلات : " ... عفوت على الذين تآمروا ضد عرش هذه البلاد...

كما عفوت على الذين ارتكبوا جريمة المس بأمن الدولة الخارجي، لولا فرارهم من عدالة بلادهم ولجوؤهم إلى الخارج، واستمرارهم في ضلالهم. ولقد ارتكب هؤلاء الأفراد الذين شملهم صفحي وعفوي وانستظمهم حلمي خرائم خطيرة وجنايات مؤثرة، كما ارتكب الذين التجأوا إلى بلاد غير بلادهم وتجنبوا مواجهة عدالتها جرائم وجنايات لا تقل خطورة وشناعة. ويجب على هؤلاء جميعاً أن يدركوا أن زمن المؤامرات والاضطرابات قد انتهى... " ونظراً لتصريحات الملك والقيود التي اتصفت بما، فضل ابن بركسة البقاء في الخارج. انظر نص الخطاب في جريدة الأنباء 16 أبريل 1965، ص. .6

13 – م. س. ن.

MIÈGE, Le Maroc et l'Europe, vol. 2, p. 237, et vol. 3, pp. 18-19.

15 - صودرت جريدة أحمد بن كيران، رئيس التحرير السابق لـ Maroc Information ورجل أعمال معروف بالدار البيضاء، في شهر مايو/ أيار من سنة 1966 من دون أي مبرر رسمي. ولا شـك أن ذلـك كان نتيجة لعزمه على نشر سلسلة من الحوارات يتعلق إحداها بقضية ابن بركة. وتبعاً للأسلوب الخـاص للسياسة الملكية، عين ابن كيران في شهر سبتمبر/ أيلول رئيساً لصندوق الإيداع والتدبير بعـدما زحـر في شهر مايو/أيار السابق. ولو أنه رفض هذا التعيين لتضرر موقعه داخل أوساط رجال الأعمال.

16 - رفض الهادي مسواك مرتين منصب وزير الفلاحة، لأنه في مأمن من المضايقات، لأنه يسير مصحة زاهرة. وأرغم بعض الماركسيين الآخرين مثل حسن أعبابو على ابتلاع الصنارة.

ZARTMAN, Destiny of a Dynasty, p. 28.

<sup>17</sup> – انظر :

18 - بالفرنسية في النص هامش للمترجم.

 $^{19}$  - شخصية رسمية تختار العائلات الشريفة في مختلف المناطق لتمثيلها لدى العائلة المالكة.

Le Petit Marocain; 27 Décembre 1966, p. 3.

<sup>20</sup> – انظر :

<sup>21</sup> – الأنباء، يونيو . 1965

Le Petit Marocain, 13 Mars 1968.

<sup>22</sup> — انظر :

نص دستور سنة 1962 على تأسيس المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط. واستبدل هذا المجلس في سنة 1972 مسنة 1970 برلمان له غرفة واحدة، ينتخب ثلثا أعضائه باقتراع غير مباشر. حل هذا البرلمان في سنة 1972 واستبدله بالدستور الجديد الذي صودق عليه باستفتاء ينص على إقرار برلمان يعين ثلثا أعضائه عن طريق الاقتراع المباشر.

.40 . من توجيهات، الديوان الملكي، أبريل من سنة 1965، ص-23

#### الفصل الثامن

# خلاصـــة الباب الثاني<sup>1</sup>

### "علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم"

أود أن أضيف بعض الملاحظات حول جانب آخر من جوانب النخبة المغربية، انطلاقاً من السؤال التالي: هل تشكل النخبة طبقة اقتصادية بالمعنى المتداول لهذه الكلمة في أوروبا ؟ لا أدعي إعطاء جواب حاسم في هذا الموضوع. ينحدر معظم أفراد الطبقة القيادية من نخبة اجتماعية واسعة، ترتكز وضعية أعضائها على النفوذ الديني أو الثقافي أو على دورهم السياسي في المستوى الوطني أو المحلي. ولم تنحدر النخبة السياسية بعد – باستثناء عدد ضئيل مسن أعضائها – من طبقة تعتمد سلطتها أساساً على ثروها الاقتصادية. لكن النخبة المغربية تتميز عيشها المرتفع، كما هو الحال بالنسبة لجميع النخب في أي نظام سياسي.

من الأكيد أن هناك صيرورة تشكيل طبقي في طور النمو. ولقد بدأت هذه الظهاهرة تتبلور بعد الاتصالات التجارية التي حصلت بين المغرب وأوروبا خلال القرن التاسع عشر، وتنامت بعد ذلك في مرحلة الحماية، ثم تسارع نموها بعد الاستقلال. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية بالغة، لأن لها نماذج مماثلة في الشرق الأوسط. إلا أن عدم توفر الوثائق في المغرب يجعل دراستها صعبة، لكن تحليل المجتمع المغربي بالاعتماد على المنظور الطبقي سيصبح عما قريب ضرورة حيوية لفهم واقع هذا البلد.

لقد كان انتقال الثروة المادية من جيل لآخر في الماضي – وما يزال إلى حد ما – مليقاً بالمخاطر، لأن النهب كان من تقاليد النظام، على غرار ما عرفته معظم الأمبراطوريات الإسلامية. لقد كانت ممتلكات الوجهاء والموظفين وخدام البلاط تصادر عادة بعد موقم، وغالباً في أثناء حياقم كذلك². ولقد ظل من جانب آخر نشاط التجار الحضريين محدوداً بسبب عدم الاستقرار السياسي، والثورات المحلية والجاعات وكوارث أخرى. وكانست المعاملات مع الخارج تقتصر على بعض التجار، لكن عندما يرغب السلطان في ذلك، ولم يحصل بعض الاستقرار داخل النحب التقليدية إلا بفضل توارث المناصب العمومية. وفي حالة غياب الإرث، كان دائماً باستطاعة الآباء أن يخلفوا لأبنائهم الوسائل الكافية لكي يكونوا بدورهم رصيداً من الممتلكات العائلية.

أدى التغلغل الاقتصادي الأوروبي بالمغرب وباقى دول المغرب العربي في القرن التاسم عشر إلى انتعاش النشاطات الاقتصادية. واهتم الأوروبيون بالدرجة الأولى بالمواد الخام الستى يزخر كِمَا المغرب، وبالإمكانيات التي يوفرها باعتبارها سوقاً تجارية. لقد شجع كـــل مــن وكلاء القنصليات والشركات الأجنبية وممثلي الحكومات على احترام نظام المعاملات التجارية والعقود المبرمة. وقدمت القوى الأجنبية مساعدات للسلطة المركزية بمدف إخمساد التمرد كما حثتها على إلغاء الحيف الموجود في المعاملات التجارية سواء فيما بين المواطنين أو مع الأجانب. وكان الأوروبيون يتخذون جميع الإجراءات بعد شراء العقارات الفلاحية وإنشاء الشركات، لتأمين حمايتها وتحويل ملكيتها. وفي غضون هـذه الحقبـة، اسـتدان السلاطين من المصارف الأوروبية على إثر محاولتهم للقيام بإصلاحات، فأدى ذلك إلى هيمنة الأجانب على إدارة الشؤون المالية. وفتح في الوقــت نفســه نظــام الامتيــازات والحمايات، بالإضافة إلى المعاهدات التجارية عدة مجالات أمام نشاط الأوروبيين خارج نطاق تدخل السلطان. وأدرك كثير من المغاربة آنذاك، ألهم يستطيعون الإثـراء وشـراء العقارات، والاحتفاظ بما من دون خوف. وبجانب ذلك أصبحت تربية المواشى والفلاحسة من الاستثمارات المربحة، نظراً لطلب الأوروبيين المتزايد في هذا المحال. وحوالي سنة 1850، ظهرت طبقة من الملاكين في مأمن من الحجز التعسفي، تستغل أراضيها بواسطة الخماسة3. وساهمت رؤوس الأموال المتدفقة على المغرب في عهد الحماية، وكذا الامتيازات التي كانت تمنحها الإدارة لخدامها لكي يتم الإسراع بإنشاء تراتبية احتماعية. لكن كانست الشروات المتراكمة لدى المغاربة تبدو هزيلة أمام ثروة كبار الأثرياء الفرنسيين في الدار البيضاء.

احتلت البورجوازية التحارية بعد الاستقلال بالإضافة إلى النخبة الفلاحية، المواقع السي تركها الفرنسيون بعد ذهابهم. وسمح النظام الملكي للنخبة بأن تطلق العنان لشرهها، لأن كان يرغب في خلق طبقة موالية له. وفي أقل من عشر سسنوات، تكونست طبقة مسن المحظوظين، يمكن أن نميز داخلها بين ثلاث فئات متداخلة: النخب السياسية - الإدارية التي تضم الجيش وأوساط رحال الأعمال، وفئة حديدة من الملاكين العقاريين، وتستعمل هذه الفئة الأخيرة طرقاً زراعية حديثة. ويجب أن ننتظر عشر سنوات أخرى لمعرفة ما إذا حسل الانشطار الأفقي على المستوى الاقتصادي مكان الانشطار العمودي على مستوى العلاقات العائلية والدين والقبيلة. وربما كانت الزيادة في نفقات التبذير، والبذخ الفاحش في الوقست الذي ينخفض فيه المدخول الفردي، دليلا على هذا التحول الجنيني.

يصعب علينا أن نضيف شيئاً غير هذا. ونظراً للفترة التي شملتها هذه الدراسة، ليس من الضروري أن نركز كثيراً على الظاهرة الطبقية في المجتمع المغربي. إن النحبة لا تنحدر بصفة جوهرية من طبقة اقتصادية. وإذا ظهرت اليوم بنية اجتماعية تراتبية فإن آثارها ما تزال محدودة، لأن العلاقات العائلية احتفظت بوزغا، ولأن استقرار الثروة شيء جديد، إلى درجة أن قليلاً من المغاربة فقط، هم الذين يستطيعون التجرد من حذرهم المعتاد. لسذا نكتفي بالعوامل الاجتماعية — الثقافية المعروضة خلال الفصول السابقة لتفسير سلوك النحبة.

لم تنفصل الطبقة القيادية السياسية بصورة نهائية عن الماضي، وينعكس هذا الاستمرار في التقليد على أسلوب الحياة السياسية. ويجب أن لا يوهمنا جو الصراع والعداوة المبالغ فيهما بين جماعات النخبة، لأنهما يؤديان منذ القدم إلى تماسك عناصرها وليس إلى تفتيتها. ويتوازن انقسام النخبة بفضل الدفاع عن المصالح المشتركة، كما أن العلاقات العائلية والاقتصادية توحد ما تفرقه الاختلافات السياسية أو الاثنية. ويعكس سلوك النخبة سلوك بمموع المجتمع المغربي. ويتحلى من خلال الحرص الدائم نفسه على ترقب تقلبات الدهر حسب استراتيجية ماهرة من التحالفات وإسداء الخدمات، وربط العلاقات مع ذوي النفوذ. ربما يمكن القول إن المغربي ليس متفائلاً، ولا يؤمن بقدرته على توجيه مصيره، لكنه ليس

قدرياً أيضاً. إن انتماءه العائلي وثروته وسمعته تشكل بالنسبة له إرثاً يعمــل علــى حمايتــه وتوسيعه إذا أمكن ذلك. لكن بصفة عامة يعرف الجميع أنه من غير اللائق استعراض تــروة تراكمت بسرعة فائقة.

وكما رأينا في الفصول السابقة، إن السلطة ينظر إليها على ألها جهاز دفاعي تؤمنه المجموعة وليس الفرد، ولكن يجب أن تظل جميع الأبواب مفتوحة لأي تحالف حديد، تبرزه الظروف أو المصالح أكثر مما تمليه الاختيارات الإيديولوجية. لذلك تبدو التحالفات غير مستقرة. ويستطيع الأفراد أن ينتقلوا من جماعة إلى أخرى، أو أن تكون لهم انتماءات متعددة. وكل من يتشبث بمواقف دوغمائية داخل هذا السياق فإنه إما أحمق أو بملواني.

ولا تحتفظ النخب بجماعة أتباعها إلا إذا أوجدت لنفسها منافذ إلى القصر الذي يعتبر المصدر الأعلى لكل منافع السلطة. ويوزع الملك نعمه وفق قواعد لعبة حددها بنفسه، ويشرف على التحكيم في إطارها. لكنه لا يعكس الصورة الأبوية التي يود أن يمثلها. إنه يبدو متلاعباً بالنخبة – وقد اختار هذا الدور – أكثر مما يبدو مرشداً لها. فمن جهة، يقوم بتحريض الجماعات الواحدة ضد الأخرى لشل فعاليتها، ومن جهة أخرى، يؤكد لجميع أفرادها ألهم ينتمون إلى "أسرة" واحدة يرتبط رخاؤها بسخائه الملكي. ولكي يستطيع العرش متابعة التلاعب بالنخبة وتقسيمها واستعمالها لتأمين استمراريته، لابد أن يظل عددها ضئيلاً.

تسير الانتظارية في خط مواز مع المناورات الدفاعية. ولا تؤدي الظروف الموضوعية كيف ما كانت خطورها إلى ردود فعل ملائمة. يمكن لممثلي النخبة أن يعتبروا أن وضعية ما، وضعية سيئة، لكنهم عاجزون - كجماعة أو كأفراد - عن التحرك للاستفادة منها، أو للقيام بإصلاحها. إلهم يفضلون انتظار ما يمكن تسميته بـ "الحدث الحافز" Catalytique) ولا تخضع هذه الأحداث ذات القيمة الرمزية لأي منطق أو تنبؤ. ولقد شكل اغتيال فرحات حشاد سنة 1952، حدثاً، بخلاف اختطاف ابن بركة، وكاد اختطاف طائرة ابن بلة ورفقائه، ومجرد منشور عن وزارة التربية الوطنية سنة 1965، أن يؤديا إلى انتفاضة شعبية. وبصورة غريبة، لم يحدث نفي محمد الخامس قفزة جماهيرية إلا بعد عدة أشهر. إن أعضاء النحبة بدلاً من أن يحاولوا إذكاء الغليان الجماهيري، ينتظرون وجنم في حائمة مسن

التحفظ، الوقت الذي تثور فيه الجماهير لأسباب غير متوقعة تصعب السيطرة عليها، ولا يتدخلون إلا بعد ذلك للركوب على السخط الشعبي.

تعد أساليب عمل النخبة كما وصفناها في السابق، أساليب هشة وغير ثابتة. إلها هشة، لكون النخبة فقدت كل اتصال مع واقع المحتمع المغربي، ولأنها أصبحت من دون شك عاجزة عن مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية. وهي غير ثابتة، لأن تركيب النخبة وإطار عملها سوف بشهدان حسب ما يبدو تغييراً شاملاً في المستقبل القريب 4. لنلق أو لا نظرة على مدى هشاشة الوضعية 5.

لقد اهتم علماء السياسة كثيراً بمسألة صعوبات الاتصال بين المثقفين والجماهير شبه الأمية في البلدان السائرة في طريق النمو. غالباً ما يزخر هؤلاء المثقفون بالأفكات دائماً في لتغيير بحتمعاتهم وتجاوز تأخرها، لكنهم يعجزون عن تحقيق مشاريعهم التي كانت دائماً في مستوى حيد ومدروسة، لأنهم كانوا لا يستطيعون في غالب الأحيان إقناع الجماهير بأبعادها وأهدافها. لكن مشكل الاتصال مع الجماهير يطرح بكيفية مختلفة في بعض البلدان بغض النظر عن نظامها السياسي، ذلك أنه بعد قضاء عدة سنوات داخل مناخ الجامعات العقيم، سواء منها الوطنية أو الأجنبية، تتزاحم النحب الشابة في عالم العاصمة، حيث تنحصر اتصالاتها في دائرة ضيقة. ولا يعرف أعضاؤها بلدهم إلا من خلال ذواقهم، ومع ذلك يعتقدون ألهم يفهمونه بشكل جيد لمجرد ألهم من مواطنيه. والواقع ألهم منفصلون عن دلك يعتقدون ألهم يفهمونه بشكل جيد لمجرد ألهم من مواطنية. والواقع ألهم منفصلون عن الشعب، وينظرون إليه في الغالب عبر قوالب جاهزة مأخوذة من الخارج. وليس هناك مجال للاستغراب في أن تفشل مشاريع يتم تخطيطها في هذه الظروف. وفي بعض الأحيان يكاد المرء أن يبارك صعوبة الاتصال هذه، لأن سلبية الجماهير المتحفظة تقتل في المهد بعض المشاريع التي لم يتسن لها أن ترى النور.

يبدو أن النحبة الآن في حالة وقف التنفيذ، ولن تظل زمناً طويلاً جماعة ضيقة، ومنسجمة ومنغلقة على نفسها. يحتفظ المجتمع المغربي بتوازنه بفضل لعبة الأرجوحة الدائمة الموجودة بين مختلف عناصره الثابتة. لكن التزايد الديموغرافي يغير معطيات المعادلات على جميع المستويات. لقد أدى تضخم عدد "المتعلمين" إلى انفحار ديموغرافي بعد إجراءات سنة محبع المستويات. لقد أدى تضخم عدد شكل التعليم في الماضي مفتاحاً بالنسبة لوضيعية 1956، التي أعطت الأسبقية للتعليم. ولقد شكل التعليم في الماضي مفتاحاً بالنسبة لوضيعية

توجد النحبة أمام اختيارين : أن تقف إزاءهم موقف التحاهل وستصبح متحاوزة بسرعة، أو أن تحاول إدماجهم، وسيؤدي بما ذلك إلى تحول كامل.

إن ما قاله حاك. بيرك (Jaques Berque) بصدد "تاقبلت" يصدق على الطبقة القيادية السياسية المغربية. إلها مجتمع مصغر يوجد في ذاته ولذاته وما وراء نظامه الداخلي: "... لم تعد هناك إمكانية أخرى غير البدء من جديد على أسس أخرى. لذلك تدافع عن نفسها حتى العبث. كل رصيد الموارد والتجربة والأفكار التي تبحث عنها الهجرة أحياناً في أماكن بعيدة، تستعملها لإعادة تنشيط الآلة العتيقة العاجزة عن التطور، وهي باتصالها مع العالم الخارجي إما أن تصمد أو تنفجر".

خلاصة الباب الثاني \_\_\_\_\_ خلاصة الباب الثاني \_\_\_\_\_

#### هوامش الفصل الثامن

 $^{1}$  - قولة لعلى بن أبي طالب، أوردها علال الفاسى في كتابه النقد الذاتي، ط. الخامسة، ص. 127.

<sup>2</sup> - Barrington Moore, Social Origins of Dictatorship and Democracy, London; 1967, pp. 322-328, et

SCHAAR, op. cit., pp. 93-95.

انظ كذلك:

-3 م. س. ص. 160–161.

4 - كل هذه الملاحظات سنطورها في الفصل الخامس عشر.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> - يمكن أن نفكر بأن زعماء الحركة الشعبية يعتبرون حزيم ممثلاً للحماهير الفلاحية، إلا أفم لا يسهتمون في الواقع إلا بمشاكل العالم القروي، ولا ننسى هؤلاء الزعماء أفم في حالة اتخاذهم لقرار دعوة مله معتبر من سنة 1966، أنه جاء في فترة موسم الحرث. لقد حضر المؤتمسر جمسهور مسن الفلاحين وهم يخفون بصعوبة استياءهم، إنه مثال بسيط، ولكنه معبر عن ظاهرة عامة حول عزلة النخبة.

- J.BERQUE, Structures Sociales ... p. 441.

# البابد الثالث

توتر وجمود

### الفصل التاسع

# انقسام النخبة الوطنية

سوف يجد القارئ في الفصول التالية من هذا الكتاب تحليلاً للخطوط العريضة للحياة السياسية بالمغرب خلال العقد الأول من الاستقلال. لن أتعرض لجميع أحداث هذه الحقبة، فقد اخترت بعض الأوضاع المتعلقة بنشأة أو انقسام الأحزاب السياسية، إذ ترز هذه الأوضاع دينامية الصيرورة الانقسامية، وسوف تتركز هذه الدراسة حول التبعية السياسية المتبادلة للنحب، وبالأخص ما تعرضت له من مناورات القصر ومداوراته.

لقد أصبح انشقاق حزب الاستقلال سنة 1959، أمراً فعلياً، بعد أن ظل مخفياً طيلة ثلاث سنوات. كان الحزب خلال عدة سنوات نقطة تجمع الوطنيين، فحاء انفحاره ليدق ساعة تفرقهم، ومن آثار أزمة الحزب ألها أفرزت مجموعات لها استعداد بأن تقع في قبضة القصر وتحت تصرفه. وشكل هذا التطور بداية تمكن الملك من النخبة. لكن الانشقاق حاء، على الخصوص تتويجاً لمرحلة طويلة دعي خلالها المغاربة للاختيار بسين مجموعات وقدادة متنافسين، وبين سياسات متعارضة، وبين معارضة النظام أو الخضوع له. فبقدر أهمية الرهان، خلت المواقف من أشكال التراضي، إلا أن ما حاول المغاربة تفاديه يحدد في هذا النوع من البديل الحاسم، ودراسة مواقفهم خلال هذه الأزمة يقدم مثالا دالا على تعقد السلوك السياسي لديهم.

حينما كان يصرح قادة حزب الاستقلال قبل سنة 1956، إن الحزب يمثـــل بحمـــوع المجتمع المغربي، كانوا دون شك لا يدركون مدى صحة ذلك التصور. وبعد خمس سنوات

من الاستقطاب المكثف (47-1952) وبعد نفي أو اعتقال معظم قادته بين سنوات 1952 و1955. لم يكن حزب الاستقلال قبيل استرجاع السيادة الوطنية سوى تجمع لفئات مبعثرة تجهل قدرها الحقيقية، ويسيء الظن في بعضها الآخر. وقد برز في الواجهة زعماء حدد خلال السنوات الثلاث من النشاط السري، وفقد القدماء الاتصال بالقاعدة، بينما رخّ ص لفروع كاملة أن تقوم بنشاطات مستقلة، بجانب منظمات جديدة، لم ترتبط نشأتها بحــزب الاستقلال. وفي نماية سنة 1955، كانت القوى الموجودة، أشبه بشكل مركب ومعقد، تتكون من حركات المقاومة وجيش التحرير، والاتحاد المغربي للشغل الحسديث التأسسيس، وحزب الاستقلال الذي تتميز في إطاره اتجاهات متعارضة، لا تتفــق لا علـــى اســتعمال العنف، ولا على مؤتمر إيكس - لي- بان (Aix-les-Bains)، ولا على رجموع الملك. وخلال عدة أشهر، قبل وبعد الاستقلال، ظلت الهجومات وتصفية الحسابات في حدول أعمال التشكيلات السياسية المغربية، بما فيها حزب الاستقلال. وقد نجــح الاســتقلاليون، رغم خلافاتهم، في الحفاظ على وحدة هشة، بغية الدفاع عن السيادة المغربية ووضع حد للحماية، وظلوا موحدين فيما بعد على أمل الحصول على حكومة منسجمة. كان الحــزب يبدو قوياً في الظاهر، لكن سرعان ما انكشف ضعفه الداخلي لما استطاع الملك أن يعاكسه بنجاح عند تكوين أول حكومة. كان بالإمكان أن تنجح شخصية ما في توحيد الفصائل المتنافسة فتجعل من الحزب قوة تعارض العرش، أو تفرض نفسها عليه، وتنتصر بالتالي على نزاعاته الداخلية : هناك كانت تكمن في الغالب تخوفات القصر. فمن الواضح أن الملك فهم منذ البداية أن له مصلحة في تشجيع الشقاق بين قادة الحزب بمدف تقليص عدد أتباعه.

انفصل جزء هام عن حزب الاستقلال في 25 يناير من سنة 1959، وتمت القطيعة في سبتمبر التالي مع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لم يكن القصر بعيداً عن الحدث، إلا أن دوره كان هامشياً. لأن الانشقاق في واقعه يعود إلى مسلسل انقسامي عفوي. لقد كان لانقسام الحزب الوطني الكبير أثره الفاعل، لا مثيل له في الحياة السياسية للمغرب المستقل، ولذلك استوجب منا فحصاً تفصيلياً2.

من المعتاد بالمغرب، أن تحدث التراعات المؤدية إلى القطيعة، على مستوى رؤساء الفصائل. وعلى الرغم من تصريحاتهم اللاحقة، نجد أن هؤلاء لم يتصرفوا تحست ضعط

أتباعهم. وهناك ظاهرة أخرى، تميز المغرب، تكمن في عدم الإعلان رسمياً عن التراع إلا بعد أربع سنوات من المناورات والمناوشات. ولولا حدوث نزاع حاد، سنتعرض له فيما بعد، لاستمرت الصراعات الداخلية مدة طويلة بعد تلك السنوات الأربع.

لقد فهم المغاربة، قبل إعلان الاستقلال، أن الحركة لم تكن حزباً موحداً، بـل ائتلافًا يضم الاتحاد المغربي للشغل، والمقاومة والسياسيين الذين نظموا حزب الاستقلال غداة الحرب العالمية الثانية. وكان هؤلاء يتمنون وضع الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة تحت مراقبة اللحنة التنفيذية، لولا أن ذلك لم يعد ممكناً في سنة 1955، بعد ثلاث سنوات اختلت طوالها قيادة الحزب. وبالإضافة إلى ذلك، كان بعض القادة، مثل علال الفاسي، يرغبون في تعزيز الطابع الثالوثي للحزب، بدلا من تخفيف حدته.

يصعب تحديد الأسباب الأساسية للانشقاق، أو تحديد نصيب الأشخاص الذين لعبوا فيه دوراً مّا. تتعدد أسباب الانشقاق وتأويلاته بتعدد المسؤولين عنه. ومن الشائك أيضاً محاولة اتخاذ معايير موضوعية في هذا التحري. ولا يجوز استبعاد الخلافات الإيديولوجية وصراعات الأجيال، لكن يجب أن لا همل أيضاً أهمية التراعات الشخصية والأحداث العارضة. كثيراً ما أخطأ الناس في تأويل موقف الفرقاء الرئيسيين، وخاصة علال الفاسي والمهدي بن بركة. لقد اعتبر رمزاً "للعمائم القديمة" و "شباب تركيا الفتاة"\*، لم يكن علال الفاسي في الواقع ذلك المحافظ المتزمت كما ورد في وصف البعض<sup>3</sup>. كما أن المهدي بن بركة لم يكن رجل اليسار الصارم الذي حيته صحافة اليسار الفرنسية. من المؤكد أن بعض المناضلين الشبان في الحزب اعتبروا أن الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة يمثلان المستقبل، لكن علال الفاسي آمسن المخترب اعتبروا أن الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة يمثلان المستقبل، لكن علال الفاسي آمسن المشاكل الاستقلال، إذ لم يكن لهم أي برنامج ملمسوس، وظلوا مطمئين إلى التنظيم لم الأوليغارشي للحزب. لكن معظم الأطر العليا لحزب الاستقلال لم تقلق لذلك، طالما

<sup>\*</sup> نود أن نكرر هنا أن المؤلف أورد أكثر من مرة اسم "تركيا الفتاة" يطلقه على يسار شباب حسزب الاستقلال، مع العلم أنه ليست هناك أي علاقة بين التيارين، لهذا فإننا نكتفي بكلمة شباب الحرب بدل تركيا الفتاة كلما وردت هذه الكلمة.

احتفظت بالأمل في الانتماء إلى الأوليغارشية نفسها. أصبحت مراقبة الحزب، فيما بين سنوات 1955 و1959، بحال صراع بين ائتلافين هشين، يعتمد أحدهما على الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة، ويعتمد الآخر على مؤسسي الحزب. ولم يكن بين الجموعتين حدود فاصلة، لذلك عمل الخصوم على استغلال مختلف البراهين لدفع المتمردين إلى الاختيار النهائي، ومن ضمن تلك البراهين : الديمقرطة الداخلية للحزب، ووضع برامج جديدة ...

ظهرت المجموعات المتميزة داخل حزب الاستقلال خلال اجتماعات مدريد، في شستاء سنة 1955 - 1956، التي شارك فيها قادة المقاومة والاتحاد المغربي للشغل والحزب، وكذلك خلال المؤتمر الذي انعقد بالرباط في 2-3-4 ديسمبر/ كانون الأول 1955. أتيح في تلك الفترة لزعماء تلك المجموعات، ولأول مرة منذ رجوع محمد الخامس، أن يقدروا قسوقمم. وعقدت سلسلة من حلسات العمل بحضور أعضاء من اللجنة التنفيذية، وممثلين عن الاتحاد المغربي للشغل، والمقاومة، لإعداد برنامج يحظى بموافقة كل الاتجاهات، كي يقدم إلى المؤتمر الأول للحزب، إلا أن قرارات مؤتمر سنة 1955، شأنها شأن قرارات المؤتمر الاستثنائي لــــ الأول للحزب، إلا أن قرارات مؤتمر سنة 1955، شأنها شأن قرارات المؤتمر الاستثنائي لــــ 20 غشت/ آب، لم تكن سوى تدابير للتراضي اتخذت للحفاظ على وحدة الحزب.

لقد أدت تلك المواجهات إلى نشوء جو الأزمة داخل الحزب، واتخذ هذا الأخير أكثر طابع ائتلاف سياسي، وأصبح أعضاؤه يشعرون بالانتماء إلى حزب. وقد برزت في تلك الفترة مجموعات مستقرة. فمن جهة يوجد عبد الرحمن اليوسفي والفقيه البصري، وهما يمثلان المقاومة الحضرية، ويعملان في معظم الأحيان بتنسيق مع المحجوب بن الصديق ومحمد عبد الرزاق، وعبد الله إبراهيم، لمعارضة "العمائم القديمة"، أي أحمد بلافريج، وعمر بن عبد الجليل، ومحمد اليزيدي، وأحمد مكوار، ومحمد الفاسي. ومن جهة أخرى، ظلت بعض الشخصيات المؤثرة داخل الحزب متحفظة، ولم تتحالف مع أحد، بل أثارت بعض الشبهات: ويتعلق الأمر بعلال الفاسي، والمهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وأبوبكر القادري، وعبد الكريم بنجلون. وفيما يتعلق .همد الغزاوي وادريس المحمدي، فقد حدا من نشاطهما داخل الحزب قبل صيف سنة 1956، وظهرا بصفة غير مباشرة في التراعات الداخلية للحزب.

يتحمل علال الفاسي مسؤولية كبرى في وقائع ما حدث خلال سنتي 1955 و1956، ولم يكن يتضح دوره إلا باعتبار الموقع الهش الذي كان يحتله ضمن سلم الحزب. كان علال الفاسي منفياً في الغابون خلال المدة الممتدة من سنة 1939 إلى 1946، ولما أنشئ الحزب سنة 1944، أصبح بلفريج كاتبه العام. كان علال الفاسي يتوقع تعيينه رئيساً للحزب، إلا أن القادة منحوه لقب (الزعيم) شرفياً، ورأى علال الفاسي في ذلك إهانة له، واعتبر أن رفاقه القدماء نحوه بنوع من اللطافة. وتركز غيظه على أحمد بلافريج، وكان واضحاً أن السلوك الحضري لبلفريج وتذوقه للثقافة الأوروبية يناقضان التدين الشديد واضحاً أن السلوك الحضري لبلفريج وتذوقه للثقافة الأوروبية يناقضان التدين الشديد المداعية السلفي. لقد عاش علال الفاسي معظم الوقت بالخارج، - في القاهرة على الخصوص - و لم يعد إلا نجماً خافتاً داخل الحزب.

بعد انقلاب سنة 1952 في مصر، أصبح محاورو علال الفاسي بالقاهرة ضباطاً لا يخفون احتقارهم للأحزاب السياسية، وانتهوا إلى منعها سنة 1954، لقد استوعب "الزعيم" هذا المثال، إلا أن شهرته الدولية كانت مرتبطة بصفة وثيقة بعلاقاته مع حزب الاستقلال. أصبح علال الفاسي بعد حين، يشارك جمال عبد الناصر تصوراته حول حركات التحرير المسلحة، وعند نفي الملك في غشت/آب 1953، وجه علال الفاسي نداء التحريض على الفداء ضد السلطات الفرنسية وقام بعدة تصريحات عمومية خلال السنتين التاليتين. وانطلق في الفترة نفسها، قادة مجهولون لممارسة الفداء الحضري، بينما تم تحضير مخططات في المنطقة الإسبانية بمدف إنشاء حيش للتحرير، وتحضير انتفاضة منسقة مع التمرد الجزائري الدي انسلام فاتح نوفمبر من سنة 1954. وكما أن رواد الحركة الوطنية قد بدأوا نشاطهم باسم فاتح نوفمبر من سنة 1954. وكما أن رواد الحركة الوطنية قد بدأوا نشاطهم باسم السلطان، فإن المقاومين الأولين أعلنوا علال الفاسي رئيساً شرفياً للمقاومة المغربية بغرض كسب عطف الرأي العام الدولي، وكان بالفعل أول من أيد الفداء ضمن قادة حزب الاستقلال.

لقد ظن علال الفاسي أن تعيينه الرمزي على رأس المقاومة سيقوي سمعته لدى المصريين، وسينتقم له من الإهانة التي لقيها من قادة الحزب. وفكر في استغلال المقاومة لإنشاء منظمة سياسية جديدة، قادرة على السيطرة على المغرب المستقل. فقد أوحى أن تصريحاته بالقاهرة أسهمت في اندلاع المقاومة، وأنه المسؤول عن نشاطات المقاومين. وكان اتصاله الأساسي

بالمقاومة يتم عن طريق ابن عمه عبد الكبير الفاسي الذي كان يزود الحركة بالسلاح، انطلاقاً من مدريد. وبعد انسحاب زياد، أصبح من اللازم إيجاد قائد أعلى جديد للعمليات، وراج الحديث عن شخصين : عبد الله إبراهيم، وقد أطلق سراحه منذ مدة وجيزة، وعبد السرحيم بوعبيد. لكن عبد الكبير الفاسي نجح في إقصائهما، واقترح ترشيح عبد الكريم الخطيب الذي كان يساعده في مهامه بأوروبا. وفي مايو / أيار من سنة 1955، التقى علال الفاسي بالخطيب في القاهرة وعينه ممثلاً رسمياً له بالمغرب، وبذلك أصبح الخطيب قائداً للمقاومة. لقد تجنسب علال الفاسي ترشيح ركائز الحزب، أمثال عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم، بل عين رجلا غير متحمس للحزب. ومن الواضح أن اختيار علال الفاسي لم يكن من قبيل المصادفة، بل كان منطقياً إذا اعتبرنا أن "الزعيم" كان يرغب في الحد من علاقاته بالحزب.

حلال اجتماعات مدريد الكثيرة، ألح علال الفاسي على التمييز بين الحزب والاتحاد المغربي للشغل والمقاومة، باعتباره الناطق باسمهما. شارك علال الفاسمي في أواخمر سمنة 1955، في دورة مصغرة للجنة التنفيذية إلى جانب عبد الرحيم بوعبيد وعمر بن عبد الجليل وعبد الكبير الفاسي، واقترح تكوين ائتلاف يضم المقاومة والاتحاد المغربي للشغل وحـــزب الاستقلال، على أن تسند له الرئاسة العليا للهيئة المقترحة 7. لقد ساهم علال الفاسي، بقدر مساهمة الشباب التقدميين، في خلق الشروط النفسية للانشقاق، و لم يفته أن يؤكد علانيــة على الطابع الثلاثي للحركة الوطنية. "لقد حضرت تجمعاً وطنياً بجانـــب كـــل رفـــاقى في المقاومة وجيش التحرير، وحزب الاستقلال، وكذلك رفاقي من الاتحاد المغربي للشغل..." (التشديد من صاحب التصريح)8. ولم يتحمل علال الفاسي عناء الحضور في المـــؤتمر الأول الفدائي، مثلما فعل صالح بن يوسف في تونس، وكان يعبر من خلال ابتعاده عن المغسرب، عن تذمره إزاء الاستقلاليين الذين قبلوا التفاوض مع فرنسا. وربما تأثر بكون محمد الخامس لم يقترح عليه المشاركة في الحكومة الأولى. على أي حال، فإن "الزعيم" حـــاول أن يغـــير فرس الرهان في منتصف الطريق. لقد اهتز موقعه في سنة 1956، سواء داخـــل الحـــزب أو داخل المقاومة التي بدأ النظام في احتواثها أو تشتيتها، و لم يعد علال الفاسي كقائد للحزب

دون منازع إلا بعد 1959، وخلافاً لما يظن البعض، فإن هيمنته على الحرب لم تكن مستمرة، وظل وزنه في الحزب هزيلاً فيما بين سنوات 1956 و1959، وبعد أن مهد للانشقاق، ظل يتذبذب بين التيارات المتنافسة دون أن يحظى بثقة أي واحد منها.

لقد انتقلت مراقبة الحزب بعد الاستقلال إلى أيدي المهد. بن بركة، ووصف بحق زعيماً لشباب الحزب، لكنه لم يلتحق بمؤلاء إلا في الخريف من ﴿ ﴿ 1958، أَي بعد أَن انتزع منه عناصر القيادة القديمة رئاسة تحرير الجريدة الأسبوعية للح ، 'الاستقلال" الصادرة باللغـــة الفرنسية. وتعود مع ذلك المحافظة على وحدة الحزب الهشة إلى حين تكوين حكومة استقلالية منسجمة إلى عبقرية ابن بركة في التنظيم، وتفانيه الدائم في خه به الحزب. لقد أراد ابن بركة أن يجعل من حزب الاستقلال التنظيم السياسي الوحيد بالمغرب، ولتحقيق هذا الهـــدف، لم يتردد في دفع الحزب إلى صراع دموي ضد المقاومة وجيش التحرير، وضد المنظمات السياسية الأخرى 10. يندرج في هذا السياق اغتيال عباس المساعدي مسؤول جيش التحرير في الريف (يونيو 1956)، وفتنة سوق أربعاء الغرب التي شهدت مواجهة بين أنصار حزب الشـــورى والاستقلال وحزب الاستقلال، وكذلك اغتيال محمد بن ادريس العراقي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الشورى والاستقلال في مايو/ أيار من سنة 1959، بالإضافة إلى تصفية الحســـابات الكثيرة التي وقعت في مدينة الدار البيضاء. لقد أيقظت تلك الأحداث حيطة بعض القسادة القدماء إزاء أحد رفاقهم الأولين. كما أن شباب الحزب لم يروا في ابن بركة حليفاً لهم، نظراً لعلاقاته بالقيادة القديمة للحزب. كانوا يقولون مثلاً: "كيف يمكننا أن نثق بالشخص الذي شجع على منح منصب وزير الداخلية للحسن اليوسي، أحد أعيان الأمازيغ بصفرو، وأحد قواد الحماية سابقاً ؟ كيف يمكننا أن نثق بالشخص الذي كان يترأس المجلس الاستشاري، وفي الوقت نفسه سمح لمحمد الخامس بولاية العهد لمولاي الحسن ؟

لم يكن المهدي بن بركة رجل اليسار متعصباً دوغمائياً، ولو أنه كان أحياناً تقدمياً في مناهجه، ماركسياً في مصطلحاته، وله تصورات سياسية استبدادية، وقد تميز بأسلوب تجريبي عال لبلوغ أهدافه. لم يعرف المغرب أي انتخابات قبل مايو/ أيار من سنة 1960. لكن أفق الانتخابات المحلية ظل حاضراً منذ سنة 1956، مما شد اهتمام مجموع القوى السياسية. وكانت الانتخابات بمثابة امتحان للنفوذ الحقيقي للأحزاب، فأراد ابسن بركة

ضمان الانتصار لحزب الاستقلال بأي ثمن كان، لذلك عمل بحزم على تفددي انشقاق الحزب.

لقد ظلت مسألة إعادة تنظيم حزب الاستقلال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع تحضير الانتخابات الموعودة، ودون شك أن هاتين المسألتين قد ساهمتا في الانشقاق بصورة نمائية. وهكذا فإن المسألة التنظيمية بكل تعقيداتها، كانت تقدم عادة تحت غطاء إشكالية الدمقرطة الداخلية للحزب، وفي ذلك ذر الرماد على أعين غير المطلعين على دقائق الأمور. وبفضل ما كان يتمتع به المهدي بن بركة من مهارة تنظيمية، فإنه ظل يتضايق من الأساليب التقليدية التي كان يتبعها القدماء. وكان يلتقي مع اقتناع الشباب المناضلين في الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة بضرورة الحد من دور القيادة القديمة، وتكليف عناصر شابة بتسيير الحزب<sup>11</sup>. وبعد غشت/ آب 1956، تمثلت أول مبادرة في إحداث لجنة سياسية تتضمن ممثلين عسن المقاومة والاتحاد المغربي للشغل، واعتبر البعض تلك اللجنة بمثابة القيادة التنفيذية العليا المرتقبة، وفيما كان يخص القادة القدماء لقد اعتبروا بحق أن هيمنتهم وضعت موضع تساؤل<sup>12</sup>.

لقد عرقل ابن بركة تلك المبادرة التي كان من شألها إعطاء تمثيلية أكبر للقاعدة. فخلال صيف سنة 1956، أعاد تأكيد مساندته للجهاز التقليدي للحزب، وللمفتشين الإقليمسيين السبعة عشر الذين كانوا في رأي المناضلين التقدميين، عبارة عن "بارونات إقطاعيين" يضطهدون السكان، ويسيئون إلى سمعة الحزب. لقد أصاب أشفورد (Ashford) حين لاحظ أنه، في غمار فوضى الأشهر الأولى من الاستقلال، كان العديد من المغاربة يميزون بصعوبة بين إطارات الحزب وموظفي الدولة. وقد استغل بعض المسؤولين المحلسين ذلك الغموض لحسائم. فاتحر بعض مفتشي الحزب ببطاقات الانخراط، وتدخلوا في المسائل القضائية، ودفعوا أقرباءهم إلى التوقيع على وثائق الميزانيات المحلية، وعملوا كذلك على مراقبة منح الرخص والعقود. وتقبل المغاربة تلك التعسفات على مضض، لألهم اعتقدوا أنه من الحكمة أن يقفوا بجانب تشكيلة سياسية مقبلة على تسيير الحكومة. لم يزد ذلك السلوك في شعبية حزب الاستقلال.

ربما كان ابن بركة، حسب ادعاء بعض أنصاره، يعتزم حذف جهاز المفتشين بطريقة تدريجية، إلا أن تباطؤه في اتخاذ القرار أفقده تأييد عدد كبير من المناضلين. ومن جهة

أخرى، لم يطمئن المفتشون إلى مساندة ابن بركة الغامضة، لذلك انحازوا إلى جانب عـــلال الفاسي والقدماء 14. فخلال الانشقاق، اختار 15 مفتشاً، من مجموع 17، معسكر القيـــادة القدعة 15. لقد سمح ابن بركة بوجود المفتشين طالما نفذوا أوامره، وسهلوا مشاريعه، لكنـــه خسر تأييدهم بسبب ثقته، أو سوء تقديره.

كانت أهداف ابن بركة تتحدد على مستويين : فعلى المستوى الوطني، كان يريـــد أن يجعل من حزب الاستقلال القوة السياسية الوحيدة، وغير الجحادل فيها بالمغرب. وكان ينتظر فرصة الانتخابات للبرهنة على ذلك. وتطلب تحقيق الهدف المنشود مراقبة عمليـــة اختيــــار المرشحين، وبالتالي مراقبة الحزب. ولذلك وضع ابن بركة تـــدريجياً أنصــــاره في مختلـــف مستويات الحزب، مما أكسبه تأييد الفروع الإقليمية. وعندما طرحت مسألة الدعوة للمؤتمر في سنة 1958، اقترح ابن بركة، باسم الدمقرطة الداخلية، أن ينتخب أعضاء المؤتمر. وكان ابن بركة ينتظر من تلك الانتخابات، التي ستتم تحت إشراف أنصاره، تعسيين مــــؤتمرين مستعدين لمساندة اقتراحاته في المؤتمر، الذي هو مدعو لانتخاب لجنة تنفيذية حديدة. فكان من المنتظر في حالة إخلاص المؤتمرين لابن بركة، أن تحدث تغييرات هامة في الأوليغارشية المهيمنة على الحزب منذ سنة 1944. لم تطرح إذن مسالة الدمقرطة الداخلية للحـزب إلا لتمكين ابن بركة من توسيع مسؤولياته الإدارية، وإضافة مراقبة سياسة الحزب وبرنامجه إلى تلك المسؤوليات. وبمحرد السيطرة على الحزب، أصبح بإمكانه أن ينكب على تعيين مرشحين أوفياء للانتخابات الوطنية. كان من المنتظر أن تنظم الانتخابات التشريعية بعـــد الانتخابات المحلية، لم تكن إمكانية إحداث مجلس تأسيسي منتخب بالأمر المستبعد، في الفترة الممتدة من سنة 1957 إلى سنة 1958، كان رهان ابن بركة ضحماً، لذلك عمل على توفير أكبر عدد من الأوراق الرابحة للحزب، واحتلال أفضل موقع داخله.

لقد فهمت القيادة القديمة أن المؤتمر المرتقب يهدد جدياً موقعها، لذلك رفضت اقتراحات ابن بركة حول انتخاب المؤتمرين، وقدمت مشروعاً يقضي بتعيينهم. وكان علال الفاسي أقل تصلباً من بعض القادة الآخرين، يحدوه الأمل بأن لا ينحيه المنتخبون الجدد. وفي كل الأحوال كانت مسألة تنظيم مؤتمر سنة 1958، في صلب الانشقاق، ولم ينعقد المؤتمر

إلا بعد انسحاب ابن بركة. كان هذا الأحير يريد تفحير الأزمة بصدد الخلاف حول اختيار المرشحين، لأنه اقتنع بأنه سيكون الرابح مهما كانت النتيجة: إذا احتفظ بمبدأ الانتخاب، فإن اتجاهه سيكون المسيطر، وفي حالة رفض اقتراحه، كان من المنتظر أن يحدث الانشقاق، وأن يتبعه معظم الحزب، أي: الاتحاد المغربي للشغل، والمقاومة، والطلبة، والأطر المتطورة، والفروع الإقليمية مع أو من دون مفتشين.

لم تكن أي فئة من الحزب تتوفر على برنامج محدد، ومن الأصوب أن نتكلم عن الميول والتوجهات السياسية المختلفة. وإن اختلف الزعماء في تصور السياسة الواجب اتباعها في المغرب، فإلهم وبغض النظر عن تنافسهم، كانوا يجمعون على ضرورة قيادة الحزب للحياة السياسية الوطنية وعلى حساب الملكية. كيف الوصول إلى ذلك ؟ تلك مسألة شكلت أحد العوامل الأساسية، بل العامل الأساسي للانشقاق. كان القدماء يوصون بالاعتدال والصبر، والتفاوض مع القصر. كانوا يقولون إنه من غير الملائم أن يفرض الحزب إرادته على الملك. لقد اشتغل القادة القدماء بجانب محمد الخامس منذ الثلاثينيات، مما جعلهم يعتقدون ألهم سيؤثرون على تصورات الملك طال الزمن أم قصر، كما فعلوا في الماضي، وقد قال أحدهم: "على أي حال، لا يمكن محو أربعة قرون من الاستبداد في يوم واحد...".

اختلف الحزب والقصر بصفة أساسية حول إشكاليتين : مسؤولية الوزراء، وحق الملك في تعيين وإقالة أعضاء الحكومة. وكان الحزب يتمنى على أقل تقدير، أن يستشار عند اختيار الوزراء، وفي أحسن الحالات، أن يكون هناك وزير أول استقلالي يتوفر على صلاحية تعيين حكومته. وطالب الحزب أيضاً بأن يكون للوزراء المسؤولية التامة في بسرامج قطاعاقم، وأن يتمتع الوزير الأول بحق المراقبة الفعلية فيما يخص تنفيذ السياسة الحكومية.

قابل محمد الخامس مطالب حزب الاستقلال بالرفض في فترة حاسمة. وقد اتبع تكتيكا ناجحاً نحد نظيره في سياسة ابنه بعده، ويتمثل في تلقي مطالب الحزب بعطف، مع تحدير ممثلي الحزب من التسرع. هكذا ظل الملك يستقبل وفوداً تتكون عادة من أعضاء القيادة القديمة، وبرع في مناورهم : كان يلعب على وتر وفائهم للعرش، ويلمح لهم بان شبان الحزب يملون عليهم مواقفهم. لقد حيب عجز اللجنة التنفيذية آمال شباب الحزب، وأصبح الحزب يتهمون قادهم بالسقوط في شراك "الإقطاعية الملكية". وظل مناضلو الاتحاد المغربي

للشغل والمقاومة يلحون على ضرورة إضعاف السلطة الملكية. وكان هذا المطلب ملحاً في السنوات الأولى من الاستقلال، حيث كان محمد الخامس يتجه نحو قطع علاقاته مع حزب الاستقلال، ويشجع إنشاء تنظيمات منافسة له. وقلل الاستقلاليون الديناميكيون من تزايد سيطرة الملك على الجيش الجديد، وسيطرة وزارة الداخلية على الإدارة الإقليمية. فحيق في حالة الحصول على الأغلبية داخل الحكومة، سوف يعجز الحزب عن تسيير السياسة الحكومية، إن هو لم يراقب القوات المسلحة ووزارة الداخلية. فمن دون وسائل السلطة، لا يمكن لوزراء الحزب أن يقضوا على "آخر بقايا الاستعمار" والمتمثلة في مثمات الضباط الفرنسيين المستشارين في الجيش والشرطة، وآلاف المساعدين التقنيين والمدرسين، وكذلك الفرنسي المضخم شاذاً، العدد الهائل من الشركات الفرنسية الخاصة. لقد بدا ذلك الوجود الفرنسي الضخم شاذاً، خاصة وأن فرنسا كانت تحاول، في تلك الفترة، سحق المقاومة الجزائرية السي كانت أعول، في تلك الفترة، سحق المقاومة الجزائرية السي كانت المحرون في الحكومة المغربية تنظر إلى أهدافها بعين العطف. وكان شبان حزب الاستقلال يسرون في الأمير مولاي الحسن عدوهم اللدود16، حيث كانوا يتهمونه بإفساد علاقة أبيه بالحزب، وعهادنة الفرنسين.

انتهز المتشددون فرصة الأزمة الحكومية التي حدثت في أبريل/ نيسان من سنسة 1958، في محاولة لفرض آرائهم على الحزب في مرحلة أولى، ثم على القصر فيما بعد، لكنهسم فشلوا، فتخلوا تمام التخلي عن العمل بجانب الحزب، وهكذا دخل الانشقاق في حيز الواقع. وقبل أن نتعرض لتلك الأزمة بالتفصيل، علينا أن نرى بادىء ذي بدء من همم شباب الحزب. كان المحجوب بن الصديق، وعبد الله إبراهيم والفقيه البصري يشكلون الوجوه البارزة للفصيل الجديد. وكان عبد الرحمن اليوسفي يشاطرهم آراءهم، إلا أن مشاكله الصحية المزمنة عرقلت نشاطه الفعلي. وفيما يخص بوعبيد وابن بركة فكانا يعتبران بمثابة القادمين الجدد، وقد أدت الشبهات التي كانت تحيط بهما آنذاك إلى تسميم العلاقات بين قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد. وما بين مايو / أيار من سنسة 1958، والانقسام النهائي في يناير/كانون الثاني من سنة 1959، عمل الاثنان على مصالحة والانقسام النهائي في يناير/كانون الثاني من سنة 1959، عمل الاثنان على مصالحة الخصوم. وتأرجح ابن بركة بين التيارين إلى أن انتزعت منه رئاسة تحرير "الاستقلال" في يوليو / تموز من سنة 1958، فاحتار معسكر عبد الله إبراهيم، و لم يقم في البداية بأي دور

هام، وعمل بوعبيد من جهته على تصفية الخلافات الداخلية في الحيزب إلى أن افترقيت الطرق بصفة نهائية.

حدثت أزمة مايو/ أيار من سنة 1958، إثر استقالة الوزير الأول مبارك البكاي في 16 أبريل/ نيسان. كان البكاي محايداً، وتلقى بالقبول ملتمساً قدمه وزيران غير استقلاليين يطرحان فيه ضرورة التنظيم السياسي قبيل الانتخابات، ويطالب الموقعون بقانون يضمن تلك الحقوق 17. تمثل رد الفعل المباشر للوزراء الاستقلليين في استقالتهم الجماعية 18، والهموا البكاي بعدم احترام التضامن الحكومي، لأنه لم يستشرهم قبل اتخاذ موقفه من الملتمس.

وتلا ذلك شهر كامل من المفاوضات الطويلة بين الملك ومختلف السياسيين بهدف تكوين حكومة جديدة. وحلال الأسابيع التي استغرقتها الأزمة الحكومية، كانت المناقشات حول شروط مشاركة حزب الاستقلال عاملاً أذكى التراعات الداخلية. وقد انعقدت اجتماعات خاصة ورسمية لا تحصى، ولا يتذكر المساهمون فيها تفاصيلها، وما دار فيها مدن أخذ ورد. لكن يمكن مع ذلك تحديد نقاط الخلاف الرئيسية :

نشرت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال في أبريل/نسيان من سنة 1958، بلاغاً حددت فيه شروط مشاركة الحزب في الحكومة. ويتمثل الشرط الأساسي في الالتزام الرسمي بسياسة عامة يمكن إيجاز خطوطها العريضة فيما يلى :

- 1- تمتين الاستقلال.
- 2- حلاء القوات المسلحة الأجنبية.
- 3- تقوية العلاقات مع دول المغرب العربي.
  - 4- إقامة مؤسسات ديمقراطية.
  - 5- النمو الاقتصادي والاجتماعي.
    - 6- حكومة منسجمة.
  - 7- الضمان الدائم للحريات العامة.
  - 8- تحديد تاريخ الانتخابات المحلية.
    - 9- إقامة ملكية دستورية.

حُرِّرَ البلاغ انطلاقاً من مذكرة هيأها بو عبيد وابن بركة، وعرضها عبد الله إبراهيم على أنظار بلافريج الذي وافق عليها، ثم قدّمت للجنة السياسية التي وافقت عليها بدورها. كانت المذكرة أفصح وأشد لهجة من البلاغ، إذ طالبت بصدور ظهير يحدد المسؤولية الجماعية للحكومة المرتقبة، وكذلك مسؤولية كل وزير على حدة. كانت المذكرة عبارة عن إنذار موجه للقصر : على الملك أن يحد من سلطاته التي ظلت في الواقع غير واضحة المعالم، أو أن يواجه ما سوف يترتب عن معارضة حزب الاستقلال. وفي 22 أبريل/ نيسان، قدم وفد يتكون من بلافريج وعلال الفاسي وبوعبيد مذكرة إلى الملك<sup>19</sup>. كانت المناقشة حامية الوطيس، لم يقبل الملك بتاتاً أن يناقش حقه في تعيين وزيري الداخلية والدفاع، وأن عمل على استشارة حزب الاستقلال مسبقاً. وصرح أن المذكرة توحي بلهجة المقيمين حوان وگيوم.

حصلت بعد تلك المناوشة، مفاوضات أخرى مع القصر. فقد استدعى الملك على الفاسي ومحمد الفاسي وعمر بن عبد الجليل، وطلب من هؤلاء "القدماء" أن يعملوا على إقناع "المناضلين". فإن كان قد تفهم وجهة نظرهم حول تحديد السلطات، فإنه لا يريد أن يظهر بمثابة الطرف الذي يخضع للضغط. وطلب منهم أن يمنحوه مهلة كي تخمد الانفعالات. ومن جهة أخرى، أبدى تمسكه القاطع بحقه في تعيين وزيري الداخلية والدفاع. وأوضح أنه في حو التحضير للانتخابات، سوف يحظى وزير الداخلية بتقدير أكبر من الرأي العام إن كان محايداً أوتابعاً للقصر. وأراد محمد الخامس أن يقدم بعض التنازلات للحزب، فاقترح تعيين مسعود الشيكر على رأس وزارة الداخلية، وأحمد اليزيدي على رأس وزارة الداخلية، وكانت لهاتين الشخصيتين علاقات جيدة مع حزب الاستقلال 20.

اقتنع القدماء بتعليلات الملك، وأعلنوا للجنة السياسية قبولهم المشاركة في الحكومة، فاحتج المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم بعنف، واقمما محاوري الملك بخيانة اللجنة السياسية، نظراً لتحاوزهم بنود المذكرة. لقد وجد شباب الحزب في تلك الحادثة دليلاً حديداً على أن القيادة القديمة عاجزة على مواجهة القصر، وغير قادرة، بالتالي، على تسيير الحزب. فربما كان القصر وراء الاضطرابات التي اندلعت بالريف في تلك الفترة، وبإمكان تلك النمردات الموجهة أن تشوه سمعة الحزب، إن شارك في الحكومة دون أن يستحكم في تلك النمردات الموجهة أن تشوه سمعة الحزب، إن شارك في الحكومة دون أن يستحكم في

وزارة الداخلية. كان على الحزب أن يقدم مرشحه لتلك الوزارة، فاقترحوا ادريس المحمدي الذي سبق له أن كلف بتلك المهمة في إطار الحكومة السابقة.

وقف بوعبيد بجانب القيادة القديمة للحزب، إذ لم يكن يرغب في استمرار أزمة تشل النشاط الحكومي<sup>21</sup>. وأيد وجهة نظر الملك بصدد حياد وزير الداخلية، و لم يسر أي تبريسر بإحداث أزمة في مواجهة القصر حول الاختيار بين الشيكر والمحمدي. فالشيكر له على الأقل ميزة واحدة، باعتباره الشخص الذي يمكن التنبؤ بسلوكه: إنه رجل القصر، لكنه لن ينقلب ضد الحزب. أما المحمدي فعلى الرغم من التأييد الحار الذي لقيه من المحصوب بسن الصديق وعبد الله إبراهيم، هناك علامات تدل على التوائه، و لم يتردد بوعبيد في إبداء شكه في صدق "تقدمية" المحمدي الحديثة العهد<sup>22</sup>. هكذا أوضح بوعبيد موقفه، فهو يأمل أن يحترم الملك وعوده، ويقبل بالتالي المشاركة في الحكومة الجديدة. أصبح ابن بركة، الذي سبق لله أن وافق على مشاركة الحزب، يتأرجح بين الموقفين الرئيسيين، إذ يقف تارة بجانب المطالبين بتحديد سلطات الملك، وتارة بجانب الذين يقللون من أهمية وزارة الداخلية.

لقد فصل التصويت الذي حرى في بداية شهر مايو بين القيادة بخصوص من "مع أو ضد الإرادة الملكية"، حسب تعبير أحدهم. صوت عبد الله إبراهيم وابن الصديق والبصري وعبد الرزاق ضد تعيين الشيكر، وانفرد بو عبيد بامتناعه عن التصويت، بينما صوت العديد من شبان الحزب والقيادة القديمة لصالح الشيكر. ولم يشارك بن بركة في التصويت لأنه كان بتونس. وفيما يخص موقف ممثلي الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة فقد غادروا الاجتماع، وقطعوا كامل علاقاقم مع الحزب.

على إثر تلك القطيعة، تكونت حكومة بالفريج، وشارك فيها بوعبيد وزيراً للاقتصاد الوطني، وكان الوزير الوحيد المرتبط بشباب الحزب<sup>22</sup>. وانتقلت صحافة الاتحاد المغرب للشغل مباشرة إلى الهجوم، وبعد رجوع ابن بركة إلى المغرب، تردد بعض الوقت بحدر، ثم شن معارضته بدوره على أعمدة "الاستقلال". وفي شهر يونيو/حزيران، نشر خطاب عبد الله إبراهيم الموجه إلى الشبيبة العاملة المغربية، حيث تضمن انتقاداً للسابورجوازية" الحزب<sup>24</sup>. وأثار ذلك غضب القيادة القديمة، فتوقفت صحيفة "الاستقلال" عن الصدور في الحزب ألى وينيو/حزيران، وما لبثت أن عادت إلى الصدور في 16 غشت/آب تحت رئاسة محمد 12 يونيو/حزيران، وما لبثت أن عادت إلى الصدور في 16 غشت/آب تحت رئاسة محمد اليزيدي. وقد كتب حان الاكوتير (Jean Lacouture) أن ابن بركة أوقف صدور الجريدة

بمحض إرادته، لأنه وإن تعاطف مع المحموب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، كان يشمئز من مسألة التهجم العلني على قادة حزبه 25. وأصبح امحمد بوستة وامحمد الدويري يترأسان المحموعة التي كلفت فيما بعد بتحرير الجريدة 26. وقد وضعت تنحية ابن بركة حداً لآماليه في التعاون مع القادة القدماء الذين شاركهم في مجهوداقم منذ سنة 1944. انحاز ابن بركة إلى جانب الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة. وبعيد تكوين حكومة بالافريج، تم تشكيل لجنة مصالحة تضم بوبكر القادري وعبد الكريم بنحلون، وعهد إليهما إعادة الوحدة، لكن محموداقما باءت بالفشل.

بمجرد حدوث أزمة مايو/ أيار، انسحب عبد الله إبراهيم إلى الدار البيضاء، حيث كان يتم التحضير للإضرابات المقررة للتعبير عن الاستياء العام للعمال. ظلت الأزمة معلقة خلال الصيف، لأن فصل الصيف يعرف نوعاً من الفتور، كما أن الحكومة على غرار نظيرةا الفرنسية، تعرف نوعاً من التوقف خلال شهر غشت/آب، وعلى العكس من ذلك يتميز شهر سبتمبر/ أيلول بالغليان، ويصادف الدخول إلى المدارس عودة المواجهات. ولم يكن الخريف من سنة 1958، استثنائياً. ففي بداية أكتوبر، نظمت إضرابات تضامنية لصالح عبد الله إبراهيم الذي تعرض لمضايقات الشرطة حسب ما قيل. وفي الوقت نفسه، شعر أعضاء حكومة بلافريج، بمن فيهم الوزير الأول وبو عبيد، ألهم سوف يكونون أكباش الضحية إزاء الاضطرابات التي انتشرت في منقطة الريف. وأحس بلافريج أنه على وشك الوقوع في وضعية لا تطاق، إذ أصبح بين نارين: بين انتقادات الجناح اليساري للحزب، والاضطرابات الداحلية التي كانت تؤول على أنها تعبير عن عداء البوادي للحكومة الاستقلالية. فقد أغلق عدد من مكاتب الحزب في الشمال، وألصقت مسؤولية بعض التحاوزات الإدارية بالمسؤولين الإقليميين. ولم يكن بإمكان بلافريج أن يواجه الأزمة، لأن وزارة الداخلية لم تكن تحست إبراهيم رد على ذلك الاقتراح بأن الأوان قد فات، وبأن تكوين حكومة قادرة على مواجهة تمرد القبائل كان يجب أن يتم في مايو/ أيار، وليس في سبتمبر/ أيلول.

فهمت القيادة القديمة أخيراً أنها خدعت، وأنه لم يكن في نية الملك أن يليي الوعود السي قدمها في شهر مايو/ أيار<sup>27</sup>. كان لتصلب عبد الله إبراهيم ما يبرره، وعادت المناقشات تدور من حديد حول تنظيم المؤتمر. وفي 25 سبتمبر/ أيلول، تشكلت لجنة من أربعة أعضاء يمثلون الاتجاهات الرئيسية في الحزب، ومنحت اللحنة التنفيذية كامل الصلاحيات لتلك اللحنة للحسم في المشاكل التي يطرحها تنظيم المؤتمر. وكانت اللحنة التحضيرية تتكون من قاسم الزهيري، مدير الإذاعة المغربية وعضو اللحنة السياسية، ومحمد بناني، الوثيق الصلة بالقيادة القديمة، ومحمد عبد الرزاق، من الاتحاد المغربي للشغل، ومحمد منصور من المقاومة 28.

لقد حسم مصير حزب الاستقلال على إثر الأزمة الحكومية الثانية لسنة 1958 وحينما تعمق الأزمات بالمغرب، يصبح من السهل نسف تضامن الأفراد والمجموعات اليي تأخي مكانحا بالوزارات والدواوين الوزارية. في ما بعيد 10 نوفمبر/ تشرين الثاني و 23 ديسمبر/كانون الأول (تاريخ تكوين حكومة عبد الله إبراهيم)، اتصل مبعوثو القصر بجميع فصائل الحزب وأوعزوا لكل منها أن لها حظوظاً في الحصول على مناصب داخل الحكومة المزمع تعيينها. وفي ما بعد تبادل جميع القادة تممة الوقوع في لعبة الملك. يمكن أن نستخلص من ذلك أن القصر اتصل بهم جميعاً. ذلك أنه طوال ستة أشهر من الصراعات الداخلية التي عرفها الحزب، لم يفت الملك أن لاحظ أن انقسام الحزب يسير في اتجاه الحفساظ على سلطات القصر، وتوصل بالتالي إلى ضرورة إذكاء تلك التراعات.

استقال بوعبيد لأنه لم يعد يحتمل مماطلة بلافريج فيما يخص موقف الحكومة تجاه انتفاضي الريف وزمور 30، فقد تحولت اضطرابات الريف إلى تمرد قبلي. واستقال بلفريج بدوره في ديسمبر/ كانون الأول، وبدأ الملك في البحث عن وزيسر أول آخر. وزادت الاستشارات في حدة التراعات الشخصية، وتورطت محاولات المصالحة التي بدأت في شهر سبتمبر/ أيلول. وكلف علال الفاسي بتشكيل حكومة، إلا أن تلك المبادرة قوبلت بمعارضة شباب الحزب، وربما بمعارضة بلافريج أيضاً. اقترح الملك المحمدي، لكن بلافريج قال أن تلك الشخصية لم تكن مناسبة للمهام المطروحة 31. آنذاك توجه اختيار الملك نحو عبد الله إبراهيم فقبل هذا الأخير منصب الوزير الأول على شرط أن تتمتع الحكومة بالسلطات الحافية تتحرير الاقتصاد من الهيمنة الفرنسية، وقمييء الانتخابات المحلية، وتلبية المطالب

المشروعة للقبائل الريفية. هنأت القيادة القديمة الوزير الجديد الأول، وطلب عمر بن عبد الجليل بأن تكون جميع اتجاهات الحزب ممثلة داخل الحكومة، وأحاب عبد الله إبراهيم بأنه سيعتمد الكفاءة معياراً في تعيين الوزراء، على أنه سيبذل مجهوده، في تلك الحدود، لإرضاء الجميع. وهكذا دخل عبد الكريم بنحلون والدكتور يوسف بلعباس في التشكيلة الحكومية الجديدة. واقترح منصب وزاري على امحمد الدويري، لكنه بالغ في وضع الشروط لمشاركته، مما جعل عبد الله إبراهيم يسحب عرضه. ولا نجد في الحكومة الجديدة بالأفري ولا مساعديه، لأنه كان من مثيري الفتنة خلال الأزمة. وفي 24 ديسمبر / كانون الأول أبداها الملك وعبد الله إبراهيم.

كان علال الفاسي يقضي فترة نقاهة بطنحة، فانتقل إلى الرباط ليعبر عن مساندته للوزير الأول، وأشار إلى ضرورة القيام بمحهود أخير للحفاظ على وحدة الحزب، واقتسرح أن يظهر عبد الله إبراهيم بحانبه خلال الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيس الحزب في يناير كانون الأول 1959. ووافق عبد الله إبراهيم، لكنه كان يقدر ضرورة أولية أن يقوم قبل ذلك بتصريح حول انعقاد المؤتمر. ورفض علال الفاسي الاقتراح، لأنه كان يفضل أن يتم التعبير الرمزي عن الوحدة قبل أي مبادرة أخرى. وتصلب الاثنان في موقفيهما، وبعسد أسبوع، هاجم علال الفاسي عبد الله إبراهيم خلال احتماع خاص لأطر الحزب بالرباط. وقد ظلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر جامدة منذ بداية الأزمة، مما زاد في تعكير الوضع. وفي وقد ظلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر جامدة منذ بداية الأزمة، مما زاد في تعكير الوضع. وفي الذي طرأ على موقف الزهيري وبناني. فبعد أن وافقا على مبدأ انتخاب مندوب واحد لكل ألف منخرط، أصبحا يلحان على ضرورة تعين ما يقرب من مائة من "الأعيان". وأضاف عبد الرزاق ومنصور أن بلافريج أوعز إلى الزهيري وبناني بتغيير موقفهما. وفي 14 و15 يناير / كانون الثاني أحاب هذان الأخيران أن جريدة "الطليعة"، لسان الاتحاد المغربي للشغل، سبق لها أن شتمت الحكومة بعد استقالة بو عبيد، وأنه لم تعد هناك حدوى في استمرار الجناعات اللجنة التحضيرية 25.

شعر عبد الله إبراهيم بمجرد تكوين حكومته، أنه أصبح في وضعية تماثل الوضعية السيق كان يعاني منها بلافريج قبل بضعة أشهر، وأنه سوف يتعرض بدوره لتهجمات عمومية من لدن الحزب<sup>33</sup>. ولأول مرة تبادرت إلى ذهن عبد الله إبراهيم وأنصاره إمكانية وضرورة إنشاء حزب جديد. وتجسدت الفكرة في الإعلان الرسمي عن الجامعات المستقلة الوطنية لحزب الاستقلال، في 25 يناير/كانون الثاني من سنة 1959. لم يكن في استطاعة عبد الله إبراهيم وبوعبيد أن ينضما علنياً للحزب الجديد بسبب مشاركتهما في الحكومة، لذلك كان ابن بركة محط أنظار كل الذين استنكروا أو أيدوا تأسيس الحزب الجديد، لأنه قطع علاقاته بالقيادة القديمة منذ نوفمبر/تشرين الثاني، وقد أوضح ابن بركة فيما بعد هذا الأمر<sup>34</sup>:

"إن ما حدث للحزب ليس بانشقاق، بل توضيح وإعادة توجيه. وقد كانـــت إعـــادة التوجيه تلك ضرورية، وعملنا من أجلها مدة أكثر من ثلاث سنوات كي نحــول حـــزب الاستقلال، من حركة أو تجمع إلى حزب منظم ومنسجم وفعال، وقادر علـــى أن يلعــب دوره في عملية التشييد".

سوف يكون الانشقاق القانوني موضع دراسة مطولة في الفصل المقبل، لكن، من أجل إكمال هذه النظرة حول القطيعة، من المفيد أن نرى كيف انتقل القادة من الجامعات إلى تأسيس حزب متميز: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لم تفرض ضرورة هذا القرار نفسها إلا في شتاء سنة 1959. كان علال الفاسي قد عاد من طنحة بمجرد تأسيس الجامعات، وكانت أهدافه المستعجلة تتمثل في لم صفوف أنصاره، ووضع اليد على الجهاز الإقليمي لحزب الاستقلال، وطرد القادة الذين اعتبرهم أكبر المعارضين، وعلى رأسهم ابسن بركة، لكنه لم يمس بوعبيد ولا عبد الله إبراهيم. وشرع في إجراء قانوني لمنع الجناح المتمرد مسن استعمال حزب الاستقلال. فكلما حاولت الجامعات فتح مكتب على تحت الاسم نفسه، رفع مسؤولو الحزب القضية أمام المحاكم. وهكذا انحصر نشاط المناضلين في عدة مراكز مول تلك التراعات الضيقة، بينما كان عبد الله إبراهيم يحاول تركيز الاهتمام الشعبي حول مشاكل ذات أهمية وطنية 6.

وعلى إثر سلسلة من الحوادث، قرر عبد الله إبراهيم والمهدي بـــن بركـــة وأنصــــارهما تأسيس حزب حديث تحت اسم جديد : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي أنشـــــىء في سبتمبر/ أيلول من سنة 1959. ولو لم يطرح مشكل الملكية القانونية لاسم الحزب، لظـــل التياران يتنازعان في إطار حزب الاستقلال العتيق. وقد فوجئوا في الغالب لكون المنشـــقين اضطروا لمغادرة الحزب والانطلاق من الصفر.

كان شتاء سنة 1958-1959، فترة هامة، فترة الاختيارات والتحالفات. ويلاحظ أن التحالفات لم تتم على مستوى الأجيال، بل جاءت وفق خط انشطار عمودي. وتساعد هذه الظاهرة على فهم أحد الألغاز البادية في الانقسام، أي أن عدداً كبيراً من الشبان المثقفين ذوي التكوين العصري فضلوا الانضمام إلى جانب القيادة القديمة في الفترة الممتدة ما بين سنتي التكوين العصري وبرزت عدة اتجاهات على مستوى الدوائر العليا لحزب الاستقلال:

- 1) الجيل الأول من المؤسسين : أحمد بلافريج وعلال الفاسي وعمر بن عبد الجليل، الخ...
- 2) "شباب" الجيل الأول: عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة وعبد السرحيم بوعبيد، الخ...
- 3) مثقفو أواخر الخمسينيات الذين تلقوا تكوينهم في باريس: امحمد الدويري وامحمد
   بوستة ومحمد الطاهري وعبد الحفيظ القادري، الخ...
- 4) جيل الشبان الذين تابعوا دراستهم فيما بين سنة 1953-1956، وهم أقل اهتمامــــاً بسلم الحزب.

ظل هناك شبان استقلاليون، أمثال محمد الطاهري وعبد الحفيظ القادري، بمعزل عسن مناورات القصر والقيادة القليمة، لكنهم اختاروا البقاء بجانب المؤسسين. لقد سبق لهم أن ناضلوا في صفوف حزب الاستقلال خلال مدة دراستهم بباريس، ثم خابت آمالهم لما رأوا رفاقهم الكبار الذين شاركوهم في تحمل المسؤوليات ضمن الجمعيات الطلابية ينسولهم عند تكوين وزارهم في سنة 1956. لقد كان لهذين الجيلين من المناضلين نوع من الإيديولوجية المشتركة، لكن ظلت الاتصالات الحقيقية بينهما ضعيفة. وبعد الاستقلال، منح المسؤولون التقدميون مناصب هامة لشخصيات مثل مامون الطهري، وماير طوليدانو، ومحمد الطاهري، ومحمد الحبابي، مع أن هؤلاء لم يقدموا حدمات هامة للحزب خلال مقامهم بباريس. وقد قام ابن بركة، هو الآخر، بمناورة الشبان الذين كانوا بباريس في فتسرة بباريس. وقد قام ابن بركة، هو الآخر، بمناورة الشبان الذين كانوا بساريس في فتسرة

الاستقلال. وأدت كل هذه المناورات إلى قيام تحالفات بين المجموعة الأولى (القيادة القديمة) والمجموعة الثالثة (المثقفون الموالون لحزب الاستقلال)، وبين المجموعة الثالثة مع القيادة القديمة كرد والمجموعة الرابعة (الشبان). وقد بقي بعض أعضاء المجموعة الثالثة مع القيادة القديمة. لكنهم فعل ضد شبان الحزب، وإن كان يؤيدون أفكارهم، وليس لتقديرهم للقيادة القديمة. لكنهم دعموا بصفة غير مباشرة أطروحة القيادة القديمة التي أنكرت على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حق تمثيل الشبيبة المثقفة أقد. وربما ظنوا ألهم سوف يرتقون سلم الحزب عند انسحاب أو تنحية شباب الحزب. كانت تلك المجموعة مرتبطة بأحمد بلفريج ونوعاً ما بالأمير مولاي الحسن، وكانت ترى أن الانقسام المرتقب لفائدةا أقد. ونجد الموقف نفسه عند "زاوية" المهندسين الزراعيين الشبان : محمد الطاهري، وعبد الحفيظ القادري، ومحمد بريك، ونوور المهندسين الغرفي، وعبد الحق التازي، وعبد الهادي الصبيحي، وعبد الله البقالي. لقد بدأ هؤلاء حياتهم المهنية تحت رعاية عمر بن عبد الجليل، أول مهندس فلاحي مغربي، ومن المحتمل أن يكون وفاؤهم واعترافهم له بالجميل سبباً في اتخاذ موقف قيادة حزب الاستقلال أقد.

تعددت محاولات المصالحة، بعد قطيعة سنة 1959، إلا أن المناضلين انتهوا إلى تبني ما كان في البداية بحرد صراع حول السلطة بين أعضاء النجبة. وتعلم القادة من تلك التجربة أنه إذا كان التاكتيك يفرض أحياناً شن نزاعات خاصة باسم الجماهير المغربية، فإنه يعود من الصعب ضبط تلك الجماهير بعد اندفاعها. أتاحت الانتخابات التشريعية والدورات البرلمانية في سنتي 1963 و 1964، فرصاً ملائمة للتقارب. وطوال شتاء سنة 1963، كان صحفيو الحزبين يلتقون في النقابة الوطنية للصحافة المغربية. وعند اقتراب انتخابات مايو/ أيار اتفق حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على أن لا يتنافس مرشحوهم البارزون في حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على أن لا يتنافس مرشحوهم البارزون في متعارضاً في موضوع الاستفتاء حول الدستور في 12 ديسمبر/ كانون الأول من سنة متعارضاً في موضوع الاستفتاء حول الدستور في 12 ديسمبر/ كانون الأول من سنوات من المنافلين إلى التقارب، وتناسي شلاث سنوات من الانتقادات الحادة المتبادلة، ولكن مع ذلك حاول الحزبان، خاصة لما اتضع أن التحالف المنطعي بين نواهما كفيل بتمكينهما من مراقبة بحلس النواب. وقد أبرزت صحيفة الفعلي بين نواهما كفيل بتمكينهما من مراقبة بحلس النواب. وقد أبرزت صحيفة "الاستقلال" سلبيات الوضعية القائمة آنذاك فيما يلي : "عند البعض رغبة في وضعنا في الاستقلال" سلبيات الوضعية القائمة آنذاك فيما يلى : "عند البعض رغبة قي وضعنا في

جدلية بعيدة عنا، وبين عشية وضحاها سارعت صحافة معينة إلى إطلاق النعــوت: أنـــتم اليسار ونحن اليمين، مع أنه لا وجود لأي اختلافات إيديولوجية بيننا"<sup>40</sup>.

إذا استثنينا الملك، فإن علال الفاسي كان أكبر مستفيد من الانشقاق. لقد تعرضنا سابقاً لوضعيته الهشة داخل حزب الاستقلال. فبعد الانقسام الذي أثاره بوعبيد وعبد الله إبراهيم، أصبح على عاتق علال الفاسي مهمة إعادة الوحدة داخل الحزب، فقام بذلك بحزم وحذق. وأفل نجم أحمد بلافريج، منافسه القديم، لأنه لم يكن يتوفر على الديناميكية الستي تفرضها الوضعية القائمة. لقد تقلصت القيادة القديمة خلال الأزمة، فأمسك علال الفاسي بقيادة الحزب نتيجة للنقص الحاصل. وقد شهد علال الفاسي فترة بحيدة خلال المؤتمر الذي انعقد فيما بين 8 و 10 يناير/كانون الثاني من سنة 1960 بفاس، المدينة التي نشأ فيه الحزب. ويشكل التحليل الذي قدمه علال الفاسي حول الانشقاق وثيقة سياسية هامة: إذ يسبرز عيما، المنتقل الشخصي وسط نكسات حزبه، إذ لم يعد بعد المؤتمر مجرد زعيم، بل أصبح رئيساً لحزب الاستقلال 14.

كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعيب على حزب الاستقلال قيادته العتيقة وإيديولوجيته غير الفعالة، وانحيازاته البورجوازية. اهتم على الفاسي في ضوء هذه الانتقادات بإعادة تحسين صورة الحزب، والرد على الهامات المنشقين. لقد أدى الانقسام إلى حدوث تحولات عميقة. اعتبر بعض مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ممسن خيبت وضعية الحزب الراهنة آمالهم، لقد أدوا أحل الحدمات لحزب الاستقلال الذي أنقذه الانقسام من الجمود. لقد تغيرت اللحنة التنفيذية، حيث احتفظت القيادة القديمة بموقع بارز دون أن تكون لها مشاركة مباشرة فعالة. وأوقف بلفريج نشاطه، فأدمج منصب الكاتب العام في منصب الرئيس. وخلال مؤتمري سنتي 1962 و 1963، انتخب في اللحنة التنفيذية شبان استقلاليون ذوو تكوين عصري: امحمد الديوري، ومحمد بوستة، وعبد الكريم الفلوس، وعبد الحفيظ القادري، ومحمد بريك، وعبد الحق التازي<sup>42</sup>.

أصبحت "الاشتراكية الإسلامية" تمثل قاعدة البرنامج الحالي للحزب. وإن كان ذلك الشعار لا يحمل مضامين واضحة، إلا أنه يسمح بإعادة صياغة المقولات الرائحة: الإصلاح الزراعي، وتأميم القطاعات الصناعية الأساسية، وإصلاح الإدارة، وإحبارية التعليم، الخ...

وفيما يخص مهمة التنظير للاشتراكية الاستقلالية وتزويدها بتحليل اقتصادي قابل للتصديق<sup>43</sup>، فقد تكلف بها عبد الحميد عواد، نكونه شاباً عارفاً بمجال الاقتصاد، تابع دراسته بالقاهرة. وجعل علال الفاسي من نفسه هو الآخر داعية للاشتراكية الإسلامية. ففي خطاب ألقاه أمام مؤتمر الحزب سنة 1965، حاول أن يوضح أن الإسلام يحتوي على كل عناصر المذهب الاشتراكي، وأورد إثباتاً لذلك نصاً للأفغاني : "أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض، تستنبت ما تسد به الرمق، وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟"

كان من شأن تلك التصريحات أن تحد من العطف الذي يتلقاه علال القاسي من زملائه الذين مازالوا بورجوازيين عنيدين. لكنهم انحنوا أمام قراراته، وهنأوا أنفسهم لأن أحد القدماء احتفظ بالطاقة الضرورية لتسيير الحزب. كان البورجوازيون الاستقلاليون ينتقدون البرنامج الجديد لعلال الفاسي في لقاءاهم الحناصة، لكنهم استمروا في تمويل الحزب، وإن بدأ سخاؤهم يتناقص. فوجودهم في الحزب يحسن موقفهم إزاء القصر، وهم ينتظرون أن يجازوا على وفائهم إذا ما عاد حزب الاستقلال إلى الحكم.

احتفظ حزب الاستقلال بطابع الهجانة الذي اتسم به منذ تأسيسه. فعلى مستوى المجموعات القيادية، هناك تمييز بين ذوي التكوين الفرنسي (الدويري، القادري، الخ...) و ذوي التكوين العربي. وقد صب هؤلاء اهتمامهم على الجريدة اليومية "العلمم"، وندكر منهم عبد الكريم غلاب، رئيس تحرير الجريدة، والعربي المساري، ومصطفى الصباغ<sup>45</sup>، والماشمي الفيلالي<sup>46</sup>. وقد أتاح هذا التركيب لدى الحزب إمكانية اتصاله الفعلى مسع المصدرين الرئيسيين لأتباعه: يوجد هناك من جهة، الموظفون، والبورجوازية التحاريون، والطلبة (ومعظمهم يستخدم اللغة الفرنسبة)، ومن جهة أخرى، الحرفيون، وسكان البوادي، والبورجوازية الصغرى، ومعظم هؤلاء لا يتكلمون سوى اللغة العربية. ظلت قيادة الحزب بغض النظر عن فتوها وشيخوختها، تقدميتها، أو محافظتها، من أصل حضري، وتنحدر بعض النظر عن فتوها وشيخوختها، تقدميتها، أو محافظتها، من أصل حضري، وتنحدر بعضه عامة من العائلات الثرية أو المتطورة بمدن فاس والرباط وسلا ومكناس ومراكش. لم تتوسع دائرة نفوذ الحزب منذ الانشقاق، لكن انتخابات سنة 1963، دلت على أنه نجرح، خلافاً للتوقعات، في الاحتفاظ بأتباعه 4.

يسمح لنا انقسام حزب الاستقلال بالخروج ببعض الخلاصات العامة. كـان الحــزب المذكور يشكل في سنة 1956، نموذجاً لما كانت عليه التشكيلات السياسية المغربية. لم يكن الحزب يمثل مجموعة من الأفراد يوجد بينهم إجماع حول خط سياسي معين، بل كان عبارة عن ملتقى مجموعات دخلت إلى الحزب باعتبارها كذلك، طبقاً لأهداف دفاعية أساساً. وكانت ثلاث مجموعات رئسية مكونة من المؤسسين، والمقاومة، والاتحاد المغربي للشغل. تنقسم بدورها إلى أجنحة تشكل أنصاراً لشخصية قيادية معينة : بلافسريج، أو عبد الله إبراهيم، أو عمر بن عبد الجليل، الخ... وتبدو الأزمات بالمغرب لا متناهية. ولا أدل علسي ذلك من أزمات حزب الاستقلال. فقد تجلت البوادر الأولى للانقسام منذ سنة 1955، ولم تتم القطيعة النهائية إلا في سبتمبر/ أيلول سنة 1959. وحتى كلمة "أزمة" تأخذ في المغـــرب معنى خاصاً، إذ تدل على جو من التوتر، والعداوة الغامضة، يقابلها جمود يثير الاســـتغراب. وإذا كانت ردورد فعل الفرقاء عنيفة، فإنما تحدث ببطء كبير. يتراجع المشاركون أمام الاختيارات الحاسمة. لم ينجح التقدميون الأوائل (عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق) في إثارة حركة لصالحهم، ولو ضمن المتعاطفين معهم. واكتفى المحايدون بتوزيع التشـــجيعات الحارة، ووعود التأييد العائمة لجميع الخصوم بسخاء. وقد وعى الزعماء أنه ليس من مصلحتهم أن يعتمدوا على أولئك، لذلك تجنبوا التحركات والمغامرات السبي تقسودهم إلى عزلة فخرية في حالة من العجز. كان عبد الله إبراهيم على وشك الوقوع في مثــل تلــك الوضعية لما انسحب من حزب الاستقلال في مايو/أيار من سنة 1958. وتكون التكتيكات تؤدي أحياناً بالأزمات إلى هايتها.

يفضل المغاربة، كما قلنا سابقاً، مغادرة الميدان عندما يفرض الوضع احتيارات حاسمة. فقد شاهدنا تراجعاً يكاد يكون عاماً خلال الأشهر التي سبقت وتلت الانقسام 48، وكان ذلك على حساب المجلس التأسيسي الذي عينه الملك في سنة 1956، وترأسه ابن بركة. لقد ضم ذلك الجهاز كل الأحزاب المغربية، وكل تيارات حزب الاستقلال، وكان المجلس يتكون من 76 عضواً. فكلما تصاعد التوتر بين قادة حزب الاستقلال، تفاقمت ظاهرة التغيب في المجلس الذي لم يجتمع قط بعد أبريل/ نيسان سنة 1959. وبعد حدوث

الانقسام، انسحب عدد من الشخصيات من الحياة السياسية، وذلك مباشرة أو بطريقة تدريجية. ففي سنة 1962، انسحب أحمد بلافريج وعبد الكريم بنجلون وأحمد الطيبي بنهيمة ومحمد الطاهري ومحمد العراقي، وأصبحوا على الهامش. ونتيجة للانشقاق كذلك، انسحب أو أبعد من كل نشاط سياسي بعض الشبان اليهود المغاربة المرتبطين بابن بركة.

لقد شكلت منافسات قادة الحزب الأسباب الحقيقية للانشقاق، و لم تكن الصراعات المذهبية أو الصراعات حول البرنامج سوى مجرد ذرائع. فليس من المستغرب أن تكون المواقف قد تحددت وفق الولاء الشخصي أكثر مما تحددت وفق الالتزام الإيديولوجي. لقد لعبت علاقات التبعية الشخصية دوراً هاماً وحاسماً 50. تذرع المتنافسون بالاهتمام بسعادة الحماهير، وبالضغوط الشعبية، لكن القاعدة لم تحتم في الواقع بتراعات الكبار، بل اعتبرت أن الأزمة مضرة، ولا شيء يستوجبها. لقد اتخذت أطر الحزب موقفاً إزاء الصراع، لكن لم يحدث رد فعل من أولئك الذين ادعت الأطر تمثيلهم. وفي هذه الظروف، لا يهم كثيراً ما إذا وضعت مجموعة معينة اليد على جهاز الحزب.

كان حزب الاستقلال في سنة 1956، قوة سياسية هائلة، بل كان أهم قوة سياسية، وكان على محمد الخامس أن يأخذها بعين الاعتبار. فقد كان الحزب بجمع دون شك الوطنيين المغاربة. ولم يكن بالإمكان تجنب المواجهة بين القصر وحزب الاستقلال، لأن الأول في نيته الحد من سلطاته أو تحييدها، بينما كان الثاني يريد الحد من صلاحيات الملك، وإن لم تكن له إزاءه عداوة خاصة. ظلت الملكية في موقف الدفاع مدة تلاث سنوات، حيث راقبت الوضعية بحذر. وفي الوقت الذي احتفظت فيه بتسيير الجيش والشرطة ووزارة الداخلية. بعناية فائقة دفعت حزب الاستقلال إلى الانكسار تحت تأثير ثقله. وفتح انفحار الحزب المجال أمام مرحلة هجوم الملكية، وإخضاع كل النشاط الحكومي تدريجياً للقصر. وظلت فصائل النخبة التعبسة العاجزة تتفرج على هذه المناورة، ولم تستطع مواجهة ها وظلت فصائل النخبة التعبسة العاجزة تتفرج على هذه المناورة، ولم تستطع مواجهة ها مقاومة منسقة، لأن نزاعات قديمة قد شلتها عن الحركة. لقد تبددت الآمال الكبرى، وتبدد حماس السنوات الأولى من الاستقلال. وأصبحت النخب تعترف بقابليتها للارتشاء. وبدافع حيبة الأمل، أصبحت تتطلع إلى امتيازات النظام، مما سهل تكتيكات التقسيم التي نهجها القصر باستمرار.

(لم تغير أربع سنوات من الأحكام التي قدمت في هذا الفصل. ففي يوليو/ تموز من سنة 1970، اتحد الثنائي: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية – الاتحاد المغربي للشغل من جديد مع حزب الاستقلال، وتكونت بذلك "الكتلة الوطنية". إلا أن ذلك التقارب حصل في جو بعد ما يكون عن الحماس. وهناك في نظري، تشابه بين تل ، المحاولة الائتلافية الفاشلة التي مستهدفت إقامة جبهة وطنية حين كان محمد الحامس في الحميد. لم تكن الأحزاب في سنة 1970، أكثر تفاؤلاً مما كانت عليه في سنة 1953، وقد كان عدوهم الحسن الثابي (مشل المحزال جوان قبله) يتحكم في الوضعية، بل في صيف سنة أن 197، كانت مراقبة العرش لنظام السياسي في أوجها. تلك كانت نتيجة خمس سنوات ، حالة الاستثناء، نجح الملك خلالها في تجزئة وتدجين التنظيمات السياسية إلى درجة أنه سمى لنفسه بوضع حدد لحالة لاستثناء، وقدم للموافقة الشعبية دستوراً جديداً يوسع سلطاته. كان التقارب بين حزب لاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية كرد فعل ضد ما سمي عن حق، بتقنين حالة الاستثناء.

كان على القادة أن يحافظوا على ماء الوجه، وبالتالي أن يمثلوا دور التلاقي الأحسوي، نكن العملية لم تكن صادقة، لأن الفرقاء لم يكونوا سوى أصحاب انقسام سنة 1959. ومع ذلك منح الملك "الكتلة الوطنية" شرف انتقادها في خطاب ألقاه يوم فاتح غشت/ آب سنة 1980، وتهجم على سياسييها: "الذين جعلوا من السباب ومن الفضيحة معاشهم اليومي"، وأضاف إنه لولا تسامحه مع أصحاب التصريحات المعادية للدستور، لقدم هؤلاء أمام المحاكم بتهمة "المس بكرامة الدولة". لم يكن جوهر الخطاب سوى محاكمة طويلة. ومما يشير لاستغراب، أن الأحزاب لم تكن تشكل ذلك التهديد الذي ادعاه الملك، ذلك أنه مسن خلال تلك الانتقادات العنيفة، كان الملك يقدم للأحزاب تنويها مقلوباً. وقد بدا لي آنذاك أن الملك كان يتوخى هدفين: الأول هو منح "الكتلة الوطنية" بعض المصداقية، إذ يعرف ضعفها أكثر من اللازم، ويريد أن يجعل منها قوة معارضة قادرة على إغراء الشبيبة الطلابية. حدثت في سنة 1970، سلسلة من الإضرابات في المدارس الثانوية والجامعات عكرت جوسنة الدراسية. تلك كانت المشكلة السياسية الجدية الوحيدة التي واجهت الملك خسلال مسنتي 1971 سنة المذكورة. وقد دلت تلك الإضرابات، وخاصة تلك التي تلتها خلال سسنتي 1971 سنة المذكورة. وقد دلت تلك الإضرابات، وخاصة تلك التي تلتها خلال سسنتي 1971 سنة المذكورة. وقد دلت تلك الإضرابات، وخاصة تلك التي تلتها خلال سسنتي 1971

1972، أن الشبيبة المغربية كانت تتطور بسرعة في اتجاه راديكالي. فكان من الأفضل أن يؤطر السياسيون المعتدلون "للكتلة"، طاقات الشباب على أن يعبئها قادة سياسيون ثوريون. ومن جهة ثانية، بدا لي أن الملك لم يلصق تلك النعوت السلبية بقادة الكتلة، إلا لأنه كان ينوي إدخال بعضهم في الحكومة إثر الانتخابات والاستفتاء، فيدعي بذلك تكوين حكومة "وحدة وطنية". كل ما يمكن أن أقوله، في أواخر سنة 1972، يبدو لي أن افتراضاتي على الطريقة المكيافيلية كانت مخطئة في الغالب، وأن نقمة الملك كانت صادقة. كان الحسس الثاني متأكداً من سيطرته على الوضع السياسي، إلى درجة أنه لم يعد يحتمل ولو معارضة "الكتلة الوطنية" الخجولة)\*.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

## هوامش الفصل التاسع

1 - انعقد مؤتمر إيكس-لي-بان (Aix-Les-Bains)، بين 22 و27 غشت/ آب من سنة 1955. كان الوفد الفرنسي يتكون من خمسة وزراء، وترأسه الوزير الأول إدكارفور (Edgar Faure). وقد بعثت معظم الاتجاهات السياسية المغربية ممثلين عنها لتبادل الآراء حول مستقبل المغرب.

<sup>2</sup> - نحد دراسة حدية للانشقاق في : ASHFORD, Political Change..., 219-269، إلا أن أبحاث اشفورد توقفت عند صيف سنة 1959، وتختلف طريقة تحليله عن طريقتي اختلافاً كبيراً. وقد استجوبت الشخصيات الرئيسية التي ساهمت في الانشقاق، فاجتمعت لدي معلومات تسمح بتقلم روايسة ثانيسة للأحداث. وهذه لائحة الشخصيات المستجوبة : عبد الرحيم بوعبيد، وعلال الفاسي وعبد الكريم بنحلون ومحمد عبد الرزاق وحسن الزموري ومحمد الحبابي وعبد الرحمن اليوسفى.

3 – نحد تأويلاً بارعاً وأصيلاً لشخصية علال الفاسي في : عبد الله العروي، الإيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار الحقيقة، 1980، ص. 77–.80

4 - هناك تفاصيل كثيرة حول لقاءات مدريد في : علال الفاسي، عقيدة وجهاد، ص. 25-29. وحـــول
 مؤتمر الحزب، انظر :

C.F. GALLAGHER, « Morocco Crisis comes to Head », A.U.F.S. Repport, 30 août 1956, et Benjamin RIVLIN, « Towards Political Maturity in Morocco », Current History, Juillet 1959, p. 27.

RÉZETTE, op. cit., : في (1953) في : - توجد مقتطفات من النداء الأول (أكتوبر 1953) في :

6 – أجهض المشروع لأن زياد، باعتباره مسؤولاً محلياً لجيش التحرير، اختلس جزءاً هاماً مــن الأمـــوال جمعت لشراء الأسلحة.

<sup>7</sup> في الوقت الذي قدم فيه علال الفاسي هذه الاقتراحات باسم المقاومة، بدأت هذه الأخيرة في الابتعاد عنه بوضوح. كانت رئاسة علال الفاسي في اعتبار منظمي المقاومة، بحرد منصب شرفي، وقد صدمهم ادعاءات الزعيم الاستقلالي. وقد تورط ابن عمه عبد الكبير الفاسي، بدوره، في قضية تتلعق باختلاس أموال المقاومة.

Le Petit Marocain, 17 Juin 1956, p. 14. : مذكور في : - 8

9 - حوالي مارس سنة 1956، أوفد المندوب السامي أندري-لويس- ديبوا (André-Louis Dubois) إلى طنحة مبعوثين للتفاوض حول دعوة علال الفاسي إلى المنطقة الفرنسية سابقاً. لكن علال رفض ذلـــك

العرض على الرغم من جميع الضمانات التي قدمت فيما يخص أمنه الشخصي.

 $^{10}$  كانت علاقة ابن بركة بالمقاومة أضعف من علاقات علال الفاسي. انظر في هذا الصدد، ملاحظات أحيه في :

Abdelkader BENBARKA : EL Mehdi BEN BARKA mon frère, Paris, 1966, pp. 92-93. السني أغضبته التنفيذية عين الحسن اليوسي إلى درجة التهديد بالاستقالة من اللجنة التنفيذية.

<sup>12</sup> - ASHFORD, *Political Change...*, pp. 224-226.

- 13 م. س. ن. ص. 196.
- 14 كان المفتشون أقرب إلى علال الفاسي منه إلى ابن بركة، ويرجع ذلك إلى انتمائهم الاحتماعي، وإلى نوعية التعليم الذي تلقوه (باللغة العربية في معظم الأحيان).
- - 16 في الترجمة الفرنسية (المترجم)
  - 17 سوف نتعرض بإسهاب لأسباب استقالة البكاي في الفصل الحادي عشر.
- 18 وهذه أسماء الوزراء الاستقلاليين آنذاك : أحمد بلافريج وعبد الكريم بنحلون وادريس المحمدي وعبــــد الرحيم بوعبيد ومحمد الفاسي وعمر بن عبد الجليل وامحمد الدويري وعبد الله إبراهيم وأحمد اليزيدي.

<sup>19</sup>- Le Petit Marocain, 23 avril 1958.

تشاور محمد الخامس في اليوم نفسه مع الفقيه البصري وبوشعيب الدكالي وحسن صفي من المقاومة، ومع ابن الصديق وبوعزة وعبد الرزاق من الاتحاد المغربي للشغل.

- <sup>20</sup> كان مسعود الشيكر من بين موقعي عريضة سنة 1944، كما أنه كان عضواً في اللجنــة التنفيذيــة المؤقتة لحزب الاستقلال في الفترة الممتدة بين سنة 1952 و1955. وكان يعتبر من رجال القصر، لأنه عمل في أول ديوان ملكي سنة 1967، واحتل منصب المدير العام للديوان الملكي سنة 1957. أما أحمد اليزيدي، فهو أخ محمد اليزيدي (عضو اللجنة التنفيذية)، وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي.
- 21 يلزمنا أن نذكر بأنه في الوقت نفسه، عاد دوكول إلى الحكم بفضل دعم "جيش الجزائر"، فكان من الصعب على المغرب أن يواجه هذه الأحداث من دون حكومة.
- 22 عندما عين الشيكر مكان المحمدي على رأس وزارة الداخلية، ضم هذا الأخير صوته إلى الانتقادات التي وجهها عبد الله إبراهيم إلى القيادة القديمة للحزب. يبدي جان لاكوتير (Jean Lacouture) تعجب من الراديكالية الجديدة التي اتسمت بها مواقف المحمدي، انظر :

Le Petit Marocain, 2 Juillet 1958, p.4.

23 – أكد لنا شاهد جدير بالثقة من المقربين إلى الأمير مولاي الحسن، أن الملك استقبل ابن الصديق وعبسد الله إبراهيم قبيل تشكيل حكومة بلا فريج. وصرح هذان الأخيران أنه لا ينبغي تأويـل موقفهمـا خــلال الأزمة أنها كانت معارضة للقصر، بل مجرد تعبير عن الاختلاف بين قادة حزب الاستقلال.

<sup>26</sup> — امحمد بوستة محام من مدينة مراكش، وقد سبق له أن شغل منصب مدير ديوان أحمد بلافريج حـــين كان هذا الأخير وزيراً للشؤون الخارجية (1957). وامحمد الديوري أول مغـــربي تخـــرج مـــن مدرســــة بوليتكنيك. وكان كلاهما عضوين في اللجنة السياسية.

<sup>30</sup> – نشرت رسالة استقالة بوعبيد على أعمدة حريدة لافيحي بتاريخ 23 نوفمبر من سنة 1958. حاول بلافريج، دون حدوى، الوقوف في وجه الملك، فقد أيد ملتمساً يحتج فيه الحزب على تعيين مولاي الحسن العلوي (صهر الملك وباشا مدينة مكناس سابقاً) عاملاً على إقليم مكناس. لكن الملسك نجسح في إقنساع بلافريج بسحب معارضة الحزب، بدعوى ضرورة مكافأة الأمير على خدماته. في المغرب، ليس هناك مسن يقف في وجه هذا النوع من الحجج.

57. ص. ن. ص. 108/ علال الفاسي، عقيدة وجهاد، ص.  $^{31}$ 

<sup>32</sup> – Le Petit Marocain, 11, 14 et 15 janvier 1959.

33 - صدرت جريدة "مستقلة" تحت عنوان: " الأيام" أخذت، تهاجم حكومة عبد الله إبسراهيم بطريقة منتظمة. وبعد إقالة الوزير الأول، في مايو/ أيار من سنة 1960، عبرت الجريدة في آخر عسدد لهسا عسن ارتياحها لنجاح مهمتها.

#### 34 - مقتطف من :

BEN BARKA, op. cit., pp. 26-27. Aussi, Jean LACOUTURE, « Tension politique à Rabat », Le Monde, 30 janvier 1959, p.7.

35 – أريقت الدماء مثلا في بوعرفة في بداية أبريل/ نيسان من سنة 1959. حاول المتمردون فستح بعسض المكاتب، فاحتج أتباع القيادة واعتقلهم القائد، وحدث اصطدام قتل خلاله شخصان. آنذاك تنقل بوسستة إلى عين المكان والهم وزارة الداخلية (كان على رأسها المحمدي) بتحريض أنصار الانشقاق.

36 – يتعلق الأمر هنا بشخص آخر يحمل اسم محمد الطاهري. ولهذا الأخير آراء ماركسية، وقد ســـبق أن

<sup>&</sup>lt;sup>24</sup>– ASHFORD, op. cit., p. 227.

<sup>&</sup>lt;sup>25</sup>- Jean LACOUTURE, Le Monde, 2 Juillet 1958.

<sup>&</sup>lt;sup>27</sup>– ASHFORD, op. cit., p. 28.

<sup>&</sup>lt;sup>28</sup>– Loc.cit.

<sup>29 –</sup> قدم بوعبيد استقالته بالفعل في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، إلا أن الخبر أحيط بالسرية خلال أسبوعين. حول الأزمة الحكومية الثانية، انظر : . Ibid., pp. 106-111

262 منين

شغل منصب رئيس ديوان بوعبيد، يعيش حالياً في المنفى. كان صاحب الاسم الأول المذكور في المستن في المجموعة الثالثة، إذ تابع دراسته في الهندسة الزراعية بباريس، وعين سنة 1960 مسديراً للمكتسب السوطني للري. والاثنان فاسيان وأبناء العم.

عاد محمد الطاهري من المنفى، وظهر من حديد ولمدة وحيزة على المسرح السياسي سنة 1971. شارك في الحكومة وزيراً للتحارة.

<sup>37</sup> – كان الطاهري والقادري وبوستة والدويري والزهيري بمثابة النحوم في احتماع المجلس الوطني للأطـــر في نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1959، تجد خطبهم في وثائق احتماع فاس في 29 نوفمبر 1959.

وقد سبق لعدد من أولئك الشبان أن عبروا عن مشاعرهم من خلال معرفتهم للقيادة القديمة بصدد تعيين الشيگر على رأس وزارة الداخلية.

38 - ونذكر من بينهم: امحمد الدويري، امحمد بوستة، وقاسم الزهيري، والمحمدي وعمر بن عبد الجليل، أمين بنجلون. ونشير إلى أن امحمد الدويري صهر لأحمد بلافريج.

<sup>39</sup> في مايو/ أيار من سنة 1960، أنشأت هذه المجموعة الجمعية الوطنية للتقنيين الفلاحيين، وترأسها الغرفي، بينما أسند لابريك منصب نائب الرئيس. وعين عمر بن عبد الجليل رئيساً شرفياً بالإجماع. أنظر: Al Istiqlal, 18 juin 1960, p.6.

<sup>40</sup>– « Lettre d'un militant de L'Istiqlal à un militant de L'U.N.F.P »., (Al Istiqlal), 16 Juin 1963.

ينسب كاتب الرسالة مسؤولية الانشقاق إلى ابن الصديق، ويضيف أن هذا الأخير سيكون سعيداً بنجاحــه أيضاً، وبما يعرفه أ.و.ق.ش. من نجاح سوف نرى فيما بعد أنه في سنة 1963، لم يكن أ.و.ق.ش. يخلو من المشاكل الداخلية.

<sup>41</sup> - علال الفاسي، عقيدة وجهاد، يكمن السبب الأساسي في الانشقاق، حسب علال الفاسي، في قضية بنك الدمناتي، ويتعلق الأمر بمشروع أشرف عليه البصري، بحانب رجل الأعمال الكبير الحسين السدمناتي، وعبد الكريم الخطيب. فتح هذا البنك المجال أمام الرأسمال الأجنبي، فعارض قدماء الحزب هـذا المشروع "الأمبريالي"، وقد ظل الجو معكراً من حراء هذه القضية بشكل ساهم في إفشال محاولات التصالح اللاحقة. انظر م. ن. ص. 49-50

42 – انتخب عبد الكبير الفاسي وقاسم الزهيري في اللحنة التنفيذية سنة 1962، إلا أنه لم يستم انتخابهمسا سنة 1965. وما زالا عضوين في الجلس الوطني، حيث يحتلان موقعاً هاماً.

43 – انظر : عبد الحميد عواد، الاستقلالية والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، الرباط، 1965، أصبح عواد مديراً لجريدة الرأي (L'Opinion) سنة 1971.

44 – علال الفاسي، خطاب أمام المؤتمر السابع لحزب الاستقلال، 12-14 فبراير/ شباط من سنة 1965، أنظر حريدة العلم، 13 فبراير 1965، ص. .4

<sup>45</sup> – توفي سنة .1966

46 — كان علال الفاسي، في الغالب، يطمئن لهذه المجموعة، ذات النمط السلفي، أكثر من غيرها. في : عقيدة وجهاد، ص. 70، يذكر من بين أشد أنصار وحدة الحزب : الهاشمي الفيلالي وبوشي الجسامعي ومحمد وأحمد المذكوري، وعبد العزيز بن إدريس، وكلهم من ذوي التكوين العربي إلى جانب إلمسامهم بالإسلام.

47 - حصل حزب الاستقلال على 20 في المائة من الأصوات في الوسط القروي، و 35 في المائة في الوسط الحضري، وحصل في الجموع على 478 998 صوتاً، مما يعادل 20 في المائة من الأصوات المعسبر عنسها. بصدد هذه الأرقام، انظر:

Octave Marais, « L'élection de la Chambre des Représentants du Maroc », A.A.N., 1963, pp. 98-102.

48 - للمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب، انظر:

Abdelouahad RADI, Naissance et évolution des Mouvements de Jeunesse au Maroc. D.E.S. de Philosophie (non publié), Sorbonne, 1963-1964. pp. 107-110.

<sup>49</sup> – حول تاريخ المحلس الاستشاري، انظر:

Pierre EBRARD, « L'assemblé consultative marocaine », A. A. N., 1962, en particulier pp. 65-70; et aussi du même, étude sous le même titre dans C.H.E.A.M. (Centre des Hautes Etudes de l'Afrique et de L'Asie moderne), Paris, 1959, vol. 146, n°3100.

50 — صرح أحدهم أمام المؤلف، "لم يكن في استطاعتي أن أتخلى عن معلمي في هذه القضية، إذ أوجـــد لي عملاً لما رجعت من فرنسا سنة 1957". في هذا الكلام إفصاح بطريقة ضمنية عما أشار إليه كـــثير مـــن الذين تحاورت معهم.

## الفصل العاشر

# صعوبة إدراك هوية أنصار اليسار

غالباً ما وصف الملاحظون المهتمون بالسياسة المغربية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأنه حزب المستقبل، في ضوء تقييمهم لبرنابحه وأنصاره الذين يستقطبهم من ضمن الفئات التي تبدو له أكثر وعياً بمشاكل البلاد، أي العمال والفلاحين، والعاطلين، والمثقفين "المتنورين" الذين يشكلون طليعة الحزب والأمة. ربما تبادر إلى ذهننا أن هذه الفئات تشمل المغاربة الذين قطعوا الصلات مع النماذج الاجتماعية العتيقة، وهم يحاولون التكيف مع متطلبات الحياة العصرية. ومن البديهي أن سكان مختلف المناطق المغربية تعيش مشكل التكيف بشكل مغاير، وبعض هذه المناطق المنعزلة أو تلك التي ترفض بتعال التحلي عن تقاليدها، لم توثر فيها كثيراً صيرورة التطور والتحديث. وهذه المناطق بالذات، لا تحم لحد الساعة، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لأن جهوده في هذا المجال ستكون موازية للنتائج المحصلة. وفي المقابل، ركز الحزب على القطاعات الاجتماعية التي تعرف النمو الأسرع، السي يمسها التصنيع، والتمدن والتعليم، والنظام البيروقراطي. تعتبر تلك الفئات مبدئياً أكثر تسييساً، أو التصنيع، والتمدن والتعليم، والنظام البيروقراطي. تعتبر تلك الفئات مبدئياً أكثر تسييساً، أو الكثر قابلية لجاذبية اليسار. وإذا ما صار المغرب بلداً عصرياً، فإنه نما لا شك فيه أن قطاع مؤيدي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سيحتل وزناً سياسياً عستملاً في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

سوف نهتم طوال هذا الفصل بأكثر الفئات تأثيراً ضمن أنصار الحــزب، أي العمــال والمهاجرين القرويين، والمقاومين، والبيروقراطيين، والطلبة. وما أريد أن أوضــحه هنــا أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يتحرك في ميدان مليء بالعراقيل، شأنه شــأن أي حــزب

يساري فيما سيأتي مستقبلا. وإذا كان في هذه الدراسة ابتعاد مؤقت عن موضوعنا الرئيسي، فإن ذلك ضروري لفهم الأزمة التي قسمت مؤسسي الحزب، وأدت بالتالي إلى انشقاقه وشلله.

#### جماهيسر المدن

كان قادة الاتحاد المغربي للشغل في مقدمة المنتقدين للقيادة القديمة لحيزب الاستقلال. وعندما أسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انضم أنصارهم إليه بصفة جماعية. بدأ المغاربة منذ سنة 1948، يتسللون إلى الاتحاد العام للنقابات الفيدرالية بالمغرب، التيابع للمركزية الفرنسية (س. ج. ت.) (CGT) وأبعدت القيادة الفرنسية سنة 1950، حين أصبع الطيب بن بوعزة كاتباً عاماً للاتحاد، وأعلنت النقابة عن الإضراب العام على إثر اغتيال السزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد في ديسمبر/كانون الأول من سينة 1952، جميا أدى إلى اعتقال بن بوعزة وبن الصديق، وأطلق سراحهما في 18 سبتمبر/ أيلول من سنة 1954. وفي اعتمال النقابي الخيرب، وفي 20 مارس/آذار من سنة 1955، أسسا اللجنة التنظيمية لتطوير العمل النقابي الحسر بالمغرب، وفي 20 مارس/آذار من سنة 1955، أسسا اللجنة التنظيمية للغربي للشغل. ولم تعمال السلطات الفرنسية على إيقاف نشاط الزعيمين النقابين!

ظل الاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية الوحيدة بالمغرب حتى سنة 1960، حيث أنشأ حزب الاستقلال نقابة منافسة، أطلق عليها اسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. وقامت الأحزاب الأخرى بالعملية نفسها، لكنها لم تحصل سوى على نتائج محدودة. ومازال الاتحاد المغربي للشغل أقوى منظمة نقابية من حيث عدد أعضائها، تفوق الأجهزة الأحرى بكثير من حيث التنظيم. ويصعب تقديم أرقام مؤكدة حول عدد المنخرطين في الاتحاد المغربي للشغل. فقد ادعى غداة الاستقلال، وكان آنذاك في فترة ازدهاره، أنه يضم 000 600 عضو، أي الرقم نفسه الذي تقدمه المنظمة المركزية اليوم، على ألها توضح أن ثلثي العدد الإجمالي يتكون من الفلاحين والعمال والزراعيين?. لقد برهنت البروليتاريا الفلاحية ألها في الواقع لا تستحيب إلا نادراً لمجهودات الاتحاد المغربي للشغل، وللجامعات القروية وحسود شكلي أكثر منه وجود فعلى. بلغت الانخراطات في الاتحاد المغربي للشغل رقمها القياسي

سنة 1956، ولا شك أن المنظمة كانت تجتذب المأجورين الفلاحين آنذاك، لأن الظروف كانت تدفع جميع المغاربة إلى الانضمام إلى هيئة من الهيئات، لكن سرعان ما انحصر هذا المد. لقد وحد كريكوري لازاريف (Gregori Lazarev) في دراسة حول منطقة مقدمة الريف شمال مدينة فاس، وضمن عينة من 563 عاملاً زراعياً يعملون بصفة عادية سنة الريف شمال مدينة فاس، وضمن عينة من 563 عاملاً زراعياً يعملون بصفة فاديم أن النقابة ثم غادروها، وأن 8،31% لم يسبق لهم أن انخرطوا في تنظيم نقابي. وأن 8،31% لم يسبق لهم أن انخرطوا في تنظيم نقابي.

لم يكن للبروليتارية الفلاحية والفلاحين، في اعتقادنا، سوى دور هامشي في الاتحاد المغربي للشغل، ويبدو أن القادة النقابيين اعترفوا ضمنياً بهذا الواقع. وتتكون القسوى الحيسة للاتحاد المغربي للشغل من 26 جامعة وطنية، موزعة على أساس مقاييس مهنية، وتمشل 47 التحاداً محلياً. وهناك تقدير سخي يقترب من عدد 250 000 منحرط ألا أن منظمي الاتحاد المغربي للشغل ليسوا مطمئين إزاء بعض الفئات، فقد لاحظوا أنسه لا ينبغسي عليهم أن يعتمدوا على الموظفين، وعلى "مثقفي" الاتحادات والجامعات الوطنية للتعليم، وسنرى فيمسا بعد أن رحال الإدارة المنخرطين في النقابة شكلوا نقطة خلاف مؤلمة بين قادة المنظمة وقادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما سنرى ذلك فيما بعد. تشكل البروليتاريا الصناعية إذن، القوة الأساسية في الاتحاد المغربي للشغل، وإذا اعتبرنا الركود الاقتصادي الذي يعساني منه المغرب منذ سنة 1956، توصلنا إلى أن الأرقام حول عدد العمال المشتركين في النقابة لم منظمة في 100 معمل، بينما كان 000 60 عامل يشتغلون بصفة موسميسة في صناعات المصبرات الغذائية والنسيج أله يكننا أن نقترح، دون تأكيد، رقم 000 10 بالنسبة للعمال المنخرطين بصفة دائمة في الاتحاد المغربي للشغل المنخرطين بصفة دائمة في الاتحاد المغربي للشغل المنترطين بصفة دائمة في الاتحاد المغربي للشغل المناس المناس المناسة للعمال المنخرطين بصفة دائمة في الاتحاد المغربي للشغل المناس المنظمة في النسبة للعمال المنخرطين بصفة دائمة في الاتحاد المغربي للشغل المناس المن

تعد البطالة بالمغرب ظاهرة تخص الوسط الحضري، ومن المفيد الإشارة هنا إلى نسبة العاملين والعاطلين. تقدر نسبة العاطلين 22% من الساكنة النشيطة. وهذا معناه أنه في سنة 1964، كان هناك 200 227 مغربياً من دون عمل، وكان نصف هذا العدد لا يتوفر على عمل منذ اثنا عشر شهراً أو أكثر?. ويقابل كل فرد يشتغل في القطاع الصناعي، اثنان آخران يبحثان عن عمل. وتزداد هذه النسبة قوة في مدينة الدار البيضاء، حيث يوجد 43% من العمال المغاربة، يفوق عدد العاطلين 000 000 ألى ينتج عن هذه الوضعية مضاعفات

واضحة. تمثل البروليتاريا المنخرطة في الحركة النقابية نخبة متميزة، إلا أفحا نخبة شديدة الهشاشة أيضاً. يضطر القادة النقابيون على مضض إلى اتخاذ موقف الحددر والحيطة في مطالبهم، لأن المشغلين، سواء الدولة أو الخواص، يسهل عليهم تعويض العمال المطرودين، بسبب بعض الأنشطة النقابية غير المرخص بها. وعلى غرار ما يحدث غالباً في البلدان ذات البطالة المرتفعة، فإن النقابات تنحو، بشكل أو آخر، إلى حصر عملها في مشاكل استقرار أوضاع الشغيلة وحين تكون النقابة مرتبطة بأحد الأحزاب السياسية، مثلما هو الأمر بالنسبة لدا.م.ش. مع ا.و.ق.ش. فمن الصعب تجنب الصراعات التي تنشأ حول موضوع مساهمة النقابيين في الإضرابات ذات الطبيعة السياسية. وهكذا فإن الإضراب الذي أجهض في دجنبر 1960، والذي سنعود إلى الحديث عنه في مكان لاحق، فَحَر الصراع الكامن بين قادة ا.و.ق.ش. وقادة ا.م.ش.

من الصعب فهم جماهير المدن، سواء تعلق الأمر بالمهاجرين القرويين أو قدماء الحضريين، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار صراع المصلحة. الأساس القائم بين العمال والعاطلين. إن كل النقابات المغربية تواجه هذا المشكل. وطالما ظل الاقتصاد المغربي عاجزاً عن احتسواء فائض البد العاملة، فإن النقابات لن تتمكن من استقطاب النيار المستمر الذي تشكله حركة الهجرة القروية. لقد حاولت النقابات أن تجذب هذه القاعدة العريضة، لكن بما أن الأمر يتعلق بكتلة من العاطلين، فإن تنظيمهم أمر مستحيل من الوجهة العملية، كما أهم يمثلون، في آن واحد، أكبر تمديد بالنسبة لأمن شغل العمال المنخرطين الدنين تتحمل النقابات في شمال إفريقيا يمكنها أن مسؤوليتهم. ويعتقد و.هـ لويس (W.H. Lewis) أن النقابات في شمال إفريقيا يمكنها أن توفر بنيات استقبال لفائدة ساكنة الهجرة القروية، وذلك بتوفير الملحاً لأولئك الدنين يضطرون للتخلي عن قبائلهم وقراهم، ويعانون بذلك وضعية اجتثاث فيما يعيشونه مسن واقعها. غير أن النقابات المغربية لا يمكنها أن تلعب هذا الدور إلا في حدود ما تسمح بسه الطاقة الاستيعابية للاتحادات العمالية، طاقة لا تزال ضعيفة في الوقت الراهن، بسبب اقتصاد عاجز عن خلق مناصب شغل جديدة.

(لقد نص إحصاء سنة 1971، ضمن الساكنة النشيطة، على وجـود 300 000 مـن العاطلين الذين يبحثون عن عمل لأول مرة. ولم ينشر أي إحصاء آخر حول نسبة البطالـة.

وحسب مصادر جديرة بالثقة، هناك ضمن الساكنة النشيطة، 21% من العاطلين يتراوح عمرهم بين 17 و65 سنة، مما يعني 000 10 مغربياً. وفي المناطق الحضرية تصل النسبة المذكورة إلى 35%. واعتماداً على المصادر الحكومية، يؤكد محمد الحبابي أنه، عند إنجاز التصميم الخماسي سنة 1958، احتفظ المخططون برقم 000 750 عاطل كتقدير، وكان التصميم الرقم المرتقب بالنسبة لسنة 1972)\*.

يتركز المهاجرون القرويون في دور الصفيح. وبما أن الآلاف من الأشخاص الوافدين يقطنون في هذه الأحياء، فإن هذه الأخيرة تصور وكأنما المجال المشالي لاستقطاب قول اليسار. والواقع أننا ننظر إلى هذا التحليل بشيء من التحفظ، لأنه يفترض أن سكان دور الصفيح يكونون وسطاً بروليتاريا بالمعنى الأوروبي للكلمة. بيد أن الأمر على خلاف ذلك كما سنرى في مكان لاحق. يلاحظ المراقبون المعاصرون بحق، غياب البنيات الاجتماعية لدى الجماهير الحضرية، لكن يبدو ألهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن ذلك "الاجتثاث" كان أمراً عادياً بالمغرب منذ القرن التاسع عشر على الأقل. لقد أرخ جان لويس ميسيج ( .J.L. J.L. الميرورة التمدين التي بدأت حوالي سنة 1830، وألح على أهمية نزوح الهجرة في اتجاه المدن الساحلية على إثر مجاعة 1850. وفي ما بين سنوات 1832 و1866، تم تزايد ساكنة المدن الرئيسية بالساحل على الشكل التالي<sup>12</sup>:

1867-1866	1836-1834	
26.000	22.000	الرباط
1.100	800	آسفي
5.000	2.500	العرائش
12.000	7.500	طنجةطنجة
16.000	10.000	الصويرةا
4.000	800	الجديدة
6.000	700	الدار البيضاء

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

وكتب الدكتور فيزجيربر (Weisgerber) سنة 1895، أن حي التناكر بالدار البيضاء "يكاد يتكون من مجموعة من "نواول\*"، من قصب، حيث تَعُجُّ بالكادحين مسن الأهالي "النازحون من القبائل المجاورة أو من منطقة سوس"<sup>13</sup>. كانت "النواول" آنذك أحياء الصفيح الحالية، وعلى هامش المراكز القروية الحالية، نجد أحياء من "النواول" مثلما كان عليه الحال قبل سبعين سنة بمدينة الدار البيضاء. يجب أن نستعمل بكثير من الحذر رموز الاختمار الاجتماعي، مثل الهجرة القروية، والبطالة، وأحياء مدن القصدير. لا شك أن الظواهر تفاقمت في السنوات الأخيرة، لكنها لم تتولد فقط عن صيرورة التحديث أ. ربما بالغ الملاحظون في تقييم التغييرات الاجتماعية التي يشهدها المغرب حالياً، وذلك بتقديمها اعتباراً من تجارب لا نظير لها، أو بتضخيم جمود البنيات التقليدية وتأثيرها على الفرد. إذا كان كثير من المغاربة يعانون حالياً من الاستعصال، فإن هذا المشكل حصل في السابق أيضاً، وإذا كانت المؤسسات التقليدية تتفسخ ببطء، فإن انحلاها قد بدأ في فترة مبكرة.

تتحلى ملامح الهجرة القروية أصفة أوضح في مدينة الدار البيضاء، حيث كان 10 % من السكان يعيشون في أحياء من القصدير سنة 1950. يفد النازحون من جنوب وشرق المغرب، خاصة من السهول المجاورة: دكالة والشاوية (40 %) وتكمن دوافع الهجرة في المحاصيل الهزيلة وتجزئة الأرض والتراعات المختلفة (مع السلطات في معظم الأحيان)، مثلما تكمن في جاذبية المدينة وما توفره من امتيازات: مدارس، أجور مرتفعة ألا فيما بسين الحصائي سنتي 1936 و 1952، كان مقدار تزايد سكان البوادي في حدود 0000 نسمة نحو نسمة، بقي من بينهم 700 700 نسمة في البادية، وهاجر حوالي 300 000 نسمة نحو مراكز قروية ذات الازدهار النسبي، بينما نزح منهم 500 000 نسمة إلى المدن الكري. وتزايد عدد سكان الدار البيضاء في الفترة نفسها عقدار 280 000 نسمة. وهذا التزايد لا يرجع في كامله إلى الهجرة القروية، لكن من الأكيد أن الدار البيضاء استقبلت معظم القرويين النازحين النازحين القروية، المخرة الظاهرة مستمرة في الوقت الراهن ألا.

<sup>\* -</sup> كلمة بالدارجة المغربية، عربية الأصل: نَوْل، منوال يحاك عليه الثوب. ج: أنوال.

لا تقطع الصلات مع البادية بكيفية شاملة حتى في حالة الاستقرار النهائي للنازحين في المدينة. نجد مثلاً أن التحار الصغار المنحدرين من منطقة سوس يتنقلون بانتظام بين الشمال، حيث توجد أراضيهم الفلاحية، وحيث تمكث زوجاهم. وإذا كان قرويو السهول المجاورة يرحلون معهم عائلاهم، فإلهم يعودون مراراً إلى البادية من أجل الحصاد، ويحتفظون بقطعة أرض لتحسين مدخولهم. وفيما يخص سكان الواحات فإلهم يقصدون الشمال خلال السنوات الأخيرة التي تتضرر فيها الفلاحة، ويعودون إلى مناطقهم الأصلية مع عودة الأمطار إليها. تشكل الهجرة الموسية جانباً آخر من الهجرة القروية. يتغير عدد سكان مدينة آسفي، على سبيل المثال، بصفة ملموسة، من فصل إلى آخر (في بعض السنوات، يكون التغيير من 80 000 إلى 80 000 نسمة)، وذلك حين ياتي الفلاحون للعمل في المصانع أو لتسجيل طفل في المدرسة في المدرسة الاحتفالات العائلية، وفي فترة المهاجر لزيارته في المدينة، ويعود بدوره لزيارة أهله بمناسبة الاحتفالات العائلية، وفي فترة الحصاد، حيث يحصل على نصيبه من إنتاج أرض ورثها في إطار المشاعة. قدر أندري آدم الحصاد، حيث يحصل على نصيبه من إنتاج أرض ورثها في إطار المشاعة. قدر أندري آدم الأصلية، ويتزوجون في غالب الأحيان من بنات عمومتهم 12.

يحتفظ النازح القروي بعلاقات هشة مع العالم التقليدي، لكنها علاقسات لا تصساب بالانقطاع ؟ حيث لا يتأثر سلوكه، ومحيطه الأصلي إلا قليلا بالاتصال المستمر القائم مسع المجتمع الصناعي، والثقافة الحضرية الحديثة. ولا يتنكر النازح لطفولته وتربيته وثقافته الأصلية 22. ولا ينفصل أيضاً سكان أحياء القصدير عن جذورهم، لا تخلو هذه الظاهرة من الدلالة السياسية. لا يعد النازح بالمتطرف أو بالبروليتاري المستلب، خلافاً لما يعتبره البعض. وله في الواقع استعداد للانقياد، وإذا ما كان له رد فعل ضد السلطة، فإنه يتخد شكلاً عتيقاً. ويجب كذلك أن لا ننسى وحسب كل الاحتمالات أنه معرض للبطالة، ور. عن تشخيص يكن له من قبل عمل مستقر، وبذلك يظل من هذه الزاوية أبعد ما يكون عن تشخيص يكن له من قبل عمل مستقر، وبذلك يظل من هذه الزاوية أبعد ما يكون عن تشخيص الصورة النموذجية للبروليتاري 23. وخلاصة القول، إنه يظل تحت رحمة الدولة في كل فترات حياته اليومية. ليس لس "نوالته" وجود قانوني، وتعد بطبيعتها سكناً مؤقتاً. وإذا كان بائعاً متحولاً كان تحت رحمة رجال الشرطة، إذ يستطيعون أن يسحبوا منه رخصة البيع إن كان متحولاً كان تحت رحمة رجال الشرطة، إذ يستطيعون أن يسحبوا منه رخصة البيع إن كان على متحولاً كان تحت رحمة رجال الشرطة، إذ يستطيعون أن يسحبوا منه رخصة البيع إن كان

يحمل تلك الرخصة، ويستطيعون أن يغضوا الطرف عنه إن لم يتوفر عليها. ويشكل المعاش الذي يتقاضاه من الدولة كلا أو جزءاً من موارده إذا كان من قدماء المقساومين أو مسن العسكريين المتقاعدين. وإذا كان له عمل فإنه يرغب في الاحتفاظ به مهما كلفه ذلك مسن ثمن، ولا شك أنه قادر على العنف، مثلما ظهر في انتفاضة سنة 1965، إلا أن ردود فعلسه قصيرة وعفوية وغير منضبطة؛ إذ ليس بالإنسان الذي ليس له ما يخسره، يفضل بذلك حي القصدير على البادية، وقد تجلى الخجل السياسي لأحياء الصفيح في الاستفتاء حول الدستور الذي تم في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962، حيث قام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحملة نشيطة من أجل المقاطعة، إلا أن "الجماهير الشعبية" في الأحياء الفقيرة بالدار البيضاء صوتت لصالح الدستور بنسبة تفوق محظوظي الأحياء السكنية الراقية 24. وإذا كان الاتحساد الوطني للقوات الشعبية يحظى بالعطف الصامت من محرومي المدن، فإن هذا الشعور نادراً ما يتحول إلى مستوى الالتزام والمساندة الفعلية.

### المقاومة في المدن والبوادي

لقد ظهرت بعض حركات المقاومة الحضرية والقروية بعد الاستقلال بمثابة قوة من القوى الكبرى الثلاث المكونة لحزب الاستقلال. كانت المجموعات الإرهابية الحضرية، وفرق حيش التحرير تتشابه عموماً من حيث نوعية الاستقطاب، لكن القيادة الميدانية للعمليات، كانت في كلتا الحالتين، بين أيدي قادة معظمهم نازحون قرويون منحدرون من الجنوب<sup>25</sup>، فهم يعبرون عن روح الانتفاضات الفلاحية التي تعرضنا لها في الفصل السادس، ويتحدون بالتالي كل تصنيف سياسي. إلهم ميالون إلى المواقف العنيفة دون أن يكونوا بالضرورة ثوريين. لقد أنجب المغرب على مر العصور سلالات من الخطباء ذوي البلاغة الحماسية، وهم زعماء، لهم فعالية عملية أكثر منها نظرية. حاول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يقدم قادة المقاومة باعتبارهم ثوريين واعين، يناضلون من أجل وضع حد لاضطهاد الجماهير، وتمني أن يستعملهم مشل قوات صدامية، لكن المقاومين لم يستحيبوا لآماله.

كان قادة المقاومين يشكلون مجموعتين، إحداهما مكلفة بالبحث عن الأسلحة والتمويل والدعم الخارجي، والأخرى مكلفة بتدريب فرق الفدائيين، وتنفيذ العمليات الفدائيية

والعسكرية. وكانت الأولى خاضعة لمثقفين من بورجوازية المدن، بينما هيمنت على الثانيسة عناصر قروية. وقد عمل الفقيه البصري مع المجموعتين. وكان أنشط عناصر المجموعة الخارجية عبد اللطيف بنجلون، وعبد الرحمن اليوسفي، وعبد الكريم الخطيب، وعبد الكبير الفاسي، وزياد، والغالي العراقي، والمهدي بن عبود، وحسين برادة. وكان قدادة السداخل أكثر عدداً، وأشهرهم: حسن الأعرج، ومحمد المكناسي، وعبد الله الصنهاجي، وبوشعيب الدكالي، ومحمد بن سعيد، والإخوة المانوزيين. لقد ضم البصري معظمهم إلى حزب الاستقلال، ثم جعلهم يلتحقون فيما بعد بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن مجموعتهم ظلت بعيدة عن الحضريين المتطورين.

ينتمي قادة المقاومة إلى مناطق مختلفة، ولم يضعوا أبداً ثقتهم الكاملة في قادة الحزب: بو عبيد وابن بركة وابن الصديق. وقويت شكوكهم بعد اغتيال عباس المساعدي بفاس في 28 يونيو/ حزيران من سنة 1956، الذي تم حسب ما قيل بأمر من ابن بركة. لم تكسن له الأخير علاقات حيدة بالمقاومة. وقد ازداد التوتر بينهما بعد مفاوضات إيكسس لي - بان حيث كان ابن بركة يؤيد حلاً للمسألة المغربية دون عودة محمد الخامس. وقد أثسار هذا الموقف استياء زعماء المقاومة في الداخل، حيث شنوا الكفاح المسلح للاحتجاج ضد نفي السلطان، ومن أحل عودته إلى العرش أو هكذا أقاموا العراقيل في منطقة الريف أمام فتح مكاتب حزب الاستقلال، وفي مارس أذار من سنة 1956، بينما كان ابن بركة في جولسة في المنطقة، قام عباس المساعدي باعتقاله. ويبدو أن هذا الحدث دفع ابن بركة إلى التفكير في المنطقة، قام عباس المساعدي باعتقاله. ويبدو أن هذا الحدث دفع ابن بركة إلى التفكير في تصفية هذا الأخير، فاستعمل أحد الحاسدين من أتباع المساعدي لهذا الغرض، وهو ريفي يدعى حجاج  $^{72}$ . نرى من خلال هذا أن المقاومين لم يكونوا من الأنصار المتحمسين للاتحاد يدعى حجاج  $^{72}$ . نرى من خلال هذا أن المقاومين لم يكونوا من الأنصار المتحمسين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

انطلق العمل الفدائي الحضري بعد مرور فترة وجيزة على نفي محمد الخامس، وكان معظم ضحاياه من المغاربة الذين اعتبروا خونة أو متعاونين مع الاستعمار. وقد أدت عمليات الاختلاس في سنة 1954، إلى شل نشاط جيش التحرير، حيث لم يقم بأي عملية عسكرية قبل أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1955، وازداد نشاطه بصفة خاصة بعد عودة محمد الخامس بحدف الضغط على مفاوضات الاستقلال. وتركزت العملية في منطقة الريف

الشرقي، وبصفة أدق فيما سمي بـ "مثلث الموت" الواقع بين أكنول وبورد وتيزى وسلمي. وكان عدد المحاربين لا يتعدى 600 أو 700 رحل. وينتمي حلهم إلى قبائل گزناية وبويحي ومرنيسة وبني يزناسن<sup>28</sup>، وتقع جميع هذه القبائل قرب المنطقة الإسبانية. لم يكن تركيب حيش التحرير تحدده في الواقع الروح القتالية الطبيعية التي تميزت بما بعض القبائل الريفية، بل إن سهولة التموين والقرب من مناطق اللحوء حددت تكوينه، وهكذا فإن قبيلة بني ورياغل التي تقطن في المنطقة الإسبانية لم تشارك في حيش التحرير، مع العلم ألها من بين القبائل المعروفة بروحها القتالية.

قررت السلطات الفرنسية في صيف سنة 1955، إيقاف هجرة العمال السريفيين إلى الجزائر، وساهم هذا القرار في توقيت المعارك التي بدأت في خريف السنة نفسها. لقد عجل ذلك القرار بالأحداث، لأنه وجه ضربة قاسية لموارد عدد من السريفيين. شن عباس المساعدي وحسن أحموش (خليفة قاضي گزناية) الهجومات الأولى بناحية أكنول في أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1955، وبرزت جيوب متعددة حول تازة، وبناحية الحاجب وصفرو وخنيفرة بالأطلس المتوسط، لكن منطقة الريف شهدت أهم المعارك.

قرر قادة حيش التحرير، خلال اجتماع عقدوه في مدريد في يناير/كانون الثاني من سنة 1956، تقاسم مسؤوليات العمليات. وهكذا قسم الجيش إلى ثلاث قيادات: قيادة الريف، ويترأسها عباس المساعدي، وقيادة الأطلس المتوسط الكبير، ويترأسها ابن ميلودي وعبد القادر بوزار، وقيادة الجنوب، ترأسها ابن حمو المسفيوي والإخوة المانوزي، وأصبح الدكتور الخطيب المسؤول الأعلى عن تلك المجموعات، بينما كلف البصري<sup>30</sup> بمهمة الإشراف على المقاومة الحضرية. ربما استفدنا من التمعن في الوسط الأصلي الذي ينتمي إليه أولئك القادة. فإذا استثنينا ابن الميلودي، نحد أنه لا ينتمي أي منهم إلى المنطقة التي يشرف عليها. وكان بعضهم من المهاجرين القرويين الذين عملوا في صفوف المجموعات الفدائيسة بعد نفي الملك، وكانوا ملاحقين من قبل الشرطة، ففروا نحو الشمال، وساهموا في إنشاء بعش التحرير. هذا هو التطور الذي عرفه عباس المساعدي، المنتمي لقبيلة أيست إسحاق جنوب مدينة محيفرة، وقد اشتغل بمدينة الدار البيضاء، واعتقل هناك سنة 1954. وبعدما طلقت الشرطة سراحه، التجأ إلى الشمال، وفجر المعارك في الريسف. و لم يكن حسن

الأعرج، ومحمد بن سعيد، ومحمد الدكالي من أصل ريفي. وفيما يخص حالة عبد القداد بوزار فإنها تفوق الآخرين. ازداد بالجزائر، وكان مواطناً فرنسياً، يشتغل مترجماً بالمغرب، فإذا به يفر من الجندية، وينضم إلى المقاومة المغربية. ويدل كل هذا على أنه خلافاً للاعتقاد السائد، لا يلعب مقياس الأصل دوراً هاماً في تحديد الزعامة السياسية داخل الوسط القروي. يلاحظ أن القبيلة أو جزءاً مِنها، المبنية على علاقات الدم المزعومة أو الحقيقية، لا تنبذ بالضرورة قائداً لا ينحدر منها. لا تمم هويته أو منطقته الأصلية، بقدر ما تحم قدرت على إنجاز العمل المطلوب منه. لقد رأينا فيما سبق أن بركة الولي لا تسعفه إن هو فشل في الصمود أمام شروط المخزن. كذلك لا يهم أصل شخص ما إذا استطاع أن يجدي نفعاً في إطار مهمة معينة. لقد ازداد نفوذ الدكتور الخطيب بمدينة الجديدة، لكنه وجد في الريف أنه اسنده السياسي الرئيسي، مثلما اعتمد عباس القباح الفاسي من طنحة، على السوسيين بإقليم أكادير.

استمرت المفاوضات حول اتفاقيات الاستقلال بعد رجوع محمد الخامس، في شتاء سنة 1955 و 1956، وقد ترك الفرنسيون قوات عسكرية هامة بالمغرب، وصمم جيش التحرير على إنحاك تلك القوات، لترجيح كفة الملك في المفاوضات الجارية. شنت طوال شتاء وربيع سنة 1956، مجموعات من المقاومين هجومات على أراضي المعمرين وعلى القوات الفرنسية.

شكلت مجموعات الفداء الحضرية وجيش التحرير في سنة 1956، خطراً حقيقياً على الأمن العمومي، ولو لاعتبار واحد يكمن في وجود فرق مسلحة. كانت المقاومة تحت قيادة أشخاص مجهولين، لذلك أصبحت مصدر قلق لدى حزب الاستقلال والقصر معاً. يسعى الأول إلى مراقبتها، والثاني إلى تشتيتها. واستطاع حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد، أن يضما عدداً من القادة، ونجح القصر، خلال مدة خمس سنوات، في تشتيت المناضلين.

تعرضت عدة مجموعات مسلحة للاحتواء في القوات المسلحة الملكية والشرطة 23، وتحولت بعض المجموعات الفدائية إلى قطاع طرق، وأثارت مجموعات أخرى الشبهات من الوجهة السياسية، لأنما كانت موالية للشيوعيين، ورفض هؤلاء الإذعان، وسخرت ضدهم

عناصر من قدماء المقاومة من بين الذين انخرطوا في الشرطة، وتعرض عدد من المقاومين إلى التصفية الجسدية. وهناك مجموعات من حيش تتحرير وضعت السلاح بعد الإعالان عن الاستقلال في مارس/ آذار 1956 تلبية لنداء الملك<sup>35</sup>. كان المغرب قد وقع مع فرنسا في 11 فبراير/ شباط من سنة 1956، اتفاقية مؤقتة حول الإدارة الداخلية للبلاد. وكانت القوات المغربية التابعة للحيش الفرنسي تستعمل إلى غاية هذه الفترة ضد أبناء بلدها. وظلت وضعيتها غامضة مدة شهور، لأن الملك لم يتخذ موقفاً رسمياً حول دورها. لكن اتفاقية فبراير/ شباط اقتضت أن لا تعود تلك القوات المغربية التابعة للقيادة الفرنسية، فتفرقت قوات الكوم والمخازنية عبر البلاد دون أن يتخلوا عن أسلحتهم. آنذاك انضم عدد من المناضلين المسلحين إلى حيش التحرير، لكن في وقت حقق فيه هذا الأخير أهم أهدافه.

تحول خلال بضعة أسابيع، تجمع عصابات تتكون من بضع مئات من المحاربين إلى جيش يتألف من آلاف الرجال. أعلن بعد تأسيس القوات المسلحة الملكية في مايو/ آذار من سنة 1956، وصارت رتبة ضابط تمنح لكل قائد أقنع مائة فأكثر من أنصاره بوضع السلاح. ودفع هذا الإغراء، بجانب امتيازات أخرى، 100000 من المقاومين أو المقاومين المزعومين إلى الانضمام إلى صفوف الجيش المغربي الجديد. ظلت مع ذلك وحدات حيش التحريس تجوب البلاد. وقصد عباس المساعدي فاس للتفاوض حول وضعهم، واستمرت عملية الحاقهم بالقوات المسلحة الملكية طوال شهر يوليو/ تموز 35، وزار الأمسير مولاي الحسسن المناطق الأكثر اضطراباً. انتقلت في تلك الفترة عناصر الأطلس المتوسط المتصلبة إلى منطقة آيت باعمران قرب إيفني، ربما بإيعاز من الأمير. وعاد الهدوء إلى منطقتي الأطلس المتوسط والكبير، لكن ناحية إيفني وإقليم أكادير وقعا تحت قبضة حيش تحرير الجنوب لمدة سنوات. كان ذلك الجيش تحت قيادة ابن حمو المسفيوي والإخوة المانوزيين، وقد اعتمدت عمليات على قبائل باعمران والركيبات. وقد احتفظ إقليم أكادير بذكريات حول تجاوزات حيش على قبائل باعمران والركيبات. وقد احتفظ إقليم أكادير بنكريات حول تجوزات تحيش التحرير أكثر مما احتفظ بذكريات حول مجهوداته من أجل تحرير إيفني 36.

تكون المجلس الوطني للمقاومة المغربية بعد عودة الملك في نوفمبر/ تشرين الثاني من ســـنة 1955، و لم يجتمع سوى مرة واحدة في 18 أغسطس/آب من سنة 1956. وسجل الحاضـــرون أن الأهداف التي كافحوا من أجلها أصبحت موضع تجاهل بعد الاستقلال وإهمال.

"لقد بدأ البعض يتساءل ما إذا لم تكن ثورتنا، قد فشلت بعد الإعلان عن الاستقلال؟ إن الانتصارات التي حققناها حتى الآن ليست انتصارات بالقدر الذي تؤدي به إلى تحرير السيادة المغربية في ميداني الديبلوماسية والعدل. وفيما يخص الميدان الداخلي فإن التغسييرات المرجوة لم تتحقق، كما أنه لم يطرأ عليها أي تغيير يستحق الذكر"37.

# وهذه لائحة المشاركين في الاجتماع الأول والأخير للمجلس الوطني للمقاومين : الجدول 2 : المجلس الوطني للمقاومة المغربية 38

مولاي عبد السلام عبد القادر يوسف الفقيه البصري عمر الحريزي الفيلسوف محمد مروان الحسن الشياظمي حميد التوزابي عبد الرحمن التنابي الصويري بوراس الفگیگی حسين الدكالي عمر الساحلي مولاي التهامي سعيد بن الحاج عبد الله محمد منصور مولاي العربي الغالي العراقي حسن العرايشي حسين برادة حسن بلقايد بوشعيب الدكالي بولحية الطاطى محمد بن سعید عبد السلام الجبلي سعيد المانوزي المحجوبي أحرضان<sup>40</sup> عبد العزيز الماسي محمد المكناسي ابن حمو المسفيوي عبد الله بن الطاهر

د.عبد الكريم الخطيب عبد الرحمن اليوسفي علال الفاسي<sup>39</sup> عبد اللطيف بنحلون حسن الأعرج سعيد بونعيلات ابن الحاج الفكيكي بوبو ملال الفگیگی عبد الله الصنهاجي محمد السكوري العربي الزموري أحمد الدغمومي ابن حمدون سليمان العرائشي أحمد الخصاصي المهدي بن عبود

ابن الحاج العتابي

لقد لعب حيش التحرير والمقاومة دوراً حاسماً في عودة محمد الخامس، والحصول على الاستقلال. وقد بين ستيفان برنار (S. Bernard) بوضوح أن قادة الجيش الفرنسي لم يعد في

محمد الناصري

إمكافم أن يزيدوا في تعداد قواقم بالمغرب، وعندما أصبحوا مرغمين على مواجهة قسوات جيش التحرير قرروا أن يضحوا بالجزء لئلا يخسروا الكل، وبذلك قرروا تركيب الجهود الحربي على الواجهة الجزائرية 4. كان من المستحيل إذن، أن يجادل المسرء في أهمية دور المقاومة. إلا أن الملك اكتشف أن في استطاعته أن يضرب عصفورين بحجر واحد : مكافأة المقاومين وشلهم. فقد تعرضوا للاحتواء في الوظيفة العمومية والجيش الملكسي. أصبح في الأسابيع الأولى من الاستقلال، عدد من القادة المحليين قواداً أو خلفاء أو مقدمين. كان التكتيك واضحاً وفعالاً : يتم اختيار شخص له صلة بالنشاطات التي تزعج السلطات، ويتم إرضاؤه، حيث يمنح له منصب رسمي يضطره إلى مراقبة النشاطات نفسها التي ساعدته على البروز. لقد طبق هذا التكتيك على نطاق واسع، وحتى في أعلى مستوى من الإقليم. نجد البروز. لقد طبق هذا التكتيك على نطاق واسع، وحتى في أعلى مستوى من الإقليم. نجد من بين عمال الأقاليم الأولين : عبد الله الصنهاجي، ومحمد المكناسي، والغالي العراقسي. وبذلك أصبح منات من المقاومين ضباطاً في الجيش الملكي، وعين كثيرون في مناصب هامة داخل جهاز الشرطة.

استمر النظام، بعد سنة 1956، في تطويع المقاومين عن طريق رخص النقل والتحارة، ومنهم من استفاد من توزيع الأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين 42. وينحدر كثير من قادة المقاومة من الجنوب، حيث يوفر النشاط التحاري مداخل مكملة، لذلك أغرقهم الإمكانيات التى عرضتها الدولة.

حدد ظهير 11 مارس/آذار من سنة 1959، الشروط اللازمة للحصــول علـــى صــفة مقاوم<sup>43</sup> كالتالى :

- 1 كل الذين حاربوا ضمن وحدة تابعة لجيش التحرير فيما بين 15 أغســطس/ آب سنة 1954 و7 أبريل/ نيسان من سنة .1956
- 2 كل الأشخاص الذين أعدموا أو قتلوا أو سجنوا أو هاجروا على إثر مشاركتهم،
   في الفترة، نفسها في عمليات ذات أهداف وطنية.
  - 3 كل الذين شاركوا في أنشطة المقاومة بمدف تحرير الوطن واستعادة سيادته.

وأحدث الظهير المذكور بمحلساً وطنياً للمقاومة يترأسه الوزير الأول، ويتكون من مــــدير الديوان الملكي، ووزيري العدل والداخلية، وثلاثة ممثلين عن المقاومين يعينهم الـــوزير الأول بناء على اقتراح من وزير الداخلية. لم تستطع اللجنة أن تجتمع قبل 11 يوليو/ تموز من سنة

1960 بسبب التراعات التي كانت قائمة بين مجموعات المقاومة. شارك ممثلو ست منظمات في ذلك الاحتماع الذي حضره الملك وتشكلت اللحنة أحيراً 44. وفيما بعد، انضم إليها سبعة ممثلين عن المقاومة، لكنهم لم يكونوا من القادة البارزين 45. وفي غشت/آب من سنة 1961، صدر ظهير يقضي بإحداث المكتب الوطني للمقاومين وقدماء المحاربين، وأصبح الجنرال بلعربي كاتبه العام 46.

تتمثل مهمة المكتب في الإشراف على تشتيت بقايا جيش التحرير. وقد صدر قبل بضعة أسابيع ظهير آخر يقضي بإحداث مباراة للمقاومين وتخصيص نسبة 25 % من المناصب الإدارية لهم، كما أن الأسبقية المطلقة تعطى لهم فيما يخص الوظائف الأخرى<sup>47</sup>. وفيما بعد كلف موظف سام برتبة نائب كاتب الدولة<sup>48</sup>، بالإشراف على برنامج المكتب الوطني للمقاومة.

اشتد الطلب على بطاقات المقاومة، نظراً للامتيازات الكثيرة التي أصبحت تمنحها، وصارت موضوع تجارة مربحة من الوجهتين التجارية والسياسية. الهم عضو مسن السديوان الملكي، في فترة الانتخابات سنة 1963، بالضغط على ناجبي ابن امسيك، وإرشاء مقاوم سابق لكي لا يترشح ضد الكديرة. وتهجمت جريدة "الثورة"، التي صدرت بصفة غير منتظمة بين سنتي 1966 و1968، على عبد السلام بن عيسى، حيث الهمته ببيع بطاقات المقاومة وتوزيعها بسخاء لكسب أعضاء حدد في الحركة الشعبية 4. وكان هناك، حسب مصادر حديرة بالثقة، حوالي 6000 من المقاومين الرسميين الذين تتوفر فيهم على ما يبدو، شروط ظهير سنة 1959. وما يجب أن نبرزه هنا، أن المقاومة لم تتعرض فقط للخنق والتشتيت بعد الاستقلال، بل أصبحت الوضعية المادية لأعضائها تحت رحمة النظام.

لقد عرف حيش التحرير، حوالي سنة 1959، أي في فترة انشقاق حزب الاستقلال، اختلالاً شبه كامل. بقي هناك عدد من الرجال يلقبهم قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعطف، ودون شك عن حق كذلك، بـ "المقاومين الحقيقيين" الذين احتفظوا بنشاطهم السياسي. ويمكن أن نقول، دون مجازفة، إنه في الفترة الممتدة بين سنة 1959 و 1964، طاردت الحكومة بصفة منهجية، وبمساعدة القصر، المقاومين الذين صمدوا ضد انفحار المنظمة. ونضيف، رغبة منا في عدم التحيز، أنه ربما كانت للحكومة مبرراتما. ففي منتصف

ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1959، أي في وقت كان فيه عبد الله إبراهيم وزيراً أولا، اعتقلت الشرطة المغربية اليوسفي والبصري $^{50}$ ، اللذين كانا يترأسان تحرير جريدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اليومية "التحرير". ثم اعتقل محمد الذهبي وبوشعيب الدكالي وعبد الله الصنهاجي ومحمد بن سعيد في 13 فبراير/ شباط من سنة 1960. واقم البصري ورفاقه بالتآمر بقصد اغتيال ولي العهد، كما اقمتهم صحافة حزب الاستقلال بالمشاركة في اغتيال عبد العزيز بن ادريس الذي كان أحد ركائز الحزب بمدينة مراكش، وكان من أقرب مساعدي علال الفاسي. وعثر على كميات هامة من السلاح في حوزة المتهمين، لكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكد ألها كانت موجهة لجيش التحرير في الجنوب.

تعرض في 17 مارس/آذار التالي ضابط الشرطة بمدينة بني ملال، أقبلي، للاغتيال على يد البشير بن التهامي، القائد الممتاز بالمدينة نفسها، والقائد ابن حمو. كان البشير مسن أصل زموري، ينحدر من تيفلت، من عائلة عبد الحميد الزموري، وكان مناضلاً في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد التجأ، إثر اغتيال قبلي، إلى القبائل الجبلية الساكنة بضواحي بني ملال، واضطرت الدولة إلى إرسال قوات مسلحة لقمع التمرد. استسلم البشير في 15 أبريل/ نيسان، لكن محاكمته لم تتم إلا بعد مرور ست سنوات. وجاء في اعترافاته الأولى أن عبد الله إبراهيم دفعه للتحرك احتجاجاً ضد اعتقال المقاومين الآخرين. لكن محامي الدفاع صرح سنة 1966، أن المتهم لم يقصد سوى مساعدة جيش التحرير في الجنوب<sup>51</sup>.

أطلق سراح البصري واليوسفي ورفاقهما دون محاكمة في 3 يونيو/ حزيران مسن سنة 1960. وشكلت الوقائع المحيطة باعتقالهما مدخلاً لأحداث يوليو/ تموز من سنة 1963. لن ندخل في تفاصيل الاعتقالات التي تمت في السادس من ذلك الشهر، بتهمة التآمر. تكررت التهم نفسها: العمل على قلب النظام الملكي واغتيال الملك، واكتشاف مستودعات للسلاح، وإعادة تكوين عصابات مسلحة بصفة غير قانونية. لقد أبادت الاعتقالات صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. يوجد من بين المتهمين الذين حوكموا، وعددهم صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. يوجد من المن اليوسفي والفقيه البصري وسعيد بونعيلات وعبد الله الصنهاجي وبوشعيب الدكالي و محمد بن سعيد وعبد السلام الجبلي وأحمد الخصاصي ومحمد المكناسي وحسن الأعرج.

ويجب أن نضيف أن 33 من المتهمين الآخرين كانوا من قدماء المقاومين، وأن 24 على الأقل ينحدرون من منطقة سوس، وأن 64 منهم كانوا أعضاء في الاتحاد الوطني للقــوات الشعبية، و59 كانوا تجاراً صغاراً. كان بينهم 5 فلاحين فقط، و لم يوجد بينهم عامل واحد. وقد ساعدت شبكة العلاقات التحارية بين أصحاب الحوانيت على تســهيل الاتصــالات، ونشر التعليمات بين المتآمرين. سوف لن نحتفظ، من ضمن نتائج التحقيق التي عرضت على المحاكمة، سوى بعناصر بيوغرافية حول عينات تمثيلية من المقاومين، عناصر تثبت ما قــدمناه سابقاً. كان المقاومون عامة من الجنوب، ومعظمهم من صغار التحار، وقد تلقوا تكوينهم السياسي في مدن الشمال : كان "المتآمرون" متمركزين بالدار البيضاء، والقنيطرة، وفــاس، وتازة. ويسكن كثير من هؤلاء التحار الصغار في أحياء القصدير<sup>25</sup>. فهم إذن على اتصــال بأشد الفئات فقراً، وحتى إذا لم يحيكوا مؤامرة، فإلهم يستطيعون تثبيــت الاتحــاد الــوطني بأشد الفئات فقراً، وحتى إذا لم يحيكوا مؤامرة، فإلهم يستطيعون تثبيــت الاتحــاد الــوطني للقوات الشعبية داخل الأوساط الشعبية. كانت الحكومة تسعى إلى منع الاتحــاد الــوطني للقوات الشعبية من استعمال هذه الشبكة من التحار المنحدرين من المقاومة، وكان ذلــك للقوات الشعبية من استعمال هذه الشبكة من التحار المنحدرين من العفو الذي شمل عدداً من التهمين، فإن عنف الاعتقالات والاستنطاقات أسهم، ولا يزال يسهم دون شك في استمرار الانقياد السياسي.

(عرف المغرب موجة أخرى من الاعتقالات خلال شتاء وربيع سنة 1970، وسلمت السلطات الإسبانية مغربيين اثنين أحدهما سعيد بونعيلات. وحوكم 193 منهم بمراكش (من بينهم 32 طبقت عليهم المسطرة الغيابية)، وكان ضمنهم عدد من قدماء المقاومين. ومرة أخرى كانت التهمة تنحصر في التآمر لقلب النظام. كان السيناريو يذكر بطريقة غريبة بمحاكمة سنة 1963، وكان الهدف الأول تشتيت، أو تصفية أولئك الذين حملوا السلاح قبل سنة 1955. ويشير وجود بعض الطلبة إلى عزم النظام على وضع حد للاتصالات القائمة بين الشباب الراديكالي وقدماء المقاومين. لكن محاكمة مراكش أخذت اتجاهاً آخر بعد أحداث الصخيرات. أوصى الملك بالتسامح في الأحكام كي يعطي للاتحاد السوطني المقوات الشعبية ضمانات على حسن نيته. هكذا بعد أن حكم على بونعيلات بالإعدام، استفاد من العفو الملكي في يناير/كانون الثاني من سنة 1972، ومنحت له رخصة تجاريسة

بالدار البيضاء. وتتحلى السخرية المرعبة التي ينطوي عليها تعقيد السياسة المغربية في المفارقة التالية: إن سعيد بونعيلات هو أخ الرائد المانوزي الذي أعدم مع مجموعة المتمردين في 13 يوليوز تموز من سنة 1971)\*.

### الانتلجنتسيا

لم تتحه أوساط الانتلحنتسيا بالتأكيد للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بشكل ملحوظ أكثر مما اتجهت للأحزاب الأحرى. لقد استقطب الاتحاد عدداً من أعضائه من أوساط المهن الحرة، لكن دون أن يكون له حظ خاص. غازل بعض رجال الأعمال الحزب في فترة مسن الفترات، ويشكل كريم العمراني وأحمد بن كيران نموذجين منهم. وإذا استثنينا أساتذة التعليم الثانوي، نجد أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يحقق نجاحاً أكبر في أوساط الوظيفة العمومية. لقد تساوت الأحزاب تقريباً، وكيفما كانت برابحها الرسمية، في نيل نصيبها من المثقفين. لكن مثقفي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتميزون عسن الآحرين المخدائص التالية: فقد تابعوا في الغالب دراستهم في فرنسا، وتأثروا بالثقافة الفرنسية، ولهم ألفة مع سياسة اليسار الفرنسي. وأحياناً، لا تتوافق ذهنياهم مع الوسط المغربي، وتحتد هذه الظاهرة في بعض الحالات بفعل الزواج المزدوج مع الفرنسيات أو الأوروبيات عامة. يريسد الظاهرة في بعض الحالات الشعبية أن يمثل الجماهير، لكن قادته يعانون من صعوبة الاتصال مع الشعب الذي تبدو عقليته وتطلعاته أحنبية عنهم. وتوجد الهوة نفسها داخل الحزب.

لقد وحد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تجاوباً أكبر في وسط طلبة الجامعة، لكن تعلقهم بالحزب لا يدوم إلا مدة سنوات الدراسة. وصف مناضل من اليسار، الحزب الشيوعي مثل أنبوب مفتوح من طرفيه: يندفع الطلبة البالغون من العمر 18 سنة في الطرف الأول، ويخرجون من الطرف الثاني بعد بضع سنوات. تنطبق هذه الصورة كذلك على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

يعد الطلبة المغاربة حد متسيسين، أكانوا في المغرب أم في الخرارج، ويفضلون الاختصاصات ذات الطابع القانوي، لأنها تفسح المحال أكثر لحماسهم السياسي. ونجد في دراسة حديثة أنه من ضمن 8455 مغربياً يتابعون دراستهم العليا بالمغرب أو بالخارج، اختار 44% الحقوق، بينما لم يتجه منهم سوى 2 % 53 نحو الدراسات الزراعية والبيطرية، وغالباً ما يختار رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من ضمن طلبة كلية الحقوق.

يعتبر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب أهم منظمة طلابية، منظمة تصرح باستقلالها، لكنها ارتبطت باستمرار بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أو بالجناح التقدمي في حزب الاستقلال. وبعد انشقاق هذا الأخير، أنشأ الاستقلاليون جمعية طلابية، أطلق عليها اسم "الاتحاد العام لطلبة المغرب"، وتبعته في ذلك الحركة الشعبية. لقد حد المهدي بن بركة في اكتساب ثقة الطلبة، إذ كان يرى فيهم الوسيلة الأكثر فعالية لتحديد الحيوية لدى أطر الحزب ولاستقطاب الشبيبة المغربية 34. لا يتواني الشباب عن مهاجمة سياسة الحكومة، وعن بسط الانتقادات التي يصرح بها الكبار في الخفاء. وكان مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يحتسل دائماً مكاناً ملائماً لإطلاق شعارات بهدف حس نبض الحكومة. ففي غشت / آب من سنة الوطني لطلبة المغرب بطرد الفرنسيين العاملين في الجيش والشرطة، وانتقدوا بعنه الأمير مولاي الحسن الذي كان مكلفاً بتنظيم القوات المسلحة الملكية.

يحتل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقعاً استراتيجياً لتوجيه الأفواج المتعاظمة من خريجي الجامعة. لم يغفل ابن بركة هذه الظاهرة، بينما كانت تقلق النظام الذي حد في إعادة الطلبة إلى الصواب. فقد احتوي كثير منهم في الوظيفة العمومية، ويشك الطلبة أنفسهم في أن بعض قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يتوصلون بمبات مالية من القصر، وأن هناك اتفاقا بينهم وبين النظام، وحيث يحصرون بمقتضاه نطاق الحماس في حدود معينة. وعلى هذا الأساس يدعي البعض أن هناك بعض التضخيم في راديكالية المسؤولين التي ربما كانست صميمية. لا تتصف الحكومة أبداً بالحلم حين يتعلق الأمر بالطلبة. حكم بالإعدام غيابياً على حميد برادة سنة 1963، أحد قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لأنه أيد علانية تصريحات

ابن بركة حول الصراع الجزائري المغربي. وفي السنة التالية، اعتقل محمد الحلسوي بسبب انتقاده للحكم الذي صدر في حق برادة. وصدر في الفترة نفسها ظهير 15 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1964، حيث ألغى ظهير سنة 1961، الذي كان يعتبر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب جمعية ذات منفعة عمومية. وفي 15 أكتوبر/ تشرين الثاني، طالب الوكيل العام بحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بدعوى أن قانونه التأسيسي لم يعد مطابقاً لمقتضيات قانون 21 يونيو/ حزيران الذي يمنع غير الجامعيين من الانضمام إلى الجمعيات الطلابية. صحيح أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب قبل في صفوفه، خلال فترة معينة، تلامذة المدارس الثانوية، لكنه غير نظامه بعد مؤتمر غشت / آب من سنة 1963، لمسايرة القانون الجديد. عرض الستراع أمام المحاكم، وفي 30 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1964، أبطلت محكمة الرباط قمسة الوكيل العام 55. ووافق الملك سنة 1966، على قانون يقضي بإحداث الحدمة العسكرية، وفي يوليو/تموز التالي، أي قبل المؤتمر بأسبوعين تمت تعبئة نمانية أعضاء من اللحنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وأرسلوا إلى معسكر للتدريب بالحاجب 56.

(بدأ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ينفلت من مراقبة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منسذ 1967، كما أن التشكيلات السياسية الأخرى فقدت هيمنتها على الحركة الطلابية. وقد شكلت سنة 1970، أوج سلطة الملك، وشهدت عودة مثيرة للمواجهات الحادة، والعنيفة أحياناً، بين الطلبة والنظام. وقد ساهم ظهور تنظيمات ماركسية متطرفة (مشل "حزب التحرر والاشتراكية" و"الجبهة" المتمركزة بالدار البيضاء) \* بحظ كبير في ذلك الغليان، لكن هناك كثيراً من الطلبة، وخاصة تلامذة المرحلة الثانوية تحركوا بدافع من القلق حول مصيرهم. على أي حال، فقد أصبح الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1972، بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات العامة المتكررة، تحت مراقبة طلبة كانوا على يسار الاتحداد

<sup>\* -</sup> حسب معلوماتنا واتصالنا ببعض عناصر اليسار الماركسي (أي ما يسمى بالجبهة) تبيَّن لنا أن المؤلف في يجهل هذا القطاع، ولم يحاول أن يعرف تطوره وفصائله.

من الواضع أن حزب التحرر والاشتراكية كما كان يسمى أنذاك ليس حزبا متطرفاً، وأن عناصر الجبهة انشقوا عنه نظراً لمهادنته للنظام، وهذه الجبهة التي تضم كذلك عناصر من المنشقين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ساهمت في الغليان السياسي الذي عرفه المغرب في بداية السبعينيات - المترجم.

الوطني للقوات الشعبية)\*.

هذا العرض عن محن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، نكون قد حتمنا تقديمنا للأنصار الفعليين والمحتملين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. يبدو الآن من السطحي أن يدعي هدذا الأحير، أو أي حزب آخر مماثل، أنه يحظى في المغرب بثقة الفئات الاجتماعية الأكثر ثقلاً من الناحية السياسية. لقد صادف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية صعوبات كبيرة في تنظيم "الجماهير الشعبية"، لأن هذه الأخيرة لا تشكل كياناً منسجماً، ويتأثر وعيها بخلافاقا الداخلية، مثلما يتأثر بمعارضتها لطبقة المحظوظين. وزاد النظام في مشاكل الاتحساد السوطني للقوات الشعبية، عندما عرقل مجهوداته في الاستقطاب، وشل حركة المناضلين، مسن مسؤولين طلابيين ومقاومين حركيين، أو قام بتحييدهم، أي أولئك الذين كان بإمكانمة أن يساعد دورهم الاستراتيجي، على تثبيت منظمة فعالة. كيف يمكن التحرك في مشل هذه الظروف وبأسلوب أفضل ؟ أصبح هذا السؤال مثار خلاف بين قادة الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأدى إلى إفلاس هذا الأخير بما كان يمثله من قوة سياسية.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

## هوامش الفصل العاشر

انظر من أجل المزيد من التفاصيل حول تأسيس الاتحاد المغربي للشغل: -1

H. Berenquier, « Le syndicalisme marocain », L'Afrique et L'Asie, 1° trimestre 1961, pp. 28-29.

Jacques JOUANNET, « Le syndicalisme au : وهناك وجهة نظر أقل موضوعية في : Maroc », Revue politique et parlementaire, Janvier 1955, pp. 43-52.

<sup>2</sup>- Willard BILING, Pan-Arabism and Labor, Harvard 1961, p. 73.

ورد في هذا المصدر أن عدد المنخرطين في الاتحاد المغربي للشغل بلغ 880 000 منخرط، وقد نقـــل هــــذا الرقم عن :

Directory of Labor Organizations: Africa, U.S. Départment of Labor, Washington, 1958.

وهو تقدير متفائل أكثر من اللازم.

<sup>3</sup>- Gregori LAZAREV, « Le salariat agricole des fermes de colonisation », B.E.S.M. Avril Septembre, 1966, p. 63.

4 - ينطبق هذا الرقم على الوضعية الحالية. فيما يخص التقدير السابق انظر :

D.E. ASHFORD, « Labor Politics in New Nation », Western Political Quarterly, Juin 1960; pp. 317-318.

5 — انظر:

The Economie Development of Morocco, Rabat, décembre 1965, miméo rapport d'une mission de la B.I. R.D, publié par John Hopkins, Press, 1966.

الاستشهادات مأخوذة من النص الأول، ص. 172-173، توجد بالمغرب 31 مؤسسة تشغل كل واحـــد منها أكثر من 500 عامل، ويشغل مجموعها 000 43 عامل.

<sup>6 —</sup> نتج هذا الرقم عن عمليتي جمع عدد العمال الدائمين والموسمين -130 000-، وطرح العـــدد التقـــريبي للعمال المنخرطين في النقابات الأخرى حوالي -20 000-.

Regards sur l'emploi..., op. cit., pp. 35 et 45. = 7

إن المقتطفات مأخوذة من النص المرقون، ص 172-173. توجد بالمغرب 31 مقاولة تشغل كل واحـــدة منها أكثر من 500 عامل، ويبلغ مجموع عدد عمالها 000 43.

<sup>8</sup> – انظر : م.س.ن. ص. 24.

9 – انظر :

V.Bruce MILLEN, The Political Role of Labor in Developing Countries, The Brookings Inst., mai, 1963.

10 – انظر:

W.H.LEWIS, «The New Nomadism in North Africa», M.E.J, été 1957, p. 277.

11 - راجع :

Mohammed LAHBABI, Les années 80 de notre jeunesse, Casablanca, Editions Maghrébines, 1970, pp. 41-42.

- <sup>12</sup> MIÈGE, Le Maroc et l'Europe..., vol. 3, pp. 17-19; statistiques p. 14.
- <sup>13</sup> WEISGERBER, op. cit., pp. 15-16.

14- يوجد تحليل ثاقب لهذه المشكلة في:

Pierre BOURDIEU et Ahmed SAYAD, Le déracinement : La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Paris, 1964, particulièrement pp. 117-177.

15- André ADAM, Le bidonville de Ben Msik, p. 69 et Casablanca, pp. 231-279.
 16- Ibid., pp. 100-101.

انظ كذلك:

MONTAGNE, La naissance du Prolétariat, pp. 91-105.

<sup>17</sup>– Ibid., p. 125; et Pierre SUISSE, « L'exode rural », B.E.S.M., 1955, pp. 460-462. 18 – الأرقام مقتطفة من :

A.ADAM, L'exode Rural, Session d'Etudes administratives diplomatiques, économiques, Faculté de Droit du Maroc, Rabat, 1959, pp. 70-72.

19 - في سنة 1972، كان يقدر بأن 000 100 شخص يغادرون البوادي سنوياً للاستقرار في المسدن. ولا يمكن بالتالي إلا أن نستخلص أن أحياء القصدير بالدار البيضاء والمدن الكبرى الأخرى اتسعت باسستمرار. هناك تقرير غير منشور يقدر مجموع سكان أحياء القصدير بـــ 940 000 نسمة، يوجد من بينهم 000 450 نسمة في الدار البيضاء التي تشمل 20 000 نسمة من المقيمين في أحياء القصدير بمدينة المحمدية.

Van Huick, Le problème des bidonvilles, Ford Fondation, 1969.

20 – مقابلة مع الطيب عمارة، باشا مدينة آسفي، 15 مارس/اذار 1966. ورد في إحصاء سنة 1971 أن عدد سكان آسفي بلغ حوالي 619 193 نسمة.

<sup>21</sup>- ADAM, *L'exode rural*, op. cit., pp. 80-81.

22 - يبدو أن مسألة صمود المؤسسات الاحتماعية التقليدية في المحتمعات الانتقالية تحظى باهتمام الانتروبولوجيين أكثر من علماء السياسة. انظر على سبيل المثال:

Robert REDFIELD, The Little Community: Peasant Society and Culture, Chicago, 1963, p.29.

Driss Chraibi, Une vie pleine de trous, Gallimard, 1965, recueilli et transcrit par Paul BOWLES.

ومن جهة انظر سوسيولوجية، هناك :

Ladislav CERYCH, Européens et Marocains, (1930-1956) Sociologie d'une décolonisation, 1964, pp. 263-278.

23 – يعمل 85 000 مغربي بأوروبا، لكن بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت تحد من عدد العمال الأجانب. وإذا اضطر المهاجرون المغاربة يوماً ما إلى الرجوع إلى بلدهم و لم يجدوا فيــع عمـــلا، ســوف يشكلون بروليتاريا مزعجة.

وفي سنة 1972، بلغت الهجرة إلى الخارج رقماً مثيراً: 30 000 شخص يغادرون المغرب سنوياً. وهنـــاك حالياً 300 000 مغربي يعملون حالياً بالخارج. وقد أرسلوا إلى المغرب 62 مليوناً من الــــدولارات ســـنة 1970 أو 120 مليوناً سنة .1972

<sup>24</sup>– Paul Chambergeat, « Le référendum constitutionnel du 7 Décembre 1962 au Maroc », A.A.N., 1963, pp. pp. 192-193, 201.

25 – ضمت المقاومة الحضرية عدة منظمات مختلفة، كانت هناك اليد السوداء في سينة 1953، (وعلمي راسها عبد السلام بناني)، وظهرت المنظمة السرية في سنة 1954 (وعلمي رأسها الفقيه البصري). وانشا الحزب الشيوعي المغربي الهلال الأسود. وللمزيد من التفاصيل، انظر:

D.E. ASHFORD, « Politics and Violence in Morocco », M.E.J., 1959, pp. 11-25; J. et S. Lacouture, op. cit., p. 137; et Bernard, op. cit., vol. 3, pp. 259-285.

Mehdi BEN BARKA, *Maghreb*, n°13, 1966, pp. 21-24.

27 - يقول أتباع ابن بركة أن هذا الأخير طلب من حجاج أن يأتي له بعباس من أجل التفاوض حول تسوية مؤقتة. نفذ حجاج الأوامر بقوة السلاح، وحصل هرج داخل السيارة، فانطلقت رصاصة من المسدس وقتل عباس.

28 — حول حيش التحرير انظر :

S. BERNARD, op. cit. vol. 1, pp. 317-382; et vol. 3, pp. 278-291.

وقد نوقشت أطروحة في السلك الثالث في الموضوع نفسه بجامعة أيكس-آن- بروفسانس قـــدمها ركـــي مبارك.

Zaki M'BAREK, Etude de la résistance de L'Armée de Libération marocaine (1953-1956).

<sup>32</sup> - حول إنشاء القوات المسلحة الملكية، انظر:

ZARTMAN, Problems of New Power, pp. 62-117.

33 – في 17 أبريل/ نيسان، على سبيل المثال، جاء 10 000 من الريفيين إلى الرباط لتقديم الــولاء لمحمــد الخامس، لكن عدداً قليلاً منهم فقط، كانوا بالفعل من قدماء جيش التحرير. وقد جاءت وفود مــن بــــي يزناسن وبني وراين إلى القصر في 25 و 31 مارس/ اذار.

<sup>34</sup> – Bernard, op, cit., vol. 3, p. 379.

<sup>35</sup> – ZARTMAN, *Problems...*, pp. 72-74.

36 — كان حيش الجنوب مسؤولاً أيضاً عن اعتقال ابني الكلاوي سنة 1957. كان المُراد من ذلك، إرغام الملك على اتخاذ تدابير ضد المتعاونين. وقد نفذ الاعتقال مقاوم من مراكش يدعى الشافعي، ربما بإيعاز من ابن بركة. وقد قتل الشافعي فيما بعد خلال تمرد بني ملال.

<sup>37</sup> – مقتطف من كراس باللغة العربية : مؤتمر غشت/ آب 1956، المجلس الوطني لحركة المقاومة المغربية، من دون تاريخ، (1956)، ص. .8

38 – لقد توصلت بهذه اللائحة من الدكتور عبد اللطيف بنحلون، وقام الدكتور الخطيب بتصحيح وتغيير بعض أجزائها. وقد أثار انتباهي إلى أن اللائحة غير كاملة، حيث تجب إضافة أسماء عبد القدادر برزار والعقيد ابن ميلودي، وعبد الله الوكوتي. وكان عباس المساعدي في عداد الموتى بعد انعقاد المجلس.

39 - علال الفاسي، العضو الوحيد من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي كان في آن واحد عضواً في المقاومة.

40 — لقد أثار حضور أحرضان كثيراً من الجدل، لكنه قبل في الأخير بفضل الشهادات التي تحــــدثت عـــن عملية تجاه الضباط المغاربة والكوم ومخزنيي الجيش الفرنسي، والذين أقنعهم أحرضان بالتخلي عن الجيش.

<sup>41</sup>– BERNARD, op. cit., vol. 3, pp. 259-300. Jean NELSON, Migrants, Urban Poverty and Instability in Developing Nations, Harvard press, 1969.

يأتي هذا الأخير ببراهين تدعم فكرة الخضوع النسبي لأحياء القصدير. انظر كذلك:

Paul-Abert LENTIN, « La Poudrière des bidonvilles, La clochardisation du Tiers Monde », Africasia, n°17, 8 Mai 1970, pp. 36-40.

<sup>42</sup> – نجد مثالاً نموذجياً لإعادة توزيع الأراضي في :

<sup>30 -</sup> مقابلة مع الدكتور عبد الكريم الخطيب، 16 يناير/ كانون الثاني من سنة 1968، الرباط.

<sup>31 –</sup> يمكن أن نفسر ذلك إذا ذكرنا بأن زوجة الخطيب تنتمي إلى عائلة بوجبار من قبيلة بسيني ورياغــــل. لكنها ازدادت بمدينة الجديدة، وعلى أي حال، فإن الخطيب يستقطب أنصاره ضمن قبيلتي بسيني يزناســــن وكزناية.

Paul PASCON, « Recherche d'une forme d'exploitation nouvelle, la terre et l'eau », O.N.I., Mars 1964, n°17 pp. 294-313.

كتب بول باسكون ما يلي: "لقد فهم التوزيع وكأنه مكافأة مريحة وامتياز يمنحان مقابل الخدمات الين قدمت للقضية الوطنية، أو ببساطة ثمناً لعودة الهدوء. هناك ظاهرة عرفها المغرب على مر العصور، تتجلى في أن مؤيدي القضايا الرابحة والخدام الأوفياء يحصلون على أراض معفاة من الضرائب"، ص. 309.

- - 44 م.ن.س. ص. 21.
- Le Petit Marocain, 1er octobre, 1966. : نظر: 1966، انظر: 45
- <sup>46</sup> انظر : إحداث المكتب الوطني للمقاومين، الجريدة الرسمية، عدد 2548، 25 غشـــت/ آب 1961 ص...1197
- 48 في فترة سنة 1966 و 1967، كان عبد السلام بن عيسى يحتل هذا المنصب. وهو ابن أحد الملاكب. بالحاجب، وقد كان يدرس القانون بباريس في فترة المقاومة.. وهو عضو في اللجنــة التنفيذيــة للحركــ. الشعبية.
- $^{49}$  هناك مثال في عدد 10 سبتمبر/ أيلول 1966 من حريدة الثورة، ص. 1 و 2. أقسم ابسن عيسري بتوزيع: 20 000 بطاقة مقاوم بهذه الطريقة خلال سنة واحدة.
  - $^{50}$  كان محمد الغزاوي آنذاك مديراً للأمن الوطني، وقد كان يشغل هذا المنصب منذ الاستقلال.
- 51 بدأت المحاكمة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1966، وصدر الحكم بالإعدام في حق ابن حمـــو. وبالسجن المؤبد في حق البشير في 30 ديسمبر/ كانون الأول، انظر :

Le Monde 31 Décembre 1966; Maghreb-Information 10 novembre et 30 décembre 1966.

وربما كان سبب الاغتيال مجرد قضية عاطفية.

- 2 ADAM, Les bidonvilles de Ben Msik, p. 130.
- <sup>13</sup> GHORFI, op. cit., p. 507.
- 54 تصريح للمهدي بن بركة حول الدور الأساسي الذي يضطلع به الشباب بالنسبة للاتحـــاد الـــوطي للقوات الشعبية، انظر: **الاختيار الثوري في المغرب** (بالفرنسية)، ص. .19
  - <sup>55</sup> انظر:

André ADAM, « Chronique sociale et culturelle », A.A.N., vol. 3, 1964, pp. 206-208, et « Complot contre les étudiants Marocains », Document n°1 sur L'U. N. E. M., Casablanca 1964.

56 - وعلى الرغم من ذلك عقد المؤتمر، وانتخبت لجنة تنفيذية حديدة. وفي 14 فبراير/ شباط مسن سسنة 1967، تم اعتقال الرئيس الجديد ل... أ. و.ط.م. فتح الله ولعلو، وعضو آخر من اللجنة التنفيذية، و25 طالباً لأنهم حاولوا تنظيم لقاء "ثقافي" بكلية الحقوق، بعد أن رفضت الجامعة الترخيص لهم بذلك. نقلت المجموعة بصفة سرية إلى طرفاية، وأمر الملك بإطلاق سراحهم إثر عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

Le Petit Marocain, 1er Mars 1967. P.1.

مِحَنُ اليّسار \_\_\_\_\_\_مِحَنُ اليّسار \_\_\_\_\_

### الفصل الحادي عشر

# مِحَنُ اليَسارِ

صرح ابن بركة في فترة انشقاق حزب الاستقلال قائلا: "... يجب علينا أن نقوم بعملية صهر للقوى الكبرى الثلاث التي توجد بالمغرب: النقابات، والفلاحون، والمقاومة. وسوف تكون المقاومة الجسر الذي سيصلنا بالعالم القروي الذي أهملته الحكومة السابقة..." لم تعرف عملية الصهر هذه طريقها إلى الإنجاز، فقد تعرضت المقاومة للتشتت كما رأينا من قبل، حيث نشأ الخلاف بين قادة الاتحاد المغربي للشغل، وسياسيي اليسار. وكشف الانشقاق مواطن الضعف في الاتحاد المغربي للشغل، فقد انضم بعض مدرسي الجامعات، وعمال الموانئ، وعمال الفوسفاط إلى لجنة النقابات الحرة الموالية لحزب الاستقلال، إذ تحولت في 20 مارس/ آذار من سنة 1960، إلى الاتحاد العام للشخالين بالمغرب. وقد صرح علال الفاسي أن العمال لم يتبعوا المحجوب بن الصديق إلا خوفاً من بالمغرب. وقد صرح علال الفاسي أن العمال لم يتبعوا المحجوب بن الصديق إلا خوفاً من عبد الله إبراهيم أن يقوم بطرد موظفي القطاع العام، وإرغام المداومين النقابيين على الرجوع عبد الله إبراهيم أن يقوم بطرد موظفي القطاع العام، وإرغام المداومين النقابيين على الرجوع مؤتمره منذ الاستقلال لإعادة تأكيد قوته التنظيمية، وحضره كل من عبد الله إبراهيم مؤتمره منذ الاستقلال لإعادة تأكيد قوته التنظيمية، وحضره كل من عبد الله إبراهيم وبوعبيد. وكانا آنذاك يتحملان مسؤولياقما الوزارية.

لقد بلغت وحدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وشعبيته أوجها خلال الأشهر التي كان فيها عبد الله إبراهيم وزيراً أولاً. وقد أراد الملك، بتعيينه على رأس الحكومة، أن يوحي بأن القصر ينظر بعين الرضا إلى الجناح اليساري من حزب الاستقلال. ومما لا شك فيه أن ذلك التعيين ساهم في الانشقاق النهائي لحزب الاستقلال، وحدم بذلك مصالح القصر. كان من مصلحة محترفي اللعب على الحبلين أن ينضموا إلى الفريق الذي كان في الحكم. لذلك نجد الكثيرين يهجرون الأحزاب الأخرى، وقد اكتشفوا فجأة أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو أمل المغرب<sup>4</sup>، وقد أصبح خلال بضعة أشهر، في واجهة المسرح السياسي. ولما تأسس الحزب الجديد بصفة رسمية، أصدر في سبتمبر/ أيلول من سنة 1959، بياناً وقعته شخصيات تنبذ فيه كل أشكال الانتماء السياسي، وتدعو "الوطنيين المخلصين" إلى العمل بالمثل.

عين الملك في الحكومة أولئك الذين كانوا ينتقدونه بشكل مباشر. ليتحداهم بأن يضعوا نصائحهم قيد التطبيق، وفي الوقت نفسه يجرمهم من الوسائل اللازمة لتطبيق سياستهم. وهكذا اتضح بالتدريج أن القصر مصمم على تعقيد مهام الحكومة، ووضع العراقيل أمام الوزراء التقدميين، فبدأ قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يختلفون فيما بينهم حول أنجع الطرق لمواجهة هذه الوضعية. لقد فرض على عبد الله إبراهيم الإشراف على إصدار قرار حل الحزب الشيوعي، وكانت مهمة محرجة. وبعد ذلك، اعتقلت الشرطة الي لم تكن خاضعة لأوامر الوزير الأول كلا من اليوسفي والبصري. وقد كون الأمير حكومة ظلل لم تكف عن خلق المصاعب لعبد الله إبراهيم، تعمل بمساعدة الجيش والأمن الوطني الذي كان يسيره الغزاوي<sup>5</sup>. أصبح الكثيرون في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرون أنه من الأفضل لعبد الله إبراهيم أن يقدم استقالته من أن يفسح المجال للقصر للاستهزاء به.

لم يقدم الوزير الأول استقالته، بل قام بهجوم مضاد في ربيع سنة 1960... ففي نهاية مارس، نظم الاتحاد المغربي للشغل إضراباً للاحتجاج ضد تخريب أعمال الحكومة، وخاصة ضد إنشاء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ذلك أن الملك احترم إلى ذلك الحين "وحدة الطبقة العاملة"6. وقرر عبد الله إبراهيم أن يكشف أوراقه، ويطرح مسالة اختصاصات وزارة الداخلية وإدارة الأمن الوطني، ودور المساعدين التقنيين الفرنسيين في الجيش والشرطة. وتم اتخاذ قرار ترحيل جميع الفرنسيين العاملين في الشرطة خلال اجتماع حكومي انعقد في 13 أبريل/ نيسان، وفي 5 مايو/ أيار التالي، حيث درست الحكومة مشروع ظهير حول إعادة تنظيم وزارة الداخلية، كان الهدف منه وضع الأمن الوطني مسن دون التباس،

تحت مراقبة وزارة الداخلية. كانت هذه التحركات كافية لدفع الملك إلى إقالة الوزير الأول في أقرب الآجال، وتأكد تصميمه عندما حقق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية انتصاره المفاجئ في انتخابات الغرف التجارية والصناعية. ومع اقتراب أجل انتخابات المجالس البلدية والقروية (29 مايو/ أيار) ؛ كان يبدو أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، سوف يكسب تلك الجولة في سياق انتصاراته الأخيرة. وكانت أنجح وسيلة لإضعاف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تكمن في طرد ممثليه الرئيسيين من الحكومة. ففي 20 مايو/ أيار أفهم الملك عبد الله إبراهيم أن حكومته أنجزت مهمتها، أي تحييء الانتخابات، ثم أعلن في 23 مايو/ أيار أنه سوف يترأس شخصياً الحكومة الجديدة لضمان الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في انتظار تحضير الدستور?. فكر الملك في تعيين مولاي الحسن وزيراً أولا، لكن الاستقلاليين الذين استشيروا رفضوا المشاركة في تلك الحكومة، لذلك عين الأمير نائباً لرئيس الحكومة مع تفويض واسع للسلطات في مجال تسيير القضايا الجارية.

حصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على نتائج جيدة في الانتخابات البلدية والقروية على الرغم من الإهانة التي تعرض لها من لدن القصر 8. فإذا كانت الانتخابات قد اتخذت في البوادي شكل صراع بين شخصيات محلية ليس لها ارتباط حزبي مباشر، فإنها تحولت في المدن إلى مواجهة بين الأحزاب الكبرى. حصل حزب الاستقلال على ما يقرب من 40 % المدن إلى مواجهة بين الأحزاب الكبرى. حصل حزب الاستقلال على ما يقرب من 40 % من مقاعد المجالس البلدية، بينما حصلت الحركة الشعبية على 70 %، والاتحاد السوطني للقوات الشعبية على الأغلبية المطلقة في بحالس الرباط تأسيسه. وحصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على الأغلبية المطلقة في بحالس الرباط والدار البيضاء، وبرز في القنيطرة وطنحة وآسفي والجديدة وتطوان وسطات، وكذلك في أكادير وأقاليم الجنوب. ويظهر بوضوح من خلال تحليل النتائج الانتخابية تغلغل أ. و. ق. ش. في أوساط العمال بفضل أ. م. ش. والموظفين الصغار والنازحين من البوادي في اتجاه مدن الساحل. لقد حصل كل من حزب الاستقلال على 414 مقعداً، والاتحاد السوطني مدن الساحل. لقد حصل كل من حزب الاستقلال على 414 مقعداً، والاتحاد السوطني من المقاعد في بحالس تلك المراكز، لكن مدينة أو مركزاً، حيث يمثل سكانها 2800 000 و نسمة، أي بنسبة 100 10 أو أكثر لكل مدينة. وكان لحزب الاستقلال 41.5 % من المقاعد في مجالس تلك المراكز، لكن المقاعد لم تكن متساوية مسن الاستقلال 54.1 هين المقاعد في مجالس تلك المراكز، لكن المقاعد لم تكن متساوية مسن

حيث عدد المصوتين: فهناك مثلا، مقعد لكل 1000 صوت في المجلس البلدي للساون. فإذا اعتبرنا عدد الناخبين بدلاً من البيضاء، مقابل 900 صوت في المجلس البلدي للشاون. فإذا اعتبرنا عدد الناخبين بدلاً من عدد المقاعد، وحدنا أن تلك المراكز البالغ عددها: تسعة وعشرون، حصل فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 54 % من الأصوات، بينما حصل حزب الاستقلال على الموطني للقوات الشعبية يتمتع خلال تلك الانتخابات بحالة كبيرة، نتيجة وجوده في الحكم. ومثل هذا الانتصار أوج شعبية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ بدأ يضمحل حين أبعد عن المسؤوليات.

لم تضم الحكومة التي ترأسها الملك<sup>10</sup> أي عضو من الاتحاد السوطني للقوات الشعبية باستثناء حسن الزموري الذي عين وزيراً للفلاحة. وقد اعتمد الملك الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مما جعل الحزب يغتاظ لسخرية القدر، مثلما اغتاظ للطريقة التي طرد بها من الحكومة أن واتفق قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على ضرورة رد الفعل، والتحول إلى أداة حزبية معارضة، ولم يسبق مثيل لهذه الظاهرة بالمغرب، إذا استثنينا الحزب الشيوعي. وعندما طرحت مسألة تحديد الدور الجديد المنوط بالحزب، ووضع برنامج عمل، انتهى "شهر العسل القصير" بين الاتحاد المغربي للشغل وسياسيي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

انكشفت في يونيو/ حزيران من سنة 1960، الحنلافات داخل الاتحاد الـوطني للقــوات الشعبية لأول مرة ؛ ولم يطرأ أي تحسن على الوضعية الاقتصادية، وبقيت الأجور جامــدة منذ الاستقلال. ولم تطالب النقابات بقوة بالزيادة في الأجور، في الوقت الذي كــان فيــه بوعبيد وزيراً للاقتصاد الوطني. وحين عين امحمد الدويري على رأس تلك الوزارة في مايو/ أيار من سنة 1960، تراجع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغــربي للشــغل عــن اعتدالهما<sup>12</sup>، وخاصة أن الحكومة الجديدة قلصت بصفة ملحوظة من المخطط الخماسي الذي اعتدالهما<sup>25</sup>، وخاصة أن الحكومة الجديدة قلصت بصفة ملحوظة من المخطط الخماسي الذي هيأته حكومة عبد الله إبراهيم. وفي بداية يونيو/ حزيران صادقت الجامعة الوطنية للموظفين بالإجماع على ملتمس يدعو إلى الإضراب العام. كانت الجامعة المذكورة تنكون من نقابات موظفي وزارات التربية الوطنية والأشغال العمومية والداخلية والشؤون الخارجية والإذاعــة

الوطنية. وجاء في بلاغ الجامعة أن الفترة الممتدة بين سنة 1956 و 1961 عرفت جمود الأجور، بينما ارتفعت أثمان التقسيط بنسبة 38 %13. وصرح الديوري بأن ظهير 5 فبراير/ شباط من سنة 1958، يحرم الموظفين من حق الإضراب، وألهم سوف يعرضون أنفسهم لعقوبات شديدة إذا ما حرقوا ذلك القانون. استقبلت الحكومة في 17 يونيو/ حزيران، وفداً يتكون من الهاشمي بناني، ومحمد عبد الرزاق، وادريس المذكوري، ثم أعلن اكسديرة وعبد الرزاق في بلاغ مشترك، عن احتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بهدف دراسة مطالب النقابات. وادعى الاتحاد المغربي للشغل أنه حقق انتصاراً كبيراً، ولم يتم الإضراب العمام. وفيما يتعلق بس "الانتصار"، فقد اعتبر عدد من النقابيين ومناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ألهم ذهبوا ضحية خيانة قادة الاتحاد المغربي للشغل، و لم يستدع المجلس الأعلى أبداً. اعتقد كثير من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنه يجب استعمال مطالب اعتقد كثير من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنه يجب استعمال مطالب المستخدمي القطاع العام مقدمة لتحريك سياسي واسع، وأن الاتحاد المغربي للشغل مطالب

اعتقد كثير من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنه يجب استعمال مطالب مستخدمي القطاع العام مقدمة لتحريك سياسي واسع، وأن الاتحاد المغربي للشغل مطالب بتوسيع أهدافه كي يجعلها تشمل مطالب سياسية، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية. ووجه نقد حاد للموقف الغامض الذي تمسك به القادة النقابيون: فقد كان هـؤلاء، بصفتهم أعضاء في اللحنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يوافقون على اقتراحاقم، وبصفتهم قادة الاتحاد المغربي للشغل، ينتقدون أو يتحاهلون القرارات اليق أيدوها كسياسيين.

تقرر من جديد القيام بإضراب عام في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1960، فقد قررت اللجنة الإدارية لجامعة البريد أن يدخل موظفو هذا القطاع في الإضراب إذا لم تلب مطالبهم المتصلة بالأجور قبل 20 ديسمبر/ كانون الأول. ونشرت جريدة "الطليعة" هذا الموقف، وأضافت أن النقابات الأخرى للوظيفة العمومية مستعدة للانضمام إلى الإضراب. ومع اقتراب موعد الإضراب، نشطت المساومات وراء الكواليس، بينما اجتهدت الحكومة في إقناع الانحاد المغربي للشغل بإلغاء الإضراب. وفي 20 ديسمبر/ كانون الأول دخل موظفو البريد في الإضراب، تحت قيادة الواصفي بوشعيب الكاتب العام للجامعة، و لم يلتحق محم إلا ما كان من موظفي الإذاعة والشؤون الخارجية. وقد جاء في رواية بعض نقابي البريد أن وزير الداخلية (اگديرة) هدد المحجوب بن الصديق باتخاذ إجراءات صارمة ضد

المضربين، ويبدو أن ابن الصديق طمأن اگديرة، حيث وعده بعدم مساندة المضربين مقابسل قيام الحكومة ببعض التنازلات الرمزية كي لا يهان الاتحاد المغربي للشغل أمام الرأي العام 14. وأخيراً استقبل عبد السلام الفاسي وزير البريد وفداً عن النقابات، وتنازل بشأن بعض النقط الثانوية. وأعلن اگديرة على الفور أنه على إثر الاتفاق الذي حصل مع جامعة البريد، سوف يواجه كل إضراب آخر بصرامة. وأبدى البعض تشككهم في أن يكون اگديرة يتوفر على الوسائل اللازمة لوضع تمديداته قيد التنفيذ. لذلك جاء جواب كبار الموظفين بوزارة الخارجية نخبة البيروقراطية ليتحدى اگديرة، وكانوا في تلك المرحلة من الأنصار المخلصين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. قام حوالي 200 موظف بالإضراب، فعزل منهم على الفور للاتحاد الوطني المقوات الشعبية. قام حوالي العناوين البارزة لجريدة "الطليعة" في 2 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962. كانون الأول من سنة 1962 "انتصار الاتحاد المغربي للشغل".

لقد رضخ الاتحاد المغربي للشغل لضغوط الحكومة لأسباب متعددة: تلقى القادة النقابيون تنبيها بأن الاتحادات النقابية الأخرى سوف تشاركهم في مقراقهم المركزية إذا هم ساندوا الإضراب العام، وهذا يعني آنذاك اقتسام المقرات مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كانت جميع مقرات الاتحاد المغربي للشغل، من المقر الشاهق بالدار البيضاء إلى أصغر مقرم منحتها الدولة على شكل كراء من دون مقابل، بل كانت الدولة تودي واجبات الماء والكهرباء. وأثيرت أيضاً مسألة المداومين. ومن المضحك أن نعتقد أن المحجوب بن الصديق كان في حاجة إلى الراتب الذي كان يتقاضاه من إدارة السكك الحديدية، أو أن بقية أعضاء المكتب الوطني كانوا ضعفاء أمام المناورات التحويفية التي تقوم بها الحكومة. لكن، في المستويات الدنيا للجهاز، هناك عدد كبير من النقابيين كانوا في حاجة إلى رواتبهم الإدارية. كانت الحكومة تمدد بوضع حد لامتيازاتهم باعتبارهم مداومين، وإرغامهم على الرجوع إلى عملهم بصفة عامة، وهكذا سيضطرون إلى الاستقالة إذا هم أرادوا التفر، وفي الحالة الثانية يضطر إلى تأمين حاجياتهم، و لم ترقه كلتا الحالتين. ومن جهة أخرى توصل الديوان الملكي يضطر إلى تأمين حاجياتهم، و لم ترقه كلتا الحالتين. ومن جهة أخرى توصل الديوان الملكي مع الاتحاد المغربي للشغل بل تأمين حاجياتهم، و لم ترقه كلتا الحالتين. ومن جهة أخرى توصل الديوان الملكي مع الاتحاد المغربي للشغل إلى تسوية مؤقتة بعد الإضراب المجهض لديسمبر/كانون الأول.

أخبرت الحكومة النقابة بوضوح أنها سوف تقوم برد فعل وبقوة إذا ما تجاوز المناضلون إطار المطالب الاجتماعية، وانتقلوا إلى التحريض السياسي. ونتائج هـــذه التســوية واضــحة: ضطرار الاتحاد المغربي للشغل، إلى رفض كل تحالف عملي مع الاتحــاد الــوطني للقــوات الشعمة.

هكذا أصبح من المستحيل على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ السنوات الأولى التي تلت إنشاءه، أن يستقطب في صفوف الاتحاد المغسريي للشخصية على التخفيف من الخلاف، ويجدر بنا أن نلاحظ أن ابن بركة لم يكن بالمغرب آنداك، فقد غادر البلاد في بداية سنة 1960، بعد اعتقال المقاومين أو يمكن أن نفترض أنه، على الرغم من وجوده في الخارج، كان يبدي رأيه في تسيير الحزب. ومن الأكيد أن البعض كانوا يستحسنون تصرفه باعتباره ناطقاً باسم اليسار المغربي في بلدان العالم الثالث. وإثسر رجوعه إلى المغرب في ربيع سنة 1962، حاول الحزب سد ثغراته بصفة جدية. تمت الدعوة لعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوا الشعبية في بداية يونيو/ حزيران بحدف إعادة العلاقات الجيدة بين الحزب والاتحاد المغربي للشغل. ويحتمل أن تكون دعوة عقد المؤتمر قد تمت بسين قادة الحزب أو كان هناك توازن بين القوى الموجودة داخل اللجنة التي كلفت بتهيء وتنظيم المؤتمر. لكن ابن بركة أراد أن لا يترك المشكل الرئيسي في الظل، ولسو اضطر إلى المس بحساسيات أصدقائه في الاتحاد المغربي للشغل. لقد ألح في خطابه أمام المؤتمرين على فكرة أولوية الحزب قائلا:

"... طبقة عاملة تكون القوة الرئيسية، ولكنها في حاجة لأن تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية وبين أهدافها السياسية".

"... أما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية في وسط العمال وفي المؤسسات، فإنها بالغة الأهمية، لأنها الضمان لامتزاج النضال السياسي بالنضال النقابي، وفي هذا السبيل يجب علينا أن لا نفصل أي عامل من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على تحقيق هذا الامتزاج، سواء العوامل المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والإفساد التي يملكها النظام، وحتى المتصلة بالتركيب النقابي نفسه، وأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه الأداة الثورية، هو وحده الذي يستطيع أن يقوم بالدور القيادي في نضال سائر فئات المجتمع الثورية. وتلك نتيجة

منطقية لتحديد معنى الاختيار الثوري الذي قلنا عنه أنه يجب أن يكون ملبياً لحاجات الأمة بأسرها. ومعنى هذا أن الحزب وحده بحق له أن يحمل بوصلة النضال السياسي، وأن يدرس ويحدد خطة العمل لمجموع الحركة الثورية في البلاد. وأن دور "كوادرنا ومناضلينا داخل المنظمات الجماهيرية التي لها أهدافها ومهامها الخاصة، بها يجب أن يكون في صهر معاركهم الخاصة في الأفق الشامل الذي سطره الحزب باعتباره تنظيماً سياسياً بامتياز "18".

لقد أحس قادة الاتحاد المغربي للشغل بنغمة "الإقطاعي" في ضوء الطريقة التي يتكلم بها ابن بركة عن العلاقات بين الحزب والمنظمة النقابية. وعلى الرغم من المصادقة بالإجماع على ملتمسات عنيفة، لم يتقدم المؤتمر ولو خطوة واحدة نحو الوحدة، ولم يتوصل إلى تسوية فعلية 19.

انقطع التشاور المنتظم والتعاون الوثيق بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل بعد مؤتمر سنة 1962. وبينما دعا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مقاطعة الاستفتاء حول الدستور في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1962/ أوصى الاتحاد المغربي للشغل أعضاءه بالامتناع عن التصويت، لكون ذلك أقل خطورة من المقاطعة. وأظهرت نتائج الاستفتاء بوضوح أن عدداً كبيراً من النقابيين لم يتبعوا موقف منظمتهم، رغم اعتداله، بل صوتوا لصالح الدستور. وعند انعقاد مؤتمره الثالث في سنة 1963، صرح الاتحاد المغربي للشغل، أن المنظمة النقابية مستقلة عن جميع التنظيمات السياسية، وأن هدفها الوحيد ينحصر في توفير العيش الكريم للطبقة العاملة. وفي انتخابات مايو/ أيار التالي، لم يرشيح الاتحاد المغربي للشغل أحداً، ورفض تزكية مرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واكتفى بدعوة أعضائه إلى التصويت لصالح المرشحين "التقدميين". و لم يكن هذا المقياس ينطبق سوى على مرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن المنظمة النقابية تعمدت الغموض وفي تصريحها.

لم يتأثر قادة اليسار بهذه الأحداث، بقدر ما تأثروا بسلوك الاتحاد المغربي للشخل إثر الاعتقالات التي جرت بدعوى التآمر ضد الحسن الثاني. كان قادة الاتحاد الوطني للقروات الشعبية خلال صيف سنة 1963، ومع اقتراب الانتخابات البلدية والقروية، يتساءلون حول مسألة المشاركة فيها. فقد كانوا مقتنعين بأن نتائج الانتخابات التشريعية ستتعرض للتزييف،

وأن السلطات تضع العراقيل أمام إيداع ترشيحات الإتحاد الوطني للقوات الشعبية. ومن جهة أخرى، قدم الاتحاد المغربي للشغل مرشحيه الذين كانوا يواجهون مرشحي الحنوب في بعض المقاطعات<sup>20</sup>، في الوقت الذي كانت فيه اللحنة الإدارية للحزب مشلولة (مند أن انقطع ممثلو النقابة عن حضور اجتماعاتها). اجتمع بالدار البيضاء برلمانيو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكتابه الإقليميون، وأعضاء اللجنة الإدارية في 13 يوليو/ تموز لاتخاذ قرار حول السياسة الواجب اتباعها، فأوقفت الشرطة الاجتماع، واعتقلت الحاضرين بتهمة التآمر. لم يكن هناك بالطبع أي ممثل عن الاتحاد المغربي للشغل. بعد تلك الاعتقالات، رفض حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل المشاركة في الانتحابات البلدية والقروية، لكن مسؤولي الاتحاد الموطني للقوات الشعبية اعتبروا أن الاتحاد المغربي للشغل اكتفى بسكب دموع التماسيح على مصير المعتقلين. وقد ازداد استياؤهم حين قدم اليوسفي أمام المحاكم في مارس / آذار من سنة 1963، بعد مرور شهر على اعتقاله، بتهمة عدم إحبار السلطات بعروض المتآمرين، في حين لم يتعرض ابن الصديق وعبد الله إبراهيم لأي إزعاج على الرغم من الاتصال هما وبطريقة ليست أقل تكتماً.

يستحيل أن نتحدث عن العلاقات بين الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية من دون أن نتوقف عند حالة عمر بنجلون. لقد كان، في ديسمبر/كانون الأول من سنة 1961، مسؤول نقابة البريد (التابعة للاتحاد المغربي للشغل) بالدار البيضاء، وقد تبددت أوهامه حول القادة النقابيين بعد إجهاض إضرابي يوليو/ تموز وديسمبر/كانون الأول. وإذا اعتبرنا تصوراته حول السياسة والعمل النقابي، نجد أنه كان نموذجاً لتلك الطبقة من الموظفين المتنورين الذين كانوا يؤيدون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كان عمر بنجلون ماركسياً صريحاً، وقد تابع دراسته في العلوم السياسية بباريس، وكان يوصى النقابات المغربية باتباع استراتيجية التحريض الدائم، والالتزام السياسي مهما كلفها ذلك من ثمن. وكان يشاطر ابن بركة في تقييمه للمثقفين : إن الأطر المثقفة مدعوة لأن تلعب دوراً هاماً في تنمية البلاد، وبالتالي مطالبة بأن تكون العنصر المحرك في النقابات والأحزاب.

وكان عمر بنحلون يرى، وفق منظور سورلياني (Sorelien)، أن ستة أشهر من المعارضة الشاملة (أي الإضراب العام للموظفين) قادرة على شل النظام وإرغام الملكية على الرضوخ لمطالب المعارضة. لكن المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل فقد حيويت بعدما دللت الحكومة والأحزاب منذ سنوات. لقد اعتاد مسؤولو الاتحاد المغربي للشغل رغد العيش، وفقدوا الاتصال بالشغالين. وكان القادة النقابيون يرون أن أفكار عمر بنجلون غير واقعية، إذ أنه ينسى بأن العمال هم الذين يكونون القوة الحية للاتحاد المغربي للشغل، وليس البيروقراطية، وبإمكان الموظفين أن يقوموا بتحركات سياسية مثيرة، ولكن العمال هم الذين يؤدون الثمن باستمرار، يجب تقدير وقمييء التحركات الاقتصادية والسياسية بعناية كسبيرة قبل تعبئة الجماهير. لم يتأثر عمر بنجلون بهذه الآراء، بل استلهم أساليب ابن الصديق وعبد من الله إبراهيم، وقرر مواجهة المجموعة القيادية في الاتحاد المغربي للشغل وإصلاح منظمة النقابية من الداخل.

شكلت جامعة البريد رأس رمح هذه العملية. كانت مصدر إزعاج للمححوب بسن الصديق منذ خريف سنة 1961. وبعد إلغاء إضراب 19 يونيو/ حزيران من سسنة 1961، حاولت الجامعة أن تدفع الاتحاد المغربي للشغل إلى التصلب، فأعلنت ألها تنوي شن إضراب من حديد. وفي سنة 1962، تركز اهتمام الاتحاد المغربي للشغل على تحييء المؤتمر الثالث، وطرحت مسألة اختيار المؤتمرين، مثلما طرحت في حزب الاستقلال سسنة 1958. والحسم مسؤولو جامعة البريد المحجوب بن الصديق بتأييد مبدأ التعيين خوفاً من مواجهة مندوبين منتخبين معارضين للمكتب الوطني  $^{12}$ . تعرض عمر بنجلون لعملية اختطاف واعتداء دبرها أعضاء من جامعات أخرى  $^{22}$ ، في 3 يناير/ كانون الثاني، أي قبيل انعقاد المؤتمر، وكان مسن بين مجموعة من نقابيي البريد الذين أكدوا ألهم انتخبوا بصفة قانونية كممثلين عن جامعة البريد، لكن وفدهم طرد من المؤتمر. وبعد مرور أسبوع على المؤتمر، توصل وزير البريد بإشعار من عبد الرزاق، يتضمن إخباره بحل جامعة البريد وتوقيف مسؤوليها. وفي انتظار

<sup>&</sup>quot; - نسبة إلى (Julien Sorel)، بطل رواية الأحمر والأسود لســتاندال (Stendhal) وكانــت هــذه الشخصية تعرف كيف تندمج داخل عائلة ما وتتكيف معها بهدف احتلال مكانة متميزة باعتبارها حســرا للصعود والتمكن من مراتب ومواقع عليا (المترجمون).

إعادة تكوين الجامعة، لن يعترف الاتحاد المغربي للشغل إلا بأعضاء اللحنة المؤقتة للتسيير والتنظيم، باعتبارهم ممثلين شرعيين لموظفي البريد<sup>23</sup>. وحاول المسؤولون المطرودون وأنصارهم مراراً أن ينضموا من جديد إلى صفوف الاتحاد المغربي للشغل، إذ ليس هناك مسؤول نقابي مغربي، يستخف بوحدة الطبقة العاملة. لكر، لم يتم التوصل إلى أي حل وسط، وعقدت جامعة البريد مؤتمراً في 23 و24 مايو/ أبه من سنة 1964، حيث أعادت تأكيد وجودها، وأعلنت أن استقلالها ليس متعمداً، بل خفها العمل على دمقرطة الاتحاد المغربي للشغل.

كان عمر بنجلون عضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد الوطن للقوات الشعبية منذ سنة 1962، وقد لعب دوراً هاماً في تنظيم الحزب. وكان همه الاول كسبب تأييد نقابات الموظفين لإنجاز خطته التي تتمثل في مواجهة القيادة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، وتحديدها إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وبذلك تسترجع المنظمة النقابية دورها السياسي النشط بجانب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ولم تكن هذه المهمة بالشيء البسيط، وعلى الخصوص عندما تم اعتقال عمر بنجلون سنة 1963، ثم أدين في المؤامرة، وحكم عليه بالإعدام، إلى أن صدر في حقه قرار العفو سنة 1965 ؛ ثم اعتقل من جديد في مارس/ أذار من سنة 1966، بتهمة تحريض تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية على الإضراب. كان يؤكد أن تواطئ الاتحاد المغربي مع الحكومة سوف يؤدي لا محالة إلى شله، وجاءت الأحداث لتؤكد تكهنه. لقد حيا الاتحاد المغربي للشغل بافتحار انسحاب عمر بنجلون الاضطراري من النشاط السياسي25، حيث صرحت المنظمة النقابية أنه بعد أربع سنوات من الاستبداد، تخلص موظفو البريد من الواصفي والعناصر الاستفزازية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فإن نقابــة مستقلة للبريد مازالت وفية للواصفي وعمر بنجلون<sup>26</sup>. ومن جهة أخرى أسس موظفون من وزارة التربية الوطنية، ومعظمهم من أساتذة التعليم الثانوي، نقابة مستقلة في أغسطس/آب من سنة 1966 بعدما الهموا إدريس المذكوري (من المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشفل) بإهمال مسؤوليته، وبعدما احتجوا ضد اعتقال عمر بنجلون.

زاد اختطاف المهدي بن بركة في تأجيج العداوة بين الاتحاد المغربي للشعل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من أكبر

دعاة تسييس العمل النقابي، وقد أثارت صراحته في هذا الشأن خلافات بين القادة النقابيين وقادة الحزب. وقد أتاح المحتفاؤه فرصة للاتحاد المغربي للشغل، ليؤكد على الضعف التنظيمي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ لم ينجح الحزب في إثارة مظاهرات تبرهن على شعبيته وشعبية ابن بركة. في البداية 27 مصر الاتحاد المغربي للشعف احتجاجاته في تصريحات للصحافة، ثم دعا إلى إضراب عام ليومي 12 و 13 نوفمبر/ تشرين الثاني. وكان الهدف من الإضراب التعبير عن الاستياء العميق السائد في وسط العمال، بسبب حالة الاستثناء اليت أعلن عنها في يونيو/ حزيران، والمطالبة بإقامة "نظام ديمقراطي". وجاء في بلاغ الاتحاد المغربي للشغل: "إن الإضراب العام يعبر عن الشعور العميق الدي أدى إليه تسدهور المؤرف للشغل: "إن الإضراب العام يعبر عن الشعور العميق الدي أمنه..." (التشديد مسن الأوضاع في بلادنا، والذي لا يشكل اختفاء ابن بركة إلى جانباً منه..." (التشديد مسن المؤلف) 28. لقد أراد الاتحاد المغربي للشغل، من خلال الإضراب، أن يسذكر مسرة أحسرى للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأن الحزب لا نفوذ له دون النقابة، وأنه لا يستطيع الحصول على الدعم الشعبي إلا بواسطتها.

حين انفصل الاتحاد المغربي للشغل عن قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحين أكد استقلاله سنة 1963، فقد أضاع واجهة وأوراقاً سياسية رابحة 29. وقد قام في نهاية سنة 1965 والنصف الأول من سنة 1966، بتحول فحائي غير منطقي، حيث بحث عن محال للتفاهم مع حزب الاستقلال. وكان بذلك يتجاهل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ويتناسى خمس سنوات من الشتائم المتبادلة، وأعلن بجانب حزب الاستقلال أهما يشكلان المنظمتين الوحيدتين اللتين تتوفران على المشروعية الوطنية. ونشرا في الوقت نفسه برنامجاً مشتركاً 10 وقام بوستة باتصالات كثيرة مع قادة الاتحاد المغربي للشغل أقد. وطوال شهر فبراير، هيأ ابن الصديق أطر المنظمة النقابية للتصالح، وتبادل الأعداء القدامي التصريحات الودية في مناسبة عيد الشغا 26.

قطع الحزب مداراً شبه كامل منذ انشقاق سنة 1959، لكن لم تكن أي مجموعة مستعدة للذهاب إلى أبعد حد من التصريحات الواعدة. بدأ التقارب يلوح في الأفق منذ صيف سنة 1966، وقام عبد الله إبراهيم على قدم وساق لإنشاء كتابة دائمة للعمل والتنسيق، وكان الهدف منها، حسب تصريحه، محو خلافات الماضي 33. ونلمس نوعاً من

التعميم في الحكم الذي أصدره عبد الله إبراهيم حول نجاح مبادرت والصعوبات الي اعترضته في قوله: " إن كل المجموعات السياسية شديدة الغيرة على استقلالها، ولا يريد أي زعيم أن يقوم بالخطوة الأولى، ويريد كل واحد أن يأتي الآخرون إليه"<sup>34</sup>.

لقد عكر الانفصال بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية مسار اليسار المغربي. كان ابن بركة يريد من الحزب أن يسهم في ثورة العالم الثالبث، ويطهـر المغرب من "الرواسب الإقطاعية". وفي الوقت الحالي، لم يعد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقاوم النظام، ولم يعد هدفه المباشر التغيير الجذري للحكومة والاقتصاد. ربما لا تتوفر حستي الآن بالمغرب الشروط الموضوعية لقيام حزب معارض جذري، كما أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عرف تقلصاً تدريجياً. وقد أصبح عاطلو المدن أكثر استسلاماً للوضع، وأكثر سلبية، وليست هناك على أي حال وسيلة لتنظيمهم، وسوف يستمرون كما حرت العادة متأرجحين بين فترات طويلة من الهدوء وانفجارات قصيرة. وفيما يتعلسق بالعمسال المنحرطين في الجهاز النقابي، فإنهم مهتمون بالدرجة الأولى بالحفاظ على عملهم، إذ يشكلون أقلية محظوظة. تمارس المنظمة النقابية حاذبية كبيرة، وتحافظ على تماسكها لأنها تستطيع أن توفر العمل لأعضائها، وتصود لهم ذلك المكسب. ولا يتوقع أن يخوض الاتحاد المغربي للشغل عملية التحريض السياسي ويضحى بأوراقه الرابحة. وكان مـن المنتظـر أن يشكل المقاومون القوات الصدامية في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لو لم تحتويهم الإدارة والجيش والشرطة، وجاءت اعتقالات سنة 1963، لتضعف من صلابتهم. كل ما يمكن أن يأمله الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أن يظل على قيد الحياة. لقد تخلى الحزب عن برنامجه في الإصلاح السياسي الشامل، وصارت مطالبه محدودة، شأها شـان مطالب الأحـزاب الأخرى، في الحصول على امتيازات هامشية35.

شكل اندحار اليسار آخر حلقة في مسلسل تفسخ الحركة الوطنية، وقد تمثلت المراحل الرئيسية لذلك المسلسل في احتواء المقاومة، وانشقاق حزب الاستقلال، والانفصال بين الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وابتعاد شخصيات كثيرة عن الحياة السياسية. وتم بهذا الشكل انقسام القوى السياسية بالمغرب في الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 1961. استخلصت الملكية قوتها من حراء الانقسامات، وترويضها لكل

المجموعات. وقد أصبح الهدف الأول لسياسة الملك الداخلية ضمان استمرار هذا النسق. سوف يعرف اليسار حتماً لهوضاً جديداً، وسوف تتجمع قواه بفضل عوامل عدة: فهناك ضرورات التنمية، وهناك الضغط الذي يمارسه المناخ المساعد لليسار في البلدان السائرة في طريق النمو، بالإضافة إلى وجود عدد متزايد من المؤيدين على الرغم من تملصهم في بعض الحالات. لكن يستحيل أن نتنبأ بالشكل الذي ستأخذه تلك اليقظة.

هناك مع ذلك بعض المؤشرات التي تدعو إلى الاعتقاد أنه إذا ما حصل اندماج حديد بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية مع القادة أنفسهم، فلسن يحقس نجاحاً أكبر من النجاح الذي حققته محاولة التقارب بين حزبي الاستقلال والاتحاد المغسربي للشغل. لقد حدثت شبه إعادة تكوين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية السابق، بعد حرب الستة أيام، واعتقال المحجوب بن الصديق، الذي حكم عليه بثمانية عشرة شهراً سجناً إثر ساله برقية إلى الحكومة يتهمها فيها بالتواطؤ مع المصالح الصهيونية. واستغل الملك الفرصة للبرهنة على أن الاتحاد المغربي للشغل ليس أقل ضعفاً من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأن إقصاء الزعيم النقابي سوف لن يثير، شأنه شأن قضية ابن بركة، سوى احتجاجات شكلية 6. وبالفعل لم يحدث سوى إضراب كسرته الشرطة بسهولة.

بعدما تجلى ضعف الاتحاد المغربي للشغل في مواجهته للحكم، اتجه قادة المنظمة النقابية في طريق الوحدة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكان ذلك تطوراً جارياً منذ فشل التصالح مع حزب الاستقلال. لقد أثار اعتقال ابن الصديق استنكار جميع القادة السياسيين، وتناسى قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حساسياتهم، وحاولوا العودة إلى الانطلاقة. وفي بداية أغسطس/ آب، تم تأسيس مكتب سياسي حديد من عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق (الغائب آنذاك) وعبد الرحيم بوعبيد، وكلف بإعادة تنظيم الحزب، ووضعت المسؤوليات الكاملة للعمل النقابي على عاتق الاتحاد المغربي للشغل<sup>37</sup>.

لم يحقق هذا المشروع أي تقدم، على الرغم من الاجتماعات الكثيرة التي عقدت خــلال خريف سنة 1967. واتخذ كثير من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية موقــف الابتعــاد. لقد كانوا يرون أنه من الأفضل أن يكلف الجيل الشاب بالمصالحة، لأنه بعيد عــن منافســات القدماء. وكانت أطر الاتحاد المغربي للشغل تنفر من إعادة تجربة تركت لديهم ذكريات مرة.

وهكذا على الرغم من مجهودات حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحتى الدكتور الخطيب، الهادفة إلى تكوين جبهة في سياق حالمة الاستثناء، فإن هذه القوى وحدت نفسها مثل بيادق على رقعة شطرنج الملك، هذا مع العلم ألها كانت تعيش في حالة من الضعف والخيبة، بالإضافة إلى سهولة ترويضها.

ظل اليسار في المرحلة الراهنة ضحية إطار عمله، وموقف قادته الرئيسيين، وكان عدد من أنصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في لحظاته الأولى من بين المذين يتسارعون إلى الالتحاق بالقافلة بعد انطلاقها. وإذا تركنا جانباً الشعارات الاشتراكية الجماهزة المي استعملوها للبرهنة على حسن نواياهم، نجد أن رفاق الفترات السعيدة لم يسروا في الحزب سوى وسيلة للوصول إلى منافع الحكم. وإذا استثنينا الطلبة، نجد إيديولوجية وبرامج الحزب تتدخل بصفة ثانوية للاستقطاب الأعضاء. وفيما يخص المجموعة المحدودة من القادة المدين كانوا يؤمنون بصدق بمذهب الحزب وبرنابحه، فقد عجزوا عن إقناع أنصارهم. لمذلك لم يجرؤوا على اتخاذ احتيارات غير ملائمة، أو على المخاطرة بالصلابة في المواقف. وظلل الحزب يعلن عن قرب وقوع المواجهة مع "الحكم المطلق"، وكان بذلك يخفي عجزه عسن تحديد سياسته إزاء النظام.

تقدم دراسة تجزئة اليسار مثالاً إضافياً لسلوك المجموعات السياسية المغربية في فترات الأزمات الطويلة. ويلزمنا أن نؤكد على أن تلك الأزمات لا تطول، إلا لأن الفرقاء يرفضون تغيير علاقاتهم مع خصومهم. ويؤدي هذا الموقف إلى نتيجة مزدوجة : فمن جهة، يتبدد الحماس الأول الذي ألهمه بعض الزعماء بمشقة كبيرة، ومن جهة أخرى، لا يحسم أبداً في مسألة الاختيارات الأساسية. تفرغ الأزمات الطويلة المشاكل المعلقة من مضمولها الإيديولوجي والانفعالي، وبذلك تتقوى نزعة الحياد على المستوى التطبيقي، وترداد التحالفات مرونة. يقع اختيار الحلفاء حسب القوة التي يمكن أن بمثلولها، ولا تدخل الاعتبارات المبدئية في الحساب. لذلك ليست هناك أي غرابة في التحالفات المتشابكة السي أقدم عليها حزب الاستقلال، والاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفريق الخطيب. لكن محاولات التقارب آلت إلى الفشل، لأنه لم تحل المشاكل التي تكمن وراء الخلافات، أي دور للنقابات والتكتيكات الواجب اتباعها تجاه القصر.

يبدو من غير المتوقع أن تتوصل في المستقبل، فصائل اليسار الحالية إلى اتفاق بشأن عمل مشترك، لكن الشبان يتجهون نحو ذلك الأفق، إذ يأملون في أن يتم التصالح بموافقة القسادة القدماء، أو يمكن أن يتم ذلك من دولهم.

(عملت السكرتارية الدائمة للعمل والتنسيق (ومركزها بالدار البيضاء) في الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1972، على إنحاز الوفاق، لكن عناصر الاتحـــاد المغـــربي للشـــغل هيمنت عليها بعد إطلاق سراح المحجوب بن الصديق. لقد تــوتر الوضــع بســرعة بــين انتلجنتسيا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والقادة النقابيين بالدار البيضاء. وفي الوقت الذي اعتقد فيه بعض الشبان (مثل اليازغي، وولعلو، والخصاصي، والراضي) أن ضرورة برنـــامج عمل حديد تفرض نفسها، إذ أن الاتحاد المغربي للشغل نجده يتصرف بطريقة تؤكد الشكوك التي راجت حول اتفاق سري مع القصر. وكان موقف الاتحاد المغربي للشغل من محاكمـــة مراكش مشابهاً لموقفه من اختطاف ابن بركة، ويبدو أن النقابة رفضت القيام باحتجاج رسمي عندما اعتقل اليازغي سنة 1970. وأصبح المثقفون الشبان في الاتحاد الوطني للقــوات الشعبية يشعرون بأن السكرتارية تستعمل لإجهاض كل المحاولات الرامية إلى إصلاح الحزب وتجذيره. واستاؤوا كذلك من عدم تجديد قيادة الاتحاد المغربي للشغل منذ عشر سنوات، باستثناء انضمام الهاشمي بناني إليها. ونفذ صبر الشبان حين سادت الشكوك حول السلوك ذي الوجهين، الذي اتبعته الكتلة الوطنية في مفاوضتها مع القصر، بعد أحداث الصخيرات، وفقدان سيطرتهم على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. آنذاك، قرروا القطيعة مع الاتحاد المغربي للشغل الذي فرض عليهم الجمود، فدفعوا في بداية غشت / آب من سنة 1972، إلى عقـــد اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقرروا حل السكرتارية الدائمـــة في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني للحزب، وكان أول مؤتمر منذ سنة 1962. حاول عبد الـــرحيم بوعبيد تجنب قطيعة جديدة مع الاتحاد المغربي للشغل، لكنه اعتبر في نهاية المطاف، أن لا حل آخر إذا أراد الحزب أن يحفظ سمعته. واستنكر عبد الله إبراهيم بصفته ممثل الاتحاد المغـــربي للشغل، مناورات عدد من الشبان الانتهازيين المتعطشين للحكم. وبعد محاولة الاغتيال الثانية التي تعرض لها الملك، طلب عبد الله إبراهيم من علال الفاسي (الذي كان آنذاك يقضي فترة نقاهة بسويسرا) أن يجمد مؤقتاً عضوية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الكتلة الوطنية. وكان رد فعل مجموعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المسماة "فرع الرباط" طرد عبد الله إبراهيم من الحزب. وعندما استأنف القصر المفاوضات في أكتوبر/تشرين الأول، استشير الاتجاهان بطريقة منفصلة. لقد أعيد خلق وضعية سنة 1961، لكن القصر لم يكن قادراً على استغلالها بثقته ونجاحه المعهودين)\*.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

## هوامش الفصل الحادي عشر

L'Express, 12 février, 1959, p.23;

<sup>1</sup> – مذكور في :

<sup>2</sup> – ASHFORD, Labor Politics..., op. cit., pp. 329-331.

 $^{3}$  علال الفاسي، عقيدة وجهاد، ص. 62-63. المداوم موظف متفرغ للعمل النقابي بترخيص من الدولة مع احتفاظه بالراتب.

4 - يوجد من بين أشهر الشخصيات التي غيرت انتماءها السياسي : عبد الهادي بوطالب، وأحمد بن السودة، والتهامي الوزاني من حزب الشورى والاستقلال، وعبد الله الصنهاجي من الحركة الشعبية.

<sup>5</sup> — حول تخوفات أ. و. ق. ش. في تلك الفترة، انظر:

Pour comprendre la situation du Maroc au seuil de 1960, Comité de Liaison Franco-maghrébin, Paris 1960.

وقد اشتدت المضايقات التي كان يعاني منها أ. و. ق. ش. خلال الرحلة التي قام بها محمـــد الخـــامس إلى الشرق الأوسط في شهر فبراير/ شباط من سنة .1960

6 - كان أ. م. ش. يأمل في أن يستعمل الكاتب العام للحكومة سلطاته لمعارضة الاعتراف القانوني باي نقابة أخرى. لكن ظهير 19 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1960، أقر الاعتراف رسمياً بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ألغي في الوقت نفسه ظهير 17 يونيو/ حزيران 1957، الذي كان يخول عدداً من السلطات التنظيمية للكاتب العام للحكومة.

7 - لقد أقيلت حكومة عبد الله إبراهيم في اليوم نفسه الذي أصدرت فيه قرارها بطرد الرائد بلير، وهـو ضابط بحرية أمريكية، كان ملحقاً بالديوان العسكري للأمير.

8 - هناك تقارير حيدة حول الانتخابات وكذلك فيما يتعلق بتحضيرها في :

P. CHAMBERGEAT, « Les élections communales marocaines du 29 Mai 1960 », R. F. S. P., N°1, Mars 1961, pp. 89-117; ZARTMAN, Problems of New Power, pp. 196-243; ASHFORD, Election in Morocco, pp. 1-15, et « La physionomie politique du Maroc à la lumière des élections de 1960 », Lamalif, Mars 1967, p. 21.

10 - حول تأويل النتائج، انظر :

Ibid., p. 27. et Chambergeat, « Les élections communales » ; pp. 112-113.

مِحَنُ اليِّسار \_\_\_\_\_\_\_ مِحَنُ اليِّسار \_\_\_\_\_\_

لم تنشر أبداً النتائج الرسمية المفصلة.

13 — انظر :

11 — صرح الملك في 22 مايو/أيار، أن مهمة الحكومة تتمثل في إقامة نظام دستوري، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتصنيع البلاد، ومحاربة البطالة، وإنجاز الإصلاح الزراعي، والاستمرار في سياسة عدم الانحياز على المستوى الخارجي، وضمان جلاء القوات الأجنبية، واسترجاع الأراضي المغربية المغتصبة، والعمل على دعم التضامن العربي والإفريقي. راجع تعاليق أ. و. ق. ش. في جريدة الرأي العام، 23 مايو/أيار من سنة 1960.

- 12 عند حدوث الانشقاق، كان الدويري شخصية بارزة في مجموعة بلافريج، ولمسا عسين السدويري وبلافريج وزيرين، اعتقد البعض أن الملك كافأهما على الدور الذي لعباه.
- L'Avant-Garde, 10 juin 1961, p. 1.
- 14 -- يدعي بعض موظفي البريد ألهم ربطوا هاتف ابن الصديق بجهاز الإنصات، وسجلوا مكالماته مع الكديرة. كان بينهما اتصال مستمر، ويبدو أن عبد الرزاق لعب دور الوسيط بين أ. م. ش. والسديوان الملكي.
- <sup>15</sup> يبدو أن قادة أ. م. ش. رفضوا السماح لمناضلي أ. و. ق. ش. بربط اتصال مباشر مع أعضاء النقابة.
- 16 بعد إقالة أ. و. ق. ش. من الحكومة، انسحب منه بعض مؤيديه المتحمسين، بعد نــوفمبر/ تشــرين الثاني من سنة 1960، ونذكر منهم بوطالب وابن سودة والتهامي الوزاني. لذلك لا نجد ذكراً لهؤلاء عنـــد حدوث القطيعة بين أ. و. ق. ش. و. أ. م. ش..
- 17 جاء في جريدة "أخبار الدنيا" في عددها في 25 مايو/أيار من سنة 1962، أن شبان الحزب والنقابة (المهدي العلوي، والهاشمي بناني ومحمد الحبيب وإبراهيم الباعمراني، ومحمد الباهي وأحمد شاكر والتسهامي عمار)، طالبوا بعد إضراب ديسمبر/ كانون الأول بعقد مؤتمر خدمة لوحدة الحزب. وعقد المؤتمر في الفترة نفسها التي انعقد فيها مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالجزائر والاتحاد الاشتراكي العربي بمصر. وقد أبرز ابسن بركة مغزى هذا التزامن، وتكلم عن دور المغرب في "الثورة الكبرى من كوبا إلى الصين".
- <sup>18</sup> ابن بركة، ا**لاختيار الثوري في المغرب**، بيروت، دار الطليعـــة، الطبعـــة الأولى، 1966، ص. 40، 1976، 1977، 1976.
- 19 انظر مقررات المؤتمر الثاني في : المهدي بن بركة، **الاختيار الثوري في المغسرب**، ص. 143-154. وقد حاء في أحد المقررات : "أنه يستحيل بصفة موضوعية متابعة سياسة هادفة في التحرير الوطني وإصلاح الأنظمة الاقتصادية داخل حكم عتيق فاقد لكل امتداد شعبي، وفي نطاق إدارة متحجرة غير مسئولة ومتعفنة". ص. 152.

<sup>20</sup>-CHAMBERGEAT, « Les élections communales au Maroc », A.A.N., vol. 2, 1963, p. 123.

وهذه المدن : الدار البيضاء والرباط وطنحة ومكناس و آسفي والقنيطرة و اليوسفية ومراكش.

21 - حول هذا الموضوع، وكذلك من أجل تلخيص عام للمشاكل الداخلية لــ أ. م. ش، انظر:

« Pour imposer la démocratie intérieure au sein de notre centrale, l'U.M.T. », La Voix du Postier, Bulletin intérieure de la Fédération du Personnel des P.T.T. édition, spéciales, septembre 1965, p.12.

<sup>24</sup>– Ibid., p. 32.

25 – حكم على بنجلون في يونيو/ حزيران من سنة 1966 بسنة سجناً، ومنع من الإقامة بالدار البيضاء والرباط.

وبعدما نفذت عقوبته، فتح عمر بنجلون مكتباً للمحاماة بالدار البيضاء، ومازال عضواً في اللجنة الإداريسة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان أخوه أحمد أحد المتهمين الرئيسيين في محاكمة مراكش، وقد سلمته السلطات الإسبانية برفقة سعيد بونعيلات.

l'Avant-Garde, 20 août 1966.

26 — حول مطالب أ. م. ش. انظر :

وقد عقدت الجامعة المستقلة مؤتمرها الثاني في مارس/ أذار من سنة 1967، انظر : جريدة ال**نحرر 2**4 مارس .1967

27 - في تلك الفترة حدثت إضرابات طلابية في الرباط وغيرها، لكن، حسبما علمت، لم يثر اختفاء ابسن بركة أي مظاهرة.

Maroc Informations, 16 novembre 1965, p.1.

<sup>28 –</sup> يوجد النص في :

29 - ليس هناك اختلاف بين الحزب والنقابة، هناك فقط اختلاف بين مسيري أ. و. ق. ش. : هذا ما يقوله بعض القادة النقابين الأعضاء في الكتابة العامة لـ أ. و. ق. ش. (ابن الصديق وعبد الرزاق) وبعض السياسيين المقربين من أ. م. ش. (عبد الله إبراهيم والمعطي بو عبيد والتهامي عمار). وهم يدافعون عن هذا الوهم على الرغم من أن اللحنة التنفيذية لـ أ. و. ق. ش.، لم تعقد أي احتماع منذ سنة 1962 بسبب غياب ممثلي : أ. م. ش.

تخلى في سنة 1970، وربما قبلها، المعطي بوعبيد والتهامي عمار عن كل نشاط سياســـي، ولا شـــك أن السبب يكمن بالنسبة للأول، في مصاهرته للعائلة المالكة.

<sup>&</sup>lt;sup>22</sup>– Ibid., p. 13.

<sup>&</sup>lt;sup>23</sup>- Lettre d'Abderazak au ministre, ibid., pp. 20-21.

<sup>&</sup>lt;sup>30</sup>- Maroc Informations, 15 novembre 1965, p. 1.

L'Avant-Garde, 4 mars 1966.

يبدو من الصعب تحديد الأهداف الحقيقية التي كان يتوخاها عبد الله إبراهيم. فقد بدأ بتنظيم مناقشسات موسعة مع موظفي وزارة التربية الوطنية (انظر حريدة المساء، 17 يونيو/ حزيران 1966)، لكن سفره إلى الخارج أدى إلى تباطؤ هذه النشاطات.

34 - مقابلة مع عبد الله إبراهيم، الدار البيضاء، 24 يناير/ كانون الثاني من سنة .1967

« Marginal Politics and Elite Manipulation in Morocco », European Journal of Sociology, vol.8, n°1, 1967, pp. 94-111.

<sup>31 -</sup> مقابلة مع امحمد بوسنة، الرباط، 21 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1966.

و -32 جريدة العلم، 3 مايو/ أيار 1966. و-32

<sup>&</sup>lt;sup>33</sup> – *L'Avant-Garde*, 6 mars 1966.

<sup>35 -</sup> حللت في مكان آخر مفهوم هامشية برامج أ. و. ق. ش. انظر:

<sup>&</sup>lt;sup>36</sup> – La situation politique au Maroc, *Maghreb*. N° 23, pp. 7-10.

<sup>&</sup>lt;sup>37</sup> – Louis Gravier, *Le Monde*, 13-14 août 1967, p. 4.

## الفصل الثايي عشر

## عوامل الانقسام في الحركة الشعبية

لقد ساهم القصر بحظ وافر في انقسام النحبة الوطنية، إلا أن ذلك الانقسام لم يكسن كافياً لتزويد النظام بما كان يرغب فيه من السلطة وهامش المناورة. وقد ظل الملك في حاجة إلى إقامة تماسك بين أتباعه، كي يضع في مواجهة الوطنيين قوة ذات مصداقية. لقد بدأ هذا المسلسل قبل الانشقاق الفعلي لحزب الاستقلال: تمثلت البداية في إنشاء أحزاب جديسدة وائتلافات جديدة، وفي مساندة المجموعات الموالية للنظام التي كانت موجودة آنذاك. لم تحظ هذه العناصر الجديدة من النسق الانقسامي حتى الآن بما يكفي من التحليل. وسأحاول سد بعض هذه الثغرات في هذا الفصل والفصل القادم، على أنني سأركز اهتمامي على الحركة الشعبية، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. على الرغم من كثرة التفاصيل السي سأوردها للتوثيق، يجب أن لا يغيب عن بالنا أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة محدد في السلوك السياسي للنحبة. ومن هذه الزاوية، فقد تميز أتباع الملك بالقابلية نفسها للانقسام الداخلي التي نجدها عند النحبة الوطنية، ونلاحظ كذلك أن المجموعتين عانتا من الجمود بسبب الخيارات الصعبة نفسها.

يتردد المرء في الإقرار بأن الملك ومساعديه الأقربين هيأوا منذ الرجوع من المنفى، خطة منهجية لفرض وتدعيم سيطرة العرش. لكن الدهاء السياسي ليس تفسيراً كافياً لنجاح القصر، وينطبق الحكم نفسه على الحظ الصرف، على الرغم من أن الأحداث سارت أحياناً في اتجاه مصالح القصر. شهدت سنة 1956، قطيعة واضحة بين الملك وحزب الاستقلال. ومما أن الملكية كانت تريد تعزيز سلطتها على المغرب المستقل، فقد كان عليها أن تبعد

أولئك الذين بإمكالهم أن يثيروا الشغب. ولقد توفق الملك في ذلك، حيث أصبح حرب الاستقلال عاجزاً عن فرض إرادته على العرش، وعندما حاول ذلك أسرع في اتجاه انقسامه. أراد القصر أن يذكي الحركة الداخلية التي أدت بحزب الاستقلال إلى الانفحار، فاكتفى بمضايقة البعض، وتشجيع البعض الآخر بالقدر المناسب. لكن ذلك لم يشكل إلا عملاً سلبياً، وكان الملك في حاجة إلى أن يجمع حوله رجالاً ومجموعات يربطهم بالقصر ولاء غير مشروط. وكانت هذه المهمة تتطلب من الملك تدخلاً أكثر مباشرة من التدخل الذي ساهم في تقسيم حزب الاستقلال. كان على القصر أن يعمل سراً على تقارب مجموعات الأتباع الواحدة. وكانت هناك أرضية جاهزة لهذا الالتقاء، فالكل يتضايق من غطرسة حزب الاستقلال، وادعائه لاحتكار الشعور الوطني والعمل الوطني، كما أنه كان يذكر الذين لم يعملوا في صفوفه أن لا حق لهم في ثمار الانتصار، ويتعلق الأمر بالمناصب الوزارية المتنوعة التي تغذي علاقات الأنصار. ومهما بلغت مطالب وادعاءات حزب الاستقلال من الصحة، فإن القصر كان عازماً على الاحتفاظ بمراقبة ذلك المورد.

كان عليه في البداية أن يحافظ على وجود المنظمات المنافسة لحزب الاستقلال، وتتلخص في حزب الشورى والاستقلال (الحسن الوزاني) والأحرار المستقلين (رشيد ملين ورضا الكديرة). وقد عومل هذان الحزبان بسخاء عند تكوين الحكومة الأولى التي ترأسها مبارك البكاي. واستفاد حزب الشورى والاستقلال بصفة خاصة من تلك الوضعية، حيث قوي نفوذه في البوادي خلال الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة. ومن المفيد أن نتساءل عن أسباب تلك الظاهرة. لقد سبق لبعض الشخصيات في البادية أن شاركت في الحركة الوطنية، واعترفت بالتالي بزعامة حزب الاستقلال. لكن إذا استثنينا بعسض مجموعات المقاومين وأعضاء حيش التحرير، فإننا نجد أن البوادي عامة قد ظلت على هامش الكفاح الوطني. من الصعب أن نعمم ونتكلم بدقة عن ردود فعل القبائل. لقد رأينا فيما سبق أن الأعبان المحليين يستطيعون أن يواجهوا المجموعة التي ينتمون إليها من دون الحصول على الموافقة الصريحة من كل أعضائها ؛ فإذا عرفوا كيف يرتبون تحالفاقم وشبكات مؤيديهم، الموافقة الصريحة من كل أعضائها ؛ فإذا عرفوا كيف يرتبون تحالفاقم وشبكات مؤيديهم،

ما هي دوافع قادة البوادي آنذاك ؟ لقد تركوا على الهامش في فترة الحصول على الاستقلال، وأدوا بذلك ثمن موقفهم السابق تجاه حزب الاستقلال. ورغم وجود الحسن اليوسي على رأس وزارة الداخلية في الحكومة الأولى، تسلل رجال حزب الاستقلال إلى البوادي، من موظفي وزارتي الداخلية والأشغال العمومية إلى منظمي الحزب. كانوا يحتقرون أعيان البوادي ويحقدون عليهم. لقد أخلً هؤلاء الدخلاء المتطاولون على أشكال التحالفات التي تكونت بعناية في عهد الحماية، بشبكات المؤيدين المحلين، وأظهروا بصفة عامة جهلاً كبيراً للعوائد السياسية في العالم القروي. بدأ الأعيان يحتجون ضد "الاستعمار الفاسيي" ويبحثون عن سند يحميهم من سيطرة حزب الاستقلال. وظهر حزب الشورى والاستقلال الذي حظي بثقة الملك، بمثابة الحزب المؤهل لتلك المهمة، إذ أصبح يتوفر على ستة وزراء. وكان حزباً "فاسياً" مثل حزب الاستقلال، بل ربما أكثر منه، لكن هذا الجانب لم يشر الانتباه. كان الحزب صالحاً لأمر معين، وتلك هي المسألة الأولى التي تؤخذ بعين الاعتبار الحلفاء والمسيرين.

من الطريف حقا أن يتولى حسن الوزاني الزعامة في منطقة أمازيغية، ومع ذلك فقد لعب هذا الدور خلال سنتي 1956 و1957. كانت الجيوب التابعة لحزب الشورى والاستقلال متفرقة عبر الأطلس المتوسط وتافيلالت، والريف. وتأتي غرابة هذا الوضع من أن عدداً من الشخصيات الأمازيغية كانت تتطلع إلى الزعامة السياسية على الصعيد الوطني. لقد أضحى الملك واعياً أن المناطق التي كانت فيما مضى بلاد السيبة قابلة للاستغلال ما دامت تقاوم تغلغل حزب الاستقلال.. راجت الشائعات آنذاك عن إنشاء حزب قروي كسبير، إلا أن المشروع لم يجد طريقه إلى التطبيق. ومن المحتمل أن تكون فكرة إنشاء حزب منافس لحزب الاستقلال قد ساورت حل كبار قادة القبائل: أمهروق من زيان، وعدى أوبيهي من أيت إزدگ، وموحا أو سعيد من أيت ويرة، والحسن اليوسي من أيت يوسي. وكسان الملك يفضل أن تأتي المبادرة من مبارك البكاي أو الحسن اليوسي، لكن لم يجرؤ أي منهما على الانتقال إلى العمل.

لقد غلب التهور على التظاهرة الأولى التي عبرت عن الشعور المعادي لحزب الاستقلال، ونعني تمرد عدي أوبيهي عامل إقليم تافيلالت الذي حظي بتشميع الحسن اليوسي.

خرج معظم الأطراف (الوجهاء والأمازيغ، والملك وكذلك الفرنسيون) من هذا الحدث في حالة يرثى لها، ولم يستثن إلا حزب الاستقلال. حذفت في سنة 1956، المحاكم العرفية في المناطق الناطقة بالأمازيغية وعوضت بمحاكم ابتدائية "محاكم السدد"، وأصبح القضاة الجدد يملكون في الميدان الجنائي، السلطة القضائية التي كانت بيد الباشوات والقواد في عهد الحماية. وقد ساد الظن بأن رحال القضاء الجدد بالبادية ينتمون إلى حزب الاستقلال ألى كان عدي أوبيهي يتصرف في إقليمه كأنه إقطاعة شخصية، لكن أسس قوته أصبحت مهددة بسبب تضاؤل سلطاته الإدارية والقضائية، وسلطات أتباعه. واتضحت مخاوفه حين عين إدريس المحمدي في مكان الحسن اليوسي على رأس وزارة الداخلية في مايو / أيار من سنة 1956 . لم يبق لعدي أوبيهي والحسن اليوسي إلا أن يبحثا عن وسيلة لإيقاف المد الاستقلالي.

وفقاً لقاعدة اللعبة المعتادة، صادف الوقت الذي حدد لبداية العملية، ذهاب الملك للقيام بجولة في البحر الأبيض المتوسط. أقدم عدي أوبيهي، في 17 يناير/كانون الثاني مسن سنة 1957، بعد أن حصل على أسلحة بواسطة ضباط فرنسيين، على إغلاق مكتب حزب الاستقلال بميدلت، وسجن جميع المذنبين في رأيه - بمن فيهم ضابط الشرطة والقاضي. ووضعت ميدلت والريش، وهما في قلب الإقليم في حالة دفاع. وأعلن عدي أوبيهي أن همه الوحيد، يكمن في الدفاع عن العرش وحمايته من دسائس الحكومة. ونظراً لغياب الملك، أرسل الأمير مولاي الحسن كتيبتين من الجيش الملكي لإعادة النظام، وبعد مدة قصيرة استسلم العامل المتمرد، حيث وعده الجنرال الكتاني بالأمان.

ألقت الشهادات التي أدلي بها في محاكمة عدي أوبيهي في يناير / كانون الثاني من سنة 1959 بعض الأضواء على دوافع التمرد. ولا تخلو فترة المحاكمة من دلالة. كانست منطقة الريف منتفضة، وكان القانون التأسيسي للحركة الشعبية ينتظر موافقة الحكومة. واتضعطوال المحاكمة، أن عدي أوبيهي استعمل حزب الشورى والاستقلال لمقاومة توغل حزب الاستقلال في إقليمه قلال أوبيهي أحد قادة حزب الشورى والاستقلال لصالح عدي أوبيهي، وكشفت شهادة بوتولوت، قائد تالسنت وأحد أنصار عدي أوبيهي، عن السناجة السياسية التي تميز القرويين أكد بوتولوت كراهيته لحزب الاستقلال، واحتج ضد وجود قضاة استقلالين بإقليم تافيلالت، مع أنه كان عضواً في حزب الاستقلال فيما بين سنوات

1947 و1955. كانت المشكلة في الواقع أبعد من أن تطرح بهذا الشكل، وعناصره الا تكمن لا في الاستعمار الفاسي، ولا في تغلغل الحضريين. كان قائد ميدلت في فترة التمرد استقلالياً ينحدر في الوقت نفسه من دوار تاشاويت الذي يقع على بعد كيلومترين من ميدلت. ومعظم القضاة الذين أدلوا بشهاداهم حول سوء معاملة عدي أو بيهي كانوا أمازيغيين وبعضهم من قدماء تلامذة أزرو. كان الرهان الحقيقي يكمن في المحافظة على شبكة أنصار عدي أوبيهي، ولم تكن التناقضات بين العرب والأمازيغ من جهة، وبين حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال من جهة أخرى، سوى أوراق استعملت لخدمة ذلك الهدف.

أراد حزب الاستقلال بتياريه أن يستغل المحاكمة لتشويه سمعة معارضيه في البادية، وبذلك تزاح العراقيل التي وضعها هؤلاء أمام توسع الحزب في قطاعاتهم. الهمت عدة شخصيات أمازيغية بالاشتراك في انتفاضة عدي أوبيهي، وزكى الحسن اليوسي ما حاء في صك الاتهام عندما فر من المغرب في فترة المحاكمة. وأدانت النيابة العامة أو الهادي أحرضان (أخ مؤسس الحركة الشعبية)، وأخ القائد أوفقير ألا والإخوة التمسماني من منطقة الريف الشرقي. وقد كان الحكم بالإعدام الذي أصدرته المحكمة في حق عدي أوبيهي ولحسن اليوسي، نوعاً من التنبيه الموجه إلى القصر بعدم التدخل في القضايا السياسية ألى ذلك أن الملك أسكن عدي أوبيهي في قصر الرباط خلال الأشهر الستة التي تلت استسلامه واحتفظ بالحسن اليوسي في مجلس العرش إلى أن فر إلى إسبانيا.

لقد أثار عدي أوبيهي الانتباه إلى الاستياء الذي كان سائداً في عدة مناطق بسالمغرب. واتضح كذلك أن قدماء الأعيان لم يحسنوا استغلال الاستياء بطريقة فعالة. وقلق المحصوبي أحرضان، عامل إقليم الرباط آنذاك، لسوء تصرف حلفائه. لم يكن يتوفر على تسرواهم أو شهرهم، و لم يكن القصر يعلق عليه آمالا كبيرة 8. لكنه قرر مع ذلك أن يعجل بالأحداث. فطوال الأشهر التي تلت اعتقال عدي أوبيهي، راحت الشائعات بإلحاح عن إنشاء حزب جديد 9. من الأكيد أن البكاي واليوسي والوزاني والملك كانوا على علم بالمشروع، لكسن أحرضان والدكتور الخطيب كانا المحركين الأساسيين. أعلن في أكتوبر من سنة 1957، عن تأسيس الحركة الشعبية في مناشير تحمل توقيع حدو "الريفي"، وهو في الواقع حدو أبرقاش:

أصله من الحسيمة، خريج جامعة القرويين، والرئيس الحالي للحركة الشعبية. وبعد مضي شهر تقريباً عقد أحرضان ندوة صحفية، وأعلن عن تبنيه للحزب الجديد وصرح قائلا: "نحن لم نكافح من أجل الاستقلال لكي نفقد حريتنا". ومع أن إدريس المحمدي صديق لأحرضان، وإن سبق له أن عرفه بالخطيب، فقد اضطر إلى إقالته من مهامه كعامل للإقليم، لأن نشاطاته السياسية لا تتلاءم مع مهام الوظيفة التي يحتلها 10.

لم تكن للحزب الجديد ميزانية ولا برنامج، إلا أنه كان ينقصه فقط الاعتراف القانوني. وكان مؤسسوه عبارة عن مبتدئين لا خبرة لهم، إلى درجة ألهم ظلوا باستمرار يعيدون تحرير القانون التأسيسي للحزب، وكانوا يجهلون المسطرة الإدارية التي يجب اتباعها في تسمحيله. واستغل الموظفون "الاستقلاليون" هذه الوضعية فأثاروا بعض الجزئيات القانونية، وجمدوا الاعتراف بالحزب لمدة شهور. حظي الحزب برضى عدد كبير من الناس، بمن فيهم الملك والأمير، لكن البعض مال إلى الاعتقاد بأن أحرضان لا يتوفر على المهارة اللازمة لإنجاح العملية. وقدم القصر تشجيعاته، كما هي عادته، دون أن يخاطر بالإعلان عن مساندته الرسمية. لم يكن للندوة الصحفية دور حاسم في التعجيل بالأحداث، وظل المشروع يطبخ في المخفاء حتى شهر أبريل / نيسان من سنة 1958. وفي هذا التاريخ، أيسد الوزير الأول البكاي ملتمساً وقعته بعض الشخصيات السياسية (ندكر منها الوزاني والخطيب البكاي ملتمساً وقعته بعض الشخصيات السياسية (ندكر منها الوزاني والخطيب وأحرضان)، يتضمن الاحتجاج ضد عدم تمتع المغاربة بكامل حقهم في تأسيس الجمعيات، في وقت اقتربت فيه الانتخابات البلدية والقروية. وكان الرهان الحقيقي للعملية يكمن في الاعتراف بشرعية الحركة الشعبية. وقدم البكاي المتقالته للتعبير عن تضامنه مع الحرب الجديد.

شهدت عدة مناطق بالمغرب، وحاصة في الريف، حوادث ذات أهمية محدودة : إغلاق مكاتب حزب الاستقلال، بالإضافة إلى تعرض الموظفين المحليين للاعتداء. ودل كل هذا على التوتر السائد في البوادي، ورغبة سكالها في المشاركة بقسط أوفر في تسيير شؤون البلاد. وقد عانت حكومة بلافريج، خلال صيف سنة 1958، من حوادث مماثلة لا تخلو "عفويتها" من الشبهات. لقد عبر عن استياء البوادي المزعوم، الذي كان مبرراً لوجود الحركة الشعبية 12 من خلال نقل جثمان عباس المساعدي من فاس إلى أجدير. كانت

أجدير 13 الواقعة في منطقة قبائل گزناية - فيما مضى مركز نشاطات جيش التحرير، وقد تحول المساعدي في التصور الشعبي، إلى الشهيد الذي ذهب ضحية طموحات وتطلعات الهيمنة لحزب الاستقلال. لقد طلب الخطيب وأحرضان الترخيص بنقل الجثة فرفض الطلب. وعلى الرغم من ذلك، أقدما على إعادة الدفن في أكتوبر سنة 1958، حيث صادف الذكرى الثالثة لاندلاع المقاومة المسلحة. وحضر التظاهرة 0000 شخص 14. وحاول الملحدي الصقلي، المفتش العام في وزارة الداخلية (وهو "ار تملالي") أن يشتت الجمهور، لكن تدخله زاد في تأزيم الوضع، حيث اضطر إلى الاستعانة بعناصر من القوات المساعدة، ولم يتم تفريق المظاهرة إلا بعد إراقة الدماء. وفي اليوم التالي، جمع المث كلا من الصقلي والعراقي رحاكم المدينة)، وتقرر اعتقال الخطيب وأحرضان وعبد الله الوگوتي 15 بتهمة نقل حثمان بصفة غير قانونية.

ظهرت بعد تلك الاعتقالات، ثلاث حركات عصيان في البوادي أقلقت المسؤولين خلال مدة تزيد على ثلاثة أشهر 16. كانت منطقة الريف، وخاصة ناحية بين ورياغل وگزناية، المركز الرئيسي للاضطرابات. لكن ظهرت عصابات مسلحة في مناطق أخرى أيضاً: حول أولماس (قرية أحرضان) تحت قيادة ابن الميلودي، وفي بين وراين (جنوب تنزة) تحت قيادة موحا أوحدو. وفيما يخص علاقة الاضطرابات باعتقال قادة الحركة الشعبية الثلاثة، فإنها تصح بالنسبة للمنطقتين الأوليتين أكثر مما تصح بالنسبة للمنطقة الثالثة. ونضيف أن تلك الأحداث صادفت انشقاق حزب الاستقلال، والأزمة الحكومية الطويلة التي دامت خلال فترة نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1958. كما أن الانتفاضة المسلحة في الشمال عجلت باستقالة بوعبيد من حكومة بلافريج.

حوّل الخطيب وأحرضان والوگوتي سجنهم خلال شهرين، إلى منتدى، واستقبلوا عدداً من السياسيين المرتبكين الذين كانوا يزورونهم لتأمين المستقبل. اعتقد بعض "الاستقلاليين" أن تلك الاعتقالات سوف تخنق الحركة الشعبية في المهد، إلا أن العكس هو الذي حصل. أرسلت ثلاث كتائب في 3 أكتوبر/ تشرين الأول، ضد ابن الميلودي وأنصاره الزموريين في أرسلت ثلاث كتائب في 6 أكتوبر/ تشرين الأنهائية هناك بصفة نهائية. لكن الغليان استمر في حبل خروبة جنوب أولماس، وأخمدت الانتفاضة هناك بصفة نهائية. لكن الغليان استمر في منطقة الريف. ووزعت مناشير تهدد بهجوم القبائل على فاس إذا لم يطلق سراح الخطيب

وأحرضان 17. وكلف وزير الدفاع، أحمد اليزيدي، بمهمة لدى بني ورياغل، فتوجه وفد مــن هؤلاء إلى الملك في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، وقدم له عريضة ولائحـــة مــن المطالـــب<sup>18</sup>. وترأس عبد الرحمن أنكاي (رئيس الديوان الملكي) لجنة ملكية بعثت إلى منطقة الاضطرابات للقيام باستطلاع حول حقيقة الشعور الشعبي. أطلق سراح الخطيب وأحرضان والوكـوتي التحقيق جارياً في منطقة الاضطرابات. وسافر الخطيب وأحرضان إلى مدريد لأسباب غامضة، بعد أن عقدا ندوة صحفية بفندق حسان. وبعد مرور أسببوع، قدمت اللجنة الملكية إلى محمد الخامس خلاصاتها الأولى، وسردت أهم مآخذ سكان الريف. كان سكان الشمال يعانون من الشعور بالضياع والحرمان، ويرون أن الاستقلال لم يعد عليهم بالمنافع التي استفاد منها إخواهم في الجنوب. واشتكوا كذلك من البطالة التي كانت ناتجة عن عدة عوامل، من بينها استحالة إمكانية الذهاب للعمل في الجزائر، والتوقف عن العمل السذي حصل لعدد من الجنود العاملين في الجيوش الإسبانية والفرنسية. واستنكر الريفيون الحيـف الجبائي، وقلة المستشفيات والطرق والمدارس والسدود، وضآلة القروض الفلاحية، وبطء الإدارة. وصرح أنكَّاي في بلاغ رسمي أن السكان في كل مكان حلوا به، بإقليم النـــاظور والحسيمة وتازة، كانوا يطالبونه بتعيين إداريين نزهاء، بغض النظر عن مناطقهم. وعليي هؤلاء الموظفين أن يكونوا غير متسيسين. ويتعين على الدولة أن تفصــل بعــض العناصــر المتسيسة التي "تجاوزت" حدود سلطاها الإدارية 19. اعتبرت هذه المطالب مشروعة 20، وفي 25 ديسمبر/ كانون الأول، عين على رأس وزارة البريد ضابط ريفي : النقيب المذبوح $^{21}$ . وهكذا انتهت المرحلة الأولى من انتفاضة الريف.

التزمت حكومة عبد الله إبراهيم، وكانت آنذاك حديثة التكوين، بمعالجة بعض الصعوبات التي طرحها إدماج اقتصاد المنطقة الشمالية (الإسبانية سابقاً) في اقتصاد المنطقة الجنوبي (الفرنسية سابقاً). كانت المشاكل متعددة. فالإسبانيون لم يقوموا بمجهودات كبيرة لتنمية المنطقة الخاضعة لهم، مما يعكس الوضع العام للاقتصاد الإسباني نفسه. وكان استغلال الموارد المعدنية والفلاحية هناك أضعف بكثير من الإنجازات الفرنسية في المنطقة الجنوبية، كما أن الإسبانيين أهملوا بناء المدارس والطرق وتجهيزات الموانئ. كانت المنطقتان تعبشان

بوتيرتين مختلفتين، لذلك يتطلب إدماجهما تقديم مساعدات هامة لأقل المنطقتين نمواً. ارتفعت الأثمان في المنطقة الشمالية، ارتفاعاً حاداً بسبب إدخال عملة المنطقة الجنوبية التي كانت تابعة للفرنك الفرنسي. كما تمت مراقبة شديدة لمنع استغلال الغابات للرعي، أوجمع الحطب للتدفئة، ومنعت الدولة في الوقت نفسه زراعة وتجارة الكيف. وفقدت طنجة صبغتها الدولية، فبدأت الشركات الأجنبية تغلق مكاتبها مما حرم سكان المدينة من أهم مجالات الشغل. وازدادت حدة البطالة بسبب إغلاق الحدود مع الجزائر. وباختصار، كان سكان الشمال يعتبرون أن الاستقلال لم يحمل سوى طوفاناً من الجنوبيين المتعجرفين، جاؤوا لإدارة المنطقة دون أن يوفروا لها رؤوس الأموال الضرورية لكي تتغلب على أزمتها الاقتصادية.

اعتقد الكل أن وعود عبد الله إبراهيم سوف تهدئ غضب الريفيين، وأن سفر الخطيب وأحرضان إلى إسبانيا سيضع حداً للمشكلة التي أثاراها. إلا أن القبائل شنت معركة جديدة تطلبت تدخلاً عسكرياً جدياً. تختلف خصائص المرحلة الثانية من الانتفاضة عن خصائص المرحلة الأولى، وتستحق أن نقوم بوقفة تحليلية لكي نفهم التناقضات التي تكتنف التفسيرات التي أعطيت لأحداث شتاء سنة 1958 و1959.

لاحظ گيلنر (Gellner) أن الانتفاضتين تتضمنان مظهرين، على الأقل، أنسارا انتباهم لكونهما، ليست لهما سابقة تاريخية: هناك من جهة، السهولة التي تم بها قمعهما، وهناك من جهة أخرى، التسامح الذي عومل به زعماء الانتفاضتين 22. وعلل گيلنر هذا الخروج عسن قواعد اللعبة التقليدية بظهور عوائد سياسية جديدة، فقد أصبح القادة يكونون شبكات من الأنصار تتحاوز تفرعاتها حدود العاصمة، وتتداخل أحياناً مع الجهاز الإداري، ويصبح بالتالي من الضروري امتحان تلك الشبكات، وإثبات وجودها للبرهنة على النفوذ الكامن لدى "رئيسها". ولا تطول تلك التظاهرات بل يوقفها "الرئيس" بنفسه بمجرد الحصول على المفعول المنشود، ويعمل آنذاك ما في وسعه كي يُعامل المسؤولون المحليون بتساهل 23. لذلك عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات عارض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي التبرت قامت بها القبائل لاستعادة استقلالها السابق 42.

ينطبق في الواقع، التحليلان معاً على انتفاضة الريف، أي التحليل الذي يتبناه گيلنرو والتحليل الذي يدحضه. ويختلف الأمر حسب المرحلة التي نتكلم عليها. فالمرحلة الأولى، التي دامت من ربيع سنة 1958، إلى نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة نفسها، يمكن تأويلها، وفق أطروحة كيلنر، باعتبارها تعبيراً عن وجود "جهاز عصبي سياسي"، بينما تصل الأطروحة الثانية (أي استعادة القبائل لاستقلالها) لفهم المرحلة الثانية، وخاصة يناير/كانون الثاني من سنة 1959. لقد انساقت قبائل بني ورياغل<sup>25</sup>، أو على الأقل جزء هام منها، مع نزعة السيبة. وتزعم هذه المرحلة محمد الحاج سلهام، الذي عرف في الصحافة باسم أمزيان، وكان مقدم فرقة بني عياش<sup>26</sup> من بني ورياغل، والتحق به مسعود أقحاج، رئيس فرقة كرناية. وساعدهما عبد الله الصنهاجي الذي كان يقود العمليات بناحية الناضور، ويحتمل كرناية. وساعدهما عبد الله الصنهاجي الذي كان يقود العمليات بناحية الناضور، ويحتمل أنه كان على اتصال بإسبانيا، وأن الإسبانيين حاولوا تزويد المتمردين بالسلاح<sup>27</sup>. ويبدو أن بني ورياغل ناصروا الحاج سلهام لأنه وعدهم بكمية هامة من الأسلحة، لكنه لم يستطع أن يفي بالتزاماته. خلافاً للمرحلة الأولى من الانتفاضة، لم تكن المرحلة الثانية انفجاراً خاضعاً في انطلاقتها وتوقفها لإرادة خاصة، لقد ذهب سلهام وأنصاره ضحية الاندفاع، وقمعوا من دون شفقة.

وجه الملك إنذاراً لهائياً إلى قبائل الريف، وأمرهم بوضع السلاح في 7 ينساير/ كانون الثاني عند الساعة الثانية عشرة زوالاً. تجاهل سلهام وأقحاج الإنذار في البداية، لكن هذا الأخير استسلم بعد مرور بضعة أيام. وحررت بعض فرق القوات المسلحة الملكية مطار أمزورن قرب الحسيمة. واستعملت المدفعية والقصف ضد المتمردين، في 3 ينساير/كانون الثاني، وصل الأمير مولاي الحسن إلى تطوان لقيادة العمليات العسكرية. وانطلقت فرق من المشاة من تطوان ووجدة والناضور في اتجاه أراضي بني ورياغل<sup>28</sup>. دخل مولاي الحسس وعبد الله إبراهيم إلى الحسيمة في 16 يناير/كانون الثاني، وفر سلهام إلى إسبانيا، وعاد الهدوء في نهاية يناير/كانون الثاني. يصعب إعطاء رقم دقيق عن عدد الضحايا، لكن بعسض الذين شاركوا في الأحداث اعترفوا بأن القمع كان أكثر عنفاً مما قيل في البداية.

وعلى الرغم من قيام الريفيين هذه التحركات غير المتوقعة، كان الظرف سانحاً لانطلاقة حزب سياسي قروي. حصلت الحركة الشعبية في هذا السياق على الاعتراف القانوني في فبراير/ شباط من سنة 1959، لكن المؤتمر التأسيسي لم ينعقد إلا في نوفمبر/ تشرين الشاني. تشكلت خلال هذه الفترة الفاصلة، لجنة تسيير مؤقتة تكلفت بتحرير برنامج الحزب،

وبالبحث عن الدعم المالي. ربما ساهم القصر في هذا الدعم، لكن الحركة الشعبية عانست باستمرار من المشاكل المالية، وكانت دائماً على حافة الانهيار المالي. ولم يفسرض الحزب الجديد مشاركة مادية على أعضائه، لأنه كان يقرن تلك المشاركة بممارسات حزب الاستقلال. كان في استطاعة البكاي، بصفته رئيساً لجمعية قدماء المحاربين ومعطوبي الحرب (حوالي 100 000 عضو) أن يشجع أعضاء تلك الهيئة على تقليم الهيات إلى الحزب وتبرعت بعض الشخصيات مثل أب ادريس الشرادى والدكتور الخطيب بمبالغ مالية. وتجنب مؤسسو الحزب اللجوء إلى عائلتي اليوسي وأمهروق، وذلك قمرباً من وقوع الحزب تحت سيطرة كتلة قبائل الأطلس المتوسط، أو سيطرة أولئك الذين كان ينعتهم حزب الاستقلال بالعناصر "الإقطاعية". ونضيف هنا أن اليوسي لم يؤيد نقل حثة عباس المساعدي، بل طلب من أنصاره من أيت يوسي أن لا يحضروا مؤتمر التشييع بأحدير 6.

عقدت الحركة الشعبية مؤتمرها التأسيسي ما بين 9 و11 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1959، أي بعد مرور سنتين على الندوة الصحفية التي عقدها أحرضان، بعد مرور شهرين على المؤتمر الأول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. حاول ابن بركة أن يكسب عدداً من أنصار الحزب الجديد، لكنه لم ينجح، هناك فقط حالة عبد الله الصنهاجي الذي التحق لمدة قصيرة بصفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفيما يتعلق بأحرضان فلم يميز بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بل كان يقابلهما بالعداء نفسه.

كانت "الاشتراكية الإسلامية" قاعدة البرنامج الذي قدم أمام أعضاء مؤتمر الرباط. وهذه الإيديولوجية، بغض النظر عن قيمتها، تؤكد لنا بروز ظاهرة جديدة: وهي أن الإعلان عن الأفكار الاشتراكية، لم يعد فقط مسألة مسموحاً بها، بل أصبح ورقة سياسية رابحة. وشكلت الاشتراكية الإسلامية من جديد شعار المؤتمر الثاني للحركة الشعبية السذي انعقد في أكتوبر/تشرين الأول من سنة 1962. وكان الحزب يسعى من خلال الإعلان عن هذا المبدأ، إلى الدفاع عن مصالح البوادي، ولم يتراجع عن تعلقه العنيد بالهوية "الأمازيغية". فقد ورد على سبيل المثال، في برنامج من سنة 1959، وها يلى :

"يجب أن تكون الجماعة الخلية الحية المحلية، وكذلك الأراضي الجماعية، أساسين لبناء الاشتراكية".

وورد من حديد في برنامج سنة 1962 33 هذه القولة :

"... اشتراكية في إطار الاشتراكية الإسلامية، ووفق ميول الشعب المغربي التي تشكل الأراضي الجماعية والتويزة بقايا بليغة".

وتمشياً مع مذهبها، طالبت الحركة الشعبية بتوزيع أراضي الدولة، وأراضي الأحباس على القبائل والجماعات المحلية.

جعلت الحركة الشعبية من الهوية الأمازيغية موضوعاً ملازماً لها. وقد طالبت باستمرار بوضع برنامج لتعليم اللهجات البربرية "للمحافظة على وحدة البلاد" وقد زادت وفاة عدي أوبيهي في اعتزاز أحرضان بهويته الأمازيغية. وفي اجتماع انعقد بصفرو 35، دافع عن أحداده وقال : إن السيبة لم تكن قائمة في السابق ضد السلاطين، بسل ضد وسلطائهم المتعفنين. وتعرض لعدي أوبيهي، فأشاد بخصاله الحربية، ونفى عنه صفة الخيانة، بدليل أنه لم يشعل حرباً بين الإخوة، وأكد أن عدي أوبيهي توصل بالسلاح من الفرنسيين، وقال إنه لم تكن هناك أسلحة أخرى للدفاع عن الملك. وانتقد فصل السلطات القضائية الذي تم سنة تكن هناك أسلحة أنادى للدفاع عن الملك. وانتقد فصل السلطات القضائية الذي تم سنة أفضل عما هي عليه الآن. لقد تسبب الانحرافيون في تشويه العدالة الإسلامية".

ظلت المساندة اللامشروطة للملكية عقيدة الحزب المركزية. ففي مــؤتمر ســنة 1959. تحدث الخطيب بإسهام عن التعلق بالعرش: الحافز الذي كان وراء نضال جيش التحرير الذي كان وفاؤه ومشاعره الدينية محط احتقار "المثقفين المتأوربيين"، لكن الشـــجاعة وروح التضحية اللذين يتحلى بهما الشعب انتصرا على الرغم من "أشباه المــثقفين" و "قــرارات التكفير التي أصدرها سفراؤنا في المنفى". كان الانتقاد يستهدف بوضــوح قــادة حــزب الاستقلال الذين اتخذوا خلال عام 1955، موقفاً غامضاً إزاء استعمال العنف، وقد كــان الاستقلال الذين اتخذوا خلال عام 1955، الوطني للقوات الشعبية مسألة محرجــة، لــذلك انضمام عدد هام من المقاومين إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مسألة محرجــة، لــذلك طالب المؤتمر بتشتيت العصابات المسلحة التي تعيث فساداً في البلاد (وهنا إشارة لجيش تحرير الجنوب)، وبمحاكمة قادمًا.

بعد مؤتمر سنة 1959 <sup>36</sup>، اهتم المؤسسون بتنظيم الحزب الجديد. ففتحت المكاتب في جميع المناطق، ونظمت الاحتماعات عبر البلاد خلال شتاء وخريف سنة 1960، وكان

الهدف المباشر يكمن في حضور الانتخابات البلدية والقروية والبروز فيها. لكن الظرف لم يكن مواتباً للتطور السياسي، ولم يفز الحزب إلا بــ 7% من المقاعد، وقد وجــد السـند الأساسي في الشمال (وجدة، وتازة، والناضور) وفي إقليم بني ملال، ولم يكن في ذلك مــا يدعو إلى الاستغراب<sup>37</sup>. ربما ساندت الحركة الشعبية بعض مرشحي الاتحاد الوطني للقــوات الشعبية لمعاكسة حزب الاستقلال، لكن يجب أن نضيف أن منطقة الريف كانــت تحــت النظام العسكري منذ حريف سنة 1958، وأن جميع الأحزاب تعرضت للمنــع في ناحيــة الحسيمة، حيث امتنع 57% من الناخبين عن التصويت.

عقد الحزب مؤتمره الثاني في أكتوبر/ تشرين الثاني من سنة 1962، يمدينة مراكش اليتي عرفت تزايداً ملحوظاً في نفوذه. طالب المؤتمرون بالملكية الدستورية، وسوف يتحقق هذا المطلب بعد ستة أشهر، وأعادوا تأكيد تأييدهم اللامشروط للعرش. واحتفظ الدكتور الخطيب بمنصب رئيس المجلس الوطني، وأحرضان بمنصب الكاتب العام. وانتخب المؤتمرون (وعددهم 2000) مجلساً وطنياً يتكون من 118 عضواً، ولجنة مركزية من 21 عضواً لعبت خلال السنوات التالية دور العمود الفقري للحزب.

بحد في "النقاش عن المعاز" صورة معبرة عن الجو الذي يسود بجمعات الحركة الشعبية، حيث تأخذ الافتناعات المتحمسة أحياناً أشكالاً تعبيرية طريفة. فقد تعرض قادة الحركة الشعبية بإسهاب لفضائل الاشتراكية الإسلامية، لكنهم لاحظوا أن اهتمام المؤتمرين تركز أكثر على مشاكل تربية الماعز، وخاصة التعسف الذي يتصرف به حرّاس الغابات، فهم عنعون الماعز من الرعي بالقرب من الأشحار. ويبدو أن أحرضان تدخل بلهجة حازمة لتوضيح أهمية الماعز الإسباني الذي لا يأكل أوراق الأشحار ولا قشرتها، وهكذا حصل أحرضان على لقب "رجل المعاز".

أشارت قرارات مؤتمر سنة 1962، بإلحاح إلى غباب ممثلي البوادي في الحكومة، وطالبت من جديد بإنشاء وزارة الشؤون القروبة. كان الخطيب وأحرضان عضوين في أول حكومة كوّلها الحسن الثاني في يونيو/ حزيران من سنة 1961، كان الأول وزير الدولة المكلفة بالشؤون الإفريقية، والثاني وزير الدفاع. لكن هذين المنصبين لم يوفرا للحركة الشعبية سوى مشاركة هامشية في تسيير الشؤون الداحلية، بخلاف الأحزاب الأحرى الستي

كانت تتمتع بنصيب يفوق وزنما الحقيقي. هدد الخطيب وأحرضان الملك بالاستقالة في صيف سنة 1962، إذا لم تتحسن وضعية حزبهما. قوبلت استقالتهما بالرفض، ولم تلب رغباهما في الحين. لكن قبل استفتاء ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962، عين الخطيب وزيراً للصحة في 18 أكتوبر/ تشرين الثاني، مكان يوسف بلعباس من حزب الاستقلال. وفي 20 غشت /آب من سنة 1964 تم إرضاء رغبات الحزب بتعيين أحرضان على رأس وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وخلفه في ذلك المنصب، في فبراير/ شباط سنة 1966، حدو الشيگر 38 الذي ينتمي أيضاً للحركة الشعبية.

لقد رأينا فيما سبق أن الملكية تسعى إلى الحفاظ على التوازن بين جميع التشكيلات السياسية: يجب أن لا تتقوى أي منها أكثر من اللازم، ويجب أن لا تختفي أي منها بصفة لهائية. وتنطبق هذه السياسة على أحزاب المعارضة، مثلما تنطبق على الأحزاب الموالية للعرش. وعلى أي حال، فإن التسميات السياسية لا تؤخذ بمأخذ الجد، وتتمثل الحكمة عند الملك في تغاضي الطرف، بل تشجيع الشقاق، حتى بين الجماعات التي لا يشك في ولائها للقصر. وإذا كان اليسار المغربي عرضة للتدمير، فإن اليمين ليس في وضع أفضل.

انكشفت عند تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في سنة 1963، الصراعات الشخصية الحتمية التي ظلت كامنة من قبل داخل الحركة الشعبية. تكون لأول مرة ائتلاف بين قوى يوحدها تأييد العرش. أعلن رضا اگد يرة، منشط الائتلاف في مارس/آذار 1963، عن تأسيسي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وصادف الإعلان ذهاب الملك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة رسمية. وضمت الجبهة الحزب الدستوري الديموقراطي وو والأحرار المستقلين والحركة الشعبية، وعدة شخصيات سياسية مستقلة. ويقال إن قادة الحركة الشعبية لم يشاركوا في الائتلاف الجديد إلا بعد إلحاح من الملك. و لم يكن المحجوبي أحرضان متحمساً، لأنه كان دائماً ينفر من التحالف مع محموعات أخرى، لكونه مبتدئاً في السياسة، حيث كان يتضايق من سياسيي المدن البارعين في الجدل، وكان الكد يرة نموذجاً منهم. وزادت قلة معرفة أحرضان باللغة العربية الفحصى في تحفظه. وكان يعتبرها بمثابة إنجازه في تحفظه. وكان يكرر أمام أتباعه أنه يتخوف من التيهان في مستنقعات السياسة، وأنه

يرفض وضع مصير الحركة بين أيدي سياسيين مخادعين. كان الخطيب صديقاً لأحرضان، لكنه لم يكن يوافق دائماً على قراراته الاندفاعية، ولم يكن مطمئناً للميول "الأمازيغية" التي ازدادت هيمنتها على الحزب. وعلى الرغم من منطقة الريف التي كانت تشكل قاعدت السياسية الرئيسية، لم يكن في استطاعة الخطيب أن يدعي انتماءه للأمازيغية. فقد ترعرع في الحديدة، وتابع دراسته الطبية في فرنسا، وكان بذلك ينتمي إلى النخبة الحضرية. لكنه كان هو الآخر متحفظاً إزاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية.

كان إذن تحالف الحركة الشعبية مع الكديرة مشوباً بالتحفظ. وقد عبر عبد الله الوكوتي عن معارضته المطلقة للتحالف، مما جعل قادة الحركة الشعبية يفكرون في طرده منها. وفيما يخص أحرضان، فكان يرافق الملك في واشنطن بصفته وزير الدفاع. وبعد عودته، لاحظ أن الحظيب عقد صفقة مع الكد يرة، وأنه في طريق إدماج الحركة الشعبية في الجبهة. كان الكديرة يرغب بالفعل في أن يجعل من الجبهة حزباً سياسياً موحداً، لذلك شك أحرضان في أن يكون الخطيب قد دبر مع الكد يرة إلحاق الحركة الشعبية بالجبهة، مما سيؤدي حتماً إلى أن يكون الخطيب قد دبر مع الكد يرة إلحاق الحركة الشعبية بالجبهة، مما سيؤدي حتماً إلى

ازدادت حدة الخلافات داخل الحركة الشعبية عند اختيار المرشحين للانتخابات التشريعية وفي فترة الانتخابات نفسها، ولم يقبل أحرضان لائحة مرشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية إلا بعد مفاوضات شاقة. ومع ذلك خالف الاتفاق عدد من المرشحين، وتقدموا باسم الحركة الشعبية، ونذكر منهم على سبيل المثال: الوكوتي في أحفير. ثم جاء الانتصار السهل الذي أحرزه الخطيب في أكنول، والهزام أحرضان في خنيفرة، ليزيدا في تدهور الوضع داخل الحركة الشعبية.

ساهمت بداية الحياة البرلمانية في بلورة الخلافات داخل الحركة، ففي 13 فبراير/ شــباط من سنة 1963، كون الملك حكومة تضم عدة وزراء منهزمين في الانتخابات، ومن بينهم الدكتور أحرضان. واعتبر منتخبو الجبهة في تلك التعيينات حيفاً واضحاً. وقد برز من بينهم الدكتور الخطيب الذي أبعد من الحكومة، وانتخب رئيساً لمجلس النواب<sup>41</sup> مع أن أخاه كان وزيسر الداخلية. وكان انتخاب الخطيب في الواقع، نتيجة لاتفاق تكتيكي مع اگديرة الذي كــان

يبحث عن شخصية قادرة على مراقبة مجموعة الحركة الشعبية داخل البرلمان. ويتعلق الأمر بأربعين نائباً، أي الأغلبية داخل الأغلبية، ولم يكن معظمهم مستعدين لأن يوافقوا بطريقة عمياء على قرارات الحكومة، حيث كانوا يواجهون وزراء يرفضهم ناجبون ميالون إلى احتقار البرلمان.

كان نواب الحركة الشعبية يأملون في أن يحقق لهم أحرضان المكافأة المناسبة لخدماتهم. وقد استمر هذا الأخير في انتقاد الطريقة التي تجاوز بها اگديرة الحركة الشعبية، حيث خص مجموعته بالامتيازات التي يجب أن تعود للأغلبية 42. وظل أحرضان يذكر اگديرة بدوزن الحركة الشعبية داخل مجموعة نواب الجبهة: "نحن قد أتينا بالزرع وأنتم أتيتم بالكيس".

لقد ضعف التماسك داخل الائتلاف تدريجياً، وفي يناير /كانون الثابي من سنة 1964، في وسط الدورة البرلمانية، طلب أحرضان من أتباعه أن ينفصلوا عن حبهـة الـدفاع عـن المؤسسات الدستورية، وكان رد فعل اگديرة تأسيس حزب جديد، الحزب الاشتراكي الديموقراطي، في 14 أبريل/ نيسان. ينتمي هذا الحزب الجديد اسمياً إلى الائــتلاف، ويضــم جميع وزراء الجبهة ونوابما الذين ليسوا أعضاء في الحركة الشعبية. وكسان عبد الرحمن الخطيب من بين مؤسسي الحزب الاشتراكي الديموقراطي، مما أكد شكوك أحرضان حـول وجود اتفاق سري بين اگديرة والخطيب. وكان أحرضان على عادته، يعبر عن الوضيعية بمثل يشير إلى الأسلوب "الرباطي" الذي يميز الحزب الاشتراكي الديموقراطي: "إننا لم ننتصر على الطالعة لينتصر علينا بوقرون "43. وبلغ التوتر قمته خلال الدورة البرلمانية الثانية، حين قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملتمس الرقابة ضد السياسة الاقتصادية للحكومة. قرر حزب الاستقلال، كما كان منتظراً، أن يصوت لصالح الملتمس، لكن عدداً من نواب الأغلبية قرروا إبعاد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بصدد المسألة المطروحة. وصرح حسين حسون أن الملتمس يحظى بتأييد الكثير من نواب الحركة الشعبية، وأنه من الخطأ أن تعتقد الحكومة أن الأغلبية سوف تقف بجانبها بصفة أوتوماتيكية. لم يبق آنذاك للنظام إلا أن يقدم الضمانات لنهدئة التوتر : وافق أحرضان والخطيب على مبدأ تعديل وزاري في يوليو/ تموز، وأثيرت بعض الأسماء مثل الوكوتي، والشرادي، وبوخرطة. وفي الشهر التالي، حيث كان الخطيب بالخارج، عوض أحرضان هؤلاء بعبد السلام بن عيسي وحدو الشيگر.

وعُيِّنَ هذان الأخيران ضمن الحكومة التي كونت في 20 غشت/ آب من سنة 1964، الأول نائب كاتب الدولة مكلفاً بالمقاومة، والثاني وزير البريد، وقد سبق لأحرضان أن عين وزيراً للفلاحة. وعم الآخرين شعور بالخيانة، أي الخطيب، بالإضافة إلى الوگوتي والشرادي وبوخرطة.

تجمعت نواة من نواب الحركة الشعبية حول الوكوتي، الذي كان يترأس في كثير مسن الأحيان الدورات البرلمانية بصفته نائب رئيس مجلس البرلمان. وعملت تلك المجموعة، بإيعاز من الخطيب، على عرقلة أعمال الحكومة. أقال محمد بنهيمة وزير الأشغال العمومية في شتاء 1964–1965، إدريس الشرادي من منصب مدير الخطوط الجوية الملكية المغربية، باعتبارها مؤسسة تابعة لوزارة الأشغال العمومية. ولما عرضت ميزانية الأشغال العمومية أمام أنظار البرلمان في 25 يناير/كانون الثاني، صوت 15 نائباً من الأغلبية ضدها. لقد اعتداد ندواب الحركة الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يصوتوا ضد جميع اقتراحات الحكومة، وتمكنوا بفضل الأصوات الجديدة أن يهزموا الحكومة. بدأت في تلك الفترة الجماعة المنشقة ترمي أحرضان بجميع النعوت المشينة : الدكتاتورية، والعنصرية، والمغالاة في المدعوة الأمازيغية 44 إلى... وشعر الخطيب بالإحراج، فكون لجنة تحكيم، لكن أنصار أحرضان أصدروا، بعد أسبوع، جريد أسبوعية جديدة تحت عنوان "الحركة" لمعارضة جريدة "المغرب العربي" التي ظلت بين أيدي الخطيب، الناطق الرسمي بلسان الحزب.

أثير مشروع ملتمس رقابة من حديد، بعد الأحداث التي شهدةا مدينة الدار البيضاء في مارس/ آذار من سنسة 1965، وبرز الخطيب في الواجهة. وفقد الحسن الثاني آنذاك ثقة أغلبيته البرلمانية، وارتأى تكوين حكومة "وحدة وطنية" ألالم واقترح رئاستها على الخطيب، لكن هذا الأحير بالغ في وضع الشروط لمشاركته. اقترح حزب الاسستقلال في 19 مايو/ أيار، تعديلاً لقانون الصحافة، يقضي بمنع الأجانب من النشر بالمغرب. وعرض الاقتراح للتصويت في 7 يونيو/ حزيران، وكان الوگوتي يترأس المناقشات. ورغم الاقتراح المضاد الذي قدمته الجبهة، صودق على الاقتراح الاستقلالي بسد 55 صوتاً ضد 22 صوتاً. فاهزمت الحكومة مرة أحرى بسبب المنشقين عن الأغلبية، الذين امتنعوا عن التصويت. لم يطل تردد الملك، وأعلن هذا الأخير في اليوم نفسه حل البرلمان وقيام حالة الاستثناء 46.

استنكر الخطيب قرار الملك بصفة علنية، حيث أكد أن الأغلبية مازالت مؤهلة للبقاء، وأن المؤسسات البرلمانية لم تكن في خطر<sup>47</sup>.

قبل أحرضان المشاركة في الحكومة التي ترأسها الملك، بينما تملص الخطيب بدعوى المرض عندما استدعى للاستشارة. وحصل أحرضان على موافقة أغلبية اللجنــة المركزيــة للحركة الشعبية، حين أعلن أمامهم، في 12 يونيو/ حزيران، عن نيته ونيــة الشــيگر في المشاركة في الحكومة الجديدة. واحتج كل من الخطيب وبوخرطة والإخوة الوگوتي ومحمد البكاي، وانسحبوا بعنف من الاجتماع. آنذاك، طرد أحرضان الوگوتيين وبوحرطــة مــن الحزب، لكنه لم يمس الخطيب، بهدف الحفاظ على وحدة الحزب، وكذلك البكاي، نظــراً لسمعته الشخصية. واستنكر الخطيب، على أعمدة "المغرب العربي"، "الروح القبلية" التي ينم عنها سلوك أحرضان، وطالب بعقد مؤتمر وطني للفصل في مسألة الشخصيات التي طـردت من الحزب. وبعد أسبوع انحاز الجنرال أوفقير 48 في هذا الخلاف، حيث أمر بإغلاق مكاتب الاتحاد المغربي للشغل<sup>49</sup>. ومرت سنتان (1965–1966) و لم يحدث أي شيء ملموس بعـــد كل هذه الشائعات، وظل الفريقان يتصادمان فيما بينهما : فريق يطالب بعقد مؤتمر وطني، والفريق الآخر ينفي ضرورة انعقاده، ويتهم أنصار الخطيب خصومهم بالانتهازية والتمسك بالامتيازات المتصلة بالمناصب الحكومية<sup>50</sup>، ويرد أنصار أحرضان بأن "الخطيبيين" لم يترعجوا إلا لفقدان تعويضاتهم البرلمانية 51. وقام بين الفريقين صراع حول مراقبة أعضاء الحزب. لكن، طبقاً لعادة المغاربة، لم يرغب إلا القليلون في الالتزام قبل انتصار أحد الطرفين.

استغل أحرضان فرصة قيام الخطيب برحلة رسمية إلى المملكة العربية السعودية، فقام بتحرك حاسم. دعا بغتة لعقد المؤتمر الوطني الخامس للحركة الشعبية بالقنيطرة في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966. من الصعب أن نقول أين انعقد المؤتمران الثالث والرابع ؟... وقد اتخذ أحرضان قراره بعد اجتماع بالرباط ضم أنصار الخطيب في 17 أكتوبر/ تشرين الأول. وقد لاحظ هؤلاء أن الحزب لم يعقد مؤتمره منذ أربع سنوات. و. عا أن القانون التأسيسي للحزب ينص على انتخاب الكاتب العام مرة كل سنتين، فقد استخلص المجتمعون أن أحرضان لم يعد الكاتب العام للحزب منذ سنين خلت، وانتخبوا الخطيب كاتباً عاماً

مؤقتاً، وتأكد انفصال الاتجاهين خلال المؤتمر المباغت. ونظراً لتحكم أحرضان في المؤتمرين، انتخبت لجنة مركزية حديدة موالية له. وأصبح حدو أبركاش رئيساً للحركة الشعبية. وطالب المؤتمر بإنهاء حالة الاستثناء، وكان يهدف من وراء هذا الموقف إلى احتواء الموقف الذي عبر عنه الخطيب من قبل. ولم يكن بإمكان الخطيب إلا أن يقر بالأمر الواقع، فأسس في فبراير/ شباط من سنة 1967، الحركة الشعبية الديموقراطية. لم يقم هذا الحزب الجديد بنشاط يذكر حتى الآن، لكنه يمثل بيدقاً حديداً على رقعة شطرنج الملك.



انشقاق الحركة الشعبية

رسم كاريكاتوري : ظهر في جريدة الكواليس 3 ديسمبر 1965

محجوبي أحرضان على اليمين يصرح: وللي بغايمشي، يجيبه الخطيب: الله يهنيه.

غهر الخطيب في حلة البورجوازي مرتمناً، بلباس فاخر، يقود معزاة سمينة (الرمز الذي صار مميزاً للحزب) متجهاً على ملينة الجديدة مسقط رأسه، بينما يظهر أحرضان الطفل المعوز، بنعليه، وبيده معزاة هزيلة، سائراً في اتجاه ناحية خميسات، منطقة مسقط رأسه ودائرة نفوذه السياسي، وعلى صدره صورة التاج، تشير إلى تعلقه ووفائه الكامل سمعكية.

(مازالت مجموعة الخطيب في حالة جمود، بخلاف مجموعة أحرضان التي كانت لها مساهمة كبيرة في الدعاية لفائدة الدستور في استفتاء سنة 1970، في الأطلس المتوسط الأمازيغي. وكان حدو الشيكر الممثل الوحيد للحركة الشعبية في الحكومة، حيث تقلد منصب وزير التعليم الابتدائي. وقد ضرب رقماً قياسياً في طول مدة احتفاظه بمنصبه الوزاري. وقد حصل منذ ذلك الحين، أن اقتسم أحرضان والخطيب امتيازاً لا يحسدا عليه، ذلك ألهما نالا في أثناء محاولة الانقلاب الأولى بقصر الصخيرات نصيباً من الإهانة التي صبها عليهما تلاميذ المدرسة العسكرية بأهرمومو. كما أن الملك استشار الزعيمين معاً حول إمكانية مشاركتهما في حكومة ائتلاف تتكلف بتهييء الانتخابات، وقبل كلاهما العرض في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1972)\*.

نستطيع أن نلمس بعض العناصر من خلال استقراء المناورات الغامضة والمعقدة السي أحاطت بتكوين الحركة الشعبية وانشقاقها. فنحن نجد مرة أخرى تردد وتحفظ المغاربة المعتاد حين يتعلق الأمر باتخاذ المبادرة، وحتى حين يشعرون بضرورة تلك المباردة. هكذا مرت شهور بين المحاولات الأولى لخلق حزب أمازيغي والإنشاء الفعلي للحركة الشعبية. وعلى منوال جميع التشكيلات السياسية، كانت الحركة الشعبية تشكل ائتلافاً لجموعات من الأنصار، وقد تم ذلك بمشقة كبيرة، وليست تلك المجموعات مستعدة للتعاون، بل مستعدة للتعايش فقط. وقد تفاقم الخلاف داخل الحزب بالتدريج بين مارس/ آذار سنة 1963 التعايش فقط. وقد تفاقم الخلاف داخل الحزب بالتدريج بين مارس/ آذار من سنة 1965 رتاريخ تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) ويونيو/ حزيران من سنة 1966 حيث تم الإعلان عن حالة الاستثناء 25، وفيما بعد اعترف بالخلاف بطريقة علنية. و لم يقرر أحرضان قطع العلاقات نمائياً مع الخطيب، إلا في نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1966. وأدى الانشقاق إلى النتيجة المعتادة : فقد نال الضعف من الطرفين، وفقد كلاهما عدداً من الأنصار. واستغل الملك هذا الوضع لاستقطاب أتباعه المفضلين : أي مجموعة من الأفسراد. واستغل الملك هذا الوضع لاستقطاب أتباعه المفضلين : أي مجموعة من الأفسراد.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إنى الترجمة الفرنسية.

## هوامش الفصل الثابي عشر

أ - كان عبد الكريم بنحلون (من اللحنة التنفيذية لحزب الاستقلال) وزيراً للعدل في الفترة الممتدة ما بين
 7 ديسمبر/كانون الأول من سنة 1958 و 23 ديسمبر/كانون الأول من سنة 1958.

 $^{2}$  - يوجد عرض جيد لتمرد عدي أوبيهي في :

ZARTMAN, Problems of New Power, pp. 80-82.

<sup>3</sup> - يحكي محمد الحسن الوزاني، أن الفرنسيين أقالوا عدي أوبيهي من منصب قائد سنة 1947 أو سنة 1948، ونفوه إلى برشيد، وقد علم عدي أوبيهي أن أملاكه الواقعة قرب الريش تعرضت للنهب، وغضت السلطات الفرنسية الطرف عن ذلك، فدبر اتصالاً مع الوزاني الذي كان ينظم ح. ش. أ. بالدار البيضاء، فتكلف عبد القادر بنجلون (محام، وأحد قادة ح. ش. أ.) بالدفاع عن حقوق عدي أوبيهي. هكذا بدأ التعاون بين الوزاني وعامل تافيلالت، ويؤيد الأول بفخر تمرد الثاني ضد "ديكتاتورية الحسزب الوحيد"، مقابلة مع محمد الحسن الوزاني 29 يونيو/ حزيران من سنة 1966، فاس.

Le Petit Marocain, 5 janvier 1959., p.3.

-4 حول شهادته، انظر:

5 - تنتمي عائلة أوفقير إلى ناحية بودنيب (بإقليم تافيلالت) حيث كان أب أوفقير قائداً. وكان أخ أوفقير كاتباً عاماً للعمالة في زمن ولاية عدى أوبيهي.

6 - لم تعترف المحكمة بشرعية الأمان الذي منحه الجنرال الكتاني، فحكم بالإعدام على عــدي أوبيهــي ولحسن اليوسي (صدر الحكم غيابياً بالنسبة للثاني)، توفي عدي أوبيهي بالسحن في 30 يناير/كانون الثاني من سنة 1961، أما اليوسي فكان بإسبانيا، وقد رخص له بالرجوع إلى المغرب في فبراير/ شــباط ســنة 1962.

<sup>7</sup>– Le Petit Marocain, 31 janvier 1959, p.3.

8 - ينحدر أحرضان من قرية أولماس التي تقع في نقطة التقاء اتحادية قبيلتين : زيان وزمور القويتين. كـان أحرضان نقيباً في "الجيش الفرنسي"، وكان قائداً لأولماس عندما نفي الملك في سنة 1953، وقـد رفـض إمضاء عريضة الكلاوي.

9- ASHFORD, Political Change, p. 320.

10 - صرح أحرضان خلال مقابلة الرباط (18 أبريل / نيسان 1966) أن الحزب لم يكت بإمكانه أن يتكون لو لم يتصرف بتلك الطريقة، ذلك أنه لم يكن أحد على استعداد لأخذ المبادرة.

11 — سبق للبكاي أن كان ضابطاً في الجيش الفرنسي وباشا لصفرو عندما نفي الملك. وقد رفض إمضاء عريضة الگلاوي، وقام بإقناع اليوسي (قائد صفرو آنذاك) باتخاذ الموقف نفسه. كان البكاي من أعيان بني يزناسن، وتوجد أملاك عائلته ببركان. توفي في أبريل /نيسان من سنة .1961

- 12 باللغة الفرنسية في النص (المترجم).
- 13 لا يتعلق الأمر هنا بأجدير الواقعة بالقرب من الحسيمة التي كانت مركز عمليات عبد الكريم خلال حرب الريف.
  - 14 من أجل المزيد من التفاصيل ، انظر :

ZARTMAN, Problems of New Power, p. 87-91, et aussi ASHFORD, Political Change, pp. 211-218, 319-326, voir aussi Jean LEFEVRE, Le Monde, 4 octobre 1958, p. 4.

15 – عبد الله الوكوني من قدماء المقاومين، وقائد ممتاز سابق بإقليم وجدة، وينتمي إلى بني يزناسن. وقـــد استقال للاحتجاج ضد ممارسات عامل الإقليم، محمد ولد عمار الذي كان هو الآخر مقاوماً سابقاً، لكـــن من حزب الاستقلال. قيل إن كل الذين كانوا يتجرؤون على انتقاد الحزب تعرضوا لتعسفات العامل.

<sup>16</sup> − اندلعت انتفاضة رابعة في ناحية ميدلت، لكنها توقفت إثر إدانة المحكمة لــ عدي أوبيهي.

17 - حرر المناشير حسين حسون (من قدماء رفاق أحرضان، وينتمي هو الآخر إلى منطقة أولماس) بمساعدة إدريس الشرادي. كان هذا الأخير على اتصال بالأمير مولاي الحسن وأحرضان. كان أبوه في السابق باشا لمدينة خريبكة، ويعتبر من المتعاونين مع الفرنسيين، إلا أنه تصالح فيما بعد مع الوطنيين.

<sup>18</sup>– D.H.M., et Jean LEFEVRE, *Le Monde*, 2-3 novembre 1958, p. 1.

19 - حول تقرير اللجنة وتصريحات أنكاي، انظر:

Le Petit Marocain, 9-10 décembre 1958.

: حول الاتمامات (المبررة) بضعف التأطير الإداري، انظر -20

ASHFORD, « National Organization and Political Development in Morocco », II Politico, vol. 28 n°2, 1963, pp. 372-373.

بلغت نسبة المناصب الشاغرة في وزار الداخلية 48 في المائة في الريف، و45 في المائة في العـــرائش و45 في المائة في العـــرائش و45 في المائة في المائة في الساون. ولم تكن هذه النسبة تتحاوز 31 في المائـــة في بــــاقي منــــاطق المغرب.

21 — النقيب المذبوح من قبيلة كزناية (دار القائد المذبوح) حيث شغل أبوه منصب قائد. ولا تخلو شعبية عائلته في الريف من إشكال، لأن أباه ساعد الفرنسيين في محاربتهم للبطل الريفي عبد الكريم. وقد شغل النقيب المذبوح منصب عامل إقليم أربع مرات.

25 – يقول دفيد هارت إنه خلال هذه الانتفاضة، تصرف بنو ورياغل باعتبارهم جماعة متضامنة لأول مرة منذ حرب الريف.

<sup>26</sup> – يوجد وصف لسلهام في مجلة المشاهد، الرباط، مجلد رقم : 4، عدد : 62، 1959، ص. .10

29 - أصبح أحرضان رئيساً للحمعية بعد وفاة البكاي.

30 – استقيت معظم معلوماتي حول الحركة الشعبية من مجموع مقابلاتي التي أجريتها مع : المحجوبي أحرضان، وعبد الكريم الخطيب، وحسين حسون، ومحمد بوخرطة، ومصطفى العلوي، وعمر الشتوكي، وادريس الشرادي، ومحمد حسن الوزاني، وباتريس بلاك بلير. (Patrice BLAQUE-BELAIR)

: كان البكاي حاضراً في المؤتمر بصفته ملاحظاً، انظر كراسته -31

Congrès constitutif du Mouvement populaire, Mouvement Populaire, Rabat, 1959.

وقد حضر البكاي بصفته متعاطفاً.

<sup>32</sup>– Loc. Cit.

33 — تعد التويزة من الناحية المبدئية، شكلاً من أشكال العمل التطوعي والجماعي الذي يستم في شكل مشاركة في الأشغال ذات المنفعة العامة (إصلاح الطرق، وقنوات الري، وبناء المخازن الجماعية، إلخ...). وقد حول بعض القواد هذا التقليد إلى نوع من السخرة.

1959. من مقررات مؤتمر سنة  $^{34}$ 

Traductions et analyses de la presse arabe, 23 février 1961. : يوجد النص في = - 35

36 — كان الوكوتي وأبرقاش مفتشين في الحزب، يساعدهما حسين حسون، ومولاي علمي الزرهوني، وبسو خرطة، والشرادي، ونجيب كروج، والطيب بلعربي.

<sup>37</sup> – Chambergeat, « les élections communales », R.F.S.P. p.113.

أكد محمد الخامس لقادة الحركة الشعبية أنه لن تجري انتخابات في المدى القريب. لكن انتصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في انتخابات الغرف التجارية والصناعية أرغم الملك على التعجيل بالانتخابات المحلية لتكسير انطلاقة اليسار، ووجدت الحركة الشعبية نفسها مباغتة لتحضير الحملة الانتخابية.

<sup>&</sup>lt;sup>22</sup>— Ernest Gellner, Patterns of Rural Rebellion in Morocco Tribes as Minoroties, European Journal of Sociology, vol. 3, n°2, 1962, p. 297.

<sup>&</sup>lt;sup>23</sup>– Ibid., pp. 310-311.

<sup>&</sup>lt;sup>24</sup>– Ibid., p. 196.

<sup>&</sup>lt;sup>27</sup>– Jean Lefevre, Le Monde, 9 janvier 1959, et 18 janvier 1959.

<sup>&</sup>lt;sup>28</sup>– ZARTMAN, *Problems...*, p. 90.

- $^{38}$  عوض الشيگر بمحمد الزغاري في مارس/ آذار من سنة 1967.
- 39 لما التحق بو طالب، وابن سودة، والتهامي الوزاني بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تحـــول حـــزب الشورى والاستقلال إلى حزب الديموقراطي الدستوري.
- 40 أحبري أحرضان، خلال مقابلة أجريتها معه (في 18 أبريل/ نيسان من سنة 1966 بالرباط) عسن مشاكله مع الخطيب. وقدم الشيء نفسه تقريباً أمام المؤتمر الخامس للحركة الشعبية في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966. انظر حريدة الحركة الشعبية 11 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966.
- 41 كانت جبهة الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية تتوفر على الأغلبية النسبية في البرلمان (69 مقعداً من مجموع 144 مقعداً). وكان هناك 41 استقلالياً، و 28 من الاتحاد الوطني للقـــوات الشــعبية، و6 مــن المحايدين . وينتمي حوالي 42 من نواب الجبهة إلى الحركة الشعبية.
- <sup>42</sup> تتكون أسماء الوزراء المرتبطين بجبهة الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية دون أن يكونسوا أعضاء في الحركة الشعبية، من أحمد باحنيني، وفال ولد عمير، وعبد القادر بنجلون، وأحمد رضا اكديرة، وعبد الهادي بوطالب، ويوسف بلعباس، وادريس السلاوي، والتهامي الوزاني، ومولاي أحمد العلوي، ومحمد بن هيمة. وفيما يتعلق بالحركة الشعبية فلم تكن تتوفر إلا على وزيرين (المحجوبي أحرضان، وعبد السرحمن الخطيب)، وعضوين في منصب نيابة كتابة الدولة (حدو الشيگر، وعبد الرحمن الكوهن).
  - 43 الطالعة، حي البورجوازية الفاسية وبوقرون حي النحبة الرباطية.
- <sup>44</sup>– «Ne tombons pas dans le régionalisme», *Jeune Afrique*, 24 janvier 1965, p. 15 Interview d'Abdallah LOUGOUTI.
- <sup>45</sup> أصدر الملك آنذاك عفوه عن كل الذين اعتقلوا بصدد مؤامرة سنة 1963، وشرع في التفاوض مــع ابن بركة الذي كان مقيماً في أوروبا.
  - 46 يوجد سرد موجز لحياة البرلمان في :
- P. CHAMBERKGEAT, «Bilan de l'expérience parlementaire marocaine », A.A.N., vol.4, 1965, pp. 101-116.
- 47 يتمتع الملك، وفقاً للبند 35 من الدستور، بحق إعلان حالة الاستثناء في حالـــة مــــا إذا "وقـــع مـــن الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية".
- 48 لم يكن الخطيب في موقع مناسب كي يطالب بعقد مؤتمر، كما هو الشأن بالنسبة لأحرضان، إذ لم ير ضرورة ذلك حين طرحت مسألة انضمام الحركة الشعبية إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدسستورية. راجع حريدة "المغرب العربي"، 3 يوليو/ تموز سنة 1965.

<sup>49 -</sup> قام الخطيب بمدح الاتحاد المغربي للشغل، وطالب بوحدة الطبقة العاملة. وكان الهدف من مقالسه في الواقع إثارة أحرضان، واتحاد نقابات العمال الأحرار الذي أسسه حسين حسون من الحركة الشعبية.

<sup>50 —</sup> كان عدد من أنصار أحرضان يشغلون مناصب رسمية : الشرادي، وحسون، والكوهن، والرحمـــاني، والزرهوني، وبلعربي، والرحالي.

 $<sup>^{51}</sup>$  لم يجد أنصار الخطيب صعوبة للاعتراف بصحة هذه التهمة.

 $<sup>^{52}</sup>$  حول برنامج الحزب الجديد، انظر حريدة "المساء"، 4 نوفمبر / تشرين الثاني من سنة  $^{52}$ 

## الفصل الثالث عشر

# عوامل الانقسام في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية

هناك ظاهرة ثابتة في الحياة السياسية المغربية: كل وضعية لا تتوازن فيها القوى المتصارعة تؤدى عفوياً إلى مسلسل تصحيحي يعيد التوازن. تحركت في سنة 1956، شخصيات ومجموعات للعمل من أجل مواجهة سيطرة حزب الاستقلال، واضعة أما أعينها هدفاً أولياً إن لم يكن الوحيد، يتحلى في إضعاف يديه وتكبيلهما، وكان القصر متورطاً في هذه العملية بشكل مباشر، إلا أن كثرة الإرادات الحسنة التي كانت ترغب في إضعاف حزب الاستقلال أعفته بأن يضع يديه بشكل مفضوح في هذا الصدد. وكان الكديرة أحد الخصوم العنيدين "لدكتاتورية الحزب الوحيد".

كان على حزب اگديرة، الذي يتكون بصفة رئيسية من مثقفي الرباط، أن يلعب إزاء النجبة الحضرية الدور نفسه الذي لعبته الحركة الشعبية إزاء النجبة القروية. فقد شكل نقطة التقاء للذين لم يجدوا مكالهم داخل حزب الاستقلال، أو للذين نبذهم هذا الأحير. وعائى اگديرة، مثل أحرضان والخطيب، من صعوبة كسب الأنصار، إلا أن أصعب مهمة آنذاك تكمن في تكوين ائتلاف حضري – قروي. لم تكن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في أساسها سوى تكتل هش بين الحركة الشعبية ذات الطابع القروي، وأنصار اگديرة الحضريين. وقد فكرت عدة شخصيات من قبل في تكوين تكتل مماثل، إلا أن أفق انتصار

حزب الاستقلال في الانتخابات التشريعية لسنة 1963، حفز تلك الشخصيات إلى التجمع لمدة معينة. ثم جاء مشكل اختيار المرشحين للانتخابات، وفيما بعد صعب الستحكم في التكتل داخل البرلمان الجديد، فأدى كل ذلك إلى تفسخ ج. د. م. د. سنقوم في هذا الفصل بتحليل سريع للانتخابات والتجربة البرلمانية القصيرة، نظراً للأهمية الكبرى التي اكتسبتها في تطور ج. د. م. د.

تحول في سنة 1955، "أصدقاء رشيد ملين" (ما يشبه نادياً يتكون من بعض السياسيين بالرباط) إلى حزب سياسي : الأحرار المستقلون. وحصل هذا الحزب على وزارة في الحكومة الأولى : أي وزارة الإعلام التي أسندت إلى رضا اگديرة. ودخل ملين إلى الحكومة الثانية وزيراً للوظيفة العمومية. إلا أن اگديرة كانت له علاقات وثيقة مع القصر، حيث كان صديقاً للأمير مولاي الحسن. وحتى بعد إقصاء الأحرار المستقلين من الحكومة، في مايو/ أيار سنة 1958، ويونيو/ حزيران سنة 1961، ظل اگديرة على اتصال بالأمير المذي كان ديوانه آنذاك يناور في الحفاء لمضايقة حكومة عبد الله إبراهيم!. وعند اعتلاء مولاي الحسن العرش، أصبح اگديرة في الصدارة، فني الفترة الممتدة ما بين سنة 1961 ونوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1961، شغل منصب مدير الديوان الملكي مع سلطات تعادل سلطات تعادل سلطات وزير أول²، وعين في الحقبة نفسها وزيراً للداخلية والفلاحة، واحتفظ بمذين المنصبين إلى حين انتخابات مايو/ أيار سنة 1963.

كان رشيد ملين المنظر السياسي للأحرار، من عائلة ذات صيت في الرباط، وقد شغل أبوه منصب وزير الأحباس تحت نظام الحماية. وكان "أصدقاؤه" أصغر منه سناً، وأكثر حيوية وطموحاً مما دفعهم فيما بعد إلى قطع الصلات به. كان جميع الأحرار من مدينة الرباط، يمن فيهم أصدقاء اكديرة وأنصار ملين، وكان بدر الدين السنوسي، من الدار البيضاء الاستثناء الوحيد، لكنه لم ينضم إلى الحزب إلا سنة 1958. وكان معظم أنصار الأحرار، تلاميذ في ثانوية مولاي يوسف، عند بدايات الحركة الوطنية، و لم يتأثروا قط الأحرار، تلاميذ في ثانوية مولاي يوسف، عند بدايات الحركة الوطنية، و لم يتأثروا قط مئوسسي حزب الاستقلال: أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي. ولما انفجر الحزب السوطني في سنة 1937، لأسباب بدت لهم تافهة، ظل ملين بعيداً عن الصراع، واتخذ أنصاره الموقيف نفيه منه المناه الموقية المناه الموقية المناه الموقية المناه الموقية المناه الموقية المناه المن

لقد تابع معظم الأحرار دراستهم في فرنسا، شأهم شأن قادة ا.و.ق.ش. لكن على عكس هؤلاء، تأثروا بالمذهب الليبرالي للحزب الراديكالي الفرنسي. واعتبروا بعد الحصول على الاستقلال أن الأحداث تجاوزت قيادة حزهم، وأصبح اگديرة محرك المجموعة، وقد لاحظ أحد رفاقه أنه لعب بالنسبة للأحرار الدور نفسه الذي لعبه ابن بركة بالنسبة لحزب الاستقلال. وكان مفضل الشرقاوي ومحمد الزياني أحد أقرب مساعدي اگديرة، ونجد من بين أنصاره الأوفياء الأخوين بركاش، وعمر بن إبراهيم، والدكتور ابن بوشعيب، ومحمد الرگراگي، والفاطمي بريطل، ومحمد بلگناوي.

تنص إحدى الأفكار الأساسية عند اگديرة، على أن المغرب لا يمكنه أن يحافظ على تماسكه إلا إذا وجدت فيه عدة بجموعات سياسية تتنافس حول السلطة الحكومية. وإذا ما هيمن حزب من سوف يقضي على الاستقرار السياسي من وجهتين. قبل كل شيء إذا غابت ضرورة وجود حكم، لن تعود هناك حاجة إلى الملكية. وعلى العكس فقد أصبحت الملكية، بفعل دورها التاريخي والديني، رمزاً للوحدة الوطنية، وموطناً للإجماع الشعبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي حزب لا يمثل إلا نفسه أو بعض العناصر في مجتمع شديد التعقيد؛ ولا يمكنه أن يحافظ على هيمنته إلا إذا استعمل القوة، مما سيقود بصفة حتمية إلى شكل جديد من السيبة. ظل اگديرة وفياً لتحليله، وعمل دون هوادة على عرقلة هيمنة أي حزب من الأحزاب، وكان حزب الاستقلال يشكل أهم مصدر للخطر في رأيه. وهكذا حاء تأسيس ج.د.م.د. سنة 1953 تتونجاً لسلسلة من المبادرات بدأت منذ سنة 1958، قام جاء تأسيس ج.د.م.د. شنا 1958 تتونجاً لسلسلة من المبادرات بدأت منذ سنة 1958، قام

عرف الائتلاف عدة بدايات فاشلة انطلقت في كل مرة عند اقتراب الانتخابات. ظلت التشكيلات السياسية منذ سنة 1958، موضوعة في حالة انتظار بسبب الإعلان على الانتخابات البلدية والقروية التي لم تتم إلا في سنة 1960. وبعد الاستفتاء حول الدستور الذي نظم سنة 1962، بدا أفق سلسلة من الانتخابات الوطنية والإقليمية والمهنية. وتعتر ح. د. م. د. عند البعض مجرد تحالف انتخابي مؤقت، وذات أهداف دفاعية أساساً. ر.ما يكون هذا الحكم صحيحاً، لكن معظم التشكيلات السياسية المغربية ليست هي الأحرى سوى تكتلات مؤقتة ودفاعية. يشكل قرب الانتخابات العامل الوحيد الذي يبلور التكتل،

إذ تتجلى أهمية إجرائيتها في تحديد الجغرافية السياسية للبلاد. اعترف كل القادة السياسيين فيما بين عامي 1960، و 1963، ضمنياً بأن الانتخابات تمثل امتحاناً مقبولا لقوة كل واحد منهم. لا يجوز أن نحصر ج. د. م. د. في مجرد تكتل انتخابي، لأننا بذلك سنسيء تقدير أهمية الدور الذي أنيط به مهما كانت مدته قصيرة.

إذا عدنا مرة أخرى إلى أبريل/ نيسان من سنة 1958، نجد في التحالفات التي ساهمت في تكوين ج. د. م. د. بعد مرور خمس سنوات ما تزال في حالة جنينية. ففي 15 أبريسل/ نيسان، توصل الرئيس البكاي بملتمس من الحسن الوزاني، وعبد الهادي بوطالب، والدكتور الخطيب، والمكي الناصري<sup>3</sup>، وأحرضان، ورشيد ملين، واگديرة. وكان هذان الأخيران وزيرين. وقد جاء الملتمس بالملاحظة التالية: إنه في الوقت الذي تقترب فيه الانتخابات، لا يتمتع جميع المغاربة بكامل حقوقهم الديموقراطية؛ حيث لا توجد هناك حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب. التزم موقعو الملتمس بالعمل جماعياً على ضمان مصالح مجموع المواطنين المغاربة، وطالبوا بقانون يحمي حقوقهم أ. قدم البكاي الملتمس إلى الملك، وأعلن تأييده لما جاء فيه، ثم قدم استقالته.

لقد رأينا سابقاً أن الاعتراف بالقانون التأسيسي للحركة الشعبية كان في صلب هذه المناورة. أصبحت الحركة الشعبية حزباً معترفاً به بعد مرور حوالي سنة. كان الحماس في تلك الحقبة، إزاء الائتلاف يفتر كلما ابتعد أجل الانتخابات تحت حكومتي بلافريح وعبد الله إبراهيم؛ لكن المعادين لحزب الاستقلال، استيقظوا قبيل انتخابات سنة 1960. ففي 15 مايو/ أيار من سنة 1960، أمضى أحرضان والوزاني والبكاي محضر اتفاق ووحدة عمل بين الحركة الشعبية والحزب الديمقراطي الدستوري 5. وقد تضمنت الوثيقة المطالبة باستقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وتكوين حكومة ائتلافية (لبيت هذه الرغبات بعد بضعة أيام). والتزم الحزبان أن لا يشاركا في الحكومة إلا إذا اقترح ذلك عليهما معاً 6، وأنشئت لجنة تنسيق مع كتابة بالدار البيضاء، يشرف عليهما إدريس الشرادي (ح. ش) ومحمد الشرقاوي (ح. د. د.) 6 وقد آمل البعض أن ذلك التحالف الانتخابي، من شأنه أن يؤدي إلى تكتل يضم الأحرار، لكن أحرضان رفض أن يضحى باستقلالية الحركة الشعبية 8.

لم يوظف التحالف بين ح. ش. وح. د. د. إلا في ظرف واحد. أنشأ الملك في نماية غشت/ آب من سنة 1960، مجلس الدستور، يتكون من 78 عضواً، اختيروا ضمن الهيئات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك لتهييء مشروع دستور و. وانتخب المجلس رئيسه في يناير / كانون الثاني من سنة 1960، وترشح لهذا المنصب محمد الزغاري وعلال الفاسي، وفاز هذا الأخير بسهولة بـ 44 صوتاً ضد 28 صوتاً. وبعد هذا الانتصار أعلن أحرضان ومعنينو، باسم حزبيهما عن انسحاهما من المجلس. وجاء هذا الانسحاب ليضاعف مسن نتائج غياب الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفقد مجلس الدستور بذلك تمثيليته وأصيب بالشلل. ثم كانت وفاة محمد الخامس بمثابة الضربة القاضية، ولم يدع المجلس للاحتماع بعد اعتلاء الحسن الثاني العرش.

استعادت حركة العداء لحزب الاستقلال أن نشاطها والدستور المفكر فيه، وخاصة البنود المتعلقة ببرلمان يعتمد على نظام المجلسين. وبدلا من أن يقوم بحلس الدستور بمهمته، تم تحرير الدستور في الخفاء. ولا يتردد اكديرة ومساعدوه الأقربون في الاعتراف بمشاركتهم في تحرير الدستور. ولا شك في أن الكديرة كان ممن وضع البند الذي يمنع نظام الحرب الوحيدا، وقد ذكر مفضل الشرقاوي، أن ذلك البند كان تتويجاً لسبع سنوات من العمل المتواصل.

كان على اگديرة بعد الموافقة على الدستور، أن يحمي منجزاته. وقد انشغل على الخصوص بسلسلة الانتخابات التي كان من المنتظر أن تبدأ بعد مرور ستة أشهر على الاستفتاء وعبر عن ذلك بالقول: "لقد بنينا مترلاً من الممكن أن يسكنه أعداؤنا، فوجب علينا أن نترك مكاناً لأصدقائنا" في هل كانت تخوفاته مبررة ؟ يجب علينا أن نجيب بالتأكيد على هذا السؤال. كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الحزب (الشرعي) الوحيد الذي عارض الدستور. ولم يلق من الاتحاد المغربي للشغل إلا مساندة فاترة، وقد ارتكزت معارضة ا.و.ق.ش. للدستور على عدة نقط: سرية التحضير، والسلطات "المفرطة" السي منحت للملك، والغموض الذي يحيط بحكومة مسؤولة، في آن واحد، أمام الملك وأمام البرلمان. ودعم ا. و. ق. ش. انتقاداته بفتوى أصدرها مولاي العربي العلوي، تتضمن إدانة لمبدأ الابن البكر الذي أبرزه القانون الجديد لوراثة العرش. لم تلق معارضة ا. و. ق. ش. للدستور تجاوباً قوياً في الأوساط الشعبية، إذ تمت الموافقة عليه بنسبة ساحقة. وبعد هذه الهزيمة، قسرر

ا. و. ق. ش. تقديم مرشحيه للانتخابات التشريعية بهدف تعويض خسارته، لكنه لم يعلسن عن نواياه إلا في شهر مايو/أيار من سنة 1963، أي بعد مرور مدة طويلة علمى تكسوين ج. د. م. د.

بذل حزب الاستقلال جهوداً كبيرة لتشجيع الموافقة الشعبية على الدستور<sup>13</sup>. لكسن الكديرة وآخرين أبدوا تشككهم في دوافع الاستقلاليين. لقد ادعى الحزب أن الفضل يعود إليه لنجاح الاستفتاء على مشروع الدستور، وبالتالي، سوف يحاول الحصول على الأغلبية في البرلمان، مما سيتيح له أن يعدل الدستور وفقا لرغباته. كان الكديرة خلال الأسابيع السي تلت الاستفتاء، يتخوف من قيام تحالف تكتيكي بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في إطار تهييء الانتخابات التشريعية. لقد أصبح من اللازم أن يعود إلى الصواب، الحزب الذي ينسب لنفسه موافقة الشعب على الدستور، وهكذا دفع ثلاثة وزراء استقلاليين إلى الاستقلال في الحكومة.

 غيظهم الذي سببته طريقة اختيار المرشحين للانتخابات. وما لبثت الأحقاد الشخصية أن انكشفت أمام العموم.

كان من المنتظر أن تبدأ سلسلة الانتخابات، بالانتخابات البلدية والقروية، ثم تتلوها الانتخابات المهنية، فالانتخابات الإقليمية، ثم انتخاب مجلس المستشارين، وأخيراً مجلس النواب. وفي منتصف أبريل/ نيسان، أعاد الملك النظر في هذا التسلسل. وعلل قراره بنوع من العجرفة: قائلا: "ولذلك حرصنا على البداية به (مجلس النواب) آملين أن يساعد انتخابه على تصفية الجو السياسي في البلاد بسرعة، وتجنيبها امتداد الجدل العقيم الذي يضر هما ويسيء إليها "أه، وأضاف أنه إذا كانت البلاد ترغب في الاستقرار الحكومي، عليها أن تنتخب "أغلبية قوية وقارة" في مجلس النواب. لم يذكر الملك أحداً، لكنه أوصى رعاياه بالتصويت" لفائدة أولئك الذين هم "مصممون - كما أنكم ونحن كذلك - على التشبث بتلك المبادئ والاتجاهات "<sup>17</sup>.

وقبل الانتخابات بأسبوعين، تراجع ا.و.ق.ش. عن قراره بالمقاطعة، وقدم لائحة مسن المرشحين. وشرح موقفه قائلا: "... وها هي الجبهة التي أسسها القصر الملكي وتضم الخونة والمشبوهين والإقطاعيين والموظفين المتعفسنين، قسد أنشئت لضمان الاستقرار المطلوب...". "... وإننا نقول بكل صراحة لأولئك الذين يفكرون في دعوتنا لما يسمونه "وحدة وطنية": لبس هناك أي وحدة وطنية ممكنة حول نظام إقطاعي (...) ما دام أحد أهدافنا المستعجلة هو محو هذا النظام "ألا يكن يدو أن الوضعية تتطلب تحالفاً مع حسزب الاستقلال، لكن اتضح أن هناك عقبات يصعب تجاوزها. لم يكن من السهل على الحسزيين أن يتناسيا الكلام الجارح الذي تبادلاه خلال حملة الاستفتاء. وزيادة على ذلك لقد كسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقتنعاً بأن حزب الاستقلال، بعد نجاحه في الاستفتاء والهزام خصمه، سوف يتباهى بأدين نجاح لمرشحي الاتحاد السوطني للقسوات الشعبية إذا مساتم الاتفاق 1. مع ذلك، فقد اتفق الحزبان على أن لا يقدما مرشحيهما البارزين في المقاطعسات نفسها.

لم يكن أي طرف راضياً عما أسفرت عنه نتائج الانتخابات 20. لم تحصل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية سوى على أغلبية نسبية، والهزم سبعة وزراء 21. والهسم حرب

الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية اگديرة باستعمال سلطات وزارة الداخلية لتزوير الانتخابات بطريقة شنيعة، بينما تلقى اگديرة أيضاً اللوم من مرشحي ج. د.م. د. الفاشلين، لكونه لم يعمل بما فيه الكفاية. ومن زاوية تحليلنا فإن الجانب الذي يثير الانتباه في تلك النتائج، يتحلى فيما تولد عن النقص في التنسيق بين الجزبين. فقد حصلت ج. د. م. د. على 69 مقعداً، مما يعادل 24 % من أصوات الناخبين المسحلين. وفاز حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالأغلبية النسبية (37%)، وتوزعت النتائج بينهما على الشكل التالي: 11 مقعداً أي 21% من الناخبين المسحلين لفائدة حزب الاستقلال، و28 مقعداً أي 16 % من الناخبين المسجلين لقائدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وإذا أمعنا النظر في النتائج من زاوية أخرى، فإن نظام الاقتراع المتبع، يجعل من من حزب الاستقلال الاستقلال الموطني القوات الشعبية الاستقلال المناخبين المسحلين، وهم يشكلون المحايدين الذين حصلوا على ستة يبقى هناك 69% من الناخبين المسحلين، وهم يشكلون المحايدين الذين حصلوا على ستة يبقى هناك 69% من الناخبين المسحلين، وهم يشكلون المحايدين الذين حصلوا على ستة مقاعد، وبمثلون القطاع الذي حصل على أضعف تمثيل.

جادل ح. اس. و ا. و. ق. ش. في تمثيلية الانتخابات التشريعية، وركزا انتقاداقهما على شخص اگديرة 23. ورغبة في تصفية الجو تنازل هذا الأخير عن وزارة الداخلية في 4 يونيو/حزيران، وخلفه أحمد الحمياني باعتباره وزيراً محايداً، أنيطت به مسؤولية الانتخابات البلدية والقروية والمهنية وانتخاب مجلس المستشارين. ونظراً للمشاكل اليتي واجهها ح. اس. و ا.و.ق.ش. في وضع الترشيحات، ارتأيا مقاطعة الانتخابات. وفوحئت ج.د.م.د. بالنجاح الملحوظ الذي حققه ا. و. ق. ش. حيث كانت الجبهة قد صبت اهتمامها على عاصرة حزب الاستقلال. كانت الانتخابات البلدية والقروية مقررة في تاريخ 28 يونيو/حزيران، فأحلت لمدة شهر، ومن المحتمل أن التأجيل كان يهدف إلى إتاحة الفرصة لـ ج. د. م. د. كي تجمع قواها لتلافي خطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد أكدت الأحداث الي تلت، صحة اقامات ا. و. ق. ش. ففي 16 يوليو/ تموز اعتقل عدد كبير من مناضلي اليسار واقموا بالتآمر. كان ا. و. ق. ش. قد قرر مقاطعة الانتخابات، فحاءت الاعتقالات

(وقد شملت عدداً من نواب البرلمان) لتدفع حزب الاستقلال والاتحاد إلى اتخاذ المواقف نفسها 24. لم يعد هناك أمام مرشحي ج. د. م. د. من ينافسهم، وتكررت الوضعية نفسها علال الانتخابات التالية. فمن بين 120 مستشاراً منتخباً بواسطة الاقتراع غير المباشر، نجد 78 من مرشحي الأحزاب كان من ضمنهم 74 من مرشحي ج. د. م. د. <sup>25</sup> وقد ساعد هذا الاقتراع عدداً من الوزراء الذين الهزموا في الجولة السابقة، لكن المجلس لم يكن يطابق الوصف الذي استعملته الجريدة الرسمية 26، فقد ضم 17 مستشاراً أمياً، وكان المستوى الفكري لمجموع أعضائه ضعيفاً جداً.

كانت علامات الفشل بادية على البرلمان حتى قبل أن يجتمع. لقد خاب أمل الحسس الثاني، لأن ج. د. م. د. لم تحقق إلا انتصاراً متواضعاً، ولأن الانتخابات لم توفر له أغلبية مستعدة لإعطاء المشروعية لجميع قرارات حكومته. وفيما يخص ح. اس و إ.و.ق.ش. فقل استصغرا أهمية البرلمان، لأهما كانا يتوقعان هزيمة ساحقة لـ ج.د.م.د. وبعد انتصارهما النسبي في الانتخابات، ظلا سحيني المواقف الخطابية التي عرضاها خلال الحملة الانتخابية 27 وعلى عكس ذلك، فقد أخذ منتخبو الأغلبية دورهم مأخذ الجد، إلا أن الخلافات داخل ج. د. م. د. لم تساعدهم دائماً على التضامن في العمل. كان الهدف الأول عند اكديرة يتحدد في مسؤولية الحكومة أمام الأغلبية، ويتطلب ذلك حداً أدبي من التماسك الداخلي في صفوف الجبهة. وفيما يتعلق بالوضعية القائمة فإلها كانت تسمح للحكومة بتحاهل الأغلبية بكامل الاطمئنان، وكانت الحكومة مستعدة لذلك، لألها كانت تضم عدداً من السوزراء الذين الهزموا في الانتخابات. لم يكن هناك حقاً من يهتم بنجاح التجربة البرلمانية.

لقد ظهر منذ البداية أن الملك كان يريد أن يسخر من التحربة، لكن من الإنصاف أن نسجل أن المشاركين فيها سهلوا له مأموريته. اتخذت أحزاب المعارضة مواقف صلبة وسليمة لمضايقة الحكومة، وكان الحكم يواجه المعارضين بالعداء المنهجي 28. انعقدت الدورة البرلمانية الثانية في 18 مايو/أيار من سنة 1964، بعد تأخير دام ثلاثة أسابيع. وبعد يومين من البداية، زيد في ثمن السكر دون أن يكون للبرلمانيين سابق علم بذلك. وفي 21 مايو/أيار انسحب ممثلو ا.و.ق.ش. وح.اس. من البرلمان احتجاجاً على الخروقات المتعددة للمسطرة، وتلى ذلك ملتمس الرقابة الذي قدمه ا.و.ق.ش. في 21 مايو/أيار ضد السياسة

الاقتصادية للحكومة. نقلت المناقشات على شاشة التلفزة، وبذل ممثلو الحكومة كل ما في إمكافهم لتحويلها إلى محاكمة عمومية 29 لحزب الاتحاد الوطني. حاول أحمد باحنيني، ومولاي أحمد العلوي، وعبد الرحمن الخطيب، ورضا الكديرة، أن يستدر جوا نواب الاتحاد الوطني إلى مبارزة سياسية. فالعلوي تحدى عبد اللطيف بنجلون أن يأتي أمام آلة التصوير التلفزية، وأن يعلن باسمه شخصياً وباسم حزبه عن تخليه عن المهدي بن بركة الذي حكم عليه بالإعدام غيابياً قبل بضعة أسابيع. ويلاحظ أن إدريس السلاوي وزير الاقتصاد، ومامون الطاهري نائب الدولة في المالية لم يحضرا ولو مرة واحدة أمام البرلمان خلال تلك الجلسات للدفاع عن السياسة الاقتصادية للحكومة.

عندما حل البرلمان، كان من السهل على الملك أن يبرز عدم فعالية وجدوى المحلس الذي لم يضع سوى ثلاثة قوانين خلال سنتين من سير أعماله. وكما أوضحنا سابقاً إن الأغلبية أصبح من الصعب التحكم فيها. ولم يكن إنشاء الحزب الاشتراكي السديمقراطي سوى تشخيص لانقسام ظل مقنعاً بطريقة مصطنعة منذ الخريف السابق. لقد قدم الحزب الجديد برنابحاً أساسياً مماثلاً لبرنامج ج. د. م. د.، لكن لا يوجد ضمن مؤسسيه أي عضو من ح.ش. أو ح.د.د. بل نجد من بينهم عدداً من الوزراء الذين الهزموا في الانتخابات، وعاملوا الأغلبية بطريقة فضة. وانضمت إلى الحزب شخصيات محايدة مثل محمد الزغاري ويوسف بلعباس، ومحمد الغزاوي. ولم ينجح إنشاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي سوى في زيادة غيظ برلمانيي ح. ش. وربما هذا هو السبب الذي جعل حسين حسون يهدد بالتصويت إلى جانب ح. اس. و ا.و.ق.ش. لفائدة ملتمس الرقابة. وفيما يلي نذكر لائحة قادة الحزب الجديد كما جاءت في جريدة "الوطن":

امحمد باحنيني: رئيساً رضا اگديرة: كاتباً عاماً يوسف بلعباس عبد الرحمن الخطيب مولاي أحمد العلوي

محمد الغزاوي

مفضل الشرقاوي

التهامي الوزاني منظر الحزب<sup>30</sup>

نتصور من دون صعوبة خيبة اگديرة إزاء البرلمان وأغلبيته التي تثير المشاكل، وقد كان واعياً بأنه لا أحد غير الملك يشاركه الخيبة نفسها. كان إنشاء الحيزب الاشتراكي الديموقراطي، آخر محاولة لإعادة التحكم في الأغلبية. إلا أن الملك بدأ يحد من سلطات الديموقراطي، آخر محاولة لإعادة التحكم في الأغلبية. إلا أن الملك بدأ يحد من سلطات على رأس وزارة الشؤون الخارجية في نوفمبر/ تشرين الثاني، فقد اضطر إلى التنازل عن وزارة الفلاحة. وبصفته وزيراً للخارجية، كان وضعه غير مريح إزاء "صقور" هيئة الأركان العليا للجيش. كان هؤلاء ينادون بحل عسكري لمشكل الحدود القائم بين المغرب والجزائر، بينما كان الكديرة يفضل طريقة التفاوض. وخلال صيف سنة 1964، فكرت الحكومة في إنشاء محاكم خاصة لمعالجة حالات الارتشاء في الوظيفة العمومية. عارض الحديرة هذا المشروع بذريعة أن هناك تدابير ملائمة، ولن يتضرر بأي حال من الأحوال من التدابير المقترحة سوى صغار الموظفين. أنشئت تلك المحاكم على الرغم من اعتراض الحديرة، فاستقال من جميع مهامه، وبذلك انتهت فترة وفاق طويلة بينه وبين الملك. وقد خلفه على فاستقال من جميع مهامه، وبذلك انتهت فترة وفاق طويلة بينه وبين الملك. وقد خلفه على رأس الديوان الملكي إدريس المحمدي في نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1963.

استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي بصعوبة حتى سنة 1965، لكن صفوفه تفرقت إثر أحداث مارس/ آذار سنة 1965. انسحب منه يوسف بلعباس في 23 مايو/ أيار، وتبعه الغزاوي بعد مدة قصيرة. كان حل مؤسسيه قد انسحبوا منه في بداية يونيو، لكن اختفاء ح. د. م. د. و ح.اش.د. لم يؤد إلى اختفاء العناصر المؤسسة لهما، إذ مازالت في المتناول، وإذا ما أقبل المغرب على انتخابات جديدة أو استفتاء جديد، فمن الأكيد أن شيئاً مماثلاً للائتلاف القديم، سيبرز من جديد إلى الوجود.

يمكن اعتبار مصير ج. د. م. د. وح.اش.د. رمزاً للعلاقات التي تربط الملك بالنخبة. لقد التحق الكثيرون بالتشكيلتين تحت ضغط الملك، وانسحبوا منها لما بدا أن الملك لم يعدر اض عنهما وعن زعيمهما اگديرة. وقد كون هذا الأخير مجموعة من الأنصار بسبب

اتصاله بالملك، ولما انتهت هذه الوضعية، صار الارتباط باگديرة مخاطرة سياسية. يقاس نجاح هذا النوع من القادة بدرجة اتصالهم بالقصر. وبقدر ما كان يضعف نفوذ وقوة تلك المجموعات المستقلة، أو شبه المستقلة، بقدر ما كان الملك يقوى من أنصاره. ولهذا المسلسل نتائج تراكمية، وبما أن الميزان كان يميل أكثر فأكثر لصالح القصر، فإن عدداً متزايداً من ممثلي النخبة أصبحوا يرون أنه من الأفيد أن يرتبطوا بالملك، وإلا فهم مهددون بأن يطردوا من دائرة أنصاره. سيكون من الصعب جداً على أي مجموعة مستقلة أو معارضة أن تقلب هذا المسلسل، طالما ظلت تعتمد على ذوات الأشخاص أنفسهم. وفي الواقع لقد بين حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل أهما على استعداد للتعاون مع القصر، وأصبحا بمثابة "معارضة صاحب الجلالة"، لا لأفهما يحترمان العرش، بل لأن الملك برهن على أنه يمارس مراقبته العليا على الحكم ومنافعه. وبذلك يكون العقد الأول من الاستقلال، قد ساهم دون لبس في تدعيم السلطة الملكية. وقد توصل الملك إلى تلك النتيجة عن طريق تفكيكه لبعض المجموعات، وتوحيد أخرى بشكل يخدم مصالحه. هكذا أعيد توحيد وهيكلة النسق الانقسامي في المغرب. يبقى لنا الآن أن نتعرض للوسائل التي استعملها الملك لتدعيم مراقبته.

## هوامش الفصل الثالث عشر

ا - صدرت جريدة (Les Phares) في سنة 1959، تحت إشراف محمد الزياني، وكان مسن مساعدي
 اگديرة المقربين. وقد أوكلت إلى الجريدة مهمة مضايقة عبد الله إبراهيم.

<sup>2</sup> – B.O., n°2531, 28 Avril 1961, Délégation de pouvoir et de signature à M. Ahmed REDA GUEDIRA, directeur du cabinet royal, p. 629.

3 سبق للمكي الناصري أن ترأس حزب الإصلاح بتطوان. وكان ينتمي إلى عائلة الناصري الكربري بسلا، عين المكي الناصري وزيراً للأحباس في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1972.

 $^4$  - نشر النص الأصلي في جريدة (Le Petit Marocain) 17 أبريل/ نيسان سنة 1958، وقد شرحته هنا بإسهاب.

5 – أطلعني حسين حسون على نص الاتفاق، وأبلغني محمد الحسن الوزاني (مقابلة 19 أبريل/ نيسان ســـنة (1966) أن اگديرة، وإن لم يوقعه، ربما بسبب موقعه في ديوان الأمير، فقد تحرك بصفة نشـــيطة في اتجـــاه الاتفاق.

<sup>6</sup> - في 26 مايو/ أيار، عين البكاي والشرقاوي والخطيب في مناصب وزارية.

<sup>7</sup> - كانت اللجنة تتألف من الخطيب وأحرضان والشرادي (الحركة الشعبية)، والوزاني والشرقاوي ومعنينو
 (حزب الديموقراطي الدستوري) والبكاي (محايد).

<sup>8</sup> – مقابلة مع محمد الحسن الوزاني.

9 – رفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل المشاركة في المجلس، لأن أعضاءه يعينـــون ولا ينتخبون.

10 – وضعت تآليف كثيرة حول الدستور والاستفتاء. والعروض الأكثر شمولية نجد من بينها :

ZARTMAN, Destiny of Dynasty, p. 16-87; Jacques BOBERT, La Monarchie marocaine. Paris 1963, pp. 241-310; Louis FOUGERE, A. A. N., 1962, pp. 155-165; W.A. BELING, « Some Implications of the New Constitutional Government in Morocco», M.E.J., Spring 1964, pp. 64-79; C.F. GALLAGHER, « Toward Constitutional Government In Morocco». A. U. F. S. Report, vol. 9, n° 1, 15 Janvier 1963, et du même, « The Moroccan Constitution: Text and Comment », A.U.F.S. Report; vol 9, n°2, 20 Janvier 1963; Chambergeat, « Le référendum constitutionnel », A.A.N. 1962, pp. 167-307; Maurice Duverger, « La nouvelle Constitution marocaine », Le Monde, 30 Novembre 1962, p. 10; « La Constitution marocaine », Confluent, N°7, Janvier 1963; Michel BOURELY, Droit Public marocain, vol. 1, Rabat, 1965, pp. 235-300.

11 - مقابلة مع مفضل الشرقاوي، 25 فبراير/ شباط سنة 1966، الرباط.

- 12 مقابلة مع رضا اكديرة، 28 فبراير/ شباط سنة 1966، الرباط.
- 13 يوجد تأويل إيجابي للدستور من وجهة نظر حزب الاستقلال في كتاب هذا هو الدستور لعبد الكريم غلاب، دون تاريخ، الرباط.
  - 14 -- باللغة الفرنسية في النص (المترجم)
    - 15 مقابلة مع مفضل الشرقاوي.

: يوجد المزيد من التفاصيل حول مساهمة الملك في تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في MARAIS, L'élection de la Chambre..., p. 86.

16 - انخرط في الجبهة : مولاي أحمد العلوي، وعبد الحفيظ بوطالب، وادريس السلاوي، وأحمد بـــاحنيني. وكان الأمير مولاي علي، ومحمد بنهيمة، ويوسف بلعباس، من العاطفين النشيطين.

<sup>17</sup>– Discours du Roi, A.A.N., 1963, p. 883; Jacques ROBERT, « Les élections législatives du 17 Mai et l'évolution politique interne au Maroc », Revue juridique et politique d'Outre-mer. Avril- Juin 1963, p. 266.

<sup>18</sup> – A.A.N., 1963, p.884.

19 - بيان ا.و.ق.ش. 2 ماي/ أيار من سنة 1963، يوجد ضمن ملف غير رسمي حول انتخابـــات ســـنة 1963، وقد هيأه البشير عواد.

- $^{20}$  مقابلة مع عبد الرحمن اليوسفي، 26 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1965، الدار البيضاء.
  - 21 حول تأويل مفصل للنتائج في :

MARAIS, L'élection de la Chambre..., passim; GALLAGHER, « The Meanings of the Moroccan Elections », A.U.F.S. Report, vol. 9, n°5; Stuart SCHAAR, King Hassan's Alternatives, Africa report, Août 1963. pp.. 7-12.

22 — هزم مرشحون استقلاليون كلا من أحرضان وبلعباس وبنهيمة وبوطالب ومولاي أحمد العلوي وهزم إدريس السلاوي أمام مرشح ا.و.ق.ش.

GALLAGHER, The Moroccan Elections, p.6.

23 — الأرقام منقولة عن :

عبر البشير عواد عن اعتقاده أن ج. د.م.د. ما كانت لتحصيل على أكثر من 14 مقعداً لو وقع تحسالف فعلي بين أ.و.ق.ش.و.ح.إس.

<sup>24</sup> – أوردت صحافة حزب الاستقلال أنه في 24 يونيو/ حزيران، اعتقل أحد الأتباع الأوفياء للحزب من سكان الشاوية لأنه سمى كلبه "اگديرة".

<sup>25</sup> – P. CHAMBERGEAT, « Les élections communales au Maroc », A.A.N., 1963, p. 123.

26 - انتخبت المحالس الإقليمية تمايين من المستشارين، وكانت تلك المحالس كلها خاضعة لهيمنة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وانتخبت الغرف الفلاحية مما تبقى أربعين مستشاراً، وانتخبت الغرف التحارية والصاعية أربعة عشر مستشاراً، كما انتخبت غرف الصناعة التقليدية خمسة مستشارين، وقد حرت الانتخابات في 13 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة وانتخبت هيأة المأحورين خمسة مستشارين. وقد حرت الانتخابات في 13 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1963.

<sup>27</sup> – انظر : آخو ساعة، فاتح أكتوبر، 1963.

انتخب مفضل الشرقاوي رئيساً لمجلس المستشارين.

28 - هذا التأويل مأخوذ من:

CHAMBERGEAT, Bilan de l'expérience marocaine..., pp. 101-102.

<sup>29</sup> - حين قدم باحنيني برنامج الحكومة أمام البرلمان في 12 أبريل/ نيسان من سنة 1964، لم يتعرض للصعوبات المالية الكبيرة. وفي 20 مايو/ أيار، زيد في ثمن السكر بنسبة 45% هدف تخفيض استهلاكه، والحد من خروج العملة الصعبة الضرورية لاستيراده. الهار الرصيد النقدي بصورة مذهلة، فقرر ا.و.ق.ش. استغلال هذا الوضع لمهاجمة السياسة الاقتصادية للحكومة، انظر: ملتمس الرقابة، (ا.و.ق.ش) السدار البيضاء، يونيو/ حزيران سنة 1964. وتتضمن هذه الكراسة خطب نواب الاتحاد، والجدل الذي دار ما بين الوزراء والنواب.

<sup>30</sup> – الوطن، 26 سبتمبر/ أيلول سنة 1964. انظر كذلك :

« Le Maroc a un parti de plus », Jeune Afrique, 20 Avril 1964, p. 7, et « Création du Parti socialiste démocrate », A.A.N., 1964, pp. 609-632.

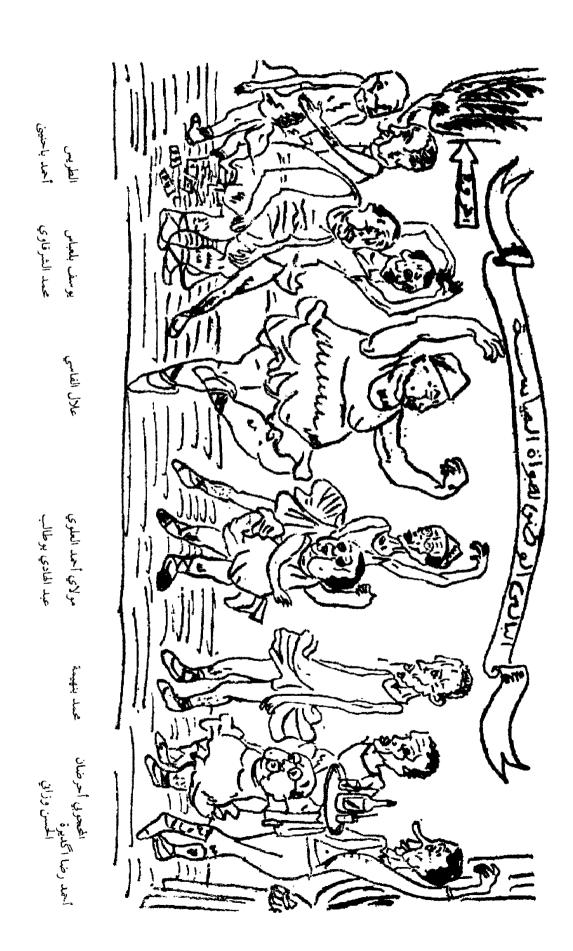
تكتيكات النظام \_\_\_\_\_\_ تكتيكات النظام

## الفصل الرابع عشر

## تكتيكات النظام

ليس من السهل، توضيح مدى تأثير الملك وهيمنة على الحياة السياسية بالمغرب، فبينما يقدمه البعض كأقوى ما يكون، يسحق أعداءه من دون رحمة، ويستبعد أصدقاءه، يقدمه البعض الآخر، باعتباره حكماً محايداً تماماً، يضع نفسه عن وعي بعيسداً عن الخلافات السياسية لرعيته. يوجد الملك في الواقع، في موقع بين هذين الموقعين المتطرفين : ليس هذا الجواب مرضياً وغير دقيق، لكننا مضطرون للإقرار به. توجد التشكيلات السياسية مشتة منذ مدة طويلة في المغرب الحالي، سواء أكان ذلك نتيجة المصادفة أم عن سبق إصرار. لكن التناقض بين الفصائل من قبيل التعارض في صفوفها، حيث يغذي علاقة ديناميكية فيما بينها. ويمكن لذلك التعارض أن يعود إلى أسباب متنوعة، ويمكن أن يحدث مستويات معينة، ومشاكل التعاون بين متعددة : من اختلافات اجتماعية، واصطدمات بين شخصيات معينة، ومشاكل التعاون بين التعارض أكثر مما يدفع إليه.

كان محمد الخامس يتمتع بنفوذ شخصي قوي، إذ كان يقدم نفسه ممـثلاً للسـيادة الوطنية، ولم تكن أي مجموعة قادرة على أن تجادله في ذلك. لقد تصرف الملـك باعتبـاره رمزاً وحيداً، وممثلا وحيداً للأمة، وتحول بالفعل إلى ما كان يدعيه، لأنه لم يكـن أمامه منافسون منظمون. يمكننا أن نتصور بسهولة أن حزب الاستقلال كان مؤهلاً لأن يجعل من نفسه بعد سنة 1956 ممثلاً للسيادة الوطنية، ويحتكر لصالحه توزيع السلطة. لقـد حـدث تنافس في الواقع بين الملك وحلفائه الأقدمين خلال السنوات الأولى من الاستقلال، إلا أن



حزب الاستقلال لم ينجح في فرض مطامحه. لذلك استطاعت الملكية أن تحـول سـلطتها المعنوية التي لا يجادل فيها أحد إلى سلطة سياسية. يقر حل أعضاء النخبـة اليـوم أنـه لا مشروعية ولا منفذ إلى الحكم من دون القصر. لقد أصبح القصر محرك الحيـاة السياسـية ومنظمها، ولا يستطيع أحد أن يقوم بمبادرة ما من دون أن يأخذ بعين الاعتبار ردود فعـل القصر.

سوف نتعرض في هذا الفصل للتكتيكات والتقنيات التي استعملتها الملكية للقيام همذا الدور. وفي الفصل المقبل، سنعالج الوسائل التي يتوفر عليها الملك، ثم سنخصص الفصل السادس عشر للعناصر الرئيسية للاستراتيجية الملكية.

عندما يتعلق الأمر بالتحكم في النحب، يفضل الملك الإغراء على العنف. وأهم ورقـــة يتوفر عليها سلطته في التعيين لعدد من المناصب الكبرى. للملك الحق في أن يعين بظهير أ:

- 1 الحكومة، وفي بعض الأحيان الوزراء بصفة شخصية، وكذلك كتـــاب الدولـــة، ونواب كتاب الدولة، والمفوضين السامية.
  - 2 الكاتب العام للحكومة.
    - 3 عمال الأقاليم.
      - 4 القواد.
- 5 القضاة (المجلس الأعلى والمحاكم الإقليمية أو محاكم السدد) وقضاة المحاكم الشرعية.
  - 6 ضباط الجيش الملكي والدرك الملكي.
    - 7 الممثلين الدبلوماسيين للمغرب.
    - 8 جميع كبار الموظفين بصفة عامة.

ويمكن أن يراقب المستويات الدنيا من الجهاز الإدراي، بواسطة الكاتب العام للحكومة، إذ تتوفر المصالح التابعة لهذا الأخير على عدد من العقود الخاصة التي تسمح بتحسين وضعية الموظفين كيفما كان مستواهم في السلم الإداري، وذلك برفع أجورهم، أو الإسواع في ترقيتهم دون التقيد بإجراءات الوظيفة العمومية.

جرى تخفيض كبير لعدد "العقود التوظيفية" بعد إصلاح الوظيفة العمومية لسنة 1969، إلا أن العادة ما زالت حارية، خاصة في وزارة المالية. وإذا كانت هناك محاولة لتسوية الوضعية الإدارية للموظفين الصغار في الإدارة، فقد تم الاحتفاظ بالوضعيات التفصيلية لسببين: الأول، يكمن في أن بعض المصالح العمومية مثل موظفي المكتب الشريف للفوسفاط يتمتعون، بغض النظر عن كفاءهم، بأجور وامتيازات تفوق ما يتقاضاه باقي موظفي الإدارة المركزية. ويتم الانخراط في تلك المؤسسات بواسطة التدخلات الشخصية. والسبب الثاني، يتحلى في الارتقاء إلى منصب رئيس مصلحة فما فوق في الإدارة المركزية، ويكون ذلك مرهوناً بموافقة الوزير. وهكذا يتحكم كل وزير بفضل سخاء الملك، في أهم مناصب وزارته، ويجود بها على أنصاره، ويعرف كل واحد منهم أنه مدين للملك بذلك الامتياز.

لا تجرؤ النخبة على مجادلة الملك في سلطاته المطلقة. تثار المسألة من حين إلى آخر، وحدث ذلك لأول مرة سنة 1958، بصدد وزارة الداخلية، وبصدد حق الوزير الأول في تعيين أعضاء حكومته. لكن الملك استمر في التصرف عن اقتناع بأنه لا أحد سيجادل بجد في اختصاصاته. ففي سنة 1958، اعتقد شباب حزب الاستقلال أن بإمكالهم مراقبة الحكومة إذا ما كانت للوزراء الاستقلاليين مسؤوليات محددة. كانت الملكية في تلك الفترة، تهيمن على الإدارة إلى درجة أنه لم يكن كثير من الموظفين (عمن فيهم الاستقلاليون) مستعدين للتضحية بوصعيتهم في حالة وقوع مواجهة بين القصر والحزب. لذلك وسعوا، من غير وعي، صفوف أنصار الملك.

تمارس الوظائف العمومية جاذبية كبرى على المغاربة، إلى درجـة أن الكـثير منهم، يتطلعون بنهم إلى المسؤوليات الرسمية كيفما كانت القيود الموضوعية علـى حريتهم في التصرف. لقد صرح الملك معبراً عن ذلك بقوله: "أقول أحياناً لوزرائي إذا لم يقبل غـداً أحد منا أن يحكم، سأقول لسائقي: كن وزيراً" ولكن لم يحدث للحسن الثاني أن واجهه هذه الوضعية، لأن وزراءه مسرورون للغاية لقبولهم تلك المهام. يرجع هـذا الموقف إلى التعطش إلى السلطة التي لا تعرف أي وازع. ولسنا نريد هنا إصدار حكم أحلاقي حول سلوك المغاربة، فقد بين فريدريك روكز (Frederic Riggs) أن المجتمعات الانتقالية لا تقدم منفذاً للطموحين إلا في ممارسة السلطة السياسية. وحتى إذا كانت تلك السلطة خاضعة لتأثير مجموعات أجنبية عن جهاز الدولة، فإلها تقع بالأساس داخل الحكومة ق. وبالإضافة إلى

ذلك تشكل المهام الحكومية، في السياق المغربي الوسيلة الوحيدة لتكوين شبكات الأنصار.

ليس من الغريب إذن أن تصبح مناصب المسؤولية المادة الأساسية لمناورات النحبة: لا يمر أسبوع واحد دون أن تروج الشائعات حول قرب تعديل وزاري. وغالباً ما يكون مصدر تلك الشائعات وارداً من القصر، أو من الشخصيات التي تنتظر تعيينها في منصب وزاري ما. ولا يعير السياسيون المغاربة اهتماماً كبيراً لتلك الشائعات، لكنهم لا يهملونحا تمام الإهمال. وهذه الطريقة، يترك الملك النجبة في وضع حرج، إذ يجد الوزراء العاملون أنفسهم قلقين خوفاً من احتمال إقالتهم، و"المرشحون" للوزارات يحيكون الدسائس للحصول على منصب ما. وأصبح الشغل الشاغل لتلك الأوساط يتحدد في مراقبة ردود فعل القصر، والبحث عن معانيها الخفية، إذ تبعث الملاحظة التافهة على ألف افتراض. وخلال حالة الاستثناء، تفنن القصر في خداع النجبة، إذ كانت أتفه الأحداث تؤول بارتقاء أو سقوط نجوم السياسة البارزين، ونذكر على سبيل المثال لقاء الملك بوفد من الاتحاد المغربي للشغل، وإرسال الكديرة إلى باريس في مهمة خاصة، وتعيين الخطيب ممشلاً خاصاً للملك في المؤتمر، وابتسامة صداقة في اتجاه أوفقير... لقد ساعدت مثل هذه الأساليب على السمرار حالة الاستثناء (وهي مؤقتة مبدئياً) أكثر من مدة التحربة البرلمانية.

لا يتوفر الحسن الثاني على النفوذ المعنوي الذي جناه أبوه من سنوات المنفى. لذلك يعتمد يحتاج إلى كثير من الحذر في اختيار وزرائه ومستشاريه. فبينما كان أبوه يستطيع أن يعتمد على علاقات الوفاء، ليس في وسع الحسن الثاني أن يعتمد على حافز آخر غير المصالح النفعية. لن نجده يختار سوى رجالاً دون أنصار كثيرين، أو رجالاً ليست لهم حظوظ كبيرة في تكوين شبكة من الأنصار. فهم عادة أشخاص معزولون، ليس لهم إشعاع، وليست أمامهم إمكانية أخرى غير "البديل الوحيد": خدمة الملك، أو السقوط في النسيان 4. وقد تمثل هذا التكتيك بوضوح عندما احتفظ بالوزراء الذين الهزموا في انتخابات سنة 1963، فقد تركوا في مهامهم، بعد أن ذكروا بمشاشة قاعدة م.

وهناك شكل آخر من هذا التكتيك، يستعمل مع الأصدقاء والأعداء على حــد ســواء، ويقضي بالكشف عن ضعف الشخص المعني أمام الملأ (تــوبيخ عمــومي مــثلا) ثم، بعــدما يستوعب الدرس، يحدث تحول فحائى في الموقف، حيث يكافأ الشخص نفسه بمنصب هــام<sup>5</sup>.

وعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة الداخلية أمراً بتوقيف جريدة "ماروك أنفورماسيون" (Maroc-Informations) في مايو/ أيار من سنة 1966، وكانت جريدة يومية تصدر بالفرنسية، يشرف عليها أحمد بن كيران، وكانت معروفة بانتقاداتها المعتدلة للنظام، لكنها لم تكن مرتبطة بأي حزب. ولم يثر توقيفها أي رد فعل لدى صحافة الأحزاب. فهم أحمد بن كيران الدرس، وأوقف إصدار جريدته بصفة لهائية، وإذا به يعين بعد مرور بضعة أشهر مديراً لصندوق الإيداع والتدبير.

يستعمل الملك تكتيك "التعيينات المسبقة" لمناورة المجموعات المنظمة وإضعافها. تعاني كل التشكيلات السياسية من نقص في المنشطين والمنظمين، وغالباً ما يتوقف سيرها على تفاني بعض الأشخاص، لذلك يتم ترصد العناصر الشابة والواعدة باستمرار، من مسؤولي الجمعيات الطلابية، ومحامين متدربين، إلخ... وهؤلاء معروفون في أوساط النحبة، وكثيراً ما يعدهم القصر بمناصب مغرية، فيقعون في شباكه. وتلعب "التعيينات الاستراتيجية" دوراً لا يقل أهمية. يضفي النظام على نفسه صفة التسامح، عندما يمنح مناصب المسؤولون المعنيون. لقل المعارضة ؟ مما ينقص من حدة انتقادات الأحزاب التي ينتمي إليها المسؤولون المعنيون. لقل أعطى هذا التكتيك أكله، بل أدى كذلك في غالب الأحيان، إلى فقدان الأحزاب للأطر التي استقطبها النظام. ويعمد القصر أيضاً إلى إغراء شخصيات تقع على هامش الأحزاب، أو استقطبها النظام. ويعمد القصر أيضاً إلى إغراء شخصيات تقع على هامش الاستمرار في تلك التي ابتعدت عن أحزاها في ظروف الأزمات. وقد يدخل بعضهم في هذه اللعبة بنيسة سليمة، إذ يرون أن استغلال الفرصة لوضع أفكارهم محل التنفيذ أفضل من الاستمرار في الانتقاد العقيم للنظام. وفيما يخص الأحزاب، فإلها ترى من مصلحتها أن تتوفر على رجال الانتقاد العقيم للنظام. وفيما يخص الأحزاب، فإلها ترى من مصلحتها أن تتوفر على رجال في مناصب مرموقة قادرين على الدفاع عن مصالحها.

يستطيع القصر بسهولة أن يبقى على اتصال بمختلف قطاعات النحبة. ويتصل الملك بالزعماء السياسيين بطريقة علنية، أو بطريقة سرية، حيث يلجأ إلى مختلف الوسطاء. ويقول المغاربة إن القصر يتصل باليمين عن طريق الغزاوي، وباليسار عن طريق المحمدي، وبالوسط عن طريق الكديرة. وهناك في الواقع سياسيون آخرون كشيرون يلعبون الدور نفسه، وبواسطتهم يقيم القصر مع المجموعات السياسية مفاوضات مستمرة (بالمعنى الأوسع لكلمة مفاوضات). وقد اعتاد القصر أن يعلن عن نيته في تشكيل حكومة ائتلاف وطني. وتعطي

هذه الصفة لكل حكومة يساهم فيها ممثلون عن التشكيلات السياسية الرئيسية مهما ضعفت علاقات تلك الشخصيات بأحزابها، وهذا ما حصل في الفترة التي امتدت بين مايو/أيار سنة 1960 يناير/كانون الثاني سنة 1963. وفي حالة الفشل تقدم التشكيلة الوزارية الجديدة على ألها حكومة تكنوقراط، وتستطيع وحدها السهر على مشاكل الأمة بهدوء ومواظبة، وهذا هو الحل الذي اتبع منذ سنة 1963. ومع ذلك، فمن الأكيد أن الملك يفضل حكومة ائتلاف وطنى حقيقية لو كان بإمكانه أن يختار.

يقود الملك كل تلك المفاوضات ببطء كبير. لا قم النتائج، بقدر ما قمم الاتصالات نفسها، وبقدر ما تستمر الاتصالات وتطول، بقدر ما يتقيد ممثلو النخبة بقواعد اللعبة. لم تتوقف المشاورات بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أجل تشكيل حكومة ائتلاف وطني، ولو بعد الاعتقالات المتعلقة بمؤامرة 23 يوليوز 1963. وفي ختمام خطاب القي في يونيو/ حزيران من سنة 1964، وقد تضمن انتقاداً لسياسة الحكومة، طالب عبد اللطيف بنحلون بحكومة وطنية يترأسها الملك. وفي أواخر سنة 1964، تناقش بو عبيد مع الحمدي حول الموضوع نفسه دون جدوى. واستؤنفت المحادثات مع الملك بعد أحداث مارس/ أيار سنة 1965. كان الحسن الثاني يؤيد مشاركة ا.و.ق.ش. في الحكومة وعياً منه بخطورة الوضعية الاقتصادية، لكنه اعتبر أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار قبل مؤتمر رؤساء الدول العربية الذي كان من المنتظر أن ينعقد في سبتمبر/ أيلول من سنة 1965. وفي انتظار ذلك الأجل، أراد الملك أن يوحي بتقربه من ا.و.ق.ش. فعين عبد الحميد الزموري في الديوان الملكي، في وقت كانت تجري فيه محاكمة المتآمرين. وفي أبريل/نيسان أصدر عفوه عسن معظم الحكوم عليهم. وجاء اختطاف ابن بركة ليضع حداً لتلك الاتصالات.

لم يعد آنذاك بحال للتفاوض مع ا. و. ق. ش.، فاتحه القصر نحو الاتحاد المغربي للشخل الذي ظل معزولاً منذ الربيع. وأراد الحسن الثاني أن يبرهن على أن المعارضة ترغب دائماً في العمل "في جو عائلي"، وأن ا.م.ش. يمكن أن يقوم مقام ا.و.ق.ش. لإقامة الدليل على ذلك. استقبل الملك في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، وفداً برئاسة المحجوب بن الصديق، وتعرض هذا الأخير لتدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد، وأكد أن التغلب على الركود العام رهين تتمتع بثقة العمال و "القوات الحية" للأمة، وفي الفترة نفسها بدأت

مباحثات بين ا.م.ش. و ح.اس. ولا يشك أحد في أن هذا الأخير لم يتخذ تلك المبادرة لو لم يكن القصر موافقاً عليها ضمنياً. وبطبيعة الحال، كان من الصعب على النقابة والحيزب أن يخففا فجأة من تهجماتهما على النظام، في الوقت الذي كانا يتفاوضان فيه حول دخولهما إلى الحكومة. لكن حدة تلك الانتقادات كانت تخدم مرامي الملك، إذ يمكنه عند دخول معارضيه إلى الحكومة، أن يدعي أنه أعاد توحيد صفوف القوى المتفرقة في السبلاد. إلا أن الارتياب ظل يخيم على العلاقة بين ا.م.ش. و ح.اس.، والملك. في حين شعر كلاهما بأغما سيذهبان ضحية التكتيك المعتاد للقصر : تحميل المعارضة مسؤولية السياسة التي تدعو إليها، وفي الوقت نفسه وضع العراقيل لمنعها من تنفيذ تلك السياسة. وفيما يخص الملك فلم يتضايق من استمرار المفاوضات إلى ما لا نهاية، أو على أقل تقدير، إلى حين قبول ا.م.ش. و ح.اس. المشاركة في الحكومة وفقاً لشروط القصر. هكذا مرت عدة شهور على الشائعات المذهلة الأولى التي أعلنت عن قرب تعيين حكومة الاتحاد المغربي للشغل وحنزب الاستقلال، وكان يبدو أن الملك على أتم استعداد لتمديد التشويق<sup>8</sup>. وخلال مدة الانتظار، قام ببعض التعديلات التافهة ولإذكاء التطلعات وتخويف الوزراء.

(لم يتأثر الحسن الثاني بالمحاولتين الانقلابيتين إلى درجة تجبره على تغيير تكتيك في التفاوض مع الكتلة في سنة 1971 و سنة 1972. ويلزمنا أن نقر بسأن المعارضة أكدت حكمه، على الأقل خلال شتاء وربيع سنة 1972، حيث كانت ردود فعلها إزاء مناورات القصر مطابقة لما عهده فيها في الماضي)\*.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

تكتيكات النظام \_\_\_\_\_

## هوامش الفصل الرابع عشر

<sup>1</sup>-BOURELY, op. cit., pp. 183-184.

مقابلة في مجلة Réalités، عدد 250، نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1966، نشر النص الكامل لهذه -2 المقابلة في جريدة Maghreb Informations، 15 نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1966.

<sup>3</sup>– RIGGS, op. cit., pp. 74, 131-132.

<sup>4</sup> - كانت محاول الانقلاب الأولى والثانية (1971-1972) ضربة قوية "للبديل الوحيد". فأمام أفق دكتاتورية عسكرية، تصبح خدمة الملك أسوأ الحلول بالنسبة لعدد كبير من أعضاء النخبة. اضطر الملك إلى منح عدد من مناصب المسؤولية إلى شخصيات وثيقة الصلة بالعائلة المالكة، وبالتالي إلى شخصيات ليس لها اختيار آخر غير الوفاء للملك. ولا تخلو هذه الظاهرة من الدلالة.

٥ – هناك مثال آخر شهير لهذه التقنية الكثيرة الانتشار في المغرب العربي، عندما عين بورقيبة أحمد بن صالح على رأس وزارة أساسية بعدما قام بتوبيخه. لا يستبعد أن يكون الحسن الثاني قد أمل في كسب ابن بركـــة بالطريقة نفسها.

6 - كذب الديوان الملكي في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1965، الأحبار القائلـــة إن احتمــــالات مشاركة ا.و.ق.ش. قد نوقشت خلال المحادثات التي تمت مع بوعبيد.

<sup>7</sup>– L'Avant-Garde, 27 novembre 1965, p.4.

<sup>8</sup> – لا يمر أسبوع واحد من دون أن تروج الافتراضات حول ورود تعديل وزاري، ومن آن لآخر، يتكلم عنه عرافو فندق باليما بلهجة الخبر اليقين. هكذا حدث مثلا على إثر تصريح قام به علال الفاسي لجريدة الرأي (الصادرة باللغة الفرنسية) عند بداية محاكمة مختطفي ابن بركة (Josette Ben Brahem). رواج شائعات أكيدة في الرباط حول تعديل وزاري (جريدة لومند، 17 سبتمبر/ أيلول 1966)، وتكررت المسألة نفسها عند مغاردة الملك للمغرب في زيارة للولايات المتحدة :

Le serpent de mer et la Constitution », Jeune Afrique , 29 janvier 1967, p.191.

9 - تمت هذه التعديلات في يوليو/ تموز من سنة 1965، وفي فبراير/ شباط من سنة 1966، ومارس/ آذار سنة 1967. وتشكل هذه "الترقيعات" عمليات حداع حقيقي : تعود الشخصيات بعينها للظهور، ولا يتغير أي شيء في التوجيه السياسي.

### الفصل الخامس عشر

## أدوات الملك

#### 1- البيروقراطية

يحتكر الملك توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة، مما يسهل عليه المناورة والتأثير على النحبة، بل ويسمح له أكثر من ذلك بمراقبة فعلية على الإدارة.

1- مرحلة دفاعية من سنة 1955 إلى سنة 1960.

2- مرحلة هجومية من سنة 1960 إلى الآن.

كان القصر في أثناء المرحلة الأولى مغلوباً على أمره، خاضعاً لمقاومة حزب الاستقلال، إذ ظل يتمسك بإصرار بامتيازاته في الجيش والشرطة، وفيما يتعلق بالوزارات، فقد كان القصر مضطراً في معظم الأحيان إلى التفاوض مع حزب الاستقلال لكي يقبل هذا الأحير مرشحي القصر، ويقبل بالتالي تعيين وزراء الحزب لكبار موظفي إداراتهم. وفي عهد حكومة عبد الله إبراهيم، كان الملك يضع لائحة بأسماء العمال والقواد الذين يرغب في تعيينهم، وبالموافقة مع وزارة الداخلية في الوقت نفسه.

وعندما تولى الملك منصب الوزير الأول، ولأول مرة في مايو/ أيار سنة 1960، أصبحت التعيينات تتم حسب ظهير، ومن جانب واحد. ولم يعد يقتصر الأمر فقط على الوزراء، بل

تعدى ذلك إلى مديري مصارف الدولة، والمصارف الشبه العمومية، ومـــديري المكاتـــب الوطنية، ومؤسسات القروض.

ولقد تم التعبير عن مصادرة الحسن الثاني للجهاز الحكومي بتحمله المسؤولية في مارس آذار من سنة 1961 لعدة مناصب، مثل منصب الوزير الأول ووزير الدفاع والفلاحة والداخلية الله وهذا النوع من تمركز السلطة بين يدي الملك لم يثر آنذاك أي نوع من الانتقاد. يجب أن نتوقف عند المكاتب الوطنية والمصارف شبه العمومية. عند ما كان عبد الرحيم بوعبيد وزيراً للاقتصاد، أنشئت آنذاك مكاتب كثيرة لها صبغة اقتصادية، أهمها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي ومكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، والمكتب الوطني للري. استطاعت هذه المكاتب أن تجذب إليها عدداً من التقنيين الممتلئين حماساً، لكسي يباشروا تنفيذ مشاريع على نطاق واسع ؛ إلا أن النظام كان يقدر خطورة الارتباك الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بمشاريعهم، ولا شيء يؤكد أن نتائجها يمكن أن تكون لصالحه، وتلك الخطورة لها تكاليف باهظة. ومن المحتمل أن الملك كان يأمل في وقت ما أن يستمكن مسن مراقبة هذه المكاتب بمعية الوزراء الذين كانوا خاضعين لوصايته، إلا أن هذا الأسلوب ظهر على ما يبدو أكثر تعقيداً ، وكان الهدف المنشود آنذاك إلغاء استقلالية هذه المكاتب. ومن الممكن أن تكون بعض الاستثناءات بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط على سبيل المثال،

"لقد أصبحت هذه المكاتب في وضعية مصطنعة لما تتميز به من امتيازات ورواتب عالية، بالإضافة إلى أنها تعيش على هامش الدولة تماماً، وبفضل الاستقلالية السيّ منحــت لهــذه المكاتب. فإن إداراتها لا تخضع لمراقبة الدولة".

ولكن المشكلة أصبحت مطروحة أمام الرأي العام على الشكل التالي :

"لهذا قرر ملكنا المفدى أن يصيب هذه المكاتب في معاقلها، وما يطلبه في الواقع نظامنا المستقل يكمن في وحود انسجام كامل للمؤسسات والقطاعات باعتبارها جرزءاً مكملا للجهاز العام للدولة2".

(لم يحدث في الواقع أي شيء من هذا القبيل منذ هذا البيان، بل على العكس ازداد الثقل الاقتصادي للمؤسسات شبه العمومية، كما هيمنت بصفة أكثر إغراءات الوظائف الشكلية (وظائف من دون مهام فعلية) التي يمكن تقديمها للنحبة الإدارية : وكان مكتب

الفوسفاط يرضى دائماً مديريه ويلبي رغباهم، وإذا كان علي بنجلون قد أبعد عن منصبه فلأنه استغل وظيفته أكثر من اللازم.

لم يكن مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية الأقل مصدراً للأرباح بالنسبة للسيد يحي الشفشاوي ومحمد الجعيدي، كما كشفت ذلك محاكمة سنة 1972 الخاصة بالفسامين والرشوة. وإن ما تقدمه هذه المكاتب الوطنية من المنافع المادية الكبيرة لموظفيها السامين بجانب شيوع الرشوة التي أصبحت طابعها العام، يجعلها من الصعب أن تعود بجرة قلم إلى مستوى باقي الإدارات، لأنه إذا فقد هؤلاء الموظفون السامون امتيازاهم، فكيف يمكن للملك أن يعوض أوفياءه، ويعتمد عليهم، ويستخدمهم كما يشاء)\*.

تعد الإدارة الأداة الرئيسية لحكومة الملك، يفتح أبوابها، ويراقب نشاطات الذين يسنعم عليهم بالدخول إليها، ويمنح بذلك الرضى الملكي، ويعتبر ذلك دعوة مباشرة للغنى السريع، ويعتبر هذا السلوك في مجمله من تقاليد المخزن القديمة، حيث أن أجرة الموظف الحكومي لا تكفيه، وهذا يدفعه إلى أخذ السخرة ليعيش الحياة التي يطمح إليها. وبما أن فضل السلطان محفوف بالمخاطر، فإن العمال والقواد وكل الموظفين الذين عينهم المخزن يعرفون أن عليهم أن يملأوا جيوبهم بسرعة، وفي أقرب وقت ممكن. لا يزال سلوك الموظفين السامين في الدولة حتى الآن تحت تأثير شعور عدم استقرار أوضاعهم وعدم ثباقها.

وهكذا يمكن استخدام الحماية الملكية للإثراء المادي (التمكين من شراء الأملاك العقارية ومن رخص الاستيراد، ورخص التجارة، وإسناد عقود من دون إعلان العرض)، كما يمكن أن يستفاد منها في مجال تنمية شبكات الأتباع.

وينبغي التحرك بسرعة فائقة قبل أن يسد باب الرزق، لأن الوزارات تنتقل بدورها بسرعة من يد إلى يد. لقد توالت التغييرات بأقصى ما يمكن من السرعة خلل السنوات الأحيرة، بحيث إن كل جماعات النخبة قد استفادت تقريباً من كل خيرات المناصب الوزارية، وكلها تشترك في هذا الأمر وغارقة فيه، إن أمكن القول، وهذا ما أسماه أحدهم

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

ب (إدخال السعادة على النخبة). ولم يصمد أمام هذا الإغراء ومحاولات التلاعب والفساد والرشوة إلا بعض القياديين القلائل<sup>4</sup>.

(لقد تقلب في وزارة التجارة والصناعة والمعادن منذ الاستقلال، وزير على الأقل في كل سنة، لا لشيء إلا لأنها من الوزارات المتهافت عليها. وتكبر أهمية الوزارات حسب أهمية ما يسمى بالصناديق السوداء الموجودة رهن إشارة الوزير، والممولة بأرباح مشبوهة. كما ظلت وزارة الاقتصاد على رأس اللائحة باستمرار، لأن لها سلطة قانونية للتوجيه والحجز والتجميد والتحقيق والتفتيش والمصادرة، وإقرار نشاطات كل الوزارات والمؤسسات العمومية والتصديق عليها، والبحث عن أي علامة للمراقبة، والتفتيش في النظام الإداري المغربي، تجد معها في الوقت ذات مصدراً للموارد الخاصة بالصندوق الأسود)\*.

ويتبع عدد من الوزراء والموظفين السامين في كل المناصب التي يتقلدونها، بعض مساعديهم المختارين، وهم على العموم أعضاء دواوينهم، كما ألهم بمثلون في الغالب نواة كتلة سياسية، إذ أن تشعبالها تصل إلى كل الوزارات، بل تتعدى حدود الوزارات. إلهم بالمعنى الدقيق للكلمة يكونون جماعات الأتباع، يحميهم "معلمهم" بكل فعالية، ويجعلهم يستفيدون من امتيازاته، وبالمقابل عليهم أن يقاسموه المسرات والمضرات، وعليهم اعتماده في وقت الشدة. يفهم من المذكرة الملكية التي وجهت إلى كل الأحزاب السياسية بعد مظاهرات 23 مارس سنة 1965 الدامية، أن الدواوين الوزارية لا تخضع لأي مراقبة، وعبارات المذكرة توضح ذلك، إذ حاء فيها ما يلي: "يجب أن تتوفر في أعضاء الدواوين الوزاريسة الكفاءة والمروءة، لتصان للدواوين حرمتها بالنسبة للإدارة والناس"5، وبذلك أوصبت المذكرة أن تسلم مسؤولية القضايا الجارية لكاتب عام تكنوقراط، بعيد عن الانتماء السياسي، ويسراد بذلك من الكاتب العام إعطاء دور مواز للوزير، ويكون بذلك عند الضرورة كلب الحراسة بذلك من الكاتب العام إعطاء دور مواز للوزير، ويكون بذلك عند الضرورة كلب الحراسة الخاص, بالوزارة.

توجد طبقة وسيطة بعد الوزراء ومساعديهم الآخرين، وبعد مديري المكاتب العموميــة والشبه العمومية. وفي هذا الوسط يترعرع كبار خدام الدولة. وتظل العناصر الواعدة مــن

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

الموظفين محل محاولات إغراء من الأحزاب والقصر على حد سواء. إلا أن هذا الأحير ينجح في استمالتها لما يقدمه من إغراءات، وما يعد به من أوضاع وآفاق جذابة.

ومن الأفضل هنا أن نستدل بأحد الاختصاصيين، لـ معرفـ خصوصـية وجيـدة بالبيروقراطية المغربية حيث يقول: "إن أكثرية الموظفين السامين المغاربة مازالوا في مرحلـ الشباب، يقتربون من الخامسة والثلاثين، ويزاولون مسؤولياتهم بحيوية وحماسة بصفة عامـة، وفي أغلب الأحيان عن جدارة، ولكن نادراً ما يقومون بذلك بـ إرادة وبـروح المصـلحة العامة".

"ويتعلق الأمر هنا بجماعة من الشباب من أصل بورجوازي، لهم تكوين عصري. وهكذا فإن رغبة الفعالية تدفعهم على العموم إلى تأييد برنامج اليسار أو برنامج يدعمه الملك على حد سواء. هذا بالإضافة إلى ألهم التحقوا في سن مبكرة بالمناصب العليا في السلم الإداري، مما يجعلهم يحجزونها لمدة طويلة"?.

نصل الآن إلى أغلبية الموظفين، أي موظفي المكاتب ورؤساء الأقسام ورجال التعليم إلخ... حيث نجد أن ترقياتهم تتوقف على الأقدمية، وهناك عدد قليل منهم يمكن أن يساعده الحظ ليتميز عن الآخرين إذا وجد من يقف وراءه ليعتلي مرتبة أعلى.

ولا ينبغي أن ننسى أن رواتب هؤلاء الموظفين، مجمدة منذ الاستقلال، باستثناء عدد قليل منهم، وذلك لفترة زمنية، كما أن حظوظ ترقياهم إلى سلم أعلى في إدارهم ضعيفة. وهكذا فإهم غير مرتاحين لمصيرهم باعتبارهم متعلمين في مجتمع أغلبيته من الأميين، وتحت مسؤولية رؤساء كفاءاهم في أغلب الأحيان مشكوك فيها، وهذا أمر طبيعي. وبالإضافة إلى هذا التذمر، هناك عدد متزايد من المغاربة - استطاعوا أن يتابعوا دراساهم التقنية العليا- يجدون أنفسهم أمام مسؤول مرتاب، وأقل كفاءة لا يتردد في إبعادهم، ليقضوا وقتهم في صمت، وليضيعوا قدراهم في مكتب مظلم.

وفيما يخص المستويات الإدارية المتوسطة والدنيا، فهناك جيش من فقراء النظام، ينتقمون في أغلب الأحيان لأنفسهم، وذلك بإهمالهم وبكل بذاءة لمسؤولياتهم، ومن المستبعد حداً أن يبقوا بعيدين عن الرشوة والفساد<sup>8</sup>، ومن وقت لآخر فإن التذمر يعبر عن نفسه في التحريض السياسي، وهذه حالة أساتذة السلك الثاني.

يشكل الاستقطاب الإداري في حد ذاته صيرورة، وهذا ما أسميه بكل ارتياح "استمالة الأطر". لم تكن الأحزاب السياسية وحدها فقط من تعرض للترويض، عندما دخلت في سباق الوظائف الإدارية، ولكن توسيع قاعدة مؤيديها قد أصيب في صميمه، في الوقت الذي احتكرت فيه الأطر ذات الكفاءة المصالح العمومية

وما فتئت الإدارة المركزية والمحلية منذ سنة 1956 تتوسع، وليس من السهل الحصول على أرقام رسمية لهذا التوسع، وتختلف التقديرات كثيراً حسب المصادر، وبعض المصادر ترى أن عدد الموظفين الإداريين باستثناء العاملين بالجيش قد ارتفع من 000 60 إلى توى أن عدد الموظف. وحسب تقدير آخر يأخذ بعين الاعتبار الجيش يقدم بالنسبة للسنوات نفسها الأرقام التالية : من 000 68 إلى 255 000.

وهكذا يمكن أن نكون فكرة عن حاجيات الحكومة فيما يتعلق بالموظفين الإداريـــين في السنوات التي تلت الاستقلال.

(سنحت لي الفرصة بعد كتابة الفصل الأول بأن أقوم بتقديراتي الخاصة... ويظهر أن الأرقام المذكورة أعلاه، مبالغ فيها شيئاً مّا. وبالرجوع إلى القانون المالي السنوي، وحسب ما قمت به من إحصائيات، وحدت أن الوظيفة العمومية كان ينبغي أن تتوفر على 8000 منصب مالي سنة 1961. وقد ارتفع هذا العدد إلى 82 580 سنة 1965، وإلى 907 وإذا منصب مالي سنة 1961، وقد ارتفع هذا العدد إلى 283 500 خلال المرحلة نفسها. وإذا أضفنا عدد العاملين غير التابعين للوظيفة العمومية، فإن مجموع الموظفين في القطاع العام قد ارتفع من 242 113 سنة 1961. هذه التقديرات تطابق ما جاء ارتفع من 242 113 سنة 1961. هذه التقديرات تطابق ما جاء في كتاب الإدارة المغربية لميشيل روست (Michel Rousset) وتوقعاته سنة 1973، حيث كان يرى أن عدد الموظفين سيرتفع إلى 250 000 في القطاع العام أن فسحل كان يرى أن عدد الموظفين سيرتفع إلى 250 250 في القطاع العام أن ومن المهم أن فسحل أن عدد رجال التعليم والمساعدين التقنيين الفرنسيين قد انخفض إلى 8000 مستخدم،

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

قبل سنة 1956، كان للأحزاب السياسية بصفة عامة وحزب الاستقلال بصفة حاصة عدد كاف من الإطارات الشابة المتعلمة والمعبأة لتأييدها، وهؤلاء لم يساهموا في غالب الأحيان في النشاطات الوطنية، إلا لأهم أبعدوا عن العمل في إدارة الحماية، أو حشروا في وظائف ثانوية، وعندما جاء الاستقلال، تحول هذا الواقع، وجذبت الوظيفة العمومية عدداً كبيراً من أصحاب شهادات المدارس الثانوية والجامعية في العقد الأخير. ولم تعد هناك إطارات حرة رهن إشارة الأحزاب، تخصص كل وقتها للنشاط السياسي. ولا يوجد قانون يمنع الموظف من الاشتراك في حزب ما من الناحية الشكلية، ولكن الأفضلية تعطى بشكل واضح للمحايدين.

وفيما يتعلق بالعناصر التي احتفظت بارتباطاتها مع أحزابها، فلقد وحدت نفسها من دون فعالية، ولم تعد تملك الوقت الكافي للنضال، بالإضافة إلى اهتماماتها بمهام الوظيفة وضرورة الاعتناء بالعائلة، وقد عانت كل التشكيلات السياسية من استقطاب الإدارة للأطر، وهذا ما لاحظه علال الفاسى في مؤتمر سنة 1965، عندما حدد ذلك بقوله:

"فحزب الاستقلال، بحكم أنه هو الذي غذى الدولة بمختلف إطاراقها منذ إعلان الاستقلال، يجد نفسه اليوم في حاجة إلى إطارات جديدة للقيام بتنظيم الأمة ومواصلة توجيهها الوجهة الصالحة طبق المعتاد"12.

والشيء نفسه عبر عنه ا.و.ق.ش. بلهجته التقليدية، حيث نجد الاعتراف نفسه في العبارة التالية: "لا معنى للاختيار الثوري من دون إطارات مسلحة"13.

ويضاف إلى احتواء الإدارة للأطر ما قام به القصر من عمليات الترويض من أجل إضعاف التنظيمات السياسية وجعلها أكثر طواعية.

#### 2 - وزارة الداخلية

تناولت إلى حد الآن الحديث عن الإدارة بكيفية شمولية، مشيراً فقط إلى بعض الملامـــح والمميزات فيما يتعلق بعلاقاتها مع القصر، ويختلف الأمر بالنسبة لوزارة الداخلية، إذ تحتــل موقعاً متميزاً في الإدارة، لأنها أداة المراقبة المفضلة للملكية، وبقدر ما تتوسع سلطات هـــذه الوزارة التي لم تتوقف يوماً مّا، بقدر ما تزداد ارتباطاتها تدريجياً وتتقوى مع العرش.

ويجب التذكير بأنه بعد الاستقلال، تمسكت بعض عناصر حزب الاستقلال بعناد لوضع أحد أعضائها على رأس وزارة الداخلية، للتمكن من مراقبة الإدارة الإقليمية، وكذلك الشرطة، إلا أن تلك العناصر نفسها لم تعد تعلق بعد ذلك الأهمية نفسها على هذه الوزارة عندما أصبحت للملك اليد العليا على التعيينات، بل صار بإمكانه أن يتحاوز مسؤولية الوزير ليتعامل بشكل مباشر مع عمال الأقاليم والقواد ... إلخ.

ويعين موظفو وزارة الداخلية بظهير، كما كان الأمر في عهد المحزن، وهم مرتبطون بالملك رمزياً وليس بالوزير. وهذا الأخير لا يتدخل إلا بصفة استشارية فيما يتعلق بالتعيينات، وهذا ما أكده ظهير 20 مارس سنة 1956، حيث أن التعيينات يفصل فيها بظهير، وكذلك ترقيهم وسحبهم من الأسلاك الإدارية وعزلهم، مع الاحتفاظ بحقهم في رواتب التقاعد، أو مع حرماهم من هذا الحق، ونقلهم ووضعهم رهن التصرف وتقليدهم وظيفة غير وظيفتهم 14.

ونادراً ما حدث نزاع بين الملك ووزير داخليته، بل على العكس، إن هـذا الأخـير، يتحرك حسب توجيهاته، ويستمع باستمرار إلى نصائحه فيما يتعلق باختيار ونقل الموظفين. ويبقى الوزير على اتصال مباشر ومنتظم مع ممثلي الأقاليم بواسطة إدارة الشؤون السياسية، هذا القسم الموروث من عهد الحماية، تغير اسمه سنة 1966، وأطلق عليه اسم إدارة الشؤون العامة. ومنذ تولية الجنرال أوفقير على رأس وزارة الداخلية، ظلت هذه الإدارة تحت إشراف الكاتب العام محمد بلعالم 156، ملحقة مباشرة بديوان الوزير، ومهمتها تطبيق سياسته.

ويتوفر رجال الإدارة المحلية على "القوة الاحتياطية"، إذ تشبه إلى حد ما الحرس الوطني للحفاظ على الأمن، وعلاقاتهم مع البوليس المحلي الملحق بالأمن الوطني، يحوطها غموض

كبير، ومن الناحية المبدئية، فإن البوليس مسؤول أمام القائد أو الباشا، إلا أنه في واقع الأمر يتمتع باستقلالية تامة.

وما يطبع اتجاه دوائر السلطة، الداخلية والبوليس، يتجلى في الميل إلى التنافس، وهما معاً تحت مراقبة الدرك الملكي من أجل أمن أوسع، ويظهر الملك الرابح من تنافس هذه الأجهزة الثلاثية التي تكون مصادر المعلومات والأخبار، وبالتأكيد فإن اصطدام طموحاة عيودي حتماً إلى فشلها.

وبما أن العلاقات التقليدية بين الملكية، وممثليها المحليين، يحافظ عليها بعناية، فإن هيئة رجال السلطة وطبيعة مسؤولياتهم قد عرفت تغيراً كاملاً؛ يوجد بالمغرب حالياً 20 عاملاً إقليمياً، عاملان لعمالتي (الدار البيضاء والرباط) وعامل لمنطقة بحرية منذ سبتمبر سنة 1967، (عامل ميناء الدار البيضاء) و24 باشا و350 قائداً. لقد أصبح رجال السلطة أكثر فأكثر من الموظفين الرسميين، وتحرص الإدارة المركزية على ألا يكونوا من أبناء المنطقة التي يديرونها أن المساحة الأراضي الخاضعة لحكمهم كبيرة، فإن العمال والقواد الممتازين يمكن أن يكونوا من مواليد أقاليمهم. وفي المستوى الأدبى من السلم، فإن مقدمي الدواوير القروية وشيوخ أفخاذ القبائل، وخلفاء الأحياء الحضرية، ينبغي أن يكونوا منحدرين من الجماعة التي يديرونها، أما فيما يتعلق بالقواد، فيؤتى بهم من مناطق أخرى 17، لكي يتجنب أن يكون في قياداقم أفخاذ من قبيلتهم أو أعضاء من عائلاقم.

لقد لخص أرنست كيلنر بدقة تطور دور القواد منذ سنة 1956، وحيث لاحظ أن سلطتهم في عهد الحماية كانت شكلية بجانب سلطات ضمنية أكبر، وكانت السلطة الشرعية موزعة بطريقة مبهمة بين القواد ورجال الإدارة الفرنسية، أي ضباط الشؤون الأهلية، والمراقبين المدنيين، وكان من الصعب دائماً تدقيق أسلوب استعمالها ومراقبها، وكان بإمكان كل من القواد وضباط الشؤون الأهلية، أن يلقي على كاهل الآخر مسؤولية خطاً مسا. وبإمكان الإدارة أن تلوم القبيلة ورئيسها "القائد" في حالة وقوع سوء تصرف. نجد القائد في هذه الحالة يبرر عدم ملاءمة أسلوب الإدارة الفرنسية التي لا تتفهم واقع الأمور.

تم إلغاء القواد المحليين بعد الاستقلال، وبقيت تسمياتهم 18، "وأعطيت لإداريي المنطقة التي تولى تسييرها مغاربة منذ ذلك الحين بدلاً من الفرنسيين "19.

تغيرت هيئة الداخلية على عجل بعد الاستقلال مباشرة، وبشكل كامــل، لأن الإدارة المحلية فقدت سمعتها وقيمتها في عهد الحماية، وذلك لاشتراكها في قمع الحركـــة الوطنيــة. ومنذ بداية سنة 1956، أصبح تغيير الموظفين ضرورة ملحة من أجل تهدئة غليان البــوادي المي غدت مسرحاً لتحركات (عصابات) جيش التحرير.

وسدت الثغرات بتعيين المقاومين والاستقلاليين الذين تولوا بعض هذه المناصب، إلا ألهم كانوا متضايقين من وظائفهم الجديدة، نظراً لألهم لم يكونوا مهيئين لها بشكل حيد، و لم يكن مطلوباً منهم كحد أدنى إلا مجرد ضمان احترام محلي بسيط من أجل حفظ النظام. لقد راح الإداريون الجدد يبحثون عن مساندة من جانب الحزب، ويسعون في الوقست نفسه لتكوين أنصار مستغلين بذلك الامتيازات التي توفرها لهم الإدارة والحزب.

وأدى هذا الموقف إلى نفور السكان المحليين الذين لم يعودوا يفضون كما كانت العادة خلافاتهم أمام القائد، وأكثر من هذا، فإن فصل السلطات القضائية أفقده وسيلة الضغط على سكان إدارته. وما فتئت الهوة تتسع يوماً بعد يوم بين رجل السلطة ومحكوميه 20.

وعندما أصبح مبارك البكاي وزيراً للداخلية في مايو/ أيار من سنة 1960، قرر أن يخلص وزارته من الاستقلاليين المتعصبين، وتعويضهم بإداريين أكفاء غير متسيسين، وغير كذلك بعض عمال الأقاليم، حيث أصبح مطلوباً من هؤلاء، أن يعطوا رأيهم حول الموظفين الموجودين في دوائرهم، وسمح لهم أن يقصوا العناصر غير المرغوب فيها، وكان عليهم أن يطبقوا هذه التعليمات بحذافيرها. كما أن وظائفهم الجديدة هذه تسمح للبعض أن يكونوا أتباعاً، وتضم أحياناً عناصر من عائلاهم، تلازمهم بعد ذلك من وظيفة إلى أخرى 21.

ولا علاقة لهيئة القواد حالياً بالعمل السياسي إطلاقاً، وهم على العموم أصحاب كفاءة، ومن الصعب الإدلاء برقم حقيقي عن عددهم، ولقد بدأ أكبر عدد منهم يمارس المهنة الإدارية في عهد الحماية، باعتبارهم مترجمين، سواء في وزارة العدل أو وزارة الداخلية<sup>22</sup>، وأغلبهم من خريجي ثانوية أزرو.

وبذل مجهود كبير في السنوات الأحيرة من أجل تكوين مهني للقواد. ففي سنة 1957، تحولت مدرسة الشؤون الأهلية التي كانت تعطي تكويناً مؤهلاً للإداريين الفرنسيين، إلى

مركز الإرشاد المغربي، ونظمت في البداية دورة تدريبية شهرية مكثفة من أحــل المــوظفين الذين تنقصهم التحربة، وعلى الخصوص من تسلم منهم الإدارة حديثاً.

ورفعت في مارس من سنة 1963 مدة التدريب إلى أربعة أشهر، وتسمى المدرسة الجديدة الآن بمركز تكوين رجال السلطة، وقد تم نقلها إلى القنيطرة في سنة 1964، حيث أصبحت مدة التدريب بها تستغرق سنتين، وذلك من أجل استيعاب برنامج المدرسة الموسع، وعلى المتدربين أن يكونوا حاصلين على شهادة الليسانس أو دبلوم المدرسة الإدارية.

يشمل برنامج المدرسة التكوين العسكري، ودراسة اللغة الفرنسية والعربية، بجانب درس حول النمو الاقتصادي والسوسيولوجية، والمحاسبات العمومية، والطبيعة القروية والطوبوغرافية والفلاحة 23.

ولقد تخرج حتى الآن فوج من حوالي خمسين قائداً تقريباً، ووضعوا في مناطق أضـــحت في طريق النمو الإداري.

يمكن أن نتساءل اعتباراً من التكوين الجامعي، والأصول الحضرية في أغلب الأحيان لمؤلاء الموظفين الجدد عن الإضافات التي سيحملونها على المدى البعيد لهيئة رجال السلطة.

يعتبر القائد أو القائد الممتاز على المستوى المحلي شخصية بالغة الأهمية، وكل رجال المصالح الأخرى (وربما باستثناء رجال الشرطة)، مطالبون بتقديم تقاريرهم إليه دورياً، ويتدارسون معه المشاكل المحلية. ومن جهة أخرى، فإن المجالس الإقليمية التي انتخبت لأول مرة سنة 1960، أعطت لقواد مرحلة الاستقلال قيمة كتلك التي كانوا يمثلونها في عهد الحماية بالنسبة للإدارة الفرنسية.

تكونت المجالس الإقليمية في عهد محمد الخامس ليتمسرس المغاربية على التحربة الديموقراطية، ووضعت تحت مراقبة شديدة من دون التعرض لأخطار الانتخابات التشريعية الوطنية.

كانت الانتخابات البلدية والقروية لسنة. 1960 وسنة 1965 الخاضعة لنظام الأغلبية الفردية موجهة للنخبة القروية التقليدية، لإعطائها نوعاً من الفعالية، وذلك لسرد الاعتبسار إليها، لأنها فقدت سلطتها، أو كانت في طريق الزوال تقريباً. وقد تحقق بالفعل هذا الهدف،

فالقواد الآن محاطون بمحالس منتخبة، يتقاسمون معها مسؤولية المهام الحساسة والصعبة، وهكذا التحق منتخبو المحالس بمكانتهم القديمة اللائقة<sup>24</sup>.

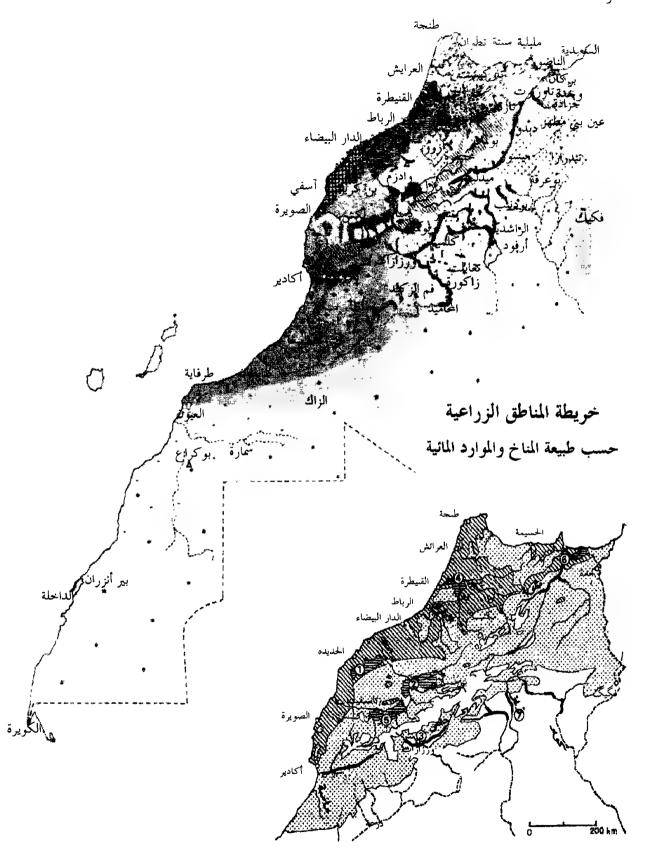
لم تتحدد المحتصاصات وصلاحيات المجالس الإقليمية، إلا بعد مسرور شهر على الانتخابات في 23 يونيو/ حزيران من سنة 1960 <sup>25</sup>، وأفرغ البند 19 من محتواه الذي كان يحدد سلطات المجالس الواسعة على الشكل التالي: "يحل المجلس مشاكل الجماعة بالتشاور، كما يصوت أعضاؤه على الخصوص على الميزانية المجلية"، نظراً لأن القائد أصبح له حق المراقبة والاعتراض – الفيتو – وعلى المجلس أن يفرض عليه جدول أعمال كل جلسة للموافقة والمصادقة كشرط أولي، وللقائد كامل الصلاحية أن يرفضه جزئياً أو كلياً. وخلال المحلسة يمكنه أن يعترض على أي مناقشة ليست في جدول الأعمال.

لاحظ بوريلي (Bourely) أن المجلس "يمكن أن يعبر عن آرائه ورغباته فيما يتعلق بالمشاكل المحلية، وبالتالي في كل ما يتعلق بالإدارة والاقتصاد والمالية والنشاطات الثقافية والاجتماعية والدينية، ويمنع عليهم الإدلاء بآراء أو اتخاذ قرارات ذات صبغة سياسية تخرج عن نطاق المشاكل ذات المصلحة المحلية"<sup>26</sup>، وقدمت سلطات المجالس الإقليمية (التي انتخبت في أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1963) بالأسلوب نفسه فيما يتعلق بتعاملها مع العامل<sup>27</sup>.

وفي نهاية الأمر، وفي حالة ما إذا تجاوز المجلس سلطاته أو أسيء استعمالها، فـــإن وزارة الداخلية يمكن أن تبادر إلى حله وتحدد موعد انتخابات جديدة 28.

و لم تتوقف اختصاصات وزارة الداخلية عن المزيد من التوسع، ومن الأرجــح أنــه لا يوجد هناك أي قطاع من قطاعات القضايا الداخلية، إلا وتتدخل فيه، ولو بصفة استشارية. وقد تجنب الملك الذي جعل من هذه الوزارة أداة نشاطه المفضلة، عن وعي وإرادة، تحديــد اختصاصاتها ليكيفها كما يشاء، ولقد توصلت وزارة الداخلية أخيراً بسلطة المراقبة الفعليــة على كل مشاريع وزارة الفلاحة مع احتفاظ هذه الأخيرة نظرياً بمسؤولية التسيير المباشر.

أدت مجموعة من المراسيم إلى لا مركزية وزارة الفلاحة في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966 <sup>29</sup>، وذلك بالإعلان عن تكوين سبعة مكاتب إقليمية <sup>30</sup> كلفت بتنفيذ مشاريع النمو الفلاحي، وهدم هذا التنظيم الجديد، بشكل كامل البنية القديمة لهذه الوزارة، وكذلك المكاتب الوطنية المركزية.



O مكاتب جهوية للإصلاح الزراعي 4 - الغرب (المركز: القنيطرة) 1 - دكالة (المركز: الجديدة) 5 - الحوز (المركز: مراكش)

مناطق زراعیه غابویه ضعیفه 2 - تادله (المركز: الفقیه بن صالح) 6 - ملویه (المركز: بركان) 3 - مناطق غیر مزروعه 3 - ورزازات (المركز: وزازات) 7 - تافیلالت (المركز: قصر السوق)

الله مناطق رئيسية مسقية مناطق مزروعة الله مناطق زراعية غابوية ضعيفة الله مناطق غير مزروعة مناطق سقي تقليدية

وأنشىء في سنة 1962 المكتب الوطني للبحث الزراعي الذي أسندت إليه مسؤولية مناطق البور بجانب المكتب الوطني للري المكلف بالأراضي المسقية، وقد تم إدماج هذين المكتبين في مايو/ أيار من سنة 1965، وذلك من أجل تكوين مكتب الاستثمار الفلاحي الذي أصبح مسؤولاً عن مركز التدبير والاستغلال الفلاحي، إلا أن اختصاصاته لم تكن محددة منذ إنشائه سنة 1963، وذلك من أجل تسيير أراضي الاستعمار التي استرجعتها الدولة، وكان تحت مسؤوليته حوالي 200 200 هكتار 13، إلا أن تسييره ظهر من دون فعالية، حيث انخفض مردود الأراضي بشكل محسوس 32.

وحسب دراسة غير رسمية، فإن من بين 356 قطعة كان يسيرها هذا المركز كانت قـــد سلمت منها 180 لموظفين بوزارة الفلاحة، و26 لم تكن بيد مسيرين رسميين و150 قطعــة أعيدت إلى وكلاء خاصين : من فلاح ثري، إلى تاجر صغير، إلى سائق تاكسي<sup>33</sup>.

لقد عوض مكتب الاستثمار الفلاحي ومركز التدبير والاستثمار الفلاحي، اللذين لم يعد لهما وجود بمكاتب إقليمية، تكلمنا عنها أعلاه، وقد أصبحت خاضعة في تسييرها لمجلس الإقتصادي الوزاري، إداري يرأسه الملك، أو وزير الفلاحة كما هو الأمر بالنسبة للمجلس الاقتصادي الوزاري، وهذا المجلس يقدم برنامجاً سنوياً للحكومة، ذلك لأن اللجان التقنية المجلية التي يرأسها عمال الأقاليم تتولى المسؤولية المباشرة لتلك المكاتب، ويساهم في اجتماعاة المديرو المكاتب الإقليمية، وممثلو المجالس الإقليمية والبلدية والقروية. ولم تحدد بعد الأشكال التنفيذية لهذا التنظيم الجديد، ولكن من الواضح أن وزارة الداخلية ستكون لها الكلمة الأخيرة في كل ما يتعلق بنشاطات تلك المكاتب، وستكون لعمال الأقاليم إمكانية مراقبة المديرين المذين يترعون إلى أخذ أكثر مما ينبغي من المبادرات، وهكذا مرة أخرى نجد مشاركة الممثلين المنتخبين تقوي موقف العامل، بينما اشتراكهم في أعمال تبدو ظاهرياً مهمة ترفع مسن مكانتهم.

لا يترك هذا التنظيم شيئاً يذكر لوزارة الفلاحة، أو ما يمكن توزيعه، لكي تجلب إليها النخب، بل بالعكس، فإن هبة الثراء ستتركز بين أيدي وزير الداخلية، ويمكن أن نتصور حقاً وكما هو معهود في الماضي أن أوفياء الملك سيقطفون الربح.

أدوات الملك \_\_\_\_\_\_

لقد اتسعت اختصاصات وزارة الداخلية أكثر، عندما ألحقت بها مصالح السكنى والتعمير في غشت/ آب من سنة 1967. ويمكن أن نقول وبكل بساطة إن هذه المصالح ستتكلف بالأساس بمدن القصدير، وبذلك فإن وضعها ضمن اختصاصات وزارة الداخلية يوضح الأهمية التي يعلقها النظام على الهجرة القروية في اتجاه المدن وذلك من أجل مراقبتها. (أنشئت وزارة السكنى والتعمير في سنة 1972، وأسندت مسؤوليتها آنذاك لحسسن الزموري، الذي دشن بذلك دخوله إلى الحياة السياسية، إذ لم يتول أي منصب في الحكومة منذ عشر سنوات)\*.

#### 3 – الجيش

"لا تنحصر نشاطات القوات المسلحة الملكية في الدفاع وحماية التراب الوطني، ولكن ينبغي عليها أن تساهم بفعالية في المشاريع ذات المصلحة الاجتماعية "ك. وعليها أن تنست بشكل وثيق مع وزارة الداخلية، وكثيراً ما أشار الملك نفسه وبوضوح إلى واجبات الجيش ومهامه المدنية بقوله: "ونظراً للخصال الجيدة التي يتوفر عليها ضباط حيشنا، فقد أسندنا إلى بعضهم مهمة المشاركة العملية في إدارة البلاد، سواء في نطاق المهام الوزارية والإقليمية، أو بوصفهم رجال السلطة في الأوساط الحضرية والقروية على السواء، وقد شارك حيشنا مشاركة فعالة في تكوين الأطر، وإعداد أعوان السلطة التابعة لوزارة الداخلية "35. ويقرب بين القوات المسلحة الملكية ووزارة الداخلية، شعور الهوية المشتركة، ونجد أغلبية الموظفين بالداخلية من أمازيغ قدماء مدرسة أزرو، ولو لم توجد منهم عناصر بالجيش، لكان هناك بعض أقارهم، هذا مع العلم أن الشكل الخاص لوزارة الداخلية له طبيعة عسكرية قوية، ليس يرتدي الإداريون المحليون لباساً عسكرياً، ونظام السلطة بالوزارة له صبغة مركزية قوية، ليس عسكريتين أمازيغين على رأس الوزارة: مبارك البكاي وأوفقير. لا يؤدي المرور من المهام عسكريتين أمازيغين على رأس الوزارة: مبارك البكاي وأوفقير. لا يؤدي المرور من المهام المعسكرية إلى المهام المدنية أو العكس، إلى تغييرات كبيرة في نمط حياة الضباط المغاربة.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف على الترجمة الفرنسية.

ونظراً للتكوين الخاص للضباط والجنود، وما يتميزون به من انضباط، فلقد كانوا يدعون باستمرار للمشاركة في كل أنواع المربع، من بناء المدارس، إلى إنقاذ ضحايا الفيضانات، وما إلى ذلك.

لقد تلقى 25 ضابطاً فى سنة 1963، تكويناً حاصاً لكي يلتحقوا بالأقاليم كمساعدين، ليكونوا رهن إشارة العمال والضباط المرتبطين بالمندوبية العامة للإنعاش الوطني بالرباط<sup>37</sup>، وكان ذلك بعد مرور سنتين على انطلاقة مشروع للإنعاش الوطني المكلف ببرنامج التنمية الفلاحية.

لم يغرب أبداً عن بال أي مسؤول سياسي، ما يمثله وحده الوجود القائم للقوات المسلحة الملكية من عنصر الضغط، فمن جهة، نجد الجيش يشارك في أشغال التنمية، وهذا ما يضعف من حجم المعارضة، ومن جهة أخرى، فهو على استعداد لسحق كل محاولة سياسية غير مشروعة في المهد.

لا يشبه الجيش المغربي حيوش البلدان المجاورة، وعلى الخصوص فيما يتعلىق بضياطه السامين، حيث يسيطر على القيادة العليا للقوات الملكية المسلحة جماعة من الضباط، حاؤوا أساساً من الجيش الفرنسي، وكذلك من الجيش الإسباني، وأغلبهم بقي ملتحقاً بحما إلى غاية سنة 1956، وهؤلاء لم يضيعوا فقط فرصة الاشتراك في الحركة الوطنية، بل لقد شاركوا في قمعها، وهذا الواقع قوى نوعاً من شعوراً محافظاً بين قدماء الضباط الذين كانوا يقمعون على التوالي كل من له آراء راديكالية وسط الشباب، أو من كان له مجرد انفتاح وطني<sup>38</sup>. وكان هؤلاء الضباط يعوضون عن هذه المواقف بجانب اشمئزازهم وكرههم للسياسة بالوفاء للعرش، ذلك لأن ماضيهم وغياب أنصارهم — وهذا واقع صحيح — لا يترك أمامهم محسالاً كبيراً للاحتيار، وهذا مثال جديد آخر "للبديل الأوحد" العزيز على الملك، مع العلم أهم لا كبيراً للاحتيار، وهذا مثال جديد آخر "للبديل الأوحد" العزيز على الملك، مع العلم أهم لا داخل الجايش قد توقف بين سنة 1956 وسنة 1958، فإن تكوين الضباط كسان كثيفاً داخل الجيش قد توقف بين سنة 1956 وسنة 1958، فإن تكوين المضياط كسان كثيفاً وانتقائياً، حيث تقرر في يونيو/حزيران 1956 أن يكون كل المرشحين للأكاديمية العسكرية وانتقائياً، حيث تقرر في يونيو/حزيران 1956 أن يكون كل المرشحين للأكاديمية العسكرية على الأقل على البكالوريا. وهذا القرار البسيط كان كافياً لتغيير التوازن بين الأمازيغ والعرب في هيئة الضباط.

ولم تعد لأبناء الأعيان القرويين امتيازات، كما هو الأمر بالنسبة لأبناء الحضريين المنافسين لهم، والذين بإمكالهم أن يتابعوا دراساتهم المرغوب فيها.

وكذلك الأمر فيما يتعلق باستقطاب الضباط، فإن الفرق الرئيسي بين الجيش الذي تَكُوَّنَ في عهد الحماية، وحيش المغرب المستقل، يكمن في حد فاصل حديد لم يعد يرتكز على امتيازات النسب، بل على امتيازات الثروة 40.

أصبحت هناك فروقات جدية تفصل بين الضباط الشباب والقدماء، ويجب الإشارة إلى ان الجنرال الكتاني كان قد أوقف بكل حذر ولباقة، كل الأفواج ليحقق في هدوء التحاق ضباط من الجيش الإسباني وجيش التحرير بالقوات الملكية المسلحة. وكان ذلك في مرحلة مسيسة للغاية (يجب التذكير هنا بمواقف وانتقادات ا.و.ق.ش. ضد الأمير والقوات المسلحة، ومناورات الاستقلاليين لمراقبة وزارة الدفاع). وكان يعمل كل من الجنرال الكتاني والأمير مولاي الحسن ومحمد الخامس على تجنب كل ما من شأنه أن يثير الغيرة ويسوقظ الحساسيات، أو ما يؤدي إلى الخيانة، ومع ذلك يجب القول إن تجميد الأفواج أدى إلى تقوية قدماء الضباط في الجيش الفرنسي، وإعطائهم إمكانية تشكيل الجيش حسب رؤيتهم.

ترتبط القوات المسلحة الملكية على ما يبدو أكثر من وزارة الداخلية بالعرش، وكان الأمير مولاي الحسن قد تكلف بتنظيمها، وإلى الملك يعود القرار النهائي في كل ما يتعلى الأفواج، وكل القرارات في هذا الجال توزن بكل عناية، ويحرص الحسن الثاني على إشباع حاجيات الجيش ؛ إلا أن هيئة الضباط مثل هيئة رجال السلطة مدعوة إلى أن تغير من طبيعتها، وبذلك فإن وفاءها للعرش، يمكن أن يعرف اهتزازاً عندما يرتقي ضباط من الشباب من أصل حضري لهم تكوين عصري وإحساس بالسياسة إلى مناصب عليا في السلم الإداري.

(إنه لمن الصعب على من يرى الوضعية من الخارج، أن يخرج بنتائج عن الجيش المغربي. الشيء نفسه بالنسبة لمن يرى الوضعية من الداخل.

وعلى الرغم من حدوث انقلابين فاشلين، ومع كل محاولة الفهم الثاقب في ضوء ما حدث، يظهر الآن أن تخلي الملك خلال عشر سنوات الأخيرة عن وزارة الدفاع وتوكيل مسؤولياتها قد أفقده الاتصال بالضباط، ومن دون أن يشعر بذلك، هل من الصواب تفسير

دوافع الجنرال المذبوح والجنرال أوفقير فقط إلى التعطش والجشع إلى السلطة ؟ (سنتعرض لها بالتفصيل في الفصل الأخير) إنه التفسير الرسمي، إلا أن هذا غير كاف، وهناك افتراض آخر ينبغي التحقق منه، يكمن في أن جنود الملك الانكشاريين كان لهم تصور، إلهم على فوهـة قريبة الانفحار، ولم يقوموا بشيء سوى ألهم أسرعوا إلى أخذ المبادرة ليتجنبوا أن يكنسوا مع الملك في الوقت نفسه.

نقل عن أوفقير بعد انقلاب الصخيرات، أنه صرح في اجتماع بحلس وزاري قائلا: "إذا لم يتغير أي شيء، وإذا كان كل واحد منا لا يريد أن يستخلص العبر التي تفرض نفسها، فإني أفضل أن أنهي نفسي حالا عوض أن أرى الصخيرات مرة ثانية، وأن أقتل مرتدياً قماطاً"<sup>41</sup>.

عين الملك أوفقير وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للجيش، وكان الوزير الجديد يتصرف في وظائفه الجديدة كما لو كان الجيش محطماً تحطيماً كاملاً، أو على شفى انتفاضة. وأصبح يمثل دور البطل الذي يتلقى مظالم العسكريين، ويتدخل بشكل شخصي لفائدة تلامية مدرسة هرمومو العسكرية، المسؤولين عن انقلاب الصخيرات، وجاءت أحكام المحكمة العسكرية متسامحة بشكل مدهش، وجزأ القيادة، وشتت الوحدات في الوقت نفسه، ويمكن أن نفترض أن النتائج لم تكون مرضية، وأن مجهوداته لم تكن كافية لتهدئة توتر الجيش، لأنه نظم انقلابه الشخصي في 16 غشت/ من سنة 1973، ولم يقتل أوفقير في كل الحالات مرتدياً قماطاً.

لقد قرر الملك الحسن الثاني أن يقوم بما سماه البحث عن مكامن الداء، وقد ظهر له أن الجيش مريض حداً، وليس في ذلك ما يثير الدهشة. وصرح الملك في خطاب موجه إلى بعض الضباط السامين في 19/آب من سنة 1972، أن الجيش منذ أن ترك قيادته أصبح فريسة للعشائر والمؤامرات، وكان ذلك أسلوباً غير مباشر لإلقاء اللوم على بعض الشخصيات التي تحملت مسؤولية وزارة الدفاع، المحجوبي أحرضان، والجنرال ادريس بن عمر ومحمد باحنين، ووفاء هذا الأخير للملكية لم يوضع أبداً موضع تساؤل.

ومن أجل استخلاص نتائج منطقية في ضوء الواقع، قرر الملك أن يتولى بنفسه مسؤولية وزارة الدفاع، ويخصص أربع ساعات كل يوم من أجل القيام بإعادة تنظيم القوات المسلحة الملكية.

هل كانت الصرامة الأبوية بحرد خدعة وتبجح ؟

لم يمر أسبوع واحد على هذا القول، حتى أحال أحد الجنرالات، عبد السلام بن عمر، على المعاش، وكان من بين الحاضرين في الاجتماع المذكور؛ ويجب أن نذكر هنا أن السيد عبد السلام كان عضواً في المحكمة العسكرية بالقنيطرة، ولم يعارض قرارات الرأفة والتسامح، وأكثر من هذا كان مساعداً لأوفقير.

وهكذا وفي أقل من ثلاثة عشر شهراً، أقصي من المشهد الضباط المنحدرين من الجيش الفرنسي والإسباني باستثناء عدد قليل من الذين كانوا يمثلون دور "البديل الأوحد".

وفيما يتعلق بجيل الضباط المكون في عهد الاستقلال الذي لم تكن لديه عقد سياسية مثل مسؤوليهم الكبار، فإنه لا يزال حاضراً، ولو أن الملك يحاول بكل وضوح أن يتبابع سياسة تشتيت الوحدات، وإعادة تنظيم القيادة. مع العلم أن ممثلي هذا الجيل تكلفوا بالأدوار الرئيسية في المحاولتين الانقلابيتين، وهذا يحمل في طيه دلالة كبيرة.

لم يكن يتجاوز عمر الكولونيل أعبابو الخامسة والثلاثين عندما دفع تلاميلة مدرسة هرمومو العسكرية للهجوم على قصر الصخيرات، كما أن الغارة على طائرة البوينغ الملكية، أي بعد مرور سنة على المحاولة الأولى، نظمها ونفذها كل من الكولونيل أمقران البالغ مسن العمر الرابعة والثلاثين، والكومندان كويرة البالغ من العمر الثامنة والثلاثين، لقد كان هؤلاء الرجال الثلاثة في حدود سن المراهقة عند الإعلان عن استقلال المغرب<sup>43</sup>.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

# 4 – الديوان الملكي

أخذ الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني مسلك حكومة الظل، يراقب بدقة نشاطات الحكومة، وفي داخله تتقرر الاختيارات الكبرى، لم يكن دائماً على هذه الصورة.

كان الديوان الملكي عندما تم تكوينه سنة 1950، يضم بعض الرحال الذين يحظون بثقة محمد الخامس، يشرف عليه آنذاك محمد بّا حنيني (الكاتب العام للحكومة حالياً)، وقد كان أستاذاً للأميرين مولاي الحسن، ومولاي عبد الله بالمعهد السلطاني، إلا أن الديوان سرعان ما عرف توسعاً كبيراً، إذ أصبح الشيكر مديره. ففي 16 فبراير/ شباط من سنة 1956، وكان من قبل نائباً لأحمد باحنيني، وكان بدوره أستاذاً بالمعهد السلطاني، وتولى محمد عواد (وهو بدوره كان أستاذاً بالمعهد اللهائي، كما كلف مولاي أحمد العلوي بالقسم الصحافي بالديوان، وسمي كذلك ستة ملحقين 44، ومع ذلك لم يكن للديوان إلا دور مصغر، وشبه رسمي محدود في تقديم نصائح ومعلومات يهيئها عدد من المساعدين في الخفاء، للك غير مرتاح في وظائفه الجديدة باعتباره رئيساً للدولة.

لم يكن أعضاء الديوان الملكي فاسيين في السنوات الأولى من الاستقلال، بــل كـانوا سلاويين، مثل حجي، وزنيبر، والصبيحي، وعواد، أو تطوانيين مثل أنكاي وبنونة، وكـان ذلك تحت تأثير عامل المصادفة أو الصداقات.

وتوالى بالتتابع على إدارة الديوان الملكي في عهد محمد الخامس كل من مسعود الشيگر ورشيد ملين الذي لم يعمر إلا قليلاً، وعبد الرحمن أنكاي الذي قتل في حادثة طائرة في يناير / كانون الثاني من سنة 1959، وأحمد الحمياني، ومحمد عواد، وهذا الأحير كان أول من حمل اسم المدير العام الذي كان ضمنياً ينعت به مولاي الحسن إلى ذلك الحين.

لقد أخذ الديوان الملكي يكتسي أهمية كبرى في عهد الحسن الثاني، وتوفرت لإدريــس المحمدي 45 ورضا اگديرة سلطات واسعة أكبر من سلطات الوزراء 46.

يفهم دور الديوان الملكي وثقله، إذا عرفنا أن مديريه كانوا على العموم موضوع ثقـة الملك<sup>47</sup>، إلا أن الثقة مسألة نسبية، وعلى الخصوص مع الحسن الثاني الذي يسحبها بالسهولة التي يمنحها.

يقدم أعضاء الديوان النصائح إلى الملك في كل المشاكل التقنية، ويعطون آراءهم حول اقتراحات الوزارات، وكان من بينهم سنة 1966 ثلاثة مهندسين، هم الطيب زعمون، ومحمد الدادي، ومحمد عبد الرزاق<sup>48</sup>، كما نجد من بين أعضائه عبد اللطيف الخطيب الذي يتكلم اللغة الإسبانية والفرنسية بطلاقة، ومحمد الراشدي المستشار القانوني، والطيب بلعربي الملحق والمكلف بالعلاقات العامة، كما أن الديوان الملكي كان يحضر خطب الملك.

يعتبر الديوان الملكي محطة عبور بين وزارتين لشخصيات النظام، كما يقدم نقطة عبور استراتيجية لكل الذين ليست لهم وظائف آنية مهمة. وبذلك فإن الملحقين بالديوان كانوا محرد عابرين في انتظار ما هو أحسن.

ويستخدم التعيين بالديوان الملكي في بعض الحالات، لمكافأة المخلصين من خدام العرش. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه في الديوان الملكي تؤخذ كل القرارات الرئيسية التي يستخدمها الملك لمراقبة تنفيذ سياسته، وتلك هي وظيفته الحالية.

#### 5 - العدالة

كانت للقصر إمكانية التأثير في سير العدالة، بل وفي توجيهها كذلك، وقد أضحت بين أيدي الملك أداة قوية نافعة ليدمغ بخاتم المشروعية مجموعات النخب. والملك أدبياً المحسد الأكبر للحاكم العادل، ويمكن له أن يتدخل في المسلسل القضائي شفوياً أو كتابياً أو بالترويض المباشر للجهاز القضائي.

وتوضح دراسة بعض الأمثلة الإمكانيات المتوفرة للتدخل الملكي، والهيئة القضائية واعية بذلك، هذا بالإضافة إلى المجموعات الأخرى من الموظفين، بأن الملك يملك سلطة التعيين المطلقة.

احتفظ دستور سنة 1962 للملك بحق تعيين كل القضاة، مع تأكيده التام على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، مع العلم أن التعيينات تتم عن طريق اقتراح المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الملك بنفسه ويختار أغلبية أعضائه.

ويمكن أن يتخذ كلام الملك قوة القانون، ولم يزد (البند 19) من الدستور إلا على تأكيد الصفات التقليدية للملوك المغاربة: الملك أمير المؤمنين، حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، ودين الدولة هو الإسلام (البند 6).

حلل لويس فوجير (L. Fougére) ما تنطوي عليه النصوص الدستورية 49 بما يلي: يعتبر الملك هو الضامن والحارس لروح المجتمع المغربي، وهل في ذلك مغالاة كبيرة إذا عرفنا بأنه يستطيع، بل عليه أن يرفض إصدار قانون، أو ما من شأنه أن يمس السيادة المغربية، بـــذلك يحتفظ بسلطة ضمنية وعامة تتجاوز كل الصفات التي أقرها الدستور ؟

لا، ليس في ذلك أي مبالغة، لأن هناك سوابق متعددة أظهرت هذه السلطة المطلقة وقبل تحضير الدستور، والمسألة الأساسية هنا تكمن في قيمة الكلام الملكي الذي صار بمثابة قانون، ولقد سبق للمحكمة في سنة 1960 أن فصلت في هذا الموضوع بالطريقة التالية 50 "إن أمر أو تصريح الملك الذي يمثل الأمة له قيمة قوة القانون، إذ أن الملك نفسه يصدر القانون، هذا الأمر أو هذا التصريح له قوة وقيمة القانون، ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية أو في الصحافة والإذاعة "51.

إلا أن هذه المسألة لم تحل أبداً بطريقة حاسمة، وهناك على سبيل المثال حالتان: حل الحزب الشيوعي المغربي، ومحاكمة بهائيي الناضور. ففي الحالة الأولى أخذت المحكمة العليا بعين الاعتبار كلام الملك الذي كانت له قوة القانون، بعكس الحالة الثانية. وفي الوقست نفسه لم تشرع المحكمة العليا أبداً ضد القيمة القانونية لكلام الملك.

وضعت في سبتمبر/ أيلول، على كاهل عبد الله إبراهيم مهمة شاقة، إذ عسرض عليه توقيع قرار يقضي بحل الحزب الشيوعي المغربي. وكان وزير العدل يرى أن قانون الحسزب المذكور يخرق أحد بنود ظهير سنة 1959 الذي ينظم قانون الجمعيات، لأن من أحد أهدافه تقويض الحكومة والملكية. رفع الحزب الشيوعي القضية أمام محكمة الدار البيضاء التي حكمت بأن الدولة لم تقدم البرهان الكافي على نيات الحزب، واستأنفت الدولة السدعوى أمام محكمة الاستئناف بالرباط. وقبل المحاكمة الثانية بالضبط، ألقى محمد الخامس حطاباً أدان فيه بشدة المذاهب المادية 52، وبذلك اعتمد وكيل الدولة العام في التهمة على تصريحات أدان فيه بشدة المذاهب المادية وحكمت محكمة الرباط لصالح التهمة، واستأنف الحسزب

من جديد الدعوى أمام المحكمة العليا التي أصدرت فيما بعد حكمها النهائي برفضها لاستئناف الحزب سنة 1964. ودعمت المحكمة قرارها باعتمادها على تصريحات الملك التي لها قيمة القانون<sup>53</sup>، إذ أن كل الأطراف لم تدل ببراهين كافية، وبذلك فإن القضاة لهم كامل الصلاحية لتبرير حكمهم.

(لنفتح قوسين هنا حول الحزب الشيوعي المغربي الذي أعاد على يعته إحياءه سينة 1968، تحت اسم حزب التحرر والاشتراكية، ولم يكن تغيير الاسم كافيا آنذاك ليحصل على الشرعية. ومنع الحزب مرة أخرى بعد سنة، وسحن على يعته، إلا أن الحيزب لقي اهتماماً وحظوة عند الشبيبة، وعلى ما يبدو إن "الجبهة" المتمركزة في الدار البيضاء ما هي إلا جماعة منه\*. وبعد عدة شهور من السحن ظهر على يعته على المسرح السياسي. ففي خريف سنة 1962 عندما باشر الملك استشاراته من أجل تأليف حكومة الوحدة الوطنية، تسلم على يعته زعيم الحزب رسالة تدعوه للمشاركة في المفاوضات، (كل هذا يحصل بالمغرب)\*.

وفيما يخص الحالة الثانية، أي محاكمة البهائيين أمام المحكمة الجنائية بالناضور في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962، لقد أثارت البهائية باستمرار غضب المسلمين بسبب الحسرب الأهلية التي أشعلتها بإيران في القرن الماضي، وذلك لادعائها أنها جاءت لتحل محل الديانة الإسلامية، وكذلك اليهودية والمسيحية.

أخبر في سنة 1962، بوجود نشاط لعناصر من البهائيين في شمال البلاد، وقد حمل علال الفاسي الذي كان آنذاك وزير الشؤون الإسلامية المشكلة أمام المحاكم، وتم اعتقال أربعة عشر بهائياً بتهمة إفساد الشباب، وتكوين جمعية من الأشرار، والمس بالإسلام والأمن العام.

وفي الوقت الذي كانت تحري فيه المحاكمة، صرح الحسن الثاني في أثناء ندوة صحفية قائلا: إن البهائية "هرطقة حقيقية" غير مقبولة بالمغرب<sup>54</sup>، وفي اليوم التالي حكمت محكمـــة

<sup>\* &</sup>quot;لا نعطى خيرنا لغيرنا".

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

الناضور على ثلاثة من المعتقلين بالإعدام، وعلى خمس آخرين بالسحن المؤبد، وكان لهـذه الأحكام صدى وطنياً وعالمياً، وأثيرت محاكم التفتيش وشبه علال الفاسي بتوركومادا.

نقضت المحكمة العليا الأحكام الصادرة عن محكمة الناضور في ديسمبر/ كانون الأول 1963، وأوضحت أن البهائيين لم يقوموا بأي نشاط إجراميي يدينه القانون الجنائي المغربي<sup>55</sup>، وواضح هنا أن المحكمة العليا قد اختارت ألا تأخذ بعين الاعتبار تصريحات الملك.

ومن المحتمل حداً أن هذه القضية قد حبكت كل حيوطها للتخلص من علال الفاسي والدفع بالاستقلاليين خارج الحكومة، ويظهر بوضوح من كل هذا أن الملك يمكن أن يوظف تصريحاته بطريقة تلائمه، حسب ما يقرر، ويمكن أن تكون أو لا تكون لها قوة القانون. وفي كلتا الحالتين تخضع المحاكم المغربية للتعليمات الملكية.

(يزودنا الحسن الثاني بنموذج عن التدابير الملكية المغربية تجاه العدالة، وذلك خلال ندوته الصحفية بتاريخ 22 يونيو/ حزيران من سنة 1972، وقد نجا من الخطر للمرة الثانية. لقد صرح في أثناء ذلك بأن الأحكام المتسامحة بمحكمة القنيطرة التي تكلفت بمحاكمة تلامية مدرسة هرمومو قد أقلقته وأثارت استياءه، وكان متأكداً من أن التسامح في الأحكام شجع العسكريين على أن يبدأوا من جديد، وطبيعي أن أوفقير كان الآثم، ولكن جوهر المسألة أبعد من ذلك، وتتلخص فيما يلي : ما هي إذا التعليمات التي على المحكمة أن تتقيد بحالاً الإصدار أحكامها ؟

" لقد تدخل الجنرال أوفقير ضد تعليماتي، مع العلم أني كنت قد قدَّمْتها بوضوح أمام الضباط السامين، وقد سجلت في المحضر، في حالة ما إذا كان يشك في أحد أنه قتل بدم بارد مدنياً، عليكم أن تحاكموه بأقصى العقوبات، أما ما يتعلق بي، أتركوني استخدم حقي في العفو "56".

كما أن الاعتقالات المتعلقة بمؤامرة سنة 1963-1964 مثال آخر على الأسلوب الـــذي يتم به ترويض الجهاز القضائي، وبموافقة ضمنية على الأقل من الملك، إن الأمر هنا لا يتعلق بفحص صحة الاتقامات، ولكن، ولو مع قبولنا أن ليس هناك أدنى شك في وجود مـــؤامرة

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

ضد حياة الملك، فإن الإجراءات البوليسية والقضائية قد أخلت بكل القواعد الاعتياديسة للعدالة.

لم تسع أبداً الحكومة مع كل إنكارها، إلى تبديد الالتباس رسمياً، فيما يتعلق بوجود عدد من مناضلي ا.و.ق.ش. من بين المعتقلين، ليكون دليلاً على المشاركة المباشرة للحرزب في المؤامرة .

تمت الاعتقالات يوم 16 يونيو/ حزيران من سنة 1963 في أثناء اجتماع حزبي بالدار البيضاء، وكما يدعي البعض، كانت الحكومة منشغلة بهزيمة الاستقلاليين في الانتخابات التشريعية إلى حد أنها نسيت ا.و.ق.ش.، إلى أن فوجئت بنجاحه. وكان ينبغي عليها أن تقوم بشيء قبل الانتخابات البلدية والقروية في شهر يونيو/ حزيران وقد أجلت شهراً آخر. وفي أثنائه تمت الاعتقالات.

لقد احتفظ بـ 35 معتقلاً في سرية بين 16 يونيو/ حزيــران، و 15 غشـــت/آب، أي التاريخ الذي أعلن فيه بشكل رسمي عن وجود مؤامرة. وسجل البوليس خلال هذه المــدة إثباتات أو اعترافات المعتقلين، وقد استنطقوا فرادى، وركزت كل الاتهامات بنــاء علــي محضر الاعترافات، وأثار الدفاع أن المعتقلين عذبوا بشكل منهجي إلى حد تبادل الاتهامات فيما بينهم. وحاول بعضهم أن يثبت أن الهدف المقصود من اعتقالهم يكمن في إقامة محاكمة لأفكارهم وأمانيهم، وقد أحبروا تحت التعذيب على الاعتراف بألهم كانوا يرمون أو يريدون قتل الملك، وكما لاحظ أحد المعتقلين: "من هو المغربي الذي لم يحلم بذلك" ؟57

لقد أثبتت دلائل التخمين فقط عن وجود شبكتين للمتآمرين تحت قيادة شيخ العرب ومومن الديوري، ولكن لن نقف طويلاً عند هذه الوقائع، لأن حدود تحليلنا هنا ترتكز أساساً حول الإجراءات القضائية، أكثر ما تمتم بعمق القضية 58.

استبشر محامو الدفاع عندما قدمت قضية المؤامرة في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1963، أمام المحكمة الجنائية بالرباط. لأهم كانوا متخوفين أن تنتقل المحاكمة أمام محكمة عسكرية على إثر حرب الحدود مع الجزائر، والحكم بالإعدام غيابياً على المهدي بن بركة واتحامه بالخيانة العظمى. إلا أن تعيين وكيلين للدولة أحدهما من طنحة، والآخر من بني ملال من بين أعضاء المحكمة وضع الدفاع في موقف حرج، وقد عارض حقهما في المشاركة

في محكمة الرباط، إلا أن هذا الاعتراض قُوبِل بالرفض. كما رفضت المحكمة كذلك قبول دلائل التعذيب الذي مارسه البوليس على الرغم من شهادات الديوري، ولم تقبل المحكمة ذلك إلا بعد مرور عدة شهور عندما سمحت بتحقيق طبي يجريه طبيب عسكري. غير أن حضور 53 عضواً من هيئة الدفاع، وواقع افتتاح المحاكمة أمام الجمهور والصحافة أعطسى إمكانية للمعتقلين أن يتكلموا عن التعذيب الذي قاسوا منه، مما جعل المرافعات تغوص في حو من التوتر المأساوي. ومثلما كان سائداً بالنسبة لكل المحاكمات السياسية فإن الأحكام معروفة مقدماً، إلا أن سياق المحاكمة التي نحن بصددها قد أحيط بالتوتر والانفعال 50. يقول أوتوكير شهيمر (Otto Kirchheimer) حول دور المحاكمات السياسية، "إن النتيجة الثالثة التي يبحث عنها، ليست موجودة في مضمون الحكم، بل تكمن في التوتر الذي تثيره عاطفة الجمهور الذي يشارك في تسلسل مأساة، تبقى عقدقا غير مؤكدة إلى آخر لحظة 60"، ولكن الجمهور الذي يشارك في تسلسل مأساة، تبقى عقدقا غير مؤكدة إلى آخر لحظة 60"، ولكن هذا ما يمكن أن تسمح به العدالة السياسية. وفي الواقع كان ا.و.ق.ش. هو الذي يحاكم، واستدعى الجمهور للحضور من أحل الكشف عن أخطائه، كما كانت الأحكام مجرد ترتبات من أجل إخراج حلقات المسرحية 61.

وبعد محاولة البحث عن توريط ا.و.ق.ش. وإدانته باعتباره مذنباً في أعين الرأي العام، يمكن للملك أن يضيف مسحة حديدة، وأن يظهر بمظهر الأب الرؤوف، ويعلن تسامحه تجاه رعاياه المخطئين، وهذا ما حصل في السنة التالية.

(عما أن هذا الأسلوب نجح مرة، لماذا لا تعاد التحربة مرة أخرى ؟ انتهت في ربيع سنة 1970 جماعة جديدة من بقايا اليسار إلى تحطيم القوى الباقية لديها، لقد سنجن أغلبية المعتقلين عدة شهور، دون اتهام، وتعرض بعضهم للتعذيب. وفي النهاية قدم 193 متهما للمحاكمة بمراكش، وكما رأينا سابقاً كان من بينهم سعيد بونعيلات وأحمد بنجلون. وكذلك المدعو بالمنادي الذي تورط في هذه القضية دون معرفة بما كان يقوم به، حسب ما يبدو، وقد توفي في ظروف غامضة بعد وقت قليل من المحاكمة. ودفعت الأحداث الدامية بالصخيرات الملك لكي يكون متساعاً مع ا.و.ق.ش. وكما كان منتظراً لقد جاءت

الأحكام مخففة، وكما هي العادة فإن المتهم الوحيد المحكوم عليه بالإعـــدام الــــذي كــــان موجوداً بالمغرب صدر في حقه العفو<sup>62</sup>.\*

### 6 - الدعاية والصحافة

يملك القصر وسائل متنوعة للاتصال بالرأي العام ونشر دعايته ابتداء من جهاز الإذاعة والتلفزيون الموجود تحت الرقابة الكاملة للدولة. ولكن ما هـو أكثـر غرابـة أن تكـون المؤسسات الصحفية الأكثر تأييداً للملك تتجلى في مجموعة من الجرائد ووكالـة خاصـة للصحافة، لقد وحدت باستمرار، حريدة يومية رسمية باللغة العربية، ولكن نادراً ما تحـاوز توزيعها ما بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة، واستمرت في الظهور ابتداء من سنة 1956 تحت عناوين مختلفة، من "العهد الجديد" و"الفجر" و"آخر ساعة" إلى "الأنباء" من دون أن تحقــق نجاحاً.

وظلت صحافة ماس التي كانت في ملكية إيف ماس، وإحدى قلاع عهد الحماية 63 تنشر جريدتين يوميتين (Le Petit Marocain) (توزع يومياً 45000 نسخة) و (La Vigie) (توزع يومياً 30 000 نسخة) وتتوفر صحافة ماس على أكبر عدد ممكن مسن إعلانات الدعاية، وبذلك كان مشروعها مربحاً 46 على خلاف الجرائد المغربية الأحرى. ونظراً لسمعتها الاستعمارية لم يكن لها إلا عدد من الأصدقاء قبل الاستقلال، واستطاعت بعد سنة 1956 أن تركب العاصفة، وبذلك ثابرت على مدح الحكومات المتنابعة، متملقة للقصر على الخصوص. و لم يكن ليمر يوم واحد من دون أن تقرأ على صفحات جريدة "لوبوي على الجعلوث" عن التقدم الهائل والضخم للبلاد، في كل المجالات، وذلك بفضل القيادة المتبصرة الملك.

ووصل هذا التملق إلى حد يجعل المرء يتساءل عما إذا لم يكن الصحافيون يضعون بعض الخبث، عندما يوجهون مدائحهم كضربات عنيفة، معلنين عن نجاح المشاريع الستي انتسهى

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

المجلس الوزاري من مناقشتها تواً، أو يصرخون ملء شدقيهم بمناسبة الكوارث الطبيعية أن الملك الحسن الثاني الوحيد القادر على إخراج البلاد من الركود65.

وبالرغم من عداء حزب الاستقلال لصحافة ماس، فلقد استطاعت أن ترتب أوضاعها وتزدهر، وقد سمح لها غموض قانون الصحافة الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1958، بالاستمرار في الوجود.

يتضمن القانون المذكور بندين متناقضين: البند (12) يصرح بوضوح: أن كل المشاركين في الحياة المالية للمطبوعات المنشورة بالمغرب، سواء أكانوا مالكين أم مساهمين أو شركاء أم معنيين أو ما إلى ذلك، ينبغي أن يكونوا من جنسية مغربية. وفيما يخص البند الثاني (27) فإنه يسمح صراحة للمطبوعات الأجنبية أن تستمر في النشر إذا كانت تتوافق مع الإجراءات الأخرى في القانون. وأعطيت مهلة ستة أشهر لمديري الجرائد الأجنبية لتصفية ما عليهم من واجبات.

أخبر في 23 مايو/ أيار 1959، أي قبل خمسة أيام على انتهاء مدة الأجل، الوزير الأول عبد الله إبراهيم المديرين المعنيين بالأمر، بأن رخصة السماح لهم بالنشر قيد الدراسة، وفي انتظار قرار بذلك فإنه يسمح لهم مؤقتاً ابتداء من 28 مايو/ أيار بالاستمرار في الصدور، و لم يضع أي إجراء حداً لهذه الحالة المؤقتة 66.

وظلت صحافة ماس في أثناء ذلك تتعرض لهجوم ح.أس.<sup>67</sup> و ا.و.ق.ش. ابتداء مسن منة 1963، وطالب الحزبان بمنع الصحافة الأجنبية بالمغرب تطبيقاً للبند (12) من قسانون الصحافة<sup>68</sup>. ورفعت القضية أمام المحاكم، كما قدم الفريق البرلماني الاستقلالي مشسروع اقتراح في الموضوع. وصرحت المحكمة العليا من دون أن تمس عمق مشكل البنود المتناقضة لقانون الصحافة، بأنه ليس من اختصاصها أن تصدر حكماً في مشروعية الرخصة المؤقتة لعبد الله إبراهيم. لأن الأمر يتعلق بعمل إداري<sup>69</sup>، وأعيدت القضية إلى المحاكم، ولا يبدو أن هناك نماية لهذه القضية اللامتناهية.

(أرغم الانقلاب الفاشل بالصخيرات الملك على التخلص من الدعامة التي كانت تقدمها له صحافة ماس. منذ سنوات كان يتنبأ بالنهاية المحدقة بهذه الصحافة، ولكن الحسن الثاني لم يكن مستعداً للتضحية بها من دون أن يوفر قبل كل شيء بديلاً مؤيداً في مستواها. وعندما

أنشئت جريدة "لاديبيش" (La Dépêche) في حينها سنة 1970، ظهر حسب ما يبدو ألها تقدم كل الصفات المطلوبة، وتولى إدارتها المهدي بنونة، وكان في الوقت نفسه مديراً للوكالة المغربية للأبناء، ويقال إن المهدي بنونة تلقى ضمانة تمكنه من حرية التصرف في محال الصحافة اليومية الصادرة باللغة الفرنسية، وما عليه إلا أن يأخذ بعين الاعتبار منافسة جريدة "الرأي" بالفرنسية (L'Opinion) ولكن بعد انقلاب الصخيرات تم تعليق الرخصة المؤقتة لسنة 1979، ابتداء من فاتح نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1971، ومن الممكن أن يكون هذا القرار التفاتة مولوية تجاه حزب الاستقلال. وهكذا أثمت في النهاية الصحافة الاستعمارية، إلا أن ما كان يثير نوعاً من الاستغراب، رؤية أحمد بن كيران المدير السابق لجريدة (Maroc-Information) يتولى رئاسة تحرير الجريدتين الجديدتين الجديدتين (Le soir).

وبعد أشهر، أي في نهاية فبراير/ شباط من سنة 1972، في أثناء الاستفتاء على الدستور الجديد كان من الواضح أن أحمد بن كبران يشمئز من فكرة وضع جرائده في خدمة الحكومة، والدعاية المطلقة لها، وأبعد بسرعة من منصبه، واستبدل بمولاي أحمد العلوي، والنتيجة المستخلصة من هذه العملية أن الجرائد المؤتمة لم تكن سوى صورة طبق الأصل لأخواها في عهد ماس، وكل ما تغير يكمن في صورة المرأة بلباس الشاطئ التي كانت تزين صباح كل يوم أسفل الصفحة الأولى، وقد ذهبت ضحية التأميم. وفيما يتعلق بالمهدي بنونة وجريدة "لا ديبيش" (La dépêche) فإن مضمون الأحداث الجديدة قد أقبرهمسا بسهولة)\*.

لقد كان للقصر والديوان الملكي اتصالات دائمة مع الصحافة "المستقلة"، لكونها مفيدة حداً لنشر الإشاعات وجس النبض، وعلى الأخص عندما يكون الأمر متعلقاً بجرائد الإشاعات والكاريكاتور<sup>70</sup>، وعن طريقها يمكن التقليل، وفي سرية، من قيمة وزير لمعرفة ردود الفعل من أجل قرار جديد، أو تشجيع جو سياسي معين.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

أشيع على سبيل المثال أن حزب الاستقلال مقسم إلى ثلاث اتجاهات متصارعة، ونشر ذلك في افتتاحية جريدة المساء بتاريخ 9 فبراير/ شباط سنة 1967، وحسب مصدر موثوق به إن كل مسؤولي وزارة الداخلية قد طلب منهم أن يقدموا تقارير حول ردود الفعل المحلية عن هذه الافتتاحية التي حاءت في وقت كان يطرح فيه من جديد موضوع الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية، وحسب ما يبدو أن الجبهة الاستقلالية المستقرة كانت الحاجز لنجاح هذه المشاريع ومراقبتها.

وهكذا استعملت في إطار تكتيكي شامل على ما يحتمل، من أجل قمييج الانقسامات المستمرة داخل حزب الاستقلال وتعميق صورة حزب مقسم.

يستشهد كدليل على حرية التعبير بالمغرب وجود عدد من المنشورات المستقلة، وتتمتع حرائد الحزب بالفعل بحق النقد، الشيء الذي لا تعرفه أغلب دول الشمال الإفريقي. إلا أن هذه الحرية في الوقت نفسه محدودة بوجود قوانين تدفع بالصحافيين إلى الوجه والرقابه الذاتية.

يسمح البند (71) و(73) من قانون الصحافة لوزير الداخلية أن يقوم بإجراءات ضد الجرائد التي يرى أنها تمس بمقام الملك، أو أحد أعضاء العائلة الملكية، ويمكن كذلك أن يقوم بإجراءات الحجز الإداري للمطبوعات ذات الخطورة على الأمن العام إذا اعتبر ذلك ضرورياً. وهذا هو البند الأكثر استعمالاً<sup>71</sup>.

ومن الغرابة أن خطبة صلاة الجمعة بالمسجد كانت إحدى الوسائل الأقــل اســتعمالاً للقيام بالدعاية للملك، في حين أن هذه الخطبة تلقى في كل البلاد باسم العاهل، وكانت في الماضي تستخدم للمدح على الدوام.

وحسب ما يبدو، إن القصر ليست له في الوقت الراهن خطة دقيقة فيما يتعلق باستخدام المسجد للدعاية. ويوجد في المغرب حوالي 13 000 خطيب، وفي أغلب الأحيان يسمح للخطيب أن يكتب بنفسه خطبته، غير أنه في أيام الأعياد الملكية أو الوطنية، فإن وزير الأحباس كان يوزع نص الخطبة، وفي حالات أخرى يكتفي بسبعض التعليمات أوفي مناسبة عيد ميلاد محمد الخامس فإن النص الإحباري للخطبة كان كما يلى:

"وفي الحقيقة إن إمامنا وعاهلنا المفدى محمد الخامس هو أكبر ضمانة لمصالح هذه البلاد. أحاديثه وقراراته تشهد مثلما يشهد به سلوكه وأعماله. وفي الحقيقة إن المجد بحد الأسرة العلوية، وعلى رأسها أكبر بطل يليق بمقامه الاحترام والثقة والإخلاص ووفاء كل المغاربة، وإن العالم الإسلامي يشهد ببطولته وتفانيه"73.

ولتلخيص هذا الفصل، نقول إن الإدارة بمعناها الواسع، وعلى الخصوص وزارة الداخلية والعدالة والجيش والبوليس والديوان الملكي والصحافة كانت من الأدوات ذات الامتياز للسلطة الملكية، وبواسطتها بمكن للملك أن يتدخل بشكل مباشر في مجريات الحياة السياسية. ويمكن للعاهل بفضل الإدارة أن يغذي الصراعات الداخلية للنخبة، ويجعل من القصر الموزع الأول، أو بالأحرى الأوحد لكل فضائل السلطة، كما تسمح له سلطته على وزارة الداخلية والجيش بالإشراف على الفصائل الحزبية ومُراقبتها، وتغيير قواعد اللعبة وإقصاء بعض اللاعبين.

ولكن كل هذه المناورات مع أنها معاملات ذات حساب دقيق ودراية، فإنها في نهاية المطاف ليست سوى إجراءات وقائية لا أقل ولا أكثر، للحفاظ على نظام في مواجهة تحدي النخب الصاعدة، ومشاكل الركود الاقتصادي.

# هوامش الفصل الخامس عشر

أ – أصبح الحسن الثاني ملكاً ووزيراً أولا بعد وفاة والده في فبراير/ شباط من سنة 1961، وكان قبال ذلك يتحمل مسؤولية وزارة الدفاع، استقال الحسن الزموري من وزارة الفلاحة في يناير/ كانون الثاني من سنة 1961، وفي الوقت نفسه أصبح منصب وزير الداخلية شاغراً بعد وفاة البكاي.

<sup>2</sup> – تعليق الإذاعة والتلفزة المغربية، بتاريخ 5 يناير/ كانون الثـــاني سنة 1967. نقلته الصـــحافة المغربيــة الصادرة باللغة العربية. اعتمد المؤلف ترجمة السفارة المغربيـــة بباريس، 6 يناير/ كانـــــون الثـــاني ســـنة .1967.

3 - مظهر آخر من مظاهر الإدارة الحالية يذكر بالمخزن القديم، الكامن في الليونة، وعدم الدقة والغمـوض
 في المسؤوليات الوزارية، نشاط الوزراء يتحاوز حدود وزاراتهم.

4 - من أجل تحليل منهجي لإدارة المجتمعات الانتقالية، انظر المرجع السابق لــ RIGGS، صص. 141-42 - من أجل تحليل منهجي لإدارة المجتمعات الانتقالية، انظر المرجع السابق لــ RIGGS، صص. 141-42

5 - توجيهات، الديوان الملكي، 20 أبريل/ نيسان، ص. 7.

<sup>7</sup>- MARAIS, Classe dirigeante..., p. 728-730.

8 - لم تستخدم المحاكم الحاصة بقضايا الرشوة حتى الساعة إلا لإدانة الموظفين الصغار، كما تنبأ بذلك الكدرة، ولم تزد إلا على استخفاف الإدارة وفوضويتها لأن "كبائر الكبار" لا يجهلها أحد. هذا الكلم كتب قبل محاكمات الرشوة سنة .1972

 $^{9}$  جول وجيم أوبان (Jules et Jim AUBIN) م. س. ن. ص. 72. الهيئة الديبلوماسية من ضمن هذا  $^{9}$ 

10 - سمير أمين، م. س. ن. الجزء الأول، ص. 338- 339. يقدر سمير أميين أن هناك 41 000 مسن 10 مسن 10 68 000 من الموظفين لم يكونوا مغاربة في سنة 1955. انعكس النمو المطرد للإدارة على ميزانية التوظيف بالمغرب، وقد قفزت من 77 مليوناً من الدراهم في سنة 1955، إلى 220 مليون درهم سنة 1964، ص. 339 - من أجل المزيد من التفاصيل، انظر أشفورد (Ashford).

وهذا الأخير يذكر رقم 000 110 موظف إلى غاية سنة 1958، ص. 119. هناك مقالات أخرى وثيقة الصلة بالموضوع من بينها :

Paul BUTTIN, « La relève des cadres français par les cadres marocains », Civilisations, vol.2, 1961, pp. 52-61, et Mohamed EL FASSI, Le problème des cadres au Maroc, Problèmes des cadres dans les pays tropicaux et subtropicaux I.N.C.I.D.I., Bruxelles 1961, pp. 41-51. Et aussi Abdelkebir KHATIBI, Note descriptive sur les élites au inistratives et économiques marocaines, Pouvoir et administration au Maghre 5, C.N.R.S., 1970, pp. 75-86. Michel ROUSSET, L'administration marocain Institut international d'Administration publique; Paris, 1970.

11 — انظر:

Michel ROUSSET, l'administration marocaine, I.I.A.P., Paris, 1970, p. 52.

-127.-126 صللا الفاسى، معركة اليوم والغد، ص-126.-127

13 - مناقشات المؤتمر الثاني ا.و.ق.ش. حول موضوع نقص الكوادر.

14 - الجريدة الرسمية رقم 2267، ظهير رقم 046-56- 6،1 أبريل سنة 1956، يحدد وضعية العمال، ص. 342، وظهير رقم 047-56- 1 يحدد وضعية القواد، ص. 342.

15 — انتخب محمد بلعالم نائباً للحسيمة في برلمان سنة 1970. عزل بعد انقلاب الصـــخيرات مـــن وزارة الداخلية، كان حليفاً للكولونيل الشلواطي، أحد قادة الانقلاب العسكري، وبراءته تضع علامات استفهام كبيرة.

16 - لم يكن للقواد رواتب عمومية في عهد المخزن وتحت الحماية، وكانوا يعوضون عن ذلك بأخذ قسط من الترتيب (ضريبة على الإنتاج الفلاحي). انظر :

BERNARD, op. cit. vol.3, pp. 51-52.

<sup>17 —</sup> حسب أوكتاف ماري، إن نسبة القواد الذين استقطبوا في عين المكان في سنة 1960، تختلــف مـــن إقليم إلى آخر، تتراوح من 20 إلى 50%. انظر دراسته القيمة :

Octave MARAIS, L'administration locale et les élus au Maroc, communication au conseil méditerranéen de recherches en sciences sociales, 12-16 septembre 1966, Beyrouth, p.8.

18 — انظر :

Ernest GELLNER, « From Ibn-KHALDOUN to Karl MARX», *The Political Quarterly*, vol.32, n°4, p. 385; aussi J.R., « Un aspect du Maroc actuel. Le bled sans caïd », *l'Afrique et l'Asie*, n°40, 4e trimestre 1957, pp. 52-54.

<sup>19</sup> – تغير الاسم نفسه : القائد رئيس الدائرة الفلاحية، والقائد الممتاز رئيس المنطقة، والباشا مسؤول عـــن المدينة. معلوماته الكثيرة حول مشاكل تنظيم وزارة الداخلية في بداية تكونما، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتكسوين الإداريين، وحول هذا الموضوع يمكن مراجعة كذلك ارنست گيلنر. انظر:

Ernest GELLNER, « Independence in the Central High Atlas », M.E.J., Summer 1957, pp. 237-252.

<sup>21</sup> – MARAIS, L'administration rurale..., p.8.

22 — لقد دخل عدد كبير منهم إلى الإدارة في أثناء الحرب عندما نودي على قدماء الإداريسين الفرنسسيين للعودة إلى بلادهم، وقد عوضوا بضباط شباب لا يعرفون اللهجات المحلية.

: انظر – 23

Centre de Formation des Agents d'Autorité relevant du ministère de l'Intérieur, Provinces et Communes, n°2 Avril-Mai 1964.

<sup>24</sup> – MARAIS, L'administration rurale..., 5-6.

<sup>25</sup> – ظهير رقم 315–59–1، 23 حزيران سنة 1960 المتعلق بتنظيم الأقاليم.

<sup>26</sup> – انظر: BOURÉLY, op. cit., p. 365 وحول المجالس بصفة عامة ص. 347–368.

MARAIS, L'administration rurale ..., p. 13. : انظر كذلك

وراجعت كذلك دراسة غير منشورة لمحمد البوزيدي:

Les obstacles à la coopération entre les autorités locale et la population rurale, 1966, p. 27.

<sup>27</sup> – انظر:

H.Nicolas, MOURER, A. A. N. 1963, pp. 129-160.

<sup>28</sup> – على إثر عملية اختلاس مالية، قامت وزارة الداخلية بحل المجلس البلدي في نوفمبر من سنة .1965

<sup>29</sup> – الجريدة الرسمية رقم 2819، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني، ص. 1266–1282. الظهائر ملخصة في جريد (Maghreb-Information)، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1966، صص. 1-.4

30 - وضعت هذه المكاتب في كل من دكالة، وتادلة، والغرب، وملوية، والحــوز، وتافيلالـــت، وإقلــيم ورزازات، مناطق أساسية مسقية بالمغرب. انظر الخريطة.

الدولة توزيع الحصص: مكتار فقط على الفلاحين. انظر فيما يتعلق بتوزيع الحصص: -31 La vie économique, 3 Juin 1966, p. 1 et 3.

<sup>32</sup> – كان فشل هذه المكاتب واضحاً، مما أجبر الملك ووزير الفلاحة تقديم تصريحات علنية فيمـــا يتعلـــق بسيرها. وفيما يتعلق بتصريحات الشيگر الوزير، انظر :

Le Petit Marocain, 1 er et 7 Juillet 1966.

33 - فيما يتعلق بالحصص الاستعمارية، انظر:

Lamalif, N°6, octobre 1966, pp. 14-15.

توازي هذه المرحلة، مرحلة "آنية السمن" من 1964 إلى 1965 السنوات التي تقلد فيها المحجوبي أحرضان مسؤولية وزارة الفلاحة.

<sup>34</sup>– Maroc 66, cité dans Le Petit Marocain, 3 Mars 1966.

35 - خطاب الملك الحسن الثاني في الذكرى العاشرة للقوات الملكية المسلحة. 15 مارس سنة .1966

36 - بالفرنسية في النص (المترجم).

<sup>37</sup> – Patrice-BLACQUE-BELAIR, «La promotion nationale marocaine : bilan en 1963», A.A.N., 1963, p.164. André TIANO, «La politique économique et financière du Maroc indépendant», Tiers-Monde, Paris, 1963, p.57.

يعطي تفاصيل كثيرة مختلفة شيئاً مّا: "وضعت وزارة الدفاع رهن إشارة الفوج الوطني العسكري الــــذي ألهى فترة تدريبه: 000 10 من الجنود و 313 عريفاً و 956 عريفاً مسؤولاً و 458 من ضباط الصـــف و85 ضابطاً".

 $M.B. \perp 1$  انظر: الدراسة القيمة عن الجيش الملكي -38

Le Maroc, dans Le rôle extraordinaire de L'armée dans le Tiers-Monde, Paris, 1966, pp. 31-35.

وانظر كذلك ملاحظاته عن الضباط غير المتسيسين ص. 46-.47

39 – يذكر حان لاكوتير (Jean Lacouture) أن 300 ضابط مغربي ممن كانوا يعملون في الجسيش الفرنسي التحقوا بالقوات المسلحة الملكية سنة 1956.

« L'armée est-elle au Maroc un élément de stabilité monarchique ? » Le Monde 17 Août 1958.

قدر القانون المالي للمؤسسة العسكرية سنة 1969، المناصب المالية التالية : 16 جنرالاً، و 629 ضابطاً، و 745 12 ضباط الصف، و 6162 عريفاً وعقيداً، و 613 22 جندياً، و 3588 منصباً لرجال السدرك الملكي، أي ما يقدر بـــ 557 55 منصباً. ينبغي إضافة 221 20 منصباً للقـــوات المساعدة و 341 12 للأمن الوطني.

. قام كل من أحرضان وأوفقير بإعطاء الأسبقية للمرشحين الأمازيغيين. قام كل من أحرضان وأوفقير بإعطاء الأسبقية للمرشحين الأمازيغيين.

<sup>43</sup> – شاعت منذ 1970، إشاعات تشير إلى تقليص اعتمادات القوات الملكية المسلحة، ويمكن أن تنخفض من 700 00 سنة 1970 إلى 35-400 في نهاية سنة 1972. انظر على سبيل المثال :

François MENNELET, Le Figaro 3 novembre 1972.

 $<sup>^{41}</sup>$  – Raymond Tournoux, *Match* n° 1163, 25 Août 1971.

<sup>&</sup>lt;sup>42</sup> – Le Matin, 20 Août 1972.

لقد وضعت أسلحة الوحدات المحلية تحت مراقبة القوات المساعدة المحلية وعمال الأقاليم. ولم يمــس قــط الحرس الملكي والألوية الخفيفة للأمن، ومعلوم أن هذه الأخيرة قد نظمها بو الحمص الذي قتل في انقـــلاب الصخيرات. ويشرف حالياً على الحرس الملكي الجنرال الصفريوي صهر الدليمي.

PERONCEL-HUGOZ, Le Monde 10 Octobre 1972.

انظر كذلك:

وكذلك التعليق الهام الذي نشره حميد برادة في "جون أفريك":

H.B., « L'armée d'AMOKRANE », Jeune Afrique, 18 Novembre, 1972.

- 45 توفي ادريس المحمدي فحاة في مارس من سنة 1969، وتولى ادريس السلاوي بعده مسؤولية الإدارة العامة للديوان الملكي. وغادر إدريس السلاوي الديوان الملكي عندما ألغي منصب المدير العام بعد حوادث انقلاب الصخيرات، وبقي أحمد عصمان مدير الديوان إلى غاية 1972، حيث عين في منصب السوزير الأول.
- 46 توازي رتبة المدير العام منصب الوزير. أنظر الجريدة الرسمية رقم 2667، 12 ديسمبر/كانون الأول 1963، طهير 349-63-1، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1963 الذي "يحدد تركيب الديوان الملكيي والسكرتارية الخاصة لجلالة الملك" ص. 1907.

ينص الظهير على مدير عام ورئيس الديوان ومستشار قانوني، وأربعة ملحقين وثمانية مكلفين بمهمة.

- <sup>47</sup> وتحمل كل من إدريس السلاوي، وعبد الحفيظ بوطالب، ويحي بن سليمان، والطيبي بنهيمة، ومولاي أحمد العلوي مسؤولية مدير الديوان.
- 48 أنشأ الملك في صيف سنة 1967، لجنة حديدة أطلق عليها "المجلس الاقتصادي الحاص"، وقد عين فيها مستشاريه المفضلين وهم: أحمد الزغاري، والأمير مولاي الحسن بن المهدي، وعمر بن عبد الجليل، وعبد المجيد بنحلون، وكريم العمراني، ومحمد بن كيران، وأحمد بن كيران، وعبد العزيز العلمي، ومحمد بلعربي. انظر الفصل الخامس، الجدول الأول الذي يوضح المهام الرسمية لهذه الشخصيات.

<sup>49</sup> – FOUGÈRE, op. cit., p. 164.

50 – م.س.ن.

Le Monde 23 Avril 1960. ... "قضية الزيوت". كم محاكمة الصناعيين في أثناء "قضية الزيوت". تكليم المحاكمة الصناعيين في أثناء "قضية الزيوت". كليم المحاكمة ال

52 – انظر الخطاب ووثائق أخرى تتعلق بالموضوع في :

Un procès d'inquisition, paris, Provence-Impression, 1960, p. 189.

4. ص. 1964 من المحكم من المحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 24 مايو/ أيار سنة 1964، ص. 53 - تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 24 مايو/ أيار سنة 1964، ص. 54 - تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 54 - تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 54 - تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 54 - تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكم من المحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 54 مايو/ أيار سنة 1964، ص. 55 - تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكم من المحكم

ومن أجل ملخص للقضية أنظر:

« L'affaire des Bahaistes», Confluent, décembre 1963, pp. 968, 986.

1966. وقم S-7 - 14 (باللغة العربية)، المحكمة العليا بالرباط 11 ديسمبر/كانون الأول 55 - 14 مرقم S-7 - 14 مرقم S-7 (باللغة العربية)، المحكمة العليا بالرباط 11 ديسمبر/كانون الأول 56 - 14 مرقم S-7 (باللغة العربية)، المحكمة العليا بالرباط 11 ديسمبر/كانون الأول

<sup>57</sup> – «Bonne relation des arrestations et du jugement dans le complot contre le Roi», Confluent, N° 41, Mai 1964, pp. 470-510. Point de vue d'un observateur étranger dans Eric Poulson, «The Tréason Trial in Morocco», Bulletin of the International Comission of Jurists, N° 18, Mars 1964; pour la thèse de L'U. N. F. P. Voir «La vérité sur le complot», At Tahrir (supplément en français); et Bulletin du comité d'Information et d'Etudes sur la situation au Maroc, numéro spécial, Paris, Janvier 1964.

ولقد اطلعت كذلك على محاضر المحكمة، والاتمامات التي وضعها رهن إشارتي أحد محامي الدفاع. 58 - لقد وصف المتهمون شيخ العرب بأنه "ضب مريض" في حدمة البوليس الـــذين تعرضــوا لمناضــلي ا.و.ق.ش. وألصقت بهم تهمة مشروع اغتيال الملك. وبمحرد ما انتهت مهمة شيخ العرب أحبر البــوليس على التخلص منه. وفي الواقع إن شيخ العرب قد قتل في أثناء عملية اشتباك مسلحة مع البــوليس بالــدار البيضاء في 7 غشت من سنة 1964. حكم عليه بالإعدام غيابياً، وكان قد عاد من الجزائر سراً.

59 - رد وكيل الدولة على المتهم الذي مزق قميصه أمام المحكمة ليكشف عن آثار التعذيب من حسراء الأسيد الذي سكب على بطنه، بتقديم تسجيل اعترافات الفقيه البصري حول مشاركته في تنظيم المؤامرة. - Otto Kirchheimer, Political Justice, 1961, p. 426.

61 - كانت الأحكام الصادرة في 14 مارس على الشكل التالي: 12 حكماً بالإعدام (من بينهم تسمعة حكم عليهم غيابياً) و 67 متهماً حوكموا بأحكام مختلفة، وبرئت ساحة الآخرين.

62 - صدرت أربعة أحكام بالإعدام غيابياً، وكان الفقيه البصري من بين الذين شملهم الحكم مرة أخرى. برئت ساحة عبد الرحمن اليوسفي، والمهدي العلوي اللذين حكم عليهما غيابياً. صدر الحكم في 16 سبتمبر/ أيلول من سنة .1972

63 - من أجل عرض حول الصحافة في عهد الحماية، انظر:

BERNARD, op. cit., vol 3, pp. 125-132.

64 - من المحتمل أن حريدة ESPANA التي تصدر بإسبانيا مستثنية من هذه القاعدة، ولهــــا 30 000 مـــن القراء تقريباً بالمغرب، ولكن توزيعها يتم على الخصوص بإسبانيا.

65 – إذا آمنا بما نشرته حريدة : Mars 1966 (Le Petit Marocain)، فإن بركة الملك لها دائماً فعالية مستمرة. بعد فترة طويلة من الجفاف، هبط المطر في برشيد بعد ساعة من مرور الملك.

<sup>66</sup> - Pierre-José MOLLARD, *Le régime juridique de la presse au Maroc*, collection de la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Rabat 1963, pp. 45-49.

يحتوي هذا التقرير على عرض مفصل في الموضوع والصحافة بشكل عام.

الغة الفرنسية (La Nation Africaine) من سينة 1963 من سينة (La Nation Africaine) من سينة 1963 من اللغة الفرنسية (L'Opinion) من سينة 1956 من أصدر جريدة (L'Opinion) التي مازالت تصدر حتى الساعة.

68 - تعبر النقابة الوطنية للصحافة المغربية عن مواقفها المشتركة.

Pourquoi nous combattons la presse MAS, Rabat, n.d. 1963.

Maroc-Informations 10 Décembre 1965, p. 1. : فظر : انظر :

<sup>70</sup> كان لــ أخبار الدنيا في مرحلة ازدهارها ونجاحها 000 30 إلى 35 000 قارئ، وقد اختفت عـــن الصدور، وكان رئيس تحريرها مصطفى العلوي الذي يصدر الآن حريدة يومية تحت عنوان (المساء) مرتبطة بالحركة الشعبية.

MOLLARD, op. cit., pp. 78-79, 80-82. : نظر : انظر

ومن أحل نقد لقانون الصحافة من وجهة نظر حزب الاستقلال، انظر العلم 18 مايو/ أيار .1966 ومن أجل نقد لقانون الصحافة من وجهة نظر حزب الاستقلال، انظر العلم 18 مايو/ أيار .1966 – أي مدين بهذه المعلومات لعبد الرحمن الدكالي (ابن بوشعيب الدكالي أحد السلفيين الأوائل بالمغرب) الكاتب العام لوزارة الشؤون الإسلامية، وقد كنت أجريت معه مقابلة في الرباط في 1 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1965. يقدر مجموع رحال الدين بــ 32 000 شخص مقابل 2000 مسجد بالمغرب. لا يوجد تقدير لعدد المؤمنين.

73 – أخذت هذه الخطبة من بين مجموعة من الخطب كتبها وزير الأحباس، وقد سلمها إلي محمد الطنجي.

# الفصل السادس عشر

# طاقة احتواء النخبة

نادراً ما قامت القوى الأوروبية بإنجازات هامة في ميدان التثقيف الجماهيري داخل البلدان الأجنبية التي كانت خاضعة لإدارتها، ولذلك تتميز البلدان الحديثة العهد بالاستقلال بظاهرة مشتركة، تتحلى في احتكار النخبة المتعلمة للحكم والنشاط السياسي. تستقطب هذه النخب اهتمام علماء السياسة الغربيين الذين يشغلهم في الغالب، تحديد المدى الدي تستطيع تلك النخب في إطاره أن تواجه التغيرات السياسية والاجتماعية والحاصلة في محتمعاتها الأصلية.

تتلخص في نهاية التحليل، كل التعريفات التي أعطيت للمهام التي تنتظر هذه النخب في مشكلتين أساسيتين: بلورة ثقافة سياسية وطنية تستوعب القيم الأساسية، وفي آن واحد، تحقق التنمية الاقتصادية. ويرتبط بقاء نظام مّا بمقدرة نخبته على إنجاح هاتين المهمتين. لكن يمكن لنا أن نتصور أن نظاماً ما يستطيع البقاء إذا نجح في رفع مستوى المعيشة، والزيادة في الإنتاج الوطني الخام، بغض النظر عن نجاحه أو فشله في استيعاب القيم الأصلية. وفي المقابل، كيفما كانت جهود نظام مّا في مجال الاستيعاب، فلن تكون لها أي فعالية، إذا لم يصحبها حد أدن من التوسع الاقتصادي.

نستطيع أن نذهب بهذه الملاحظة إلى حد أبعد، ونقر أن صيرورة الاستيعاب والتنميسة الاقتصادية لدى نظام مّا، ترتبط بمدى قدرته على احتواء الإطارات الوطنية المتعلمة، وإرضاء حاجياتها المادية وتعطشها للنفوذ. ليس الركود الاقتصادي في حد ذاته ما يهدد النظام، إلا أنه يصير خطيراً إذا كانت هناك مجموعة من الطموحين غير الراضيين السذين يستعملون

الوضعية الاقتصادية سلاحاً سياسياً للالتحاق بالطبقة الحاكمة، وطرد النخبة الحالية، حيث يستطيعون للغايات ذاتها، استغلال الشحنة العاطفية التي تشتمل عليها المشاعر الأصلية عند السكان. تؤدي في الواقع حالة الركود الاقتصادي المستمر إلى النقص من طاقة استيعاب النخبة، نظراً لتوافر عدد متزايد من العناصر المثقفة. ويغدو التوسع الاقتصادي وحده القادر على خلق وظائف في القطاع العمومي، وفي القطاع الخاص إذا أمكن. فإذا عجز النظام عن النهوض بذلك التوسع، اضطر إلى تضخيم الجهاز الإداري، وارتجال الوسائل لاحتواء فائض أطره أ. لا يأتي الخطر الأكبر بالنسبة لعدد من الدول النامية، من ضعفها الاقتصادي، وثفاوتاتها الثقافية، بقدر ما يأتي من وجود مجموعات قادرة على استغلال مواطن الضعف هذه، مع الاعتماد على التطلعات الوطنية.

يعد مشكل طاقة استيعاب النحبة ظاهرة جديدة في المغرب، ويجب انتظار سنوات أخرى قبل أن تحتد أكثر. لم تلق النحبة الحاكمة، التي تكونت في ظل الحماية، إلى حد الآن، ما منافسة جدية. وقد أصبحت واثقة من نفسها إلى درجة ألها غير واعية (أو لها وعي نظري صرف) بعزلتها المتزايدة أمام المد المتعاظم من الشبان المغاربة الذين تلقوا تكويناً عصرياً. لقد ساهمت مجموعة من العوامل في التحفيف من العدوانية لدى الجيل الذي تلقى تكوينه خلال الانفجار الثقافي" الذي أعقب الاستقلال مباشرة. لقد وجدت العناصر المتعلمة إمكانية واسعة لاستثمار مواهبها، بفضل تضخم الإدارة ومغربتها، وبفضل تدخل الدولة في اقتصاد البلاد. عندما غادر الأوروبيون المغرب، انفتحت أبواب القطاع الخاص أمام الشباب المغربي. لكن أصبح من الواضح، أن الحكومة ولا القطاع الخاص ليسا لهما القدرة على الاستمرار في احتواء الشباب الذي بدأ من الآن يشكل خطر "بروليتارية مثقفة". تتحدث الدوائر الرسمية عن اكتظاظ الإدارة. و لم تتوقف الحكومة كذلك في المحال الاقتصادي عن إيجاد وظائف حسن حاملي عن اكتظاظ الإدارة. و القانون. وتماثل هذه الوضعية، وضعية عدد من البلدان التي تعرف الشهادات في الأدب والقانون. وتماثل هذه الوضعية، وضعية عدد من البلدان التي تعرف مستوى مماثلا للنمو. (انظر الجدول الثالث).

الجدول III عدد الطلاب الجامعيين حسب المؤسسات، الجنسية والجنس

الجعوع		الأجانب		المارية			الكليات والمدارس			
دُنم	` <b>r</b>	۵	ذ، م	•	ذ	ذيم	e	ڌ	المعلوث والشارس	
3 039	636	2 403	50	14	36	2 989	622	2 367	كلية الآداب (١)	
3 554	339	3 215	274	40	234	3 280	299	2 981	ـــــالحقوق	
588	105	483	113	29	84	475	76	399	العلوم (2)	
1 002	149	853	96	29	67	906	120	786	ــــــ الطب	
249	7	242	18	1	17	231	6	225	المدرسة المحمدية للمهندسين	
84	17	67	19	3	16	65	14	51	معهد علم الاحتماع	
8 516	1 253	7 263	570	116	454	7 946	1 137	6 809	م. جامعة محمل الخامس	
232	23	209				232	23	209	الأداب	
666	30	636	8		8	658	30	628	العلوم الاحتماعية	
898	53	845		8	8	890	53	837	م. جامعة القروبين	
13		13				13		13	المعهد الوطني الزراعي	
9 427	1 306	8 121	578	116	462	8 849	1 190	7 659	المجموع الجامعي	
2 288	477	1 811				2 288	477	1 811	(1) بما فيها م. ع.أ. السلك II	
97	51	46				97	51	46	(2) بما فيها م. ع.أ السلك II	
2 385	528	1 857				2 385	528	1 857	م. م. ع.أ. السلك II	

المملكة المغربية، وزارة التعليم وتكوين الأطر، الوضعية والمشاكل والآفاق الرباط 1970 ص. 97

(لم يتم تعديل هذا الاختلال في التوازن رغم التزايد المستمر لأعداد الطلبة في الجامعات. علال السنة الجامعية 69 و 1970. بلغ عدد طلبة التعليم العالي 3000 (مقابل 8500 سنة 1962)، ومن بينهم 694 10 يتابعون دراستهم بالمغرب، و 302 و بالخارج، وفي فرنسا على الخصوص، مازال الطلبة المغاربة الذين يدرسون بالمغرب يفضلون الاتجاه إلى الأدب والقانون (600 6)، بينما يتابع الطلبة المقيمون في الخارج دراسات تقنية وعلمية، على الرغم من أن الجميع يعترف بضرورة تنمية التعليم التقني، فإن النظام لم يتقدم في هذا الاتجاه إلا بحذر شديد. فمن جهة، يبدو أنه قرَّر ضمنياً أن يكلف البلدان الأجنبية، وخاصة فرنسا، بالسهر على التكوين التقني والعلمي. ومن جهة أخرى، لوحظ في السنوات الأحيرة

تعدد المؤسسات التقنية المختصة والمنفصلة عن الجامعة على جميع المستويات؛ حيث قمم بتكوين المهندسين والأطباء والمهندسين الزراعيين، ومهندسي الغابات والإحصاء. ربما لسن يستغرب القارئ الفرنسي لهذا النظام، لأنه مشابه لما يوجد في بلده، أما أنا بصفتي أمريكياً، فيبدو لي أن وراء هذا الاختيار أسباباً سياسية بديهية)\*.

كان تعليم الجماهير، منذ انطلاق الحركة، صرخة حرب، ومطلباً أساسياً لدى الوطنيين، كرد فعل ضد النظام التعليمي النحبوي الذي اتبعته الإدارة الفرنسية. وقد وعد الوطنيون بإصلاح الأخطاء التي ارتكبتها الحماية، ومع بعض التحوف، أخذت هذه الوعود طريق التطبيق بعد سنة 1956. خصص نصيب هام من الميزانية لنشر التعليم على جميع المستويات، وكان ذلك على حساب الاستثمارات الأكثر استعجالاً، والأكثر إنتاجية في بحال الصناعة والفلاحة. وأصبحت ميزانية التربية الوطنية تمثل 17 % من مجموع ميزانية الدولة². وانطلاقاً من أن تعليم الأطفال يسمح بإرضاء التطلعات الشعبية إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ظلت الأحزاب السياسية والنقابات تلح من أجل تخصيص المزيد من الاعتمادات للتعليم، وقد دعم هذا المطلب موظفو وزارة التربية الوطنية³. لقد ظلت الحكومات المتتالية حائرة بين المتطلبات الحالية والانتهازية السياسية، إلا ألها لم تسهم إلا في تمويل "انفجار ثقافي حقيقي". المتطلبات الحالية والانتهازية السياسية، إلا ألها لم تسهم إلا في تمويل "انفجار ثقافي حقيقي". وانظر الجدول الرابع) حيث صار الانخفاض المستمر في المستوى التعليمسي يشكل أحد خصائصه.

تشكل منتوجات أو -ضحايا- النظام التعليمي اللاحق لسنة 1956 ما أسماه أشفورد بالجيل الثالث للنحبة. لقد تلقوا في الغالب تكويناً أضعف من التكوين الذي تلقته المجموعة التي سبقتهم (النحبة الحالية أي ما أسماه أشفورد بالجيل الثاني)، لكنهم يتطلعون إلى احتلال وظائف في مستوى التصور الذي يوجد لديهم حول كفاءاتهم.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

للتكوين القليل الذي تلقوه. ويبرز (الجدول الرابع) مدى وحساسية هذا المشكل الذي ظهر بالمغرب خلال السنوات الأخيرة.

الجدول IV الجدول IV النمو الديمغرافي للمتمدرسين بالمغرب

1	07	Λ	. 18	052	
	97	V	1	953	

 70-1969	65 -1964	1961	1956	1953	
1 142 810	1 100 000	856 525	292 000	157 000	التعليم الابتدائي
287 438	174 000	60 291	28 000	4 648	التعليم الثانوي
12 770	9 297	4 639		1 2 800	التعليم العالي
 1 443 018	1 283 279	921 455	320 000	164 448	 المجموع

(1) يتضمن هذا الرقم 429 2 طالباً بمركز الدراسات القضائية، ومركز الدراسات العلمية ومعهد الدراسات العليا المغربية، يتوجه باقى الطلاب البالغ عددهم (400) إلى الجامعة.

قام المخططون المغاربة بتوقعات لتحديد عدد الطلاب خلال العشرين سنة المقبلة، وبنوا عملياتهم الحسابية على افتراض أن التعليم الابتدائي سوف يكون معمماً، بينما لا يطرأ أي تغيير على نسبة التزايد السنوي للسكان (3,3%). وحسب تلك التوقعات، سوف يكون هناك في سنة 1985، 200 7 تلميذ في التعليم الابتدائي، و000 166 1 في التعليم الابتدائي، والعالي، وهذا يعني أن تعداد الطلاب سوف يتضاعف 6 مرات خلال مدة 20 سنة، مما يتطلب تكوين 000 178 مدرس، وهو عدد يساوي على وجه التقريب مجموع الموظفين سنة 1965.

سوف قميمن مشاكل التعليم على التنمية إذا ما احتفظ في المستقبل بنسبة التعلم الحالية. لكن، على الرغم من الضغوط السياسية، بدأت الحكومة تعمل على استقرار برامجها وتراجع توقعاتها. وفي الواقع، إذا اعتبرنا أن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي يمثل ما يقرب من نصف السكان الذين هم في سن الدراسة، يبدو أن الطلب العفوي تم إرضاؤه في هذا المستوى. ويمكن أن نفترض كذلك المسألة التالية: يما أن التعليم لم يكن ذلك الحل السحري السذي أطنب الوطنيون في مدحه، حيث أنه لم يقدم للأطفال ما كان ينتظره منه آباؤهم، فإن عدداً من المغاربة بعد ما مرت تجربة الابن البكر، لم يعودوا يرون داعياً لإرسال أصغر أبنائهم سناً إلى المدرسة.

(لقد اتضح منذ أواخر الستينيات أن التباطؤ الذي عرفه تزايد عدد الطلاب، ربما باستثناء التعلم الثانوي، مسألة تعمدها الدولة عن قصد. لقد تخلت هذه الأخيرة بوضوح عن تعميم التعليم باعتباره هدفاً. ولا حاجة للبحث عن تأكيد هذه الظاهرة في صحافة المعارضة. فعلى الرغم من إجبارية التعليم الابتدائي من الناحية المبدئية، لاحظت وزارة التربية الوطنية في سنة 1970، ما يلى :

"في فترة ما بين 64-1968، ارتفع العدد الإجمالي لتلاميذ التعليم الابتدائي بيد فترة ما بين المنافق ما بين سنوات 59 و 1963، لم يستجل سوى زيادة منذ سنة 300 000 وحدة، خلال مدة مماثلة. يبدو أن التعليم الابتدائي بلغ سرعته القياسية منذ سنة ... 1964

ليس الأمر مجرد مصادفة، بل يبدو لي أن ركود التعليم الابتدائي ما هو إلى جانب آخر من سياسة ما تعرفه الجماهير المغربية من إحباط، وإعادة تكوين نظام تعليم نخبوي. تبليغ نسبة التعلم 50% في أحسن التقديرات، و 30% في أقلها، وهناك عدد كبير من النين لا يكملون دراستهم الابتدائية، وحين يغادر هؤلاء المدرسة يصح اعتبارهم في واقع الأمر ضمن الأميين. وفيما يخص الفتيات المغربيات فمعظمهم، لا يذهب قط إلى المدرسة. تكمن الحقيقة المرة إذا أخذنا بالاعتبار نسبة نزايد السكان، في أن المغرب في طور التحول إلى شعب أمى 8.\*.

إذا تذكرنا أن عدد المغاربة الذين اجتازوا البكالوريا في الفترة الممتدة من سنة 1912 إلى سنة 1954 لم يتجاوز الألفين طالب، نجد أن أكثر التوقعات تواضعاً لا يمكن لها أن تستبعد

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

"انفجاراً ثقافياً" في المستقبل المنظور، ويمكنها في أفضل الحالات أن تنقص من حدة ذلك الانفجار. وإذا اعتبرنا التعليم الثانوي وحده، نجد أن التوقعات المدروسة تشير إلى أن عدد التلاميذ سوف ينتقل من 175 000 في موسم سنة 65-1966 إلى 336 000 في موسم 1976-75. وفي هذا التاريخ سوف يبلغ عدد الطلبة المغاربة الذين سيجتازون البكالوريا ويصبحون مؤهلين لدخول الجامعة 14 000 مقابل 55 2 في موسم 56-1966 و ولجيل ما بعد الحركة الوطنية أهمية خاصة، فبفضل حجمه المحدود، استطاع جيل الوطنين، كيفما كان مستوى تكوينه ونوعيته، أن يحتل بعد سنة 1956 مواقع ممتازة داخل الجهاز السياسي والإداري. وسوف يتوفر في الغالب (الجيل الرابع) أي جيل الثمانينيات والتسعينيات، على تكوين تقني من شأنه أن يفتح أمامه أبواب المناصب الاقتصادية.

لكن الجيل الثالث أوسع حجماً من أن يعرف مصير سابقه، أي أن يشل ويوظف على المستوى الفردي، ويعد بالإضافة إلى ذلك غير متجانس مع حاجيات الإدارة والاقتصاد، وسيعاني لا محالة من الحرمان، وبإمكانه أن يشكل نخبة مضادة خطيرة لها مطالب أكثر راديكالية، وأكثر إزعاجاً من مطالب الجيل السابق. وقبل التعرض لخصائص الجيل الثالث، ربما كان من المفيد أن نلح على حدود طاقة استيعاب الأطر نتيجة للركود الاقتصادي للللاد.

لقد قلنا فيما سبق إن الملكية لا تنوي النهوض ببرامج تنموية من شائها أن تـؤدي إلى تحولات اجتماعية واقتصادية. لقد عوضت المراقبة السياسية (كهدف قصير المدى) التوسع الاقتصادي كهدف بعيد المدى. وربما كانت الطاقات الاقتصادية الهائلة الـتي يملكها المغرب(بالمقارنة مع بلدان أخرى من الشرق الأدنى والأوسط) وراء الشعور بالأمن الـوهمي الذي يخامر الملكية والنحبة، إلا أن قلة الاستثمارات، والهروب المستمر للرساميل، والتزايد السريع للسكان، كل هذه العوامل ألغت مفعول التوسع الاقتصادي الضعيف الذي تحقق منذ الاستقلال.

(يمكننا بفضل البعد الزمني، أن نفهم الخيار الصعب الذي واجه النظام، وما هي الاستراتيجية – إذا أمكن القول – التي وضعها لحل هذا الخيار. لقد كان واعياً بضرورة برامج تنمية اقتصادية قادرة على حلق مناصب جديدة، والتخفيف من الشعور بالحرمان،

لكن كان عليه كذلك أن يجد وسائل ضمان ذلك التوسع. لكن مع تجنب كل التدابير التي من شألها أن تؤدي إلى تغيير البنيات الاجتماعية القائمة، وأعني بتلك التدابير: التأميمات، والإصلاح الزراعي، وتوسيع التعليم، وحتى خلق بورجوازية وطنية حقيقية. وكانت الحلول التي تبنتها الحكومة في سنتي 68 و 1969 قد تمثلت في قانون الاسستثمارات الفلاحية والانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (بصفة مشارك)، والتصميم الخماسي – وكان هذا الاحتيار يعني اللحوء المنهجي إلى الرأسمال الأجنبي – وإعطاء الأولوية للفلاحة، وتصدير المزروعات الربعية نحو السوق الأوروبية المشتركة، وتوسيع القطاع السياحي المرتبط بالعملة الصعبة. أدت هذه الاحتيارات بدورها إلى قبول الازدواجية الفلاحية، وضعف التصنيع وارتفاع نسبة البطالة، وهجرة عالية قوية إلى أوروبا.

لقد عرف الملك نفسه بهذه السياسة التنموية، حيث قال إنما: "ليست بالنظام الرأسمالي البشع، ولا بالنظام الاشتراكي المندفع"10. وقد عرفت النحاح والفشل في آن واحد، لأسباب تدل على أن الخيار الأساسي لم يحل بعد. لقد خصص أكثر من 30% من استثمارات التصميم الخماسي للفلاحة العصرية بمدف تنمية المزروعات الصناعية (الشمندر وقصب السكر) والحوامض والطماطم، وتوسيع المساحات المسقية وبناء السدود. وهذا يعني إهمال قطاع الفلاحة التقليدية الذي يهتم قبل كل شيء بالحبوب وتربية المواشي. وسيوف ينعكس مفعول الاستثمارات بصفة أساسية على القطاع الفلاحي العصري الذي ينتظر منه أن يجلب العملة الصعبة (تجلب الحوامض والطماطم ما يقارب واردات الفوسفاط من العملة الصعبة)، أو تعويض ذلك ببعض المواد المستوردة : السكر على سبيل المثال. يتضح إذن، أن الهدف المنشود يتحلى في تشجيع التنمية الفلاحية، مع استبعاد البوادي أكثر ما يمكن. ويتوقع المخططون المغاربة أن إنتاج المزروعات الصناعية سيرتفع خلال مرحلمة التصميم الخماسي المقبل (1973-1978) بنسبة 11%، والحوامض بنسبة 5%، والحبوب بنسبة 2%. وكل هذه النسب أوفي من معدل تزايد السكان. ينبغي أن نذكر بــأن هــذه التقــديرات وضعت بعد المحصول الاستثنائي لسنة 1968 والذي بلغ 67 مليوناً من القناطر. وتعتــرف الأوساط المختصة ضمنياً أن هذا المحصول، وكذا محاصيل السنوات التاليــة (وهـــي أقـــل ضخامة، لكنها مثيرة مع ذلك)، لم تكن ناتجة عن تطور هيكلي للأساليب الفلاحية 11، بقدر ما كانت ناتجة عن أمطار مناسبة، وعن اتساع المساحات المخصصة للحبوب. ومن المفيد أن نلاحظ أنه على الرغم من تلك المحاصيل الاستثنائية، استمر المغرب في استيراد الحبوب، (حوالي 9 ملايين من القناطر سنة 1969)، وسوف يستمر في استيرادها في المستقبل لا كاله 54% من السكان يجنون مواردهم من الفلاحة، وكان 56% من السكان السكان النشيطين يسكنون في البوادي. لكن نظراً لتفاوت معدلات النمو بين القطاع التقليدي والقطاع العصري، فإن الفلاحة لم تكن تمثل سوى 32% من الإنتاج الداخلي الخام. قدمت مديرية التخطيط خلال مراحل تحضير التصميم الخماسي، الاختيارات الأساسية في الميدان الفلاحي. وكان عليها أن تختار بأن تتحمل الصناعة والتجارة كلفة قطاع فلاحي ضعيف، من المنتظر أن يلاقي الصعوبات نفسها حتى في سنة 1985، أو هما معاً، وعليهما أن يتحملا كلفة "تغيير شامل للبنيات الزراعية"، وبفضل هذا التغيير سوف تحقق الفلاحة استقلالها في الأمد البعيد، ومن خلال قانون الاستثمارات وسياسة السدود الكبرى اللذين اتخذا سنة 1969، يتأكد أن الاختيار الأول سيحتفظ به 10%.

(من السهل أن نمر على هذه السمات الأساسية، بدخول التصميم الخماسي سسنته الأخيرة، وقد أخذ انطلاقة حيدة بفضل محصول سنة 1968، المفاجئ والخارق للعادة. وساعد التصميم استمرار الظروف المواتية لبلوغ هدفه، أي الارتفاع السنوي للإنتاج الداخلي الخام بنسبة 5%. وقد تم في الواقع تجاوز هذا الهدف، حيث تم تحقيق نسبة مجاورة للداخلي القطاع الصناعي (معامل التحويل، ومعامل تكرير السكر، والمركب الكيماوي لأسفي، والنسيج)، والقطاع المنجمي. لكن قطاعي الخدمات والتجارة هما اللذان ساهما أكثر من غيرهما في ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام (الجدول 5).

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

الجدول V مؤشرات المنصادية عامة

1971	70-1969	1966	1966	1964	1962	قائمة
						الناتج الداخلي الخام
						(P.I.B)
						(ثُمن السوق 1960)
12,580	11,430	11,380	9,470	9,470	8,820	بالمليون درهم
15,379	15,310			12,629	11,773	السكان (بالألف)
816	747		7	752	747	الناتج الداخلي الخام
						الفردي بالدرهم
16	15,4	14,5	13,4	12,3	12	قيمة الاستثمار %
						للناتج الداخلي الخام
						قيمة الإنتاج (الصناعم الطاقة المعادن، الأشغا
					ن	الطاقة المعادن، الإشعا
	3,140	2,950	2,730	2,610	2,390	العمومية، لمن السوق1960)
	(1960)	2,950	2,150	2,010	2,370	(19000)
	(1700)					قيمة الإنتاج الفلاحي
	3,650	3,980	2,780	2,990		رثمن السوق 1960) (ممن السوق
	(1969)	r	·			`
						قيمة النقل، خدمات تجارة
						خدمات تجارة
	4,464	4,450	3,960	3,870	3,660	(ثمن السوق 1960) (
	(1969)					•
						إنتاج الحبوب
51,5	41	67	26	27,0	27,8	(بملايين القنطارات) تركيا المارات
						رقم بياني لتكاليف المعيشة
						= 1959-1958
	132	126,6	127	124,1	119,2	
	(1963)	1 20,0	121	147,1	117,4	, 100
	(1703)					النسبة المئوية لتغطية
	71	79	88	93	81	الواردات بالصادرات

لهذا يمكن أن نتساءل إلى أي حد كان هذا النمو حقيقياً. وإذا اعتبرنا أن الأسعار ترتفع سنوياً بمعدل 2%، وأن نسبة التزايد الديموغرافي تبلغ 3%، نستخلص أن المغرب لا يلبي سوى حاجياته الأساسية أو أكثر بقليل. وفي الواقع، حين وضع المخططون المغاربة التصميم الخماسي وآفاق التنمية الاقتصادية إلى حدود سنة 1985، لم يكونوا يتوقعون شيئاً آخر. كان هدف التصميم في إطار السباق السياسي والاقتصادي ضد تزايد السكان، تجنب المزيد من تدهور الأوضاع، ويمكن القول إنه حقق بصفة عامة نجاحاً مسرفاً. ومن المتوقع أن يحتفظ في التصميم المقبل بمعدل الاستثمارات المتواضع، أي ما بين 14 و 17 % من الإنتاج الداخلي الخام، مما يدل على أن هدف سياسة التنمية سوف يظل محصوراً في المحافظة على الوضع القائم.

كل ما يمكن أن يأمله النظام، بما أن حجم الغنيمة لا ينمو بقدر نمو عدد مستهلكيها، يبقى محصوراً في انتقال الثروة إلى أيدي الفئات الاستراتيجية : البورجوازية القروية، وأوساط رجال الأعمال، والطبقة التجارية، والنخب السياسية – الإدارية، والعسكرية والبروليتاريا الصناعية. يجوز الاعتقاد أنه في حالة ما إذا جنت هذه الفئات ثمار النمو، يمكن تجاهل بقية السكان بكامل الاطمئنان. إلا أن الاستطلاع الوطني حول مصاريف الأسر، الذي أنجز سنة 1970، أظهر أن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى العدل، وقد بين ما يلي :

"إذا اعتبرنا مصاريف الأجانب، يتبيَّن من هذه النتائج الأولية أنه في مجموع البلاد، تساهم 50% من الأسر ذات المصاريف الضعيفة بـ 20,6 % في مجموع كتلة المصاريف، بينما يساهم الباقى (50% من الأسر) بـ 79,4 %.

"في الاستطلاع السابق (1959–1960) الذي لم يشمل الأجانب، أعطت النتائج 28% من مجموع كتلة المصاريف بالنسبة لـــ 50% من الأسر ذات المصاريف الضعيفة، مقابــل 72% بالنسبة للآخرين "131.

من الصعب أن لا نخلص إلى الإفقار النسبي، بل المطلق، لقطاعات واسعة من السكان. وقد أصبحت هذه الخلاصة بديهية إلى درجة أن الملك صرح بنفسه قائلا: "وكنا دائماً نقول إن سياستنا واشتراكيتنا ترمي إلى إغناء الفقير لا إفقار الغني، ولكن مع الأسف الشديد ولأسباب لا أريد أن أرجع إليها، رأينا أن الفقير لم يغتن، ولكن الغني زاد غنى.."14.

وبما أنه صار من الأكيد أن هذه الفوارق مرتبطة بالاستراتيجية المتبعة في بحال التنمية الاقتصادية، يمكن أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الملك إلى إثارة الانتباه إليها. لقد ألقى الحسن الثاني ذلك الخطاب في 4 غشت/ أب من سنة 1971، أي بعد مرور خمسة وعشرين يوماً على بحزرة الصخيرات. دشن هذا الحدث حقبة جيدة، كما أنه يدعو إلى إعادة النظر في الأحكام السائدة حول العلاقات القائمة بين المحالين الاقتصادي والسياسي في المغرب. لقد قيل مراراً، خاصة من لدن الملاحظين الأجانب، أن شعبية النظام تتغير حسب وفرة المحاصيل، تلك الوفرة التي تشكل رمزاً لبركة العاهل. ومع ذلك لم يواجه النظام أي تمديد في أواسط الستينيات على الرغم من أن القطاعين الفلاحي والاقتصادي عامة كانا يجتسازان أزمة حادة. وعلى العكس من ذلك، فإن النظام الملكي كاد أن يسقط في سسنتي 1971، حيث أطلت العلامات الأولى للنهوض الاقتصادي.

لم يكن لتدخل العسكريين أي علاقة بالوضعية الاقتصادية: هذا أحد دروس الصخيرات. إلا أن هذه الملاحظة لم تغير استراتيجية النظام، إذ يبدو أنه ليس لهذا الأخير من خيار سوى الاستمرار في سياسته التنموية الحالية، إذا لم يتخل عن تمسكه المهوس بالمراقبة السياسية. سوف يحتفظ بالفلسفة الاقتصادية التي تحددت خلال الستينيات، حيث تستبعد الحلول الثورية، لتظل محور الدعم المالي الهام الذي تقدمه القوى الأجنبية ألى الم الخيل الثالث)\*.

تلقى الجيل الثالث تعليماً رديئاً، مما زاد في خطورة وضعيته. تم استيعاب حاملي الدروس الابتدائية بعد الاستقلال بسرعة في الإدارة، حيث شغلوا بها مناصب متواضعة، مثل مستخدمين صغار وسعاة. لكن نظراً لقصر مدة التعليم الابتدائي، والسياسة المدرسية، وسياسة التعريب، لم تعد شهادة الدروس الابتدائية كافية لولوج الإدارة. وأصبح ما بين 65% و 70% من التلاميذ المغاربة يتوقفون بعد خمس سنوات عين الدراسة الابتدائية ليوسعوا صفوف "العاطلين المعلمين"، وأصبح المصير نفسه ينتظر تلاميذ الطيور الثانوي الحاصلين على شهادة الدروس الثانوية. انحطت قيمة هذه الشهادة بصفة مستمرة في سينة

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

1960، ولم تصر المصالح العمومية ولا الشركات الخاصة تشغل الحاصلين عليها. بلغ في سنة 1960 عدد الحاصلين على شهادة الدروس الثانوية 7205، من بينهم 1040 لا يتكلمون سوى اللغة العربية. وبطبيعة الحال، فإن أولئك الذين توقفوا عن الدراسة قبل شهادة الدروس الثانوية أصبحوا في وضعية أسوأ، والذين لم يتلقو، سوى التكوين باللغة العربية كان مصيرهم أكثر مأساة. يتطلب الالتحاق بالإدارة والزنقاء فيها معرفة حيدة باللغة الفرنسية، بينما يشكل جهلها عائقاً هاماً. ويحس الطلبة هذا الوضع بمرارة، لأن اللغة العربية تعتبر اللغة الوطنية على أي حال . شن في مارس 1964، تلاميذ المعهد الإسلامي لقصبة الشراردة بفاس إضراباً، حيث طالبوا بأن لا تشترط معرفة له أجنبية لاجتياز امتحان البكالوريا، كما طالبوا بأن تمنح المعادلة مع البكالوريا للشهادات التي تسلمها معاهد التعليم التقني والتعليم الأصلي. وانضم إلى الإضراب طلبة مكناس وفاس ووجدة وتطوان والحسيمة، ودامت الحركة حتى أواسط أبريل / نيسان 16.

كان هؤلاء الشبان في وضعية حرجة، إذ لم يتلقوا من التكوين ما يكفيهم للحصول على وظائف في الإدارة، أو القطاع الخاص، لكنهم، باعتبار السياق المغربي، متعلمون لدرجة تجعلهم يرفضون المهن اليدوية، أو تلك التي يتقاضون عنها الشيء القليل. وقد ورد في المذكرة الملكية حول التعليم أن الكثير من هؤلاء "العاطلين المتعلمين" فضلوا الذهاب إلى أوروبا للاشتغال عمالاً، مما يمكنهم على الأقل من الحصول على عمل مربح 17.

تحتاج متطلبات قطاع التعليم الثانوي بإلحاح إلى حاملي شهادة الدروس الثانوية والبكالوريا، لكن العرض لا يرضي الطلب، هنا أيضاً بسبب انخفاض مستوى الدراسة 18. سوف يحتاج التعليم الثانوي إلى 000 15 أستاذ في سنة 1975 : 000 12 للسلك الأول و000 للسلك الثاني 19. بإمكان الجيل الثالث أن يجد منافذ في هذا القطاع، ومع ذلك هناك نقص في المترشحين لهذه المناصب، لأن امتحان البكالوريا يشكل، على الرغم من بساطته، عقبة أمام أغلبية التلاميذ المغاربة 20. ومن جهة أخرى، لا يكفي عدد حاملي البكالوريا العلمية لتلبية حاجيات البلاد من أساتذة المواد العلمية. في سنة 1966، لم يختر سوى 35% من تلاميذ البكالوريا الشعبة العلمية، و لم يتابع الدراسات العلمية سوى 25% من طلبة الجامعة. هذا أحد الجوانب المثيرة لعدم اندماج الجيل الثالث في النخبة. ويبدو أن المغرب غير

قادر على معالجة هذه الوضعية في الأمد القريب<sup>21</sup>. سوف يظل في السنوات العشر القادمة، وربحا في مدة طويلة، أساتذة التعليم الثانوي فرنسيين، وسوف تقوم الحكومة بخطوات هامة في تعريب برامج الثانوي، وسوف تتخلى عن إعادة تكوين ضحايا النظام التعليمي الذي اتبع في بداية الاستقلال. لقد أثارت المذكرة الملكية التي وجهت إلى جميع الأحزاب، الانتباه إلى جوهر المشكلة، إذ صرحت بوضوح أنه "كيفما كانت الإصلاحات والاختيارات المتبعة، ينبغي أن لا يتحاوز المسؤولون الحد الأعلى للاعتمادات المخصصة للتعليم"<sup>22</sup>. وبتعبير أوضح، لن تكون هناك أي محاولة لإنقاذ الجيل الثالث. وربما كان لهذا الجمود ما يبرره من الوجهة المالية، لكنه يتضمن بالتأكيد مخاطر سياسية كبيرة<sup>23</sup>.

حتى إذا وجد كل هؤلاء المتطلعين إلى الطبقة القيادية مكاناً في الإدارة والقطاع العام، سوف يكون لذلك انعكاسات عميقة على النخبة. ربما سوف يتغير كل سياق الحياة السياسية الذي وصفناه في الفصول السابقة، في الوقت الذي يبلغ فيه الجيل الثالث سن النضج، وذلك بسبب عدد ممثلي ذلك الجيل، وتنوع انتماءاتهم الاجتماعية. إذا اعتبرنا عشرات الآلاف من الطلبة الذين يدرسون في الثانويات والجامعات، من المنتظر أن تختفي بسرعة العلاقــات شــبه العائلية التي تطبع النحب الحالية. ينحدر هؤلاء الشبان من أوساط حد متنوعة، وهم يجهلون أو لا يعيرون أي اهتمام للعلاقات الشخصية، الاقتصادية أو السياسية، حيث كانــت مصــدر قوة جيل الوطنيين. وليس هناك ماض نضالي يجمعهم بالجيل السابق، (إذ لم يكن بعضهم قسد ازداد بعد سنة 1944) ولا يقدرون أبطال تلك الحقبة أكثر مما يقـــدرون القـــادة السياســـيين الآخرين. توجد المدارس الثانوية حالياً في جميع المدن الكبرى، بيد أن تلك المدارس كانــت في السابق تعد على الأصابع، وقد أدت هذه الظاهرة إلى دمقرطة التعليم، وكـذلك اضـمحلال النفوذ الذي كانت تحظى به ثانويات السنوات الأولى في عهد الحركة الوطنية، وأوضح مثال على ذلك ينحصر في ثانوية أزرو التي صارت مؤسسة تعليمية عادية. يفضل الشبان الأمازيغ يشاركون في امتحان البكالوريا انخفاضاً ملموساً. ولم تعد ثانوية أزرو أطون النحبة الأمازيغية، وفقد اسمها كثيراً من بريقه لدى الجيل الثالث.

ليس من السهل الإحاطة بالمواقف السياسية لهؤلاء الشبان المغاربة. فهم نادراً ما يعبرون

عن إعجاهم بالجيل السابق، بل غالباً ما يبدون إزاءه مشاعر عدم الاكتراث إن لم يكن نوعاً من الحقد. كما أنهم يعلنون عن نوع من الراديكالية المموهة، تتميز بالارتياب أكثر ما تتميز بالمثالية. تحدهم ينطقون بسهولة بجميع "كليشيهات" اليسار الفرنسي التي دخلت في سياق الكلام اليومي. لقد صار "الاختيار الثوري"، عنواناً لمجموعة من الكتابات المختارة لابن بركة. ومع ذلك لا يثق هؤلاء الشباب بقادة اليسار أكثر مما يثقون بالقادة الآخرين، فهـــم يقولون إن جميع السياسيين يكدسون الثروات بمجرد حصولهم على منصب عمومي، ويغتنون على حساب الشعب، وتنبغي إدانتهم على حد سواء، كيفما كان عنوان انتمائهم. ويعترفون ألهم يجدون أنفسهم معرضين للشبهات. وهناك شبهات كثيرة تحوم حول مسؤولي الجمعيات الطلابية الذين أصبحوا ألعوبة في يد القصر، وأن الهبات الوافرة أضعفت من حماستهم الثورية. لا تثير هذه الظاهرة الفضيحة، بل المرارة، ولا ينتظر البعض إلا أن يــأتي دورهم للاغتراف من الأموال العمومية. وهذا بالضبط ما سوف يمنعون منه. لقد أقام ممثلو الجيل الثاني سداً يمنع من الوصول إلى أهم المناصب المربحة، ونظراً لصغر سنهم نسبياً، فإلهم بعيدون عن إفساح المحال للاحقين. ويزيد هذا الوضع في غيظ الشبان الذين يترقبون مكانـــاً بين السعداء، بينما يثير عند هؤلاء موقف الاحتراس والدفاع عن النفس. لا ينفع تــذكير الشبان بأن طموحاتهم أكبر من كفاءاتهم، فهم نادراً ما يتساءلون حول قدرتهم على تحمــل مهام معقدة، أو حول رزانة آرائهم. إن التعصب والطموح الطائش والاتروع إلى الآراء المتصلبة سمات تثير الانتباه لدى تلاميذ المدارس الثانوية 24.

مازال غيظ الشباب المحروم وعدوانيتهم متفشيين دون تنظيم، نجد ا.و.ط.م. و ا.و.ق.ش. والجامعات النقابية يجعلون من أنفسهم في بعض المناسبات الناطقين باسم هؤلاء الشباب، لكن تلك التنظيمات برهنت حتى الآن عن عجزها عن تعبئة الشبيبة من أجل عمل هادف. ينبغي أن لا ننخدع للسهولة والاقتناع اللذين تستعمل بها المصطلحات ذات النغمة الاشتراكية حول العالم الثالث، لأن هذا اللغو لا يعبر عن التطلعات الصميمة لأولئك الشباب. يقول أبتر (Apter): "إن شباب المجتمعات السائرة في طريقة التحديث لا يحرك وازع المنفعة وحده، إذ يميلون إلى الأيديولوجيات ذات المنحى الشمولي، أي "الديانات السياسية"، بسبب حدة مشاكل الهوية التي يعانون منها25". وربما انطبق هذا الحكم إلى حد

ما على الجيل الثالث، لكن يجب أن لا نغفل "دافع المنفعة العادي". في بداية الستينيات. أنجز استطلاع بين تلاميذ ثانويات فاس والرباط، وقد قدم على الشكل التالي: سئل المعنيون "ما هي الأشياء التي تتمنون الحصول عليها أكثر والتي ليست لديكم ؟" وردت من ضمن الأجوبة "المتع الشخصية" بنسبة 40 % من المستجوبين الذكور، بينما لن تستقطب خانة "الأماني الدينية والسياسية وحب الغير" سوى 2 و 3 % من الأجوبة 26.

(توصل بول باسكون (Paul Pascon) والمكي بن الطاهر إلى خلاصات مماثلة على إثـر استطلاع الذي أنجزاه حول شبيبة البوادي سنة 1969، ندرجها فيما يلي :

"يعد المال، الكلمة/ المعجزة الحقيقية الوحيدة الندرة، الوسيلة التي تفتح جميع الأبواب: جميعها على الإطلاق ليس المجتمع إقطاعياً أو رأسمالياً، أو دولة أو أي شيء آخر، بل هو، في نظر الشاب القروي، مجتمع تجاري. ليست هناك أخلاق أخرى غير أخسلاق المسال، أو طريق آخر سوى طرق شراء وبيع السلع، والرخص والالتزامات في القريسة. لا تتأسس الأخلاق بالشهادة أو التقنية أو الانضباط، بل عمادها ينحصر في السدرهم. إذا أردت أن تذهب إلى المدرسة أو أن لا تذهب إليها، إذا أردت النجاح في امتحان، أو الحصول على منحة، أو ورقة تعريف، إذا أردت مضاجعة فتاة، أو الحصول على جواز سفر، أو شراء كيلوغرام من اللحم، إذا أردت أن تسافر أو تصير سيداً، أو أن تحصل على قرض، أو على ساد، إذا أردت أن تكون في لائحة البؤساء، أو في لائحة المحظوظين، إذا أردت أن تتزوج... كل هذا يتطلب منك مالاً. يفهم الشبان إمكانية وجود شروط أخرى، منها على سبيل المثال، الاشتغال بالمدرسة، أو تعلم التقنية، أو الاستقامة، إلخ... لكن هذه الشروط ثانوية، تعتبر فرعية، بل تعد أحياناً من قبيل الحشو : يحتاج المرء إلى المال للحصول على حقه "2".

لقد عملت الملكية باستمرار على توفير "المتع الشخصية" للنخبة بهدف إسعادها. لكسن الاستمرار في اتباع هذه السياسة، وإن كان ضرورياً، فإنه في الغالب لم يعد ممكناً أمام موجة شباب الجيل الثالث.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

كثيراً ما يتكلم الحاكمون عن مشكلة الشباب والأجيال الصاعدة، لكن يبدو أنه لسيس لهم سوى تصورات غامضة ونظرية حول هذه المسألة. إن بعضهم واعون بطبيعة الحسال بالخطر الذي يمثله الشبان الذين لم يجدوا عملاً عند خروجهم من المدرسة، لكن لا يتصور إلا القليلون كم سيكون السلوك الحالي للنخبة غريباً في السنوات العشر المقبلة. يرى معظم السياسيين في الطلبة أنصار المستقبل، ولا يرون فيهم فرقاء المستقبل. فهم يعتبرون أن شبيبة اليوم سوف تعرف التطور نفسه الذي عرفه حيل الحركة الوطنية، وسوف تتحول راديكالية الطلبة إلى تجريبية سياسية. يتحلى بوضوح غياب التواصل بين ممثلي الجيلين الثاني والثالث، وينعكس ذلك داخل المنظمات التي يوجد فيها ممثلون عن هذه الفعات.

لم تصل الأزمة الاقتصادية بعد إلى مستوى الكارثة، وما زال استياء الشباب غير منظم، ويبدو ألها مسألة وقت، قبل أن تنفجر الأزمة لا محالة وتنظم نخب مضادة 28. وقد برهنت اضطرابات 23 مارس/ آذار سنة 1965، أن هناك علاقة بين مشاكل الشباب العاطل والركود الاقتصادي. أدان الشباب خلال تلك الأحداث الملكية بوضوح، لكنهم وضعوا كذلك مجموع النخب موضع السؤال. لم يكن للأحزاب السياسية والنقابات أي ضلع في نشوب الاضطرابات، كما ألها عجزت فيما بعد عن التحكم في انفجار العنف. لقد باغتت الأحداث محموع الطبقة القيادية، ولا شك أنه للمرة الأولى منذ الاستقلال، لمست النخب نتائج عدد من الظواهر التي كانت تتصورها من قبل بطريقة مجردة.

أصدر وزير التربية الوطنية، يوسف بلعباس، في شتاء 1965، منشوراً يحدد فيه سياسة تعليمية نخبوية، كان يشار إليها حتى ذلك الحين بطريقة حجولة. يتكون التعليم الثانوي في المغرب من سلكين: السلك الأول الذي يتوج بشهادة الدروس الثانوية، ويليه السلك الثاني الذي يتوج بشهادة البكالوريا التي تشكل الباب الوحيد الذي يؤدي إلى الجامعة. صرحت مذكرة بلعباس أن التلاميذ البالغ سنهم 18 سنة فأكثر عند نهاية السلك الأول سوف يحرمون من الانتقال إلى السلك الثاني، وعوض ذلك، سوف يوجهون بجانب المكررين، نحو التعليم التقني والمهني. أثار هذا القرار غضب الكثير من تلاميذ الثانويات الذين كرروا أو بحاوز السن المحدد، فانفلت أمامهم إمكانية متابعة الدراسة الجامعية. في الواقع لم يكن القرار ينطبق على عدد كبير من التلاميذ، لكن فئات أخرى استعملته ذريعة للتعبير عن استياء كامن لديها منذ زمن طويل.

كان الاستياء عاماً بين رجال التعليم، إذ كانت رواتبهم مجمدة منذ الاستقلال. كان الأساتذة الفرنسيون يتقاضون لأداء العمل نفسه رواتب يساوي معدلها ضعف ما يتقاضاه زملاؤهم المغاربة، وكانت وزارة التربية الوطنية الفرنسية تسدد جزءاً من الفرق المذكور. طالب المدرسون المغاربة في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1964، حيث كان التصميم الثلاثي قيد التهييء، بتحسين أجورهم، لكنهم لم يحصلوا سوى على إضافة أعباء جديدة على مهامهم المهنية. كان مطروحاً في يناير/ كانون الثاني من سنة 1965، الحديث حسول إضراب عام لرحال التعليم الثانوي. وحين انطلقت الإضرابات بمدينة الدار البيضاء في 22 مارس/ أذار للاحتجاج ضد المنشور الوزاري، انضم إليها الأساتذة، وفي اليوم التالي عمست الاضرابات والمظاهرات مدن فاس ومراكش والرباط.

التحق العاطلون وعصابات الأزقة بتلاميذ وأساتذة الثانويات، وتغلب العنف، فانتشر المتظاهرون عبر أحياء المدينة الشعبية بالدار البيضاء . أعلسن ا.م.ش. في 24 مسارس، عسن إضراب عام بين الثانية عشرة زوالاً، والساعة السادسة مساء للتعسبير عسن تضامنه مسع المتظاهرين، وربما كذلك، لمحاولة إيقاف حركة الجماهير وتوجيهها. أدت الحوادث إلى إراقة الدماء، وتدخلت وزارة الداخلية بطريقة عنيفة. بعثت بعض "مجموعات الأمن الخفيفة" إلى الدار البيضاء، وتركت لها حرية اختيار الوسائل الملائمة لتشتيت المتحمهسرين 29. وتقول الرواية الرسمية أن سبعة أشخاص قتلوا خلال عملية القمع، لكن شهوداً ممسن دخلوا إلى المستشفيات يذكرون أرقاماً تتراوح بين 300 و 4000 من القتلى. وقامت الشرطة باعتقال المئات من المتظاهرين 30.

نسبت الاضطرابات في البداية إلى أيد أحنبية : إلى بعض أساتذة الشانوي، سوريين وعراقيين بعثيين. لكن بعد أيام من التأمل، وفي الوقت الذي بدأت فيه الدوائر الحكومية تتمثل خطورة الأحداث، قرر الملك أن يسمي الأشياء بمسمياتها. إذ انتقد في خطاب ألقاف في 30 مارس/آذار، بشدة الفوضى والعنف الذي تصرف به المتظاهرون، ونعت الأساتذة بالنذالة، واتحمهم بتحريض تلاميذهم على التظاهر في الشارع. وصرح من دون التواء قائلا: "لا أخطر على دولة من الشبيه بالمثقف، وأنتم أشباه المثقفين، وليتكم كنتم جهلاء". لكنه اعترف مع ذلك بأن الوضعية الاقتصادية لم تكن مشجعة، وأن يأس العاطلين من أهم دوافع

العنف الذي عرفته المظاهرات. فقد ارتفع ثمن السكر، وانخفضت الواردات، وبدأت تنقص المنتوجات. وقد أدت الأزمة الاقتصادية لسنتي 1964–1965 إلى تسريح ما يزيد علسى 1000 عامل. لقد صرح الملك بأن الاضطرابات تعود إلى هذه العوامل، وليست المسألة ناتجة عن تدخل أحنبي. لقد أدان المتمردون النظام الملكي، لكن الحسن الثاني وحد كبش الضحية بقوله: "أيها الشعب منذ وصولهم إلى البرلمان تعطلت مصلحة التشريع، وكذلك المطبعة الرسمية، والجريدة الرسمية لم يصدر فيها إلا ثلاثة قوانين، ونحن الآن في السنة الثانية، فمن المسؤول عن هذا ؟ هل واضع الدستور أو الموافق عليه ؟ أبداً بل المطبق للدستور"3.

كان ذلك يعني أن البرلمان والأحزاب السياسية أصبحت بعيدة عن التطلعات الشعبية، وأن الاضطرابات كانت النتيحة المنطقية والمؤسفة لهذا التطور. كان لأحداث مارس، في الواقع، دلالات إضافية. فللمرة الأولى تظاهر الجيل الثالث من النخبة بشكل واضع، واعتبر النخبة الحاكمة مستلبة بما فيها الملك.

لقد أثارت مظاهرات الدار البيضاء انتباه الطبقة القيادية إلى ضرورة إبجاد حلول مستعجلة لمشاكل الشباب. لكن حالة الاستثناء التي أعلن عنها بعد مرور بضعة أشهر أصبحت المعيار، وأدت إلى حالة خمود سياسي. وإذا كانت قد تلاشت الآن ذكرى الاضطرابات، فإن النخب لم تعد تعير أي اهتمام للحيل الثالث، بل رجعت إلى دسائسها المعتادة. أنب الملك الطلبة، وعاب عليهم ضعف روح المواطنة، وعقوقهم إزاء الدولة. ونظراً لتفضيله "للأميين"، فإنه لم يقم بأي تدبير لإيقاف سيل "أشباه المثقفين" الذين يغدادرون البلاد. يتوفر الملك على عدة وسائل لإعادة الجيل الجديد إلى الصواب: فهناك استعمال المناصب الكبيرة لإغراء الزعماء، وتشجيع المعارضين العنيدين على الاغتراب، وتجنيد مثيري الشغب ومضايقة كل الآخرين.

أمام الخطر الذي يمثله الطلبة، وعلى إثر الانتفاضات الطلابية التي شهدةا فرنسا والسنغال في مايو/ أيار من سنة 1967، لحأ الملك إلى تشديد نظام المراقبة. فأسس ألاث وزارات متميزة لكل من التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بالإضافة إلى وزارة الشبيبة والرياضة، ومصلحة التعليم الأصلي التابعة لوزارة دولة، بالإضافة إلى مصلحة أحرى مكلفة بتكوين الأطر. وتقرر فتح نوادي فكرية في مجموع المملكة للسهر على استقامة العقول،

ومحاربة الأفكار الأجنبية الهدامة. وأصبح من واجب كل عمالة أن تضع لائحة للشبان الذين غادروا المدارس الابتدائية دون الحصول على عمل، ولتتم تعبئة هــؤلاء في هيئــة الشــباب وتشغيلهم في مشاريع ذات منفعة عامة<sup>32</sup>. تفوق هذه التدابير المقررة للحد من حرية التفكير ولاستيعاب العاطلين المتعلمين دون شك الإمكانيات المالية والتقنية للدولة، إلا ألها تشــكل خطوة جديدة – إلا ألها أقل إزعاجاً – في اتجاه ضبط البلاد.

(يتضح بعد مرور بعض السنوات، على عملية ضبط الشبيبة أن النظام فقد المبادرة مند سنة 1970، في مواجهة نضالية الطلبة، ولم يعد قادراً سوى على رد الفعل على تحركاتهم المطلبية. مازالت وزارة التعليم منقسمة. وبعد تعيين أحمد عصمان وزيراً أولا في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1972، احتفظ وزراء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بمناصبهم بمثابة كتاب الدولة لدى الوزير الأول ؛ وقد أصبحت الإضرابات الطلابية عنصراً اعتيادياً في الحياة السياسية المغربية، ويبدو أن الحكومة فقدت الأمل في إمكانية تجنبها، كما ألها ليست أكثر استعداد للاستحابة للمطالب الطلابية المتعلقة بالتغيير الجذري لنظام التعليم. سوف تستمر في مواجهة الاحتجاجات أحياناً بالعنف، وأحياناً بتنازلات بسيطة (تحسين الوجبات الغذائية في المطاعم الجامعية مثلاً) في الوقت الذي يعرض شبان الثانويات والجامعات مستقبلهم للخطر، ربما بصفة لهائية.

دشنت في سنة 1970، سياسة "أنتم وشأنكم" بنجاح، وكان بالإمكان أن تستمر إلى ما لا نهاية، إلا أن الملك غير واثق من أن قوات الأمن سوف تسانده حتى النهاية في مواجهة الطلبة، بل على العكس لقد أصبح كل من الشباب والنظام واعين الآن أكثر من أي وقست مضى، أن بالإمكان أن تكون إضرابات الطلبة مقدمة لتدخل جديد للعسكريين. ففي سنة 1970، حين كان الملك في أوج قوته، كانت معارضة الشباب المثقف موضوع قلقه الوحيد، وكان همه الأول احتواء عدد كاف من ممثلي ذلك الجيل في الإدارة، و"النظام" هدف شله و توقيفه.

أشرت في الخلاصة الأصلية لهذا الفصل، إلى أن الاستراتيجية سوف تـزداد صـعوبة في المستقبل، لأن النظام لا يتوفر على الموارد الكافية لإشباع جميع الرغبات، لكـن أحـداث الصخيرات قلبت الإشكالية بصفة شاملة. فلم يعد الملك يفكر في إفساح الجـال لأنصـار

جدد، بل أصبح عليه أن يجمع ما تبقى من أنصاره القدماء. بعد أن حاول "الانكشاريون" الإطاحة به مرتين، فهم الملك أن الوفاء، في مملكته ليس قائماً على علاقة شخصية، بل علاقة تعاقدية. وبعد أن مزق الانكشاريون عقدهم، بدأ بقية أنصار الملك يفكرون في العمل بالمثل)\*.

<sup>\*</sup> إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

## هوامش الفصل السادس عشر

- انظر الظاهرة نفسها في الحياة السياسية لبلدان أخرى من الشرق الأوسط، فيما يخص مصر، انظر:

- Léonard BINDER, Egypt: The Intergrative Révolution, *Political Culture and Political Development*, pp. 412-413; et aussi Malcom KERR, Egypt, dans *Education and Political Development*, Princeton, J.S. Coleman, 1965, pp. 169-194.

Le Petit Marocain, 4 Mars 1967, p. 3.

2 - فيما يخص خطاب الحسن الثاني، انظر:

 $^{2}$  طالب عزيز بلال، في كلمة ألقاها أمام الجامعة الوطنية للتعليم، بأن يخصص ما يتراوح بين  $^{2}$ 

l'Avant-Garde 15 Avril 1967, p.3.

و30% من الميزانية السنوية للدولة للتعليم :

<sup>4</sup>– D.E. ASHFORD, Second and Third Generation Elites in the Maghreb, Policy Rescearch Study, D.S. Department of State, Washington 1964.

ألعطيات مأخوذة من :

AYACHE, op. cit., 321; C.F. GALLAGHER, « Morocco goes back to school », A.U.F.S. Report (15 septembre 1958), p. 4; B.E.S.M. vol. 16, n° 58 (1952), p. 543 et vol. 28, n° 100 (janvier-Mars 1966), p. 155; « La formation des cadres, in Le Maroc et le Marché commun », Revue du Marché commun , Mars-Avril 1971, p. 170.

<sup>6</sup>- Projections de population, répercussions sur aspects de l'économie du pays et solutions proposées, Division du Plan et des Statistiques, Juillet 1965, miméo, p. 11

وقدر محمد الحبابي في كتاب شبيبتنا في أفق الثمانينيات أن عدد المتعلمين سوف يبلغ 8.9 ملايين في سينة 1985، إذا ما ظل معدل النمو الديموغرافي في مستواه الحالى.

L'Enseignement 1970, op. cit., p. 32.

7 --- انظ :

<sup>8</sup>– L'Enseignement 1970, op.cit., Mohamed LAHBABI, Les années 80 de notre jeunesse, op. cit., et « Dossier Enseignement », Souffles, N° 20-21.

طاقة احتواء النخبة \_\_\_\_\_\_ طاقة احتواء النخبة \_\_\_\_\_

10 – من خطاب ألقاه الملك في 7 يناير سنة 1969، انظر نص الخطاب في جريدة ا**لأنباء،** 8 ينساير سسنة 1969.

<sup>11</sup>– Les perspectives de croissance (1973-1978), Division du Plan et des Etudes économiques, Rabat, Août 1971, pp. 10-11.

<sup>12</sup>- Projections 1985, Division du Plan, Délégation générale à la Promotion nationale et au Plan, Cabinet royal, Rabat, Avril 1966.

Le Matin, 23 Août 1972.

13 – تقرير كتابة الدولة في التخطيط، مذكور في :

1971. انظر الأنباء، 5 غشت/ أب .1971

15 — حول الاقتصاد المغربي، انظر :

The Economic Development of Morocco, rapport de la B.I.R.D., op. cit., J-P. MEYNAUD, op. cit., Aziz BELAL, L'investissement au Maroc (1912-1964), Mouton, 1968; Fathallah OUALALOU, L'assistance étrangère face au developement économique au Maroc, Casablanca, 1969; Plan, Quinquennal 1968-1972, Division de la coordination économique et du Plan, ainsi que les publications annuelles de cette même division sou le titre: La situation économique au Maroc.

Nor GHORFI, op.cit., Jacques DUBOIS, pour une réforme de l'administration agricole au Maroc, Institutions et Développement agricole au Maroc, Etudes Tiers-Monde, Paris, 1956, pp. 77-184; Julien COULEAU, La paysannerie marocaine, C.R.A.M. Paris, C.N.R.S., 1968; et Michel VILLENEUVE, « La situation de l'agriculture et son avenir dans l'économie marocaine », Bibliothèque africaine et malagache, t. XIII, Paris 1971.

<sup>16</sup> – André ADAM, Chronique sociale et culturelle, A.A.N. 1964, p. 206.

17 – انظر المذكرة الملكية حول التربية الوطنية، ص. 10، وكذلك :

« Pour un enseignement national et démocratique », l'Avant-Garde, 18 Avril 1967.

<sup>18</sup>— Doctrine de l'enseignement, conférence de Mohamed BENHIMA, ministre de l'Education nationale; *le Petit Marocain*, 7 Avril 1966, pp. 2-3; Sahlain MARATE, « Après les hécatombes les examens », *lamalif* N° 5, Juillet-Août 1966, pp. 46-48; et ASHFORD, Second and Third... op. cit., p. 14.

19 — كان التعليم الثانوي في سنة 1970، يزيد على 000 13 أستاذ، من بينهم 7272 مسن الأجانسب معظمهم من الفرنسيين، وهناك أكثر من نصف مجموع الأساتذة المغاربة يدرسون باللغة العربية، لكن اللغة الفرنسية مازالت مهيمنة في التعليم الثاني. انظر:

« Dossier Enseignement », Souffles, n° 20-21 et aussi L'enseignement, situation, problèmes, perspectives, Ministère de l'Enseignement et de la Formation des Cadres.

20 - بلغ عدد الحاصلين على البكالوريا 1716، في سنة 1966، ووصل عددهم إلى 31969 سنة 1968، ومع ذلك كانت نسبة الناجحين في البكالوريا 63%.

 $^{21}$  - هيأ حزب الاستقلال، في مواجهة الأزمة، برنامج إصلاحات ينقصه شيء من الواقعية. انظر : من أجل إصلاح وتعريب التعليم، وثائق حزب الاستقلال، الرباط، .1967

22 - الذكرة الملكية ...، ص. . 24

24 - يعتقد أشفورد (Ashford) أن هذا الموقف سائد بين التلاميذ والطلبة المنتمين لحزب الاستقلال، انظر:

Perspectives of a Moroccan Nationalist, Totowa, New Jersey, 1964, pp. 40-41.

- Apter, op., cit., p. 341; aussi, Ashford, Second and Third..., p. 37.

ونجد وصفاً حيداً للمعتقدات السياسية في العالم العربي لـ :

Malcom Kerr, « Arab Radical Notions of Democracy », St Anthony's Papers, n°16, Middle Eastern Affaires, n°3, London, 1963, pp. 9-40.

- <sup>26</sup> André ADAM, « une enquête auprès de la Jeunesse musulmane du Maroc » travaux et Mémoires, n° 28, Aix-en-Provence, 1963, p. 132.
- <sup>27</sup>— Paul PASCON et Mekki BENTAHAR, « Ce que disent 296 jeunes ruraux », B.E.S.M., vol XXXI, N° 112-113, Janvier-juin 1969, p. 87. James Coleman, Introduction to part III, Education and Political Development, p. 361.

28 - يحذر المؤلف ضد كل الخلاصات المتسرعة، ويتكلم عن "قدرة النحب على البقاء ولو في ظروف يائسة".

<sup>29</sup> – انظر:

« Les émeutes de Casablanca et la situation politique au Maroc », Maghreb n°9, pp. 15-18, Jean LACOUTURE, Le pouvoir royal et le étudiants, Le Monde, 29 mars 1965, et Jeune Afrique 11 Avril 1965, pp. 14-15.

<sup>30</sup>– *Le Monde*, 31 mars 1965, p. 6.

31 - جريدة الأنباء، 30 مارس . 1965

<sup>32</sup> – *Le Monde*, 10 juillet 1968.

## الفصل السابع عشر

## متزلفون وكومبرادورات وانكشارية

"يعد الاستبداد أداة مخيفة بطبيعته، وبذلك يرى في تفرقة الناس الضمان الأكيد على بقائه، نجده يبذل كل ما في وسعه ليفرق بينهم. وليس من رذائل النفس البشرية ما هو أحب للمستبد من الأنانية، إذ يغفر بسهولة لحكوميه كراهيتهم له، ماداموا لا يتحابون فيما بينهم. ولا يطالبهم بأن يعينوه على تسيير شؤون الدولة: يكفي ألهم لا يطمحون لتسييرها بأنفسهم. وينسب الشغب والقلق لأولئك الذين يتوقون إلى توحيد الجهود، من أجل تحقيق الرخاء العام. ويغير المعنى الطبيعي للكلمات عندما يسمي مواطنين صالحين أولئك اللذين ينطوون انطواء شديداً على أنفسهم" ألكسيس توكفيل (Alexis de Tocqueville).

"ذلك لأننا نرى أنه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ما بقيت خلية من خلايا المحتمع المغربي إلا ورأيناها كسرت وتحطمت... علينا أن نعلم أن كل من بيده سلطة معنوية، كحركة سياسية، أو إدارية كقضاة وعمال، أو سياسية حكومية كبعض الوزراء، وسلطة عسكرية للدفاع عن حمى البلاد، نرى أن كل قوة من هذه القوى تنهار، فتكبو مرة تلو الأخرى، فعوضاً من أن ترى في كبولها دواءها، وتستخرج منها علاجها، نراها تتزل على الباقي بالشتم والذم والنقد الفارغ... وهكذا بدأت سلسلة من التناقضات، ومن التنافرات، كان لابد من أن تؤدي إلى فتح المجال لكل مشاغب، ولكل من سولت له نفسه التلاعب بالمقدسات.

هذه شعبي العزيز، هي المشاعر التي تخامر هذا العبد الضعيف، تحت الله، السذي يعجز لسانه عن شكر ربه وخالقه، وسيده الذي أظهر له مرتين، وفي أقل من سنة ونصف، أظهر له نعمة النجاة من جهة، ولكن جعله في المرة الثانية في المنصب الذي عليه أن يستخرج العبر، وأن يعمل، إن الثلث الفاسد إذا كان القضاء عليه يضمن نجاة الثلثين السليمين".

"... محاولتان لانقلاب عسكري نتيجة للبلبلة، نتيجة للتشكيك، للطموح الأحمق" (خطاب الحسن الثاني للأمة في 20 غشت 1972)2.

عندما يتحدث الحسن الثاني عن التفرقة والاضطراب والتقهقر، والأطماع الجشعة، فمن الصعب على المرء أن يكون أكثر قسوة منه عند تحليله لنتائج خمسس عشرة سنة من الاستقلال. من الواضح أن الملك لم يورد في كلامه ما يفهم منه في أي لحظة بأنه كان لـــه نصيب من المسؤولية عن هذه الأوضاع، وبأن هذا الوضع قد مكن في الواقع النظام الملكيي من البقاء طيلة هذه السنوات ذاها. إذا كانت هذه ظاهرة من الظواهر التي وصفها الملك بأن لها علاقة سيئة بمذابح سنة 1971و 1972، فإنها لم تكن سوى تعسبيراً عن الجشع والتهافت على الثروة والسلطة.... استعملت الملكية بين سنوات 1959 و 1972، أكثر من أي وقت مضى خطة "فرق تسد"، وقد دشنت حالة الاستثناء عهداً من الفساد، شجع عليه القصر تشجيعاً كبيراً، وسهل انتشاره. فالجشع – وربما توجب استعمال عبارة لطيفة وأكثر مداراة - قد صار القوة المحركة للنخب الجديدة التي عرف الملك كيف ينصبها بعنايسة. فالفساد مستشر في الأجهزة السياسية والإدارية، غير أنه إذا كان متجاوزاً عنه بدرجات متفاوتة، إذ قلما كان مرغوباً فيه. ففي بعض البلدان، ومنها المغرب، تستعمل الرشوة عنن قصد لتحقيق أغراض سياسية، لقد استخدمها الحسن الثاني بمهارة فائقة لعدة سنوات، ولكن النظام الذي أقام صرحه قد الهار كما تنهار آلة دقيقة، في الوقت الذي بدأ فيــه وكأنــه في أحسن ما يكون. ومن الصعب معرفة أساس ذلك الانهيار، ولكني أستطيع القول إن الملك لو كان أعار اهتماماً أكثر تبصراً لأمكن للنظام الاستمرار إلى زمن غير محدد، أو على الأقل إلى حد بلوغ عوامل القطيعة التي وصفناها من قبل بنقطة التأزم.

هناك عنصران يمكن أن نفسر بهما كيف أن الذين كانوا يستفيدون أكثر من غيرهم من نظام "المتعة والهوى"، هم الذين قرروا أن ينقلبوا على سيدهم... فمن جهة، كانوا واعسين

بمصالحهم الخاصة، ومن جهة أخرى، كان الثمن النفسي لنسق يدور حول الامتيازات غيير المشروعة ثمناً فادحاً.

ولكي نفهم كيف تمكن هذان العاملان من التصرف، ينبغي أن نتصور أتباع الملك كمحموعة متوافقة نسبياً من العصب والأفراد المرتبطين به ارتباطاً شخصياً، في نسق السنعم والمنن، يمكن نعته – ومعنا بعض الحق – بالنسق الإقطاعي الجديد، إذ تعد علاقات الملك بأتباعه في حوهرها علاقات تبعية، وحتى تبقى وضعية الملك الممتازة مصونة، ولكي تستمر مبررات وجوده في نظام محدود الموارد، فليس من حق فئة مّا أن تبرز كسلطة قائمة بذاتها.

وهذا هو السبب الذي جعل القصر لا يقوم بشيء يذكر لتشجيع ظهـور بورجوازيـة رأسمالية مستقلة، بينما يدعى ممارسة سياسة اقتصادية ليبرالية.

فلو فعل ذلك لوجدت الملكية نفسها في مواجهة طبقة مستقلة قادرة على أن تستقطب بدورها نخباً مضادة، وأن يؤدي لها المقابل... ويتسم موقف النظام بتحوف ات وترددات مماثلة، فالمصالح الاقتصادية الأجنبية وحدها تتوفر على مصادر تمويل ليس للنظام عليه مراقبة. غير أنه كما يستفاد من مثالي اليونان وإسبانيا، إذ من الأسهل على السلطات المحلية أن تؤثر على الرأسماليين الوطنيين، فالمستثمر الأجنبي لا يهمه سوى مردودية عمليته التجارية، ما دامت مربحة، ولا يتدخل في الشؤون السياسية للبلد المضيف.

يتعلق السؤال المطروح حينئذ، بمعرفة الوسائل التي يبقي بها النظام على علاقات التبعية القديمة، ويخلق علاقات جديدة. والجواب سهل، يكمن في أن الملك يحرص على أن تكون جميع الخيرات المشتهاة، سواء أكانت تعيينات وزارية أم رخصة استيراد بضائع، أم ترخيصها بشراء أراض غير مستحقة أبداً، فإن هذه الأشياء تمنح وتعطى، والاستحقاق الموضوعي والكفاءة لا يدخلان في الحساب، وتجمد المسطرة الإدارية العادية، لتترك الجال للمحاباة والمحسوبية، فالرتبة التي تحتلها، أو الأموال التي تمتلكها قد أهديت إليك، ولم تنلها أو تستحقها... وبما ألها قد أهديت إليك، فمن الممكن أن تترع منك، فالمانح الأكبر لا يتركك تنساه، مثلما أنه لا يدعك تنسى أنك لم تستحق ما تلقيته، فلو كنت قد نلته

بعملك الجاد، أو بكفاءتك لكان بإمكانك أن تحتج عندما يترع منك، وبما أن في الأمر مخالفة للمشروعية، وما نلته مجرد إنعام، فلا يبقى لك سوى أن تلزم الصمت.

432

وتسمح نتائج هذه الوضعية للنظام، وعلى الأقل لمرحلة قصيرة، بــأن يراقـــب الحيـــاة السياسية، وفي ظلها يصبح كل اللاعبين المستفيدين من فضائل النظام، عملاء، وقد حكـــم عليهم بـــ " البديل الأوحد".

وأكثر من هذا، يفرغ النشاط السياسي من كل محتوى إيديولوجي، إذ أن اهتمامات المشاركين قد تركزت في وظائفهم وترقياقم، وفي النعم المرتقبة، وكما قال لي أحد الموظفين المغاربة: إننا نعرف بأن بإمكاننا أن نسرق وأن ننهب، وأن نستغل نفوذنا ما دمنا لا نتدخل في الأمور السياسية.

إن الجو المتسيس لسنوات 1955–1960، حيث كانت للأحزاب عقائد وبرامج، وتتخذ مواقف حول كل الاختيارات الرئيسية للأمة، قد أقبر في فترة حالة الاستثناء، ولم يعد للنخب من مجال للصراع إلا القضايا الهامشية: هل ينبغي البحث عن الاستثمارات الفرنسية عوض الأمريكية ؟ هل ينبغي بناء إثنا عشر سداً بدلاً من تسعة ؟ ويــذكرنا هــذا بغرابــة بسنوات تقهقر المخزن، عندما كان الوزراء يلعبون ورقة فرنسا، أو إنجلترا، مستفدين إلى أقصى حد من دخل معاشاقم قبل أن تسحب منهم.

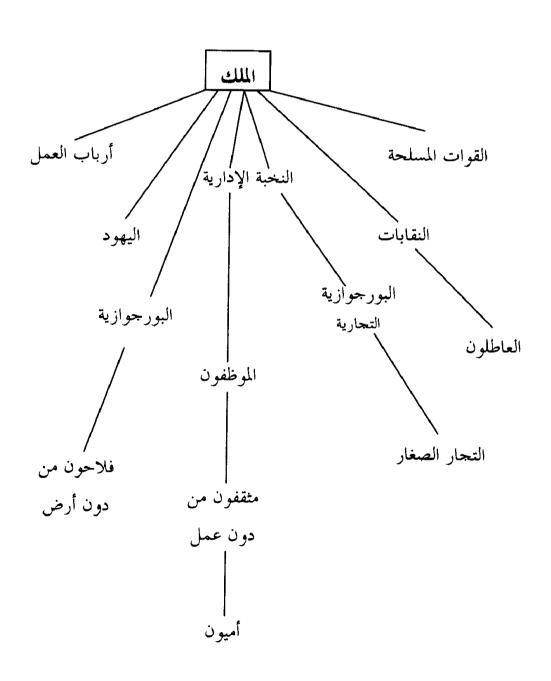
يبقى في الأخير، أن النتيجة الثالثة لهذه الوضعية محددة في السباق من أجل منافع السلطة، وهذا عامل أكيد لانحلال التجمعات السياسية والمهنية.

ومن جانب آخر، فإن عقلية العشيرة قد شجعت القصر في العشر سنوات الأخسيرة، أن يتعامل مع مجموعات، أو شخصيات، همها الوحيد أن تحتل مكاناً خاصاً بها، ضاربة بعرض الحائط كل ما يتعلق بتغيير الوضع السائد. وأصبح رجال السياسة مجرد متزلفين.

كانت الملكية، قبل أحداث الصخيرات، تسخر نظاماً من العلاقات الشخصية المنظمسة في شكل هرمي، يحتل الملك قمته. وهكذا لم تزد الصعوبات الاقتصادية للملكية، ومستوى

المعيشة العام المنحط، وجو الارتياب والخوف فيما يتعلق بالمستقبل، إلا في تقوية علاقات التبعية هذه. وحتى بالنسبة للذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالنظام يتمنون أن يكونوا حزءاً منه أكثر مما يحاولون مهاجمته. ويبحث الفقراء والفلاحون الذين يعيشون من دون أراض، والمعدمون والعاطلون، عن حماية المحظوظين والأقوياء، مع العلم أن هذه الجماهير، وحدها التي لها الحق في أن تعارض وتندد بما هو سائد، إلا ألها لا تقوم بذلك إلا نادراً.

ويمكن تصنيف البنية المحتمعية حسب مختلف مستويات الامتياز على الشكل التالي :



لقد سبق لنا أن قلنا بأن أرباب العمل واليهود، خاضعون بالكامـــل إلى الإرادة الطيبــة للملكية وفضائلها، وهم يعتقدون على الأقل ذلك. وهكذا فإن أرباب العمل مثل اليهود – وإن كان اليهود لأسباب ذاتية – يسمح لهم بالتصرف فقط، حسب طبيعة سلوكهم، فهـــم في المغرب باعتبارهم عناصر من خارج المنشأ.

وفيما يتعلق بالبورجوازية الفلاحية، فإنها عرفت نمواً بفضل التسهيلات التي منحت لها لشراء أراضي المعمرين الفرنسيين، ويمكن سحب امتيازاتها بكل سهولة، أي بالشكل الهذي استحوذت عليها؛ مع العلم أنها تخضع لمكاتب الدولة خضوعاً دقيقاً، كما هو الأمر بالنسبة لمكتب التسويق والتصدير، فيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي المصدر. ونجد المدين للقصر من الوجهة الأخلاقية خاضعاً خضوعاً مادياً لجهاز الدولة. كما نجد الوضعية نفسها تقريباً بالنسبة للبورجوازية التجارية، حيث أن بعض أعضائها قد كونوا ثروقم بفضل استخدامهم الفني للإدارة.. قروض ورخص البناء، وعقود وعملة صعبة الخ... وتخضع بذلك للإرادة الطيبة للنظام وفضائله.

يتوجه أغلبية المقاولين من النوع التقليدي إلى المزايدة والاستثمارات ذات الإنتاج السريع، وكانت هناك محاولة تطبيق مصطلح البورجوازية الرثة الذي أطلقه كوندر فرانك (Gunder-Frank)، إلا أنه لم يحاول أن يحدد بوضوح على من تنطبق هذه التسمية<sup>3</sup>. ويبدو أن مصطلح كومبرادور يلائم هذه الجماعة التي تنتعش في ظل أرباب العمل. ولكن بعكس الكومبرادور التقليدي، فإن هؤلاء الرجال، هم طفيليو الإدارة المغربية، كما هو الأمر بالنسبة للرأسمال الأجنبي.

يمكن القول في نهاية الأمر، إنه من البدهي ألا يفكر الحسن الثاني أبداً بأن يسمح لعلاقات التبعية للبورجوازية أن تعرف ارتخاء، وإلا فما هو الدور المتبقى للملك إذا ظهرت في المغرب طبقة شبيهة بالمالكين الكبار بمصر، أو شبيهة بالبورجوازية الهندية في بداية هذا القرن؟

تخضع النقابات بدورها للقصر، وخضوعها نتيجة للعدد المحـــدود للوظـــائف في مجـــال الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى التي لها محازات ومنافذ. ويجب الإشارة هنا إلى أن البورجوازية (رجال الأعمال)، والبورجوازية العقارية والنقابات، تقوم بدور الحاجز بين

النظام والمغاربة المحرومين، الذين يتمنون بأن يتمتعوا بالامتيازات نفسها: فلاحون من دون أرض، والتحار الصغار والعاطلون. ويسعى هؤلاء المحرومون في أغلب الأحيان إلى الحصول على الامتيازات بدورهم، بدلاً من أن يتحدوا ضد النظام الجائر الذي لا يساعد إلا عدداً قليلاً من بينهم.

تقوي المحسوبية والتبعية كما هو موجود حالياً في المغرب، العلاقـــات العموديـــة بــين الكبار، ومن هم أقل قوة، وتقوض العلاقات الأفقية على مستوى الطبقـــات. ومادامـــت الموارد التي ينبغي توزيعها نادرة، وتراقبها سلطة واحدة، فإن من المستبعد أن تختلف الوضعية على ما هي عليه الآن.

ويقودنا هذا إلى جوهر النظام، النحب الإدارية. منذ منتصف الستينيات، كان قد سلم تسيير إدارة الحكومة إلى فئة من التكنوقراطيين من دون انتماء سياسي، تلقوا تكوينهم بالخارج، وعلى الخصوص في المدارس الكبرى الفرنسية بعد الاستقلال بمرحلة قصيرة. وبدأ هؤلاء يتسللون إلى مناصب المسؤولية في أثناء مرحلة إبعاد الإدارة عن التسييس التي تلت سقوط حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1960، وقد أمسكوا بأيديهم الإدارة بعد الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965، وكان أكبرهم سناً معاصراً للملك مثل مأمون الطاهري، ومحمد العيماني، ويحيى الشفشاوي، وكانوا أصغر سناً من الزعماء السياسيين الذين تولوا السلطة ما بين سنوات 1955–1960، وأغلبهم كان يقدم لهم مساعدة تقنية.

لقد قدم لهم القصر فرصة إمكانية العبور فوق رؤوس معلميهم في نهاية سنة 1960، وقد وضعوا مباشرة في مناصب وزارية، ومن كان منهم له ماض سياسي سارع إلى التخلص منه بالنسيان مثل مأمون الطاهري، وأعبابو، وناصر بلعربي، وبلعباس والبرنوسي، وبو طالب.

وبمجرد ما يصلون إلى السلطة بملأون دواوينهم الوزارية وإدارة مسباب من التكنوقراطيين المملوئين حيوية ونشاطاً، وهم في أحسن الحالات يؤدون واحباقم مقابل ترقيات سريعة، وشكر على إخلاصهم. ولم يكن يستثنى من هذا المديرون ولا حتى الوزراء الذين كانوا في سن الثلاثين.

وأصبحت المفتشية المالية خلال عشر سنوات إحدى هذه المنابع، حيث كان مأمون الطاهري يستقطب ويُكون ويضع مجموعة من الشباب اللامعين المحظوظين في مناصب رئيسية 4.

لقد أفلتت المراقبة الإدارية من بين أيدي جيل الوطنيين الذي أصيب من داخله.

لقد قبل عدد كبير منهم أن يأخذ مكانه في الجهاز الإداري بشكل فردي، وبشروط الملك، كما وضع آخرون، وعلى الخصوص رجال الأعمال، في صفوف المتهافتين على النظام الجديد، ولقد سبق لهؤلاء مغازلة الأحزاب، كما قرر عدد آخر أن يبقى على الهامش في انتظار عهد جديد.

فكيف يمكن إذن منع هؤلاء المسؤولين ألا يحولوا دواوينهم إلى إقطاعية قوية مستقلة، وألا يقوموا بضغط لصالح بعض المشاريع، أو يعرقلوا تنفيذ ما لا يعجبهم ؟ وهكذا أصبح السعي إلى وضع جهاز إداري ضخم، يثير مشكلة مراقبة المسؤولين في الجهاز التنفيذي لبرامجهم.

يكفي ببساطة شراء خدمات تقنيين أكفاء، وتعويضهم، وهم قلة في الجال السياسي (المخصص للملك، والمؤتمنين على أسراره حسب الظرف، سواء أكانوا من الديوان الملكي أم لا) وتشجيعهم على ملء جيوهم مستفيدين من مواقعهم. وتمنح نفقات الدولة الوزارات والإدارات العامة للمكاتب الوطنية الكبرى، كتعويضات لمرحلة هي على العموم قصيرة وغير محددة. ولا يمكث أحد في مكانه لمدة طويلة، لكي يكسب خبرة كافية في مجاله، أو يحيط نفسه برحال مخلصين، أو يستخدم ذلك فيما بعد لأهداف سياسية.

وإذا كانت الإدارة نجحت في ضمان سير دواليب جهاز الدولة، فإن ذلك بفضل كفاءة أطرها العليا، وهي تعمل في الوقت نفسه، على مباشرة بعض الإجراءات، وبشكل حذر في مجال النمو دون أن تصبح بدورها طبقة جديدة.

وهكذا فإن الثمن الذي ينبغي تأديته لمثل هذه الحالة كان ولا يزال عدم قدرة النظام على استخدام الإدارة بشكل منهجي للتطور الاقتصادي.

ولكن، أحذاً بعين الاعتبار للمظاهر المتناقضة للملكية، في حالة إذا ما تعلق الأمر بنمو سريع، فإن ذلك الثمن يبدو له من دون شك غير مكلف.

لقد كانت المشكلة الوحيدة التي غيمت المشهد قبل سنة 1970، تكمن في احتواء أصحاب الشهادات الجامعية والثانوية في المصالح العمومية، في الوقت الذي كانت فيه الأطر الموجودة بدورها في مرحلة الشباب نسبياً، وبدت آفاق المستقبل للشباب غيير مشجعة

زمان.

خلال السنة نفسها، لأن المناصب الرفيعة كان يحتلها مغاربة هم في سن المثلاثين أو الأربعين، وبذلك كانت الحظوظ ضعيفة أمام الأطر الجديدة لأخذ مكافم، ثما يفرض عليهم انتظار عشرات السنين. ولم يكن الملك يلح جزافاً على "مغربة القطاع الثالث"، ابتداء مسن سنة 1970، لأن الوظائف التي يحتلها أجانب في الأعمال الحرة والمصارف والصناعة، تعلم بالآلاف، يمكن أن تعود إلى أطر مغربية، وبدأ النظام يسهل هذه العملية، كما أصبح يشجع إقامة مؤسسات حرة. وكان في الوقت نفسه يفكر في السماح للموظفين المغاربة بأحذ تقاعدهم في أي سن أرادوا مع احتفاظهم بحقوق المعاش. وهكذا يترك هؤلاء المتقاعدون في سن الشباب، أمكنتهم لمرشحين جدد، على أساس أن تفتح في وجوههم أبواب العمل الحر. لم يكن من شأن قرار مغربة القطاع الثالث، إلا إسراع الخطى بصيرورة شرع فيها منذ

كانت المؤسسات الحرة، مغربية أو أجنبية، تشكل دوماً الصيد المحروس للموظفين السامين، وتمنح لهم "عقود ذات حظوة وامتيازات من دون حق" مقابل تعاطفهم، ويجدون وظائف بمعاشات من دون عمل للمستقبل مع بعض الفوائد الآنية.

وما دامت المغربة الآن في جدول الأعمال، فإن ذلك سيدفع بالشركات الحرة أن تظهر كذلك تفهماً وتوافقاً أكثر، كما عليها أن تفتح إدارتها على مصراعيها، ومحالسها الإدارية لهؤلاء الموظفين السامين، وأن توزع عليهم أسهمها بسخاء.

وهنا كذلك يتعاون بتكامل، رجال الأعمال مع النخبة الإدارية، وجاء تعيين كريم العمراني بعد محاولة انقلاب الصخيرات وزيراً أول، ليعبر عن هذا النوع من المصالح المشتركة.

أصبح التنافس من أجل فضائل القصر وتكتيكاته في التوزيع والعطاء، عامل تأثير لتقسيم المحموعات، ووضعها في هرم حسب تبعيتها لتشتيت الأفراد... ولم يكن يسمح للمجموعات أن تقتسم إلا شعوراً واحداً هو الضعف. وهكذا، فإن النظام يمكن أن يعاقب، كما يمكن أن يتسامح، ويتلازم العقاب والتسامح في نهاية الأمر، حيث يستحيل تغييب أحدهما. إلا أن التهديد بالعقوبات لا يتم إلا إذا كان إخلاص الجيش والشرطة ووفاؤهما مضمونين.

ولم يكن استعمال العنف يترك مجالا للشك حلال عقد من الزمن، وبالأخص في قضية الريف سنة 1968.

اعتقد الملك والمدنيون منذ زمان، أن العسكريين لم يكن لهم اختيار آخر إلا خدمة الملكية، لأن ماضيهم الذي لم يكن مشرفاً، كان يحرمهم من الدعم السياسي. وقد كانوا على حق في ذلك، غير أن جنود انكشارية الملك أخذوا قرار التمرد ... فهل كانوا سينجحون في إقامة نظام جديد ؟ من الصعب أن يعتقد المرء ذلك، لأن عملهم على كل حال، كان نوعاً من الانتحار، لعدم توفرهم على قاعدة سياسية.

وإذا كان العسكريون لم يتقدموا على الأقل بخطوة ولو واحدة، إلا ألهم حرموا النظام الذي تحدثنا عنه سابقاً من دعامته الأساسية.

وعلى الرغم من أن بحزرة الصخيرات و"الحادثة العابرة" لــ 16 غشت/ آب من ســنة 1972، تفيضان بالتفاصيل، فإننا مع ذلك نجد أنفسنا مضطرين لصياغة افتراضـــات حـــول الأسباب التي دفعت الضباط للاستيلاء على السلطة.

لم تكن بالتأكيد حاذبية السلطة بعيدة عن هذا الأمر، إلا ألها ليست القوة الدافعة لذلك، ومن دون شك، إننا لن نعرف كيف ولماذا أخذ كل واحد قراره، لأن أكثر المشاركين قد لاقوا حتفهم. ولكن هناك افتراضات لا يمكن إهمالها، تتلخص في الأسلوب البذيء أكثر فأكثر، لكي لا نقول المهين الذي كان يعامل به الملك النخبة، مدنيين وعسكريين على حد سواء. ولكننا ندخل هنا في مجال التحليل النفسي – السياسي، إلا أن التقنيات المعتادة السي يستخدمها المحللون السياسيون غير كافية، ولم يكن من السهل بكل تأكيد أن تشارك النخبة في النظام بالأسلوب نفسه الذي كان عليه في الستينيات، وأن تحافظ في الوقت نفسه على كرامتها.

تعيش هذه النحب بين العصا والجزرة، إلا ألها تظل مستسلمة لقدرها، ولا يطلب الملك أكثر من ذلك، إلا أنه يتناسى أحياناً أن صدق أتباعه ما هو إلا نتيجة تعاقد.

وبدأ البعض يفكر في سنة 69- 1970، بأن شروط تعاقدهم غيير مقبولة، وأن ثمين كرامتهم أقل ضآلة، وفضلوا بذلك الانسحاب حالاً، لأن الأمر سيكلفهم ثمنياً باهضياً في المستقبل، ولكونهم كانوا طرفاً قائم الذات في التعاقد.

توضع الحكاية التي شاعت في الرباط سنة 1970، صورة علاقات الملك ونجبته، بطلسها وزير معروف من حيل التكنوقراطيين، قام بمأدبة احتفالاً بانتهاء بناء داره الجديدة الرائعة في حي السويسي، وكان الملك من بين المدعوبين. وبعد أن قام بجولة في السكن، التفست إلى الوزير قائلاً: شيء رائع. كم كلفتك ؟ وكان الجواب محرجاً، كيف يمكن موازنة تمسن الدارة مع راتب وزير ؟ وبحذر قدم المضيف رقماً أقل من نصف القيمة الحقيقية، فأحاب الملك: إنما صفقة رائعة، يا عزيزي، سأعطيك حالا شيكاً بالقدر المذكور. وبعد أن اشترى السكن من الوزير المذهول، قدمه هدية لبلد صديق، مقراً لسفيره.

وتضاف هذه الإهانات إلى السخط الطلابي، وسخط الضباط الشباب، وكل المعدمين، مما ساعد على إحداث أثر ووقع محبط لدى النخبة.

ويبدو لي أن أول علامة لما كان يجب أن يحصل في النهاية هو ما سمي بـــ "انقــلاب رمضان سنة 1969"، أي بعد أشهر من تسلم القذافي السلطة في ليبيا، حيث شاعت أخبار خلال شهر نوفمبر 1969، مفادها أن جماعة من الضباط الشباب في الطيران، قاموا بمحاولة قلب النظام الملكي... ويقال إلهم قاموا باتصال مع الجنرال النميشي، ولكن هـــذا الأخــير أعلن عن المؤامرة بدلاً من أن يلتحق بها، وشاعت أخبار في شهري يناير وفبراير من سسنة أعلن عن المؤامرة بدلاً من أن يلتحق بها، وشاعت أحبار في شهري يناير وفبراير من سسنة 1970، من جديد عن تنفيذ حكم الإعدام في حق عدد من الضباط بالقنيطرة.

واستمر شيوع هذه الإشاعات بإلحاح، وقد دفعت الملك إلى تكذيبها علانية. وحسب علمي لم يعلن أحد عن اسم هؤلاء الضباط الذين اعدموا كما يدعى.

وما ينبغي استنتاجه من وراء كل هذا، أن المؤامرة كانت موضوع أحاديث المدنيين الذين كانوا يرون أن هناك ناراً وراء كل هذا الدحان.

وإذا كان الجنرال النميشي من بين الضباط الذين قتلوا على أيدي المتمردين في الصخيرات، فإن ذلك لم يكن مجرد مصادفة.

علامة أخرى للعقلية السائدة، تتعلق بقضية عبد السلام بن عيسى وزير الشغل، الـذي فصل سنة 1970، ولم يصدر عن ذلك أي بيان رسمي. وكما هي العادة فإن حالته لم تقدم للعدالة، وحسب ما يبدو، فإن المسألة كانت تتعلق بابتزاز، وذلك لإرغامه على بيع مؤسسته بثمن بخس، حيث اتهم أحد الصناعيين الفرنسيين من الدار البيضاء بخرقه للقوانين

النقابية. وكان بعض القضاة من الدار البيضاء متآمرين في القضية. ولكن ظهر أن للصناعي الفرنسي بعض الأصدقاء ممن لهم نفوذ، تمكنوا من التدخل لدى الملك... حيث قام بعزل كل من تورط في القضية، وكلهم كانوا من الأمازيغ.

وتداولت لتوه عريضة في وزارة الداخلية، وفي الجيش تطالب بإعادة من زعم ألهم من المذنبين إلى مناصبهم، وأشاروا إلى أن هؤلاء لو كانوا فاسيين لما لحقهم أي عقاب.

انسحب في صيف سنة 1970 من الحكومة كل من محمد بنهيمة، ومحمد العيماني، وكانا من أعمدة حالة الاستثناء، جاء ذلك بعد الاستفتاء على الدستور، والانتخابات التشريعية، ويعنى هذا الانسحاب إزالة الحظوة عنهما على الأقل.

وبدا الحديث من جديد عن الفساد، ولكن هل هذا كان كافياً لشرح ذهابهم ؟ وحسب ما يبدو، لا هذا ولا ذاك، كان متحمساً للدستور الجديد والبرلمان الأعرج، ولا يرغب أي منهما أن يكون مشتركاً في ذلك عن قرب.

لقد جنب ذهاب بنهيمة من وزارة الفلاحة طرح مشكلة الفلاحين بالغرب، الذين قتل من بينهم ستة أفراد على يد رجال الدرك في خريف سنة 1970. وهكذا كان المسرح مستعداً لمجزرة الصخيرات، بعد شتاء جديد شهد مظاهرات الطلاب والاضطرابات...

والحق هو أنه لا تعوزنا الروايات حول أحداث ربيع عام 1970 وصيفه، ثما سيفضي إلى وقائع الصخيرات، إلا ألها روايات لم يتمخض عنها أي تفسير لهائي مقنع أله تتفق جميعاً — باستثناء الرواية الرسمية — على الاعتراف بأن فساد الإدارة، وسيادة الاستنساب كانا قد باتا أمرين لا يطاقان. وما كان أكثر إزعاجاً وإذلالاً هو تشخيصهما أمام عيون الأجانب. يبقى أن الضباط الكبار لم يكونوا خارج اللعبة. كما أن كثيرين منهم، إن لم يكونوا جميعهم، قد استفادوا من مراكزهم. لقد كانت الصفقات غالباً ما تقتسم بين الانكشارية والكومبرادور. فالجنرال المذبوح — أحد قادة مؤامرة سنة 1971 — كان متزوجاً ابنة الماريشال مزيان، الذي كان قد زوج ابنتيه الأخريين إلى عثمان بنجلون وجليل التازي، وكلاهما من وجوه رجال الأعمال في الدار البيضاء. وهذه الروابط والصلات العائلية، كما هو الحال مع عائلات الخطيب وبوستة وبن سليمان، لا تشتمل بالضرورة على علاقيات

ويبقى من دون شك، أنه قد حانت اللحظة التي اقتنع فيها قادة النحبة أن الملك قد ذهب إلى أبعد مما يجب، أو أنه يترك الأمور تمضى إلى أبعد مما ينبغي. ولقد قضي أصحاب المحاولة من دون أن يكشفوا أسباب قرارهم. فإذا كان في وسعنا أن نصدق البواعث الستى نسبت إليهم بعد موهم، فإنه يبدو أن ما دفعهم إلى ما قاموا به، استخفاف الملك بنصائحهم التحذيرية، وميله المتزايد إلى معاملتهم في الواقع كمرتزقة، ثم -بالنسبة للـبعض منـهم -اشمئزازهم المتعاظم إزاء الترف المتباهي المنحط الذي يبديه البلاط. لم يكن بعض الضباط، شألهم شأن المذبوح وحمو وأوفقير الذين مدينين بثروتهم للنظام بالكامل، فقد استفاد آباؤهم من أعيان الأمازيغ، من منن الإدارة إبان الحماية. ثم إن البعض منهم - ولا أعد أوفقير من بينهم – كان على قدر وافر من الثروة، بحيث أنهم كانوا يحتقرون هبات النظام الصــغيرة. ومما يروى في هذا المحال، أنه عندما صادر المخازنية مترل المذبوح وثروته، فــاِهُم اكتشــفوا صندوقاً مليئاً بالمغلفات غير المفتوحة، والمؤرخة بعناية، وكانت تحوي مبالغ من المال الموهوبة من الملك. وفيما يخص العقيد الشلواطي، الذي يبدو أنه لعب دوراً لا فحار فيه في قضية بن بركة، وقد أبدى من الشراهة ما يبديه كافة رجالات الملك، عندما كان يدير إقليم وجدة، فإنه كان فيما يقال، قد قرف بالكامل من دوره كمرتزق وتابع للملك. ولم يشتهر من بين هؤلاء إلا العقيد بوكرين، بأنه كان دائماً نشطاً محباً للعمل، نزيها، كفؤاً ومحبوباً من الجميع. غير أن هؤلاء الرجال ذوي العقليات ووجهات النظر المحتلفة، كانوا متفقين على نقطة واحدة : إسماع الملك صوت العقل، وبالقوة إذا لزم الأمر.

قاد الهجوم على قصر الصخيرات المقدم أعبابو، قائد مدرسة أهرمومو، وهو أصغر سناً من المذبوح، بنحو عشرة أعوام بما في ذلك المتآمرين الآخرين. ولم تكن لهذا الضابط المشكلات السياسية وعوائقها التي توجد عند قدامى الضباط. كان قائداً يفرض الانضباط الحديدي، إلا أنه كان محبوباً من تلاميذه، ويقال إنه كان متطرفاً. فهل كان ثورياً ؟ وهل كانت له عقيدة ؟ إن هذا السؤال يبقى بلا جواب. ولكن كيف يمكن التوفيق بين صورة المتزمت هذا، وصورة الصديق الحميم للأمير مولاي عبد الله، وصورة المالك — وفقاً

للتصريحات الرسمية – لدارتين ومزرعتين، وصالونين للشاي في مكناس ؟ أتراه اشمأز بعد أن تنوق الثمرات المحرمة، وانساق وراء لذات حياة البلاط ؟ أو لعله كانت لديه هـو الآخـر أسباب تجعله يعتقد أن البعض من بين الإثنا عشر ألف ضابط شاب، كان مستعداً للقيام بعملية تطهير حذرية للنخبة ؟ أو أن المذبوح والشلواطي وأصحائهما لم يكونوا سوى قلة قليلة من الضباط الطموحين الذين نددت بحم السلطات بعد حركة الصخيرات ؟ وهذا يعد أقل التفسيرات قبولاً، ذلك أن كافة هؤلاء الضباط كانوا بالغي القـوة، ولا يجهلـون أن القيادة الجماعية في حال نجاحهم ستفضي إلى نزاعات داخلية، وأن شخصاً واحداً سيتولى في النهاية رئاسة الدولة.

ويبدو من المعقول أن يكون الجنرالات أرادوا استباق الأمور لمنع الوضع من أن يـزداد تعفناً، وأن يحافظوا على فرص بقائهم، وقطع الطريق على العناصر المتطرفة داخل الجيش. وقد اتضحت هذه المقاصد الملتبسة في ربيع عام 1971. ويقيناً أن كشف قضية الرشوة والفساد على نطاق واسع التي تورط فيها محميو الملك، قد كانت حاسمة. فقد ذهب الجنرال المذبوح في شهر نيسان/ أبريل إلى الولايات المتحدة ليقوم بالإعداد لزيارة الملـــك الرسميـــة. وهناك حاول – بناء على تكليف من الملك أو بمبادرة منه – أن يعرف لماذا تراجعت شركة "بانام" الأمريكية عن بناء فندق في الدار البيضاء. وسواء أكان المذبوح استقى معلوماته من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي قدمت كما قيل تقريراً حول الفساد في المغرب، أم من شركة "بانام" نفسها، إلا أنه يبقى أن المذبوح عاد من الولايات المتحدة حاملا رسالة كان قد كتبها عمر بن مسعود، الملحق السابق بالديوان الملكي، يكشف فيها أنه اقترح على "بانام" أن تودع بعض المبالغ في الحسابات الأجنبية لبعض الوزراء، وبعض أفـــراد العائلـــة المالكة، إذا كانت تريد أن تنتهي قضيتها بسرعة. وقد انسحبت "بانام" حينذاك من اللعبة، وعاد المذبوح مقتنعاً أن على الملك أن يضع حداً لهذا الاتجار بالنفوذ، وأن يتخذ تدابير فعالة حفاظاً على كرامة المغرب. من دون عناء كبير، فإن الحسن الثاني أوقف بن مسعود الـــذي أدت اعترافاته إلى تسريح مأمون الطاهري وزير التربية، وعبد الكريم الأزرق وزير المالية، ومحمد الجعيدي وزير التحارة، وعبد الحميد كريّم وزير السياحة، بسبب الرشوة. غـــير أن القضية وقفت عند هذا الحد، لأن الملك لم يكن يفكر أن يذهب أبعد من هذا. وعندئذ فهم المذبوح أنه يجب أن يجبر الحسن الثاني بأن يقوم بتطهير أوكار الفساد المحيطة به، أو التخلي عن العرش. واتفق على نصب كمين على طريق الموكب الملكي المنطلق من فساس إلى الحاجب في 14 ماي/ أيار. غير أن خط الرحلة تغير في اللحظة الأخيرة. وكانت المحاولة الثانية بالصحيرات. وهكذا فإنه خلال الأشهر الأربعة الممتدة بين نيسان/أبريل وتموز/ يوليو من سنة 1971، الهارت شبكات حماة الملك المدنية والعسكرية.

وإذا كانت أحداث الصخيرات معروفة بقدر يغنينا عن الوقوف عندها طويلاً، إلا أن بعض الملاحظات العامة تفرض نفسها في هذا الجسال. ولسنلاحظ أولاً أن حجسة الملسك التكتيكية قد فشلت: فلم تعد الملكية تمثل الخيار الأوحد، فقد انقلبت إنكشساريته عليسه، وذهبت سدى محاولة قيام النظام بنشر لائحة بالأملاك المشبوهة المورد لأولئسك السذين تم إعدامهم فوراً. كان يفترض بأن تؤدي الخشية من الفضيحة إلى منع النخبة من الانتقال إلى مرحلة العمل. لكن ما دامت الخطوة الأولى قد تمت، فإن معنى ذلك أن التهديسد لم يصر فعالاً. وإذا كان النظام قد هوجم الآن بصورة مفتوحة، فإن الخيار الأوحد بدوره لم يفرض نفسه على أحد. وبات على النخب أن تختار بين شرين: أن تواصل خدمة الملسك كمسا يريد، مع احتمال تصفيتها خلال انقلاب قادم، أو تواجه الملك، وتأبي شرف الخدمة. وقسد التخد عدد من الشخصيات بعد الصخيرات هذا الموقف بأقصى ما يمكن من الأدب، و لم يبق للحسن الثاني إلا أن يمتثل.

لقد قلنا في الفصول السابقة، إن المغاربة يرفضون اتخاذ موقف في الأوضاع التي تفرض خيارات وحيدة. وهذه الملاحظة لا تزال صحيحة. لم يستطع المتمردون أن يشركوا في حركاقم إلا تلامذة الضباط في أهرمومو، كما أن بعضاً من هؤلاء على الأقل قد غرر بهم. إلا أنه لم يزج بأي وحدة نظامية، كما أن الملك لم يستطع الاعتماد في قمعه للحركة إلا على المظليين والمجموعات الخفيفة للأمن، ولازمت القيادة الجهوية تحفظاً متروياً بانتظار تتمة الأحداث. وفيما يخص الجماهير المغربية فإلها ظلت – باستثناء بعض الطلبة المعادين للملكية – هادئة، ساكنة في أثناء الأحداث. ولا جدال في أن الضباط قاموا بمهاجمتهم للقصر بمبادرة جسورة فريدة. إلا ألهم كانوا سيبقون أسرى تواطئهم السابق مع النظام، فيما لو تمكنوا من الحكم، وهذا ما كان سيجعلهم يعيشون في عزلة.

وكذلك كان الشأن بالنسبة للهجوم على طائرة البوينغ الملكية بعد ذلك بسنة، فقد دار في الجو نفسه من اللامبالاة العامة.

ولا بد من الإشارة، لننهى هذا الموضوع، إلى كون أصحاب حركة الصخيرات جميعهم من الأمازيغ، فإن ذلك كان حدثًا ثانوياً، وعارضاً نسبياً. فثمة أغلبية ساحقة من الأمازيغ داخل أطر الجيش بسبب سياسة الحماية الفرنسية في ميدان التجنيد. وهكذا فإن أي حركة من قبل العسكريين كانت ستتخذ لوناً أمازيغياً بالضرورة. غير أن بعض الضباط "العــرب" بلغوا أعلى مراتب الهرم العسكري. فالجنرال الكتابي الذي توفي سنة 1965 احتـــل مركـــزاً بارزاً داخل الجيش، والجنرال النميشي الذي قتله الانقلابيون في الصحيرات، كان من فاس. وكان الجنرال ادريس بن عمر، كذلك وزيراً للبريد، وقد نجا بعد المحاولتين الانقلابيتين. إلا أن الصخيرات كانت بلا جدال صراعاً اقتتل فيه الإخوة الأمازيغ: فالأمـــازيغ المتمــردون أعدموا الأمازيغ الموالين : الجنرال الغرباوي، والجنرال بو الحمص. بل إن الأمازيغ المتمردين اقتتلوا فيما بينهم. ويبدو من المؤكد أن أعبابو قد قتل المذبوح عندما وجده مفرطاً في الجبن. وفي المواجهة النهائية، قتل كل من الجنرال البوهالي، والكولونيل المتمرد أعبابو، وهما من الأمازيغ، وكان أوفقير "الأخ" الوحيد الذي استطاع أن ينحو بجلده. ومع هذا فإن المدنيين جعلوا من الصخيرات انفجاراً لحقد أمازيغي. فهل كان ذلك يعبر عن أزمة ضمير ؟ وبعيد الصخيرات، بينما كانت الصورة الملكية شاحبة، حيث لم يكن مستبعداً خطر حدوث تدخل عسكري آخر؛ اصطنع المدنيون لأنفسهم شعاراً مغربياً صرفاً: "حكومة فيلالية، لا. لا. السيبا، لا- لا. "، وهم يقصدون بـ لا الأولى حكومة العلويين، ولا الثانية الانشقاق -أي لا للأمازيغ - وكما تقضى التقاليد المغربية وأعرافها، استبعد كل من الاحتمالين، ولكن دون اقتراح حل إيجابي.

وإذا كان الانقلاب قد فشل، إلا أن الأسرة الملكية هوجمت، ولم يكن بالإمكان أن تظل قواعد اللعبة كما هي بعد ذلك. وخلال حالة الاستثناء، كانت النحب تقول: "إن الأمور لا يمكن أن تدوم على هذا النحو إلى ما لا نهاية". أما بعد الصخيرات، فإن اللهجة تغييرت "لن يعمر أكثر من سنة أو سنتين على أبعد تقدير". وليس المهم هنا هو أن تكون هذه

التنبؤات صحيحة، بل المهم إدراك النخبة لهول الكارثة المحدقة، الأمر الذي يملي عليها موقفها إزاء الإغراءات الملكية.

وقد بدا هذا التغير بصورة ملموسة بعد الصخيرات، حين أراد الحسن الشاني تشكيل حكومة جديدة. فاستمرت المشاورات طوال شهر غشت/آب، إلا أن أغلب الشخصيات رفضت المسؤوليات التي عرضت عليها. ثم انتهى الأمر بأن شكل كريم العمراني وزارة تكلفت بالقيام بالإصلاح في كافة ميادين الإدارة والتربية والتنمية الاقتصادية، وبمكافحة الفساد. ومن أجل معالجة التفاوت الاجتماعي الذي ندد به الملك، حرى ارتجال بعض المسكنات للمدى القصير. وهكذا أعلن المعطي جوريو، وزير الزراعة، استرجاع 1000 هكتار من المعمرين الفرنسيين وتوزيعها على المزارعين المغاربة. وحرى توزيعها على المزارعين المغاربة. وحرى توزيع يخص السكر الذي حدد سعره عام 1965، لحظة فيضانات وادي زيز، فإنه خفض بنسبة يخص السكر الذي حدد سعره عام 1965، لحظة فيضانات وادي زيز، فإنه خفض بنسبة الذي تحدد عام 1965.

غير أن الملك كان بحاجة إلى الأحزاب السياسية، حتى ولو كانت منقسمة مستترفة، لكي يقوم بتوازن في مواجهة الجيش الذي تدهورت معنوياته، ولا يزال يشكل خطراً. ولهذا، فإن حمل المعارضة – التي لم يكن هلعها أقل من هلع الملكية من الانقلاب السذي لم تشارك فيه إلا قليلاً – على المشاركة في حكومة اتحاد وطني، كانت له قيمة رمزية. ولهذا بينما كان كريم العمراني منشغلاً بتصريف الأعمال، بدأ الحسن الثاني، وأحمد عصمان بالتفاوض مع الكتلة الوطنية. وقد ضاعف الملك من مبادرات حسن النية لتذليل الصعوبات. وهكذا، فإن الأحكام في قضية مراكش، التي كان يحاكم فيها عدد من المناضلين مسن الوق.ش. جاءت مخففة جداً، في حين صدر عفو فيما بعد عن المحكوم الوحيسد فيها بالإعدام، أي سعيد بونعيلات، أما مؤسسة ماس للصحافة، فجرى تأميمها إرضاء لحسزب الاستقلال الذي كان يطالب بذلك منذ زمن طويل. كما حرى توقيف 14 شخصية مغربية ليقدموا إلى المحكمة الخاصة بالرشوة، التي أنشئت عام 1964 6. وينبغي أن نشير إلى أن عاكمتهم لم تبدأ إلا بعد مرور سنة بعد المحاولة الثانية ضد الملك. وفيما يخص الأحكام

الصادرة في حق تلاميذ مدرسة أهرمومو العسكرية، في محكمة القنيطرة في شباط/ فبراير من سنة 1972، فكانت رحيمة بصورة مدهشة. ولم تعرف دواعي الرأفة إلا فيما بعد، إذ كانت نتيجة لتدخل أوفقير، وليس لتدخل الملك.

استخدم الملك خلال المشاورات ذات التكتيك الـــذي اســتخدمه في ســنوات 1958 و1959 و1965. لقد نجحت اللقاءات السرية، والاتفاقات المنفصلة، والإشاعات المدروسة، في زحزحة التفاهم الهش القائم بين ممثلي الكتلة. وهكذا، انبعثت الحساسيات القديمة، بحيث أن الملك توج نجاحه بالتفاوض – أو أنه على الأقل سرب شائعات بهذا المعنى – مع العناصر الجذرية في ح.اس. و ا.و.ق.ش. ومع مرور الأسابيع، بدأ يضعف ارتياب الحسن الشــاني في الجذرية في ح.اس. و ابرو.ق.ش المعارضة التي لا يزال يقودها علال الفاسي وابن الصــديق وعبد الله إبراهيم.

افتتح مولاي عبد الله في شهر ديسمبر/ كانون أول 1972، ملعب الغولف الأسطوري في دار السلام، بينما شن الطلاب إضرابات، وقاموا بمظاهرات بداية لشتاء جديد من الاستياء. غير أن ذلك لم يمنع المفاوضات من الاستمرار، بل لقد استطاعت أن تتجاوز الخلاف الذي أثاره الاستفتاء على الدستور الجديد. وكان هذا الدستور الدي صاغه مستشارو الملك، ينص على قيام مجلس واحد ينتخب ثلثاه بالاقتراع المباشر. وأوكلت إلى البرلمان الجديد صلاحية التقدم باقتراحات لتعديل الدستور. وقد كان هذا الأخير يستحيب الى رغبة المعارضة في حوانبه الأساسية، إلا أن الحسن الثاني أذاعه، وحدد موعد الاستفتاء من دون إخبار معارضيه. فكان أن دعت الكتلة أنصارها – من دون أن تسجل أي نجاح – إلى الامتناع عن التصويت. غير أن الدستور حصل في أول مارس/ آذار على موافقة الأغلبية الساحقة كما كان متوقعاً.

استقالت حكومة العمراني، واستؤنفت المفاوضات الشائكة مع الكتلة، بهدف تشكيل حكومة انتقالية، تتولى الإعداد للانتخابات التشريعية. وقد عرضت عدة صيغ، تقضي الصيغة الأولى بتشكيل حكومة خاضعة لتوجهات الاتحاد المغربي للشغل برئاسة عبد الله إبراهيم، إلا أن بوعبيد رفض المشاركة فيها، معلناً أنه سيوليها الدعم. وفيما يخص حزب الاستقلال، فإنه لم يكن مستعداً للذهاب إلى هذا الحد. وفيما يتعلق بالصيغة الثانية، فكان

قوامها تشكيل حكومة مصغرة من التكنوقراطيين الشباب، من زعماء الصف الشاني مسن أحزاب الكتلة، فهؤلاء لا يلزمون في شيء هيبة الائتلاف في نشاطاقم الحكومية، إلا أن الملك، كان أكثر ميلاً إلى الصيغة الثالثة التي تقضي بتشكيل حكومة من قادة الكتلة الرئيسيين. وكان بعض من هؤلاء ميالين إلى القبول، شريطة أن يعهد الملك للحكومة بصلاحيات أوسع، بدل الإعداد للانتخابات فقط. وكانوا يخشون كذلك أن يكون هدف الملك، مع اقتراب اجتماع رؤساء الدول الأفارقة في شهر يونيو/ حزيران، هو أن يسبرز كما فعل عام 1963 — نوعاً من الوحدة الوطنية أمام أعين الرؤساء الأجانب.

طالب قادة الكتلة في حلسة ما قبل الأخيرة من المفاوضات، أن تكون المبادئ الأساسية لميثاق 22 يوليو/ تموز سنة 1970، أساس البرنامج الحكومي ألم ويقال إن الحسن الثاني وافق عما يشبه المزاح والسخرية. أبدى أحد المشاركين أمام عصمان عند نهاية الاجتماع، أن قادة الكتلة لا يمزحون بشأن تطبيق برنامجهم. وفي الاجتماع الأخير، الذي عقد يوم 31 مارس آذار، طلب الملك، الذي أخطره صهره بهذه الملاحظة من الكتلة، أن توضح مقاصدها. فاقترح بو عبيد على سبيل المثال، تأميم المصارف الأجنبية. وبعدها قدم عبد الله إبسراهيم لائحة بأسماء الأعضاء المقترحين للحكومة العتيدة، تاركاً للملك تعيين وزيري الداخلية والدفاع. وفي اليوم التالي، أعلن العمراني وقف المفاوضات بسبب سوء النوايا، والمطالب المفرطة التي تقدمت بما الكتلة. وفي 5 نيسان/أبريل، أعيد تكليفه محدداً ليتولى رئاسة الوزراء، وشكّل حكومة شبيهة بالكامل بحكومات السنوات السابقة. لوحظ فيها عودة حسن الزموري، بعد عشر سنوات من الغياب، ليشغل منصب وزير السكني والستعمير. وعاد محمد بنهيمة الذي كان فارس حالة الاستثناء، إلى المشهد بعد سنة من زوال الحظوة، وزيراً للداخلية.

رفض الملك المفاوضة من مركز الضعف. وقد أوهم، بممارسته العادية، أنه لا يزال قوياً نسبياً. حاولت المعارضة، أن تكون عنيدة، إلا أن الحسد والمنافسات والريبة المتبادلة، لم تلبث أن رشحت من صفوفها. أفلح العمراني في 24 أبريل/ نيسان، في وضع حد لإضراب الطلاب، في حين كان اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في يونيو/ حزيران، بمثابة انتصار شخصي للحسن الثاني الذي أعلن التوصل إلى اتفاق نهائي مع الجزائر حول مسألة الحدود.

لم تكن الصخيرات في النهاية إلا لحظة ضلالة، في حين أن النظام المغربي، يبدو وكأنه يعود إلى حالته الطبيعية. وعندما نظمت حفلة استقبال بمناسبة عيد ميلاده في شهر يوليو/ تموز التالي، لم تكن أقل ترفاً من المعتاد، في حين أن من شاركوا في احتفالات السنة الماضية تلقوا ميداليات ذهبية تمثل يدين متصافحتين تحت التاج العلوي الذي يخترقه شعاع $^8$ .

كان الشعور بقرب الكارثة، أو بالتحرير، قد ضعف إلى أقصى حد، في شهر غشت/ آب من سنة 1972. وبدأت تلحظ بوضوح العلامات الأولى للقطيعة بين ا.و.ق.ش. وبين ا.م.ش. وقد فقد ا.و.ق.ش. سيطرته على ا.و.ط.م. الذي أصبح بين يدي طلاب أقصى اليسار. ثم إن مفاوضات الربيع السابق أحجت الشكوك بوجود لعبة مزدوجة. وفي 30 ثموز/ يوليو، جمع قادة ا.و.ق.ش. اللحنة الإدارية للحزب في الرباط، فأعلنت حل الأمانة الدائمة التي أنشئت عام 1967، وقررت دعوة المؤتمر الوطني للانعقاد، لإخراج البلاد مسن جمودها. وقد قبل بوعبيد تنحيته عن طيب خاطر، إذ وافق في الواقع، بعد طول تفكير، على مبادرة الشباب. تكلم عبد الله إبراهيم باسم قادة ا.م.ش. فندد بتعطش المناضلين المزعومين إلى السلطة، الذين ينتحلون التقدمية ستاراً للانتهازية وبدأت بيانات الطرد وبعض قادة ا.م.ش. من ا.و.ق.ش. في حين طلب عبد الله إبراهيم من علال الفاسي تعليق عضوية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الكتلة. وبينما كانت هذه المشاجرات قد وصلت ذروقا، الاتحاد الموطني للقوات الشعبية في الكتلة. وبينما كانت هذه المشاجرات قد وصلت ذروقا، سافر الملك في زيارة خاصة إلى فرنسا، وكان أكثر وثوقاً واطمئناناً إلى ممكلته أكثر من أي سافر الملك في زيارة خاصة إلى فرنسا، وكان أكثر وثوقاً واطمئناناً إلى ممكلته أكثر من أي

ولم تكن هذه المشاجرات قد هدأت لدى عودة الملك، وقد أصيب بدهشة أمام الملل، وقد أصيب بدهشة أمام الملك، وقد نجا من الموت بأعجوبة في الجو على يد سلاح الطيران المدفوع من قبل أوفقير.

تندرج خيانات أوفقير والمذبوح في خط القدر لكل الإنكشارية، في حين أن حماقات مأمون الطاهري تتبع أسلوب النخاسة الذي عرف به الوزراء. وقد نجح أوفقير في أن يجعل من نفسه ضرورة لا غنى للملك عنها، وإن كانت لم تخالج هذا الأخير أي أوهام حول ولاء تابعه. فمنذ قضية ابن بركة سنة 1965، وأوفقير يسهر ويحرص على ألا يتخلص منه الملك من دون تبصر، وليحسن صلاته مع فرنسا.

وفي وسعنا أن نتساءل عما إذا كانت الشائعات حـول المـؤامرات الـي أدت إلى الاعتقالات والمحاكمات، لم تكن إلا مؤامرات اصطنعها أوفقير، جزئياً على الأقل، واختلقها ليثبت أن لديه مصادر استخبار لا يملكها الملك.

لم يتم تأكيد أبداً أي شيء عن "مؤامرة رمضان"، ربما لم تكن سوى وسيلة لتذكير الحسن الثاني بأن عليه أن يحسب حساب الرجل القوي في ظام. غير أن شراكة الرجلين لم تكن صلبة إلا بمقدار تطابق مصالحهما، لأن ثمة احتمال ن يصبح أحدهما، إن عاجلا أو آجلا، عبناً على الآخر. وبعد عام 1965، اعتقدت غالبية المراقبين أن الملك سيحل المسأزق بالتخلص من أوفقير. في حين أن آخرين مثلي، كانوا يعتقدون أن أوفقير سيقوم بانقلاب على الطريقة اليونانية، محتفظاً بالملك كواجهة، وذلك للحيلوا دون محاولة وهمية أو حقيقية ويقوم بما التقدميون. إلا أن أحداً حسب علمي، لم يتنبأ بأن أوفقير سيحاول التفكير في انقلاب ضد الملكية. وعلى أي حال، فإنه لم يكن يرمي، أو يقصد إلى ذلك حسب الرواية الرسمية. فقد كان يعتزم، بعد موت الملك في حادث مزعوم، أن يتولى رئاسة بمحلس وصاية يحكم المغرب باسم الملك الشاب، محمد السادس، داخل إطار الشرعية العلوية. الأ أن هذه الرواية تتناقض مع رواية المقدم أمقران الذي صرح إبان محاكمة القنيطرة، أن محاولة اغتيال الملك كانت ترمي، إلى إقامة محلس ثوري، وإزالة الملكية. ووفقاً لرواية أمقران، فإن لائحة أسماء أعضاء هذا المجلس كانت تضم كافة كبار الضباط المغاربة: المعربي والصفريوي وادريس بن عمر.

من الممكن نظرياً بطبيعة الحال، ألا تكون لأوفقير علاقة بمحاولة الانقلاب، وأن يكون الملك قد اغتنم الفرصة ليتخلص منه. إلا أن هذه فرضية واهية، ومن دون مصداقية أساساً. وعلى العكس، فإن من الممكن جداً أن تكون لأوفقير صلة بمؤامرة الصخيرات. فقد كان الشلواطي أحد المقربين إليه، كما أنه كان متحالفاً مع واحد من رجال ثقته، هو محمد بلعالم، الكاتب العام لوزارة الداخلية الذي أقيل من منصبه مباشرة بعد الصخيرات. ووفقا لفانسان مونتاي (Vincent Montagne)، فإن أوفقير أكد للمذبوح ورفاقه حياده، إلا أندمدرهم من أنه سيعدمهم في حالة الفشل أله. وثمة رواية أخرى تحصي أربعة مدبرين لمؤامرة الصخيرات هم: المذبوح، والشلواطي، أعبابو، وأوفقير. وقد قتل المذبوح وأعبابو خالل المعجوم، في حين أن الشلواطي فضل أن لا يشي بأوفقير ليترك له فرصة معاودة المحاولة.

بنهيمة بعد "انتحار الخيانة" (الانتحار أو الاغتيال، لا يغير شيئاً في هذا الجال)، باحتمال مشاركة أوفقير في عملية الصخيرات. لقد رفض الملك أن يصدر حكماً في هذا الموضوع، إلا أنه كشف النقاب عن أن أمقران الذي تم تسليمه في جبل طارق اعترف بـــأن أوفقـــير اتصل به في 14 يوليو/ تموز من سنة 1971، أي غداة إعدام الجنرالات المتمـردين. وبعيــد ذلك بأسابيع، هدد أوفقير داخل مجلس الوزراء بالانتحار. ومهما كــان دوره في الحركــة الانقلابية، فإن حادث الصخيرات قد هزه بعمق. وقد جعل الملك من أوفقير غداة المحاولة، وزيراً للدفاع وقائداً للقوات المسلحة الملكية. ولعل الحسن الثـــاني كـــان يرتـــاب في ولاء أوفقير، إلا أنه لم يكن يملك سواه ليعهد إليه بالتحكم في العسكريين. وقد أصغى رئيس الجيش الجديد باهتمام إلى شكاوي الضباط، متفهماً ومتعاطفاً مع حسائرهم، وحصل لهـم على زيادة في الأجور، وعلى مكاسب أخرى هامة. ومن الصعب التحقق فيمـــا إذا كـــان أوفقير قد عدل حقاً في هيكل القيادة، وقلص عدد الوحدات. وإذا كان أوفقير أصبح بطل شكاوى الجيش، فإنه تدخل في شباط/ فبراير لدى محكمة القنيطرة لصالح ضباط وصفوف ضباط أهرمومو. والعجيب أن صورة أوفقير تحولت تحولاً عظيماً في نظر كافة المغاربة، بما في ذلك المعارضة، منذ تموز/ يوليو سنة 1972. فلم يعد أحد يتكلم عن الشرطي السادي، بل عن رجل السلطة التريه، الذي لازمته الضلالة حيناً من الزمن، إلا أنه عاد إلى الصواب. ومن الممكن أن تكون علاقاته بالبلاط قد تأثرت من هذه التحولات في شخصه. ويقال إن الملك بدأ يقلل من استقباله له، ويزداد حذراً منه. ولهذا حين أكد الحسن الثاني أنه فهم على الفور حين رأى طائرات (إف5) تتجه لمواجهة طائرة البوينغ، بأن أوفقير يريد قتله، فيان ذلك لم يكن ربما مجرد مبالغة.

وكما كان الحال في الصخيرات، فإن المؤامرة هنا دبرت، ونفذت من قبل مجموعة صغيرة لا تشمل إلا اثنين وعشرين ضابطاً من سرب طائرات (اف5) بقاعدة القنيطرة، والمقدم أمقران القائد السابق للقاعدة الذي أصبح بسبب حالته الصحية، معاون العقيد حسين اليوسي، قائد القوات الجوية. واليوسي أحد أبناء الحسن اليوسي، كان صاحب حظ سيء على ما يبدو، فقد كان على رأس مخابرات الجيش في لحظة الصخيرات، وتم تسريحه

بعد الهجوم الجوي، واستبدل بالرائد القباج، الطيار الذي نجح في الهبوط بأعجوبة بطائرة البوينغ الملكية. وفي تشرين أول/ أكتوبر من سنة 1972، قدم 210 من ضباط وعسكريي القاعدة الجوية إلى محكمة القنيطرة. فصدرت على 13 منهم، من بينهم أمقران والرائد كويرة، أحكام بالإعدام!، وحكم على 32 منهم بالسحن لمدة تتراوح بسين 3 سنوات وعشرين سنة، كما برئت ساحة 177. ولم تثر محاولة الاغتيال هذه، شأن المحاولة السي سبقتها، إلا سخرية في صفوف الجماهير المغربية. فقد كانت المحاولة الأولى قضية انكشاريين يريدون قتل السلطان وحاشيته تحت الخيام الملكية. وكان الدور في السنة التالية، دور الصدر الأعظم، "رجل الغارة" وفقاً لتعبير الحسن الثاني، ليحاول نصب الكمين من دون نجاح.

والحق أن الستار قد أسدل بين الحسن الثاني والضباط الشباب. وعندما كان الملك يتكلم عن تفحص القوات المسلحة الملكية، فلعله كان يعني بأنه لابد من بعض التسريحات. غير أن الملك كان يجد نفسه في الوقت ذاته، مضطراً لإعادة تحالفاته مع المدنيين، ولاجتذاب المعارضة إلى حكومته. وأما اليسار الذي كان لا يزال منقسماً، فإنه كان يعي بان الملك ليس في أفضل الأوضاع المناسبة للمساومة. إلا أن الحسن الثاني لم يعمل إلا على تدهور علاقاته مع المعارضة بمحاولة زج ا.و.ق.ش. في مؤامرة 16 آب/ غشت بكشف الاتصالات المزعومة بين الفقيه البصري وأمقران. وبالتصريح الذي أدلى به لوكالة الأنباء الفرنسية يسوم عشت 1972 قد حملت الملك على التعقل، أو ألها غيرت موقفه إزاء الأحزاب، كما يظهر من مقابلته مع إذاعة أوروبا رقم 1:

"فإذا كنتم أي "الأحزاب السياسية" تقبلون بألا تشاركوا في الحكومة كشخصيات، فلا بأس، لكن لا تمنعوا رجالكم من المشاركة، لأنكم ستتركون لي جيلاً من المحبطين... إني أتكلم عن إحباط الكوادر الشابة الذين هم موظفون وأساتذة وموظفون حكوميون... هؤلاء الشباب الذين يتمنون أن يباشروا العمل، والذين ما أن يوشكوا على وضع قدمهم في المهماز حتى يقال لهم "لا تذهبوا لأننا غير موافقين، ولا نعرف حول ماذا ؟"12. ثم عرض الملك بعد ذلك على المعارضة (التي كانت تشمل في الواقع كافة الأحزاب) أن توفد ممثلين عنها كوزراء بلا حقائب في الحكومة التي من شألها الإعداد للانتخابات التشريعية. فرد بوعبيد في تصريح

لصحيفة لوموند بأن الانتخابات لم تعد تكفي لإحداث صحوة الخلاص، وإخراج البلاد من المأزق، لا بد من انتخاب جمعية تأسيسية، تكون تعبيراً عن الإرادة الشعبية، وتتولى وضع دستور جديد.

وظلت الأمور عند هذا الحد، حتى مطلع أكتوبر/تشرين أول، حيث عمد الحسن الثاني إلى مشاورات انفرادية مع قادة كل حزب، بما في ذلك علي يعته، وممثلو تياري الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بهدف تشكيل حكومة اتحاد وطني. ورفضت الكتلة المشاركة لأسباب مختلفة باختلاف عدد أضرابها. وهكذا تكرر وضع أبريل/ نيسان، فاستقال كريم العمراني مرة أخرى، واستبدل في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني بأحمد عصمان. وبعيد ذلك ببضعة أسابيع كانت الحكومة الجديدة قد تشكلت، فكانت نسخة عن الحكومات التي سبقتها، وعهد إليها أيضاً بالإعداد للانتخابات. وبقيت الدعوة موجهة إلى الأحزاب لتوفد ممثلين عنها إلى الحكومة. ولعل كل ما يمكن أن نضيفه حول الدسائس بين البلاط والنخبة، سيصبح عتيقاً متقادماً لدى ظهور هذا الكتاب.

لم تعد الخيارات المطروحة على النحبة، متناقضة فحسب، بل وخطيرة، ونتائحها أيضاً. فهل ينبغي للسياسيين العمل مع الملكية، والمساهمة بذلك في تدعيمها ؟ وهل ينبغي لهـم الامتناع عن تقديم خدماهم، مخاطرين بإفساح المجال لانقلاب، ناجح هذه المرة، ويكنسهم جميعاً ؟ من الممكن أن يكون هذا الإحراج بين اختيارين مجرد وهم، إلا أن لا أحد متأكد من ذلك. ومع تزايد خطورة هذا الخيار وإثارته للقلق، فإن النحبة - المتمثلة هذه المرة في الجيل الجديد الذي ظهر إبان حالة الاستثناء - تحاول يائسة أن تتهرب من اتخاذ المواقسف. وحي أولئك الذين غامروا بالخدمة، فإلهم سيبذلون جهدهم بإبلاغ "العدو" - سواء أكان الجيش أم المعارضة - ألهم الضحايا العاجزين نتيجة للظروف، إذ لم يقبلوا بالخدمة عن طيب خاطر. وكم كان سيبدو سعيداً قدر مأمون الطاهري الذي أقيل قبل الصخيرات، وحكم عليه بالسحن عشر سنوات بتهمة الفساد والرشوة. لأنه لم يكن مطروحاً عليه أن يتخذ عليه موقفاً. و لم يبق للملك إلا أن يستدير إلى دائرته العائلية، أو يتحه نحو ثلة من الرجال، مسن أمثال أحمد الدليمي، الذين اشتغلوا بالبلاط طويلاً، بحيث لم تبق لهم أي أبواب أخرى. ولعل أكثر ما يدهش في هذا كله، يتجلى في ظاهرة يمكن أن نعزوها إلى طريقة السياسي

المغربي المتميزة بالحذر والتريث: ففي الوقت الذي اهتزت فيه سلطة الملك وسيادته بصورة جدية خلال السنتين الأخيرتين، لم نجد أحداً قد استفاد من ذلك ليدعم قدرته. لقد باتــت السلطة والسيادة بلا صاحب ولا سيد حقيقي، وكان من المنتظر أن يمسك بهما أحــد، في حين لم يكن ثمة ما يدعو إلى استبعاد إمكانية أن ينتهي الملك إلى استعادهما. إلا أنــه مــن الصعب في هذه اللحظة (التي نؤرخ فيها) أن نميز ما إذا كان ثمة مــن "يحكـم" حقــاً في المغرب.

وسيكون من المديح المشكوك فيه إذا تم الاعتراف بأن النظام وصاحبه قد بلغا أهدافهما، فليس في المغرب قوة سياسية مدنية تتمتع بتنظيم ومهابة كافيين لمواجهة العرش ومعارضته. فالجيش يملك، أو كان يملك البنية الضرورية لمقاتلة النظام، إلا أنه لم يكن يملك المهابة، ولا القبول الواسع الذي يتيح له الحلول محله. وفي وسع الحسن الثاني أن يدعي – وبحق – بأن البلاد ستغرق من دونه في الفوضى. والواقع أن الملك قليلاً ما سيستطيع إلحاق النحب الجديدة به، وإعادة إيما فما إليها. فقبل الصخيرات، كان النظام المغربي يقف على قدميه بفضل علاقات التبعية بين الملك، ورجالاته. أما بعد الصخيرات، فإن علاقات التبعية باتت متلاشية، بل إلها أصبحت تمثل ارتمانات خطيرة. وأصبحت النتيجة أزمة مغربية نموذجية، وتحذيراً للعب على المكشوف بين سلطة بلا سلطة، وتمديد بلاوجه، بينما لا يستطيع أي منهما الإدعاء بامتلاك تأييد جزء من الأمة، حيث مازالت الصلاة تقام باسم من اختاره الله.

454 \_\_\_\_\_ أمير المؤمنين

## هوامش الفصل السابع عشر

<sup>1</sup> – Alexis de TOCQUEVILLE, De la démocratie en Amérique, t.l : Œuvres Papiers et Correspondances, N.R.F, 1951

النص العربي في حطابات الملك الحسن الثاني لسنة 1972، انبعاث أمة صص. 233./228

<sup>3</sup>- André GUNDER-FRANK, Lumpen-Bourgeoisie et Lumpen, Développement, Paris, Maspero, 1971; Ghali BERRADA, op. cit.;

له وجهة نظر متفائلة حداً حول موقع البورجوازية وإمكانياتها للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالمغرب.

أنجز استطلاع سنة 1970، شمل 83 موظفاً من رؤساء الأقسام وما دون ذلك في حدود 35 سنة، مما يعني أن سنهم لم يكن يتجاوز العشرين في بداية الاستقلال.

<sup>5</sup> – انظر على سبيل المثال:

Benoist-MÉCHIN, Deux étés africains, Paris, 1972; Francis PEDRON... et « le Roi dit : obéissez à Oufkir », Le nouvel observateur, 28 août 1972, et du même, Echec au Roi, Paris, Table Ronde, 1972, John WATERBURY, The Coup Manqué, American Universities Field Staff report, vol, XV, N°1, 1971.

6 - المتهمون بالفساد والرشوة هم: مامون الطاهري، وعمر بن مسعود، والجعيدي، وكريم ويحيى Bernard الشفشاوني، وعبد الكريم الأزرق، وناصر بلعربي، ومحمد العيماني، ودفيد عمار، وبرنار ليفي ( Lévy) وهنري يوحنا، تمت محاكمتهم في خريف سنة 1972. نال الشفشاوني أقصى عقوبة، إذ حكم على الطاهري بعشر سنوات، وبرئت ساحة الأزرق.

<sup>7</sup> - تبلورت هذه المبادئ في: مبدأ السيادة الشعبية وإقامة مؤسسات ديمقراطية وتعميم التعريب والتربيسة، والإصلاح الزراعي، وتحرير الاقتصاد الوطني بتأميم القطاعات الحيوية، والتسيير الذاتي والتصنيع، وانحصرت المبادئ الأخرى في دور المغرب في الحياة السياسية الدولية.

8- J.D. « La politique du sérail », Maghreb N°53, sept-oct, 1972, p. 35.
9 - كان أغلب القادة الشبان الذين يتولون تسه الوضعية الحزبية من أصل رباطي، ومن مهن ليبرالية أو أساتذة، وكانوا يقولون إلهم على الأقل يحظون بتأييد كل أعضاء الخلايا الحزبية في المغرب، وعلى الرغم من كل ذلك يجدون صعوبة البرهنة على ما يدعون. ولم تنشر بيالهم حول اجتماع 30 يوليوز إلا جريدة لوماتان يوم 5 عشت، وسمح بعد أسابيع لتيار عبد الله إبراهيم بإصدار جريدة الاتحاد الوطني التي هاجمت محموعة الرباط، لقد تجنب حزب الاستقلال تماماً الحديث عسن مجريات الأحداث، بينما نشرته بمحموعة الرباط، لقد تجنب حزب الاستقلال تماماً الحديث عن بحريات الأحداث، بينما نشرته (Maghreb Informations).

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> - Le Matin, 20 août, 1972.

وكان من أبرز هؤلاء الشبان : عمر بنجلون وعبد الواحد الراضي، واليازغي، والأستاذان الناصري، وفتح الله ولعلو، وقدماء مسؤولي الاتحاد الوطني للطلبة، أي الحلوي، وبناني، والخصاصي.

<sup>10</sup>- Vincent Montell, « J'accuse », Le Nouvel Observateur, 28, août 1972.

11 - نفذ حكم الإعدام في أحد عشر ضابطاً في شهر يناير، من بينهم أمقران، وكويرة.

<sup>12</sup> – Le Matin, 25 août 1972.

#### **BIBLIOGRAPHIE**

Cette bibliographie ne prétend pas être complète, et nombre d'ouvrages dignes d'intérêt n'y sont pas cités. Je n'ai mentionné que les livres, les revues et les articles qui, dans le cadre de mes recherches, m'ont été les plus utiles. Je suis redevable à leurs auteurs qui m'ont permis de mieux comprendre le Maroc.

#### HISTOIRE

Les ouvrages essentiels sur l'histoire du Maroc sont : Henri TERRASSE, Histoire du Maroc, Casablanca, Editions Atlantides, 1950, 2 vol.; Charles-André JULIEN, L'histoire de l'Afrique du Nord, Paris, Payot, 1956, 2 vol.; Ahmed Khalid AN NACIRI AL SLAOUI, Kitab al Istiqça: Chronique de la dynastie alaouite du Maroc, Archives Marocaines, Paris, 1906, vol.9 et 10; Jean-Louis MIEGE, Le Maroc et l'Europe, Paris, Presses Universitaire de France, 1962, 4 vol., a fait une étude exhaustive de l'histoire intérieure et diplomatique du Maroc au XIXe siècle. Voir aussi sur cette période Eugène AUBIN, Le Maroc d'aujourd'hui, Paris, Colin, 1905; Dr Louis ARNAUD, Au temps des mehallas, Casablanca, Editions Atlantides, 1952, et F.WEISGERBER, Au seuil du Maroc moderne, Rabat, Les Editions La Porte, 1947. L'histoire du Maroc est interprétée avec une optique nouvelle par une équipe de professeurs qui a rédigé le manuel Histoire du Maroc, Hatier et Librairie Nationale du Casablanca, 1967 ; voir aussi Mohammed LAHBABI, Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle, Rabat, Editions techniques nord-africaines, 1957, et Abdallah LAROUI, L'histoire du Maghreb, Paris, Maspero, 1970.

## SOCIÉTÉ

Les grands classiques Jacques BERQUE, Structures sociales du Haut Atlas, Paris, Presse Universitaires de France, 1955, et Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, Alcan, 1930, sont des études sociologiques de premier ordre. Plus récemment, Ernest Gellner a publié plusieurs articles sur l'organisation tribale dans la région du Haut Atlas central et D. M. Hart a fait une étude approfondie des tribus rifaines et des Aït Atta du Sahara. Deux autres classiques quelque peu différents, E. Westermarck, Ritual ans Belief in Morocco, London, 1926, 2 vol., et Roger LE Tourneau, Fez avant le Protectorat, Casablanca, Société Marocaine de Librairie et d'Edition, 1959. Sur la communauté juive marocaine, étude solide bien q'un peu limitée de

P.FLAMAND, Les communautés israélites du Sud marocain. Casablanca, 1950. Sur la croissance urbaine deux excellentes analyses mais qui commencent à dater de André ADAM, Le bidonville de Ben Msik à Casablanca, Annales de l'Institut d'Etudes Orientales, Alger 1949-1950, vol.8, pp. 61-198, et Robert MONTAGNE, Naissance du prolétariat marocain, Peyronnet, s. d., 1952, coll. « Les Cahier de l'Afrique du Nord et de l'Asie ». Sur les Soussi, John WATERBURY, North for the Trade, Berkeley, University of California Press, 1972. On trouvera dans les revues spécialisées marocaines plusieurs études sociologiques par Abdelkbir Khatabi, Gregori Lazarev, Paul Pascon et Abdelouahad RADI.

#### **ECONOMIE**

Rapport de la B.I.R.D., The Economic Development of Morocco, John Hopkins Press, 1966; Samir Amin, L'économie du Maghreb, Paris, Ed. de Minuit, 1966, 2 vol.; Albert Ayache, Le Maroc: Bilan d'une colonisation, Paris, Ed. Sociales, 1956; Charles F. Stewart, The Economy of Morocco 1912-1962, Harvard Univ. Press, 1964, et André Tiano, La politique économique et financière du Maroc indépendant, Paris, Presses Universitaires de France, 1963. Deux ouvrages sur l'économie ont paru depuis la première édition de ce livre: Abdelaziz Belal, L'investissement au Maroc, Paris, Mouton, 1968, et Fathallah Oualalou, L'assistance étrangère face au développement économique du Maroc, Casablanca, 1969.

# LE PROTECTORAT ET LE MOUVEMENT NATIONALISTE

Sur l'organisation du Protectorat l'ouvrage très utile de André de LAUBADERE, Les réformes des pouvoirs publics au Maroc, Paris, Lib. Droit et Jurisp., 1949. Pour une analyse de cette période, Jacques BERQUE, Le Maghreb entre deux guerres, Paris, le Seuil, 1962; Stéphane BERNARD, Le conflit francomarocain, 1943-1956, Bruxelles, éd. de l'Institut de Sociologie de l'Université libre, 1963, 3 vol.; Ladislav CERYCH, Européens et Marocains (1930-1956). Sociologie d'une décolonisation, Bruges, De Tempel, 1964 Les meilleures études du mouvement nationaliste: John P. HALSTEAD, Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moraccan Nationalism, 1912-1944, Cambridge (Mass.) Unive. Press, Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en marche, Paris, Julliard, 1972, 2e éd.; Robert REZETTE, Les partis politiques marocains, Paris, Colin, 1955, et Allal EL FASSI, The Indépendance Movements in Arab North Africa, Le Caire, 1948; Washington, American Council of Learned Societies, 1954.

## LA VIE POLITIQUE

Etude fouillée des première années de l'indépendance par D. E. ASHFORD,

Political Change in Morocco, Princeton, 1961. Sur la même période voir aussi Jean et Simonne LACOUTURE, Le Maroc à l'épreuve, Le Seuil, 1957. Etudes plus récentes et plus spécifiques de Jacques ROBERT, La monarchie marocaine, Paris, 1963; et I. W. ZARTMANN, Destiny of a Dinasty: The Search for New Institutions in Morocco's Developing Society, Univ. of South Carolina Press, 1964, et du même, Morocco: Problems of New Power, Atherton Press, 1964. Deux articles plus généraux et de très grand intérêt : Jules et Jim AUBIN, Le Maroc en suspens, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964, pp. 73-88, et Octave MARAIS, La classe dirigeante au Maroc, Revue française de Science politique, 1964, vol. 14, pp. 709-737. A signaler aussi les excellentes analyses des élections et de la vie parlementaire par Paul CHAMBERGEAT parues dans l'Annuaire de l'Afrique du Nord. Dans les American Universities Field Staff Report, Charles GALLAGHER accorde une attention particulière au Maroc depuis l'indépendance. Enfin, on pourra consulter avec fruit trois ouvrages genéraux : L.C. Brown, State and Society in Independent North Africa, Middle East Institute, Washington, D.C., 1966; C.F. GALLAGHER, The United States and North Africa, Harvard Univ . Press, 1963, et Abdallah LAROUI, L'idéologie arabe contemporaine, Paris, Maspero, 1967.

## JOURNAUX, PÉRIODIQUES ET REVUES

Rien ne peut remplacer *Le Monde* pour la qualité et l'étendue de ses informations. L'hebdomadaire *Jeune Afrique* publie souvent des articles sur le Maroc, *Maghreb*, la revue bimensuelle dirigée par Louis FOUGERE, est un excellent outil de travail et comporte des chronologies très complètes ainsi que des études sur les problèmes économiques et politiques marocains, Au Maroc, *Le Petit Marocain*, quotidien jamais saisi par la police, n'a que l'intérêt d'une parution régulière et il vaut mieux se reporter au plus sérieux *Maghreb-Informations*. En arabe, *Al Alam* est le meilleur quotidien et *Kifah al Ouatani* le meilleur hebdomadaire.

La revue mensuelle Lamalif (en français) traite, souvent avec talent, des problèmes culturels et économiques et avec plus de prudence de la situation politique au Maroc. Il existe de nombreuses revues spécialisées de haute qualité : le Bulletin Economique et Social, la Revue de Géographie du Maroc, Hespéris et les Annales Marocaines de Sociologie.

L'Annuaire de l'Afrique du Nord, publié depuis 1962 par l'Université d'Aixen-Provence, est sans égal pour ses bibliographies très complètes, ses chroniques politiques, économiques et sociales, ses articles de fonds et sa revue de presse.

#### BIBLIOGRAPHIE COMPLÉMENTAIRE

Arabs and Berbers, édité par Ernest GELLNER et Charles MICAUD, Londres, Duckworth, 1972, contient 23 études dues à des spécialistes sur l'organisation tribale et les changements suscités par la colonisation puis pour l'organisation du Maroc indépendant. L'ouvrage de Robin BIDWELL, Morocco under Colonial Rule, Londres, Frank Cass, 1973, enrichit et souvent renouvelle les connaissances fragmentaires sur l'administration française des tribus de 1912 à 1956. Ce sont deux ouvrages indispensables à la connaissance de l'évolution du Maroc, Pour les problèmes citadins et ruraux, on aura recours aux deux importantes thèses Paris, C.N.R.S., 1968, riche « essai sur la d'André ADAM, Casablanca, transformation de la société marocaine au contact de l'Occident » et Daniel Noin, La population rurale du Maroc, Paris, Presses Universitaires de France, 1970, qui tâche à en préciser la répartition et les caractères, notamment en ce qui concerne les migrations. Egalement dans une thèse, Pierre GUILLEN, L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905, Paris, Presses Universitaires de France, 1967, a pu, grâce à une utilisation approfondie des sources allemandes, prouver que, contrairement à l'opinion reçue, le politique précéda et suscita l'économique dans les desseins Impériaux. Le Journal du Septennat du président Vincent AURIOL, t.I, 1947, Paris, A. Colin, 1970, t. II, 1948, 1974 et t. VII, 1953-1954, 1971, éclairé de notes d'une grande richesse, ainsi que les textes essentiels réunis dans Mon septennat 1947-1954, Gallimard, 1970, donnent des renseignements de première main qui révèlent des aspects méconnus de la politique française. Georges SPILIMANN, Du Protectorat à l'Indépendance. Maroc 1912-1955, Paris, Plon, 1968, utilise les souvenirs d'un homme particulièrement averti non seulement de la situation locale mais des réactions du gouvernement et Henri BLEUCHOT, Les Libéraux français au Maroc (1947-1955), Aix, Ed.de l'Université de Provence, 1973, a procuré un très utile exposé de l'opposition, sous toutes ses formes, à la politique coloniale des pouvoirs publics. Bien que dépourvus de la valeur critique, les deux volumes du journaliste Claude PAILLAT, Vingt ans qui déchirèrent la France, I, Le Guêpier, Paris, E. Laffont, 1969; Il, La liquidation, 1972, valent par les nombreux documents inédits fournis par les administrations, les officiers et les personnalités d'esprit colonial. Aux souvenirs toujours utiles à combler des résidents Gilbert GRANDVAL, Ma mission au Maroc, Paris, Plon, 1956 et Pierre BOYER DE LATOUR, Vérités sur l'Afrique du Nord, id., 1956 s'ajoutent ceux du ministre qui dirigea les affaires marocaines dans le ministère Edgar Faure, lors de l'agonie du protectorat, en 1955, Pierre July, Une république pour un roi, Paris, Fayard, 1974. Les mémoires de Simone BERRIAU, Simone est comme ça, 1973, qui raconte sa longue liaison avec le Glaoui, fournissent des renseignements précieux sur la vie mondaine et les folles dépenses du pacha de Marrakech. Un marocain de haute culture, dont l'indulgence n'est pas la vertu cardinale, Abdallah LAROUI a procuré un livre original et qui mérite discussion, La crise des intellectuels Traditionalisme ou historicisme?, Paris, Maspero, 1974, où il étudie notamment « le cas du Maroc ». Enfin l'ouvrage érudit et original d'André TIANO, Le Maghreb entre les mythes, Paris, Presses Universitaires de France, 1967, donne une large place au Maroc notamment pour la Promotion nationale et l'immobilisme économique.

# فهرس أسماء الأعلام والهيئات السياسية والنقابية

308، 310، 311، 322، 339، 335، 330، 454 447 446 422 4364 363 361 الاتحاد المغربي للفلاحة: 136 الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: 282، 283، 284، 448 ,419 ,285 الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: 127، 140، 141, 143, 153, 158, 153, 143, 141 243 ,234 ,199 ,194 ,193 ,184 ,180 250، 252، 253، 253، 262، 265، 265، 266 267ء 272ء 273ء 275ء 279ء 280ء 281ء 282، 283، 284، 285، 290، 293، 283، 295ء 296ء 297ء 298ء 299ء 300ء 301ء 303، 304، 305، 306، 307، 308، 304، 328 ،327 ،326 ،325 ،313 ،312 ،311 345 ،343 ،338 ،337 ،331 ،330 ،329 346، 347، 348، 349، 350، 353، 354، 392 ،391 ،383 ،373 ،365 ،363 ،355 446 445 419 403 399 396 394 452 ,451 ,448 الاتحاد الوطني للنساء المغربيات: 183

أحرضان (المحجوبي): 142، 165، 166، 168، 170، 182، 277، 289، 219، 320، 321، 322، 323، 325، 327، 328، 330، 331، 338 ،337 ،336 ،335 ،334 ،333 ،332 357 354 353 345 344 341 339

401 ,385

آدم (أنـــدرى): 51، 191، 202، 203، 287، 428,427,290

أبتر (دافيد): 418، 428

إبرارد (بيير): 263

إبراهيم (عبد الله): 143، 167، 192، 236، ,249 ,248 ,247 ,246 ,245 ,244 ,243 280 ،261 ،260 ،255 ،251 ،250 304 ،302 ،301 ،296 ،295 ،294 ،293

323 322 313 312 310 308 306 394 ،388 ،367 ،353 ،344 ،342 ،324

454 ,448 ,447 ,446 ,435

أبرقاش (حدو): 319، 333

ابن خلدون: 56، 399

أبو العزم (عبد الغني): 25

أتال (روبير): 183

الاتحاد العام للشعالين بالمغرب: 266، 293، 294، 298، 299، 310

الاتحاد العام للنقابات الفدرالية المغربية : 94، 266 الاتحاد المغربي للتجار والصناعة والصناعة التقليدية: 156

الاتحاد المغربي للشــغل: 97، 159، 172، 234، 235، 236، 238، 240، 242، 246، 236، 235 248, 249, 255, 251, 260, 260, 251, 248 299 ,298 ,297 ,296 ,294 ,293 ,285 307 306 305 304 302 301 300

328 316 298 297 279 220 209 344 343 342 341 338 330 329 353 351 350 349 348 346 345 362 360 357 354

أكنشاش: 177

أمقران: 385، 402، 449، 450، 451، 455، 455 الأمن الوطنى: 294، 295

أمهروق: 171، 181، 196، 317، 325

أمون (أندري): 181

أمين (سمير): 398

أندروفسكي (الشانسلاس): 23

أنكاي (عبد الرحمان): 322، 386

أوبين (جول وجيم): 398

أوبين (كاترين): 10

أويين (يوجين): 71، 74، 182، 220

أوسعيد: 177

أوفقير (محمد): 14، 19، 20، 22، 166، 182، 182، 384، 381، 374، 335، 330، 200، 198

,449 ,448 ,446 ,441 ,401 ,390 ,385

454 450

أوگرور (جان): 182

إيرگمان (جول): 72، 73

إيفانس بريتشاد (إدوارد إيفان): 27، 40، 41،

112، 128

باتاي (رفائيل): 118، 129

باحنيني (أحمد): 135، 145، 178، 350، 354،

386 ،357 ،355

باحنيني (امحمد): 178، 338، 350، 385، 386

بارت (فريدريك): 129

بارو (محمد): 170

باسكون (بسول): 30، 41، 131، 205، 290،

أحرضان أو الهادي: 319،

أحموش (حسن): 274

إدريس (المولى): 66

إدكارفور: 259

أرسلان (شكيب): 87

أرنود (لويس): 182

أرون (ريموند): 134، 145

الأزرق 151، 179

الأزرق (التهامي): 180

الأزرق (عبد الكريم): 158، 180، 444، 454

الأزرق (محمد): 158

استقلال : 43، 47، 49، 95، 96، 99، 100،

111، 139، 141، 148، 149، 164، 169،

186، 192، 195، 201، 208، 213، 219،

223، 233، 234، 235، 238، 240، 243،

266، 275، 276، 277، 279، 279، 342، 342،

376 375 374 373 372 371 370

،411 ،406 ،405 ،393 ،386 ،385 ،377

435 ,430 ,429 ,422 ,421 ,418

إسماعيل (مولاي): 60، 61، 68، 72، 96، 148

أشـــفورد (دوغـــلاس): 22، 40، 106، 107،

179، 284، 286، 261، 259، 204، 208، 288،

310، 335، 336، 398، 426، 427، 428، 336

إصلاح: 43، 85، 86، 87، 88، 92

أعبابو: 159، 177

أعبابو: (حسن): 221، 435

أعبابو: (امحمد) (الكولونيل): 385، 441، 449

الأفغاني (جمال الدين): 86، 212، 254

أفلالو (ألبير): 184

أقجاج (مسعود): 324

اگديرة (أحمد رضا): 126، 172، 178، 208،

442، 260، 316، 317، 316، 260، 244 381 ،376 ،353 ،344 ،337 ،336 ،332 398 البكاي (محمد): 199 بلافريج (أحمد): 91، 105، 155، 156، 181، 248 ,247 ,246 ,245 ,244 ,237 ,236 249، 250، 251، 253، 255، 256، 256، 249 344 ،342 ،321 ،320 ،311 ،262 ،261 بلافريج (أنيس): 181 بلاك (بييرباتريس): 401 بلال (عزيز): 22، 181، 426، 427 بلعالم (محمد): 374، 399، 449 بلعباس (البشير): 95 بلعباس (يوسف): 249، 328، 338، 350، 435 ,421 ,357 ,354 ,351 بلعربي (سى ناصر): 158، 434، 454 بلعربي (الطيب): 337، 339، 387 بلعربي (محمد): 179، 402 بلقايد (حسين): بلكاهية 179 بلكناوي (محمد): 343 بلكورة (محمد): 155 بلمليح: 151 بنانى 149، 151، 179 بناني (عبد السلام): 288 بناني (عبد العزيز): 454 بناني (محمد): 179، 248، 249 بناني (محمد بلعباس): 180 بناني (محمد بن الجيلالي): 156 بناني (محمد بن الطالب): 155 بناني (الهاشمي): 180، 297، 311

428 420 الباعمراني إبراهيم: 311 باكروند: 202 باليز (جورج): 178، 195، 204 الباهي محمد: 311 البخاري (عبيد): 61، 72 بدرون (فرانسيس): 454 برادة: 151، 174، 178 برادة (الحسين): 273، 272 برادة (حميد): 283، 402 برادة (الغالي): 202 براون (ليون كارل): 22، 40، 103 بردیکو (جورج): 184 بركاش: 149، 177، 178 بركاش (أحمد): 343 بركاش (محمد): 158، 189، 343 البرلمان: 20، 85، 126، 194، 218، 221، 252، 330، 331، 338، 345، 346، 346، 347 446 ,440 ,423 ,355 ,350 ,349 برنارد (ستيفان): 102، 103، 288، 289 برنادر (أوغست): 73، 399، 403 برونسل-هوكوز: 205، 402 البرنوسي: 435 بريطل (الفاطمي): 343 بريك (محمد): 158، 179، 252، 253، 262 البشير: 290 البصري (محمد الفقيه): 153، 192، 236، 243، 260، 262، 273، 274، 275، 274

279ء 280ء 288ء 294ء 403ء 451

البكاي (مبارك): 98، 135، 145، 165، 199،

البقالي (عبد الله): 252

بن سليمان: 148، 149، 159 بن سليمان (حسين): 159، 180 بن سليمان (عبد القادر): 158 بن سليمان (عبد الكريم): 159، 180 بن سليمان (الفاطمي): 159 بن سليمان (يحي): 159، 177، 180، 402 بن سودة: 177، 178 بن سودة (أحمد): 310، 311، 338 بنسيمو -دونات (درويس): 183 بن شقرون: 151، 174 بن صالح (أحمد): 365 بن الصديق (المحجوب): 94، 97، 236، 243، 245، 246، 255، 260، 261، 262، 246، 273ء 293ء 297ء 298ء 301ء 302ء 293ء 448 ,446 ,363 ,312 ,311 ,308 ,306 بن طاهر (عبد الله): 277 بن طاهر (المكي): 428، 428 بن عبد الجليل (عمر): 91، 105، 153، 155، .249 .245 .238 .236 .182 .179 .157 251 ، 252 ، 250 ، 250 ، 251 ، 251 بن عبود (المهدى): 273، 277 بن عرفة (محمد): 94، 196 بن عمر (إدريس العلمي): 385، 444، 449 بن عمر (عبد السلام): 385 بن عيسى (عبد السلام): 279، 290، 330، 439 بن غبريط (قدور): 104 ين كيران: 174 بن كيران (أحمد): 158، 221، 282، 362، 402

بن كيرن (محمد): 179، 402

بن ابراهيم (عمر): 343، 346 بن ادريس (عبد العزيز): 263، 280 بن بركة (المهدي): 15، 20 49، 92، 141، 143، 146، 167، 178، 184، 192، 212، 220، 221، 226، 235، 236، 238، 239، 230، 240 ، 241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 246 ، 246 250 ،256 ،250 ،261 ،260 ،256 ،250 290، 293، 299، 301، 304، 305، 308، 306، ،363 ،350 ،343 ،338 ،395 ،312 ،311 451 ,448 ,441 ,419 ,391 ,365 بن بلة (أحمد): 16، 226 بن التهامي (البشير): 280 بنجلون: 151، 158 بنجلون (أحمد): 312، 392 بنجلون (أمين): 157، 158، 262 بنجلون (عبد القادر): 98، 180، 335، 338 بنجلون (عبد الكريم): 180، 182، 236، 247، 335, 260, 259, 256, 249 بنجلون (عبد اللطيف): 273، 277، 289، 363 ,350 بنجلون (عبد الجيد): 157، 178، 402 بنجلون (عثمان): 440 بنجلون (على): 181، 369 بنجلون (عمر): 301، 302، 303، 312، 454 بن الحاج (سعيد عبد الله): 277 بن حمدون: 277 بن حمو: 280، 290 بنداو د: 177 بىتركىن (ليون): 175، 184 بن سلعيد (محمد): 273، 275، 277، 297، 280

311، 338، 344، 357، 351، 435 بوطبول (أولاد): 174 بوعبيد (عبد الـرحيم): 92، 182، 236، 238، 243، 244، 245، 246، 245، 244، 243، 250، 251، 259، 261، 261، 259، 251، 250 365 ،363 ،321 ،308 ،306 ،296 ،293 451 ,448 ,447 ,446 ,367 بوعبيد (المعطى): 293، 312 بوعزة (الطيب): 94، 97، 260، 266 بوعياد: 151 بوعياد (حسن): 105، 155 بو كرين: 441 بولز (بول): 288 بوميبدو (جورج): 16 بومدين (هواري): 16، 17 بومسيس (حمادي): 142 بونعيلات (أسعيد): 277، 280، 281، 312، 392، 445 البوهالي (البشير) (الجنرال): 444 بتان: 79 بيرك (حاك): 22، 103، 104، 128، 131، 229 ,228 ,181 ,179 ,146 بيندر (ليونارد): 426 ييه...ي (عـــدي أو): 165، 182، 317، 318، 336 ,335 ,326 ,319 التادلي (محمد): 166 التازي: 149، 151، 178، 179 التازي (جليل): 440 التازي (عبد الحق): 252، 253 التازي (عبد القادر): 155

التازي (عبد الهادي): 131

بن مسعود (عمر): 442، 454 بن الميلودي: 274، 275، 289، 321 بنهيمة (أحمد الطيبي): 256، 402 بنهيمة (محمد): 220، 331، 338، 354، 357، 450 447 440 427 بنواست-ميشان 454 بنونة: 178 بنونة (عبد السلام): 155، 386 بنونة (المهدى): 394، 395 بنيس: 151، 174، 178 بن يعيش: 177 بن يوسف (صالح): 238 بن يعيش (حسن): 73 بوتان (بول): 399 بوتولوت: 318 بو جبار: 159، 288 بوحمارة: 169 بو الحمص (الجنرال): 444 بوخرطة (محمد): 330، 331، 332، 337 بورديو (بير): 130، 287 بورقيبة (الحبيب): 145، 365 بوريلي (ميكائيل): 353، 365، 378، 400 بوزار (عبد القادر): 274، 275، 289 البوزيدي (محمد): 400 بوسته (امحمد): 107، 159، 180، 246، 346، 251 ، 253 ، 261 ، 262 ، 261 ، 346 ، 346 ، 440 بوسته (عبد الغني): 39 بوسكى (جورج هنري): 74 بوطالب: 177، 178 بوطالب (عبد الحفيظ): 180، 354، 402

بوطالب (عبد الهادي): 98، 153، 188، 310،

278، 279، 280، 289، 289، 316، 320، 326، 376، 383 الحبابي (محمد): 22، 72، 73، 178، 180، 426 ,287 ,269 ,259 ,204 الحبيب (محمد الغيغائي)): 260، 311 حبيى: 182 حجاج: 273، 288 حجى (عبد السلام): 386، 402 حدو (موحا أو): 321 الحركة الشعبية الديمقراطية: 333 الحركة الشعبية: 140، 142، 159، 168، 168، 170، 171، 172، 299، 299، 295، 310، 326 ،325 ،324 ،321 ،320 ،319 ،315 334 ،332 ،331 ،330 ،329 ،328 ،327 337، 338، 339، 341، 345، 345، 346، 346، 350، 353، 404 159، 180، 193، 315، 328، 329، 330، حزب الأحــرار المستقلين: 98، 139، 316، 316، 342 ،328 حزب الاستقلال، 14، 17، 89، 92، 93، 94، .142 .140 .136 .99 .98 .97 .96 .95 153، 155، 156، 156، 159، 159، 156، 155، 153 170 ,171 ,172 ,173 ,172 ,170 ,208 ,205 ,204 ,194 ,193 ,192 ,182 ,237 ,236 ,235 ,233 ,212 ,210 ,209 ,244 ,243 ,242 ,241 ,240 ,239 ,238 ,253 ,252 ,251 ,250 ,249 ,248 ,245 ,263 ,261 ,260 ,257 ,256 ,255 ,254 289 ،283 ،279 ،275 ،273 ،272 ،266 305 304 302 301 296 295 294 306، 315، 316، 317، 318، 319، 316، 316،

تانانا (الفقيه): 155 تايارد (ف): 102، 105 تشرشيل: 105 التمسماني: 319 التناني (عبد الرحمن): 277 التهامي (مولاي): 277 التوزاني (حميد): 277 التوفيق (أحمد): 30، 41 توكفيل (أليكس): 454، 454 تيانو (أندرى): 401 تيراس (هنري): 69، 71، 72، 73، 74، 101، 130 الجامعي: 149، 177، 178 الجامعي (بوشتي): 263 الجبلي (عبد السلام): 277، 280، 281 الجبهة (اليسار الماركسي): 389، 284، 448 جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية: 126، الحريزي (عمر): 277 347 346 344 343 342 338 334 355 ،354 ،351 ،350 ،349 ،348 الجزولي: 65، 73 حسوس 151، 173 الجعيدي (محمد): 369، 444، 454 جمعية قدماء تلاميذ أزرو 164، 167 جوان (الفونس): 94، 95، 182، 257 جوريو (المعطى): 198، 445 حوستنار (ليوبولد فيكتور): 45، 51، 101 جوليان (شارل أندري): 9، 22، 72، 102 جيرارديير (م. إ): 104، 105 جيش التحريــر: 96، 97، 210، 234، 238،

239، 259، 273، 274، 275، 276، 239

449 447 446 445 443 442 434 454 453 452 451 450

حسون (حسين): 330، 336، 733، 339، 339، 353 ،350

حشاد (فرحات): 89، 226، 266

حصار: 159

حصار (محمد): 153، 175

الحلوى (محمد): 283، 454

حمو (الجنرال): 441

حمو (موحا أو): 177، 181

حمودي (عبد الله): 30، 41

الحمياني (أحمد): 178، 348، 386

الخصاصى (أحمد): 277، 281

الخصاصى (محمد): 308، 454

الخطابي (عبد الكريم): 79، 80، 159، 172، 336

الخطيب (عبد الرحمان): 159، 180، 338، 350 الخطيب (عبد الكريم): 159، 180، 220، 238، 262، 273، 274، 275، 277، 288، 289، 325 ،323 ،322 ،321 ،320 ،319 ،307 334 ،333 ،332 ،331 ،330 ،328 ،327

361 ،353 ،344 ،341 ،339 ،338 ،337

440

الخطيب (عبد اللطيف): 387

الخطيب (عمر): 159

الخطيبي (عبد الكبير): 30، 42، 999

الخلطي (محمد): 153

الدادي (محمد): 387

دانكوارت (روستو): 220

داود (محمد): 155

الدباغ: 177

329 ،328 ،327 ،326 ،325 ،324 ،321

،343 ،342 ،341 ،336 ،335 ،331 ،330

،352 ،349 ،348 ،347 ،346 ،345 ،344

373 ،367 ،364 ،363 ،360 ،357 ،354

374، 424، 395، 396، 404، 427، 428،

454 ,446 ,445

الحزب الاشـــتراكي الـــديمقراطي: 159، 330، 351 (350

حزب الإصلاح: 106، 353

حزب التحرر والاشتراكية: 284

الحزب الديمقراطي الدستوري: 338، 344،

353 ،350 ،346 ،345

حزب الشـــورى والاســـتقلال: 95، 98، 99،

170، 180، 310، 316، 317، 318، 319،

338

الحزب الشيوعي المغربي: 17، 181، 205، 282،

396 ,389 ,388 ,296 ,294

حزب الوحدة: 106

الحزب الوطني: 93، 92، 104

الحسن الأمير (مولاي): 91، 239، 243، 252،

261، 276، 294، 295، 318، 324، 336،

386 ,383 ,342

الحسن الأول (مولاي): 55، 58، 59، 60، 63،

169 ,75 ,68 ,64

الحسن بن المهدي (مولاي): 179، 402

الحسن الثاني: 10، 15، 16، 17، 18، 19، 58،

68، 73، 182، 198، 207، 208، 212،

213، 214، 215، 218، 220، 227، 331

346، 364، 365، 361، 365، 364، 365، 364

393 ،380 ،385 ،386 ،385 ،386 ،388 ،368

430 ،426 ،423 ،416 ،401 ،398 ،394

روزين لاري: 131

روسي (ميشيل): 372، 399

روفي (مارسيل): 105

روكز (فريدريك): 202، 360

روبي لوكلير (شارل): 151، 178

رونيير: 10

ريفلين (بنجامين) : 22

زارتمان (وليام): 22، 40، 72، 220، 221،

402 ،353 ،337 ،336 ،335 ،289

الزرهوني (مولاي علي): 337، 339

زعمون (الطيب): 387

الزغاري (امحمد): 158، 178، 180، 338،

345، 350، 402

الزموري (حسن): 166، 181، 259، 296،

447 ,389 ,381

الزموري (عبد الحميد): 164، 166، 168،

181، 280، 363

الزموري (العربي): 217

زنيبر (محمد): 386، 402

الزهيري (قاسم): 17، 248، 249، 262

زياد (أحمد): 259، 273

الزياني (محمد): 343، 353

الساحلي (محمد): 227

ساهلينس (مارشال): 128، 129

السبتي (عبد الأحد): 41

السبتى: 151، 152، 155، 156، 156، 178

السبتي (عبد العزيز): 180

السبتي (عمر): 155

السبتي (محمد): 156، 180

سبيغت (مارستون): 103

ستىك: 90

دراك: 74

الدرقاوي (رشيد): 87

الدغمومي (أحمد): 277

الـــدكالي (بوشـــعيب): 87، 86، 260، 273،

277، 279، 280، 404

الدكالي (الحسين): 277

الدكالي (عبد الرحمن): 404

الدكالي (محمد): 245

الدلائيون: 68

الدليمي : 199

الدليمي (أحمد): 178، 449، 452

الدمناتي (الحسين): 262

دوبوا (جاك): 427

دوركهايم (إميل): 27، 28، 40، 41

دوفرجي (موريس): 353

دوكول (شارل): 15، 105، 260

الـــدويري (امحمـــد): 105، 107، 153، 180،

242، 261، 253، 251، 249، 247

346 ،311 ،297 ،296

ديبو (أندري لويس): 259

الديوري (مومن): 391، 392

الذهبي (محمد): 280

الراشيدي (محمد): 387

الراضي (عبد الواحد): 205، 263، 308، 454

الرحالي: 339

رضا (رشيد): 86

الركراكي (محمد): 343

روبير (حاك): 13، 22، 353

رودفيلد (روبير): 287

روزفلت: 91، 105

روزیت (روبیر): 101

ستيوارت (شارل): 103 355 الشرقى (عبد الله): 402 السرفاتي (أبراهام): 184 السعدية (الدولة): 60 شریف (رشید): 22 السعديون: 60، 61 الشفشاوي (عبد الله): 180 سعيد (موحا أو): 317 الشفشاوي (يحيى): 369، 434، 454 سكوت (جيمس): 23 شفيق (محمد): 181، 188 السكوري محمد: 277 شلواطي (العربي): 399، 441، 442، 449 السلاوي (إدريسس): 157، 178، 180، 338، شوراكي (أندري): 183 الشياظمي (حسن): 277 402 ,354 ,350 شيخ العرب: 391، 403 السلفية (الحركة): 32، 86، 90 سلهام (الحاج محمد): 324، 337 الشيكر (حدو): 166، 330، 332، 334، 338 الشيكر (مسعود): 107، 153، 245، 246، سليمان (مولاي): 67 سميث: 117، 130 260، 386، 400 السنوسي (بدر الدين): 342 شينار بساح: 101 السنوسي (عبد الله بن إدريس): 86 الصباغ (مصطفى): 254 الصبيحي (عبد اللطيف): 153، 386 سوتمال (أيدان): 130 الصبيحي (عبد الهادي): 252 شآر (ستيوارت): 22، 74، 229، 354 صدقى أزايكو (على): 30، 41 الشافعي: 289 الصفريوى: 449 شاكر (محمد): 311 شامبرجات (بـول): 288، 310، 312، 337، صفى الدين (حسن العرج): 260، 273، 275، 355 ,354 ,353 ,338 281 ،277 الشامي (محمد): 260 الصقلي: 151، 177 الصقلى (المهدي): 321 الشتوكي عمر: 182، 337 الصنهاجي (عبد الله): 273، 277، 278، 279، الشرادي (ادريس): 325، 330، 331، 336، 325 ،324 ،310 ،280 353 ،344 ،339 ،337 الصويري (عبد الله): 194، 277، الشرادي (محمد): 181 الشرايبي: 151 الطاطى (بولحية): 277 الطاهري: 177 الشرايي (ادريس): 145، 152، 178، 287 الطاهري (أحمد): 402 الشرقاوي (محمد): 180، 213، 344، 353، الطاهري (حمزة): 155 357 الطاهري (مامون): 158، 180، 251، 350، الشرقاوي (مفضـــل): 343، 345، 350، 354،

عصمان (أحمد): 213، 402، 424، 445، 447 العلمي (حسن): 158 العلمي (عبد العزيز): 156، 179، 402 العلوي (مصطفى): 337 العلوي (مصطفى) (صحافي): 404 العلوي (المهدي): 311، 403 العلوي (مولاي أحمد): 178، 338، 350، 354، 402 ،395 ،386 ،357 العلوي (مولاي حفيظ): 215 العلوي (مولاي العربي): 87، 143، 277، 345 العلوية (الدولة): 60، 66، 174، 215، 449 العلويون: 68، 90، 150، 207، 404 على (ابن أبي طالب): 229 على (مولاي): 354 عمار (التهامي): 168، 311، 312 عمار (دافيد): 184، 454 عمار (محمد ولد): 336 عمارة (الطيب): 287 العمسراني (كسرم): 158، 202، 282، 402، 452 ,447 ,446 ,445 ,437 العمراني (محمد): 194 عواد (البشير): 354 عواد (عبد الحميد): 254، 262 عواد (عبده): عواد (محمد): 386 العوفير: 179 العيادي: 177، 196 عياش (ألبير): 102، 145، 161، 182، 183، 426 ،205 العياشي: 177، 179، 181

454 ,452 ,448 ,442 ,435 الطاهري (محمد): 178، 205، 251، 252، العلمي: 150، 179 262 ، 261 ، 256 الطريس (عبد الخالق): 106، 357 الطنجي (محمد): 404 طوليدانو (مايير): 176، 251 عائشة (للا): 173 عابد (الحاج): 126، 191 عبد الحفيظ (مولاي): 55، 58، 73، 169 عبد الرحمان (مولاي): 58، 61، 174 عبد الرزاق (محمد): 387 عبد الرزاق (محمد) (نقابي): 236، 246، 248، 312 ,311 ,297 ,260 ,259 ,249 عبد العزيز (مولاي): 55، 58، 73، 122، 169 عبد الله (سعيد بالحاج): عبـــد الله (مـــولاي): 181، 213، 386، 441، 446 عبد الناصر (جمال): 237 عبده (محمد): 86 العبدي (سالم): 169 العبدي (عيسي بن عمر): 78، العتابي (محمد): 277 العثمانية (إدارة): 75 العراقي: 150، 151، 178، 179 العراقي امحمد بن ادريس: 239 العراقي (عبد الوهاب): العراقي (الغالي): 273، 277، 278 العراقي (محمد): 156، 256 العرايشي (حسن): 277 العرايشي (سليمان): 277 العروي (عبد الله): 22، 35، 42، 259 فالينوا (رفائيل كارسيا): 96، 107 الفگيگي (ابن الحاج بوبو): 277 الفگيگي (بوراس): 277 الفگيگي (ملال): 277 الفگيگي (ملال): 212 الفلاح (ادريس): 183 الفلق (عبد اللطيف): 41 الفلوس عبد الكريم: 253 الفلوس عبد الكريم: 253 فوجر (لويس): 358، 358 فيدال (ف.س): 74

فيربا (سيدناي): 139، 146 الفيلالي (الهاشمي): 254، 263 الفيلسوف: 277

> فيل ناف (ميشيل) : 427 فينرجيربر: 270

فينوكرادوف (أمل) : 23

القادري (أبو بكر): 236، 147، 262 القادري (عبد الحفيظ): 251، 252، 253

القباج (عباس): 193، 199، 275

القباج (الرائد): 451

القذافي (معمر): 18، 23، 439

القوات المسلحة الملكية: 289، 381، 382،

451 ،450 ،401 ،385 ،383

كارسيا فالينو (رفائيل): 96

كاسدان: 129

كالغير (ف): 40، 178، 259، 353، 354،

426

كاليسو (ف): 102

كاندت (وليام): 22

الكتاني 177

الكتاني (إبراهيم): 87

العيتاني (محمد): 259

العيماني (محمد): 434، 440، 454

الغازي (محمد): 105، 155

الغرباوي (الجنرال): 182، 444

الغرفي (نور الدين): 205، 252، 290، 427

غرنيط: 149، 177

غرنيط (سي فضول): 57، 122، 178

الغزاوي: 151

الغزاوي (محمد): 93، 136، 151، 155، 186،

362 ،351 ،350 ،294 ،290 ،236

غلاب (عبد الكريم): 107، 153، 254، 354

الگندافي: 64

الكندافي (سي الطيب): 78

غيلان (أحمد): 155

الفاسي: 178

الفاسي (عبد السلام): 298

الفاسي (عبد الكـــبير): 95، 153، 238، 259،

262، 273

الفاسي (علال): 87، 90، 92، 93، 96، 99،

103، 104، 105، 106، 139، 141، 153، 153، 141، 139

155، 156، 177، 215، 220، 225، 235، 235،

236، 247، 245، 241، 238، 237، 236

250، 251، 253، 254، 259، 260، 260،

263، 277، 280، 289، 293، 208، 217،

446 ،390 ،389 ،373 ،357 ،346 ،345

448

الفاسي (محمد): 91، 236، 244، 260، 398

الفاسى (مليكة): 173

فاطمة الزهراء (للا): 183

فافريه (جان): 128

فال (ولد عمير): 338

كيرتز (كليفورد): 46، 51، 130 كيرشهيمر (أوتو): 392، 403 كير (مالكوم): 426، 428 گيلنر (ارنست): 27، 28، 29، 30، 41، 68، 71, 324 ,323 ,181 ,196 ,130 ,128 400 ,399 ,375 ,337 گيوم (أوغستان): 79، 101، 181 لابون (إريك): 92 لازاریف (کریکوری): 204، 267، 286 لاكوتير (جان): 106، 181، 182، 296، 260، 428 ,401 ,261 لاكوتير (جان وسيمون): 13، 22، 104، 105، 106، 288 لاندو (روم): 22، 40، 105 اللحنة التنظيمية لتطوير العمل النقابي الحر بالمغرب: 266 97 لحلم: 151، 174، 179 لوبادير (أندري): 85، 101، 102، 104 لوتورنو (روجر): 105، 131، 131، 183 لوسيوني: 104، 177 لوفو (ريمي): 10، 22، 205 لوفيس (أوسكار): 23 لوفيفير (جون): 336، 337 لوكوز (ج): 72 لومارشاند (رونی): 23 لويس (و، هـ): 71، 128، 268، 287 ليبيستاي (ه...ج): 102 ليفي (برنارد): 184، 454 ليناريس: 177

ليوطى (هوبيرت): 78، 81، 82، 84

ماركس (كارل): 399

الكتابي (إدريس): 178، 179 الكتاني (بنحمو): الكتاني (جينرال): 318، 335، 388، 444 الكتاني (عبد الحي): 86، 120 الكتاني (على): 180، 202 الكتلة: 257، 445، 446، 447، 448 كتلة العمل الوطني: 105 الكداري: 199 كرافي (لويس): 205، 313 قرقوس: 174 كروج (نحيب): 337 كرونباوم (فون): 103 كريم (عبد الحميد): 442 الگلاوي: 64، 78، 93، 94، 174، 177 335, 288, 196 الگلاوي (عبد الصادق): 177 الگلاوي (المدني): 78، 148 كلوكمان (ماكس): 129 كلين (والتر): 106 كنون: 177 كنيغت (م.م) : 103 كوبلاد (ميلس): 23 كوزير (لويس): 114، 129 كوفيون (إدمون): 177، 181 كولمان (جيمس): 428 كولو (جوليان): 427 كوندر (فرانك): 434، 454 الكوهن 174 الكوهن (عبد الرحمان): 338، 339 كويرة: 451، 455

مراد (علي): 103

مرتون: 51

المرنيسى: 177

المرنيسي الغالي: 181

مروان (محمد): 277

مزيان (الماريشال): 440

المساري (محمد العربي): 254

المساعدي، (عباس): 273، 274، 276، 289،

325ء 321

المسفيوي: 177

المسفيوي (بنحمو): 274، 276، 277

مسواك (الهادي): 181، 202، 205، 221

المعمري: 104

معنينو: 353

المقاومة المغربيــة: 96، 97، 210، 234، 236،

,248 ,246247 ,240 ,239 ,238 ,237

259، 260، 272، 273، 275، 276، 276،

279ء 280ء 281ء 290ء 290ء 280ء 279

331

المقرى: 149، 178

المكناسي (محمد): 273، 277، 278، 281

مكوار :151، 179

مكوار (أحمد): 105، 155، 156، 236

ملين (رشيد): 139، 316، 342، 344، 386

المنادى: 392

المنبهي (مهدي): 122

منصور (محمد)

المهدي المنتظر: 140

الموحدون: 120، 140

مور (بارینکون): 23

مور (كليمون): 101

ماري (أوكتاف): 13، 22، 145، 146، 203،

400 ,399 ,398 ,354 ,263

ماس (إيف): 83، 102، 393، 395

ماس (صحافه): 393، 394، 445

الماسي عبد العزيز: 277

مانحان: 78

مانحان: 78

المانوزي: 273، 274، 276

المانوزي سعيد: 277

ماو : 50

ماينود: 202، 427

مبارك (زكى): 288

المتوكي (عبد المالك): 78، 64

مجلس المستشارين: 347، 348

محمد بن عبد الله : 58، 73

محمد الخامس (ابن يوسف): 55، 58، 73، 90،

.106 .99 .98 .96 .95 .94 .93 .92 .91

,238 ,225 ,214 ,210 ,209 ,182 ,175

,273 ,260 ,257 ,256 ,245 ,242 ,239 ,337 ,322 ,310 ,290 ,289 ,277 ,275

397 ,389 ,386 ,383 ,367 ,357 ,345

محمد السادس: 449

محمد (مولاي): 68

المحمدي (ادريسس): 164، 236، 245، 246،

ر362 ،319 ،318 ،310 ،262 ،261 ،260

363، 386، 402

المسذبوح (محمسد): 322، 336، 384، 440،

449 (448 (444 (442 (441

المذكوري (ادريس): 297، 303

المذكوري (محمد): 263

المرابطون: 140

الوزان: 74 الوزانى: 150 الوزاني التهامي: 153، 310، 311، 338، 351 الوزاني (شهدي حسني): 121 الوزاني (محمد الحسن): 87، 90، 95، 99، 316 .155 .153 .139 .135 .121 .104 353 ,344 ,337 ,335 ,320 ,319 ,317 وسترمارك (إدوارد): 146، 202 وسيغربير (ف): 101، 287 الوگوتي (عبــد الله): 289، 321، 322، 329، 338 ,337 ,336 ,332 ,331 ,330 ولعلو (فتح الله): 22، 308، 427، 454 وولف (إيرك): 130 اليازغي (محمد): 308، 454 اليزيدي (أحمد): 93، 153، 188، 245، 260، 342 ،321 اليزيدي (محمد): 91، 93، 105، 153، 155، 260,246,236 يعته (على):181، 389 اليعقوبي (حسن): 213 يوحنا (هنري): 184، 454 يوسف (عبد القادر): 277 يوسف (مولاي): 55، 73 اليوسفي عبد الرحمان: 236، 243، 259، 273، 277 ، 279 ، 280 ، 280 ، 354 ، 301 ، 294 اليوسي (الحسن): 165، 171، 239، 260، 336 ,335 ,325 ,319 ,318 ,317

مورفي (روبير فرانسيس): 128، 129 مورير (نيكولا): 400 مولار (بيير جوزي): 404 مونتاني (روبسير): 71، 74، 87، 104، 106، 287 ,203 مونتاى (فانسان): 101، 449 ميشو بلير (إدوارد): 71، 72، 73، 74 مييج (جان لــوي): 101، 183، 202، 204، 287,221 الناصري: 72، 73، 177 الناصري (محمد)(المقاوم): 277 الناصري (محمد) (الأستاذ): 454 الناصري (المكي): 106، 153، 344، 353 النجاعي: 181، 199 النجاعي (أحمد): 136 نصر (جميل أبو): 74، 103 نعمة (ماجد): 39 النقابة الوطنية للصحافة المغربية: 404 النميشي: 444، 444 نوان (دانييل): 51، 204 نيكولا (ر.و): 130 هارت (دفيد): 27، 28، 41، 101، 128، 288 هاكوبلان: 74 هالبيرن: 103 هالستيد: 22، 40، 104 هوتينجر (أرنولد): 146 الهيبة (مولاي أحمد): 45، 78 واتربوري (حسون): 9، 10، 23، 26، 30، 31، اليوسى (الحسين): 450

> الواصفي (بوشعيب): 297، 303 الورزازي (حليمة) : 173

32، 33، 36،

# محتويات الكتاب

9	ديباجة شارل أندري جوليان للترجمة الفرنسية
11	توطئة المؤلف للترجمة الفرنسية
25	مقدمة الترجمة، عبد الغني أبو العزم
43	المدخل
	الباب الأول : إرث مزدوج
55	الفصل الأول – المخزن
75	الفصل الثاني – الحماية
	النب المنال و الله الله الله الله الله الله الله
111	الفصل الثالث - السياق الاجتماعي
133	الفصل الرابع – الأسلوب السياسي للنحبة
147	الفصل الخامس - نخبة النحبة
185	الفصل السادس – غنيمة النصر
207	الفصل السابع - الملك : حكم أم زعيم
223	الفصل الثامن – خلاصة
	الباب الثالث : توتر وجمود
233	الفصل التاسع – انقسام النحبة الوطنية
265	الفصل العاشر – صعوبة إدراك هوية أنصار اليسار
266	- جماهير المدن
272	– المقاومة في المدن والبوادي
282	- الانتلجنتسيا
293	الفصل الحادي عشر – محن اليسار
315	الفصل الثاني عشر – عوامل الانقسام في الحركة الشعبية
341	الفصل الثالث عشر - عوامل الانقسام في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية
357	الفصل الرابع عشر - تكتيكات النظام
367	الفصل الخامس عشر – أدوات الملك
367	– البيروقراطية ما تران ما م
374	– وزارة الداخلية المشاه
381	- الجيش المدران ال
386	– الديوان الملكى – العدالة
387	
393	- الدعاية والصحافة الفصل الماد عثر طاقة المسالمين
405	الفصل السادس عشر - طاقة احتواء النخبة
429	الفصل السابع عشر – متزلفون، كومبرادورات وانكشارية بيبليوغرافيا
457	بيبيوعرافيا فهرس أسماء الأعلام والهيئات السياسية والنقابية
461	فهرش المناع الأعارم واهيئات السياسية والنفابية

لقد جاءت الترجمة الفرنسية لكتـــاب واتربـوري في الوقــت المناسب، بسبب أهمية القضايا التي يتناولها، وبسبب حودة المعطيات التي يقدمها. يكفي أن نقرأ، المقدمة، حيث لا يستردد المؤلف في مناقشة آرائه الخاصة، وهو ما يعبر عن الوعي العلمـــي واتسـاع الأفق. ومهما يكن الموقف الذي قد نتخذه من مفهوم المجتمع الانقسامي الذي تبناه المؤلف بطريقة لا تخلو من مرونة، فإن تحليله لسلوك المجموعات وسلوك الملكية الشريفة ليثري بشكل متميز معرفتنا باللعبة السياسية التي مورست ومازالت تمارس بالمغرب. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن الترجمة الفرنسية تتضمن إضافاات هامة، حيث تغطى الوضعية التي نتجت عن المحاولتين الانقلابيتين اللتين دبرتا ضد الملك الحسن الثاني. وإن لم تظهر تلك الإضافات بمثابة خلاصة، ولو مؤقتة، فإنما تشكل، على الأقل، تأكيداً لأطروحات واتربوري، من خلال تحليل أزمـــة ذات خصوصيـة مغربية، حيث لاشيء يتم حسمه، بل وحيث يبدو أن الغموض يلف كل شيء.